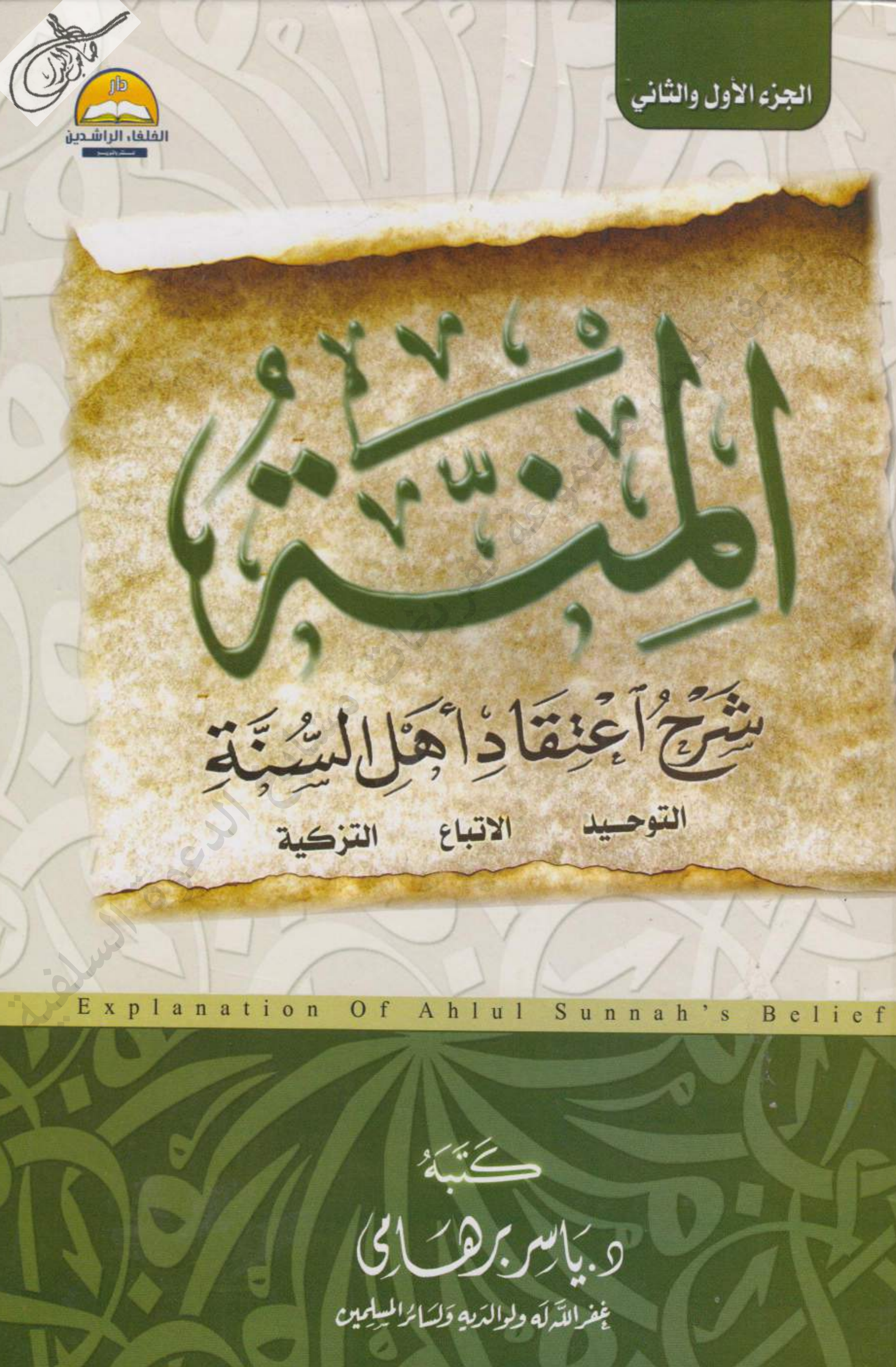


الجزء الأول والثاني
دار الخلفاء الراشدين
المنة
شرح اعتقاد أهل السنة
التوحيد
الاتباع
التزكية
Explanation Of Ahlul Sunnah's Belief
كتبه
د. ياسر برهامي
غفر الله له ولوالديه ولسائر المسلمين

شـرح

مِنَّةُ الرَّحمن في نَصيحةِ الإخوان

المنّة

شرح اعتقاد أهل السنة

توحيد - اتباع - تزكية

كتبه

ياسر برهامي

غفر الله له ولوالديه ولسائر المسلمين

توزيع

دار الخلفاء الراشدين

الإسكندرية - أبو سليمان - ش عمر
أمام مسجد الخلفاء الراشدين

٠١٠٦٧١٤٧٦٨

دار الفتح الإسلامي

الإسكندرية - مصطفى كامل
بجوار مسجد الفتح الإسلامي

٠١٢٥٨٣٤٥٧٤



بسم الله الرحمن الرحيم

المنّة شرح اعتقاد أهل السنة

توحيد - اتباع - تزكية

تاليف الدكتور

ياسر برهامي

الطبعة الثانية ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

عدد الصفحات: ٤٧٢ صفحة
المقاس: ١٧ × ٢٤

رقم الإيداع: ١١٦٣٩ / ٢٠٠٦

دار الخلفاء الراشدين
الاسكندرية
٠١٠٥٠١٣١٥١

إدارة المبيعات: ٠١٢٠١٥٢٩٠٨

تصريح الجزء الأول:

بسم الله الرحمن الرحيم

الأزهر
مجمع البحوث الإسلامية
الإدارة العامة
للبحوث والتأليف والترجمة

نموذج رقم ١٧
AL-AZHAR
ISLAMIC RESEARCH ACADEMY
GENERAL DEPARTMENT
For Research, Writting & Translation





السيد / الدكتور ياسر برهامي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - وبعد :

فبناء على الطلب الخاص بفحص ومراجعة كتاب : المنة شرح اعتقاد أهل السنة .... تأليف شرح ضة المصم ٤٧١ هجري

نفيد بأن الكتاب المذكور ليس فيه ما يتعارض مع العقيدة الإسلامية ولا مانع من طبعه على نفقتكم الخاصة .

مع التأكيد على ضرورة العناية التامة بكتابة الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة .

والله الموفق ،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

مدير عام
إدارة البحوث والتأليف والترجمة

تحريرا في / / ١٤ هـ
الموافق ٢٢ / ٦ / ٢٠٠٦ م

يعتمد
الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية
إبراهيم عطا الفيومي



مقدمة الطبعة الثانية

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يَهدِه الله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسولُه، اللَّهُمَّ صلِّ وسَلِّم وبارِك عليه.

أما بعد،

فهذه الطبعة الثانية من كتاب «المنة شرح اعتقاد أهل السنة» الذي كان من مِنّة الرحمن علينا أن لاقى قبولًا واسعًا.

وفي هذه الطبعة بعض التصحيحات لبعض الفقرات والجمل والكلمات، والتي تم استدراكها وبيانها في الشرح المسجل، وكذلك بعض التعديلات والتصويبات في تخريج الأحاديث.

فنسأل الله أن ينفع به كاتبه وقارئه وناشره، وأن يجعله ذخرًا لنا عنده ليوم لقائه.



الإسكندرية في ٢٠ شوال ١٤٣٠ هـ

الموافق ٣ نوفمبر ٢٠٠٩ م

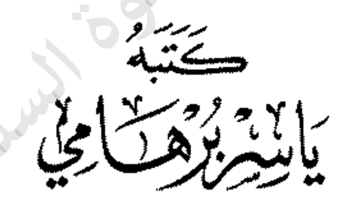


مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا ﷺ عبده ورسوله، اللَّهُمَّ صلِّ على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد،

فبفضل الله تعالى ومنَّته لقي كتاب « منة الرحمن في نصيحة الإخوان » قبولًا حسنًا عند الإخوة الكرام لما تضمنه -على اختصاره- من عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، وأهم ما يلزم اعتقاده في أصول الإيمان والاتباع والتزكية، ولقد كنت ألقيت محاضرات في شرح هذا الكتاب شرحًا متوسطًا، ليس بالقصير المُخِلّ ولا بالمسهب المتسع، وقد قام بعض الإخوة الأفاضل -جزاهم الله خيرًا- بتفريغ أشرطة تلك المحاضرات، وقمت بمراجعة ذلك وتعديله حتى يُعَدّ للطبع، وأحببت أن يزداد النفع بهذا الكتاب بوجود هذا الشرح، عسى الله أن يكتب له القبول عند المسلمين، وأن ينفع به في الدنيا والآخرة... آمين.





تمهيد

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسولُه، اللَّهُمَّ صلِّ وسلِّم وبارك عليه.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد،

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

قبل أن نبدأ في شرح كتابنا « منة الرحمن في نصيحة الإخوان » نحبُّ أن نُذكِّر أنفسنا وإخواننا وأخواتنا بأن المقصود من طلب العلم هو: إصلاح النفس، وتزكيتها، وتحصيل زيادة الإيمان، وليس مجرد معرفة المسائل، وقيل وقال، والمباهاة بما يحصل للإنسان من أنواع العلوم، أو أن يُقنِع نفسه أنه عالم أو مُتعلِّم، فهذه من أخطر الآفات التي دخلت علينا بسبب عدم تحصيل الإيمان قبل العلم، فعن جُنْدُبِ بْن عَبْدِ الله رضي الله عنه قال: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ فِتْيَانٌ حَزَاوِرَةٌ[١]، فَتَعَلَّمْنَا الْإِيمَانَ قَبْلَ أَنْ نَتَعَلَّمَ الْقُرْآنَ، ثُمَّ تَعَلَّمْنَا الْقُرْآنَ فَازْدَدْنَا بِهِ إِيمَانًا»[٢].

---

(١) حزاورة: جمع حزْور، وحزوّر، وهو الذي قارب البلوغ.

(٢) صحيح: رواه ابن ماجه (٦١)، والطبراني في «الكبير» (١٦٧٨)، والبيهقي في «الشعب» (٥١)، وابن منده في «الإيمان» (٢٠٨)، وقال البوصيري: «إسناده صحيح، ورجاله ثقات»، وصححه الألباني.



وكما قال حُذَيْفَةُ ﷺ: «حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ، قَدْ رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا، وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ، حَدَّثَنَا: أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ نَزَلَ الْقُرْآنُ، فَعَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ وَعَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ...»[(١)]، والأمانة هنا معناها: الإيمان، فتعَلَّموا الإيمان أولًا ثم تعَلَّموا الكتاب والسُّنَّة بعد ذلك، فازدادوا إيمانًا.

فالغرض والمقصود الأول أن يزداد الإنسان إيمانًا بمعرفة الله ﷻ ومحبته ﷻ، ومعرفة ملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر، ومعرفة أصول الدين وفروعه، ليعمل بها المسلم، وتزكو بها نفسه، فمن أخطر ما جُنِي به على المسلمين أن أصبحت قضية العقيدة أو قضية المنهج كلامًا يُقال، ومسائل تُعرف وتُحفظ، وردودًا وشبهاتٍ وأقوالًا وخلافًا، بل وتحول الفقه إلى ذلك أيضًا، وأصبحت المسائل المفرعة هي غاية المتأخرين، فكلما كان الأمر شاذًا ونادرًا وكلما عرف الإنسان كثيرًا من هذه المسائل الشاذة النادرة والتقسيمات المُجَمِّعَة لها؛ كان أكثر علمًا عند الناس أو هكذا يظن نفسه.

وإذا أردت أن تنظر إلى القدْر الذي يحتاج إليه الإنسان عمليًا بالفعل من هذه الأقوال لوجدته أقل من ذلك بكثير.

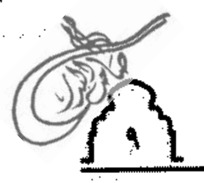
ولذلك كلما اقترب الإنسان من المصدر الأصلي لتناوُلِ العقيدة والفقه وأنواع العلوم كلها -بقربه إلى الكتاب والسُّنَّة- اعتدل ميزانه، وشعر بأهمية القضايا الكبرى في حياة الإنسان، لا أن يهتم بمسائل ربما يعيش حياته لا يعمل بها مرة واحدة.

وأضرب مثالًا -لا أقصد به التهوين أو التقليل من شأن هذه المسألة، بل هي مسألة من أفضل المسائل المبحوثة فقهيًا ووردت بها أحاديث- مسألة القِلَّة والكثرة في الماء: «**إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ**»[(٢)]، وهذه المسألة بالنسبة إلى مسائل أخرى فرعية تعد مسألة أصلية؛ لأنه ورد بها حديث صحيح -بل جملة أحاديث في هذا الباب-، وهي مسألة مهمة بالتأكيد، فالبحث فيها ومعرفة الراجح فيها وقضاء الوقت في ذلك عبادة لله ﷻ لا شك في هذا.

---

(١) رواه البخاري (٦٤٩٧، ٧٠٨٦، ٧٢٧٦)، ومسلم (١٤٣).

(٢) **صحيح**: رواه أحمد (٤٩٦١)، والشافعي (١/ ٧)، وابن أبي شيبة (١٥٢٥)، وأبو داود (٦٣)، والترمذي (٦٧)، والنسائي (٣٢٨)، وابن حبان (١٢٤٩)، والدارقطني (١٥)، والحاكم (٤٥٩) وقال: «رواه الشافعي في «المبسوط» عن الثقة، وهو: أبو أسامة بلا شك فيه»، ووافقه الذهبي، ورواه البيهقي (١١٦٢)، ورواه ابن ماجه (٥١٧) بلفظ: «لم يُنَجِّسْهُ شيء»، وكذا الدارمي (٧٣١)، وصححه الألباني.



ولكن أقول: من جهة العمل؛ مَنْ مِنَّا تعرض لمسألة القلتين وما دونهما في حياته منذ التزم وبحث عما يجوز التطهر به وما لا يجوز؟ كم مرة احتاج أن يزن بهما طهارة الماء ونجاسته أو طهوريته؟!

في حين أن هناك مسائل عملية: كحرمة الغيبة، وحرمة النميمة، وحرمة سوء الظن، وهي مسائل عملية خطيرة جدًّا تكاد تحدث للإنسان كل يوم مع أن اهتمامنا بها ليس كبيرًا، وهذه جنايةٌ على فهم الإنسان لدينه؛ أن يُهمل القضايا التي يحتاج إليها كل يوم والتي لابد أن تكون حاضرة في قلبه على الدوام، مثل: قضية الخوف من الله وحده دون من سواه، والتوكل على الله ﷻ دون من سواه، والتعبد له ﷻ بأسمائه وصفاته.

فالمنهج المخالف لمنهج السلف -رضوان الله تعالى عليهم- أدى بنا إلى أن نهتم بأمور ليست هي الأهم في الكتاب والسُّنَّة.

لذلك نقول: نحن ندرس المسائل المهمة في أصول الإيمان كما بينها الرسول ﷺ، لكن هناك نقطة مهمة جدًّا، وهي أن طريقة القرآن لابد أن تملأ قلوبنا، ولابد أن نهتم بقراءة القرآن لتحصيل العقيدة الصحيحة.

فمثلًا: في مسألة خلق القرآن وقوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، هل هذه الآية سيقت لبيان أن القرآن غير مخلوق ؟ أم أن هذا ضمن الفوائد الفرعية للآية ؟؟ بالتأكيد لم تكن القضية المطروحة على الصحابة ﷺ حين نزلت الآية أن يدرسوا مسألة خلق القرآن، وإن كانت دالة فعلًا على أن القرآن غير مخلوق، وأن الخلق غير الأمر، لكن كان المطلوب شهود ربوبية الله ﷻ -وهذا هو المقصود الأول-، وأن مظاهر هذه الربوبية واضحة في هذا الخلق الذي لا شريك لله ﷻ فيه.

فمن مقاصد الآية فهم الأمر الشرعي والكوني، فالله ﷻ وحده الذي يأمر، فيكون ما أمر، وهذا هو الأمر الكوني، والله وحده الذي له أن يأمر شرعًا فيلتزم الناس وتجب عليهم الطاعة، فاستحضار هذا المعنى هو المقصود الأصلي من الآية، قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

تأمل الآية وتدبر القضايا العظيمة الأهمية فيها؛ تجد أثرًا مختلفًا تمامًا في نفسك، فالإنسان عندما يدرس قضايا العقيدة أو حتى قضايا الفقه على طريقة الكتاب والسُّنَّة؛ يجد أثرًا يخالف تمامًا دراستها على طريقة علم الكلام في العقيدة أو على طريقة المتأخرين من الباحثين في الفروع، لذلك تجد علم المتقدمين -رغم قلة ما صنفوه من كتب بالنسبة للمتأخرين- لا يُقارن بعلم المتأخرين.

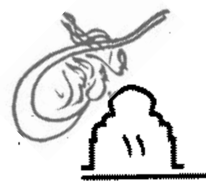
فهذه القضية -وهي معرفة غاية العلم ومقصوده- مهمة جدًا، ليس من أجل أن نُحَصِّل مسائل نردُّ بها على المخالفين، بل أهم ثمرات العلم: إصلاح القلوب والأعمال وسلوك الإنسان.

لذلك نقول: إن المنهج السلفي ليس فقط منهجًا فكريًا أو ثقافيًا، ولا هو القدرة على القول والكلام فحسب، بل هو منهج متكامل في العقيدة والعمل والعبادة والسلوك والأخلاق والدعوة إلى الله ﷻ، إنه منهج يتحرك به الإنسان في كل مناحي حياته، ولا أن يلتزم الإنسان في باب واحد بطريقة السلف فحسب، فقد يحفظ الإنسان المسائل الاعتقادية حفظًا جيدًا ويحسن الإجابة عنها أحسن إجابة، ولكنه في جانب السلوك والأخلاق لا يلتزم بما شرع الله ﷻ فيغتاب ويَنِمّ ويكذب ويخون الأمانة ويغش في معاملاته ولا يفي بوعده...

فهل هذا هو المتبع -حقًّا- للسلف ؟! كلَّا؛ وليس هذا هو الشخص الذي نريد بناءه في أنفسنا وفي غيرنا ممن حولنا من الناس -رجلًا ونساءً-؛ بل ستكون نتيجة أن يُحْسِن الإنسان المسائل المختلفة دون أن يحسن أن يتقي الله ﷻ ولا يحسن أن يعرف ربه ﷻ؛ حتمًا ستكون الفشل الذريع.

فهذه مقدمة في أن مسائل العلم ليس الغرض منها تحصيل: «قيل... وقال...»، وإنما المقصود الأصلي: إصلاح قلب الإنسان.

أما كتاب « منة الرحمن في نصيحة الإخوان » الذي نحن بصدد شرحه -إن شاء الله تعالى-، فكان الغرض منه تحديد معالم المنهج السلفي في العقيدة والعمل والدعوة والسلوك؛ كنوع من التسهيل لطالب العلم، وكان الاهتمام بهذه المسائل لأنها علامات بارزة على طريق أهل السُّنَّة، ولأنها من أهم المسائل المبنية على أدلة الكتاب والسُّنَّة وأعظمها، والدليل على هذه الأهمية:



حديث جبريل الذي هو فهرس الدين -إن صح التعبير-؛ قال النبي ﷺ: «**هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ**»[(١)]، فحدد النقاط الأساسية التي يجب على كل مسلم ومسلمة أن يكون على علمٍ وعملٍ بها، مع تفصيل في بعض القضايا، كمسألة الإيمان بالله، وما تتضمنه من: الإيمان بأسمائه وصفاته، والإيمان بتوحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، ويدخل في ذلك الإيمان بأن الله وحده ﷻ له الحكم والتشريع، وأن «**أَوْثَقُ عُرَى الإِيمَانِ الحُبُّ فِي اللهِ، والبُغْضُ في اللهِ**»[(٢)]، وما تفرع من أصول الإيمان الستة -والتي أصبحت قضايا ذات أهمية عظيمة-، وقضايا الإيمان والكفر، وقضايا الاعتقاد في الصحابة وأهل بيت النبي ﷺ، وقضايا الخلافة والإمامة...

فهذه المسائل في مجموعها تشكل معالم المنهج السلفي في أمر الاعتقاد.

كتبه

ياسر برهامي

عفا الله عنه

---

(١) رواه البخاري (٥٠، ٤٧٧٧)، ومسلم (٨، ٩).

(٢) صحيح: رواه الطيالسي في مسنده (٧٤٧)، وابن أبي شيبة (٣٠٤٤٣)، والبيهقي في «الشعب» (١٤) بنحوه، وأحمد (١٨٠٥٣) بلفظ: «أوسط عرى الإيمان...»، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٥٣٩).

المحتويات



الباب الأول

التوحيد وأصول الإيمان

الفصل الأول : الإيمان بالأسماء والصفات

أ - أهمية الإيمان بالأسماء والصفات

ب - العقيدة الصحيحة هي عقيدة السلف

- التعطيل
- التحريف
- التأويل
- التشبيه « التمثيل »
- التفويض

ج - هل آيات الصفات وأحاديثها من المحكم أم من المتشابه ؟

- صفات الذات وصفات الأفعال
- الأسماء الحسنى
- اشتقاق الأسماء

د- التعبد لله عز وجل بالأسماء والصفات



(أ) أهمية الإيمان بالأسماء والصفات

معرفة الله أصل الدين، وركن التوحيد، وأول الواجبات، فإن الرسل بُعِثُوا لكي يعرف الناس ربهم ﷻ، فلما بعث النبي ﷺ معاذًا ؓ إلى أهل اليمن، قال له: **«إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ؛ فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ: عِبَادَةُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِذَا عَرَفُوا اللهَ؛ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ...»**[1]، دل ذلك على أن من لم يوحد الله ﷻ لم يعرف الله ﷻ، فالواجب أن يعرف الإنسان ربه تعالى ويوحده ﷻ، وذلك بمعرفة ما له من الأسماء والصفات.

والحديث صَدَّر به البخاري «كتاب التوحيد» من صحيحه، وهو دليل على أن هذا أول واجب على المُكَلَّف.

وآيات الصفات لها فضل خاص كما في «صحيح مسلم» وغيره: أن أعظم آية في كتاب الله: آية الكرسي، ففي حديث أُبَيِّ بن كعب ؓ أن رسول الله ﷺ قال: **«يَا أَبَا الْمُنْذِرِ! أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟»**، قَالَ: قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: **«يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟»**، قَالَ: قُلْتُ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، قَالَ: فَضَرَبَ فِي صَدْرِي وَقَالَ: **«وَاللهِ! لِيَهْنِكَ العِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ»**[2]، فهنَّأه النبي ﷺ على العلم؛ لأنه عَلِم أن أعظم آية في كتاب الله آية الكرسي، وهذه الآية كلها أسماء وصفات، فهذا حديث صحيح يدل على أن الآيات التي ذُكرت فيها أسماء الله ﷻ وصفاته وأفعاله ﷻ هي أعظم الآيات.

كما أن حُب الآيات والسور المتضمنة للأسماء والصفات سبب لدخول الجنة، كما في «صحيح البخاري» عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ، وَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِمْ فَيَخْتِمُ بِـ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: **«سَلُوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ؟»**، فَسَأَلُوهُ، فَقَالَ: لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ، وَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَقْرَأَ بِهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللهَ يُحِبُّهُ»**[3].

---

(١) رواه البخاري (١٤٥٨)، ومسلم (١٩).

(٢) رواه مسلم (٨١٠).

(٣) رواه البخاري (٦٩٤٠)، ومسلم (٨١٣).



فكان حبه لـ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وكلها أسماء وصفات لله ﷻ -قد صرح بأنها صفة الرحمن- من أسباب حب الله ﷻ له، وقد علمنا أن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثُلث القرآن، وذلك لأنها محض ذكر توحيد الله ﷻ.

ولقد أمرنا الله ﷻ بدعائه بأسمائه وصفاته، فقال: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف:١٨٠]، فقوله: يُلحدون في أسمائه: أي يميلون وينحرفون، وهذا هو الأصل في هذا الباب وهو أن مَنْ ألحد ومالَ ينبغي أن نتركه ونبتعد عنه، ونقتصر في الرد عليه مقدار الضرورة والحاجة، والأصل الإعراض عنه؛ لأن ترك الخوض مع هؤلاء هو منهج أهل السُّنَّة وفعل سلفنا الصالح.

قال النبي ﷺ: «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»(١)، ومعنى أحصاها: أي حفظها وأطاقها وتعبد لله ﷻ بها، وهي الأقوال التي وردت في تفسير هذا الحديث، وورَدَ الإحصاء بمعنى: الحفظ(٢)، لكن لا شك أن مَنْ حَفِظَ الألفاظ ولم يقم بحقها في العبادة لم يكن ذلك هو الإحصاء المقتضي لدخول الجنة، بل يحصيها لكي يتعبد لله ﷻ بها، ويدعو الله ﷻ بها، وهذا هو معنى: أطاقها أي: أطاق القيام بحق كلٍّ منها، بدعاء الرب ﷻ به، وبشهود آثار هذا الاسم في الوجود، واستحضار عظمة الله ﷻ واستحضار قدرته، واستحضار إحاطة علمه ﷻ بالأوائل والأواخر، والظواهر والبواطن، ومراقبة الله ﷻ بناءً على ذلك، واستحضار أن الله وسع سمعه الأصوات فيراقب كلامه لله ﷻ، واستحضار أن الله قد أحاط بصره بالخلق جميعًا، فهو يراك في كل لحظة فتراقبه ﷻ في كل أمورك وتجعل كل أعمالك خالصة له ﷻ، فالتعبد يكون بالإطاقة وهي: معرفة المعنى واستحضاره في القلب، واستحضار آثار هذا الاسم والقيام بحقه في العبادة، بمعنى مراقبة الرب ﷻ وفعل ما أمرنا به تجاه الاسم.

كما إذا علمت أن الله ﷻ هو الرزاق، طلبت منه الرزق ﷻ وحده، ولم تخف أن يمنعك أحد رزق الله ﷻ، ولم تطلب هذا الرزق بالحرام، وإنما تطلبه بما أحله الله ﷻ، وتُجمِلُ في

---

(١) رواه البخاري (٢٧٣٦، ٧٣٩٢)، ومسلم (٢٦٧٧).

(٢) وهو قول البخاري، انظر «معارج القبول» (ص:٩٨-٩٩).

الطلب[1]، ولا تُفني عمرك كله في طلب الرزق؛ لأنه ليس هو الغاية المقصودة؛ لأن الله ﷻ هو الرزاق، وهكذا.

فالتعبد بأسماء الله وصفاته على مرتبتين:

١- شهود آثار الأسماء والصفات.

٢- أن يعامل كل اسم بمقتضاه من أفعال الإنسان نفسه، وسيأتي بيانه في فصل التعبد بالأسماء الحسنى.

والفرق بين: المسلمين، واليهود، والنصارى، هو في الأسماء والصفات -فهذا أيضًا من ضمن بيان أهمية مسألة الأسماء والصفات؛ لأنها من أعظم القضايا أهمية-، أما اليهود، فقد قال الله ﷻ عنهم: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران:١٨١]، وقال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ۝٣٨ فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ [ق:٣٨-٣٩] فقد قال هذا سبحانه للرد على من يقولون: إن الله تبارك وتعالى تعب من خلق السموات والأرض واستراح في اليوم السابع، وقال ﷻ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة:٦٤]، فقد نسبوا له سبحانه الفقر والتعب وغل اليدين، وغير ذلك مما ينسبونه لله ﷻ، كما ينسبون له العجز والجهل والمرض، فعندهم في «التوراة» التي فيها التحريف: أنه بينما الرب يطوف في الأرض إذ أمسك به يعقوب من حَقْوه[2] -وسطه- فصارعه فصرعه، ولم يتركه يصعد حتى أعطاه لقب «إسرائيل»، الذي يفسرونه بـ«اصرع إيل»، أي: الذي صرع الرب، و«إيل» يعني الله، وهذا كلام بلغ غاية الضلال والكفر، فيعقوب ﷺ إنما كان عبدًا لله ﷻ غلَبَ نفسه لله ﷻ، وهذا معنى كلمة «إسرائيل» وليس أنه صارع الرب ﷻ.

وينسبون إليه أيضًا الجهل؛ فيزعمون أن آدم اختبأ منه بعد أن أكل من الشجرة، فجعل

---

(١) قال النبي ﷺ: «إن رُوحَ القُدُسِ نَفَثَ في رَوْعي أنه لن تَموتَ نفسٌ حتى تَستَوْفِيَ رِزقَها كما تَستَوفي أَجَلَها؛ فاتقُوا الله وأَجمِلُوا في الطَّلَبِ، خُذُوا ما حَلَّ ودَعُوا ما حَرُمَ». رواه ابن أبي شيبة (٣٤٣٣٢)، وعبد الرزاق (٢٠١٠٠)، والبيهقي (١١٨٥)، والشافعي (١١٥٣)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٨٦٦).

(٢) الحقو: بالفتح: الإزار، والخصر، وشد الإزار. «مختار الصحاح».



الرب يبحث عنه، فقال: يا آدم، أين أنت؟ فقال: أنا هاهنا، فكلمه، وقال: لماذا أكلت من الشجرة ؟!

وكذلك ينسبون إليه ﷻ المرض، وأنه بعد أن أهلك الأرض بالطوفان، حزن حزنًا شديدًا وبكى حتى رَمِدَتْ عيناه، وعادته الملائكة.

وهذا يدلنا على سمو العقيدة الإسلامية، وأنها -بحمد الله تبارك وتعالى- أنقى عقيدة في الوجود على الإطلاق، ونحمد الله تبارك وتعالى على ما أنعم به علينا، فلا يلزمنا -بفضله ﷻ-؛ إلا أن نعتقد لله كل كمال، أما اليهود والنصارى فيلزمهم أن يعتقدوا ويصدقوا -ليكونوا على دينهم- أنواع المحالات، وأنواع الضلالات.

فاللَّهُمَّ لك الحمد أن عافيتنا من ذلك الكفر والضلال، فلو أن إنسانًا ظل عمره كله يتعبد لله وهو يعتقد أنه تعالى: مغلول اليد، وأنه فقير، وأنه يتعب، ويعجز، ويمرض، فهل ينفعه ذلك ؟!

لذلك نقول: إنه لا يصح أن يقال: ما فائدة البحث في هذه المسائل، وليس وراءها عمل ؟ بل وراءها ما هو أهم العمل وأعظمه، وهو: الاعتقاد، ففي الحقيقة كل معرفة من هذه المعارف وراءها عمل؛ ألا وهو: عمل القلب الذي هو من أهم الأعمال.

ثم إن القرآن كفَّر هؤلاء اليهود والنصارى من أجل فساد الاعتقاد في الله ﷻ، فكيف يُقال بعد ذلك: هذه المسائل ليست مهمة، ثم لا يُعرِّف الناس بربهم، ولا يُعلِّمهم أسماء الله وصفاته ؟!

والفرق بين المسلمين والنصارى هو في الأسماء والصفات أيضًا؛ إذ نسبوا لله ﷻ الصاحبة والولد، قال ﷻ: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۝ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ۝ تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ۝ أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴾ [مريم:٨٨-٩١].

قوله: ﴿ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ﴾ أي: عظيمًا. ﴿ تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ﴾ أي: يتشققن منه. ﴿ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ﴾؛ لأنه يوجد من يدعو للرحمن ولدًا، يكاد الكون أن ينشق فَرَقًا من الله ﷻ، فكيف بأمر عظيم هائل بهذه النكارة ؟! ومع ذلك نجد كثيرًا من الناس يرون أن الأمر يسير، ونحن نعلم أن الرهبان منهم من عاش عمره يعذب نفسه بأنواع العبادات البدعية؛ ظنًا أن ذلك يقربه إلى الله، ولو كانت البدعة وحدها عنده لما



صَلِي النار الحامية، وإنما يَصْلَىٰ نارًا حامية لفساد العقيدة، لفساد ظنه في الله ﷻ، لذلك كانت هذه الوجوه كما قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ۝ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ۝ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً﴾ [الغاشية:٢-٤].

فعلى أحد الوجهين في التفسير: أنها وجوه عاملة ناصبة تتعب في الدنيا في العبادة ومع ذلك تَصْلَىٰ نارًا حامية في الآخرة، والوجه الآخر: أنها يوم القيامة عاملة ناصبة يعني في النار، وهذا أصح.

كما نسبوا إلى الله ﷻ الموت والبكاء وسائر صفات المخلوقين؛ حين قالوا: ﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٣٠]، وذلك أنهم يعتقدون أن المسيح هو الله، أو أنه ابن الله، أو أنه ثالث ثلاثة، ونسبوا إليه أنه صُلِب ومات، وبقي ثلاثة أيام ميتًا ثم قام من بين الأموات.

ثم تجد بعض المسلمين الجُهَّال يذهبون فيهنئون النصارىٰ بما يسمونه «عيد القيامة المجيد»، ونصارىٰ الشرق الأرثوذكس يعتقدون أن المسيح طبيعة واحدة أي: «ناسوت ولاهوت معًا[(١)]»، وليس طبيعتين[(٢)]، ويقولـون: رب السموات والأرض هو الذي مات، فمثل هذا الاعتقاد كفر مستقل، قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة:١٧].

وكل هذا يؤكد أن قضية الإيمان بأسماء الله وصفاته قضية عظيمة الخطر، فتوحيد الأسماء والصفات والاعتقاد في الله تعالىٰ هو أساس الإيمان.

والعجيب بعد ذلك أننا نجد مِنَ الجهلة مَنْ يقولون: يُعذر بالجهل في توحيد الأسماء والصفات، ولا يُعذر بالجهل في توحيد الألوهية !! كيف ذلك وتوحيد الألوهية مبني أصلًا على توحيد الأسماء والصفات ؟!! فإذا كان العبد لا يعلم أن الله ﷻ هو الرزاق، فكيف يطلب منه الرزق ؟ وكيف يطلب منه والمدد والعون؟ وكيف يدعوه ؟! كيف يسأله وهو يظن أنه فقير مثلًا ؟! فإذا علمتَ أن الله هو الغني وأنه هو الرزاق، علمتَ أنه هو الذي يُطلب منه الرزق، فطلبتَ منه الرزق، فالدعاء فرع على معرفة أسماء الله وصفاته، ولذلك قولهم هذا لا يمكن أن يكون صحيحًا؛ بل الصحيح أنه يعذر بالجهل كل من لم يبلغه النص في أمرٍ من أمور الدين.

(١) لفظ «الناسوت» يقصدون به: الجزء البشري نسبة إلى الناس، و«اللاهوت» يقصدون به: الجزء الإلهي نسبة إلى الإله.
(٢) كما يعتقده الكاثوليك.



ومن الأدلة على أهمية الإيمان بأسماء الله وصفاته: أن ظن الجاهلية في صفات الله مُهلك، قال الله تعالى في مَنْ شكَّ في صفة السمع والعلم لله تعالى: ﴿وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ ۝ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [فصلت:٢٢-٢٣]، قوله: ﴿أَرْدَىٰكُمْ﴾ أي: أهلككم، وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «اجْتَمَعَ عِنْدَ الْبَيْتِ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ، قُرَشِيَّانِ وَثَقَفِيٌّ أَوْ ثَقَفِيَّانِ وَقُرَشِيٌّ، قَلِيلٌ فِقْهُ قُلُوبِهِمْ، كَثِيرٌ شَحْمُ بُطُونِهِمْ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: أَتُرَوْنَ اللهَ يَسْمَعُ مَا نَقُولُ ؟ وَقَالَ الآخَرُ: يَسْمَعُ إِنْ جَهَرْنَا وَلَا يَسْمَعُ إِنْ أَخْفَيْنَا، وَقَالَ الآخَرُ: إِنْ كَانَ يَسْمَعُ إِذَا جَهَرْنَا فَهُوَ يَسْمَعُ إِذَا أَخْفَيْنَا، فَأَنْزَلَ اللهُ عز وجل: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ ۝ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾»[1]، جعلوا البحث في أسماء الله وصفاته مسامرة، فأنزل الله في هلاكهم هذه الآية.

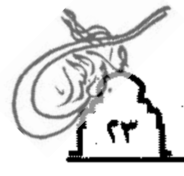
ومعرفة الله بأسمائه وصفاته، ودعاؤه بها، والتعبد له بمقتضاها، هي جنة الدنيا التي مَنْ لم يدخلها لم يدخل جنة الآخرة، لأن أعظم سعادة في الدنيا أن يعرف العبد ربه عز وجل ويحبه ويقترب منه، فإن أول ما ذكر الله من نعيم أهل الجنة قوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [الواقعة:١٠-١٢]، فذكر قربهم قبل أن يذكر الجنة، وقبل أن يذكر ما أعد الله لهم فيها من الطعام والشراب والأزواج وأنواع اللذات، وختم نعيمهم أيضًا بنعيم معنوي، وهو أنهم: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا﴾ [الواقعة:٢٥].

فأعظم نعيمهم القرب من الله عز وجل والنظر إلى وجهه[2]، وسماع كلامه ومعرفته، لذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «إن في الدنيا جنة من لم يدخلها لم يدخل جنة الآخرة»، يقصد بذلك القرب من الله ومحبته ومعرفته سبحانه، وذلك أن التوحيد أصل كل ذلك، فمن لم يعرف ربه عز وجل ويحبه؛ لم يوحده ولن يدخل جنة الآخرة.

---

(١) رواه مسلم (٢٧٧٥).

(٢) كما قال النبي ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ؛ يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا، أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ ؟! فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ عز وجل». رواه مسلم (١٨١).



وبعد هذا الاستدلال بالكتاب والسُّنَّة نذكر الإجماع؛ فقد أجمع المسلمون على فضل هذا العلم وشرفه، فمن قَلَّل من شأنه أو قال عنه: «إنه ترف عقلي وبحثٌ في الكتب القديمة».

فهذا القول مرده إلى الجهل بحقيقة هذا العلم؛ لأنه ظَنَّ أن المقصود منه علم الكلام المدمر، الذي يخرج منه الإنسان غير سالم من آثاره، بل يقع في كثيرٍ من المنكرات، فمن قال: «إن تعلّم الأسماء والصفات ترف عقلي» أو: «انشغال بما غيره أولى منه»؛ فهو ضالٌ مبتدع.

فيقول مثلًا: أتتركون قضايا المسلمين، وتتكلمون في الأسماء والصفات[1]، بل في الحقيقة: إن الكلام في أسماء الله وصفاته هو أعظم أسباب انتصار المسلمين[2]، وذلك عندما يعظم الإنسان أسماء الله وصفاته ويدعوه بها، ويتوسل إليه بأسمائه وصفاته، فالرسول ﷺ عندما كان يشتد الأمر يقول: «اللَّهُمَّ! مُنْزِلَ الكِتَابِ، سَرِيعَ الحِسَابِ، اهْزِمِ الأَحْزَابَ. اللَّهُمَّ! اهْزِمْهُمْ وَزَلْزِلْهُمْ وَانْصُرْنَا عَلَيْهِمْ»، وفي رواية: «اللَّهُمَّ! مُنْزِلَ الكِتَابِ، وَمُجْرِيَ السَّحَابِ، وَهَازِمَ الأَحْزَابِ، اهْزِمْهُمْ وَانْصُرْنَا عَلَيْهِمْ»[3]، فقدَّم التوسل إلى الله ﷻ بأسمائه وصفاته.



(١) قال بذلك بعض من ينتسبون إلى الدعوة وينتسبون إلى الجماعات التي تنشغل بالعمل السياسي عن العقيدة والعلم، خاصةً وقت الجهاد الأفغاني للروس، فانظر ماذا جنى علينا هذا المنهج «السكوت عن الأخطاء المنهجية لاسيما في العقيدة»؟ فلقد كان في المجاهدين الأفغان تصوفٌ وبدع وشركيات كثيرة، فلما حدث التمكين والنصر حدث التنازع والخلاف بينهم ولم تقم الدولة !!

(٢) كما أن فساد الاعتقاد في أسماء الله وصفاته، وانتشار الفلسفة وعلم الكلام، من أكبر أسباب هزيمة المسلمين.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ «مجموع الفتاوى» (٢/ ٢٤٦): «وحدثني أيضًا -يقصد كمال الدين المراغي- قال: قال لي قاضي القضاة تقي الدين ابن دقيق العيد: إنما استولت التتار على بلاد الشرق لظهور الفلسفة فيهم، وضعف الشريعة».

(٣) رواه البخاري (٢٩٣٣، ٢٩٦٦، ٣٠٢٤، ٤١١٥، ٦٣٩٢، ٧٤٨٩)، ومسلم (١٧٤٢).



(ب) العقيدة الصحيحة هي عقيدة السلف

الأصل في معرفة الله ﷻ وأسمائه وصفاته: أن نعتقد العقيدة الصحيحة، وما العقيدة الصحيحة ؟ هل هي عقيدة متنوعة ؟ هل تدور بين السلف والخلف ؟ هل عقيدة السلف أسلم، وعقيدة الخلف أحكم ؟ أو أن أهل السُّنَّة ينقسمون إلى فريقين ؟

لا، ليس هناك عقيدة صحيحة؛ إلا عقيدة السلف وما أجمعوا عليه.

وعقيدة السلف: **«نؤمن بكل ما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ، من غير تعطيل، ولا تحريف، ومن غير تكييف، ولا تمثيل»**.

أول ما نستفيده من هذه الجملة التي ذكرها شيخ الإسلام رحمه الله في «العقيدة الواسطية»: **«نؤمن بكل ما وصف الله به نفسه»**، وكلمة **«نؤمن»** أعظم بكثير من كلمة «نَصِف» فقط؛ لأن كلمة «نؤمن» تشمل القول والعمل -لأن الإيمان قول وعمل- وكذلك تشمل التعبد لله ﷻ بمقتضى ذلك. وكذلك كلمة «وَصَفَ» أشمل من كلمة «أثبت»؛ لأن الوصف يشمل الإثبات والنفي، فنحن نثبت لله ﷻ ما أثبته لنفسه، وننفي عنه ما نفاه عن نفسه، ونثبت له ما أثبته رسوله ﷺ وننفي عنه ما نفاه ﷺ.

إذن فمصدر التلقي عند أهل السُّنَّة هو: الكتاب والسُّنَّة، ومصدر التلقي عند أهل البدع هو: العقول، وعندهم أن السمع تابعٌ للعقل، والأدلة السمعية تابعة للعقلية، وذلك عند المتسننة منهم -الذين يعظمون الشرع-، وإلا فعند أئمتهم أن السمع ليس له منزلة في ذلك، فمثلًا: ابن عطية رحمه الله -وهو إمام كبير في التفسير لكنه أشعري العقيدة- عندما تكلم عن صفة الوجه، ذكر أن صفة الوجه واجبة الوجود، وذكر عن بعض الأئمة أنها صفة دل السمع على وجوبها لله، زائدة على ما توجبه العقول من صفات الله، لكنه رجع ولم يقبل هذا القول وضعفه، وذكر أن أبا المعالي الجويني ضعفه.

فهذه قضية خطيرة، وهي قضية: **مصدر التلقي**، وهي من أهم الفروق بين أهل السُّنَّة وبين أهل البدع، فأهل البدع يجعلون مصدر التلقي: **العقل**، وأهل السُّنَّة يجعلون مصدر التلقي: **السمع**.

والأشاعرة مثلًا -وهم من جملة أهل الكلام، وإن زعموا محاولة الجمع بين الأدلة العقلية والأدلة السمعية- قالوا: إن لله تعالى عشرين صفة، وهي سبع صفات ثُبُوتِيَّة، وستٌّ سَلْبِيَّة، وسبع أخرى يسمونها صفات المعاني، وهي في النهاية نفس الصفات الثُّبُوتِيَّة السبع أيضًا،



والصفات السبع الثُّبُوتِيَّة عندهم: «العلم، والقدرة، والإرادة، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام»، وصفات المعاني عندهم: «كونه: عليمًا، وقديرًا، ومريدًا، وحيًا، وسميعًا، وبصيرًا، ومتكلمًا»، وفي الحقيقة عند التأمل تجد أنه لا فرق بين إثبات صفة السمع وبين كونه سميعًا، ولا فرق بين إثبات صفة العلم وبين كونه عليمًا، أليس هو نفس المعنىٰ ؟!!

وأما الصفات السلبية عندهم فخمس صفات، وواحدة ذاتية وهي «الوجود» لأنها لا تدل علىٰ أكثر من الذات، والخمس السلبية -والمقصود بالسلبية عندهم: النفي- هي: «القِدَم، والبَقاء، والوَحدانية، والمخالفة للحوادث، والقيام بالذات»[١].

فالوحدانية عندهم عدم التَبَعُّض، وعدم التَجَزُّؤ، وهو معنىٰ حق، فلم يرد في الكتاب والسُّنَّة أن لله أبعاضًا -يعني: أجزاءً-، ولا قال أحدٌ من السلف عن صفات الرب ﷻ -كالوجه والعينين واليدين- إنها أجزاء لله، ولا أحد يتصور ذلك، وإنما قالوا: هي صفاتٌ لله ﷻ تليقُ بجلالهِ، ولكن الوحدانية في الحقيقة أوسع من ذلك، فهي: توحيد الألوهية، والربوبية، والأسماء والصفات، وتوحيد الذات.

إن منهج التلقي عند هؤلاء يختلف عن منهج أهل السُّنَّة، وإلا فلماذا عدوا هذه الصفات دون غيرها ؟! قالوا: العقل يثبتها دون غيرها، وقالوا: إن ما عدا ذلك يُعرَف ويؤول إلىٰ هذه الصفات السبع !! فما مصدر هذا المنهج ؟! مصدره المعتزلة والجهمية والفلاسفة، الذين قالوا: إن العقل هو مصدر التلقي، وإن ما يثبته العقل نثبته، وما ينفيه العقل ننفيه، وقالوا عن نصوص الكتاب والسُّنَّة: «إن نصوص الكتاب ظنية الدلالة، ونصوص السُّنَّة ظنية الثبوت[٢]، والسُّنَّة أخبار آحاد غير قطعية الثبوت، فلن تكون مصدرًا للعقيدة» !! ولا شك أن هذا من أبطل الباطل؛ لأن الحديث الصحيح حجة بنفسه في العقائد والأحكام، كما سيأتي إن شاء الله.

فالمقصود: أن المصدر الذي نأخذ منه العقيدة هو الكتاب والسُّنَّة الصحيحة، لا العقول التي أكثرها عقول فاسدة، عقول تسير علىٰ طريقة اليونان ومن سبقهم من أهل الضلال والكفر، وعلم الكلام الذي هو في الحقيقة فلسفة متحورة تعلقت بالغيبيات والمعتقدات التي تناولتها

---

(١) ولا يخفى ثِقَل هذا الكلام علىٰ النفس، شأنه شأن كلام المتكلمين العقلي البعيد كل البُعد عن الكتاب والسُّنَّة.
(٢) ظَنِّي: أي غير قاطع.



الأدلة الشرعية ولكن على طريقة المنطق اليوناني الذي يعالج المسائل بالطريقة الرياضية والمقدمات والنتائج على طريقة الرياضيات، ولا شك أن علم الاعتقاد والغيبيات لا يمكن أن يقاس على ما عرفه الناس من الرياضيات والمنطق ونحو ذلك.

ولأن المنطق اليوناني مبني على تحوير الكلام واستعمال ألفاظ موهمة ومحتملة إثباتًا ونفيًا، فترتب على ذلك في النهاية مخالفة النصوص، مثل قولهم: «إن الله ﷻ مخالف للحوادث»، ترتب عليها عندهم ألا يوصف بأن له وجهًا ولا يدين ولا يجيء ولا يأتي[١]، وكان يكفيهم أن يقولوا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ويثبتوا ما أثبته الله لنفسه، فالله ﷻ هو الذي قال ذلك، وهو الذي أثبت لنفسه هذه الصفات، فكيف نَرُدُّ ما قال ﷻ؟!

نقول: لم يختلف الصحابة ولا الذين يلونهم في هذا الاعتقاد أبدًا، وإجماعهم حجة على من بعدهم، فيجب الإيمان «**بكل ما وصف الله به نفسه**»، وكلمة «كُلّ» تَرُدُّ على من يأخذون سبعًا أو ثلاث عشرة أو عشرين، بل نؤمن بكل ما وَرَدَ، فالتزام الأشاعرة بالمنهج العقلي جعلهم يقولون: إن صفة الرحمة لا تليق بالله، مع أننا نذكرها كل يوم مرات عديدة فنقول: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، يقولون: إن الرحمة لا تليق بالله؛ لأن الرحمة -عندهم- ضَعْفٌ وخَوَر، وأما معنى الرحمة -الواردة في النصوص- عندهم هي: إرادة الثواب؛ لأنهم يَرُدُّون كل الصفات الواردة إلى صفة من الصفات السبع السالفة الذِكر، التي زعموا أن العقل أثبتها، مع أن عقل المعتزلي ينفي ما أثبته عقل الأشعري، وعقل الجهمي ينفي ما أثبته عقل المعتزلي، وعقل الفيلسوف ينفي ما أثبته عقل الجهمي، بل ينفي ذات الرب ﷻ أصلًا !!

لكن عقل السُّنِّي يثبت كل ما أثبته الكتاب والسُّنَّة، ويقول: إن مَنْ يُوصف بالرحمة -مع نفي العجز والضعف والخور عنه- وأنه يضع الرحمة في مواضعها، فهذا -بلا شك- أكمل ممن لا يتصف بذلك، فلاشك أن الذي يتصف بالرحمة أكمل، والذي يرحم كل من سواه ويرحم من يشاء ويعذب من يشاء لا شك أن ذلك كمالٌ وليس نقصًا، لكن؛ لأنهم في الحقيقة وقعوا في

---

(١) تجد في كتاب «شرح الجوهرة» كلامًا منكرًا، تجد قولهم: لا نصف الله بأنه استوى، ولا بأنه يأتي يوم القيامة، ولا أن له عينين، ولا أن له يدين، ينفي ما ثبت في الكتاب والسُّنَّة، تحت عنوان «المخالفة للحوادث».



التشبيه أولًا، فاعتقدوا أن الرحمة تستلزم انفطار القلب والبكاء مثلًا، فقاسوا رحمة الخالق على رحمة المخلوق، فوجدوها لا تليق فنفوها، وهذا من أبطل الباطل.

وليس هناك فرق بين بعض الصفات وبعضها، وليست صفات الله ﷻ مقتصرة على سبع كما يعتقد الأشاعرة أو غيرهم بل كل ما ورد في الكتاب والسُّنَّة يجب الإيمان به كالحياة والسمع والبصر والقدرة والإرادة والعلم والكلام والرحمة والمحبة والرضا، فالله ﴿يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٦]، و﴿يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران:١٤٨]، و﴿يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران:١٥٩]، و﴿يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة:٤]، ﴿وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة:٢٢٢]، و﴿يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة:٤٢]، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف:٤]، ويرضى عن المؤمنين ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح:١٨]، ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر:٧]، و﴿لَا يَرْضَىٰ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [التوبة:٩٦].

وكذلك السَّخَط على الكافرين، كما قال تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ﴾ [المائدة:٨٠]، فالله ﷻ يَسْخَط على الكفار.

والفرح بتوبة العبد حين يتوب إليه، كما قال رسول الله ﷺ: «**اللهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمْ سَقَطَ عَلَى بَعِيرِهِ وَقَدْ أَضَلَّهُ فِي أَرْضِ فَلَاةٍ**»[1].

والضحك لرجلين يقتل أحدهما الآخر فيدخلان الجنة، كما قال ﷺ: «**يَضْحَكُ اللهُ لِرَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ**»، قالوا: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللهِ؟! قال: «**يُقْتَلُ هَذَا فَيَلِجُ الجَنَّةَ، ثُمَّ يَتُوبُ اللهُ عَلَى الآخَرِ فَيَهْدِيهِ إِلَى الإِسْلَامِ ثُمَّ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللهِ فَيُسْتَشْهَدُ**»[2].

وكذلك صفة اليَدَين: كما قال ﷻ: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ [ص:٧٥]، وقال ﷻ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة:٦٤].

وصفة القَدَم: قال رسول الله ﷺ: «**لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ العِزَّةِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدَمَهُ، فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ وَعِزَّتِكَ، وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ**»[3].

---

(١) رواه البخاري (٦٣٠٨)، ومسلم (٢٧٤٤).
(٢) رواه البخاري (٢٨٢٦)، ومسلم (١٨٩٠).
(٣) رواه البخاري (٦٦٦١)، ومسلم (٢٨٤٨).



ولو قلنا: صفة القدمين فهو صحيح أيضًا؛ لأن ابن عباس رضي الله عنه ثبت عنه أنه قال: «الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ»(١).

وصفة الحياة: لقوله الله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨].

وقول النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَنْ تُضِلَّنِي، أَنْتَ الْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَالْجِنُّ وَالْإِنْسُ يَمُوتُونَ»(٢).

وصفة السمع والبصر: لقوله تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦]، وقوله ﷻ: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الحج:٧٥، لقمان:٢٨، المجادلة:١]]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق:١٤]، وقوله: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [آل عمران:١٨١]، وقوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة:١].

ولقول رسول الله ﷺ: «إِنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَام نَادَانِي، قَالَ: إِنَّ اللهَ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ وَمَا رَدُّوا عَلَيْكَ»(٣)، وقال ﷺ: «مَا أَحَدٌ أَصْبَرُ عَلَى أَذًى سَمِعَهُ مِنَ اللهِ؛ يَدَّعُونَ لَهُ الْوَلَدَ ثُمَّ يُعَافِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ»(٤).

وصفة القدرة: لقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ [القيامة:٤]، وعن جابر رضي الله عنه قال: «اللَّهُمَّ، إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ؛ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ»(٥)، ولما شكا عثمان بن أبي العاص الثقفي إلى رسول الله ﷺ وجعًا يجده في جسده منذ أسلم، فقال له رسول الله ﷺ: «ضَعْ يَدَكَ عَلَى الَّذِي تَأَلَّمُ مِنْ جَسَدِكَ، وَقُلْ: بِسْمِ اللهِ ثَلَاثًا، وَقُلْ سَبْعَ مَرَّاتٍ: أَعُوذُ بِاللهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَاذِرُ»(٦).

---

(١) رواه عبد الله بن أحمد في «السُّنَّة» (١/ ٣٠١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٤٨)، وصححه الألباني في «مختصر العلو» (ص:١٠٢) موقوفًا على ابن عباس، ولا يقال مثل هذا القول من قبيل الاجتهاد والرأي، فله حكم الرفع.

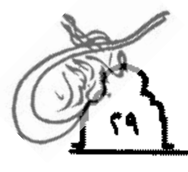
(٢) رواه البخاري (٧٣٨٣)، ومسلم (٢٧١٧).

(٣) رواه البخاري (٧٣٨٩)، ومسلم (١٧٩٥).

(٤) رواه البخاري (٧٣٧٨)، ومسلم (٢٨٠٤).

(٥) رواه البخاري (١١٦٦، ٦٣٨٢، ٧٣٩٠).

(٦) رواه مسلم (٢٢٠٢).



وصفة الإرادة: وهي نوعان: إرادة شرعية: كما في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء:٢٧]، وإرادة كونية: كما في قوله تعالى: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا﴾ [الكهف:٨٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء:١٦].

ولقول النبي ﷺ: «مَنْ يُرِدْ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُصِبْ مِنْهُ»(١)، وقوله ﷺ: «مَنْ يُرِدْ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»(٢)، وقوله ﷺ: «إِذَا أَرَادَ اللهُ بِأَهْلِ بَيْتٍ خَيْرًا أَدْخَلَ عَلَيْهِمُ الرِّفْقَ»(٣).

وصفة العلم: لقوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الملك:٢٦]، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر:٧]، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ﴾ [الرعد:٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل:١٢٥، القلم:٧]، وقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه:٧]، وقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾ [غافر:١٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦]. وقذف هلال بن أمية امرأته فجاء فشهد، والنبي ﷺ يقول: «إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ؛ فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ»، ثُمَّ قَامَتْ فَشَهِدَتْ»(٤).

وصفة الكلام: قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر:٦٠]، وقال ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ وَلَا حِجَابٌ يَحْجُبُهُ»(٥)، وقال ﷺ: «...فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللهُ بِرِسَالَاتِهِ وَبِكَلَامِهِ...»(٦)، وقال ﷺ: «قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنْ

---

(١) رواه البخاري (٥٦٤٥).
(٢) رواه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧).
(٣) رواه أحمد (٦/ ٢٣٩٠٦)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٢١٩).
(٤) رواه البخاري (٤٧٤٧، ٥٣٠٧، ٥٣١١، ٥٣١٢، ٥٣٤٩)، ومسلم (١٤٩٣).
(٥) رواه البخاري (٧٥١٢)، ومسلم (١٠١٦).
(٦) رواه البخاري (٤٧٣٨)، ومسلم (٢٦٥٢).

الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ»[(١)]، وقال ﷺ: «قَالَ اللهُ: أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ»[(٢)]، وقال ﷺ: «قَالَ اللهُ ﷻ: أَنْفِقْ أُنْفِقْ عَلَيْكَ»[(٣)]، وقال ﷺ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ؛ فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي وَمُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ»[(٤)].

وصفة الرحمة: قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦]، وقوله تعالى: ﴿فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ﴾ [الكهف:١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [آل عمران:١٠٧]، وقال ﷺ: «لَمَّا قَضَى اللهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي»[(٥)]، وقال ﷺ: «إِنَّمَا يَرْحَمُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ»[(٦)]، وقال ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَإِذَا خَرَجَ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ»[(٧)]، وقال ﷺ: «إِنَّ للهِ مِائَةَ رَحْمَةٍ، أَنْزَلَ مِنْهَا رَحْمَةً وَاحِدَةً بَيْنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالْبَهَائِمِ وَالْهَوَامِّ؛ فَبِهَا يَتَعَاطَفُونَ، وَبِهَا يَتَرَاحَمُونَ، وَبِهَا تَعْطِفُ الْوَحْشُ عَلَى وَلَدِهَا، وَأَخَّرَ اللهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ رَحْمَةً يَرْحَمُ بِهَا عِبَادَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[(٨)]، وقال ﷺ: «يَرْحَمُ اللهُ مُوسَى قَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ»[(٩)]، وقال ﷺ: «يَرْحَمُ اللهُ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ لَوْلَا أَنَّهَا عَجِلَتْ لَكَانَ زَمْزَمُ عَيْنًا مَعِينًا»[(١٠)]، وقال ﷺ: «يَرْحَمُ اللهُ لُوطًا لَقَدْ كَانَ

---

(١) رواه مسلم (٢٩٨٥).
(٢) رواه البخاري (٧٤٩٨)، ومسلم (٢٨٢٤).
(٣) رواه البخاري (٥٣٥٢)، ومسلم (٩٩٣).
(٤) رواه البخاري (٨٤٦)، ومسلم (٧١).
(٥) رواه البخاري (٣١٩٤)، ومسلم (٢٧٥١).
(٦) رواه البخاري (٧٤٤٨)، ومسلم (٩٢٣).
(٧) رواه مسلم (٧١٣).
(٨) رواه مسلم (٢٧٥٢).
(٩) رواه البخاري (٣٤٠٥)، ومسلم (١٠٦٢).
(١٠) رواه البخاري (٣٣٦٢).



يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ، وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السِّجْنِ مَا لَبِثَ يُوسُفُ ثُمَّ أَتَانِي الدَّاعِي لَأَجَبْتُهُ»(١)، وقال ﷺ: «رَحِمَ اللهُ رَجُلًا سَمْحًا إِذَا بَاعَ وَإِذَا اشْتَرَى وَإِذَا اقْتَضَى»(٢).

وصفة المحبة: فالله ﴿يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٦]، و﴿يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران:١٤٨]، و﴿يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران:١٤٩]، و﴿يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة:٤]، ﴿وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة:٢٢٢]، و﴿يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة:٤٢]، والآيات في ذلك كثيرة.

وقال ﷺ: «إِذَا أَحَبَّ اللهُ عَبْدًا نَادَى جِبْرِيلَ: إِنَّ اللهَ يُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبَّهُ فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ، فَيُنَادِي جِبْرِيلُ فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللهَ يُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبُّوهُ فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي أَهْلِ الْأَرْضِ»(٣)، وقال ﷺ: «لَأُعْطِيَنَّ هَذِهِ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يَفْتَحُ اللهُ عَلَى يَدَيْهِ، يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ»(٤)، وعن عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ، وَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِمْ فَيَخْتِمُ بِـ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «سَلُوهُ؛ لِأَيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ» فَسَأَلُوهُ، فَقَالَ: لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ، وَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَقْرَأَ بِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللهَ يُحِبُّهُ»(٥)، وقوله ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ أَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ»(٦)، وقوله ﷺ: «الْأَنْصَارُ لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ أَحَبَّهُ اللهُ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَهُ اللهُ»(٧)، وسألت عائشة رضي الله عنها النبي ﷺ: «أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللهِ؟ قَالَ: أَدْوَمُهَا وَإِنْ قَلَّ»(٨)، وقوله ﷺ: «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ»(٩)، وقوله ﷺ: «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْعُطَاسَ وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ»(١٠)، وقوله ﷺ: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللهِ أَرْبَعٌ: سُبْحَانَ اللهِ، وَالْحَمْدُ للهِ،

(١) رواه البخاري (٣٣٨٧)، ومسلم (١٥١).
(٢) رواه البخاري (٢٠٧٦).
(٣) رواه البخاري (٦٦٤٠)، ومسلم (٢٦٣٧).
(٤) رواه البخاري (٤٢١٠)، ومسلم (٢٤٠٦).
(٥) رواه البخاري (٧٣٧٥)، ومسلم (٨١٣).
(٦) رواه البخاري (٦٥٠٧)، ومسلم (٢٦٨٣).
(٧) رواه البخاري (٢٧٨٣)، ومسلم (٧٥).
(٨) رواه البخاري (٦٤٦٥)، ومسلم (٧٨٢).
(٩) رواه البخاري (٦٠٢٤)، ومسلم (٢١٦٥).
(١٠) رواه البخاري (٦٢٢٣).



وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ»[١]، وقوله ﷺ: «إِنَّ أَحَبَّ أَسْمَائِكُمْ إِلَى اللهِ: عَبْدُ اللهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ»[٢]، وقوله ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ»[٣]، وقوله ﷺ: «إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ»[٤]، وقوله ﷺ: «...وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ؛ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ...» الحديث[٥].

وصفة الرضا: لقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨]، وقوله ﷻ: ﴿وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ﴾ [النمل:١٩، الأحقاف:١٥].

وقول النبي ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللهِ لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا يَرْفَعُهُ اللهُ بِهَا دَرَجَاتٍ»[٦]، وقوله ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا أَوْ يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا»[٧]، وقوله ﷺ: «إِنَّ اللهَ يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، فَيَقُولُ: هَلْ رَضِيتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: وَمَا لَنَا لَا نَرْضَى يَا رَبِّ وَقَدْ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، فَيَقُولُ: أَلَا أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُونَ: يَا رَبِّ، وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا»[٨]، وقوله ﷺ: «إِنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا: فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا، وَلَا تَفَرَّقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ»[٩].

كل هذه الصفات على ما يليق بعظمة الله جل جلاله، ولا نقول إنها تشبه صفات المخلوقين، أو أن المخلوقات هي عين الله ﷻ، ولا نثبت المماثلة بين الخالق والمخلوقين كما سيأتي بيانه.

---

(١) رواه مسلم (٢١٣٧).

(٢) رواه مسلم (٢١٣٢).

(٣) رواه مسلم (٢٦٦٤).

(٤) رواه مسلم (٩١).

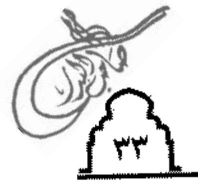
(٥) رواه البخاري (٦٥٠٢).

(٦) رواه البخاري (٦٤٧٨).

(٧) رواه مسلم (٢٧٣٤).

(٨) رواه البخاري (٦٥٤٩، ٧٥١٨)، ومسلم (٢٨٢٩).

(٩) رواه مسلم (١٧١٥).



التعطيل

التعطيل هو: نفي المعنىٰ الحق الذي دلت عليه الصفة.

والتعطيل -كاعتقاد- علىٰ درجات منها:

١- **تعطيل الباطنية**: نُفاة النَّقيضين، وهم أسوأ أنواع المعطلة وأضلهم، وعقيدتهم فيها جمع بين المتناقضات، فيقولون: لا سميع ولا ليس بسميع، لا حي ولا ليس بحي، لا عليم ولا ليس بعليم، لا موجود ولا ليس بموجود، فكلامهم خرافة وأباطيل، وصفوا الرب بالمستحيل وجعلوه عدمًا، وهم فعلًا يعتقدون ذلك، ويخدعون الناس أنهم يؤمنون بالله، ويقولون: لا إله إلا الله[1].

٢- **تعطيل الفلاسفة**: وأشهرهم -من المنتسبين إلىٰ الإسلام- ابن سينا والفارابي، فقد كانا يقولان بعقيدة الفلاسفة، مثل: أرسطو وأفلاطون، وأمثال هؤلاء الذين يثبتون الوجود المطلق، وهو الوجود الواجب، أو يسمونه واجب الوجود، لا ذاتًا ولا اسمًا، ولا صفة ولا فعلًا، بل هو وجود مطلق، أي: وجود فقط، بدون أي تقييدات[2].

---

(١) من أنواع الباطنية: القَرامِطَة، وقد سُمُّوا في التاريخ بالفاطميين، وليسوا بفاطميين، بل هم بنو عبيد القَدَّاح، هذا الرجل كان يهوديًا وانتسب إلىٰ الإسلام، وتكَّون من ذريته هذه الدولة الخبيثة التي احتلت مصر والشام والحجاز مدة طويلة، والقَرامِطَة هم الذين انتزعوا الحَجَر الأسود من مكانه، إلىٰ أن رده الحاكم بأمر الله -الفاطمي أيضًا-، فقد نزعوه وأخذوه إلىٰ بلادهم عشرين سنة، وهذه الفِرَق لم تنقرض، فموجود منها اليوم الإسماعيلية وهي منتشرة في أفغانستان والهند، وهي طائفة من أكفر الفِرَق، وهم من الباطنية الذين يعتقدون استحالة وجود الرب، ويأخذ صفاته عندهم الإمام، ولذلك يقول شاعر المعز لدين الله الفاطمي:

ما شئتَ لا ما شاءت الأقدارُ ❊ فاحكُمْ فأنت الواحدُ القهارُ

وهم من أشد الناس تعطيلًا، ولا شك في كفرهم كفر عين وخروجهم من الملة بالكلية.

ومن الباطنية أيضًا فرقة «الدُّروز» في لبنان، و«البُهَرَة» في الهند، وكذلك «العَلَويون» في تركيا والشام، وسبحان الله!! التاريخ يتكرر، سنة ماضية، فعندما سيطر الباطنية علىٰ مصر والشام ضاعت القدس من المسلمين علىٰ أيدي الصليبيين الذين أخذوا القدس عندما سيطرت الدولة الباطنية المسماة بالفاطمية علىٰ مصر والشام، وقد عادت القدس عندما أُزيلت هذه الدولة علىٰ يد صلاح الدين الأيوبي رَحِمَهُ اللهُ، وعندما ضعف الالتزام بالدين علىٰ منهج أهل السُّنَّة وسيطر العلمانيون -الذين أسس لهم كمال أتاتورك- والعَلَويون، ضاعت القدس أيضًا علىٰ أيدي اليهود، ففساد العقيدة وسيطرة أصحاب العقائد الفاسدة والكفرية أعظم أسباب هزيمة المسلمين، وهذه الطوائف مؤثرة في واقع المسلمين، وقد كانت الطائفة «الإسماعيلية» في أفغانستان إحدى الجماعات البارزة المعارضة لحركات الجهاد الأفغاني، فمن الخطورة أن تظن أن هذه الفرق يمكن التفاهم معها أو التغاضي عما عندها.

(٢) نذكر هذه المصطلحات لنعرف نعمة الله علينا بالإسلام علىٰ فهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن سار علىٰ معتقدهم.



٣- تعطيل الاتحادية من الصوفية كابن عربي وابن سبعين وابن الفارض: والصوفية بالتأكيد تأثروا بهؤلاء أعظم التأثر، وأدخلوا كلام الفلاسفة في معتقدهم، وقد تأثر الغزالي -رحمه الله وغفر له- بمصطلحات الفلاسفة كالعقل الكلي والعقل الجزئي والنفس الكلي والنفس الجزئي وظلت آثار هذا الكلام موجودة في كتاباته، وإن كان رجع عن ذلك وكَفّرَ الفلاسفة القائلين بِقِدَمِ العالم في كتابه **«تهافت الفلاسفة»**. وكذا تعطيل الحلولية كالحلاج القائل: «لا إله إلا الله، ما في الجُبَّةِ إلا الله» وهؤلاء وإن كان ظاهرهم الإثبات، ولكنهم في الحقيقة ينفون علو الله ﷻ على خلقه وأنه ﷻ بائنٌ[1] من خلقه، فهُم يقولـون بوجود الرب ﷻ في كل وجود، ويقولون: إن الله في كل مكان، ويعتقدون ذلك.

وبعض جهلة المسلمين يحفظون أن الله في كل وجود، لكن لو قلت له: هـل الله موجـود -تعالىٰ وتنزَّه- في الكلب والخنزير ودورة المياه ؟!! يقول: «أعوذ بالله» ويأنف من هذا تمامًا.

أما الاتحادية والحلولية فيقولون ذلك صراحةً ويعتقدونه، فإذا كان النصارىٰ قد كفروا بأعيانهم لاعتقادهم حلول الرب في ذات المسيح، فكيف بمن يعتقد أنه يحل في كل المخلوقات، وأنه سارٍ فيهم سريان الملح في الماء، والسمن في اللبن، أو أنه هذا الهواء الذي نتنفسه -نعوذ بالله من كفرهم- وهذا قول جهمٍ أصلًا، فهو لا يُثْبت صفةً ولا فعلًا لله ﷻ ولا انفصالًا، ويقول: سارٍ وحالٌّ في الوجود، كل شيء في الوجودِ اللهُ، وهذا كلام الحلولية، وهؤلاء كفار بلا نزاع.

وكذا الاتحادية وهم أشد منهم كفرًا، لا يقولون بذات حلت في الأخرى، كالملح في الماء يحل فيه، بل يقولون إنها شيء واحد، وينكرون علىٰ الحلولية قولهم.

والاتحادية هم أئمة الصوفية كابن عربي وابن الفارض وابن سبعين، كل هؤلاء أئمة كبار عند فرق الصوفية، ومنهم كذلك الدسوقي الذي له أبيات شعرية فظيعة جدًا في هذا الشأن، ومنهم الشاذلي، والمرسي أبو العباس -تلميذ ابن عطاء الله السكندري تلميذ أبي الحسن الشاذلي-، الذين يقولون في جميع أوراد الطائفة الشاذلية بتفرعاتها المختلفة: «اَللّهُمَّ انْشِلْنِي مِنْ أَوْحَالِ التَّوْحِيدِ، وَأَغْرِقْنِي فِي عَيْنِ بَحْرِ الوَحْدَةِ»، فمن سمىٰ التوحيد أوحالًا فهذا -وحده- كفر، وقولهم: «عين بحر الوحدة»، هذا هو الاتحاد، أن يكون الكون كله شيئًا واحدًا، ولا يوجد تعدد عندهم، وأحد قدمائهم -ويُدعىٰ التلمساني- يقول: «وما الكلب والخنزير إلا إله».

---

(١) أي منفصل.



وكذلك ابن الفارض[١] صاحب القصيدة التائية المليئة بأنواع الكفر البواح، الذي لم يوارِ فيه ولم يدارِ، يقول:

وكُلُّ الجهاتِ السِّتِّ نَحوي تَوَجَّهت ... بما تَمَّ من نُسْكٍ وَحجٍّ وعُمرَةِ
لها صَلَواتي بالمَقامِ أقيمُها ... وأشهَدُ فيها أنَّها لِيَ صَلَّتِ
كِلانا مُصَلٍّ واحِدٌ ساجِدٌ إلى ... حقيقتِهِ بالجمعِ في كُلِّ سجدَةِ
وما كان لي صَلّى سِوايَ وَلَم تكن ... صَلاتي لغَيري في أدا كُلِّ رَكعَةِ

ثم يقول:

وبي مَوْقِفي لا بَلْ إليَّ تَوَجُّهي ... كذاكَ صَلاتي لي ومِنِّيَ كَعْبَتي
فلاتَكُ مَفْتُونًا بِحُسْنِكَ مُعْجبًا ... بِنَفْسِكَ مَوْقوفًا على لَبْسِ غِرة
وفارِقْ ضَلالَ الفَرْقِ فالجَمْعُ مُنتجٌ ... هُدى فِرْقَةٍ بالاتِّحادِ تَحَدَّت

ثم يقول:

إليَّ رَسولاً كُنتُ مني مُرْسِلاً ... وذاتي بآياتي عليَّ استَدَلَّتِ

ثم يقول:

ولولايَ لم يُوْجَدْ وُجودٌ ولم يكُنْ ... شهودٌ ولم تُعْهَدْ عُهودٌ بذِمَّة
فلا حيَّ إلاّ مِنْ حياتي حياتُهُ ... وطَوعُ مُرادي كُلّ نفسٍ مُريدة

ثم يقول:

وما عَقَدَ الزِّنّارَ حُكمًا سوى يدي ... وإنْ حُلَّ بالإقرارِ بي فهْيَ حلَّتِ
وإن نارَ بالتَّنزيلِ مِحْرابُ مَسجدٍ ... فما بارَ بالإنجيلِ هيكلُ بِيعَةَ
وأسفارُ توراةِ الكَليمِ لقَومِهِ ... يُناجي بها الأحبارُ في كلّ ليلة
وإن خَرَّ للأحجارِ في البُدِّ عاكِفٌ ... فلا وجْهَ للإنكارِ بالعَصَبِيّة
فقد عَبَدَ الدّينارَ معنىً مُنَزَّةٌ ... عنِ العارِ بالإشراكِ بالوثَنية
وقد بَلَغَ الإنذارَ عنيَ مَن بَغى ... وقامتْ بيَ الأعذارُ في كلّ فِرْقة
وما زاغتِ الأبصارُ من كلّ مِلّةٍ ... وما زاغتِ الأفكارُ من كلّ نِحلة

---

(١) المتوفى في جمادى الأولى سنة ٦٣٢ هـ والقصيدة التائية من ديوانه، ط ١٩٥١ م.

يقول: فإن سجد للأصنام شخصٌ في صحراء، فلا تكن متعصبًا وتنكر عليه السجود للأصنام، فإن الذي عقد الزِّنار هو يدي والذي حله بالإسلام هو أنا، فكله شيء واحد، وهذه هي وحدة الأديان، وابن عربي يقول: «كنتُ أبغض المرء إن لم يكن دينه ديني، فأصبح يستوي عندي اليوم كعبة طائفٍ، ودير رهبانٍ، وبيت أوثانٍ، ومرتع غزلانٍ»، كل ذلك واحد عنده، وهذا خروج من الملة بإجماع أهل الإسلام، لذلك كان السلف يقولون: «**إن الله مستوٍ على عرشه بائن من خلقه**»، يعني منفصل عن الخلق.

وكلام الأشاعرة الذين يقولون: «لا نثبت له الاتصال ولا الانفصال»، كلام خطير مخالف للسلف، لأن السلف لم يزالوا يقولون «بائن من خلقه»، فإن الاستواء هنا استواء يقتضي البينونة، لأن وجود الرب غير وجود المخلوق، ولا نقول بالمماسة، بل هو بائن من خلقه.

٤- **تعطيل الجهمية الأوائل النُفاة لصريح الكتاب والسُّنَّة:** لا يثبتون اسمًا ولا صفة لله ﷻ ولا فعلًا، وناشر عقيدتهم الجهم بن صفوان، وهو تلميذ الجعد بن درهم، والجعد هو أول من أظهر هذا الاعتقاد علانيةً، وقال: إن الله لم يكلم موسىٰ تكليمًا، ولم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يَسْتَوِ علىٰ العرش، قال ذلك صراحةً باللفظ، فكفَّره أهلُ زمانه من التابعين، وقتله خالد بن عبد الله القسري علىٰ زندقته -أحد ولاة بني أمية- وكان ظالمًا شديد البطش، ولكنه أحسن في قتله الجعد بن درهم، وكان في بني أمية شدةٌ علىٰ أهل البدع، وهذا من محاسنهم، فقال: «**يا أيها الناس، ضَحُّوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مُضَحٍّ بالجعد بن درهم، فإنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا ولم يكلم موسىٰ تكليمًا، تعالىٰ الله عما يقول الجعد علوًا كبيرًا**»، فذبحه يوم عيد الأضحىٰ ونزل عن منبره فذبحه في أصل المنبر.

٥- **تعطيل المعتزلة:** الذين أخذوا عن الجهمية ذلك، ولكن صاغوه بعبارات أخف، فأثبتوا ذات الرب وأسماءه الحسنىٰ، ونفوا صفاته، فقالوا: سميع بلا سمع، بصير بلا بصر، عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، وهذا كلام متناقض في الحقيقة، والذي أدىٰ بهم إلىٰ هذا التناقض محض شبهات باطلة في أذهانهم، قالوا لو أثبتنا لله سمعًا قديمًا، فقد أثبتنا إلهين، ولو



أثبتنا بصرًا، لصاروا ثلاثة آلهة، ولو أثبتنا قدرة لصاروا أربعة، وهكذا، فيصير عندنا آلهة شتى، وهذا ينافي التوحيد، فنفوا صفات الرب جل وعلا، وهذا كلام باطل بالقطع، فالصفات إنما تقوم بذات الرب ﷻ ولا تقوم منفردة ولا مستقلة، فالانفصال بين الصفة والموصوف أو بين الذات والصفات إنما هو انفصال في الذهن فقط وليس في الخارج، فليس هناك سمع مستقل، ولا بصر مستقل ليكون هناك تعدد، بل الانفصال في الذهن، أما في الخارج وفي الحقيقة فلا، فالله ﷻ واحد لا شريك له، لم يزل بأسمائه وصفاته ﷻ.

٦- **تعطيل الأشاعرة**: وهو الاعتداد بسبع صفات أو ثلاث عشرة أو عشرين دون باقي الصفات، ويقولون إن العقل يثبتها، إذًا فمنبع البدعة هي بدعة الجهمية الأوائل وبدعة الفلاسفة، وهي أن العقل مصدر التلقي كما ذكرنا ذلك، وقد مر بنا عرض مختصر لعقيدتهم.

والفرق الخارجة من الملة[1] من المعطلة هم: «الحلولية، والاتحادية، والباطنية، والفلاسفة، والجهمية الأوائل النافون لصريح الكتاب والسُّنَّة الذين يقولون: لم يتخذ اللهُ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم اللهُ موسىٰ تكليمًا».

أما المعتزلة فأقوالهم أقوال كفرية، ولكن لا يكفر المعين منهم حتىٰ تقام عليه الحجة[2]؛ لوجود الشبهة.

أما الأشاعرة فهم أهل بدع وضلال، وإقرارهم بالصفات المشهورة المعلومة من الدين بالضرورة في الجملة منع من تكفيرهم، وإن كان عندهم تعطيل للاستواء ونحو ذلك من الصفات، ولكنه ليس علىٰ سبيل الإنكار لصريح القرآن بل علىٰ سبيل التأويل، فيقولون: «استوىٰ بمعنىٰ استولى»، وهذا في الحقيقة هو كلام الجهمية الأوائل لكن علىٰ سبيل التأويل، وهذا هو التحريف الذي سنبينه إن شاء الله تعالى، فالذي يقول: استوىٰ بمعنىٰ استولى، واليد بمعنىٰ القدرة والنعمة، والرِجْل بمعنىٰ المقام العظيم، أو غير ذلك، كل هذا من البدع والضلال الموروث عند الأشاعرة عن المتقدمين من المعتزلة.

---

(١) أي: أن كفرها كفر عين.

(٢) فهذا كفر نوع لا كفر عين.



التحريف

أما التحريف فهو نوعان:

١- **التحريف اللفظي**: ومعناه التغيير في لفظ الآية أو الحديث، كقول بعض المعتزلة في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٤]، يقرؤها: «وكَلَّمَ اللهَ[(١)] مُوسَىٰ تكليمًا»، ليثبت أن الكلام لموسىٰ وليس صفة لله، فجعله من فعل موسىٰ عليه السلام ليهرب من إثبات صفة الكلام لله عز وجل، وهذا لا يمكنه في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣]، فهي لا تحتمل إلا وجهًا واحدًا وهو أن الله عز وجل هو الذي كلَّم موسىٰ عليه السلام.

٢- **التحريف المعنوي**: هو تحريف المعنىٰ، بحيث يبقىٰ اللفظ علىٰ ما هو عليه ولكن يُحرَّف المعنىٰ، ويدخل في التحريف التأويل المذموم الذي ابتدعه بعض الخلف لشبهات عقلية فاسدة كقول المعتزلة ومن وافقهم فيما بعد من الأشاعرة في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، أي: «استولى»، تحريفًا للمعنىٰ، فَهُم يُثبتون اللفظ، ويحرِّفون المعنىٰ الحقيقي، وهو معنىٰ العلو والارتفاع، فالله عز وجل علىٰ العرش استوى، بمعنىٰ علا وارتفع، فينفون ذلك، ويقولون: لا يجوز أن يوصف بالاستواء والفوقية، ولكن الاستواء هو الاستيلاء، واستوىٰ بمعنىٰ استولىٰ[(٢)].

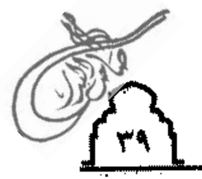
ومثل قولهم في قول النبي ﷺ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ حِينَ يَبْقَىٰ ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ كُلَّ لَيْلَةٍ، فَيَقُولُ: مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ؟؟ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ؟؟ حَتَّىٰ يَطْلُعَ الفَجْرُ**»[(٣)]، فيقولون: ينزل أمر ربنا، أو ينزل مَلَك من ملائكة ربنا، ولا يُثبتون نزول الرب سبحانه وتعالى، لماذا ؟! لأنهم يقولون إن هذا النزول لا يليق بالله، ولا يجوز أن يوصف الرب عز وجل بالنزول والصعود والارتفاع ونحو ذلك، وهذا كله جهل عظيم، وذلك لأن

---

(١) بنصب لفظ الجلالة علىٰ المفعولية.

(٢) قال الشيخ الشنقيطي رحمه الله: «ما أشبه اللام التي زادها هؤلاء في قوله: «استوى»، فقالوا: «استولى»، بالنون التي أضافها اليهود وزادوها في «حِطَّة» عندما أُمِروا أن يدخلوا الباب سجدًا ويقولوا: «حِطَّة»، أي: حُطَّ عنا خطايانا، فاستهزاءً منهم وسوء أدب مع الله، قالوا: «حِنْطَة»، حَبَّة في شعرة، ودخلوا علىٰ أستاهم يزحفون علىٰ مقاعدهم استهزاءً بشرع الله عز وجل».

(٣) رواه البخاري (١٠٩٤)، ومسلم (٧٥٨).



صفات الله تعالىٰ وأفعاله نأخذها من كتاب ربنا ومن سنة نبينا ﷺ، فقد سبق أن: مصدر التلقي في عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة وفي عقيدة السلف هو: الكتاب والسُّنَّة، وليس العقول التي تخطئ وتصيب، فالرسول ﷺ قد أخبر أن الله ينزل إلىٰ السماء الدنيا.

وأخبر الله ﷻ عن صفة اليد بقوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، فلا يجوز بعد ذلك لعبد أن يقول: «إن اليد التي وصف الله بها نفسه هي جارحة -أي جزء من الأجزاء- وهذا لا يليق بالله، ونحن نعرف ما يليق بالله، فنصرف اللفظ الذي ورد إلىٰ معنىٰ آخر، هو معنىٰ القدرة أو النعمة».

وكذلك لا يجوز لعبد أن يقول أن قوله تعالىٰ ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ معناه قدرته أو نعمته؛ لأن اللفظ لا يحتمل ذلك، لماذا ؟ لأن صفة القدرة صفة واحدة فلا نقول: إن لله قدرتين، ولا أن لله نعمتين؛ لأن الله نعمه لا تحصىٰ ﷻ وقدرته صفة ذاتية قائمة به ﷻ وكيف يقول في قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ قدرتاه أو نعمتاه ؟![1].

فالذي يُحرِّف يُسمِّي ما يفعله تأويلًا، والتأويل هي الكلمة المشهورة عندهم، فلا يسمون التحريف تحريفًا، ولكن يسمونه تأويلًا لنصوص متشابهة كما يزعمون، يسمون نصوص آيات الصفات نصوصًا متشابهة تحتاج إلىٰ تأويل، فيؤولونها بهذه الألفاظ.

فعلىٰ سبيل المثال: لماذا ينفون الاستواء ؟! لأنهم يقولون: يلزم منه الجِهَة، والجِهَة يلزم منها التحَيُّز، أي يكون الله ﷻ في حَيِّز، وفي مكان معين.

والجواب عن ذلك: أن الاستواء لا يلزم منه التحَيُّز، ولا أن الجِهَة بمعنىٰ المكان المخلوق، نحن نُثبت ما أثبته الكتاب والسُّنَّة من أن الله فوق العرش، ولفظ فوق التي يسمونها الجِهَة لا يلزم أن يكون مكانًا محدودًا يَحِلُّ فيه الرب ﷻ، بل الله ﷻ العلي الكبير، فهو ﷻ أكبر، نقول: الله أكبر، أكبر من كل شيء، فلا يحيط به شيء، بل هو ﷻ بكل شيء محيط، هو ﷻ لا يَحِلُّ في شيء من مخلوقاته، بل هو كما يقول السلف: «**مُسْتَوٍ علىٰ عرشه بائِنٌ من خلقه**»، وبائنٌ أي منفصل، لا

---

(١) راجع «شرح الرسالة المدنية في الحقيقة والمجاز في الصفات» لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ للمؤلف.



يَحِلُّ في المخلوقات، فالسموات السبع والأرضون السبع في كَفِّ الرحمن كخَرْدَلَة في كَفِّ أحدكم، والخَرْدَلَة شيء خفيف جدًا مثل الحبوب التي تكون في زهرة النبات، والله أعلى وأعلم.

ونقول: إن هذا الذي حَرَّفَ كأنه يقول لله ﷻ إن الصفة التي وصفتَ بها نفسك، ووصفكَ بها رسولك ﷺ لا تليق بك، وأنا ألغيها وآتي بما يليق بك، فما أقبح هذا وما أشد سوء أدبه، فالله ﷻ أعلم بنفسه، ورسول الله ﷺ أعلم بربه، ولا يجوز أن نقول إن الكتاب والسُّنَّة يظهر منهما الباطل.

فلذلك نقول: لا يجوز أن نصِفَ الرب ﷻ إلا بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ ولا نُحرِّف، والتحريف نوع من التعطيل وإن كان دون التصريح بالتعطيل، فالذي يُحرِّف يحاول ألا يُكذِّب صريح القرآن فيُؤوِّل، وهذا فعل المعتزلة والأشاعرة.

وأصل هذه التأويلات هي تأويلات الجهمية لما فشلت حيلتهم في رد الكتاب صراحةً، وفي رد السُّنَّة صراحةً، لجؤوا إلى التأويل، ولكن لأجل عدم معرفة المتأخرين بعقيدة السلف، أصبحت عقيدة هؤلاء الجهمية هي عقيدتهم، وإن كانوا لا يُسمُّون أنفسهم بالجهمية.

وأكثر الذين وقع منهم في التاريخ الإسلامي ترويج لعقيدة الجهمية بين الناس على أنها عقيدة أهل السُّنَّة، هم أئمةٌ أشاعرة لهم منزلة كبيرة في الفقه لكن علمهم بعقيدة السلف والأحاديث قليل[1]، فقدَّموا علم الكلام والتأويلات المنحرفة التي فيه إلى الناس على أنها منهج أهل السُّنَّة، لأن أبا الحسن الأشعري هو الذي قاوم المعتزلة ورد عليهم، لكن تأثر كثيرٌ جدًا من تلامذته ومن انتسب إليه بعقيدة هؤلاء المعتزلة، ولم يَسْلَمُوا من التخلص منها بالكلية.

وهؤلاء الأئمة لهم كتب جيدة في الفقه والأصول ونحو ذلك، ولهم كلمة مسموعة، وهم مشهورون كعلماءَ في المذاهب التي ينتسبون إليها، مذاهب الأئمة الأربعة، لكنهم فتحوا بابًا

---

(١) كالجويني والغزالي والرازي –رحمهم الله جميعًا وغفر لهم– فإنهم جميعًا نقل عنهم الرجوع في آخر حياتهم إلى طريقة السلف ومَدْحوها، لكن مؤلفاتهم التي حفظت عنهم ظلت تحمل هذا المنهج، وبسبب هذا ظن كثير من المتأخرين أنه مذهب أهل السُّنَّة وقالوا: إن أهل السُّنَّة هم الأشاعرة والماتريدية وسموا طريقة السلف طريقة الحشوية والمشبهة مع أن هذا من أبطل الباطل.



خطيرًا في التأويل، وصار الناس بسببهم يقولون عن هذه العقيدة -عقيدة تأويل الأسماء والصفات- إنها عقيدة أهل السُّنَّة، معتقدين أن الأشاعرة هم أهل السُّنَّة، وليسوا كذلك، لأن الأشاعرة فرقة فيها انحراف بلا شك، وإن كانوا من أهل القبلة، فليسوا كفارًا، ولكنْ فيهم انحراف في فهم الاعتقاد، خاصةً في قضية الأسماء والصفات، كما سبق بيانه.

لذلك قضية تأويل الأسماء والصفات أصبحت علامة مميزة تميز أهل السُّنَّة -على طريقة السلف- عن أهل البدع الذين ينتسب بعضهم إلى السُّنَّة وليسوا منها، وهم من يُعْرَفُون بالخَلَف، وهم كما قلنا لهم منزلة كبيرة في الفقه والأصول لكنهم أدخلوا -لعدم معرفتهم بطريقة السلف وضعف علمهم بالحديث- طريقة أهل البدع في العقيدة.

و قال بعض المتأخرين: «إن طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم»، كأنه يقول إن المسلمين لا يستطيعون الرد على الكفار إلا بانتهاج طريقة الخلف، وهي التأويل، وطريقة السلف أسلم حتى لا نخوض في علم الكلام.

ولا شك أن طريقة السلف أعلم وأحكم وأسلم، والعبارة السابقة التي قالوها غير صحيحة ولا تليق، إذ لا يليق أن نقول إن السلف ـ رضوان الله عليهم ـ أقل علمًا من الخلف، فهذا الكلام باطل قطعًا، بل أعلم الأمة بعد نبيها ﷺ هم أصحاب رسول الله ﷺ، ثم التابعون، ثم أتباع التابعين، وهم أفضل في العلم وفي العمل وفي السلوك، ولذلك فقولنا: «السلفية منهج» معناها: أن نلتزم بطريقة السلف في كل هذا: العلم والعمل والسلوك.

ومَنِ السلف؟ هم أصحاب رسول الله ﷺ ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، كما قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»[1]، ونحن نجزم أنهم لم يستعملوا التأويل، ولم يقل أحد منهم: إن «استوى» بمعنى: استولى، ولا أن اليد بمعنى القدرة، ولا أنه لا يجوز أن نقول: إن الله ينزل، وأن الذي ينزل هو أمر ربنا أو ملك من ملائكته إذا بقي ثلث الليل الآخر إلى السماء الدنيا، ولا أنه لا يجوز أن نقول: إن الله يجيء يوم القيامة، لم يقولوا بذلك أبدًا.

---

(١) رواه البخاري (٢٥٠٩، ٣٤٥١، ٦٠٦٥)، ومسلم (٢٥٣٣).
وقَرْنُه: يعني أصحابه ﷺ، والذين يلونهم: التابعون، ثم الذين يلونهم: أتباع التابعين.

بل طريقة السلف: أن نؤمن بكل ما وصف الله به نفسه، والسلف قد أجمعوا على ذلك في العقيدة، ولم ينقل عن أحد منهم التأويل، فكيف يقال بعد ذلك: إن طريقة الخلف أعلم ؟! هذا لا يمكن، بل طريقة السلف: أسلم، وأعلم، وأحكم؛ لأنهم أعلم الأمة.

ويمتنع أن يكون الصحابة رضي الله عنهم قد جهلوا أمورًا علمها من بعدهم، إلا أمورًا ليست من الدين، فهم الذين نقلوا لنا الدين عن الرسول ﷺ، ونحن نجزم أن الرسول ﷺ لم يقل بهذه التأويلات والتحريفات التي قال بها الخلف، وفسروا بها النصوص، فالرسول ﷺ لم يفسّر اليد بالقدرة ولا بالنعمة، ولا فسَّر الاستواء بالاستيلاء، ولا أنكر لفظ «فوق» بل هو ﷺ الذي قال ذلك، ولا أنكر أن الله ﷻ في السماء، كما يزعمون أن من يقول: «إن الله في السماء» فهو كافر، فإذا كان الرسول ﷺ سأل الجارية فقال لها: «أَيْنَ اللهُ ؟»، قَالَتْ: «فِي السَّمَاءِ»، قَالَ: «مَنْ أَنَا ؟»، قَالَتْ: «أَنْتَ رَسُولُ اللهِ»، قَالَ: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»(١)، وشهد لها الرسول ﷺ بالإيمان، والخلف المتأخرون يقولون إن الذي يقول إن الله في السماء فهو كافر.

فإذا سألتهم: ولماذا يصير كافرًا من يقول: «إن الله في السماء» ؟!! يقولون: «لأن هذا معناه أن السماء تحيط بالله ﷻ وتحويه»، وهذا كلام عجيب، فهل قولنا «في السماء» معناه أنها تحويه ﷻ ؟! فإن السلف لم يفهموها هكذا، بل في السماء يعني في العلو، والله ﷻ له صفة العلو، كما يقولون: فلانٌ في العِزِّ والغِنَى عَلَى أَعْلَى المراتب، فهل الغِنَى يحيط بهذا الغَنِيِّ ؟! جهل عظيم أن نفهم الكلام بهذه الطريقة، بل معناه أن صفته: أنه عزيزٌ وغَنِيّ.

فمعنى أن الله ﷻ في السماء يعني في العلو، يعني أنه ﷻ العَلِيّ، وليس أن السماء المخلوقة تحيط بالله ﷻ، فكما قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر:٦٧]، فمَنْ -بعد ذلك- يمكن أن يظن أن السماء تحيط بالله ﷻ أو تُقِلُّه «تحمله»، أو تظله «فوقه»، بل هو ﷻ فوق العرش، وفوق السماء المخلوقة، هو في السماء يعني في العلو، فالسماء هنا مصدر، أو أنها السماء المخلوقة لكن الرب سبحانه فوقها، فتكون «في» في قوله تعالى: ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]،

---

(١) رواه مسلم (٥٣٧).



بمعنىٰ «علىٰ» أو «فوق»، كما قال سبحانه: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [التوبة:٢]، فهل الأمر كان أن يسيروا داخل الأرض، بل ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾: أي فوق الأرض، وقال تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، فهل صلبهم داخل النخل؟ بل علىٰ ﴿جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾.

الغرض المقصود أن الرسول ﷺ لم يقل بهذه التأويلات ولم يقل بها الصحابة ولا التابعون، ولا تابعو التابعين، وإنما ظهر ذلك فيما بعد، في أهل البدع والضلال.

لذلك نقول: إن طريقة السلف هي الأعلم والأحكم، وعند التأمل نجد هذه الشبهات العقلية عند أهل البدع شبهات باطلة، نتيجة جهلهم العظيم بالأحاديث النبوية الصحيحة، وجهلهم بتفسيرات السلف ﷺ وجهلهم باللغة العربية، فعندما يقولون: «استوىٰ بمعنىٰ استولى» هل هذا يوافق اللغة العربية؟! لا، فهذا الكلام باطل لغةً، لا يُستعمل الفعل استوىٰ بمعنىٰ استولىٰ[1]، كما أن الفعل استولىٰ يقتضي وجود منازعة، فقولهم في: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] بمعنىٰ: استولى، معناه أنه كان هناك أحد ينازع الله ﷻ، ولم يكن العرش في ملك الله، ثم استولىٰ الرحمن عليه، خاصةً أنه ﷻ قال: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، ومعروف أن العرش مخلوق قبل خلق السموات، فهل كان أحد يملكه قبل خلق السموات والأرض ثم استولىٰ الله ﷻ عليه؟!! نعوذ بالله تعالىٰ من القول بذلك.

إذًا فماذا نقول في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾؟ نقول: إن الاستواء صفة فعل، فبعد خلق السموات والأرض استوىٰ الرب ﷻ علىٰ العرش، هذا لأن العرش عظيم وكريم، فكرَّمَه الله ﷻ بأن خصه بالاستواء عليه، وهو معنىٰ الارتفاع والصعود والعلو، ولذلك قال مجاهد: «علا علىٰ العرش»، ولم يزل ﷻ هو العلي العظيم ﷻ ولكن خصَّ العرش بفعل هو فعل الاستواء، كما يليق بجلاله ﷻ، والاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

---

(١) فقد أنكر ذلك أهل اللغة، والبيت الذي احتجوا به للأخطل النصراني:

قد استوى بشرٌ على العراق * من غير سيف او دم مهراق

قائله ليس بحجة في العربية، وراجع في ذلك كتاب «الصواعق المرسلة» لابن القيم، و«معارج القبول» لحافظ حكمي، و«أضواء البيان» للشنقيطي.



التأويل

عندما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عبارته: «**نؤمن بكل ما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ، من غير تعطيل ولا تحريف ولا تكييف ولا تمثيل**»، لماذا لم يقل: «من غير تأويل»، بدلًا من قوله: «من غير تحريف» ؟! ولماذا اختار لفظ التحريف ؟!

لأن هذا اللفظ -التحريف- هو الذي ورد ذمه في القرآن كما في قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة:١٣]، وهذا فعل أهل الكتاب، وهو أقرب، بخلاف التأويل أو الذي سموه تأويلًا؛ لأنه يُستعمل لغةً وشرعًا بمعنى التفسير.

فالتفسير يسمى أحيانًا التأويل، كما يقال: «القول في تأويل قوله تعالى كذا»، وفي بعض الروايات أن النبي ﷺ قال لابن عباس رضي الله عنه: «**اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ**»[1]، فالتأويل في هذا الحديث هو التفسير، فالرسول ﷺ يدعو لابن عباس أن يعلمه الله تفسير القرآن.

فالخلف سموا ما فعلوه تأويلًا، لكي يقتربوا من الألفاظ الشرعية، لكن ما فعلوه ليس بتأويل شرعي، بل هو تأويل مذموم، ولذلك أسماه شيخ الإسلام «تحريفًا».

والتأويل أيضًا له معنى آخر مذكور في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران:٧]، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ قراءتان:

القراءة الأولى المشهورة: هي الوقف على لفظ الجلالة: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ثم نبدأ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾.

«التأويل» هنا لا يصح أن يكون بمعنى التفسير؛ لأن مفهوم ذلك حينئذ أن الراسخين

---

(١) صحيح: رواه أحمد (٣٠٣٣)، وصححه الألباني في «شرح العقيدة الواسطية» (١ / ٢٣٤).



في العلم لا يعلمون التفسير، فهل هناك آيات لا يعلم تفسيرها أحد؟ الجواب: لا؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [ص:٢٩].

فنحن مأمورون بتدبر جميع آيات القرآن، ولذلك نقول: إنه ليست هناك آيات بلا تفسير، أو لا يُعْرَف تفسيرها، بل كل القرآن يمكن أن يعلمه الناس، ولذلك حتىٰ لو توقف بعض الصحابة أو غيرهم عن التفسير في بعض الآيات -كما هو منقول عن الخلفاء الأربعة، وإن كانت الأسانيد غير ثابتة- كما ورد عن علي ﷺ أنه قال في الحروف المقطعة في أوائل السور مثل: ﴿الٓمٓ﴾ ونحو ذلك يقول: «الله أعلم بتفسيره»، ولم يتكلم فيه، فنقول: نعم، من الممكن أن يتوقف واحدٌ ويقول: أنا لا أعلم تفسيرها، لكن غيره يعلم، ولا يلزم من كونه أعلم من غيره مطلقًا أنه يعلم كل شيء، كما قال أبو بكر الصديق ﷺ وهو أعلم الأمة بلا شك: «أَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي وَأَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي إِذَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللهِ مَا لَا أَعْلَمُ»[1]، لكن ابن عباس ﷺ عندما تكلم عن هذه الحروف، قال في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ﴾: «أَنَا اللهُ أَعْلَمُ»، يعني أن كل حرف منها يدل علىٰ اسم من أسماء الله أو فعل من أفعاله أو صفة من صفاته ومثل: ﴿الٓر﴾ يقول: «أنا الله أرى»، وهذا موجود في لغة العرب أنهم يكتفون بحرف يُغني عن الكلمة، كقول الوليد بن عقبة:

قلنـا: قفي لنـا، فقالت: قـاف ✱ لا تحسبي أنَّا نسينـا الإيجـاف[2]

يعني بقوله: «قالت: قاف» أنها قالت: «قد وقفتُ»، فدلت بإظهار القاف من «وقفتُ» علىٰ مرادها من تمام الكلمة التي هي «وقفتُ»، وهذا أقرب الأقوال، والله أعلىٰ وأعلم.

الغرض المقصود أن قراءة ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧] بالوقف علىٰ لفظ الجلالة، لا يصح حملها علىٰ التفسير، بل نقول: إن التأويل هنا له معنىٰ آخر، وهو ما يؤول إليه الكلام في حاله الثاني، أي عاقبته وحقيقته التي ينتهي إليها، فالكلام قد يكون خبرًا، أو يكون أمرًا، أو نهيًا فالخبر كالإخبار بقيام الساعة، وأهوالها والصُور وتكوير الشمس ونحو ذلك من

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٠١٠٣)، وقال الحافظ في «الفتح»: «أنه منقطع بين النخعي والصديق».
(٢) انظر «الأغاني» (٥/ ١٣١)، و«شرح شواهد الشافية» (٢٧١).

أهوال القيامة، كما قال الله ﷻ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف:٥٣].

ومعنى التأويل في الخبر وقوع المُخبَر به، فعندما يحدث المُخْبَر به ويقع يقال: هذا تأويل الكلام السابق، كما قال يوسف ﷺ لأبيه عندما سجد له إخوته: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ [يوسف:١٠٠]، هذه الرؤيا كانت متضمنة سجود إخوته، مع أنه رأى الشمس والقمر والكواكب الأحد عشر، لكن كان معناها أن إخوته سيسجدون له والشمس والقمر أبوه وأمه، لذلك قال له أبوه: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ﴾ [يوسف:٥]، حتى لا يفهموا أنهم هم الأحد عشر كوكبًا، وأنهم سيخضعون لأخيهم فيحملهم على أن يكيدوا له كيدًا، فنهاه أن يخبرهم بذلك، فلما كانت الرؤيا متضمنة لهذا الخبر، قال يوسف عند حدوث المخبر به ووقوعه: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾، وقال الله ﷻ: ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ﴾ أي: يوم يأتي تأويل القرآن ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ﴾ وهم الكفار ﴿قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ أي: يوم يقع ما أخبر الله ﷻ به في القرآن.

فعلى هذا المعنى يصح أن نقول في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ أي: لا يعلم وقت قيام الساعة إلا الله، ولا وقت وقوع الغيبيات إلا الله، ولا يعلم كيفيتها إلا الله ﷻ.

ونذكر مثالًا آخر في الأمور الخبرية أيضًا: فنقول نحن أُخبِرنا بالأمور الغيبية ولم نرها، فأُخبِرنا أن في الجنة فاكهةً، وفي الجنة لحمًا، وفي الجنة ماءً، وفي الجنة عسلًا، وهذه كلها أخبار، وتأويل هذه الأخبار من حيث وقت وقوعها وكيفيتها ومعرفة معانيها التفصيلية الدقيقة، بحيث يُعْلَمُ كل شيء عنها، هذا بالتأكيد مما ادخره الله ﷻ لأهل الإيمان، كما قال رسول الله ﷺ: «**يَقُولُ اللهُ ﷻ: أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ**»[١].

وكما قلنا قبل ذلك: «**الاستواء معلوم، والكيف مجهول**»، فهذا معنى من معاني التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، وهو هذه الكيفية المجهولة، كيفية الأمور الغيبية الخبرية ومن ضمنها

---

(١) رواه مسلم (٢٨٢٥).



أسماء الله وصفاته، مثل كيفية سمع الله، وكيفية بصر الله ﷻ، وكيفية علمه ﷻ، وكيف تقوم الصفات بذاته، فهذه الأمور الغيبية الخبرية لا يعلم تأويلها إلا الله، بمعنىٰ أن هذه الأمور الخبرية لا يعلم كيفياتها التفصيلية إلا اللهُ ﷻ.

وكما فهمنا الفرق بين الفاكهة واللحم، وبين الماء والعسل، وإن كنَّا لا نعرف كيفية هذه الأشياء لأنها غيب بالنسبة لنا، فأولىٰ بذلك وأولىٰ أن نفهم معاني صفات الرب جل وعلا، ونعرف أن هناك فرقًا بين السمع والبصر، وبين العلم والقدرة، ولكن لا نعرف كيفية السمع، ولا كيفية البصر، ولا كيفية العلم، ولا كيفية القدرة، وكذلك نقول في كيفية الاستواء وكيفية النزول.

ولذلك نقول: من أراد بقوله: «إن آيات الصفات وأحاديثها متشابهة» بمعنىٰ: أنها مجهولة الكيفية لا يعلمها إلا الله، فهذا كلام حق، فقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ بمعنىٰ لا يعلم كيفية الأمور الغيبية إلا الله، أما إذا قصد: أنه لا يعلم معناها بالكلية بل هي بمنزلة الكلام الأعجمي؛ فهذا كلام باطل.

هذا إذا كان الكلام خبرًا، أما إذا كان الكلام أمرًا أو نهيًا وليس خبرًا فيكون معنىٰ التأويل فعل المأمور به أو ترك المنهي عنه، كما قالت عائشة ﵂: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللهُ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»، يَتَأَوَّلُ القُرْآنَ»[1]، أي يفعل ما أُمِرَ به في القرآن؛ لأن اللهُ ﷻ قال له: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾ [النصر:٣].

وكذلك نحن نتأول القرآن في الركوع قال تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحاقة:٥٢]، فنقول: «سبحان ربي العظيم»، فهذا تأويل للقرآن، أي أنه في باب الأوامر والنواهي يكون فعلُ المأمورِ به وتركُ المنهيِ عنه «تأويلًا»، وليس ذلك هو التأويل الذي بمعني التفسير، هذا علىٰ القراءة الأولىٰ بالوقف اللازم علىٰ لفظ الجلالة، والتأويل فيها بمعنىٰ كيفية الأمور الغيبية.

القراءة الثانية: وكان يقرأ بها ابن عباس ﵄، كان يقرأ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، بلا وقف، يعني أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله، فهل يصح أن نقول:

---

(١) رواه البخاري (٧٦١، ٧٨٤، ٤٠٤٢، ٤٦٣٨)، ومسلم (٤٨٤).

إنها تُحمَل على معرفة الأمور الغيبية ؟! قطعًا لا يصح، لأن الراسخين في العلم لا يعلمون وقت قيام الساعة، ولا يعلمون كيفية الغيبيات، ولا يعلمون كيفية صفات الرب ﷻ قطعًا، فقراءة العطف هذه وقول ابن عباس رضي الله عنهما: «أنا من الذين يعلمون تأويله»[1] المقصود بها التفسير، وهو معرفة المعنى دون الكيفية، فالراسخون في العلم يعلمون تأويله أي تفسير القرآن دون أن يعلموا حقيقة الغيبيات، يفهمون المعاني ولا يعرفون الكيفية، فهم يفهمون الفرق بين الحور العين، والفاكهة مما يتخيرون، ولحم الطير مما يشتهون، والماء المسكوب، والخمر اللذة للشاربين، نعرف معاني الكلمات، ولا نعرف كيفية هذه الأشياء، فنحن نعلم الفرق بين هذه الأشياء وبين الماء الحميم الذي يُسْقَاهُ الكفار فيُقَطِّع أمعاءهم، ولا نعرف كيفية الماء الحميم.

لذلك نقول: من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف، فمعنى أننا لا نُكَيِّف صفات الرب ﷻ أي لا نعرف حقيقتها ولا كيفيتها، ومعرفة الحقيقة معناها المعرفة التفصيلية الدقيقة الكاملة، قال الله ﷻ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠].

ولذلك نقول لمن يتخيل كيفية معينة لصفات الرب جل وعلا: اعلم أن الرب ليس كذلك، و﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، لا يعلم كيفية صفات الرب إلا الله ﷻ، حتى أهل الإيمان عندما يرون الله يوم القيامة، لن يحيطوا به علمًا، ولن يعرفوا كيفية صفاته ﷻ، سيطَّلِعون على أمور أكثر، ويعرفون ربهم أكثر، ويحبون الله أكثر، ولكن من غير أن يحيطوا به علمًا، لأن الله ﷻ هو العلي الكبير، ولذلك في إثبات رؤية الله يوم القيامة، يقول الأئمة: **«من غير إحاطة ولا كيفية»**؛ لأنه أكبر من أن يحيط به بصرُ خلقه، حتى إن أبصار المؤمنين في الجنة لا تحيط به ولا بكيفيته، فنحن ننظر للسماء ونراها ولا نحيط بها، أين آخرها ؟! لا نعلم، لأنها كبيرة جدًا بالنسبة لنا، فالخلق كله صغير جدًا بالنسبة لعظمة الله، فالله أكبر من كل شيء، فلا نقول: هل هناك اتصال أشعة تنعكس على الحدقة الإنسانية أم كيف نراه ؟، لا نتكلم في الكيفية، هناك كيفية لا نعلمها، فكيفية الرؤية مجهولة وكل صفات الرب ﷻ الكيف فيها مجهول، فكلمة الإمام مالك رحمه الله: **«الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب،**

(١) رواه ابن جرير (٣/ ١٨٣)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٧) إلى ابن المنذر وابن الأنباري.



والسؤال عنه بدعة»(١)، هذه الكلمة نطبقها في كل أسماء الله وصفاته.

وللتأويل معنىً ثالث اصطلاحي وهو المقصود في هذا الباب، وهو: **صرف اللفظ عن ظاهره إلىٰ معنىً محتمل مرجوح لدليل يقترن به**، وما كان منه بلا دليل فهو المذموم شرعًا كمن يُؤوِّل ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بـ: استولى، واليد بالقدرة، والرحمة بإرادة الخير أو إرادة الثواب، وهذا هو تحريف المعنىٰ الذي سبق أن بَيَّنَّاه.

وقد أجمع السلف علىٰ الكف عن هذا التأويل، ولم يُفسروا أحاديث رسول الله ﷺ بهذه التأويلات البعيدة، بل قالوا: أَمِرُّوها كما جاءت، أي دالةً علىٰ معانيها اللائقة بجلال الله ﷻ والإقرار بجهل كيفيتها، لذلك نقول: «بغير تكييف»، أي: لا نعتقد كيفية معينة لصفات الله، مع أن لها كيفية، لكن هذه الكيفية مجهولة، فنفي الكيفية هنا في قولنا: «الكيف مجهول»، يعني نفي معرفتنا للكيفية، أما نفي التشبيه والتمثيل فهو علىٰ عمومه، لا يوجد مثيلٌ لله ﷻ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤].

ولذلك اتفق السلف علىٰ ذم الفلسفة وعلم الكلام، وأنها ليست مصدرًا لعلم العقيدة، ولهذا كانت بدعة الجهمية بنفي الأسماء والصفات وتعطيلها، وبدعة المعتزلة في نفي الصفات من شر البدع.



(١) صححه الشيخ الألباني في «شرح الطحاوية» (١/ ٣١٣) من كلام الإمام مالك رحمه الله.
أما المروي عن أم سلمة رضي الله عنها فضعفه الإمام الذهبي.

التشبيه «التمثيل»

أما التشبيه: فهو اعتقاد أن الله ﷻ يشبه أحدًا من خلقه، والصحيح تسميته بالتمثيل، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وقال: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤].

الفرق بين التكييف والتمثيل:

التمثيل: نوع خاص من أنواع التكييف، فقد يقول قائل: هو يشبه كذا، فهذا تمثيل، وقد يقول: هو لا يشبه أحدًا، لكن له كيفية خاصة في ذهني أنا، لا أستطيع أن أشبهه بأحد، وهذا تكييف، فالتكييف أعم من التمثيل، وهو: أن تكون له كيفية في ذهن المكيِّف، ليست في شيء من الموجودات، كالذي يخترع شيئًا جديدًا، صورته النهائية غير موجودة في المشاهدات أمامه، فالتمثيل: نوع خاص من التكييف.

والتمثيل والتكييف كلاهما باطل، لكن الفرق أن نفي التكييف المقصود به: نفي علمنا نحن به عنا لا نفيه مطلقًا، فهناك كيفية لصفات الله، لكن نحن لا نعلمها. أما التمثيل: فهو منفي مطلقًا؛ لأنه ليس هناك مثيل لله ولا لصفاته.

فالتمثيل: منفي وجوده على الإطلاق، فالمثيل معدوم.

أما الكيفية: فهناك كيفية لا نعلمها، فالكيف ليس معدومًا، بل هو موجود لكنه مجهول لنا.





التفويض

أما التفويض فله معنيان:

١- تفويض المعنىٰ. ٢- تفويض الكيفية.

والتفويض هو: رد العلم إلىٰ الله وحده، فهل السلف عندما يفوضون في باب الصفات ويقولون: «أمِرُّوها كما جاءت»، هل كانت عندهم بلا معانٍ ؟! وهل كانوا يفوضون المعنىٰ ويُرِدُّون علم المعنىٰ إلىٰ الله ﷻ؟! وبالتالي تكون الأسماء والصفات بمثابة حروفٍ مقطعة ملصقة بجانب بعضها البعض، ونقول: الله أعلم بها، كما قال من لم يعرف تفسير ﴿الٓمٓ﴾ و ﴿الٓر﴾: الله أعلم بها، ولا نتكلم فيها ؟!

فهل كان مقصد السلف هو هذا التفويض للمعنىٰ في قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء:١٣٤]، و قوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء:١٤٨]، وقول النبي ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ حِينَ يَبْقَىٰ ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ كُلَّ لَيْلَةٍ، فَيَقُولُ: مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ؟؟ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ؟؟ حَتَّىٰ يَطْلُعَ الفَجْرُ»[1]؟! فالجواب: لا، فليس هذا مقصدهم، بل قولهم: «أمروها كما جاءت» أي: دالةٌ علىٰ معانيها دون الخوض في الكيفية، وبدون تفصيل.

مثال ذلك كلمة «يسمع» كلمة معلومة مفهومة لا تحتاج إلىٰ تفسير، ولذلك مَنْ قال: «لا كيف ولا معنىٰ» يقصد أنه ليس هناك معان يُعَرَّفُ بها اللفظ، وهو واضح لا يحتاج إلىٰ تعريف ولا يحتاج أن يسأل عن معناه، لأن طريقة المتكلمين وأصحاب الفلسفة أن لكل شيء تعريفًا، فيقولون مثلًا: السمع صفة ثبوتية لله ﷻ قائمة بذاته بها يدرك المسموعات، وهذا التعريف في الحقيقة لا يفيد شيئًا، فَشرْطُ التعريف الصحيح: ألا يعتمد التعريف في البيان المُعَرِّف علىٰ، وهم يقولون: إدراك المسموعات.

والحق أن كلمة السمع لا تحتاج لتفسير، فإن الطفل الصغير يدرك معناها، إذا قلت له: هل تسمعني ؟ سيقول: نعم، وهكذا كلمات البصر والنزول والصعود، كلمات معلومة المعاني، لا

(١) متفق عليه، وقد سبق تخريجه (ص:٣٧).



تحتاج لتفسير، بخلاف ما إذا احتاجت الكلمة لتفسير فنفسرها حينئذ، مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتًا﴾ [النساء:٨٥]، فقوله مقيتًا: أي شهيدًا.

وكذلك ﴿ٱلصَّمَدُ﴾: أي الذي يَصْمُد إليه الخلائق في حوائجهم أي يقصدونه، والذي لا يأكل ولا يشرب، والذي لم يلد ولم يولد، لأن الكلمة غير مستعملة في اللغة المعتادة عند الناس فهي تحتاج إلى شرح وبيان خاصة عند غير العرب.

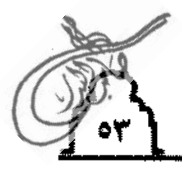
إذًا؛ فما المتشابه من آيات الصفات وأحاديثها الذي لا يعلمه إلا الله؟ هو: الكيفية.

أما من يقول: معانيها مجهولة، أو إنها بلا معانٍ نعرفها، فقد أخطأ خطًا بيّنًا، بل قد أتى بدعة وضلالة، كالذي يقول إنها حروف كالكلام الأعجمي مع نفي معانيها الحقيقية في اللغة العربية، وكالذي يقرر أنه لا يجوز أن نصف الرب ﷻ بأن له يدين، ويقول في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، يقول: إنها عبارة عن: ﴿ب ل ي د ا ه م ب س و ط ت ا ن﴾، فإن قلت له: فما تفسيرها؟ قال: الله أعلم به، لا نعلمه، تفسيرها مجهول بالكلية.

لذلك فالسلف عندما قالوا: «الاستواء معلوم»، قصدوا: معلوم المعنى، ولذلك فالذي قال بالتفويض في معاني أسماء الله وصفاته، وأنها حروف لا تؤدي معنى كالكلام الأعجمي، أو الحروف المقطعة في أوائل السور -مع أنه مثال غير صحيح؛ لأن من قال فيها: الله أعلم بتفسيرها، لم يمنع غيره من الكلام عليها ولم يقل: لا يعلمها مخلوق، بل قال: أنا لا أعلم- والذي قال ذلك: قد جمع بين التعطيل، وبين الجهل بعقيدة السلف، والكذب عليهم، فالتفويض الواجب: هو تفويض الكيف لا تفويض المعنى.

وفائدة هذا الفصل -التفويض- هو: الرد على من قال من المتأخرين: إن السلف مُفَوِّضة، وكلمة المفوضة عندهم يقصدون بها تفويض المعنى، وهذا كلام باطل لا يجوز[1].

(١) قال الأستاذ حسن البنا رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب «العقائد» في باب: «الأسماء والصفات»: «إن أسلم شيء هو التفويض، تفويض المعنى». ونحن ما نظن أنه يقصد هذه العقيدة البدعية، ولكن اللفظ لم يكن دقيقًا علميًا، وقد يُفهم خطأً على ظاهره، فيكون خطيرًا ويُنسب الرجل بسببه إلى بدعة منكرة، فلهذا نبهنا عليه.



(ج) هل آيات الصفات وأحاديثها من المحكم؟ أم من المتشابه ؟

في البداية نريد أن نعرف: ما المقصود بالمحكم والمتشابه ؟ قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران:٧]، فالمحكم: هو ما لا يحتمل إلا معنىً واحدًا، وقوله تعالى: ﴿ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ أي: أصله الذي يُرجع إليه عند الاختلاف، ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ والمتشابه: هو ما يحتمل عدة معانٍ.

فماذا يفعل أهل الحق تجاه الآيات المتشابهة ؟ يَرُدُّونها للآيات المحكمة فيتسق الكتاب كله، وليس بين الآيات المتشابهة والمحكمة اختلاف، ولكن المحكمة ليست لها احتمالات والمتشابهة لها احتمالات، فنَرُدها إلى المحكمة فنفهم معناها.

وأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون المتشابه ـ الذي لا يعلم تأويله إلا الله ﷻ ـ محاولين تحريفه وتأويله تأويلاتٍ باطلة، وتفسيره تفسيرًا خاطئًا، ويتركون المحكم.

والغيبيات كلها من الآيات المتشابهة ومن ضمنها كيفية صفات الله ﷻ، وبعض المتأخرين قال: إن آيات الصفات من المتشابه، وهذا صواب وحق، لكن ليس ذلك معناه أنها حروف بلا معنى، أو مجهولة المعاني، فيُظَن أنه لا يعلم تأويلها إلا الله، أي لا يعلم تفسيرها إلا الله، فيُقال: إن قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥]، عبارة عن: ﴿ ا ل ر ح م ن ع ل ىٰ ا ل ع ر ش ا س ت و ى ﴾، وأنها لا تفيد أكثر من ذلك، فمن قال ذلك فهو ضال؛ لأنه يجعلها كالكلام الأعجمي أو الحروف المرصوصة بلا معنى، وقالوا: إن لها تفسيرًا مجهولًا لا نعلمه، غير التفسير الذي نعرفه من اللغة العربية، وهذا كلام باطل.

فالذين قالوا: إن آيات الصفات من المتشابه بهذا الاعتبار وبهذا الفهم هم مخطئون، وفي الحقيقة ليس في القرآن كله متشابه بهذا المعنى، بل آيات الصفات وغيرها من الأمور الغيبية، متشابهة بمعنى: أنها معلومة المعنى، مجهولة الكيفية.



وثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قرأ حديثًا عن رسول الله ﷺ في الصفات، فانتفض رجل عنده إنكارًا لذلك، فقال ابن عباس: «**ما فَرَقُ هؤلاء، يجدون رِقَّةً عند محكمه، ويهلكون عند متشابهه**»[1]، ما فرق هؤلاء: أي ما الذي جعلهم يخافون هذا الخوف؟! وما الذي أدى به إلى هذا الحال، فيجد رقة عند المحكم، وهو: الأوامر والنواهي، فيكون شديد الالتزام بالأمر والنهي، ويأتي عند الأمور الغيبية فيهلك بردها وتكذيبها؟! أما المؤمنون فحالهم عند الآيات المتشابهة أنهم: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]، ولا يردون المتشابه بتكذيبه، بل يردونه إلى المحكم، ويدركون أن الجزء المجهول بالنسبة لنا -وهو الكيفية- لا يستطيع أحد علمه، فيتسق الكتاب كله، فنقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، فنثبت السمع والبصر ولكن بكيفية مجهولة لا نعلمها.

فالآيات المتشابهة تشتبه على أهل الزيغ والضلال، وأما كونها متشابهة عند أهل الإيمان فهي بمعنى مجهولة الكيفية، فالمتشابه الذي لا يعلمه إلا الله هو حقيقة الصفات، وكيفيتها، أما المعنى فهو مما قال الله فيه: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص:٢٩]، لم يستثن متشابهًا ولا غيره.

---

(١) رواه عبد الرزاق (١٨٩٥) بإسنادٍ صحيح، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٤٨٥)، وانظر «فتح الباري» لابن حجر (٦/ ٤١)، وكذلك «شرح حديث الملأ الأعلى» له.



صفات الذات... وصفات الأفعال

باستقراء أدلة الكتاب والسُّنَّة قسم العلماء الصفات إلى: صفات ذات، وصفات أفعال، فما الفرق بينهما ؟

صفات الذات: هي الصفات القائمة بذات الرب ﷻ، وهي: غير متعلقة بالقدرة ولا بالمشيئة؛ لأن كمال الصفات الذاتية: ألا تتعلق بالقدرة ولا المشيئة، مثال ذلك: صفة الحياة، فالله ﷻ حي، ولا نقول أبدًا: الله حي إذا شاء، وإذا شاء مات -نعوذ بالله-؛ لأن صفة الحياة كمالها أن لا تتعلق بالمشيئة، بل الحقيقة أن صفة الحياة هي من لوازم صفة المشيئة.

وكذلك صفة القدرة، لا نقول: الله قدير إذا شاء، ويعجز إذا شاء، وكذلك صفة السمع، لا نقول: الله سميع إذا شاء، وأصم إذا شاء -نعوذ بالله- بل نقول: الله سميع بصير.

أما صفات الأفعال: فهي الصفات المتعلقة بالقدرة والمشيئة، مثال ذلك: ما ثبت من أن الله يرحم من يشاء، ويعذب من يشاء، ويرضى عن من يشاء، ويغضب على من يشاء، فهذه تسمى صفات الأفعال، فهو ﷻ فعَّالٌ لما يريد، فعَّال: يعني صفات الأفعال، لما يريد: فالإرادة تتعلق بها الصفات الفعلية.

فأفعال الرب ﷻ هي التي تتعلق بالمشيئة والإرادة، وأما الصفات الذاتية فلا تتعلق بالمشيئة، فالله ﷻ واحد، هذه الوحدانية صفة ذاتية لله ﷻ، والله ﷻ لم يلد ولم يولد، وهذه صفة ذاتية لله ﷻ، فعندما نسأل النصارى: كيف تقولون إن الله ﷻ يلد أو يولد، أو كيف تقولون يُصلَب ويُبْصَق عليه ويموت، كما تقولون: مات يوم الخميس وقام يوم الأحد -يقولون: قيامة الرب يسوع المسيح من بين الأموات يوم الأحد- وتحتفلون بذلك في عيد القيامة[1]؟ فيقولون: إنه يقدر على ذلك، إذا أراد أن يموت فسيموت، وهذا جهل عظيم، فإن الحياة صفة ذاتية وليست صفة فعلية، فنقصٌ عظيم أن نقول: يموت إذا شاء؛ لأن معنى ذلك أن الدنيا لا

(١) للأسف الشديد هناك من المسلمين، بل من المنتسبين للدعوة يهنئونهم بعيد القيامة المجيد! فكيف تهنئ من يحتفل بقوله: «إن الله مات يوم الخميس وقام يوم الأحد»؟!! فهو يَسُبُّ الله ﷻ، فالتهنئة بهذا مقتضاها الرضا بهذا الكلام.



تحتاج إليه، وإلا فكيف كانت الدنيا مستغنية عنه في هذه الأيام الثلاثة، نعوذ بالله، فالوحدانية والحياة وكونه لم يلد ولم يولد هذه صفات ذاتية لله ﷻ لا يجوز أن تتعلق بالمشيئة، لأن الموت نقص، فلا يصح أن نقول: إذا أراد أن ينقص نقص.

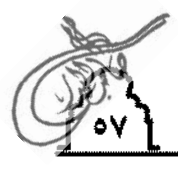
وكذلك عندما نسأل النصارى كيف تقولون عن المسيح إنه الله، وهو عبدٌ يَعْبُدُ الله ؟ فيقولون: هو يريد ذلك !!! فهل الإله يريد أن يكون عبدًا ؟! فالألوهية صفة ذاتية، وليس الأمر أنه إله إذا شاء وعبدٌ إذا شاء، نعوذ بالله، ولا يمكن لعقل بشري أن يقبل أن يقال: إن الله يمكن أن يكون مخلوقًا أَوْجَدَهُ غيره، فصفات النقص هذه: «الموت، والعبودية، ووصفه بأنه مخلوق» لا تجوز على الله ﷻ، فالله ﷻ له المثل الأعلى، له الصفات العُلا، والأسماء الحسنى، لذلك أسمى عقيدة هي عقيدة أهل الإسلام.

وهناك سؤال أفرزه علم الكلام، وللأسف قد نجده في بعض الكتب، وبعض الناس قد يسأله، يقولون: «هل يقدر الله ﷻ أن يخلق مثله ؟!»، فنقول: هذا كلام متناقض جدًا، وهو كلام النصارى في المسيح ﷺ، أن الابن يخرج من الأب، والروح القدس يخرج من الأب، ويقولون: الله قادر !! وهذا كلام منكر، فلا يصح قولهم: «يقدر أن يخلق مثله»؛ لأن «مثله» يعني أن المثلَ غيرُ مخلوق، فهل يقال: هل يقدر الله أن يخلق غير مخلوق -أي ما ليس مخلوقًا-؟ فهذا سؤال متناقض باطل أصلًا، ولأن الوحدانية وكون الرب الخالق غير مخلوق صفات ذاتية من صفاته لا تتعلق بالقدرة ولا بالمشيئة، بل كونه قادرًا قدرة تامة من لوازم كماله ﷻ.

فهذا السؤال السابق باطل، مثل قولهم: هل يقدر أن يموت ؟!! لأن الحياة لا تتعلق بالقدرة ولا بالمشيئة، بل هي صفة ذاتية لله ﷻ، ونَفْي الموت مثل نَفْي النوم ونَفْي السِّنَةِ[1].



(١) السِّنَةِ: الغَفوة. انظر «المعجم الوسيط» مادة: (و س ن).



الأسماء الحسنى

جاء في الحديث المرفوع أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ»[١]، هذا الحديث متفق على صحته.

فهل معنى ذلك أن أسماء الله ﷻ تسعة وتسعون فقط ؟ الجواب: لا، ليس ذلك معنى الحديث، بل معناه أن هذه الأسماء التسعة والتسعين من يحصيها ويقوم بحق كل اسم منها، ويتعبد لله بمقتضى كل اسم منها، ويدعو الله به، مع حفظ هذه الأسماء؛ يدخل الجنة، وليس معنى ذلك أنها تسعة وتسعون فقط، بل هناك أسماء حسنى لله ﷻ نحن لا نعلمها، كما في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ علم الذي أصابته الديون أن يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ القُرْآنَ العَظِيمَ رَبِيعَ قَلْبِي وَنُورَ صَدْرِي وَجَلَاءَ حُزْنِي وَذَهَابَ هَمِّي»[٢].

هذا دليل على أن هناك أسماء استأثر الله ﷻ بعلمها، وهناك أسماء علَّمها الله بعض خلقه، ولذلك نقول: إن هذا الحديث يقرر أن هذه الأسماء التسعة والتسعين مَنْ أحصاها دخل الجنة.

الأسماء التسعة والتسعون:

هذه الأسماء موجودة في الكتاب والسُّنَّة، ولكنها غير محددة بعددها في الكتاب والسُّنَّة حتى يجتهد الناس في الدعاء بكل الأسماء الحسنى الموجودة في الكتاب والسُّنَّة لكي يكون بذلك قد دعا الله بالتسعة والتسعين اسمًا، وشبيه ذلك قول النبي ﷺ عن يوم الجمعة: «فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللهَ شَيْئًا؛ إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ»[٣]، حتى وإن قلنا هي آخر ساعة

---

(١) متفق عليه، وقد سبق تخريجه (ص:١٤).

(٢) صحيح: رواه ابن حبان (٩٧٢)، والبزار (١٩٩٤)، ورواه أحمد (٣٧٠٤، ٣٤٠٦)، وأبو يعلى في مسنده (٥٢٩٧)، والطبراني في «الدعاء» (١٠٣٥)، والحاكم (١٨٧٧)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٩٩).

(٣) رواه البخاري (٩٣٥، ٥٢٩٥، ٦٤٠٠)، ومسلم (٨٥٢).



بعد العصر، فنحن لا نعرفها تحديدًا، فالذي يمكث من العصر إلى المغرب يوم الجمعة يذكر الله، سوف يدرك هذه الساعة، وكذلك ليلة القدر في العشر الأواخر، لكن أية ليلة هي تحديدًا ؟! فنحن نطلبها في العشر الأواخر بأن نقوم العشر الأواخر كلها حتى ندرك ليلة القدر.

فكذلك لكي ندرك التسعة والتسعين اسمًا، وندعو الله بها، ونتعبد لله بها، فالسبيل لذلك أن نتعبد بكل ما ورد في الكتاب والسُّنَّة.

واجتهد بعض العلماء القدامى والمعاصرين في تحديد تسعة وتسعين اسمًا لله تعالى، بما فيها الأخذ برواية الترمذي[1]، فجَمْعُ هذه الأسماء محاولة من أهل العلم لحصر الأسماء التسعة والتسعين، والصحيح أنه مجرد اجتهاد، ونحن نحاول أن نجتهد في كل الأسماء التي وردت، وندعو الله ﷻ بها، فإذا فعلنا ذلك فبإذن الله تبارك وتعالى نكون دعونا الله بالتسعة والتسعين اسمًا، وأحصينا التسعة والتسعين اسمًا ضمن هذه الأسماء الحسنى الموجودة في الكتاب والسُّنَّة.

---

(١) يعني الرواية التي ذكر فيها الإمام الترمذي جملة من أسماء الله الحسنى، وهي: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ لله تَعَالَى تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً غَيْرَ وَاحِدٍ، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ: هُوَ اللهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ: الرَّحْمَنُ، الرَّحِيمُ، المَلِكُ، القُدُّوسُ، السَّلَامُ، المُؤْمِنُ، المُهَيْمِنُ، العَزِيزُ، الجَبَّارُ، المُتَكَبِّرُ، الخَالِقُ، البَارِئُ، المُصَوِّرُ، الغَفَّارُ، القَهَّارُ، الوَهَّابُ، الرَّزَّاقُ، الفَتَّاحُ، العَلِيمُ، القَابِضُ، البَاسِطُ، الخَافِضُ، الرَّافِعُ، المُعِزُّ، المُذِلُّ، السَّمِيعُ، البَصِيرُ، الحَكَمُ، العَدْلُ، اللَّطِيفُ، الخَبِيرُ، الحَلِيمُ، العَظِيمُ، الغَفُورُ، الشَّكُورُ، العَلِيُّ، الكَبِيرُ، الحَفِيظُ، المُقِيتُ، الحَسِيبُ، الجَلِيلُ، الكَرِيمُ، الرَّقِيبُ، المُجِيبُ، الوَاسِعُ، الحَكِيمُ، الوَدُودُ، المَجِيدُ، البَاعِثُ، الشَّهِيدُ، الحَقُّ، الوَكِيلُ، القَوِيُّ، المَتِينُ، الوَلِيُّ، الحَمِيدُ، المُحْصِي، المُبْدِئُ، المُعِيدُ، المُحْيِي، المُمِيتُ، الحَيُّ، القَيُّومُ، الوَاجِدُ، المَاجِدُ، الوَاحِدُ، الصَّمَدُ، القَادِرُ، المُقْتَدِرُ، المُقَدِّمُ، المُؤَخِّرُ، الأَوَّلُ، الآخِرُ، الظَّاهِرُ، البَاطِنُ، الوَالِي، المُتَعَالِي، البَرُّ، التَّوَّابُ، المُنْتَقِمُ، العَفُوُّ، الرَّءُوفُ، مَالِكُ المُلْكِ، ذُو الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ، المُقْسِطُ، الجَامِعُ، الغَنِيُّ، المُغْنِي، المَانِعُ، الضَّارُّ، النَّافِعُ، النُّورُ، الهَادِي، البَدِيعُ، البَاقِي، الوَارِثُ، الرَّشِيدُ، الصَّبُورُ»، قَالَ أَبُو عِيسَى التِّرمذي: «هذا حديث غريب، حدثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح، ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن صالح، وهو: ثقة عند أهل الحديث، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ ولا نعلم في كبير شيء من الروايات له إسناد صحيح ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث، وقد روى آدم بن أبي إياس هذا الحديث بإسنادٍ غير هذا عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ وذكر فيه الأسماء وليس له إسناد صحيح»، وضعفه الألباني في تحقيقه على «جامع الترمذي» وفي «ضعيف الجامع» (١٩٤٥).



اشتقاق الأسماء

هل يصح اشتقاق أسماء لله ﷻ مما ورد فيه أفعال في القرآن العظيم ؟

نقول: قال الله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الأعراف:١٨٠]، فالأسماء لابد أن تكون حسنىٰ -سواء أكان ذلك في اشتقاق، أم كان ذلك في إطلاق الأسماء التي وردت بصيغة الاسم-، فمثلًا قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴾ [الواقعة:٦٤]، قد ورد هذا الاسم بصيغة الاسم: «الزارعون»، فهل نقول: إن من أسماء الله الحسنىٰ «الزارع» ؟! نقول: لابد أن تكون الأسماء حسنىٰ، فهذا الاسم عندما ورد في هذا السياق دل علىٰ الكمال، لكن لا يجوز أن تجرده عن السياق، بمعنىٰ أنه لا يجوز أن تطلقه بعيدًا عن السياق، وكذلك لا يجوز أن يُقال: إن الله رابع ثلاثة، ولا سادس خمسة؛ لأن ذلك يوهم نقصًا.

وكذلك لا نقول: إن الله ماكر، أو خادع، أو مستهزئ، استنادًا إلىٰ قوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران:٥٤]، وقوله: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة:١٥]، وقوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ﴾ [النساء:١٤٢]؛ لأن كلمات: «ماكر، وخادع، ومستهزئ» تستعمل في اللغة علىٰ معنىٰ النقص والذم، وأسماء الله حسنىٰ، فلابد أن تُسْتَعْمَل أو تشتق اشتقاقًا يدل علىٰ الكمال المطلق لله ﷻ، فنقول: «الله خير الماكرين»، «الله مستهزئ بالمنافقين»، «إن المنافقين يخادعون الله وهو خادِعُهم»، فكلمة ﴿خَٰدِعُهُمْ﴾ اسم، ولكن لا نقول: «هو خادع»، بل نقولها في سياقها.

أما الأسماء المطلقة -في السياق أو خارجه- فهي التي تدل بذاتها علىٰ الكمال المطلق، مثل: «العلي، العظيم، الحليم، العليم، السميع، البصير» سواء أكانت مشتقة أم وردت بصيغة الاسم فلا يشتق مطلقًا إلا ما دل علىٰ الكمال، والله أعلىٰ وأعلم

وبعض العلماء يرفض الاشتقاق أصلًا، فلابد عندهم أن يكون الاسم ورد بلفظ الاسم، لكن الصحيح الذي عليه عامة السلف: أنهم يصححون الاشتقاق بشرط أن يكون المعنىٰ



صحيحًا، دالًا علىٰ الكمال[١] ولا يوهم نقصًا بوجه من الوجوه، مثل: اسم «الستّار» مثلًا، فالذي

(١) كاسم المُنعِم: فهو لم يرد، ولكنه اسم يدل علىٰ الكمال، وهو سبحانه المُنعِم علىٰ الحقيقة ﷻ، ولا نقص في ذلك، والمتتبع لما ورد عن السلف في تعيين الأسماء والصفات يجد أنهم قد استخرجوا أسماء الله ﷻ من القرآن بالاشتقاق، يقول ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن بين أن تعيين الأسماء الواردة في رواية الترمذي ضعيف وأنه مدرج: [وَإِذَا تَقَرَّرَ رُجْحَان أَنَّ سَرْد الأَسْمَاء لَيْسَ مَرْفُوعًا، فَقَدِ اعْتَنَىٰ جَمَاعَة بِتَتَبُّعِهَا مِنَ القُرْآن مِنْ غَيْر تَقْيِيدٍ بِعَدَدٍ فَرُوِّينَا فِي «كِتَاب المِائَتَيْنِ» لِأَبِي عُثْمَان الصَّابُونِيّ بِسَنَدِهِ إِلَىٰ مُحَمَّد بْن يَحْيَىٰ الذُّهْلِيّ أَنَّهُ اِسْتَخْرَجَ الأَسْمَاء مِنَ القُرْآن، وَكَذَا أَخْرَجَ أَبُو نُعَيْم عَنِ الطَّبَرَانِيّ عَنْ أَحْمَد بْن عَمْرو الخَلَّال عَنِ ابْن أَبِي عَمْرو حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْن جَعْفَر بْن مُحَمَّد ابن عَلِيّ بْن الحُسَيْن سَأَلْت أَبَا جَعْفَر بْن مُحَمَّد الصَّادِق عَنِ الأَسْمَاء الحُسْنَىٰ فَقَالَ: «هِيَ فِي القُرْآن»، وَرُوِّينَا فِي «فَوَائِد تَمَّام» مِنْ طَرِيق أَبِي الطَّاهِر بْن السَّرْح عَنْ حِبَّان بْن نَافِع عَنْ سُفْيَان بْن عُيَيْنَة... الحَدِيث، يَعْنِي حَدِيث «إِنَّ لله تِسْعَة وَتِسْعِينَ اِسْمًا»، قَالَ: «فَوَعَدَنَا سُفْيَان أَنْ يُخْرِجهَا لَنَا مِنَ القُرْآن فَأَبْطَأَ، فَأَتَيْنَا أَبَا زَيْد فَأَخْرَجَهَا لَنَا، فَعَرَضْنَاهَا عَلَىٰ سُفْيَان فَنَظَرَ فِيهَا أَرْبَع مَرَّات، وَقَالَ: نَعَمْ هِيَ هَذِهِ»، وَهَذَا سِيَاق مَا ذَكَرَهُ جَعْفَر وَأَبُو زَيْد قَالَا: فَفِي الفَاتِحَة خَمْسَة: «الله، رَبّ، الرَّحْمَن، الرَّحِيم، مَالِك»، وَفِي البَقَرَة: «مُحِيط، قَدِير، عَلِيم، حَكِيم، عَلِيّ، عَظِيم، تَوَّاب، بَصِير، وَلِيّ، وَاسِع، كَافٍ، رَءُوف، بَدِيع، شَاكِر، وَاحِد، سَمِيع، قَابِض، بَاسِط، حَيّ، قَيُّوم، غَنِيّ، حَمِيد، غَفُور، حَلِيم»، وَزَادَ جَعْفَر: «إِلَه، قَرِيب، مُجِيب، عَزِيز، نَصِير، قَوِيّ، شَدِيد، سَرِيع، خَبِير»، قَالَا: وَفِي آل عِمْرَان: «وَهَّاب، قَائِم»، زَادَ جَعْفَر الصَّادِق: «بَاعِث، مُنْعِم، مُتَفَضِّل»، وَفِي النِّسَاء: «رَقِيب، حَسِيب، شَهِيد، مُقِيت، وَكِيل»، زَادَ جَعْفَر: «عَلِيّ، كَبِير»، وَزَادَ سُفْيَان: «عَفُوّ»، وَفِي الأَنْعَام: «فَاطِر، قَاهِر»، وَزَادَ جَعْفَر: «مُمِيت، غَفُور، بُرْهَان»، وَزَادَ سُفْيَان: «لَطِيف، خَبِير، قَادِر»، وَفِي الأَعْرَاف: «مُحْيِي، مُمِيت»، وَفِي الأَنْفَال: «نِعْمَ المَوْلَىٰ، وَنِعْمَ النَّصِير»، وَفِي هُود: «حَفِيظ، مَجِيد، وَدُود، فَعَّال لِمَا يُرِيد»، زَادَ سُفْيَان: «قَرِيب، مُجِيب»، وَفِي الرَّعْد: «كَبِير، مُتَعَال»، وَفِي إِبْرَاهِيم: «مَنَّان»، زَادَ جَعْفَر: «صَادِق، وَارِث»، وَفِي الحِجْر: «خَلَّاق»، وَفِي مَرْيَم: «صَادِق، وَارِث»، زَادَ جَعْفَر: «فَرْد»، وَفِي طه عِنْد جَعْفَر وَحْدَه: «غَفَّار»، وَفِي المُؤْمِنِينَ: «كَرِيم»، وَفِي النُّور: «حَقّ، مُبِين»، زَادَ سُفْيَان: «نُور»، وَفِي الفُرْقَان: «هَادٍ»، وَفِي سَبَأ: «فَتَّاح»، وَفِي الزُّمَر: «عَالِم» عِنْد جَعْفَر وَحْدَه، وَفِي المُؤْمِن: «غَافِر، قَابِل، ذُو الطَّوْل»، زَادَ سُفْيَان: «شَدِيد»، وَزَادَ جَعْفَر: «رَفِيع»، وَفِي الذَّارِيَات: «رَزَّاق، ذُو القُوَّة المَتِين» بِالتَّاءِ، وَفِي الطُّور: «بَرّ»، وَفِي اقْتَرَبَتْ: «مُقْتَدِر»، زَادَ جَعْفَر: «مَلِيك»، وَفِي الرَّحْمَن: «ذُو الجَلَال وَالإِكْرَام»، زَادَ جَعْفَر: «رَبّ المَشْرِقَيْنِ، وَرَبّ المَغْرِبَيْنِ، بَاقِي، مُعِين»، وَفِي الحَدِيد: «أَوَّل، آخِر، ظَاهِر، بَاطِن»، وَفِي الحَشْر: «قُدُّوس، سَلَام، مُؤْمِن، مُهَيْمِن، عَزِيز، جَبَّار، مُتَكَبِّر، خَالِق، بَارِئ، مُصَوِّر»، زَادَ جَعْفَر: «مَلِك»، وَفِي البُرُوج: «مُبْدِئ، مُعِيد»، وَفِي الفَجْر: «وِتْر» عِنْد جَعْفَر وَحْده، وَفِي الإِخْلَاص: «أَحَد، صَمَد»، هَذَا آخِر مَا رُوِّينَاهُ عَنْ جَعْفَر وَأَبِي زَيْد وَتَقْرِير سُفْيَان مِنْ تَتَبُّع الأَسْمَاء مِنَ القُرْآن، وَفِيهَا اِخْتِلَاف شَدِيد وَتَكْرَار وَعِدَّة أَسْمَاء لَمْ تَرِد بِلَفْظِ الِاسْم وَهِيَ: «صَادِق، مُنْعِم، مُتَفَضِّل، مَنَّان، مُبْدِئ، مُعِيد، بَاعِث، قَابِض، بَاسِط، بُرْهَان، مُعِين، مُمِيت، بَاقِي»، وَوَقَفْت فِي كِتَاب «المَقْصِد الأَسْنَىٰ» لِأَبِي عَبْد الله مُحَمَّد بْن إِبْرَاهِيم الزَّاهِد أَنَّهُ تَتَبَّعَ الأَسْمَاء مِنَ القُرْآن فَتَأَمَّلْته فَوَجَدْتُهُ كَرَّرَ أَسْمَاء وَذَكَرَ مِمَّا لَمْ أَرَهُ فِيهِ بِصِيغَةِ الِاسْم «الصَّادِق، وَالكَاشِف، وَالعَلَّام»]. اهـ. [«فتح الباري» كتاب: «الدعوات» باب قوله: «لا حول ولا قوة إلا بالله»].

فعلىٰ سبيل المثال من الأسماء التي استُخرجت بالاشتقاق «المُبْدِئ، المعيد» وهذان الاسمان مما اتفق عليه الثلاثة=



=سفيان وجعفر الصادق وأبو زيد اللغوي كما ترى، وقد نقل جماعات من العلماء من المتقدمين والمتأخرين عن هؤلاء الأئمة هذه الأسماء بما فيها الأسماء المُشتقة دون نكير، ولم يقل أحد منهم أن الأسماء توقيفية بمعنىٰ أنها لا يجوز فيها الاشتقاق، وذلك -والله أعلم- لأن الاشتقاق عندهم لا ينافي التوقيف مادامت الأسماء تدل علىٰ الكمال المطلق، وإنما الذي ينافيه اختراع أسماء لم تَرِدْ ولم يدل عليها فعل ولا صفة كـ «مهندس الكون العظيم» و«الرمضان» و«العلة الأولى» ونحو ذلك.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية -بعد بيان أن التعيين للأسماء الواردة في رواية الترمذي مُدْرَجٌ كذلك- فيقول: «ولهذا جمعها قوم آخرون علىٰ غير هذا الجمع واستخرجوها من القرآن منهم سفيان بن عيينة والإمام أحمد بن حنبل وغيرهما» [مجموع الفتاوىٰ (٦/ ٣٨٠)]، بل هذا شيخ الإسلام يُقِرُّ العلماء الذين ذكروا أن من أسماء الله «المغيث، والغياث»، فيقول رَحِمَهُ اللهُ: «قالوا من أسماء الله تعالىٰ المغيث، والغياث، وقد جاء ذكر المغيث في حديث أبي هريرة، قالوا: واجتمعت الأمة علىٰ ذلك» ا. هـ [«مجموع الفتاوىٰ» (١/ ١١١)]، ومعلوم أن هذه الأسماء لم ترد بسندٍ صحيح بلفظ الاسم مطلقًا، وإنما استخرجها العلماء بالاشتقاق.

وكذلك ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ يذكر أن من أسماء الله تعالىٰ «المعطي المانع الضار النافع المنتقم العفو المعز المذل»، وإن كان «المنتقم» لم يرد في القرآن مطلقًا، بل ورد مقيدًا بالمجرمين كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة:٢٢]، وهذه كلها أسماء مشتقة، فيقول رَحِمَهُ اللهُ: «السابع عشر: أن أسماءه تعالىٰ منها ما يطلق عليه مفردًا ومقترنًا بغيره، وهو غالب الأسماء، كالقدير والسميع والبصير والعزيز والحكيم، وهذا يسوغ أن يُدعىٰ به منفردًا ومقترنًا بغيره، فتقول: يا عزيز، يا حليم، يا غفور، يا رحيم، وأن يفرد كل اسم، وكذلك في الثناء عليه والخبر عنه بما يسوغ لك الإفراد والجمع، ومنها ما لا يطلق عليه بمفرده، بل مقرونًا بمقابله كالمانع والضار والمنتقم فلا يجوز أن يُفرد هذا عن مقابله فإنه مقرون بالمعطي والنافع والعفو، فهو المعطي المانع، الضار النافع، المنتقم العفو، المعز المذل، لأن الكمال في اقتران كل اسم من هذه بما يقابله، لأنه يُراد به أنه المنفرد بالربوبية وتدبير الخلق والتصرف فيهم عطاءً ومنعًا، ونفعًا وضرًا، وعفوًا وانتقامًا، وأما أن يُثنَىٰ عليه بمجرد المنع والانتقام والإضرار فلا يسوغ، فهذه الأسماء المزدوجة تجري الأسماء منها مجرىٰ الاسم الواحد الذي يمتنع فصل بعض حروفه عن بعض، فهي وإن تعددت جارية مجرىٰ الاسم الواحد، ولذلك لم تجيء مفردة ولم تُطلَق عليه ﷻ إلا مقترنة فاعلمه، فلو قلتَ: يا مذل، يا ضار، يا مانع، وأخبرتَ بذلك لم تكن مثنيًا عليه، ولا حامدًا له حتىٰ تذكر مقابلها» ا. هـ.

فها هو رَحِمَهُ اللهُ يذكر هذه الأسماء، وقرنها بأسماء السميع والبصير والقدير والعزيز والحكيم حتىٰ لا يقال إن ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ يقصد أن هذه الأسماء تطلق عليه سبحانه من باب الإخبار.

وكذلك الشيخ حافظ حكمي رَحِمَهُ اللهُ في كتاب «معارج القبول» يذكر أن هذه الأسماء من أسماء الله الحسنىٰ فيقول رَحِمَهُ اللهُ: «واعلم أن من أسماء الله ﷻ ما لا يُطلَقُ عليه إلا مقترنًا بمقابله فإذا أُطلِق وحده أوهم نقصًا، تعالىٰ الله عن ذلك، فمنها المعطي المانع، والضار النافع، والقابض الباسط، والمعز المذل، والخافض الرافع، فلا يُطلَقُ علىٰ الله ﷻ المانع الضار القابض المذل الخافض كلًا علىٰ انفراده، بل لابد من ازدواجها بمقابلاتها، إذ لم تُطلَق في الوحي إلا كذلك، ومن ذلك المنتقم لم يأت في القرآن إلا مضافًا إلىٰ «ذو» كقوله تعالىٰ: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾ [آل عمران:٤]، أو مقيدًا بالمجرمين كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة:٢٢]». اهـ. مع ملاحظة أن «القابض الباسط» قد جاء ذِكرهما في حديث ثابت عن النبي ﷺ، صححه الألباني في «الصحيحة» (١٨٤٦). =



ورد في الحديث «الستير»، كما قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ حَيِيٌّ سِتِّيرٌ، يُحِبُّ الحَيَاءَ وَالسَّتْرَ، فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَتِرْ»(١)، وكذلك يجوز أن نقول: إن الله ستَّار؛ لأن هذا الاسم قريب جدًّا في المعنىٰ من اسم الستير، ويدل علىٰ معنىٰ كمال مثلما يدل اسم الستير تمامًا، فلا مانع من أن نقول: إن الله هو الستَّار، أما كلمة «ساتر»: فقد تستعمل بمعنىٰ الحائط، وبمعنىٰ الستارة، فلا يجوز أن نقول: «يا ساتر يا رب»، بل نقول: «يا ستَّار يا رب»، والأفضل أن نقول: «يا ستِّير يا رب».

=لكن ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ اشتد نكيره علىٰ من يشتق من الأفعال المقيدة لا المطلقة، فيقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «الثالث: أنه لا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيدًا أن يُشْتَق له منه اسم مطلق، كما غلط فيه بعض المتأخرين فجعل من أسمائه الحسنىٰ «المضل الفاتن الماكر»، تعالىٰ الله عن قوله، فإن هذه الأسماء لم يُطْلَق عليه سبحانه منها إلا أفعال مخصوصة معينة، فلا يجوز أن يُسمىٰ بأسمائها المطلقة والله أعلم». اهـ.

وينقل ذلك عنه أيضًا الشيخ حافظ حكمي رَحِمَهُ اللَّهُ فيقول: «وقال ابن القيم رحمه الله تعالىٰ: إن الله تعالىٰ لم يصف نفسه بالكيد والمكر والخداع والاستهزاء مطلقًا، ولا ذلك داخل في أسمائه الحسنىٰ، ومن ظن من الجهال المصنفين في شرح الأسماء الحسنىٰ أن من أسمائه تعالىٰ الماكر المخادع المستهزئ الكائد، فقد فاه بأمر عظيم تقشعر منه الجلود وتكاد الأسماع تُصَمُّ عند سماعه، وغر هذا الجاهل أنه ﷻ أطلق علىٰ نفسه هذه الأفعال فاشتق له منها أسماء، وأسماؤه تعالىٰ كلها حسنىٰ فأدخلها في الأسماء الحسنىٰ وقرنها بالرحيم الودود الحكيم الكريم، وهذا جهل عظيم فإن هذه الأفعال ليست ممدوحة مطلقًا بل تُمدح في موضع وتُذم في موضع فلا يجوز إطلاق أفعالها علىٰ الله تعالىٰ مطلقًا، فلا يُقال إنه تعالىٰ يمكر ويخادع ويستهزئ ويكيد، فكذلك بطريق الأولىٰ لا يُشْتَقُ له منها أسماء يُسَمَىٰ بها، بل إذا كان لم يأت في أسمائه الحسنىٰ المريد والمتكلم ولا الفاعل ولا الصانع لأن مسمياتها تنقسم إلىٰ ممدوح ومذموم وإنما يُوصَف بالأنواع المحمودة منها كالحليم والحكيم والعزيز والفعال لما يريد، فكيف يكون منها الماكر والمخادع والمستهزئ، ثم يلزم هذا الغالط أن يجعل من أسمائه الحسنىٰ : الداعي والآتي والجائي والذاهب والقادم والرائد والناسي والقاسم والساخط والغضبان واللاعن إلىٰ أضعاف أضعاف ذلك من التي أطلق تعالىٰ علىٰ نفسه أفعالها في القرآن، وهذا لا يقوله مسلم ولا عاقل، والمقصود أن الله ﷻ لم يصف نفسه بالكيد والمكر والخداع إلا علىٰ وجه الجزاء لمن فعل ذلك بغير حق، وقد عُلِمَ أن المجازاة علىٰ ذلك حسنة من المخلوق فكيف من الخالق ﷻ». اهـ.

فإن ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ إنما شنع علىٰ من أخطأ واشتق من الأفعال المقيدة والتي لم ترد مطلقة وإنما هي كمال في ما سيقت فيه، بقول رَحِمَهُ اللَّهُ : «فصل : والرب تعالىٰ يُشْتَقُّ له من أوصافه وأفعاله أسماء ولا يُشْتَقُّ له من مخلوقاته، وكل اسم من أسمائه فهو مشتق من صفة من صفاته أو فعل قائم به». اهـ. «شفاء العليل» (ص:٢٧١).

(١) حسن: رواه أبو داود (٤٠١٢)، والنسائي (٤٠٦)، وأحمد (١٧٥٠٩)، وحسنه الألباني في «المشكاة» (٤٤٧).



(د) التعبد لله ﷻ بالأسماء والصفات

إن إبطال العقائد الفاسدة مثل التعطيل والتحريف والتكييف والتمثيل هو بيان الطريق في باب التعبد بالأسماء والصفات وليس نهايته، فلو أن إنسانًا لديه قطعة أرض، ونظفها من الشوائب والقاذورات التي بها، ثم إنه رضي بهذا وجلس فيها ولم يَبْنِ فيها بيتًا، فلو جاءه حر للَفَحَهُ، ولو جاءه برد لآذاه، لذلك كان لابد له من أن يبني بيتًا يحميه، وكذلك نحن بعد أن نُنَظِّفَ قلوبنا من العقائد الفاسدة لابد لنا من بناء الإيمان داخل قلوبنا، وذلك بالتعبد لله ﷻ بالأسماء والصفات، ودعاء الرب ﷻ بها، فهو الذي قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف:١٨٠].

ونحن لم نتكلم عن الفرق الضالة إلا لأنها موجودة، وقلنا إن أضر الناس على الإسلام هم هذه الفِرق، وهم شرٌّ على الإسلام طوال تاريخه، ومازالوا موجودين، فلابد من الحذر منهم.

والأصل أن لا نتكلم بهذا الكلام ولا نثيره إلا قدر الضرورة، وننشغل عنه بما هو أهم منه وأعظم، وهو البناء، فلا يكفي أن نَرُدَ على أهل البدع فقط، بل الغرض المقصود أن نتعبد لله ﷻ، فالتعبد لله ﷻ بأسمائه وصفاته هو حقيقة التوحيد، وذلك بأن يمتلئ القلب بأجل المعارف باستحضار معاني أسماء الله الحسنى وصفاته العلى، ويتأثر القلب بآثارها ومقتضياتها، ويدعو الله تعالى بها.

فمثلًا أسماء «**العظيم، والكبير، والمتعال، والمجيد، والجليل**» تملأ القلب تعظيمًا لله وإجلالًا له، وأسماء «**البر، والكريم، والودود**» تملأ القلب حبًا لله ﷻ وشوقًا إليه، وحمدًا له وشكرًا، وأسماء «**العزيز، وشديد العقاب، والجبار، والقدير**» تملأ القلب خضوعًا وانكسارًا وذلًا وخوفًا ورهبة منه ﷻ، وأسماء «**العليم، والخبير، والسميع، والبصير، والشهيد، والرقيب والحسيب**» تملأ القلب مراقبة لله ﷻ في الحركات والسكنات، وتؤدي بالعبد إلى أن يعبد الله كأنه يراه، فإن لم يكن يراه فالله ﷻ يراه، وأسماء «**الغني، والغفور، والتواب، والمجيب، واللطيف**» تملأ القلب افتقارًا إلى فضله ورجاءً لرحمته ورغبة في منته.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في طريق الهجرتين: «واعلم أن لك أنت: أولًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، بل كل شيء له أول وآخر وظاهر وباطن، حتى الخطرة واللحظة والنفَس وأدنى من ذلك وأكثر. فأولية الله ﷻ سابقة على أولية كل ما سواه، وآخريته ثابتة بعد آخرية كل ما سواه. فأوليته سبقه لكل شيء، وآخريته بقاؤه بعد كل شيء، وظاهريته -سبحانه- فوقيته وعلوه على كل شيء، ومعنى الظهور يقتضي العلو، وظاهر الشيء هو ما علا منه وأحاط بباطنه. وبطونه سبحانه إحاطته بكل شيء بحيث يكون أقرب إليه من نفسه، وهذا قرب غير قرب المحب من حبيبه، هذا لون وهذا لون. فمدار هذه الأسماء الأربعة على الإحاطة، وهي إحاطتان: زمانية ومكانية؛ فإحاطت أوليته وآخريته بالقبل والبعد، فكل سابق انتهى إلى أوليته، وكل آخر انتهى إلى آخريته، فأحاطت أوليته وآخريته بالأوائل والأواخر، وأحاطت ظاهريته وباطنيته بكل ظاهر وباطن، فما من ظاهر إلا والله فوقه، وما من باطن إلا والله دونه، وما من أول إلا والله قبله، وما من آخِر إلا والله بعده: فالأول قِدَمُه، والآخِر دوامه وبقاؤه والظاهر علوه وعظمته، والباطن قربه ودنوه، فسبق كل شيء بأوليته، وبقى بعد كل شيء بآخريته، وعلا على كل شيء بظهوره، ودنا من كل شيء ببطونه، فلا توارى منه سماءٌ سماءً ولا أرضٌ أرضًا، ولا يحجب عنه ظاهر باطنًا بل الباطن له ظاهر، والغيب عنده شهادة والبعيد منه قريب والسر عنده علانية. فهذه الأسماء الأربعة تشتمل على أركان التوحيد، فهو الأول في آخريته والآخر في أوليته، والظاهر في بطونه والباطن في ظهوره، لم يزل أولا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا.

والتعبد بهذه الأسماء رتبتان: الرتبة الأولى أن تشهد الأولية منه تعالى في كل شيء والآخرية بعد كل شيء والعلو والفوقية فوق كل شيء والقرب والدنو دون كل شيء فالمخلوق يحجبه مثله عما هو دونه فيصير الحاجب بينه وبين المحجوب، والرب جل جلاله ليس دونه شيء أقرب إلى الخلق منه. والمرتبة الثانية من التعبد أن يعامل كل اسم بمقتضاه، فيعامل سبقه تعالى بأوليته لكل شيء، وسبقه بفضله وإحسانه الأسباب كلها بما يقتضيه ذلك من إفراده وعدم الالتفات إلى غيره والوثوق بسواه والتوكل على غيره، فمن ذا الذي شفع لك في الأزل حيث لم تكن شيئًا مذكورًا حتى سماك باسم الإسلام، ووسمك بسمة الإيمان، وجعلك من أهل قبضة اليمين، وأقطعك في ذلك الغيب



عمالات المؤمنين، فعصمك عن العبادة للعبيد، وأعتقك من التزام الرق لمن له شِكْلٌ ونديد. ثم وجِّه وجهة قلبك إليه سبحانه دون ما سواه، فاضرع إلىٰ الذي عصمك من السجود للصنم، وقضىٰ لك بقَدَمِ الصِدق في القِدَم، أن يتم عليك نعمة هو ابتدأها وكانت أوليتها منه بلا سبب منك، وَاسْمُ بِهِمَّتِكَ عن ملاحظة الاختيار، ولا تركنن إلىٰ الرسوم والآثار، ولا تقنع بالخسيس الدون، وعليك بالمطالب العالية والمراتب السامية التي لا تنال إلا بطاعة الله ﷻ، فإن الله سبحانه قضىٰ أن لا ينال ما عنده إلا بطاعته، ومن كان لله كما يريد كان الله له فوق ما يريد، فمن أقبل إليه تلقاه من بعيد ومن تصرف بحوله وقوته ألان له الحديد، ومن ترك لأجله أعطاه فوق المزيد، ومن أراد مراده الديني أراد ما يريد، ثم اسمُ بسرك إلىٰ المطلب الأعلىٰ، واقصر حبك وتقربك علىٰ من سبق فضله وإحسانه إليك كل سبب منك، بل هو الذي جاد عليك بالأسباب، وهيأ لك وصرف عنك موانعها، وأوصلك بها إلىٰ غايتك المحمودة فتوكل عليه وحده، وعامله وحده، وآثر رضاه وحده، واجعل حبه ومرضاته هو كعبة قلبك التي لا تزال طائفًا بها، مستلمًا لأركانها، واقفًا بملتزمها، فيا فوزك ويا سعادتك إن اطلع سبحانه علىٰ ذلك من قلبك، ماذا يفيض عليك من ملابس نعمه وخلع أفضاله، «**اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجِدُّ، سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ**».

ثم تعبَّد له باسمه الآخر بأن تجعله وحده غايتك التي لا غاية لك سواه ولا مطلوب لك وراءه، فكما انتهت إليه الأواخر وكان بعد كل آخر فكذلك اجعل نهايتك إليه فإن إلىٰ ربك المنتهىٰ، إليه انتهت الأسباب والغايات فليس وراءه مرمىٰ ينتهىٰ إليه، وقد تقدم التنبيه علىٰ ذلك وعلىٰ التعبد باسمه الظاهر[1].

---

(١) قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإذا تحقق العبد علوه المطلق علىٰ كل شيء بذاته، وأنه ليس فوقه شيء البتة، وأنه قاهر فوق عباده يدبر الأمر من السماء إلىٰ الأرض ثم يعرج إليه ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠]، صار لقلبه أَمًّا يقصده، وربًا يعبده، وإلهًا يتوجه إليه(*)، بخلاف من لا يدري أين ربه فإنه ضائع مشتت القلب ليس لقلبه قبلة يتوجه نحوها ولا معبود يتوجه إليه قصده، وصاحب هذه الحال إذا سلك وتأله وتعبد طلب قلبه إلهًا يسكن إليه ويتوجه إليه، وقد اعتقد أنه ليس فوق العرش شيء إلا العدم، وأنه ليس فوق العالم إله يعبد ويصلىٰ له ويسجد، وأنه ليس علىٰ العرش من يصعد إليه الكلم الطيب ولا يرفع إليه العمل الصالح، جال قلبه في الوجود جميعه فوقع في الاتحاد ولابد=

(*) كذا في «طريق الهجرتين».



وأما التعبد باسمه الباطن فإذا شهدت إحاطته بالعوالم وقربَ البعيد منه وظهورَ البواطن له وبدوَّ السرائر له وأنه لاشيء بينه وبينها فعامله بمقتضىٰ هذا الشهود، وطهر له سريرتك فإنها عنده علانية وأصلح له غيبك فإنه عنده شهادة، وزكِّ له باطنك فإنه عنده ظاهر...». اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمن شهد مشهد علو الله علىٰ خلقه وفوقيته لعباده واستوائه علىٰ عرشه كما أخبر به أعرف الخلق وأعلمهم به الصادق المصدوق ﷺ، وتعبد بمقتضىٰ هذه الصفة بحيث يصير لقلبه صمد يعرج القلب إليه مناجيًا له مطرقًا واقفًا بين يديه، وقوف العبد الذليل بين يدي الملك العزيز، فيشعر بأن كلمه وعمله صاعد إليه معروض عليه مع أوفىٰ خاصته وأوليائه، فيستحيٰ أن يصعد إليه من كلمه ما يخزيه ويفضحه هناك، ويشهد نزول الأمر والمراسيم الإلهية إلىٰ أقطار العوالم كل وقت بأنواع التدبير والتصريف -من الإماتة والإحياء والتولية والعزل والخفض والرفع والعطاء والمنع وكشف البلاء، وإرساله وتقلب الدول ومداولة الأيام بين الناس- إلىٰ غير ذلك من التصرفات في المملكة التي لا يتصرف فيها سواه، فمراسمه نافذة كما يشاء ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة:٥]، فمن أعطىٰ هذا المشهد حقه معرفة وعبودية استغنىٰ به.

وكذلك من شهد مشهد العلم المحيط الذي لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السموات ولا في قرار البحار ولا تحت أطباق الجبال، بل أحاط بذلك علمه علمًا تفصيليًا ثم

=وتعلق قلبه بالوجود المطلق الساري في المعيَّنات، فاتخذ إلهه من دون إله الحق وظن أنه قد وصل إلىٰ عين الحقيقة! وإنما تأله وتعبد لمخلوق مثله، ولخيال نحته بفكره واتخذه إلهًا من دون الله سبحانه، وإله الرسل وراء ذلك كله ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝٣ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ﴾ [يونس:٣-٤]، وقال: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ۝٤ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ۝٥ ذَٰلِكَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝٦ ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ۝٧ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ۝٨ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [السجدة:٤-٩].

(١) «طريق الهجرتين» (١/ ٤٧-٤٩).



تعبد بمقتضىٰ هذا الشهود من حراسة خواطره وإرادته وجميع أحواله وعزماته وجوارحه، علم أن حركاته الظاهرة والباطنة وخواطره وإرادته وجميع أحواله ظاهرة مكشوفة لديه علانية له بادية لا يخفىٰ عليه منها شيء.

وكذلك إذا أشعر قلبه صفة سمعه سبحانه لأصوات عباده علىٰ اختلافها وجهرها وخفائها، وسواء عنده من أسر القول ومن جهر به، لا يشغله جهر من جهر عن سمعه لصوت من أسر، ولا يشغله سمع عن سمع، ولا تغلطه الأصوات علىٰ كثرتها واختلافها واجتماعها بل هي عنده كلها كصوت واحد، كما أن خلق الخلق جميعهم وبعثهم عنده بمنزلة نفس واحدة.

وكذلك إذا شهد معنىٰ اسمه البصير جل جلاله الذي يرىٰ دبيب النملة السوداء علىٰ الصخرة الصماء في حندس الظلماء، ويرىٰ تفاصيل خلق الذرة الصغيرة ومخها وعروقها ولحمها وحركتها ويرىٰ مد البعوضة جناحها في ظلمة الليل، وأعطىٰ هذا المشهد حقه من العبودية بحرس حركاته وسكناته وتيقن أنها بمرأىٰ منه سبحانه ومشاهدة، لا يغيب عنه منها شيء، وكذلك إذا شهد مشهد القيومية الجامع لصفات الأفعال وأنه قائم علىٰ كل شيء وقائم علىٰ كل نفس بما كسبت، وأنه تعالىٰ هو القائم بنفسه المقيم لغيره القائم عليه بتدبيره وربوبيته وقهره وإيصال جزاء المحسن إليه وجزاء المسيء إليه، وأنه بكمال قيوميته لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار وعمل النهار قبل عمل الليل، لا تأخذه سنه ولا نوم، ولا يضل ولا ينسى.

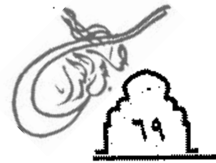
وهذا المشهد من أرفع مشاهد العارفين، وهو مشهد ربوبية، وأعلىٰ منه مشهد الإلهية الذي هو مشهد الرسل وأتباعهم الحنفاء، وهو شهادة أن لا إله إلا هو، وأن إلهية ما سواه باطل ومحال، كما أن ربوبية ما سواه كذلك، فلا أحد سواه يستحق أن يؤله ويعبد، ويصلىٰ له ويسجد، ويستحق نهاية الحب مع نهاية الذل لكمال أسمائه وصفاته وأفعاله، فهو المطاع وحده علىٰ الحقيقة، والمألوه وحده، وله الحكم وحده، فكل عبودية لغيره باطلة وعناء وضلال، وكل محبة لغيره عذاب لصاحبها، وكل غنىٰ لغيره فقر وفاقة، وكل عز بغيره ذل وصغار، وكل تكَثُّر بغيره قِلة وذلة، فكما استحال أن يكون للخلق رب غيره فكذلك استحال أن يكون لهم إله

غيره، فهو الذي انتهت إليه الرغبات، وتوجهت نحوه الطلبات، ويستحيل أن يكون معه إله آخر، فإن الإله على الحقيقة هو الغني الصمد الكامل في أسمائه وصفاته، الذي حاجة كل أحد إليه ولا حاجة به إلى أحد، وقيام كل شيء به وليس قيامه بغيره، ومن المحال أن يحصل في الوجود اثنان كذلك، كما يستحيل أن يكون له إلهان ولو كان في الوجود إلهان لفسد نظامه أعظم فساد واختل أعظم اختلال، كما يستحيل أن يكون له فاعلان متساويان كل منهما مستقل بالفعل، فإن استقلالهما ينافي استقلالهما، أحدهما يمنع ربوبية الآخر فتوحيد الربوبية أعظم دليل على توحيد الإلهية، ولذلك وقع الاحتجاج به في القرآن أكثر مما وقع بغيره لصحة دلالته وظهورها وقبول العقول والفطر لها، ولاعتراف أهل الأرض بتوحيد الربوبية، وكذلك كان عباد الأصنام يقرون به وينكرون توحيد الإلهية ويقولون ﴿أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ﴾ [ص:٥]، مع اعترافهم بأن الله وحده هو الخالق لهم وللسموات والأرض وما بينهما، وأنه المنفرد بملك ذلك كله، فأرسل الله تعالى الرسول يُذَكِّر بما في فطرهم الإقرار به من توحيده وحده لا شريك له، وأنهم لو رجعوا إلى فطرهم وعقولهم لدلتهم على امتناع إله آخر معه واستحالته وبطلانه.

فمشهد الألوهية هو مشهد الحنفاء، وهو مشهد جامع للأسماء والصفات، وحظ العباد منه بحسب حظهم من معرفة الأسماء والصفات ولذلك كان الاسم الدال على هذا المعنى هو اسم الله جل جلاله، فإن هذا الاسم هو الجامع، ولهذا تضاف الأسماء الحسنى كلها إليه فيقال: الرحمن الرحيم العزيز الغفار القهار من أسماء الله، ولا يقال: الله من أسماء الرحمن، قال الله تعالى ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠]، فهذا المشهد تجتمع فيه المشاهد كلها، وكل مشهد سواه فإنما هو مشهد لصفة من صفاته، فمن اتسع قلبه لمشهد الإلهية وقام بحقه من التعبد الذي هو كمال الحب بكمال الذل والتعظيم والقيام بوظائف العبودية، فقد تم له غناه بالإله الحق، وصار من أغنى العباد.

وقال في حال السابقين المقربين: «فنبأ القوم عجيب»، وأمرهم خفي إلا على من له مشاركة مع القوم، فإنه يطلع من حالهم على ما يريه إياه القَدْر المشترك.

وجملة أمرهم أنهم قوم قد امتلأت قلوبهم من معرفة الله، وغمرت بمحبته وخشيته وإجلاله ومراقبته، فَسَرَتِ المحبة في أجزائهم فلم يبق فيها عِرْق ولا مفصل إلا وقد دخله



الحب، قد أنساهم حبه ذكر غيره، وأوحشهم أنسهم به ممن سواه، قد فنوا بحبه عن حب من سواه، وبذكره عن ذكر من سواه، وبخوفه ورجائه والرغبة إليه والرهبة منه والتوكل عليه والإنابة إليه والسكون إليه والتذلل والانكسار بين يديه عن تعلق ذلك منهم بغيره، فإذا وضع أحدهم جنبه على مضجعه صعدت أنفاسه إلى إلهه ومولاه، واجتمع همه عليه متذكرًا صفاته العلى وأسماءه الحسنى، مشاهدًا له في أسمائه وصفاته، قد تجلت على قلبه أنوارها فانصبغ قلبه بمعرفته ومحبته، فبات جسمه في فراشه يتجافى عن مضجعه، وقلبه قد آوى إلى مولاه وحبيبه فآواه إليه، وأسجده بين يديه خاضعًا خاشعًا ذليلًا منكسرًا من كل جهة من جهاته فيالها سجدة ما أشرفها من سجدة، لا يرفع رأسه منها إلى يوم اللقاء، وقيل لبعض العارفين: أيسجد القلب بين يدي ربه ؟ قال: إي والله، بسجدة لا يرفع رأسه منها إلى يوم القيامة، فشتان بين قلب يبيت عند ربه قد قطع في سفره إليه بيداء الأكوان، وخرق حجب الطبيعة، ولم يقف عند رسم، ولا سكن إلى علم، حتى دخل على ربه في داره[1] فشاهد عز سلطانه وعظمة جلاله وعلو شأنه وبهاء كماله، وهو مستو على عرشه يدبر أمر عباده وتصعد إليه شؤون العباد وتعرض عليه حوائجهم وأعمالهم، فيأمر فيها بما يشاء، فينزل الأمر من عنده نافذًا كما أمر، فيشاهد[2] الملك الحق قيومًا بنفسه مقيما لكل ما سواه، غنيًا عن كل من سواه وكل من سواه فقير إليه ﴿يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن:٢٩]، يغفر ذنبًا ويفرج كربًا ويفك عانيًا وينصر ضعيفًا ويجبر كسيرًا ويغني فقيرًا، ويميت ويحيي ويسعد ويشقي ويضل ويهدي وينعم على قوم ويسلب نعمته عن آخرين، ويعز أقوامًا ويذل آخرين ويرفع أقوامًا ويضع آخرين.

ويشهده كما أخبر عنه أعلم الخلق به وأصدقهم في خبره حيث يقول في الحديث الصحيح: «**يَمِينُ اللهِ مَلْأَىٰ لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ**

---

(١) ثبت لفظ «في داره» في حديث الشفاعة من رواية أنس ﷺ وفيه : «**فأستأذن على ربي في داره...**» الحديث. [رواه البخاري (٧٤٤٠)]. وداره ﷻ هي الجنة، قال الإمام الخطّابي [«فتح الباري» (١٣/ ٤٢٩)] تعليقًا على حديث أنس ﷺ : «هذا يوهم المكان، والله منزّه عن ذلك، وإنما معناه في داره الذي اتخذها لأوليائه، وهي الجنة، وهي دار السلام، وأضيفت إليه إضافة تشريف مثل بيت الله وحرم الله». اهـ. وليس معنى: «في داره» الحلول في شيء من مخلوقاته.

(٢) لا يعني رحمه الله إثبات الرؤية لله في الدنيا، وإنما يقصد العلم ومشاهدة آثار الملك.

الخَلْقَ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَبِيَدِهِ الأُخْرَىٰ المِيزَانُ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ»[١]، فيشاهده كذلك يقسم الأرزاق ويجزل العطايا ويمن بفضله علىٰ من يشاء من عباده بيمينه، وباليد الأخرىٰ الميزان يخفض به من يشاء ويرفع به من يشاء عدلًا منه وحكمة، لا إله إلا هو العزيز الحكيم، فيشهده وحده القيوم بأمر السموات والأرض ومن فيهن، ليس له بواب فيستأذن، ولا حاجب فيدخل عليه، ولا وزير فيؤتى، ولا ظهير فيستعان به، ولا ولي من دونه فيشفع به إليه، ولا نائب عنه فيعرفه حوائج عباده، ولا معين له فيعاونه علىٰ قضائها، بل قد أحاط سبحانه بها علمًا ووسعها قدرة ورحمة.

فلا تزيده كثرة الحاجات إلا جودًا وكرمًا، ولا يشغله منها شأن عن شأن، ولا تغلطه كثرة المسائل ولا يتبرم بإلحاح الملحين، لو اجتمع أول خلقه وآخرهم وإنسهم وجنهم وقاموا في صعيد واحد ثم سألوه فأعطىٰ كلا منهم مسألته ما نقص ذلك مما عنده ذرة واحدة إلا كما ينقص المِخْيَطُ البحر إذا انغمس فيه. ولو أن أولهم وآخرهم وإنسهم وجنهم كانوا علىٰ أتقىٰ قلب رجل واحد منهم ما زاد ذلك في ملكه شيئًا، ذلك بأنه الغني الجواد الماجد، فعطاؤه كلام، وعذابه كلام ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، ويشهده كما أخبر عنه أيضًا الصادق المصدوق ﷺ حيث يقول: «إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ القِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا أَدْرَكَهُ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»[٢].

وبالجملة فيشهده في كلامه فقد تجلىٰ سبحانه وتعالىٰ لعباده في كلامه وتراءىٰ بهم فيه وتعرف إليهم فيه، فبعدًا وتبًا للجاحدين والظالمين ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم:١٠]، لا إله إلا هو الرحمن الرحيم.

فإذا صارت صفات ربه وأسماؤه مشهدًا لقلبه أنْستْه ذِكرَ غيره وشغلته عن حب من سواه وحديث دواعي قلبه إلىٰ حبه تعالىٰ بكل جزء من أجزاء قلبه وروحه وجسمه، فحينئذ يكون

---

(١) رواه البخاري (٧٤١٩)، ومسلم (٩٩٣).

(٢) رواه مسلم (١٧٩).



الرب سبحانه سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها فبه يسمع، وبه يبصر، وبه يبطش وبه يمشي كما أخبر عن نفسه على لسان رسوله.

ومَن غَلَظَ حِجابُه وكَثُفَ طبعُه وصلب عوده فهو عن فهم هذا بمعزل، بل لعله أن يفهم منه مالا يليق به تعالى من حلول أو اتحاد، أو يفهم منه غير المراد منه فيحرف معناه ولفظه: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور:٤٠]، وقد ذكرت معنى الحديث والرد على من حرفه وغلط فيه في كتاب «التحفة المكية».

وبالجملة فيبقى قلب العبد -الذي هذا شأنه- عرشًا للمثل الأعلى، أي عرشًا لمعرفة محبوبه ومحبته وعظمته وجلاله وكبريائه، وناهيك بقلب هذا شأنه، فيا له من قلبٍ مِنْ ربه ما أدناه، ومن قربه ما أحظاه، فهو ينزه قلبه أن يساكن سواه أو يطمئن بغيره، فهؤلاء قلوبهم قد قطعت الأكوان وسجدت تحت العرش وأبدانهم في فرشهم، كما قال أبو الدرداء: إذا نام العبد المؤمن عرج بروحه حتى تسجد تحت العرش... فإن كان طاهرًا أذن لها في السجود، وإن كان جُنُبًا لم يؤذن لها بالسجود، وهذا -والله أعلم- هو السر الذي لأجله أمر النبي ﷺ الجنب إذا أراد النوم أن يتوضأ[١]، وهو إما واجب على أحد القولين، أو مؤكد الاستحباب على القول الآخر، فإن الوضوء يخفف حدث الجنابة ويجعله طاهرًا من بعض الوجوه، ولهذا روى الإمام أحمد وسعيد بن منصور وغيرهما عن أصحاب رسول الله ﷺ أنهم إذا كان أحدهم جُنُبًا ثم أراد أن يجلس في المسجد توضأ ثم جلس فيه[٢]، وهذا مذهب الإمام أحمد وغيره.

مع أن المساجد لا تحل لجنب على أن وضوءه رفع حكم الجنابة المطلقة الكاملة التي تمنع الجنب من الجلوس في بيت الله وتمنع الروح من السجود بين يدي الله سبحانه، فتأمل هذه المسألة وفقهها واعرف بها مقدار فقه الصحابة وعمق علومهم، فهل ترى أحدًا من المتأخرين وصل إلى مبلغ هذا الفقه الذي خص الله به خيار عباده وهم أصحاب نبيه ﷺ، وذلك فضل الله يؤتيه من

---

(١) رواه البخاري (٢٩٠)، ومسلم (٣٠٦)، ولفظ البخاري: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رضي الله عنه سَأَلَ رَسُولَ الله ﷺ: أَيَرْقُدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرْقُدْ وَهُوَ جُنُبٌ»».

(٢) رواه سعيد بن منصور في «السنن» (٤/ ١٢٧٥) في تفسير «سورة النساء»، وذكره ابن كثير في تفسيره (١/ ٥٠٣)، وقال: «هذا إسناد على شرط مسلم».

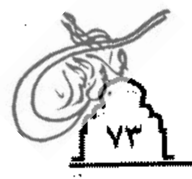
يشاء والله ذو الفضل العظيم، فإذا استيقظ هذا القلب من منامه صعد إلى الله بهمه وحبه وأشواقه مشتاقًا إليه طالبًا له محتاجًا إليه عاكفًا عليه، فحاله كحال المحب الذي غاب عن محبوبه الذي لا غنى له عنه ولابد له منه، وضرورته إليه أعظم من ضرورته إلى النفس والطعام والشراب، فإذا نام غاب عنه، فإذا استيقظ عاد إلى الحنين إليه، وإلى الشوق الشديد والحب المقلق، فحبيبه آخر خطراته عند منامه وأولها عند استيقاظه كما قال بعض المحبين لمحبوبه:

وَآخِرُ شَيْءٍ أَنْتَ فِي كُلِّ هَجْعَةٍ * وَأَوَّلُ شَيْءٍ أَنْتَ عِنْدَ هُبُوبِي

فقد أفصح هذا المحب عن حقيقة المحبة وشروطها، فإذا كان هذا في محبة مخلوق لمخلوق فما الظن في محبة المحبوب الأعلى، فأف لقلب لا يصلح لهذا ولا يصدق به، لقد صرف عنه خير الدنيا والآخرة.

فإذا استيقظ أحدهم وقد بدر إلى قلبه هذا الشأن فأول ما يجري على لسانه ذكر محبوبه والتوجه إليه واستعطافه والتملق بين يديه والاستعانة به ألا يخلي بينه وبين نفسه، وأن لا يكله إليها فيكله إلى ضعة وعجز وذنب وخطيئة، بل يكلؤه كلاءة الوليد الذي لا يملك لنفسه ضرًا ولا نفعًا، ولا موتًا ولا حياة ولا نشورًا، فأول ما يبدأ به الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإليه النشور، متدبرًا لمعناها من ذكر نعمة الله عليه بأن أحياه بعد نومه الذي هو أخو الموت، وأعاده إلى حاله سويًا سليما محفوظًا مما لا يعلمه ولا يخطر بباله من المؤذيات والمهلكات التي هو غرض وهدف لسهامها كلها تقصده بالهلاك أو الأذى، والتي من بعضها شياطين الإنس والجن، فإنها تلتقي بروحه إذا نام فتقصد إهلاكه وأذاه، فلولا أن الله سبحانه يدفع عنه لَمَا سَلِمَ.

هذا وكم تلقى الروح في تلك الغيبة من أنواع الأذى والمخاوف والمكاره والتفزيعات ومحاربة الأعداء والتشويش والتخبيط بسبب ملابستها لتلك الأرواح، فمن الناس من يشعر بذلك لرقة روحه ولطافتها ويجد آثار ذلك فيها إذا استيقظ من الوحشة والخوف والفزع والوجع الروحي الذي ربما غلب حتى سرى إلى البدن، ومن الناس من تكون روحه أغلظ وأكثف وأقسى من أن تشعر بذلك، فهي مثخنة بالجراح مزمنة بالأمراض ولكن لنومها لا تحس بذلك، هذا وكم من مريد لإهلاك جسمه من الهوام وغيرها وقد حفظه منه فهي في جحورها



محبوسة عنه لو خليت وطبعها لأهلكته، فمن ذا الذي كلأه وحرسه وقد غاب عنه حسه وعلمه وسمعه وبصره، فلو جاء البلاء من أي مكان جاء لم يشعر به، ولهذا ذكّر الله سبحانه عباده هذه النعمة وعدها عليهم من جملة نعمه فقال: ﴿ قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَٰنِ ۗ بَلْ هُمْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِم مُّعْرِضُونَ ﴾ [الأنبياء:٤٢].

فإذا تصور العبد ذلك فقال: «الحمد لله» كان حمده أبلغ وأكمل من حمد الغافل عن ذلك، ثم تفكر في أن الذي أعاده بعد هذه الإماتة حيًّا سليمًا قادر على أن يعيده بعد موتته الكبرىٰ حيًّا كما كان، ولهذا يقول بعدها: «وإليه النشور» ثم يقول: **«لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله»**، ثم يدعو ويتضرع ثم يقوم إلى الوضوء بقلب حاضر مستصحب لما فيه، ثم يصلي ما كتب الله له، صلاة محب ناصح لمحبوبه، متذلل منكسر بين يديه، لا صلاة مدل بها عليه، يرىٰ من أعظم نعم محبوبه عليه أن أقامه وأنام غيره، واستزاره وطرد غيره، وأهّله وحرم غيره، فهو يزداد بذلك محبة إلى محبته، ويرىٰ أن قرة عينه وحياة قلبه وجنة روحه ونعيمه ولذته وسروره في تلك الصلاة.

فهو يتمنىٰ طول ليله ويهتمّ بطلوع الفجر كما يتمنىٰ المحب الفائز بوصل محبوبه ذلك، فهو كما قيل:

يَـوَدُّ أن ظـلامَ الليـلِ دامَ له * وَزِيدَ فيه سوادُ القلبِ والبصرِ

فهو يتملق فيها مولاه تملق المحب لمحبوبه العزيز الرحيم، يناجيه بكلامه معطيًا لكل آية حظها من العبودية فتجذب قلبه وروحه إليه آيات المحبة والوداد، والآيات التي فيها الأسماء والصفات، والآيات التي تَعَرّف ﷻ بها إلى عباده بآلائه وإنعامه عليهم وإحسانه إليهم، وتُطَيِّب له السير آيات الرجاء والرحمة وسعة البر والمغفرة فتكون له بمنزلة الحادي الذي يطيّب له السير ويهونه، وتقلقه آيات الخوف والعدل والانتقام وإحلال غضبه بالمعرضين عنه العادلين به غيره المائلين إلى سواه، فيجمعه عليه ويمنعه أن يشرد قلبه عنه، فتأمل هذه الثلاثة وتفقه فيها، والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله.



وبالجملة فيشاهد المتكلم سبحانه وقد تجلى في كلامه، ويعطي كل آية حظها من عبودية قلبه الخاصة الزائدة على مجرد تلاوتها والتصديق بأنها كلام الله، بل الزائدة على نفس فهمها ومعرفة المراد منها. ثم شأن آخر لو فطن له العبد لعلم أنه كان قبلُ يلعب، كما قيل:

وَكُنْتُ أَرَى أَنْ قَدْ تَنَاهَى بيَ الهَوَى * إِلَى غَايَةٍ مَا بَعْدَهَا لِيَ مَذْهَبُ

فَلَمَّا تَلاقَيْنَا وَعَايَنْتُ حُسْنَهَا * تَيَقَّنْتُ أَنِّي إِنَّمَا كُنْتُ أَلْعَبُ

فوا أسفاه وواحسرتاه كيف ينقضي الزمان وينفذ العمر والقلب محجوب ما شم لهذا رائحة، وخرج من الدنيا كما دخل إليها وما ذاق أطيب ما فيها، بل عاش فيها عيش البهائم وانتقل منها انتقال المفاليس، فكانت حياته عجزًا وموته كمدًا ومعاده حسرة وأسفًا، اللَّهُمَّ فلك الحمد وإليك المشتكى وأنت المستعان وبك المستغاث وعليك التكلان ولا حول ولا قوة إلا بك[1].

وهذا باب سعادة عظيم، بل أعظم أسباب السعادة، وهو أن يتعبد الإنسان بمقتضى أسماء الله وصفاته ويحب الرب ﷻ بها، ويدعوه بها، ونجد أن أدعية الكتاب والسُّنَّة كلها تدور حول التوسل إلى الله ﷻ بأسمائه وصفاته.



(١) من كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب «طريق الهجرتين».

الفصل الثاني

توحيـــد الربـوبيـــة



توحيد الربوبية

معنى توحيد الربوبية: الإيمان بانفراد الرب ﷻ بكل معاني الربوبية، فالإيمان بالله ﷻ ربًا هو: اعتقاد أن الله ﷻ منفرد بمعانٍ ثلاث أساسية[1]:

الأول : الخلق والرزق والتدبير.

الثاني : المِلك والمُلك التـام.

الثالث : الأمر والنهي والسيادة.

♦ **المعنى الأول:** أنه ﷻ المنفرد بالخلق والرزق والتدبير والإحياء والإماتة والضر والنفع والخفض والرفع والعطاء والمنع، وهذه أفعال الله ﷻ، فهو سبحانه وحده الذي يخلق، وهو وحده الذي يرزق، وهو وحده الذي يُحيي، وهو وحده الذي يُميت، وهو وحده - الذي يُعطي ويمنع، وهو وحده الذي يضر وينفع، كما قال ﷻ: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [يونس:٣١-٣٢].

فهاتان الآيتان فيهما الاستدلال بتوحيد الربوبية على وجوب التقوى، أي على توحيد الألوهية، ﴿ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ أي: أفلا تتقون الشرك، أفلا تتقون عبادة غيره وهو وحده الذي يرزقكم من السماء والأرض، وهذا النوع من الاستدلال أكثر أنواع الاستدلال في القرآن استعمالًا، كما قال ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة:٢١]، وكما قال ﷻ: ﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ۗ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٥٩ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴾ [النمل:٥٩-٦٠].

فذكر ﷻ معاني الربوبية، استدلالًا على توحيد الألوهية فقال: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ﴾؛ فإذا كان الله وحده الذي يفعل هذا فكيف تعبدون معه آلهة أخرى؟

---

(١) قال في «لسان العرب»: «الرب: يطلق في اللغة على المالك، والسيد، والمدبر، والمربي، والقيم، والمنعم».



فهو وحده لا شريك له الذي خلق السموات والأرض، وهو وحده الذي ﴿أَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهۡجَةٖ مَّا كَانَ لَكُمۡ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآۗ﴾.

فهذا المعنى من معاني الربوبية أساس في عقيدة كل مؤمن، وأنواع مخالفته والشرك المتعلق به منتشرة بين أهل الشرك، فمن يعتقد أن مع الله ﷻ من يخلق أو يرزق، أو أن معه من يحيي أو يميت أو يضر أو ينفع أو يعطي أو يمنع، أو يدبر الأمر فهو مشرك بالله ﷻ في ربوبيته.

وهذا النوع من التوحيد مرتبط بالاعتقاد، فهو توحيد اعتقادي خبري مثل: توحيد الأسماء والصفات، فنعتقد أن لله صفة السمع وأنه السميع البصير وأنه القدير والعليم والعظيم وغير ذلك من أسمائه الحسنى وصفاته العُلا، وهنا في هذا الباب نعتقد أنه يفعل: يدبر الأمر ﷻ، يخلق ويرزق يضر وينفع، فلو اعتقد الإنسان أن مع الله ﷻ من يخلق، كالمجوس مثلًا الذين يعتقدون أن هناك خالِقَيْن: خالقًا للخير، وخالقًا للشر، والفراعنة واليونان كان عندهم لكل شيء إله وخالق، يعبدونه في شيء معين؛ لأنه هو الذي يدبره، فهذا من مظاهر الشرك العظيم، وهكذا الهنود وغيرهم من عباد الأوثان يجعلون خالِقِين متعددين.

ومن مظاهر الشرك في هذا الباب -باب توحيد الربوبية- اعتقاد أن غير الله ﷻ من الأولياء أو الأنبياء أو الملائكة يدبرون الأمر، وقد يختلط على بعض الناس أمر، وهو أن الله ﷻ عندما يأمر الملائكة بأعمال معينة يظن البعض أنهم يدبرون الأمر مع الله ﷻ!! وإنما هم يدبرون ما أمرهم الله ﷻ به، وقوله ﷻ ﴿فَٱلۡمُدَبِّرَٰتِ أَمۡرٗا﴾ [النازعات:٥] ليس معناها أنهم يفعلون ذلك شركاء مع الله ﷻ -وهذا هو قول المشركين، تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا- وإنما اعتقاد المؤمنين هو أن الملائكة المدبرات أمرًا بأمر الله ﷻ، وهناك مَلَك للجبال مثلًا، أو مَلَك للمطر، أو مَلَك للنبات أو غير ذلك، فهم -أي الملائكة- يفعلون ما يؤمرون، لا أنهم يدبرون مع الله، أو أن الله ترك لهم تدبير الكون وفوضه إليهم وليس له شأن به بعد ذلك، كما يقول عباد القبور مثلًا ويزعمون -كذبًا وزورًا- أن الله قال: «المُلْك مُلْكِي وصرفت فيه البدوي»، أو يزعمون أن للكون أقطابًا أربعة، كل منهم يأخذ ربع الكون يدبره، وبناءً على هذا سألوهم قضاء الحاجات، وسألوهم جلب النفع ودفع الضر، وهذا لا يمكن أن يكون مبنيًا على غير اعتقاد، بل لابد أن يكون عندهم اعتقاد أنهم يملكون شيئًا من النفع والضر، إما على سبيل



الوساطة أو الشفاعة أو أن الله فوض إليهم ذلك، وكل هذا من الشرك الذي لا ينفع صاحبه معه عمل، حتى لو لم يذبح ولم ينذر، لكنه اعتقد أن غير الله ﷻ يدبر الأمر دون أن يأذن الله ﷻ أو دون أن يأمره الله ﷻ.

لذلك لا يصح أن يقال: إن الملائكة ترزقنا أو تخلقنا، إنما ينقل المَلَكُ -بأمر الله ﷻ- النطفةَ من طور إلى طور، يُخَلِّقُها أي يفعل ما أمره الله ﷻ به في نقل النطفة، ولا يجوز أبدًا أن يقال إن المَلَكَ يخلق الإنسان.

فالله وحده هو الخالق، وهؤلاء الملائكة عبادٌ لله يفعلون ما يؤمرون، ولا قوة لهم إلا به ﷻ.

لذلك اعتقاد انفراد الرب ﷻ بهذا المعنى من معاني الربوبية، أي بأنه وحده ﷻ الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام، وأنه ﷻ يغشي الليل النهار يطلبه حثيثًا، وأنه ﷻ الذي يدبر كل ما في هذا الكون، هذا اعتقاد لابد منه في توحيد الإنسان.

- المعنى الثاني: وهو معنى المِلك، فهو وحده الذي يملك الأشياء، وقد يكون الإنسان مالكًا لأشياء ولا يكون مَلِكًا، أما المَلِكُ فهو الذي له الأمر والنهي والسيادة وهو المعنى الثالث.

فبعض الملوك لهم الأمر والنهي على الناس ولهم تعظيم، وفي نفس الوقت لا يملكون الناس لأن الناس أحرار، إنما هؤلاء الملوك لهم السلطة في فعل ما يرونه وتنفيذه، وبعض الناس قد يكون له مِلك ولا يكون مَلِكًا، فهو يملك الدار والدابة وليس له الأمر والنهي على الناس، فمن معاني الربوبية أن الله ﷻ متفرد بالمِلك والمُلك التام وحده لا شريك له، كما قال سبحانه: ﴿ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [المؤمنون:٨٨]، ملكوت: يعني مُلك، على وزن فعلوت، مصدر من الفعل «مَلَكَ» مثل جبروت، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ يُجِيرُ ﴾: أي يحمي من أراد ممن أراد، ولا يُجار عليه: فإذا أراد أن يُهْلِكَ عبدًا أو ينتقم منه أو يُعَذبه لم يُجِرْ عليه أحد، أي لم يحفظ هذا العبد أحدٌ من الله، فالملوك بعضهم قد يُجير على بعض، بمعنى أنه إذا أراد أحدهم الانتقام من عدوه، فيذهب هذا العدو إلى ملك آخر أو قوي آخر، ليجيره فيقول له: قد أجرتُكَ، أي: حميتُكَ، فلا يستطيع الأول أن يُصيبَه بِشَرٍّ، فيقال إن الآخر قد أجار على الأول، أي حماه من أذى من يريد أن يؤذيه أو يضره أو ينتقم منه.



فلا يستطيع أحدٌ أن يحمي أحدًا من عذاب الله ﷻ، كما قال ﷻ: ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ﴾ [الرعد:١١]، وهذا معنى: ﴿لَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾، وقال تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملك:١]، سبحانه وتعالى.

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر:١٣]، والقِطْمِير: هو الغلاف الرقيق الذي تراه على نواة التمر، فكل مَنْ تدعون مِن دونه ما يملكون من قطمير، ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر:١٤] فأقام سبحانه الدليل على عدم جواز دعاء أحد من دونه بأن هذا المدعو لا يملك شيئًا، فجعل الدليل على توحيد الألوهية وهو توحيد العبادة بتوحيد الربوبية وهو معنى الملك هنا، فالله ﷻ له المِلْك وله المُلْك، ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾، فكيف تدعونهم من دون الله؟!

وقال ﷻ في الآية الأولى: ﴿أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [يونس:٣١]، فليس مالكًا للذوات فقط بل مالكٌ للصفات أيضًا، ومالكٌ للأفعال، يملك السمع والأبصار، فالإنسان يسمع ويبصر، والله ﷻ يقدر أن يمنع ذلك العبد سمعَه وبصَره، فيأخذه منه، والعبد لا يملك، ولو تأمل العبد في نفسه لوجد هذا المعنى واضحًا جدًا، ذلك أنه يجد نفسه في يوم من الأيام قد زال عنه شيء من سمعه أو شيء من بصره أو شيء من يده أو رِجله أو حركته، فلا يستطيع الإنسان أن يمنع ذلك طوال فترة حياته.

والدليل على ذلك في نشأته الأولى، أول ما نشأ الإنسان من أين أتى له السمع والبصر؟! وقد كان عدمًا محضًا، وكان نطفة من ماء مهين، كل منا وجد نفسه يسمع، ووجد نفسه يبصر، ومن الناس من وجد نفسه أعمى، فالله هو الذي يملك كل شيء ﷻ.

ولذلك من مظاهر الشرك في الربوبية أن يعتقد الإنسان أنه يملك نفسه، وهذا من أخطر مظاهر الشرك في قضية المِلك والمُلك أن يظن الإنسان نفسه حرًا، ويقول: أنا حر، فيظن نفسه حرًا مع أوامر الله ﷻ إن شاء قَبِلَها وإن شاء رَدَّها، حتى جعلوا حرية الكفر والطعن في الدين من أساسيات حقوق الإنسان -بزعمهم- وهذا من أخطر المعاني الموجودة حاليًا في هذا



المقام، وهو ظنهم أن الإنسان مالك لنفسه، وبالتالي فلا سلطان لأحد عليه، ويتصرف في سمعه وبصره وجسمه كما يريد، وهذا منبعه من اعتقاد أنه يملك، ولو اعتقد أنه مملوك لتصرف في جسمه تصرف المملوك الذي لا يتصرف إلا بإذن مالكه.

ونذكر مثالًا على ذلك:

لو أن إنسانًا يُفَوَّض من قِبَل مالك للمال، ويقول له صاحب المال إذا جاءتك ورقة موقعة مني فاصرف منه وإلا فلا، فقد يكون تحت يده أموال كثيرة، ولكنه لا يتصرف فيها إلا بأمر مالكها ولو تصرَّف فيها بغير ذلك لاستحق العقاب الشديد، بل أشد أنواع العقاب، لأنه تَصَرَّف تصَرُّف المالك فيما لا يملك.

فالعبد الذي أعطاه الله السمع، والبصر، والحياة، والعقل، والبدن، واليد، والرجل، والبطن، والفرج، لو قال: أنا حر في هذه الأشياء فهذا اعتقاد باطل، وهو ما يفعله كثير من الناس إذا قلت لهم:اتقوا الله، وصلوا وصوموا، واحفظوا فروجكم، وغضوا أبصاركم، والتزموا بالحجاب، فيقولون: نحن أحرار فهذا كذب وادعاء لما ليس لهم؛ لأنهم لم يَهَبُوا أنفسهم هذه الأشياء، فكيف يقول قائلهم: أنا حر؟! وكيف يتصرف تصرُّف المالك وهو مملوك؟!

ولذلك فالعبد يرى نفسه فقيرًا مع الله ﷻ، ومن يَرَ نفسه غنيًا مستغنيًا عن ربه ﷻ فإنه يطغى ويَكْفُر، وكذلك الذي يرى أن المال ماله، وليس مال الله الذي أعطاه إياه، فهذا من أسباب كفره، ولذلك كفر صاحب الجنة، الذي قال لصاحبه: ﴿مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا ﴿٣٥﴾ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً﴾ [الكهف:٣٥-٣٦]، وليس كفره لإنكار البعث فحسب، إنما كَفَرَ قبل ذلك لإنكار مُلْكِ الرب ﷻ وغناه، وظن نفسه غنيًا عن الله ﷻ وظن أن هذه الجنة تقوم بنفسها، وأنه لا يحتاج إلى أحد لأنه مالك لها، وغرّه أنه يتصرف في ثمارها كل سنة وأنها تجري على عادة معينة دون انقطاع، فقال: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٤﴾ وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا﴾ [الكهف:٣٤-٣٥]، فَكَفَرَ من تلك اللحظة، وزاد كفره بقوله: ﴿وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا﴾ [الكهف:٣٦]، وجزم لنفسه بأنه لو كانت هناك آخرة فلابد أن يُعْطَى خيرًا منها،



قال الله ﷻ: ﴿ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ﴾ [الكهف:٣٧]، يذكره بفقره في لحظات فقر الإنسان التام، عندما كان ترابًا وعندما كان نطفة، فهو فقير جدًا لا يملك شيئًا، فكيف يظن نفسه مستغنيًا؟! فقال له: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴾ [الكهف:٣٨]، فأكد على قضية الربوبية، فالله هو الرب يعني هو المالك ﷻ.

فالذي يرى تصرف الإنسان فيما أعطاه الله تصرفًا حرًا حرية مطلقة -كما يعتقد دعاة الغرب، بل هو أحد الأسس الكبرى في الحضارة الغربية، وهو الحرية المطلقة بما فيها حرية الكفر والطعن في الدين، وسب الله وسب الأنبياء(١)، ونشر الإباحية- فأفعاله مبنية على اعتقاد أن الإنسان مالكٌ وأنه حر، فمن يعتقد ذلك حتى دون أن يتصرف تصرف الأحرار فهو كافر، وكثير من الناس يتلفظون بهذه الكلمة «نحن أحرار» إذا خوطبوا بشرع الله.

وهناك شبهة، وهي أن البعض قد يظن أن قول الله تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ [الكهف:٢٩]، معناه أن الإنسان حر.

وهذا فهم خاطئ، فالغرض من أسلوب الأمر هنا التهديد، وليس الإباحة بدليل بقية الآية(٢): ﴿ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ۚ وَإِن يَسْتَغِيثُوا۟ يُغَاثُوا۟ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ ۚ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ [الكهف:٢٩]، فالمقصود ألا نُكرِه الناس على الدخول في الإسلام، ولكن ليس معناها أن الإنسان حرٌ في أن يؤمن أو يكفر بلا تبِعَة، وبلا عقاب، بل الأمر للتهديد، كقولك: «افعل كذا وسترى عاقبة فعلك»، فليست هذه في الحقيقة حرية، بل هو مسؤول عن تصرفاته بعد ذلك.

وقال الله ﷻ: ﴿ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ۝٨٦ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [الواقعة:٨٦-٨٧]، وهي لحظة الفقر وظهور عدم الملك، فلو أن الإنسان غير مُحاسَب وأنه يملك نفسه وروحه فليُعِدْ لهذا الميت روحه التي يرغب في استمرارها في جسمه، فهذه قضية عظيمة الخطر في

---

(١) ولذلك يُعطون الأوسمة لمن يسب الله ﷻ كما أعطوا أحد الأشخاص جائزة نوبل؛ لأنه يطعن في الدين ويطعن في الربوبية، ويقول بموت الإله خلال الرواية المشهورة، وكذا يقفون بجانب سلمان رشدي؛ لأنه يطعن في الله ﷻ.

(٢) لصيغة الأمر دلالات كثيرة منها التهديد -كما هو هنا-، ومنها الوجوب -وهو ظاهر الأمر-، ومنها الاستحباب، ومنها الإباحة، وغير ذلك، راجع «روضة الناظر» لابن قدامة و«إرشاد الفحول» للشوكاني.



حياة الإنسان، ولذلك لو تصرف الإنسان في أي جزء مما أعطاه الله على أنه مالك ولا سلطان عليه فقد خرج من معنى توحيد الربوبية، ولو اعتقد الإنسان أن شيئًا من ماله أو جسمه أو حياته ليس لله عليه فيه سلطان ولا يملكه الله، فقد خرج من ملة الإسلام.

• **أما المعنى الثالث من معاني الربوبية:** فهو معنى الأمر والنهي والتشريع، قال ﷻ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف:٥٤].

فالرب: هو الذي له الخلق والأمر.

فكما يعتقد الإنسان المؤمن أن الله ﷻ منفرد بالخلق، فكذلك يعتقد أنه ﷻ منفرد بالأمر الكوني والشرعي، فالله ﷻ يأمر في الكون بما يريد فيكون ما أراد ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، فهو السيد الحق لهذا الكون ﷻ، فكل ما يأمر به ﷻ يكون وينفذ.

وله وحده حق التشريع، فيعتقد المؤمن أنه سبحانه له حق التشريع؛ بمعنى أنه له حق الأمر والنهي.

فالله ﷻ وحده له الأمران؛ الأمر الكوني: أي الذي يُكَوِّن به الخلق فيقول: كن فيكون، كما قال ﷻ: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة:١١٧]، والأمر الشرعي: أي الذي يشرعه لعباده نحو: افعل ولا تفعل، كما قال ﷻ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة:٥]، وكقوله ﷻ: ﴿... ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ...﴾ [البقرة:٢١].

فقوله تعالى: ﴿ٱعْبُدُواْ﴾ هذا أمر شرعي، وليس من باب: كن فيكون، وإلا لو كان من باب: كن فيكون، لوجد الناس أنفسهم يُصَلُّون ويَصُومُون، كما يجدون قلوبهم تدق، وعروقهم تنبض، لكن المعنى: ﴿ٱعْبُدُواْ﴾ أي: افعلوا أنتم ذلك.

ولذلك من مظاهر الشرك في الربوبية في هذا المعنى، اعتقاد أن مع الله ﷻ من له حق الأمر والنهي والتشريع، أو حق تبديل الشريعة فبهذا قد جعله ربًا مع الله.

والدليل على ذلك:

قول الله ﷻ عن اليهود والنصارى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [التوبة:٣١]، فهم لم يعتقدوا أن الأحبار والرهبان خالِقون، أو رازقون أو يدبرون الأمر! ليس كذلك.



ولم يعتقدوا أنهم مالكون لهم، ولا ظنوا أنفسهم رقيقًا عند الأحبار والرهبان، بل ادعى الأحبار والرهبان الزهد في الدنيا، وجلسوا في الصوامع.

وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ﷺ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَفِي عُنُقِي صَلِيبٌ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ: «يَا عَدِيُّ اطْرَحْ عَنْكَ هَذَا الوَثَنَ»، وَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ فِي سُورَةِ بَرَاءَةَ: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ [التوبة:٣١]، قلت: «يا رسول الله، إنا لسنا نعبدهم !»، قال ﷺ: «ألم يُحَرِّمُوا الحَلَالَ ويُحَلِّلُوا الحَرَامَ فاتَّبَعْتُمُوهم؟!»، قلت: «بلى»، قال ﷺ: «تلكَ عِبَادَتُهم»[(١)].

ففي هذا الحديث قضيتان:

١- قضية اعتقاد أن لغير الله أن يغير الشرع، وله أن يحكم ويحلل ويحرم، فمن اعتقد ذلك في أحد، فقد اتخذه ربًا، فهذا شرك في الربوبية.

٢- فإن اتبعه على التبديل معتقدًا ما قاله دون ما قاله الله ورسوله، فقد عبده من دون الله، وهذا شرك في الألوهية كما قال ﷻ: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة:٣١]، فهم أمروا أن يعبدوه بكل معاني العبادة التي من ضمنها اتباع الشرع، فالتحريم والتحليل يكونان على النحو الذي شرعه الله ﷻ.

ومعنى ذلك أنه لا يجوز لإنسان أن يعتقد أن لفلان أو لطائفة من الناس حق التشريع، ولو لم يتحاكم إليهم، كما يعتقد أصحاب الديمقراطية أن لكل شعب من الشعوب أن يُشرع لنفسه ما يشاء، وإن لم يتحاكموا هم -أي: من يعتقدون ذلك- إلى تشريعاتهم.

فالفرنسيون منذ قامت الثورة الفرنسية يعتقدون وينادون بأن الديمقراطية حق لكل شعب من الشعوب، فوضعوا القانون الفرنسي، ولم يُلْزِمُوا أحدًا كالإنجليز مثلًا باتباع ذلك القانون، ولم يتبعوا القانون الأنجلوساكسوني مثلًا، لكنهم يعتقدون أن للإنجليز حق التشريع، وأن لكل شعب الحق في ذلك، ولكل أمة حق التشريع من خلال ممثليها، من حقهم أن يُشَرِّعُوا ما يشاؤون، يحللون الزنى أو يحرمونه فهم أحرار، وهذا شأنهم، ويَعُدُّون ذلك من الشؤون

---

(١) حسن: رواه الترمذي (٣٠٩٥)، والبيهقي (١٠/ ١١٦) واللفظ له، وحسنه الألباني في تحقيقه لـ: «جامع الترمذي»، وروى الطبري مثله من طرق، ورواه غيره موقوفًا من طرق يعضد بعضها بعضًا.



الداخلية التي لو أقرها نواب الشعب ورأوا تطبيقها فإنها تُطَبَّق، وإن لم يروا ذلك فلا تُطَبَّق[1]، ولو رأوها حلالًا فهي حلال، ولو رأوها حرامًا فهي حرام، فهم لم يتحاكموا إلى قانون غير قانونهم، ولكنهم اعتقدوا أن لغير الله حق التشريع، فبهذا جعلوهم أربابًا لأنهم وصفوهم بوصف الربوبية، وإن لم يعبدوهم.

كمن يظن -على سبيل المثال- أن الله خلقنا نحن وهناك أرباب آخرون خَلقوا خلقًا آخرين، أليسوا بذلك مشركين؟!! بالقطع هم مشركون، لأنهم اعتقدوا أن مع الله ﷻ مَنْ يَخلق، وإن اعتقدوا أنه يَخلق غيرَهُم، فلابد أن نعتقد أن الله ﷻ هو الذي خلق كل هذا الخلق، ولا يوجد معه خالق آخر لا لنا، ولا لغيرنا، فكذلك لابد أن نعتقد أن الله وحده هو الذي يأمر وينهى ويشرع لنا ولغيرنا، فلو أنك مع اعتقادك أن غير الله له حق التشريع، لجأت إليه وقلت له: سألتزم بما تأمر به وتشرعه، فقد عبدته من دون الله.

ولذلك فهذه قضية عظيمة الأهمية، ومظاهر الشرك فيها منتشرة جدًا، وهي قضية التشريع، والأمر والنهي والسيادة، وينصون في الدساتير[2] المدنية على أن السلطة التشريعية من حقوق الشعب، وأن الشعب مصدر كل السلطات، التشريعية والقضائية والتنفيذية، ونحن نعوذ بالله من ذلك، فالله ﷻ قال: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى:٢١]، فَسَمَّاهُم اللهُ ﷻ شركاءَ، وهذا -كما قدمنا- مرتبط بالاعتقاد، فمن اعتقد أن ما يقوله فلان حقٌ سواءٌ أكان ذلك في التشريع أم في التحليل أم في التحريم، فهذا من الشرك في الربوبية حتى لو لم يتحاكم إليه، وحتى لو لم يُطِعْه في هذا، أما إذا أضاف إلى ذلك طاعته في التحليل والتحريم فقد عبده من دون الله ﷻ، وهذا شرك في الألوهية، وإن لم يقل: إني أعبدهم، فإن عدي بن حاتم قال: «إنا لسنا نعبدهم»، فلم يكونوا يركعون لهم ولا يسجدون، ولكن اتبعوهم في تبديل الشريعة، ولم تكن طاعتهم في المعصية فقط، بل اتبعوهم في التبديل، قال ﷺ: **«ألم يُحَرِّمُوا الحَلَالَ ويُحَلِّلُوا الحَرَامَ فاتَّبَعْتُمُوهم»**، قال: بلى، قال ﷺ: **«تلكَ عِبَادَتُهم»**.

---

(١) هذا في أصل النظرية، أما اليوم فهم لا يرون بديلًا عن الإباحية فهم يعاقبون سياسيًا واقتصاديًا وربما عسكريًا: من يجرم الزنى، أو يقيم الحدود الشرعية، أو يقضي بالقصاص.

(٢) الدستور: في الاصطلاح المعاصر: مجموعة القواعد الأساسية التي تبيِّن شكل الدولة ونظام الحكم فيها، ومدى سلطتها إزاء الأفراد. انظر «المعجم الوسيط».



وهذه نقطة مهمة جدًّا وهي الفرق بين أن يطيع الإنسان غيره في معصية الله، وبين من يعبده من دون الله ﷻ، فيكف ذلك؟!

نذكر مثالًا: لو أن أحد الناس قال: الزنى حرية شخصية، من أراد أن يزني فليفعل، مادام برضا الطرفين، وكان سنُّ الأنثى فوق الثامنة عشرة، فهما حُرَّان يفعلان ما يشاءان.

فسمعه آخر فقال: إن هذا صواب، وإن الحرية أفضل شيء، وإنه لا يُعَاقَب إلا المُغْتَصِب. فهذا قد اتبعه على التبديل، فالأول حلل الزنى، والآخر اتبعه على التبديل، بخلاف شخص ثالث سمع الأول وهو يحلل الزنى، فاعتقد أن هذا حرام، لكنه زنى لصعوبة الزواج... وغير ذلك، فاتبعه على الفعل ووافقه على الفعل لكنه لم يتبعه على التبديل، فهو يقول له: هذا الفعل حرام.

مثال آخر: التبرج الموجود منبعه وأصله من الغرب، فنساء الغرب هن اللاتي يتبرجن أشد من تبرج الجاهلية الأولى، وفعلهن هذا مبني على الحرية، فالنساء يخرجن هناك متبرجات سافرات لأنهن حرائر -بزعمهن- فيما يفعلن، فالحرية أحد أسس المجتمع عندهم، فلو قال قائل: من حق المرأة أن تحتجب بالزي الشرعي، أو لا تحتجب فتتبرج كما تريد، لا شيء يُلزمها، والشرع ليس له أن يُلزمها، فهذا القائل قد اتبعهم على التبديل، اتبعهم على تحريم الحلال وتحليل الحرام، وعلى عدم إيجاب الواجب، فهم يعدون أنفسهم أحرارًا في أن يفعلوا الواجب أو يردُّوه -كما قلنا في قضية الملك- فقد ردوا شرع الله ﷻ، واتبعوهم على التبديل، وأخرى متبرجة ترى الحجاب تخلفًا، وترى أن الشرع ليس له أن يلزمها، فهذا خروج من الملة.

بخلاف أخرى تعتقد أن: الحجاب فرض، والتبرج حرام، وتقول: تَبَرُّجِي هذا خطأ، لكن كل الفتيات متبرجات، ولا أستطيع ترك مجاراتهم وموافقتهم. فتتبرج، وتلبس أحدث الأزياء، وقد تكون أشد تبرجًا من الأولى التي قالت: إنها حرة مع شرع الله ﷻ، لكن الأخرى عاصية وفعلها كبيرة من الكبائر، ولها نصيب من العبودية لغير الله، ولكنه شرك أصغر وليس شركًا أكبر، لأنها اتبعت في معصية الله، ولم تعتقد أنها حرة ولم تَرُدّ شرع الله ﷻ.

يزداد الأمر وضوحًا إذا تأملنا الفرق بين فعل آدم وفعل إبليس، فكل منهما عصى الله ﷻ، لكن إبليس رد الشرع وقال: ﴿لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ﴾ [الحجر:٣٣]، فَكَفَرَ بترك سجدة واحدة، وسيدنا آدم عصى وأكل من الشجرة، ولم يَكْفُر، مع أنه أطاع إبليس، وإبليس هو الذي أمره أن يأكل من



الشجرة، لكنه عرف أنه ظالم لنفسه قال: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف:٢٣]، فلم تكن معصيته عبودية للشيطان، لكنها مجرد معصية.

فالقضية قضية اعتقاد لا متابعة في الفعل فحسب، اعتقاد أن الله وحده هو الذي يأمر وينهى، ويُشرِّع للناس، وهو ﷻ السيد الآمر -الأمر الكوني و الشرعي- الناهي المُطاع في هذا الكون، فهذا هو توحيد الربوبية.

واعتقاد أن غير الله له أن يأمر وينهى ويُشَرِّع للناس؛ شركٌ في الربوبية وإن كان صاحبه لا يلتزم بطاعة من يعتقد أن له هذا الحق.

فإذا أضاف إليه اتباعه على الشرع الذي شرعه دون شرع الله لكان عابدًا له من دون الله.

ولو ردَّ عليه الأمر واعتقد أنه مبطل، وليس له حق التشريع، وأن أوامره باطلة، وفي نفس الوقت نفذ أوامره وأطاعه فهو عاص لله ﷻ.

وقد يقع المؤمن في طاعة إبليس في المعصية، رغم أنه يرد على إبليس أمره، فإبليس يسول له أن المعصية هي الصواب والرشاد، والمؤمن يعتقد أن ذلك خطأ وضلال، ثم يقع في تنفيذ كلامه، فهذه مجود معصية، بخلاف من يقول: كلام إبليس صواب، ومن حقه أن يُشرع للناس ويأمر وينهى وكل إنسان حر.

ومن ضمن الشرك في الربوبية شرك طائفة هي مجوس هذه الأمة، وهم الذين يقولون بأنه ليس لله سلطان على أفعالهم، وهم القدرية النفاة، الذين يقولون إن الإنسان مخير تخييرًا تامًا، ليس هناك سلطان لله ﷻ عليه، بمعنى أنهم ينفون أمر الله الكوني المتعلق بأفعال العباد ويقولون: ليست هناك أوامر كونية متعلقة بأفعال العباد، وأن قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ متعلقٌ بالذوات فقط وليس متعلقًا بالأفعال الإنسانية.

وهذا كلام باطل وشرك بالله، والرسول ﷺ سَمَّى هذه الطائفة مجوس هذه الأمة، والصحابة سموها مجوس هذه الأمة، وهم الذين يقولون إن الإنسان مخير تخييرًا مطلقًا بمعنى أن إرادته وأفعاله لا سلطان لله ﷻ عليها، وهذا خروج عن مقتضى الربوبية، فكيف يكون ربٌّ ثم يأمر في الكون بأمر فيحدث عكسه، وتغلب إرادةُ المخلوق إرادَتَه الكونية؟!



فهل معنى ذلك أن الإنسان مسيَّر؟ لا، بل الإنسان «مُيَسَّر» -كما سيأتي فيما بعد إن شاء الله-، بمعنى أن الله ﷻ هو الذي أمر أن يكون لهذا العبد إرادة، وأن يريد العبدُ كذا وكذا، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان:٣٠]، فجمع بين الأمرين، فأثبت لنا مشيئة، ولكنها تحت مشيئته ﷻ، ولنا قدرة، ولكن بقدرته ﷻ كانت لنا هذه القدرة.

♦ شبهة والرد عليها:

قد تدخل للناس بعض الشبهات عن طريق موضوع الاستنساخ المعاصر، فيظنون أنهم سيبتكرون نوعًا جديدًا من البشر، ويخلقون ما يشاؤون، وهذا وَهْمٌ كبير جدًا سببه عدم إدراك المسألة على حقيقتها.

فالاستنساخ الذي يذكرونه هو أنهم يأخذون خلية من الخلايا غير التناسلية أصلًا، وليست مكونة من بويضة ولا حيوان منوي، بل خلية من الخلايا العادية، قد تكون في جلد الإنسان مثلًا أو جزء من أجزاء الجسم، ويُهيئ -المُجَرِّب- لها ظروفًا مشابهة لظروف البويضة، ويضعها في الرحم لتنمو نموًا طبيعيًا، فهو شبيه جدًا بعملية التوأمة، كأنه يُهيئ الظروف للحمل بتوأم، ويُهيئ له ظروف الانقسام، مثل منشطات التبويض التي تؤدي إلى كثرة التبويض فتنتج توائم أكثر، فعملية تهيئة ظروف ملائمة لتنقسم الخلية كانقسام البويضة المُلَقَّحة التي هي في الحقيقة مكونة من خلية واحدة متكونة، هذه البويضة المُلَقَّحة يتكون منها الإنسان أو النعجة...، ليست بمعنى أنهم يخلقونها -فجهل عظيم أن يُقال ذلك- إنما هم يهيئون ظروفًا مناسبة كالتلقيح الصناعي، كأطفال الأنابيب عندما يكون الحيوان المنوي غير قادر على تلقيح البويضة في المكان الطبيعي، فيُجْرُون التلقيح في الخارج، فمن الذي يُشَكِّل هذا الكائن بعد ذلك؟! الله وحده لا شريك له.

فهنا أخذوا خلية عادية وهيئوا لها ظروف الخلية المُلَقَّحة، فمن الذي صنعها؟! فلا يقدر إنسان أن يصنع شيئًا من هذا الخلق، فالخلق لله وحده لا شريك له، ولو اعتقد أحد أن غير الله ﷻ يستطيع أن يخلق ذبابة؛ لكفر.

الفصل الثالث

توحيـــد الألوهية



توحيد الألوهية

لما كان توحيد الربوبية، وكذلك توحيد الأسماء والصفات: توحيدًا علميًّا خبريًّا اعتقاديًّا، فإن توحيد الإلهية توحيد عملي طلبي من فعل العبد.

فتوحيد الربوبية: هو توحيد الرب بأفعاله ﷻ، فهو الذي يخلق ويرزق ويُحيي ويُميت.

أما توحيد الألوهية: فهو توحيد الرب ﷻ بأفعال العباد، فالعبد هو الذي يصلي ويصوم ويركع ويسجد ويُزَكِّي ويخاف ويرجو، فإذا وجَّه هذه العبادات لله وحده لا شريك له فهذا هو توحيد الألوهية.

فتوحيد الألوهية: هو توجُّه العبد بكل عباداته وأفعاله الظاهرة والباطنة لله وحده، والكفر بكل ما يُعبد من دونه من الطواغيت، فلا يتوجَّه العبد لغير الله بشيءٍ من ذلك، ويعتقد اعتقادًا جازمًا أن أي أحد يتوجه لغير الله بشيء من العبادة فقد عَبَدَ غير الله وفعله باطل، ويجب على العبد أن يكره ذلك الباطل ويبغضه، ويرد هذا الشرك بالله ﷻ، وهذا هو معنى الكفر بالطاغوت، أن يكره هذا الطاغوت، ويكره من يُعبَد من دون الله وهو راضٍ، ومَن يعبده، ويُبْطِلُ ذلك، ويعتقد أنه عبادة باطلة، فلا معبود بحقٍّ إلا الله، فهذه الجملة فيها نفي الألوهية عن أي أحد، وإثباتها لله ﷻ.

فالإله: هو المعبود المُطاع، والذي تميل إليه القلوب وتشتاق إليه، فهذه معاني الإله، وهناك معنى آخر للإله وهو: الذي تحار فيه العقول، والله وحده هو الذي له هذه المعاني بحق، بمعنى: أن الله وحده هو المعبود بحق، وهو الذي تميل إليه القلوب، فالقلوب فُطِرَتْ على أن تميل إلى الله ﷻ فلو مالت لغيره فإنها تشقى أعظم الشقاء، ففي الإنسان حاجة ضرورية إلى التعبد لله ﷻ، أشد من حاجته إلى الطعام والشراب، فكما أنه محتاجٌ إلى الله ربًّا يرزقه الطعام والشراب وأسبابَ حياة بدنه، فهو كذلك محتاجٌ إلى الله إلهًا، محتاجٌ إلى أن يتوجه بالركوع والسجود والحب والخوف والرجاء لله ﷻ، فهذا معنى: الذي تميل إليه القلوب وتشتاق، يقال: وَلَهَ الفَصِيل إلى أُمِّه. أي: مال إليها واشتاق إليها، فالقلب فيه حاجة ضرورية إلى أن يشتاق لله ﷻ، فلو وُجِّه لغيره فإنه يشقى أعظم الشقاء، والشقاء الموجود في الدنيا والآخرة سببه أن القلوب وُجِّهتْ إلى حب غير الله والخضوع لغير الله، **والعبادة أساسها: غاية الحب مع غاية الذل**، فإذا لم يكن هناك حب؛ لم تكن هناك عبادة، **وكذلك أساسها: الخضوع والانقياد.**



الكفر بالطاغوت

قال تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٥٦]، والعروة الوثقى هي: كلمة: «لا إله إلا الله»، فالمُسْتَمْسِكُ بها هو الذي يَكفر بالطاغوت، أي: يَكفر بكل ما يُعبد من دون الله ويؤمن بالله ﷻ.

الطاغوت: يشمل كل ما عُبِدَ من دون الله وهو راضٍ. والطاغوت أصله في اللغة: من طغىٰ أي: جاوز الحد.

قال ابن القيم:: «**الطاغوت**: كل ما تجاوز به العبد حده، من: معبود، أو متبوع، أو مطاع، فطاغوت كل قوم: مَن يتحاكمون إليه غير الله ورسوله، أو يعبدونه من دون الله ﷻ، أو يتبعونه علىٰ غير بصيرةٍ من الله، أو يطيعونه فيما لا يعلمون أنّه طاعة لله»[(١)]. اهـ فإن كان المعبود صالحًا، وهو يَأْبَىٰ أن يُعبد من دون الله، صارت العبادة للشيطان الذي أمر بها، وصار من أمر بهذه العبادة هو الطاغوت، كما قال تعالى: ﴿۞أَلَمۡ أَعۡهَدۡ إِلَيۡكُمۡ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعۡبُدُواْ ٱلشَّيۡطَٰنَۖ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ [يس:٦٠]، وقال ﷻ: ﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ يَقُولُ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ۝ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمۖ بَلۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٱلۡجِنَّۖ أَكۡثَرُهُم بِهِم مُّؤۡمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠-٤١].

وإن كان المعبود ممن يدعو لعبادة نفسه، أو يرضىٰ بذلك، أو حجرًا أو شجرًا أو نحو ذلك؛ صار هو الطاغوت الذي أمر اللهُ عبادَه أن يكفروا به ويتبرؤوا منه.

ورؤوس الطواغيت خمسة:

الأول: الشيطان الداعي لعبادة غير الله، وهو يدعو إلىٰ عبادة نفسه دون طاعةِ الرحمن، وطاعةُ الشيطان في الكفر بالله وتكذيب رسله هي عبادته من دون الله، وأما طاعته في المعاصي التي يأمر بها

(١) «إعلام الموقعين» (١/ ٤٠) ط. دار الحديث.



مع اعتقاد القلب لحرمتها، وبقائه على أصل الإيمان بالله ورسله فهي ليست طاعة تامة، إذ مقصوده الأعظم -وهو القلب- لم يتحقق، ولذا فرّق القرآن بين الشرك وما هو دونه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨]، وكذا نصوص السنة والإجماع في التفريق بين الكفر وما دونه من المعاصي.

وحَدُّ العبد الذي لا يجاوزه: أن يدعو إلى عبادة الله وطاعته، فإذا جاوز ذلك ودعا إلى عبادة نفسه من دون الله؛ فقد طغى وجاوز الحدَّ، فهو: طاغوت.

الثاني: الحاكم الذي يحكم بغير ما أنزل الله، وهو طاغوت بنص القرآن، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى الطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ الشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ۝٦٠ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء:٦٠-٦١]، وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ اللَّهُ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۗ وَإِنَّ الظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى:٢١]، وذلك لأن حدَّ العبد: أن يكون حاكمًا بشرع الله، محكومًا به، متحاكِمًا إليه، فإذا جاوز العبد حده وادَّعى لنفسه صفة الربوبية وحق الألوهية، في أن يحكم بما يراه دون شرع الله فقد طغى، فهو: طاغوت.

الثالث: الحاكم الجائر الذي يغير أحكام الله، وهو قريب من الذي قبله؛ إلا أن هذا النوع يَدَّعي لنفسه حق التبديل والتعديل على أحكام الله من قِبَلِ نفسه، كالأحبار والرهبان وشيوخ الضلال، والذي قبله يَدَّعي لنفسه حق الاستقلال بالحكم: كالعلمانيين، والقانونيين الوضعيين، الذين يخترعون الأحكام من هوى أنفسهم، قال تعالى: ﴿اتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة:٣١]، وقال الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ ۙ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ائْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [يونس:١٥].

الرابع: الكاهن الذي يدعي معرفة الغيب من دون الله، قال تعالى: ﴿ ۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ﴾ [الأنعام:٥٩]، وقال: ﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا ﴾ [الجن:٢٦-٢٧]، وذلك أن حد العبد: أن لا يَدَّعِي العلم إلا بما أعلمه الله، ومن صفات الربوبية التي استأثر الله بها: علم الغيب، فإذا جاوز العبد حده وادعى لنفسه صفة الربوبية فقد طغى، فهو: طاغوت.

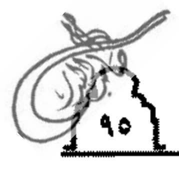
الخامس: الساحر الذي يَدَّعِي: مِلْكَ الضر والنفع، والخلق، والإحياء والإماتة، وتقليب القلوب؛ لصرفها أو عطفها على ما يريد، وكل هذه من صفات الربوبية، فإذا جاوز العبد حد العبودية، ونسب لنفسه ذلك، فهو: طاغوت، قال تعالى: ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنۡهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَزَوۡجِهِۦۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡۚ وَلَقَدۡ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖۚ وَلَبِئۡسَ مَا شَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة:١٠٢].

وصفة الكفر بالطاغوت:

أن تعتقد بطلان عبادة غير الله، وبطلان ما ادَّعاه الطواغيت لأنفسهم من صفات الربوبية أو حقوق الألوهية، وتبغضهم، وتعاديهم، وتعتقد كفر من عبد الطاغوت، وتُصَرِّح بعداوتهم، وتسعى بكل ما تقدر عليه باللسان واليد والمال لإبطال عبادة الطواغيت حتى يكون الدين كله لله، قال رسول الله ﷺ: «بُعِثْتُ بَيْنَ يَدَي السَّاعَةِ بِالسَّيْفِ حَتَّىٰ يُعْبَدَ اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ»(١)، وهذا مصداق قوله تعالى: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ فَإِنِ ٱنتَهَوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ﴾ [الأنفال:٣٩]،

---

(١) صحيح: رواه أحمد (٥٠٩٤)، وابن أبي شيبة (٥/ ٣١٣)، وعبد بن حميد (٨٤٨)، والبيهقي في «الشعب» (١١٩٩)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٣١)، وابن الأعرابي في «المعجم» (١١٣٧) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٨٣١).



فالجهاد الإسلامي غايته تحقيق التوحيد، وإزالة عبادة الطواغيت، كما قال رِبْعِيُّ بن عامر ﷺ لِرُسْتُم قائد الفرس: «الله ابتعثنا لِنُخرِجَ مَن شاء من عِبادة العِباد إلى عبادة الله، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جَور الأديان إلى عدل الإسلام، فأرسلَنا بدينه إلى خلقه لندعوهم إليه، فمن قَبِلَ ذلك قَبِلْنَا منه ورجعنا عنه، ومن أبَى قاتلناه أبدًا حتى نُفضي إلى موعود الله»[1].

وقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام:١٦٢-١٦٣].

النُّسُك: أي الذبح أو العبادات عمومًا، و﴿وَمَحْيَايَ﴾: أي حياتي كلها لله، ﴿وَمَمَاتِي﴾: أي أموت أيضًا بأمر الله ﷻ، وأموت على ما يأمرني الله ﷻ به، أي: أموت مسلمًا كما أمرنا الله تعالى: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة:١٣٢]، ﴿وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ﴾ أن أفعل، ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ فأُمِرَ الرسول ﷺ أن يكون أول المسلمين من هذه الأمة.

وهذه العبادات من الصلاة، والنُسُك، والحياة على الشرع، والموت على دين الله، كلها أفعال وعبادات يجب أن يتوجَّه بها الإنسان إلى الله تعالى، لا أن يعيش للبلد الفلاني أو يموت له، فماذا يبقى لله ﷻ؟!

بل الإنسان يعيش لله، ويموت لله ﷻ، وليس أنه يعيش لقطعة أرض مخلوقة يطأ عليها، ولا تعقل شيئًا، بل هي مَرْبُوبةٌ لله ﷻ، مخلوقة مسخرة له ﷻ تسير كما أمر الله تعالى، فكيف يكون دمنا وروحنا فداءً لها؟ بل يكون فداءً لدين الله ﷻ ويتوجه له سبحانه[2].

---

(١) ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (٤/ ٤٠).

(٢) أما حب الرسول ﷺ لمكة، فكان سببه أنها أحب بلاد الله إلى الله، ولذلك فرض علينا أن نحب مكة أكثر من بلادنا، وهذه بالفعل فطرة كل مسلم، فكل المسلمين يحبون مكة أكثر من بلادهم، ويتمنون الذهاب إليها ويكرهون مغادرتها، فالنبي ﷺ كان يحب مكة؛ لأنها أحب البلاد إلى الله فهذا حبٌ في الله، وحب الأوطان الملائمة للإنسان -لأنه نشأ فيها-؛ إذا لم تكن فيها فضيلة هو من الحب المباح.

الشرك الأكبر في الألوهية

ذكرنا قبل ذلك أن الشرك الأكبر في الأسماء والصفات أن يعتقد شخصٌ وجود نِدٍّ لله ﷻ في أسمائه وصفاته، والشرك الأكبر في الربوبية أن يعتقد نِدًّا لله ﷻ في ربوبيته: خالقًا، أو مالكًا، أو مُشرِّعًا، فكذلك إذا اعتقد إلهًا مع الله، أو صرف العبادة لغير الله؛ فهذا هو الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله ﷻ؛ إلا بالتوبة منه.

فالشرك الأكبر في توحيد الألوهية: هو صرف العبادة لغير الله ﷻ، سواء أكان هذا: مَلَكًا مُقَرَّبًا، أم نبيًا مرسَلًا، أم وليًا صالحًا[1]، فضلًا عما دون ذلك من الأحجار والأشجار والقبور، ولو على سبيل التوسل إلى الله[2]، فالكفار كانوا يقولون عن آلهتهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣].

ومعلوم أن أول شرك وقع على ظهر الأرض كان بسبب الغُلو في الصالحين، وهو الذي وقع فيه قوم نوح ﷺ، كما قال الله ﷻ: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح:٢٣]، قال ابن عباس رضي الله عنهما: «هَذِهِ أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ أَنِ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمْ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا وَسَمُّوهَا بِأَسْمَائِهِمْ؛ فَفَعَلُوا فَلَمْ تُعْبَدْ حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ وَتَنَسَّخَ الْعِلْمُ؛ عُبِدَتْ»[3]، وهذا يدلنا على أن الغلو في الصالحين من أعظم أسباب الشرك الأكبر، والمعلوم أن اليهود يعبدون عُزيرًا ويسمونه ابن الله، والنصارى يعبدون المسيح ويسمونه ابن الله، وأن المشركين كانوا يسمون أوثانهم بالأسماء المؤنثة المشتقة من أسماء الله ﷻ على أنها ترمز للملائكة، التي اعتقدوا أنها بنات الله -تعالى عما يقولون علوًا كبيرًا- فعبدوها لتقربهم إلى الله زلفى، كما قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّـٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم١٩-٢٠] فاشتقوا اللَّاتَ من الله، والعُزَّي من العزيز،

---

(١) أكثر الناس إنما يعبدون الملائكة والرسل والأولياء ظنًا منهم أن ذلك يقربهم إلى الله ﷻ.

(٢) يصرفون العبادة لغير الله ويسمونه توسلًا، وشتان بين هذا التوسل الشركي وبين ما يجوز من التوسل الشرعي، فتنبه.

(٣) رواه البخاري (٤٩٢٠).



ومَناةَ من المنّان، ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ۝ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ۝ إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم: ٢١-٢٣] إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَسْمِيَةَ ٱلْأُنثَىٰ ۝ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم:٢٧-٢٨]، هذا يدلنا على أن المشركين كانوا يعبدون الملائكة، وكذلك النصارى يعبدون الروح القدس، ويقولون عنه: هو الله، وأنه أحد الأقانيم الثلاثة المعبودة، أما في هذه الأمة فقد ظهر صرف العبادة للأولياء.

ونبهنا على ذلك لكثرة من يصرف لهم العبادة من دون الله، فضلًا عما دون ذلك من الأحجار والأشجار والقبور، حتى على سبيل التوسل؛ لأن كثيرًا من الناس لا يعبد هذه الأشياء ابتداءً، ولكن لتقربهم إلى الله ﷻ على سبيل الوساطة، كما قال ﷻ عنهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣]، وقال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس:١٨].

إذن؛ فلا فرق بين كونه قاصدًا لعبادة هؤلاء ابتداءً، أو عَبَدَهم على سبيل التوسل إلى عبادة الله ﷻ، أو التقرب إلى الله تعالى، مادام قد صرف العبادة لغير الله، وعَبَدَ غير الله ﷻ.

ولكن؛ لا شك أن هناك فرقًا بين المشركين الأوائل، وبين من وقع في الشرك من هذه الأمة، وهو: أن الأوائل الذين بُعِثَ فيهم رسول الله ﷺ وحاربهم كانوا يُصَرِّحون أنهم يعبدون غير الله، كما قال الله ﷻ: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣]، وكانوا يُسمُّونها آلهةً معبودة، وأما مَن وقع في الشرك من هذه الأمة فكثيرٌ منهم لا يعتقد أنهم آلهة ولا يرى أنه يعبدهم، وإن كان في الحقيقة يعبدهم، كما قال عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ رضي الله عنه: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَفِي عُنُقِي صَلِيبٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: «يَا عَدِيُّ! اطْرَحْ عَنْكَ هَذَا الوَثَنَ»، فَطَرَحْتُه وَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ فِي سُورَةِ بَرَاءَةٌ ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٣١]، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنَّا لَسْنَا نَعْبُدُهم، فَقَالَ: «أَلَيسُوا يُحَرِّمُون مَا أَحَلَّ اللهُ؛ فَتُحَرِّمُونه. ويُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللهُ؛



فَتُحِلُّونَه»، قُلْتُ: بَلَىٰ، قَالَ ﷺ: «فَتِلْكَ عِبَادَتُهم»[1]، وذلك لأن من صرف العبادة لغير الله، حتىٰ ولو لم يُسَمِّها عبادة فقد عَبَدَ غير الله.

لكنْ هناك فَرقٌ بين: مَن لم يقصد العبادة ولم يكن يعلم أنها عبادة، فهذا لابد من إقامة الحجة عليه، وأما مَن صَرَّحَ بأنه يعبد غير الله فالحجة قائمةٌ عليه بكلمة «لا إله إلا الله» إذا بلغته عن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم.

لذلك لو قال إنسان: إنه يعبد الأوثان التي علىٰ قبور الصالحين، فهذا نَقَضَ أصل التوحيد صراحةً، وأما من قال: أنا لا أعبدهم، وإن كان قد دعاهم واستغاث بهم وطلب المَدد منهم، فهذا نذكر له الآيات والأحاديث الدالة علىٰ أن دعاء غير الله عبادةٌ لهذا الغير، فإذا أصر علىٰ ذلك فهو كافرٌ خارجٌ من الملة.

(١) حسن: وقد سبق تخريجه (ص:٧٦).



مظاهر الشرك في الألوهية

١- دعاء غير الله:

من الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله لمن مات وهو مُصِرٌّ عليه بعد بلوغ الحجة: الدعاء، والاستغاثة، وطلب المدد من الأموات والغائبين، قال الله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ﴾ [الأحقاف:٥-٦]، فهذا أضلُّ الخلقِ، فالاستفهام ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ ﴾ للنفي، أي: أنّه ليس هناك أضلُّ ممن يدعو مِن دون الله مَن لا يستجيب له إلىٰ يوم القيامة، والآية عامة في أنه ليس هناك أحدٌ من دون الله يستجيب لداعيه، قال ﷻ: ﴿وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴾ لأنهم أمواتٌ وغائبون وغير حاضرين، ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ﴾، فهذا نصٌ في أن الدعاء هو العبادة؛ لأنه قال: ﴿مِمَّن يَدْعُواْ ﴾، وقال: ﴿وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ﴾، ثم قال: ﴿وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ﴾، إذن فالدعاء عبادة، وهذا نصٌ واضح لا يحتمل تحريفًا ولا تأويلًا في أن الدعاء هو العبادة، وأنهم إذا دعوا غير الله فقد عبدوا غير الله، وَعَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الدُّعَاءُ هُوَ العِبَادَةُ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾[غافر:٦٠] [١].

قال تعالى: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [يونس:١٠٦-١٠٧]، فقد بيّن ﷻ وجوب توحيد الألوهية في الدعاء وغيره من أنواع العبادات، وبيّن دليله من توحيد الربوبية؛ لأن أكثر من يدعو أحدًا من دون الله -أو كلهم- لابد أن يعتقد فيه الضر والنفع، فقال ﷻ: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ﴾، فلو اعتقد إنسانٌ أن هذا الشيء لا ينفعه ولا يضره فكيف يدعوه من دون الله ﷻ؟!، وكيف يطلب منه قضاء الحاجات وكشف الكُرُبَاتِ ودفع المضار وجلب المنافع؟!،

---

(١) صحيح: رواه أبو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٢٩٦٩، ٣٢٤٧، ٣٣٧٢)، وابن ماجه (٣٨٢٨)، وأحمد (١٧٨٨٨، ١٧٩١٩، ١٧٩٢٤، ١٧٩٦٤، ١٧٩٦٨)، وصححه الألباني في تحقيقه لـ: «جامع الترمذي».



وإن اعتقد فيه النفع والضر ودعاه من دون الله فهذا من أعظم الشرك في الربوبية وفي الألوهية، قال ﷻ: ﴿فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وهذا خطابٌ للنبي ﷺ والمراد به غيره؛ لأن الرسول ﷺ لا يفعل هذا، ولكن خوطِب ﷺ بذلك لكي يتبين بهذا أن أصلح الصالحين وأفضل الخلق لو فعل هذا لكان من الظالمين ولكان مشركًا، كما قال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الزمر:٦٥].

فلا يصح أن يُقال: فلانٌ الرجل العالم أو الصالح يفعل ذلك، أو هناك من المشايخ من يفعلون ذلك، فإن الآية ذكرت أنه لو فعله نبي من الأنبياء لكان من الظالمين، فالحُجَّةُ في ذلك هو كلام الله ﷻ، فلا يجوز لأحدٍ بعد أن تُبيّن له الحجة من كلام الله ﷻ أن يقول: «الشيخ الفلاني يقول كذا»، فإن الله ﷻ قال للنبي ﷺ: ﴿فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وهو أفضل الخلق، ولو فعل ذلك لكان من الظالمين، فلا يَحتجُّ على كلام الله تعالى إلا الظالمون الذين لا يصدقون كلام الله ﷻ فلا يقع هذا من مسلم بعد بيان القرآن.

ولهذا فمن أراد أن يتعلق بدعاء الله وحده، فليستحضر هذا المعنى من توحيد الربوبية، وهو أن الله وحده هو الضار النافع، فالله ﷻ هو الذي يَمسُّ بالضر من أراد، وهو الذي يكشف الضر عمن أراد، والله ﷻ هو الذي يَمسُّ ويريد بالخير من أراد ولا يمنع فَضْلَه سبحانه أحد، وهي معانٍ تكررت في القرآن العظيم مراتٍ عديدة، فقال الله ﷻ في «سورة الأنعام»: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام:١٧-١٨]، وفي سورة يونس: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس:١٠٧]، وقال ﷻ في سورة فاطر: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر:١٣]، و﴿قِطْمِيرٍ﴾: القشرة التي على نواة التمرة، وقال تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر:١٤]، وهذا أيضًا نصٌّ قاطعٌ بأن دعاء غير الله شرك، لأنه قال: ﴿يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ فسمى ذلك شركًا.



وقد يقول قائل: إذن، ما الدعاء؟ وهل يمنع أن يسأل الإنسان غيره؟ أليس الأموات حاضرين بدليل قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس:٦٢]؟

فنقول: ليس في الآية وجه للدلالة على أن الأموات يعاملون كالحاضرين، وإنما المعنى: أن أولياء الله عند الله ﷻ آمنون وفي نعيم، وهم في حياةٍ برزخية، فغير صحيح أن النبي ﷺ حاضرٌ في قبره، يسمع من دعاه ويجيب دعاءه، وإنما يسمع من يسلم ويرد عليه السلام؛ لأن هذا هو الذي ورد به الدليل، وهذا الحضور -لو سلمنا به- فهو حضور مع الموت، فقد قال الله سبحانه: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر:٣٠].

فإن قيل: هذه الآية في عُبَّادِ الأوثان.

فنقول: إن عُبَّادَ الأوثان يعتقدون أنها صورٌ للملائكة، والملائكة قد تكون حاضرة ولكن لا اعتبار لهذا الحضور؛ لأن العبرة في المخاطَب بالسؤال أن يكون حاضرًا بالأسباب الظاهرة، نشاهده ونَسمَعه، بخلاف أن نطلب من البعيد والغائب حيًّا كان أو ميتًا.

فمثلًا؛ لو أن إنسانًا يغرق وله شيخ حي غائب عنه فقال: أغثني يا سيدي فلان. أو: أدركني يا شيخ فلان، لكان مشركًا بالله شركًا أكبر؛ **لأن الدعاء: هو الطلب على الغيب، والسؤال على الغيب، أي: يطلب من الغائب.**

وذلك بخلاف ما إذا كان المطلوب منه حاضرًا، فمثلًا لو أن إنسانًا يغرق فقال: أدركوني، أغيثوني للحاضرين أو لمن يتوقع حضورهم بالأسباب الظاهرة، فهذا طلبٌ مباح، أما دعاء الجن والملائكة وأرواح الأنبياء والأولياء، فهذا هو الشرك الذي أنزل الله ﷻ فيه هذه الآيات؛ لأن المشركين كانوا يعبدون الملائكة، ويقولون إنها بنات الله ﷻ، فأنزل الله فيهم هذه الآيات.

إذن فالدعاء على الغيب، أو الطلب من الغائب شركٌ، سواء أكان المدعو حيًّا أم ميتًا، فالأموات وإن كانوا أحياء عند الله ﷻ في برزخهم؛ إلا أنهم لا يسمعون إلا ما ورد الدليل أنهم يسمعونه، فهم يسمعون سلام من يسلم عليهم[1]، ويسمعون من يسأل الله لهم العافية، ويدعو

---

(١) فقد ورد الخطاب لهم بذلك، كما في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَتَى الْمَقْبُرَةَ، فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ». رواه مسلم (٢٤٩، ٩٧٤).



لهم، وإذا تأملنا في الدعاء للميت، نجد أن الحي هو الذي يدعو للميت، ولا يجوز أن يُسأل الميت قضاء الحاجات ولا أن يُدْعَىٰ من دون الله[1].

والآيات في هذا كثيرة؛ لأن هذا هو الشرك الذي وقع فيه عُبَّادُ الأوثان في عهد النبي ﷺ، وفي كل العهود.

٢- الذبح لغير الله:

ومن الشرك الذبح لغير الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ [الكوثر:٢]، فإذا كانت الصلاة لغير الله شركًا، فالنحر لغير الله شرك أيضًا، فالذبح تعظيمًا عبادةٌ من العبادات، تَعَبَّدَنَا الله ﷻ بها، فقد قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ۝ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الأنعام:١٦٢-١٦٣]، ﴿وَنُسُكِي﴾ أي: ذبحي، علىٰ أحد الوجهين، وقال النبي ﷺ: «**لَعَنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ**»[2].

فمن يذبح لغير الله ﷻ مُعَظِّمًا لغير الله، فقد جعل لله ﷻ شريكًا في نسكه، واللام في «لغير الله» المقصود بها مُتَقَرِّبًا مُعَظِّمًا، وإلا فقد يقول العبد: أنا ذبحتُ للضيف، يقصد لأُكْرِمَ الضيف وأطعمه، أمَّا الذبح الذي هو شرك؛ فهو ما كان بقصد التقرب والتعظيم لغير الله ﷻ، ولذلك فلا بد من اعتبار أمر النية[3]، فالذبح للقبور والذبح للجن لا يخرج عن العبادة بحال، كطلب السحرة والكهنة ممن يذهب لهم لعلاج المس الشيطاني مثلًا ذَبْحَ بعض الطيور وبعض الحيوانات، فهذا من الشرك الذي لا يغفره الله لمن مات عليه ولا بد أن تقام الحجة علىٰ من يفعلونه، وذلك بتلاوة الآيات في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾، ويُبَيِن لهم معنىٰ النُّسك.

---

(١) إن من أهل العلم من قال بسماع الأموات، ولكن هذا لا يجيز ولا يبيح دعاءهم من دون الله؛ لأن الدعاء عبادة لا تصرف إلا لله، وهؤلاء الأموات لا يملكون ضرًا ولا نفعًا، راجع «التعليقات السنية» للمؤلف.

(٢) رواه مسلم (١٩٧٨).

(٣) بعض العلماء المتأخرين قالوا: ما يُذبح للسلطان عند قدومه فهو مما أُهِلَّ به لغير الله، والصحيح أنه يُنْظَرُ لدِلالة الحال: هل يذبحه إراقةً للدم أمام السلطان؟ أم يذبح له لكي يُكْرِمَه ويُطْعِمَه؟ فهذا هو الفرق المهم جدًّا، كما يقع في بعض مجالس الأعراب أنه إذا أتاهم ضيف فلابد أن يذبحوا، فهل المقصود بهذا إكرام الضيف بشيء يُذْبَحُ له؟ أم تقربًا له وتعظيمًا؟ فهذا فرق مهم لابد من التبيين فيه حتىٰ لا يحدث فيه خَلْطٌ، فإن كثيرًا من الناس إذا أتىٰ له ضيف فلابد أن يذبح له، ولو أتىٰ بلحم آخر دون أن يذبح لكان تقصيرًا في حق الضيف، أما إذا كان من باب التعظيم له والتقرب بإراقة الدماء فهذه هي العبادة.



والنحر والذبح باب واحد[1].

وقول النبي ﷺ: «لَعَنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ»[2] يدل على أن من ذبح لغير الله فهو ملعونٌ عند الله ﷻ؛ وذلك لأنه ارتكب أعظم الذنب، وهو الشرك بالله تعالى، وقد خلق الله لنا هذه الأشياء، فكيف ننوي التقرب بها لغيره؟

والذبح الشركي لغير الله يشمل أنواعًا منها:

١- ما ذُبِحَ بنية التقرب والتعظيم: كما ذكرنا.

٢- ما سُمِّيَ عليه غير اسم الله ﷻ: كمن يقول: باسم المسيح، أو: باسم الصليب، أو: باسم الولي الفلاني،... ونحو ذلك، فهذا من الذبح لغير الله.

٣- ما ذُبِحَ على النُّصب: كأن يأتي إلى النصب المنصوبة للذبح للأصنام عندها فيذبح عندها، فإذا أتى مثلًا إلى قدمي صنم يعبده المشركون أو عند صليب مثلًا يذبح عنده النصارى، فيأتي فيذبح عنده، فهذا ممن يَذْبَحُ لغير الله.

مسألة: لو أنه ذكر اسم الله ﷻ على الذبيحة، لكنه ينوي بها التقرب إلى الجن وتعظيم الجن أو تعظيم الصالحين أو الأولياء، أو أنه كان ناذرًا لهم ذلك، كمن قال: يا سيدي فلان لو شُفِيَ مريضي فلك كذا من الغنم ونحو هذا، فهذا بلا شك قاصدٌ لتعظيم هذا الشيخ، معتقدٌ أنه هو الذي قضى له حاجته، فهو -من أجل هذا- يكون ممن ذبح لغير الله، وتكون الذبيحة مما أُهِلَّ به لغير الله.

وهذا الفعل -كما قلنا- شرك، فإذا كان هذا الذابح قبل ذلك مسلمًا، صار بهذا الفعل مرتدًا[3]، وبالتالي فالذبيحة لا تحل على أي حالٍ من الأحوال، ولو كان مشركًا قبل ذلك، فهو بذلك الفعل يزداد شركًا - فلا تحل ذبيحته، حتى ولو كان كتابيًا «من أهل الكتاب»، وهذا هو

---

(١) لأن السُّنَّة في الإبل النحر قيامًا مقيدة اليد اليسرى، تقوم على ثلاثة قوائم ويطعن في اللَّبَّة بسكين قصير أو حربة ونحوها، واللبة موضع النحر في أصل الرقبة وأما الذبح فهو للبقر والغنم وهي مُضْجَعَةٌ.

(٢) رواه مسلم، وقد سبق تخريجه (ص:٩٤).

(٣) انظر «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٣/ ١٤٨) ط. المختار - كتاب الأضاحي - باب: تحريم الذبح لغير الله.



الصحيح من أقوال أهل العلم، والخلاف في ذلك ضعيف جدًا لمخالفته النصوص[(١)].

---

(١) بعض العلماء يقولون في ذبائح أهل الكتاب: «كُلْ منها ولو قال: باسم المسيح، أو باسم الصليب»، وهذا خلافُ نصِّ كتاب الله ﷻ، وخلافُ سنة رسول الله ﷺ الواضحة النص، ولذلك فهذا قولٌ ضعيف، وخلافه غير مُعْتَبر.

وحجتهم: أن الله تعالىٰ أباح ذبائح أهل الكتاب وهو ﷻ يعلم أنهم يذبحون لغير الله.

والرد علىٰ ذلك: أن الله تعالىٰ أحلَّ لنا ذبائحهم التي أحلَّها لهم، ولم يُحِلَّ لنا ذبائحهم التي حرَّمها عليهم، وقد حرَّم الله ﷻ في كل الشرائع عبادةَ غير الله، والشرك لم يُحِلَّه الله ﷻ أبدًا، والذبح لغير الله ﷻ شرك، وما أباح الله ﷻ لهم الخنزير، وهو يعلم أنهم يستحلون الخنزير، فهل دخل الخنزير في عموم قوله تعالىٰ: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ﴾ [المائدة:٥]، بالقطع لم يدخل، فدلَّ ذلك علىٰ أن طعام الذين أوتوا الكتاب الذي أحلَّه الله لهم في شرعهم الذي أنزله الله حِلٌّ لنا.

وقد قال ﷻ: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [الحج:٣٤]، فكل الأمم شرع الله لها أن تذكر اسم الله ﷻ علىٰ الذبيحة، لأن هذه الذبيحة نعمةٌ من الله ﷻ وإنما أذن الله لنا في إزهاق هذه الروح لمنفعتنا، فإذا لم نستأذن الربَّ ولم نذبح علىٰ ما أمرنا ﷻ فقد أُزْهِقَتْ هذه الروح بغير إذنٍ منه ﷻ، وبالتالي فهي ميتةٌ.

والنصارىٰ وغيرهم يستحلون الميتة، ولا يرون لزوم الذبح، فهل هذا ضمن قوله تعالىٰ: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ﴾؟ وقد حرَّم الله ﷻ أَكْلَ الميتة علىٰ اليهود والنصارىٰ في التوراة والإنجيل، فاليهود والنصارىٰ مُتَعَبِّدُون بالذبح والتسمية ومُتَعَبِّدُون بتحريم الميتة، وأنه لا تَحِلُّ الميتة والمُنْخَنِقَة، ومعلومٌ أن النصارىٰ يعتقدون لزوم حكم التوراة لهم، والتوراة واضحةٌ جدًا في التشديد في التزام شروط الذبح والتسمية ولزومهما، ولكنهم لا يلتزمون هذه الشروط في الذبح، واليهود هم الملتزمون بذلك، ولذلك لو أن إنسانًا في بلاد أوروبا أو أمريكا، ويريد أن يأكل طعامًا مذبوحًا فإنه يأكل طعام اليهود.

فالميتة والمُسَمَّىٰ غير اسم الله عليه أو الذي أُهِلَّ به لغير الله لا يدخل في عموم قوله تعالىٰ: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ﴾، فالذي يحل من طعامهم هو ما أحلَّه الله لنا ولهم.

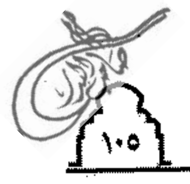
وذهب بعض أهل العلم إلىٰ أن الأصل في ذبائحهم الحِل وأن الأصل أنهم يذبحون وأنهم يسمون، فنحمل ذبائحهم علىٰ الأصل فيها، وبعضهم يقول: «هم أهل كتاب فلا نسأل عن ذلك».

لكن الكلام هنا في هذه المسألة فيما إذا عرفنا أنهم ذكروا غير اسم الله، أو عرفنا أنهم لم يذبحوا، وأنها ميتة، فهذا نقول فيه: الخلاف فيه غير سائغ، أما إذا لم نعلم فهذا هو الذي فيه الخلاف السائغ، ونرىٰ أنه لا يجوز الأكل من هذه اللحوم المستوردة إلا إذا علمنا أن الذبح قد تم علىٰ ما شرع الله ﷻ لأن الأصل في الذبائح الحرمة، فقد قال النبي ﷺ: «وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ، وَإِنْ رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَاذْكُرِ اسْمَ اللهِ، فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ سَهْمِكَ فَكُلْ إِنْ شِئْتَ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ؛ فإنك لا تدري أسهمك قتله أم الماء؟» [رواه البخاري (١٧٥، ٢٠٥٤، ٥٤٧٥، ٥٤٧٦)، ومسلم (١٩٢٩)].

فجعل النبيُّ ﷺ كَوْنَكَ لا تدري هو العلة في المنع، فالأصل المنع عند الشك، قال الإمام النووي: «فِيهِ بَيَانُ قَاعِدَةٍ مُهِمَّةٍ، وَهِيَ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الشَّكُّ فِي الذَّكَاةِ الْمُبِيحَةِ لِلْحَيَوَانِ لَمْ يَحِلَّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ تَحْرِيمه، وَهَذَا لَا خِلَاف فِيهِ» [«شرح صحيح مسلم» (١٣/ ٧٧)].

وبعض العلماء الذي يُجَوِّزُ أكل اللحوم المستوردة يقول: الأصل في ذبائح أهل الكتاب أنهم يلتزمون الذكاة المبيحة للحيوان.

والواقع أنهم في أوروبا وأمريكا لا يلتزمون بشيء من ذلك، بل إن الذبح محرمٌ في بعض البلاد، وإذا ذبحوا لا يُسَمُّون شيئًا ولا يتعبدون بهذا الذبح، بخلاف المستورد من عند اليهود؛ لأنهم يتعبدون بالتسمية والذبح وعندهم شروط أشد، من بقايا الآصار والأغلال.



٣- النذر لغير الله والحلف بغير الله:

ومن الشرك النذر للقبور والصالحين وكذلك الجن، والدليل علىٰ أن النذر عبادة من العبادات قول الله ﷻ: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ ۗ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [البقرة:٢٧٠]، فهذا دليلٌ علىٰ أن النَّذْرَ عبادة، وصرفها لغير الله؛ شركٌ.

فهل النَّذْر كالحلف؟ النَّذْر لغيرِ الله دائمًا يرتبط باعتقاد، ولذلك فهو ليس مما يجري علىٰ الألسنة، بخلاف الحلف بغير الله الذي يقع -من كثير من الناس- بغير اعتقاد؛ بسبب كثرة جريانه علىٰ الألسنة، كقول الناس: والنبي، أو: وشرف أبي، ونحو ذلك مما تعود الناس أن يحلفوا به، من غير قصد تعظيمِ المحلوف به كتعظيم الله ﷻ.

=فهذا المستورد المجهول لو أن مسلمًا قال: أنا أشرفت علىٰ ذبحه، أو توليتُ ذبحه، أو أرسلتُ مَن ذبحه، ونحن نعلم مَنْ هذا المسلم فهو حلال، أما إذا وجدنا ورقة مجهولة ملصقة مكتوبٌ عليها: «ذُبح علىٰ الشريعة الإسلامية».

فلا ندري من قال هذا؟ ومن كتب الورقة؟ ومعروف أن هذه البلاد فيها الملحد، وفيها الكتابي، وفيها الوثني، وفيها من لا دين له بالكلية، فهذا الكلام المكتوب لا يدل علىٰ أن الذابح من أهل الذبح، أو أن الذبح كان شرعيًا، ولا يدل كذلك علىٰ أنهم ذكروا اسم الله عليه.

أما إذا كان الأصل فيهم التسمية كالمسلمين فإن طعامهم يؤكل ولو لم نعلم أَسَمَّوُا اللهَ أم لا، ونقول: سَمُّوا أنتم وكلوا، كما في حديث عَائِشَةَ ﵂ أَنَّ قَوْمًا -في رواية: حدثاء عهد بشرك؛ فهم مسلمون- قَالُوا: يَا رَسُولَ الله إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَذَكَرُوا اسْمَ الله عَلَيْهِ أَمْ لَا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «سَمُّوا الله عَلَيْهِ وَكُلُوهُ». [رواه البخاري (٢٠٥٧، ٥٥٠٧)].

أما إذا كان عندهم التبديل إلىٰ درجة أنهم إذا سموا يسمون المسيح، أو يسمون الصليب ولا يسمون الله فلا نأكل حتىٰ نعلم أسموا الله أم لا، لأن النبي ﷺ قال: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ الله فَكُلْ» [رواه البخاري (٢٤٨٨، ٢٥٠٧، ٣٠٧٥)، ومسلم (١٩٦٨)]، فمفهوم المخالفة أن من لم يذكر اسم الله؛ فلا تُؤكَلُ ذبيحته، وكذا ما لم ينهر الدم.

والذي نتكلم عليه هو متروك التسمية عمدًا، أما متروك التسمية نسيانًا ففيه خلاف بين العلماء أيضًا للمسلم، والأكثر علىٰ حِلِّ متروك التسمية نسيانًا لأن المسلم نيته تكفيه، فقد ذكر اسم الله بقلبه -والله أعلىٰ وأعلم- حين نوىٰ الذبح لله، فالصحيح أن تُؤكل الذبيحة، والقول الآخر أن متروك التسمية عمدًا أو سهوًا محرم وأنه لا بد أن يُسمي الله بلسانه، والأول أقرب، أما متروك التسمية عمدًا فهذا لا تحل ذبيحته.

* فائدة: لا تُقبل ذبيحة أعيادهم لعدم إقرارهم علىٰ إقامة العيد البدعي أو الشركي.

والذبح الآلي بمنزلة إسقاط السكين، فالذي يضغط علىٰ الزر بمنزلة المُسْقِط للسكين، فلو سَمَّىٰ اللهَ وضغط علىٰ الزر فقد أجزأ، ولا تكفي التسمية من جهاز تسجيل بل لابد أن تكون من الذابح، ولا يصح أن يسمي واحد ويذبح آخر، بل الذابح نفسه هو الذي يسمي.

وأما الدجاج في الذبح الآلي قد يبعد رقبته عن السير ثم يسقط في الماء المغلي فيغرق فيكون منخنقة، كما أنه قد بلغنا أنهم يكتفون بتشغيل مسجل عليه صوت من يقول: «بسم الله» وهذا لا يعد تسمية معتبرة شرعًا.



وإن كان النّذر والحلف في الأصل من باب واحد، لكن الحلف بغير الله غالبًا ما يكون بغير القصد الذي ذكرناه، وبالتالي فهو شركٌ أصغر، أمّا لو حلف بغير الله مُعَظِّمًا له كتعظيم الله أو أشد، فهذا من الشرك الأكبر، ومثال ذلك: أن تتوجه اليمين على إنسان، ويُطلب منه أن يحلف بالولي الفلاني، أو النبي الفلاني؛ لأنهم يعرفون أنه قد يحلف بالله كاذبًا، ولا يحلف بالولي أو النبي الفلاني إلا صادقًا، فإذا حلف هنا بالمسيح أو النبي أو الولي فهذا من الشرك الأكبر، وليس مجرد جريان على اللسان؛ لأنّه عَظّمَ النبي أو الولي أشد من تعظيم الله ﷻ أو حتى تعظيمًا مساويًا.

وفي بعض القبائل إذا توجهت اليمين يطلبون من الحالف أن يحلف عند قبر ولي معين عندهم، وأن يحلف ويقول: «بحق هذا الطالب الغالب»، فهذا الولي عندهم يغلب من يحلف به كاذبًا، وهو طالبٌ؛ لأنه يطلب حق المظلوم، فإذا حلف الحالف بالله، قالوا: لا تحلف بالله، بل احلف بحق هذا الطالب الغالب، أو الشيخ الفلاني، فهذا لا شك أنه من الشرك الأكبر؛ لأنهم يطلبون الحلف بهذا الولي مُعَظِّمِين له كتعظيم الله أو أشد، وكما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «... ومن هؤلاء من يحلف بالله ويكذب، ويحلف بشيخه وإمامه وَيَصْدُق ولا يكذب، فيكون شيخه عنده أعظم في صدره من الله تعالى»(١)، وقال أيضًا: «... ويحلف أحدهم اليمين الغموس كاذبًا ولا يجترئ أن يحلف بشيخه كاذبًا»(٢)، فلا شك أن هذا من الشرك الأكبر أيضًا.

أما النذر فلا يكاد يقع فيه جريان على اللسان من غير قصد قضاء الحاجة من الولي أو من الجن أو نحو ذلك، ولو حدث وجرى على اللسان من غير قصد قضاء الحاجة، كما يقال: «نَذْرٌ عليَّ كذا لأم هاشم، أو البدوي، أو الدسوقي، أو أبي العباس»، من غير قصد أنهم يقضون له شيئًا؛ لكان حُكمه حُكم الحلف، ويكون شركًا أصغر، لكن الذي يقع في هذا المقام أن من ينذرون للأولياء أو الجن، يعتقدون أنهم يقضون لهم حاجتهم، فيكافئونهم على قضاء الحوائج بهذا النذر، ولو كان ذلك على سبيل الوساطة بينهم وبين الله ﷻ، كأن يقول له: «يا شيخ فلان لو شفى الله مريضي فلك كذا وكذا» فالشيخ -إذن- هو الذي توسط، وقضى له

---

(١) «الرد على البكري» (٢/ ٦٧٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٥/ ٤٩).



حاجته، فهو يكافئه علىٰ هذه الوساطة وقضاء الحاجة، فمادام قد صرف له العبادة، واعتقد أن له منزلة عند الله تجعله يدبر الأمور فهذا من الشرك الأكبر.

وكما سبق أنّه: إن اعتقد أن جاه فلان معناه أن الله ﷻ يجعل له تدبير الأمور والكون فهذا من الشرك في الربوبية.

فالفرق بين الحلف والنذر: أن النذر لغير الله الأغلب فيه أنه شركٌ أكبر، أما الحلف بغير الله فالأغلب فيه أنه شركٌ أصغر، وهما من باب واحد، لكن الغالب في الذي يقع أن الحلف بغير الله يمكن أن يكون جريانًا علىٰ اللسان من غير قصد تعظيم المحلوف به، وأما الغالب الذي يقع في النذر أن يكون فيه قصد تعظيم المنذور له واعتقاد أنه يملك قضاء الحاجات.

حكم الحلف بالمصحف:

لو قصد الحلف بالقرآن: فهو حلفٌ بصفةٍ من صفات الله تعالى، فالقرآن كلام الله، والحلف بالله أو بأسمائه وصفاته -ومن ضمن صفاته كلامه- هو حَلِفٌ مشروع، فيجوز الحلف بالله، أو بكتاب الله، أو بكلام الله، أو بالقرآن، أو بعِزة الله، أو بعظمة الله، أو بحياة الله، فكل هذا حلف بالله ﷻ وبصفاته، كما قال أيوب ﵇: «**بَلَى وَعِزَّتِكَ، وَلَكِنْ لاَ غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ**»[(١)].

لكن لو قصد الحلف بأوراق المصحف -وكثير منهم قد يقصدون ذلك- فلا يجوز؛ لأنه حلف بغير الله[(٢)]، إذ الأوراق مخلوقة بلا نزاع.

٤- نسبة علم مفاتيح الغيب وتصريف الكون لغير الله:

وهذا النوع في الحقيقة تابع للشرك في الأسماء والصفات، وذكرناه هنا لانتشاره، ولأنه مقدمة للشرك الأكبر في الألوهية، وهو نسبة علم الغيب للأنبياء أو الأولياء أو الكهان أو

---

(١) رواه البخاري (٢٧٩).

(٢) والحلف بـ «عهد الله» له احتمالان:

١- إما بالعهد الذي أخذه الله علينا فهو من كلامه ﷻ.

٢- أو يكون قاصدًا ما فعله العبد من العهد مع الله، فهو فعل العبد فلا يجوز الحلف بمخلوق.

والحلف بـ «أيمانات المسلمين»: الأصل في المسلمين أنهم يحلفون بالله، فأيمان المسلمين حلفٌ بالله؛ لأن أيمان المسلمين هي الحلف بالله؛ لأنهم موحدون مؤمنون يحلفون بالله ﷻ.

العرافين أو المنجِّمين، واعتقاد أنهم يُصَرِّفون الكون، فهذا شركٌ في الربوبية والأسماء والصفات، فنسبة علم مفاتيح الغيب للأنبياء والأولياء شرك في الصفات، فإنه يعتقد لهم علم الله، فقد قال الله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩]، فمن اعتقد أن غير الله يعلم علم مفاتيح الغيب، فقد جعل لله نِدًّا في الأسماء والصفات، وذلك مقدمةٌ لصرف العبادة لغير الله، فهم يعتقدون أن الولي الفلاني أو النبي الفلاني يسمع كل شيء وهو غائب، ويعلم كل شيء، وعندهم أن النبي ﷺ يعلم علم الساعة، والله ﷻ قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [لقمان:٣٤]، فمن ادَّعى لمخلوق علم الساعة فقد كَذَّب بالقرآن، ومن اعتقد أن مع الله ﷻ مَنْ يُصَرِّفُون الكون، فقد أشرك في الربوبية، وقد جعل لله أندادًا في الأسماء والصفات والربوبية، فهذا شركٌ في الربوبية، فإذا أُضِيفَ إليه اللجوء إليهم ودعاؤهم ليضروا أو ينفعوا، فقد زاد فيه شركًا في الألوهية، كمن يأتي السحرة والكهنة ليسحروا له، أو يُخبروه عن مستقبله، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة:١٠٢]، وهذا دليلٌ على أن السحر الذي يُتَعَلَّم من الشياطين كفرٌ.



فصل في السِّحْر

السِّحْر أصله في اللغة: كل ما لَطُف، وخفي. والسِّحْرُ حرامٌ بالإجماع، ومن الكبائر.

قال تعالى ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ۚ وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٠٢].

وفي الحديث: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله! وَمَا هُنَّ، قَالَ: «الشِّرْكُ بِاللهِ وَالسِّحْرُ...» الحديث[١].

حكم الساحر:

واختلفوا في كفر الساحر:

فذهب طائفة من السلف إلى أنه يكفر، ومنهم: مالك، وأبو حنيفة، وأحمد، وقال أصحابه: إلا أن يكون سحره بأدوية وتدخين[٢]، فلا يكفر.

وفَصَّل الشافعي فقال: إذا تَعَلَّم السحر قلنا له: صِف لنا سِحْرك؛ فإنْ وصف ما يوجب الكفر، مثل ما يعتقده أهل بابل من التقرب إلى الكواكب السبعة، وأنها تفعل ما يُلتمس منها؛ فهو كافر. وإن كان لا يوجب الكفر؛ فإن اعتقد إباحته؛ كفر[٣].

ولعل هذا التفصيل هو الأقرب، وهناك من العلماء من يُطْلِق الكفر، كالشيخ محمد بن عبد الوهاب: في ذكر نواقض الإسلام العشرة، فذكر منها السحر ومنه الصرف والعطف، والصحيح في هذا الأمر أنه لابد من التفصيل.

---

(١) رواه البخاري (٢٧٦٧، ٥٧٦٤، ٦٨٥٧)، ومسلم (٨٩).

(٢) مثل الحاوي في زماننا.

(٣) انظر «الحاوي» للماوردي (١٣/ ٩٧)، و«المغني» لابن قدامة (٨/ ٥٦٧).

فهناك ساحر يكون سحره عبارة عن خفة يد كالحاوي أو ساحر السيرك مثلًا، وكذلك ما يفعله كثير من الشباب علىٰ سبيل اللعب، فمثل هذا الفعل يُسأل فيه الساحر عن كيفية ما يفعله، فإن كان عن تقرب للشياطين وتعظيمها وعبادتها أو كان متضمنًا لكفر اعتقادي، كاعتقاد أن الكواكب والنجوم هي التي تدبر، وأنه يتقرب إليها، أو كان متضمنًا لفعل شركي وكفري ككتابة الآيات القرآنية بالبول أو المني، وهو ما يسمىٰ السحر السفلي.

فمثل هذا لا شك في كفر من يفعله، وكذا من تقرب إلىٰ الشياطين بعباداتٍ كمن يسجد للشياطين، ومن يذبح لهم، فهذا من الشرك الذي لا خلاف فيه بين العلماء.

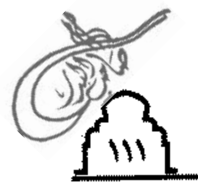
وأما إذا وصف دخانًا وأدويةً يخلطها علىٰ بعضها، وأثناء الدخان يفعل ما يفعل ويخدع الناس بذلك، فهذا لابد أن يعتقد تحريمه؛ لأن تحريمه مُجْمَعٌ عليه، فإن استحله؛ كفر. لأنه استحل معلومًا من الدين بالضرورة أنه حرام، فإذا لم يكن معلومًا بالضرورة؛ فلا. فإن كثيرًا من الناس اليوم في زماننا لا يدرون أن فِعْل الحاوي لا يجوز، وكذا المشاهدة لساحر السيرك الذي يُظهر ويدّعي فعل ما لا يقدرون عليه من إحياء الأموات أو تقطيع الإنسان دون موت، وقلب الحمامة منديلًا، والمنديل حمامة لا يجوز، فهذا يَدَّعِىٰ أنه يخلق من الجماد حيوانًا، فمن اعتقد أنه يملك ذلك كفر أيضًا وهو طاغوت، أما لو قال: هذه خفة يد، وحيل وألاعيب، وأنا لا أقدر علىٰ الخلق حقيقة، فهو تلبيس وتمويه علىٰ الناس، فمن استحله كفر، فينظر في جهله وعلمه هو ومن يشاهده، والجهل اليوم عظيم جدًّا، والناس يصفقون في السيرك للسحرة جهلًا منهم.

والآية دلت علىٰ أن السحر المُتَعَلَّم من الشياطين كفر؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ فالسحر المُتَعَلم من الشياطين ومن الملكين هاروت وماروت كفرٌ بدلالة القرآن: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة:١٠٢] فهما قبل التعليم يُحذِّران مَن يتعلم منهما مِن أن يكفر، ويخبران أنهما فتنة وامتحان للبشر، وهذا هو الذي نعرفه من قصة هاروت وماروت، وما نعلم زيادة علىٰ ذلك من كتابٍ أو سُنةٍ صحيحة، وهناك آثار موقوفة كثيرة من الإسرائيليات التي يجب التوقف فيها[1].

ونقول: هناك ملكان ببابل اسمهما: هاروت، وماروت. جعلهما الله ﷻ فتنة للعباد، وهذا

---

(١) انظر «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» د. محمد أبو شهبة (ص:١٥٩-١٦٦).



الجعل جَعْلٌ كوني قدّر الله أن يكون فتنة، أما كونهما طائعين أم عاصيين، ولماذا فعل الله بهما ذلك؟ فالله تعالىٰ أعلم، فقد كانا فتنة وكان هناك مَن يذهب مِن الناس إليهما، ويطلب منهما تعلم السحر، فَقَبْل أن يعلماه يقولان له: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ -وهذا بخلاف السحرة والشياطين الذين لا يُحذرون من الكفر- فإذا أصرَّ أن يتعلم ويكفر بالله وخرج منه نور الإيمان؛ عَلموه السحر.

وورد أثر بسند جيد -ومن العلماء من يضعفه-، ذكره ابن جرير الطبري: «عن عائشة ﵂ قالت: قدمت عليّ امرأة من أهل دُومة الجندل، جاءت تبتغي رسول الله ﷺ بعد موته، حداثة ذلك، تسأله عن أشياء دخلت فيها من أمر السحر ولم تعمل به، فقالت عائشة ﵂ لعروة: يا ابن أختي! فرأيتها تبكي حين لم تجد رسول الله ﷺ فيشفيها، فكانت تبكي حتىٰ إني لأرحمها، وتقول: إني أخاف أن أكون قد هلكت، كان لي زوج فغاب عني، فدخلت علىٰ عجوز فشكوت ذلك إليها، فقالت: إن فعلت ما آمركِ به فأجعله يأتيك، فلما كان الليل جاءتني بكلبين أسودين، فركبتُ أحدهما وركبَتِ الآخر، فلم يكن شيء حتىٰ وقفنا ببابل، وإذا برجلين معلقين بأرجلهما، فقالا: ما جاء بك؟ قلت: نتعلم السحر، فقالا: إنما نحن فتنة فلا تكفري فارجعي، فأبيت، وقلت: لا، قالا: فاذهبي إلىٰ ذلك التنور فبولي فيه، فذهبت ففزعت ولم أفعل، فرجعتُ إليهما، فقالا: أفعلتِ؟، فقلت: نعم، فقالا: هل رأيت شيئًا؟، فقلت: لم أر شيئًا، فقالا: لم تفعلي، ارجعي إلىٰ بلادك ولا تكفري، فأرببت[(١)] وأبيت، فقالا: اذهبي إلىٰ ذلك التنور فبولي فيه: فذهبت فاقشعررت وخفت، ثم رجعت إليهما، وقلت: قد فعلت، فقالا: فما رأيت؟، فقلت: لم أر شيئًا، فقالا: كذبتِ لم تفعلي، ارجعي إلىٰ بلادك ولا تكفري، فإنك علىٰ رأس أمرك[(٢)]، فأربيت وأبيت، فقالا: اذهبي إلىٰ التنور، فبولي فيه، فذهبت إليه فبلتُ فيه، فرأيت فارسًا مقنعًا بحديد خرج مني فذهب في السماء وغاب حتىٰ ما أراه، فجئتهما، فقلت: قد فعلت، فقالا: فما رأيت؟، قلت: رأيت فارسًا مقنعًا خرج مني فذهب في السماء حتىٰ ما أراه، فقالا: صدقت، ذلك إيمانك خرج منك، اذهبي، فقلت للمرأة: والله ما أعلم شيئًا، وما قالا لي شيئًا، فقالت: بلىٰ، لم تريدي شيئًا إلا كانَ، خذي هذا القمح فابذري فبذرت، وقلت: أطلعي، فأطلعت،

---

(١) أي: ما زلتِ مالكة لأمرك وأمرك بيدك.

(٢) وأرب بالمكان إربابًا: إذا أقام ولم يبرح. انظر «تهذيب اللغة».



وقلت: أحقلي، فأحقلت، ثم قلت: افركي، فأفركت، ثم قلت: أيبسي، فأيبست، ثم قلت: أطحني، فأطحنت، ثم قلت: أخبزي، فأخبزت، فلما رأيت أني لا أريد شيئًا إلا كانَ سقط في يدي، وندمت، والله يا أم المؤمنين ما فعلت شيئًا، ولا أفعله أبدًا»[(١)].

وهذا يدلنا على أن السحر المُتعَلم من هاروت وماروت وكذا المتعلم من الشياطين كفرٌ، ولا يتعلمونه حتى يكفروا، قال تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة:١٠٢]، وهو ما يُسمونه الصرف، أي: صرف قلب الرجل عن المرأة، وعكسه العطف، وهذا الأمر قد يكون بنميمة وغيبة، وقد يكون بتقربٍ من الشياطين تبعًا لنوع السحر.

قال تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، أي بإذن الله الكوني، ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ فلا يقولن أحدٌ بعد ذلك: إنا نتعلم ما ينفع، فهذا باطل؛ لأن السحر كله ضار بنَصِّ القرآن، ولا يقولن أحد: إني أَحُلُ السّحر عن المسحور، وأتعلمه لأنفع به المظلومين، فهذا ضارٌ أيضًا؛ لأن التقرب إلى السحرة والكهنة والشياطين من أعظم الضرر على الدين.

ولا يجوز حل السحر بسحرٍ مثله؛ لما رواه أبو داود وأحمد عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ النُّشرَةِ، فَقَالَ ﷺ: «**هُوَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ**»[(٢)]، والنُّشرة المقصودة هنا: حل السحر بسحرٍ مثله.

قال ابن القيم رحمه الله: «النُّشرة حل السحر عن المسحور، وهي نوعان:

الأول: حل سحر بسحر مثله، وهو الذي من عمل الشيطان [وعليه يُحمل قول الحسن يعني قوله: لا يحل السحر إلا ساحر]، فإن السحر من عمله فيتقرب إليه الناشر والمنتشر بما يحب فيبطل عمله عن المسحور.

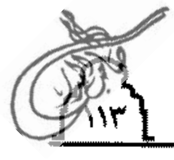
الثاني: النشرة بالرقية والتعوذات والدعوات والأدوية المباحة فهذا جائزٌ»[(٣)]. اهـ، وقد أنزل الله عز وجل لنا ما يكفينا، مثل المعوذات التي نزلت لأجل علاج السحر، ونزلت لدفع شر الشياطين، وعلمنا النبي ﷺ أن «**مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا ثُمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا**

---

(١) «تفسير الطبري» (١/ ٥٠١).

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٣٨٦٨)، وأحمد (١٣٧٢١)، وصححه الألباني في تحقيقه لـ: «سنن أبي داود» (٣٨٦٨).

(٣) «إعلام الموقعين» (٤/ ٣٢٧-٣٢٨).



خَلَقَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ»[1]، فإن قال قائل: فإن لم تنفعه هذه المعوذات؟ فنقول: نعوذ بالله من سوء الظن، فأنت الذي لا تصلح، فمن يقول: إن كلام الله والدواء الإيماني القرآني لا ينفع، فهل يظن أن ينفعه الدواء الشيطاني؟

فقد يكون ما به ليس سحرًا، بل مرضًا نفسيًّا، أو وهمًا، فإن الله ﷻ يقول ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٧٦]، فكيف تقول أنت: إن كيد الشيطان أقوى مما شرعه الله ﷻ لنا، فهذا كلام باطل قطعًا.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة:١٠٢]، أي من نصيب، أي: ليس له في الآخرة من نصيب مطلقًا فيكون كافرًا.

سبب البلاء في باب الشرك:

وأعظم أسباب البلاء هو: الغلو في الصالحين، وبناء المشاهد والقباب والمساجد على قبورهم، والتمسح بها والطواف حولها، والطواف عبادة لذا كان الطواف حول هذه القبور على سبيل التعظيم والتقرب لهم -كما يتقرب المسلمون لله ﷻ بالطواف حول بيته الحرام- شركًا أكبر، وإن كان على سبيل النظر في جوانب القبر مثلًا كما يطوف السائحون للمشاهدة، فهذا ليس من الشرك، لكن فيه إقرارًا بالمنكر أو سكوتًا عنه.

والتمسح قد يكون شركًا أكبر أو أصغر حسب الاعتقاد، فمن تمسح بالحديد الذي في القبر أو حوله -ولو كان قبر النبي ﷺ- كما يفعل كثير من الناس، أو تمسح بقبور الأولياء ونحو هذا معتقدًا أنه ينفع ويضر بذاته من دون الله -أي: استقلالًا من دون الله- أو مع الله -أي: مع الله على سبيل الشركة[2]، كان ذلك شركًا أكبر، وإن اعتقد أنها سبب، وأن الله هو النافع الضار بسببها -أي بسبب هذه الأقمشة أو الحديد-، فنقول: هذا كذبٌ على الله؛ لأن الله لم يشْرَعِ التمسح بذلك، ولم يَقُلْ لنا رسول الله ﷺ إنها سبب، فهذا جَعْلُ سبب فيما لا سبب فيه، فهذا شركٌ أصغر؛ لأنه ذريعة للشرك الأكبر.

---

(١) رواه مسلم (٢٧٠٨).

(٢) قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢]، ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ ملكًا مستقلًا من دون الله ﷻ، ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾ أي على سبيل المشاركة مع الله ﷻ، ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾: أي مِن مُعين، ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]، لم يَبْقَ إلا الشفاعة، فأثبت سبحانه الشفاعة الشرعية ونفى الشفاعة الشركية.



فصل في اتخاذ القبور مساجد[١]

وقد سدَّ النبيُّ ﷺ بابَ الغلو في الصالحين وبناء المساجد علىٰ قبورهم، بقوله ﷺ: «أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ. إِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ»[٢].

وهذا نصٌّ واضح في تحريم بناء المساجد علىٰ القبور، وقَالَ رَسُولُ الله ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ: «لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: «يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا»، وفي رواية أخرىٰ قالت: «فَلَوْلَا ذَلِكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ غَيْرَ أَنَّهُ خُشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا»[٣].

إذًا، فلماذا دفن الصحابةُ النبيَّ ﷺ فِي حجرته إلىٰ جوار مسجده، فِي حجرة عائشة رضي الله عنها

---

(١) قول بعض المعاصرين: «إن عدم جواز الصلاة في المساجد التي بها قبور هو مذهب بعض المتأخرين والأمر يسير» هذا كلامٌ منكرٌ وباطلٌ، فكيف يَلعن النبيُّ ﷺ شيئًا أو فعلًا، ثم نقول عنه: أمر يسير.

وقد نبه عليه النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس، كما في حديث سَمُرَة بن جُنْدَب، بل هذا الأمر شِبه متواتر في الحقيقة كما ذكر الشيخ الألباني: في كتاب «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد»، فقد ذكر ثلاثة عشر حديثًا صحيحًا عن ثلاثة عشر صحابيًا أو أكثر في النهي عن اتخاذ القبور مساجد، فهذا مستفيضٌ وشِبه متواتر، والنبي ﷺ حذر من ذلك؛ لأن فيه فتنةً عظيمةً جدًا.

والنبي ﷺ قبل وفاته حَذَّرَ من أعظم البدع التي سوف تؤثر علىٰ أمته، حيث قال قبل وفاته بخمس: «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَىٰ اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ إِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ» [رواه مسلم (٥٣٢)].

وفي رواية أخرىٰ قال رسول الله ﷺ: «أَلا إِنِّي أَبْرَأُ إِلَىٰ كُلِّ خِلٍّ مِنْ خِلِّهِ وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا وَلَكِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ اللهِ» [رواه مسلم (٢٣٨٣)]، وهذه الخطبة فيها ردٌّ علىٰ ثلاثة من أخطر البدع:

١ - الجهمية المعطلة للصفات؛ لأن الرسول ﷺ قال: «وَلَكِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ اللهِ»، والخُلَّة شدة المحبة، فالله ﷻ يحب النبي ﷺ أشد الحب.

٢ - الرافضة الذين يَسُبُّون أبا بكر رضي الله عنه ويقولون: ليس بخليفة؛ فالرسول ﷺ أشار إلىٰ خلافته بقوله ﷺ: «إِنَّ أَمَنَّ النَّاسِ عَلَيَّ فِي مَالِهِ وَصُحْبَتِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا وَلَكِنْ أُخُوَّةُ الْإِسْلَامِ، لَا تُبْقَيَنَّ فِي الْمَسْجِدِ خَوْخَةٌ [أي: فتحةٌ أو بابٌ في المسجد] إِلَّا خَوْخَةَ أَبِي بَكْرٍ». [رواه البخاري (٤٦٧، ٣٩٠٤)، ومسلم (٢٣٨٢)].

٣- الصوفية الذين يتخذون القبور مساجد، فقال ﷺ: «أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ إِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ».

(٢) رواه مسلم (٥٣٢).

(٣) رواه البخاري (١٣٩٠، ٣٤٥٤)، ومسلم (٥٢٩).



التي عاشت فيها سنين بعده ﷺ ؟[١].

وذلك لكي يأتي من أراد زيارته إلىٰ المسجد أولًا فيقصده للصلاة ويزور القبر تبعًا، وخشوا لو أنهم أبرزوا القبر أن يأتي الناس إلىٰ القبر للصلاة عنده فيكون المصلي قاصدًا للقبر، فقالوا: لا بد أن يقصد المسجد أولًا، فلا يستطيع أحدٌ الوصول إلا إذا دخل المسجد أولًا.

لذلك نقول: إن قبر النبي ﷺ الذي صار كأنه في المسجد بعد اتساع المسجد، هذا وضعٌ خاصٌ استثنائي، لعدم جواز نقل المسجد، وعدم جواز نقل القبر، والحقيقة أن المسجد مبنيٌ قبل القبر قطعًا؛ لأن الرسول ﷺ هو الذي بنىٰ هذا المسجد، ولم يزداد المسجد فضيلة بالتوسعة التي أَدْخَلَت القبرَ فيه حتىٰ صار القبر كأنه داخل المسجد، والحقيقة أن القبر حتىٰ بعد هذه التوسعة لا يستطيع أحد أن يتخذه مسجدًا؛ إلا بأن يدخل إلىٰ داخل الحجرة، فيصلي بداخلها، وهذا بحمد الله -تبارك وتعالىٰ- لا يقع، استجابةً من الله ﷻ لدعوة النبي ﷺ: **«اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ»**[٢]، وهذا ليس في أي مسجد آخر.

والمسجد الذي يُبنَىٰ بجوار قبر، حتىٰ ولو كان هذا القبر منفصلًا عن المسجد، فإنه إنما بني تعظيمًا للقبر ولكي يُقصد المسجد من أجل القبر تبركًا بصاحب القبر، فهذا مما يدخل في النهي وقولِ النبي ﷺ: «... **يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ**».

وكذا من قصد القبر ولو كان بلا بناء ليصلي عنده -إليه أو بجواره- لكان ممن اتخذ القبر مسجدًا[٣].

---

(١) بالنسبة لأم المؤمنين عائشة ﵂ فالذي يظهر أنها كانت تصلي في حجرتها بعد دفن النبي ﷺ وبعد دفن أبي بكر ﵁ وهذا ليس بممنوع، فإذا دُفِنَ إنسان في منزله -مع كون ذلك خلاف الأولىٰ والأفضل، وقال بعض أهل العلم بعدم الجواز، لقول النبي ﷺ: **«لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا»** [رواه مسلم (٧٨٠) وهذا لفظ أحمد (٨٥٨٦)]، ويحمل الحديث علىٰ ظاهره أنه ينهىٰ عن الدفن في البيوت- فهذا المكان يمكن أن يصلي المصلي فيه دون قصد القبر بالصلاة، فعائشة ﵂ لم تكن تقصد إلىٰ القبر فتصلي -فهذا قطعًا لم يحدث- بل كانت تصلي في بيتها، فمثل ذلك لا يُمنع منه، ولم تكن تأتي للقبر قصدًا، فلو أن إنسانًا دُفِنَ في بيته لم تحرم الصلاة فيه، بل يحرم أن يأتيه الناس من بعيد قاصدين الصلاة هناك لأجل القبر، ويحرم أن يُتَّخَذَ حوله بناء ويجعله وقفًا مسجدًا يقصد للصلاة، فلو بُنِيَ مسجد بجوار قبر، أو بُني من أجل قصد القبر فهذا يدخل في النهي، لكن لو أن أُناسًا بيوتهم بجوار المقابر وملتصقة بها مباشرةً فليس بمُحَرم أن يُصلوا في هذه البيوت؛ لأنها بيوتهم ولم يقصدوا القبور من أجلها، فهكذا عائشة ﵂ بعد دفن الرسول ﷺ وصاحبه.

(٢) رواه مالك (٤١٦)، وأحمد (٧٣١١)، وصححه الألباني في «المشكاة» (٧٥٠).

(٣) فالمكان الذي يُتخذ للصلاة يصير بذلك مسجدًا، والمسجد إنما سُمِّيَ مسجدًا للصلاة والسجود فيه، وفي الحديث المرفوع: **«وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»** [رواه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١)]، فجعل كل مكان هو صالح للسجود فيه، يُسمىٰ عند الصلاة فيه: مسجدًا.



أما مَن صلىٰ بجوار قبر اتفاقًا، كمسجدٍ بجوار المقابر منفصل عنها بطريق، لكنه قريب منها، فهذا لا يضر؛ لأنه منفصل عنها، بخلاف ما إذا كان القبر مقصودًا ليصلِّي عنده.

فالخطر في اعتقاد كثير من الناس في حق النبي ﷺ أن الصلاة في مسجده لأجل قبره، فيزورون قبره ﷺ ظنًا منهم أن الصلاة في مسجده لأجل قبره، فهم يذهبون إلىٰ المدينة ليُصلوا بجوار قبر النبي ﷺ وهذا جهلٌ عظيمٌ، بل هذا من اتخاذ القبور مساجد، وإنما يجب أن ينوي المسافر بالسفر زيارة مسجد الرسول ﷺ، لا أن يزور القبر ليصلي بجوار القبر في المسجد، فإن المسجد مقصودٌ للصلاة فيه قبل وفاة الرسول ﷺ، حيث قال: **«لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَىٰ ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَىٰ»**[١].

فإنما يُسافَر لأجل المسجد قبل وفاة النبي ﷺ وبعده، ولا يُسَافَر لأجل الصلاة بجوار القبر، فالزيارة الشرعية لقبر الرسول ﷺ تكون بأن ينوي الإنسان بالسفر أصلًا زيارة المسجد النبوي لا القبر، وإذا صلىٰ في المسجد أتىٰ القبر فسلَّم علىٰ النبي ﷺ كما كان يفعل ابن عمر رضي الله عنهما عند عودته من سفره، والله أعلىٰ وأعلم.

وكما ذكرنا، هذا الأمر له تعلق بخصوصية المسجد النبوي وعدم إمكان نقله، وعدم إمكان نقل القبر، وكان الأولىٰ أن يظل القبر خارج المسجد، منعًا للشبهات، كما كان في عهد الصحابة رضي الله عنهم، لكن مع وجوده الآن داخل المسجد لا أعلم أحدًا من أهل العلم يمنع من الصلاة فيه بدعوىٰ عدم اتخاذ القبر مسجدًا، بل إجماع العلماء علىٰ مشروعية الصلاة في مسجد النبي ﷺ علىٰ حاله الذي هو عليه الآن، لا أعلم فيه خلافًا، أما في أي مسجد آخر فلا، فإن كان القبر أمامه -بينه وبين القبلة- فالحرمة أغلظ وأشد، وإذا كان داخل المسجد أو ملتصقًا به أو في حجرة مستقلة أو خلفه فكل ذلك من تعظيم القبر إذا كان قد بُنِيَ من أجله[٢].

أما صحة الصلاة في المساجد التي بها قبور وبطلانها...

---

(١) رواه البخاري (١١٨٩، ١١٩٧، ١٨٦٤، ١٩٩٦)، ومسلم (٨٢٧، ١٣٩٧).

(٢) أما لو افترضنا علىٰ سبيل المثال: أن المسجد كان بجوار المقابر فاحتيج إلىٰ التوسعة مثلًا، فوسَّعوا وصارت المقابر خلف المسجد أو علىٰ يمينه أو شماله مع وجود فاصل، فهذا هو الذي يمكن أن تكون الصلاة فيه جائزة، مع أن فيه من الشبهة وذريعة اتخاذ القبور مساجد ما فيه، وكذلك لو وسَّعوا المسجد حتىٰ صار الفاصل بينه وبين القبور جدارًا أو طريقًا صغيرًا، فهذا لا يُنهىٰ عن الصلاة فيه، مادامت القبور ليست في القبلة مباشرةً، وكان هناك فاصلٌ كما ذكرنا.

وراجع كتاب «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد» للإمام الألباني: فله كلام نفيس في هذه المسألة.



ففيها للعلماء قولان:

١- منهم من يرىٰ بطلانها مطلقًا سواء أكانت في مسجد أم لم يكن هناك مسجد بل ذهب إلىٰ القبر ليصلي بجواره، كأن يكون القبر داخل بيت مثلًا أو حديقة، فيذهب الناس إلىٰ ذلك المنزل أو الحديقة ليصلوا عند القبر، فهؤلاء قد اتخذوا هذا القبر مسجدًا، وإن لم يكن عليه مسجد، فمن العلماء من يقول: الصلاة باطلة، سواء أكان قاصدًا أم لم يقصد.

٢- ومنهم من يقول: الصلاة مكروهة كراهة تحريم، ومن المتأخرين من يطلق الكراهة، لكن كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية[1]: «ومن العلماء من أطلق فيه لفظ الكراهة، فما أدري: أعنىٰ به التنزيه؟ أم التحريم؟ ولا ريب في القطع بتحريمه»، بلا شك؛ لأنه من إحسان الظن بالعلماء، أنهم لا يقولون عن شيء لعن النبي ﷺ فاعلَه أنه مكروهٌ كراهة تنزيه، فكيف يلعن النبي ﷺ من فعل شيئًا، ثم يقولون عنه: مكروه تنزيهًا؟! فهذا لا يمكن، إنما يلعن من أتىٰ كبيرة من الكبائر.

ولذلك نقول: **الصحيح من هذا هو التفصيل:**

١- فمن كان قاصدًا القبر لأجل الصلاة عنده، أو قصد المسجد تبركًا وتعظيمًا لصاحب القبر، فصلاته باطلة علىٰ الراجح.

٢- وأما من صلىٰ اتفاقًا لأجل أنه يريد أن يحضر درس علم لشيخ يظنه عالمًا، أو هو عالم ببعض فنون العلم كالتجويد مثلًا[2]، فهذا صلاته صحيحة مع الإثم[3].

٣- وأما من صلىٰ وهو لا يعلم بوجود القبر، فصلاته صحيحة، ولا يأثم؛ لأن الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها، والعلم شرط من شروط التكليف، فقد روىٰ البخاري معلقًا في صحيحه: «أن عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رضي الله عنه رَأَىٰ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يُصَلِّي عِنْدَ قَبْرٍ، فَقَالَ عُمَرُ: القَبْرَ القَبْرَ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالإِعَادَةِ»[4]، فدل علىٰ أن صلاته صحيحة.

وأمر النبي ﷺ بهدم كل قبر مرتفع مشرف، فالمسلم الحريص علىٰ التوحيد يتجنب الصلاة في المساجد التي بُنيت علىٰ القبور سدًا لذريعة الشرك.

---

(١) انظر «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص:٣٢٨ وما بعدها).

(٢) ولا عبرة بأن يكون الشيخ الفلاني فعل ذلك وإنما العبرة بكلام الله ﷻ وكلام رسوله ﷺ وإجماع السلف.

(٣) الصلاة في المسجد الذي فيه قبر لا تجوز، ولو لم يجد الإنسان غير الصلاة في الطريق؛ فليصل في الطريق ولا يصلِّ في ذلك المسجد؛ لأن هذه البقعة منهي عن الصلاة فيها.

(٤) رواه البخاري باب: «هل تنبش قبور مشركي الجاهلية، ويُتخذ مكانها مساجد».



فصل في الشرك الأصغر[1]

الشرك الأصغر: كل وسيلة وذريعة يتطرق منها إلى الشرك الأكبر من: الإرادات، والأقوال، والأفعال، التي لم تبلغ رتبة العبادة.

♦ من مظاهر الشرك الأصغر:

١- تعليق الخيوط والحِلَق وحدوة الحصان والخرز والودع والتمائم والأحجبة معتقدًا أنها أسباب لدفع العين والحسد والشر، أما لو اعتقد أنها بذاتها تنفع وتضر، فهذا شركٌ أكبر في الربوبية.

قال النبي ﷺ: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَلَا أَتَمَّ اللهُ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللهُ لَهُ»[2]، وفي رواية: «مَنْ عَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ»[3].

أما إن كان المعلّق من القرآن، فقد اختلف فيه العلماء، فكرهه كله عبد الله بن مسعود

---

(١) الشرك الأكبر ينافي أصل الإسلام ولو مات صاحبه عليه فهو مُخلدٌ في النار، أما الشرك الأصغر فحكمه حكم الكبائر في الجملة، بمعنىٰ أنه إذا مات قبل أن يصل به إلىٰ الشرك الأكبر مات علىٰ أصل الإسلام وهو داخلٌ في عموم: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٤٨]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء:١١٦].

فالمقصود بـ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ أي: الشرك الأكبر فهو الذي لا يغفره الله ﷻ، وهذه الآية الكريمة هي التي حبست الكفار في النار، كما قال النبي ﷺ بعد ذكر الشفاعة: «فَأَقُولُ: يَا رَبِّ! مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ» [رواه البخاري (٤٤٧٦، ٦٥٦٥، ٧٤١٠، ٧٤٤٠)، ومسلم (١٩٣)]، وإنما أوجب الله الخلود في النار علىٰ من مات مشركًا الشرك الأكبر، وأما من دون ذلك فلم يجب عليه الخلود، وهو في المشيئة، وقد قال النبي ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ! اتَّقُوا هَذَا الشِّرْكَ فَإِنَّهُ أَخْفَىٰ مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ»، فَقَالَ لَهُ مَنْ شَاءَ اللهُ أَنْ يَقُولَ: وَكَيْفَ نَتَّقِيهِ وَهُوَ أَخْفَىٰ مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ ﷺ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ! إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ نُشْرِكَ بِكَ شَيْئًا نَعْلَمُهُ وَنَسْتَغْفِرُكَ لِمَا لَا نَعْلَمُهُ» [رواه أحمد (١٩١٠٩)، وابن ماجه (١٤٧٩)، وحسنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٣٦)]، فهذا دليلٌ واضح علىٰ أن الشرك الأصغر يمكن أن يُغفر، فهو فيما دون ذلك، ومنه الرياء والحلف بغير الله، وكل ذريعة تؤدي إلىٰ الشرك الأكبر، والذي نص عليه النبي ﷺ: «إِن أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! وَمَا الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ؟، قَالَ: «الرِّيَاءُ» [رواه أحمد (٢٣١١٩، ٢٧٧٤٢) وصححه الألباني في «الصحيحة» (٩٥١)].

(٢) رواه أحمد (١٦٩٥١)، وقال الأرناؤوط: «إسناده قوي»، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (١٢٦٦).

(٣) صحيح: رواه أحمد (١٦٩٦٩)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٤٩٢).



وأصحابه، وهو قول ابن عباس، وظاهر قول حذيفة وعقبة بن عامر وابن حكيم، ونُقِل جوازه عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة، ولا يصح، والصحيح: المنع منها؛ لعموم النهي، وسدًا للذريعة، ومنعًا لامتهانه؛ لحمله أثناء قضاء الحاجة، ونحوها.

٢- الرياء.

واعلم أن حقيقة الرياء: طلب الجاه، والمنزلة عند الناس بالعبادات، وهو مُشْتَقٌّ من الرؤية، ومثله التسميع، أي: طلب سماعهم لعبادته، وطاعته.

وهو أقسام:

فتارة: لا يُراد بالعمل سوى المخلوقين لغرض دنيوي، كحال المنافقين في صلاتهم، ولا يشك مسلم في حبوط هذا العمل، وإن لم يكن شركًا أكبر.

وتارة: يكون العمل لله ويشاركه الرياء من أصله، والنصوص تدل على بطلانه أيضًا وحبوطه، كما قال تعالى في الحديث القدسي: **«أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ»**[١].

وتارة: يكون أصل العمل لله، ثم طرأت عليه نية الرياء، فإن كان خاطرًا ودفعه، لم يضره بلا خلاف، فإن استرسل معه فهل يحبط عمله أم لا يضره ذلك، ويجازى على أصل نيته؟ فيه خلاف بين علماء السلف. اهـ[٢]، وقد رجّح ابن رجب أنه يجازى على أصل نيته وقال: «هذا قول الجمهور»، ولكن لا شك أن أجره قد نقص.

٣- الحلف بغير الله تعالى.

فقد قال النبي ﷺ: **«مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ كَفَرَ»**[٣]، وفي رواية: **«فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ»**.

(١) رواه مسلم (٢٩٨٥).

(٢) راجع «جامع العلوم والحكم» لابن رجب الحنبلي (ص:١٥).

(٣) صحيح: رواه أبو داود (٣٢٥١)، والترمذي (١٥٣٥)، وأحمد (٤٨٨٦، ٥٥٦٨، ٦٠٣٦)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٢٠٤).

٤- التطير.

وهو التفاؤل أو التشاؤم بالطير، قال النبي ﷺ: «**الطِّيَرَةُ شِرْكٌ**»[١]، وقال ﷺ: «**لاَ عَدْوَى، وَلاَ طِيَرَةَ**»[٢].

أما لو اعتقد أن الطير ينفع أو يضر بذاته فهو شرك أكبر، ولو اعتقد أنها سبب في جلب النفع ودفع الضر فهو شركٌ أصغر، كمن يعتقد أن البومة سببٌ للشر، والحمامة سببٌ للخير، والطير الفلاني سببٌ للبركة في البيت، وكأولئك الذين يرشون الماء كسببٍ لجلب الرزق، فهذا كله شرك أصغر، أما لو اعتقد أنها هي التي تأتي بالرزق بذاتها، فهذا شرك أكبر.

٥- التنجيم.

وهو الاستدلال بمطالع النجوم والكواكب أو غروبها على وقوع بعض الحوادث، ومنه قراءة حظك اليوم أو كتابته، أو أنت والنجوم، كما هو مشاهد في الجرائد والمجلات المعاصرة.

ففي الصحيح عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال: صلى بنا رسولُ اللهِ ﷺ صلاةَ الصبحِ بالحديبيةِ في إثْرِ سماءٍ منَ الليلِ، فلما انصرفَ أقبلَ على الناسِ، فقال: «**هل تدرونَ ماذا قال ربُّكم؟**»، قالوا: اللهُ ورسولُه أعلَمُ، قال: «**قال: أصبحَ مِن عبادي مُؤمِنٌ بي وكافرٌ، فأما مَنْ قال: مُطِرْنا بفَضْلِ اللهِ ورحمتِه؛ فذلك مُؤمِنٌ بي كافِرٌ بالكَوْكَبِ، وأما مَنْ قال: مُطِرْنا بنَوْءِ كذا وكذا؛ فذلك كافِرٌ بي، مُؤمِنٌ بالكَوْكَبِ**»[٣]. والنوْءُ هو: النجم الصاعد، أو الهابط.

قال العلماء: إن كان قال ذلك معتقدًا أن الكوكب فاعل، مدبر منشئ للمطر، فلا شك في كفره، ومن قاله معتقدًا أنه من الله ورحمته، وأن النوء ميقات له وعلامة اعتبارًا بالعادة؛ فهذا لا يكفر، ورجح النووي كراهيته، وغيره تحريمه، وهو أظهر.

ولا بد من معرفة الفرق بين علم التأثير، وهو الذي سبق بيانه وذمه، وبين علم التسيير، وهو: معرفة كيفية سير النجوم والكواكب للمنافع من معرفة السنين والحساب وغيرها، وهو مباح.

---

(١) صحيح: رواه أحمد (٣٦٧٩، ٤١٨٣)، وأبو داود (٣٩١٠)، والترمذي (١٦١٤)، وابن ماجه (٣٥٣٨)، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٣٠٩٨).

(٢) رواه البخاري (٥٧٥٦)، ومسلم (٢٢٢٢).

(3) رواه البخاري (٨٤٦)، ومسلم (٧١).



قال قتادة: خلق الله هذه النجوم لثلاث: زينة السماء، ورجومًا للشياطين، وعلامات يهتدى بها. فمن تأول فيها غير ذلك أخطأ، وأضاع نصيبه، وتكلف ما لا علم له به[١].

٦- الكهانة.

لِمَا روى بعض أزواج النبي -رضي الله عنهن-، أن النبي ﷺ قال: **«من أتى عرّافًا فسأله عن شيء لم تُقبلْ له صلاةٌ أربعين ليلةً»**[٢].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: **«مَنْ أَتَى كاهِنًا فصدَّقَه بما يقولُ؛ فقد كَفَرَ بما أُنزِلَ على محمدٍ ﷺ»**[٣].

قال البغوي: «العراف هو: الذي يدعي معرفة الأمور بمقدمات أسباب يستدل بها على مواقعها، كالمسروق من الذي سرقها[٤]، ومكان الضالة، وتتهم المرأة بالزنى، فيقول: من صاحبها، ونحو ذلك من الأمور». اهـ[٥].

قال ابن تيمية: «**العراف**: قد قيل إنه اسم عام للكاهن، والمنجم، والرّمّال، ونحوهم ممن يتكلم في تقدمة المعرفة بهذه الطرق». اهـ[٦].

ووجه كون هذه الأمور شركًا هو: أن الله وحده هو المنفرد بعلم الغيب، فمن ادعى مشاركة الله في شيء من ذلك، أو صدّق من ادعى ذلك؛ فقد جعل لله شريكًا فيما هو من خصائص الربوبية، وقد كذّب اللهَ ورسولَه.

وهل المراد بالكفر في الحديث كفر دون كفر، أم يتوقف فيه؟

والقول الثاني هو أشهر الروايتين عن أحمد.

وإن كان ظاهر قوله ﷺ: **«لم تُقبلْ له صلاةٌ أربعينَ ليلةً»** أنه كفر دون كفر؛ لأن الكافر

---

(1) رواه الطبري في تفسيره (٢٤٤٩٠).

(2) رواه مسلم (٢٢٣٠).

(3) **صحيح**: رواه البزار في «كشف الأستار» (٣٠٤٣)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ١٦٢)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢١٩٥).

(4) هكذا في «شرح السُّنَّة»، ط. المكتب الإسلامي.

(5) «شرح السنة» (١٢/ ١٨٢).

(6) «الفتاوى» (٣٥/ ١٧٣).

كفرًا أكبر لا تقبل صلاته لا أربعين ولا فوق ذلك، وإن كان هذا محمولًا على ادعاء الغيب النسبي -أي: الذي يعلمه بعض الناس من الأمور التي وقعت- لا الغيب المطلق، وهي مفاتيح الغيب الخمسة التي لا يعلمها إلا الله، فإن من ادعى علم شيء منها جازمًا بذلك؛ فلا شك في كفره؛ لتكذيبه نص القرآن: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأنعام:٥٩].

أما الإلهام الذي يقع في قلب المؤمن، وكذا الفراسة، فليس من هذا الباب، فالمؤمن لا يجزم أبدًا بأن غدًا يقع كذا، ولا يبني على إلهامه حكمًا، بل الأحكام تُبنى على ظاهر الشرع، وقد يكون ما يقع في نفسه باطلًا، ويظنه إلهامًا صادقًا.

فلا معصوم بعد النبي ﷺ وإذا كان سيد الملهمين من هذه الأمة: عمر بن الخطاب رضي الله عنه -الملهم بنص الحديث- قد خَفِيَتْ عليه أشياء، ووقع في قلبه أشياء خالف فيها الحق، كما وقع منه في صلح الحديبية؛ فعمل لها أعمالًا تكفيرًا لما قال، ولم يحتجَّ على أحد من الصحابة رضي الله عنهم -قط- بأنه ملهم؛ ليقبلوا قوله بلا دليل، فأما من يدعي الولاية، ويستدل عليها بما يدعيه من الكشف عن المغيَّبات، وحاله أبعد شيء عن صفة الولاية، من الإيمان، والتقوى، والتزام السُّنَّة ظاهرًا وباطنًا -فإن هذه أهم صفات الأولياء-؛ فهو من أولياء الشيطان، لا من أولياء الرحمن، وقد يُطْلِعُه قرناؤه من الجن على بعض الغيب النسبي فيما وقع واطلعوا عليه هم من حيث لا نراهم؛ ليلبسوا على العوام والجهلة، وكل هذا من الكهانة.

وليُحذر أيضًا في هذا الباب ما قد يخبر به الجن على لسان المصروعين؛ فإن أقل أحوال هؤلاء الجن الفسق فضلًا عن الكفر، فلا يصح تصديقهم ورواية أخبارهم على أنها حق، ولا يجوز سؤالهم عن المغيَّبات، ولا طلب شيء منهم، وإنما المشروع دعوتهم إلى الله، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر، وهذه سيرة السلف الصالح ي في هذه الأمور، لا يعرف عن أحد منهم قط أنه سأل الجني عن شيء، أو طلب منه قضاء شيء من حاجته، مثل هلاك عدو، أو نحوه.

وما أحسن ما قاله سواد بن قارب، لعمر رضي الله عنه حين سأله: «هل يأتيك رَئِيُّك الآن؟ فقال: منذ قرأتُ القرآنَ لم يأتِني، ونعم العِوَضُ كتابُ اللهِ عز وجل منَ الجنِّ»[1]. مع أن هذا الجني هو

(١) رواه البيهقي في «الدلائل» (٢/ ٢٥١) بهذا اللفظ، وأصل القصة رواها البخاري (٣٨٦٦) مختصرة بدون ذكر اسم سواد بن قارب.

الذي دله على الإسلام، وكرر عليه الأمر بالذهاب إلى رسول الله ﷺ، وقد كان من مؤمني الجن، ومع ذلك لم يأته منذ قرأ القرآن.

فكل من الجن والإنس عليه واجبه، ولم تشرع لنا مساءلتهم، ولا الطلب منهم، بل هذا إن لم يكن شركًا صريحًا فهو من ذرائعه وأسبابه، والله المستعان.

٦- التوسل البدعي.

كأن يقول للميت: ادع الله لي، استغفر لي... أما لو قال: أغثني، أو اغفر لي، أو ارحمني، أو ارزقني، أو اشفني، فهو شرك أكبر، وهو توسل شركي.



فصل في التوسل

فالوسيلة لغةً[١]: ما يتوصل به إلى الشيء، ولها معنى آخر وهو: المنزلة والدرجة والقربة، وكلا المعنيين صحيحٌ شرعًا.

قضية التوسل من القضايا المهمة التي وقع فيها خلافٌ بين المتأخرين، والتوسل هو: اتخاذ وسيلة توصل الإنسان إلى ما يريد، وقد ورد لفظ الوسيلة في القرآن في قوله ﷻ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ وَجَـٰهِدُواْ فِى سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [المائدة:٣٥]، وفي قوله ﷻ في الرد على المشركين الذين يدعون غير الله: ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ [الإسراء:٥٧].

وهي في هاتين الآيتين باتفاق أهل العلم بمعنى القربة، نقله ابن كثير في تفسيره عن: ابن عباس رضي الله عنهما، ومجاهد، والحسن، وقتادة، وغير واحد، وقال: وهذا الذي قاله هؤلاء الأئمة لا خلاف بين المفسرين فيه. اهـ[٢].

﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ أي: يتقربون إليه، وذلك من علامات حبهم العظيم لله ﷻ فالذي يتقرب إلى الله، وينبغي أن يكون قريبًا من الله لابد أنه يحبه ﷻ.

ومن هذا المعنى قول النبي ﷺ: «**إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللهَ لِي الْوَسِيلَةَ فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ**»[٣]، فالوسيلة بمعنى المنزلة مأخوذة من القُرب؛ لأن القريب من الملك أو العظيم له منزلة قريبة منه، فهذه الوسيلة اسمٌ لدرجة في الجنة، هي أقرب المنازل وأرفع المنازل عند الله ﷻ، لا تنبغي إلا لعبد واحد وقد رجا النبي ﷺ أن يكون هو ذلك العبد ﷺ، نسأل الله له الوسيلة.

---

(١) قال في «لسان العرب»: «الوسيلة: المنزلة عند الملك، والوسيلة: الدرجة. والقربة... وتوسّل إليه بوسيلة: إذا تقرب إليه بعمل... والوسيلة: الوُصلة والقربى». اهـ. باختصار.

(٢) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٣٥).

(٣) رواه مسلم (٣٨٤).



التوسل منه: الركن، والواجب، والمستحب:

فالتوسل الركن: هو التوسل إلىٰ الله ﷻ بالإيمان به، فلا يقبل الله تعالىٰ تقربًا إليه بغير إيمان به وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، فلابد أن يُتَقرب إلىٰ الله بذلك؛ هذا هو المعنىٰ المقصود بقوله تعالى: ﴿وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾، فلو أن إنسانًا تقرب إلىٰ الله بأنواع القربات، وهو مُكذبٌ برسوله، أو مُكذب بمَلَكٍ، أو مُعَادٍ لمَلكٍ من الملائكة، أو مكذب بالجنة والنار، أو مكذب بالقدر، لم يقبل الله ﷻ منه شيئًا؛ لأنه فرط في الوسيلة التي هي ركن والتي لا يقبل الله من أحد شيئًا بدونها.

والتوسل الواجب: هو توسل الإنسان إلىٰ الله ﷻ بفعل ما أمر وترك ما حرم.

والتوسل المستحب: هو التوسل إلىٰ الله ﷻ بفعل المستحبات.

والتوسل في الدعاء: هو ذكر ما يكون الدعاء به أقرب إلىٰ الإجابة، وهذا أحد معاني التوسل العام، والتوسل العام هو التقرب، والدعاء من القربات، وقد يكون التوسل في الدعاء واجبًا كما هو في سورة الفاتحة: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة:٦-٧]؛ فلا تصح الصلاة من غير أن ندعو هذا الدعاء، ولابد أن نتوسل ببداية الفاتحة: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:١-٤]: وهذا توسلٌ بأسماء الله وصفاته، ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]: وهذا توسلٌ إلىٰ الله بالأعمال الصالحة.

♦ أنواع التوسل المشروع، وغير المشروع في الدعاء:

١- التوسل المشروع:

الذي ورد في الكتاب والسنة من أنواع التوسل المشروع في الدعاء ثلاثة أنواع:

النوع الأول: التوسل إلىٰ الله ﷻ بأسمائه وصفاته.

النوع الثاني: التوسل إلىٰ الله ﷻ بذكر الأعمال الصالحة التي قام بها العبد.

النوع الثالث: التوسل إلىٰ الله ﷻ بدعاء المسلم الصالح الذي دعا وهو حي حاضر.

النوع الأول:

وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف:١٨٠]، وأدعية الكتاب والسنة كلها لا تخلو من ذكر الأسماء والصفات، فالعبد لا يسأل مباشرة بل يقول: «يا رب» أو «اللَّهُمَّ» فإنه توسل بالربوبية أو بالألوهية، والأدعية المستجابة التي ورد عن النبي ﷺ ما يدل على فضلها هي ذكر أسماء الله تعالى وصفاته، كما سمع النبي ﷺ رجلًا يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الحَمْدَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ المَنَّانُ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَا ذَا الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ دَعَا اللهَ بِاسْمِهِ العَظِيمِ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ»[(١)].

وسمع رجلًا يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ يَاالله! بِأَنَّكَ الوَاحِدُ الأَحَدُ الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ: أَنْ تَغْفِرَ لِي ذُنُوبِي إِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَدْ غُفِرَ لَهُ» ثَلَاثًا[(٢)].

وجميع أذكار الصباح والمساء، والنوم، والدخول والخروج للبيت أو المسجد، والنزول، والسفر واللبس، والطعام والشراب، وجميع الأذكار الواردة؛ هي أدعية فيها ثناء على الله ﷻ بأسمائه وصفاته وسؤال الرب ﷻ بأسمائه وصفاته، دون استثناء، وجميع أدعية المؤمنين في الكتاب وفي السنة كلها متضمنة التوسل إلى الله -سبحانه- بذكر الأسماء والصفات.

ولذلك نقول: هذا النوع من التوسل هو أعظم أنواع التوسل.

النوع الثاني:

وهو التوسل إلى الله بذكر الأعمال الصالحة بين يدي الدعاء، أو في خاتمته، كما ورد كثيرًا مثل قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران:١٦].

ولابد أن نفرق بين فعل الإيمان نفسه، بأن يؤمن الإنسان؛ فهذا ركنٌ من الأركان ولا

---

(١) صحيح: رواه أبو داود (١٤٩٥)، والترمذي (٣٥٤٤)، والنسائي (١٣٠٠)، وابن ماجه (٣٨٥٨)، وأحمد (١٢٢٠٠، ١٣١٥٨، ١٣٣٨٧)، وصححه الألباني في «المشكاة» (٢٢٩٠).

(٢) صحيح: رواه النسائي (١٣٠١)، وأبو داود (٩٨٥)، وأحمد (١٨٤٩٥) وصححه الألباني في تحقيقه للسنن.



يقبل الله قربةً بدونه وهذا هو التوسل العام الركن، وأما ذكر الإيمان في الدعاء فهذا من التوسل المستحب، أن يقول بين يدي دعائه: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾، ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [المؤمنون:١٠٩]، ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا ۚ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران:١٩٣].

فذكر الإيمان في الدعاء هو التوسل الذي نقصده في الدعاء، أما فعل الإيمان نفسه، وأن يستجيب الإنسان لمنادي الرحمن فهذا فرض في التقرب، لا يقبل الله ﷻ من أحد تقربًا من غير أن يؤمن، أما لو لم يقل هذا الدعاء لكونه مثلًا لا يحفظه فلا بأس، أما الذي أوجبه الله علينا هو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

ومن ذلك القصة المشهورة قصة الثلاثة الذين أُغْلِق عليهم الغار، فتوسلوا إلى الله ﷻ بأعمالهم الصالحة، قالوا: «إِنَّهُ لَا يُنْجِيكُمْ إِلَّا أَنْ تَدْعُوا اللهَ بِصَالِحِ أَعْمَالِكُمْ»، فتوسل أحدهم إلى الله ﷻ ببر الوالدين والإخلاص في ذلك فقال: «اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ -وهو سقي والديه قبل صبيانه- ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ»، والثاني توسل إلى الله ﷻ بترك الزنى بمن يحب مع قدرته على ذلك، وأنه ترك ابنة عمه التي هي أحب الناس إليه، وترك المال الذي أعطاها، فقال: «اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ»، وتوسل الثالث بإعطاء الأجير حقه وتثمير ماله، وأنه أخلص إلى الله في ذلك فَفَرجَ اللهُ ﷻ عنهم[1].

النوع الثالث:

أما النوع الثالث من أنواع التوسل المشروع: فهو التوسل إلى الله ﷻ بدعاء المسلم الصالح الحي الحاضر -وهو مستحب في مواطن، والأولى تركه في مواطن-، وأعلى ذلك دعاء الأنبياء، كما قال الله ﷻ حاكيًا عن أبناء يعقوب عليه السلام قولهم لأبيهم: ﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ ۝ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّىٓ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يوسف:٩٧-٩٨].

---

(١) رواه البخاري (٢٢٧٢، ٣٤٦٥)، ومسلم (٢٧٤٣).



فطلبُ الدعاء من المسلم الحي الذي يرجى صلاحه؛ مشروع، وذلك إذا كان في أمرٍ أُخروي، وأما إذا كان في أمر دنيوي فالأولىٰ تركه، كما قال النبي ﷺ للرجل الأعمىٰ الذي قال له: ادْعُ اللهَ لِي أَنْ يُعَافِيَنِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنْ شِئْتَ أَخَّرْتُ لَكَ وَهُوَ خَيْرٌ وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ**»، فَقَالَ: ادْعُهْ، -وفي رواية قال: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنَّهُ قَدْ شَقَّ عَلَيَّ ذهابُ بَصَرِي- فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَوَضَّأَ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهُ، وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ وَيَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: «اللَّهُمَّ! إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِمُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ إِنِّي قَدْ تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَىٰ رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ لِتُقْضَىٰ، اللَّهُمَّ شَفِّعْهُ فِيَّ -وفي رواية: وشفعني فيه-»[1]، ففعل الرجل فرد الله ﷻ عليه بصره.

فهذا قد اختار الحال الأقل، بدليل حديث ابن عباس ﭭ في البخاري، قال لعَطَاءِ بن أبي رَبَاح: «أَلا أُرِيكَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، قَالَ: بَلَىٰ، قَالَ: هَذِهِ المَرْأَةُ السَّوْدَاءُ أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي أُصْرَعُ وَإِنِّي أَتَكَشَّفُ فَادْعُ اللهَ لِي، قَالَ: «**إِنْ شِئْتِ صَبَرْتِ وَلَكِ الجَنَّةُ، وَإِنْ شِئْتِ دَعَوْتُ اللهَ أَنْ يُعَافِيَكِ**»، فَقَالَتْ: أَصْبِرُ، ثُمَّ عَادَتْ لَهُ فَقَالَتْ: إِنِّي أَتَكَشَّفُ، فَادْعُ اللهَ لِي أَنْ لَا أَتَكَشَّفَ فَدَعَا لَهَا»[2]، كانت عندما يأتيها الصرع يحصل نوع من تكشف الثياب عنها، فدعا لها النبي ﷺ ألا تتكشف.

وهو ﷺ في هذا الحديث بيَّن أن الأفضل أن يصبر الإنسان ولا يطلب الرُّقية، ولا يطلب الدعاء من الآخرين، أما في الأمر الأخروي الديني وهو ألا تتكشف مثلًا؛ لأن التستر يحبه الله وشَرَعَه وأمر به وأوجبه، فلما كانت عند صرعها تتكشف لم يقل لها ﷺ: «**إِنْ شِئْتِ صَبَرْتِ وَلَكِ الجَنَّةُ**»، وإنما دعا لها مباشرة، ورَغَّبَها في الصبر علىٰ الصرع، ولذلك لمَّا صبرت، قال ابن عباس ﭭ: «أَلَا أُرِيكَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ»، لصبرها، والأعمىٰ قد خيَّره النبي ﷺ، فاختار أن يدعو الله له، مع أن الأفضل أن يصبر علىٰ ما ابتلاه الله ﷻ به.

ومن ذلك حديث السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب لأنهم: «**لَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يَتَطَيَّرُونَ وَلَا يَكْتَوُونَ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ**»[3]، فقوله ﷺ: «**لَا يَسْتَرْقُونَ**» دل علىٰ

---

(١) صحيح: رواه الترمذي (٣٥٧٨)، وابن ماجه (١٣٨٥)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٢٧٩).

(٢) رواه البخاري (٥٦٥٢)، مسلم (٢٥٧٦).

(٣) رواه البخاري (٥٧٠٥، ٥٨١١، ٦٥٤١، ٦٥٤٢)، ومسلم (٢١٦، ٢٢٠).



أن ترك الاسترقاء -أي: ترك طلب الرقية- أفضل، ولكن يمكن أن يرقي الإنسان نفسه، أما سؤال الرُّقية من الناس كأن يقول لشخص آخر: ارقني، كما يذهب كثير من الناس إلىٰ المُعَالِجِينَ أو مَنْ يُرجىٰ صلاحه للرُّقية؛ فالأولىٰ ألا يَسْتَرْقِي العبد، وفي هذا الحديث «فَقَامَ عُكَاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ الأَسَدِيُّ، فقَالَ: ادْعُ اللهَ لِي يَا رَسُولَ اللهِ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ ﷺ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ»، فقد طلب الدعاء لأمرٍ أُخروي وهو من السبعين ألفًا[١].

فعندما يكون الإنسان مريضًا مثلًا، ويقول لغيره ادعُ الله لي أن يشفيني، فهذا خلاف الأفضل، مع أنه مشروع، أو كالذي يريد النجاح مثلًا فيقول لغيره: ادعُ الله لي أن أنجح، فهذا خلاف الأفضل، بل الأفضل أن يدعو العبد لنفسه؛ إلا أن يكون هناك أمرٌ ديني أخروي في هذا الباب يطيع الإنسان به ربه ﷻ فالأمور الأخروية هي التي يطلب الدعاء فيها.

بل ينبغي أن يسأل الإنسان الأمور الدنيوية إجمالًا لا تفصيلًا؛ لأنه لا يدري أين الخير، والنبي ﷺ يقول: «لِيَسْأَلْ أَحَدُكُمْ رَبَّهُ حَاجَتَهُ كُلَّهَا حَتَّىٰ يَسْأَلَ شِسْعَ نَعْلِهِ إِذَا انْقَطَعَ»[٢]، لكن ليس من الأدب أن يقول: يا رب! أصلح لي شسع نعلي، وإنما يقول: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة:٢٠١]، أو يقول: «اللَّهُمَّ أصلح لي شأني كله لا إله إلا أنت»، ونحو ذلك مما يدخل فيه هذا الأمر، أما التخصيص بأشياء معينة في الدنيا، فالأولىٰ أن ينشغل الإنسان بأن يسأل الله ﷻ أن يُعيذه من عذاب النار ومن عذاب القبر، كما حدث في حديث أم حبيبة ﵂ لما قالت: «اللَّهُمَّ أَمْتِعْنِي بِزَوْجِي رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَبِأَبِي أَبِي سُفْيَانَ، وَبِأَخِي مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ سَأَلْتِ اللهَ لِآجَالٍ مَضْرُوبَةٍ وَأَيَّامٍ مَعْدُودَةٍ وَأَرْزَاقٍ مَقْسُومَةٍ لَنْ يُعَجِّلَ شَيْئًا قَبْلَ حِلِّهِ أَوْ يُؤَخِّرَ شَيْئًا عَنْ حِلِّهِ، وَلَوْ كُنْتِ سَأَلْتِ اللهَ أَنْ يُعِيذَكِ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ أَوْ عَذَابٍ فِي الْقَبْرِ كَانَ خَيْرًا وَأَفْضَلَ»[٣].

---

(١) خلافًا لشيخ الإسلام ابن تيمية: الذي جعل طلب الدعاء عمومًا خلاف الأفضل، واستدل بحديث: «لا يسترقون» والصحيح أن هذا الحديث يدل علىٰ أن ترك طلب الدعاء في الأمر الدنيوي هو الأفضل، أما ترك طلب الدعاء في الأمر الأخروي فالحديث يدل علىٰ عكسه، فإن عكاشة طلب من الرسول ﷺ أن يدعو له في أمرٍ أخروي، فدعا له النبي ﷺ، وهو مع ذلك من السبعين ألفًا.
انظر «اقتضاء الصراط المستقيم» (٤٤٦)، و«مجموع الفتاوى» (١/ ١٨١)، و«الرد على البكري» (١/ ٢١٥).

(٢) حسن: رواه الترمذي (٣٩٧٣، ٣٩٧٤)، وحسنه الألباني في «المشكاة» (٢٢٥١).

(٣) رواه مسلم (٢٦٦٣).



فالغرض المقصود أن طلب الدعاء من المسلم الصالح الحي الحاضر مشروع، وهو مستحب في الأمر الأخروي، أو في مصالح المسلمين العامة ونحو ذلك، ومنه حديث الأعمى الذي ذكرناه، ومنه قول عمر رضي الله عنه في الاستسقاء عندما خرج يستسقي بهم في عام الرَّمَادَةِ، قال: «اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا»، فَيُسْقَوْنَ[1].

فكلمة «نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا»: أي بدعائه، نتوجه إليك به، بمعنى نطلب منه أن يدعو لنا، «وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا»، أي نتوجه إليك بدعاء العباس رضي الله عنه فهذا هو الذي ورد في الكتاب والسنة من التوسل المشروع[2].

٢- التوسل غير المشروع:

أما التوسل غير المشروع في مسألة الدعاء فهو ثلاثة أنواع أيضًا:

النوع الأول:

أن يُطلب من: الميت، أو الغائب، أو الجن، أو حتى الملائكة؛ قضاء الحاجات، وكشف الكربات، أو أن يغيثوهم، أو يرزقوهم، أو يشفوهم، أو يجلبوا لهم نفعًا، أو يدفعوا عنهم ضرًا، فهذا من الشرك الأكبر، قال عز وجل: ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴾ [الإسراء:٥٦]، نزلت هذه الآيات في عيسى، وعُزير، والملائكة، و في الجن الذين أسلموا، فَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ ﴾، قَالَ: نَزَلَتْ فِي نَفَرٍ مِنَ الْعَرَبِ كَانُوا يَعْبُدُونَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ فَأَسْلَمَ الْجِنِّيُّونَ، وَالْإِنْسُ الَّذِينَ كَانُوا يَعْبُدُونَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ، فَأَنْزَلَ اللهُ سُبْحَانَهُ: ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ۝ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ ﴾ [الإسراء:٥٦-٥٧][3]، فهذا يدل على أن من دعا الملائكة فدعاؤه

---

(١) رواه البخاري (١٠١٠).

(٢) أما توسل عمر رضي الله عنه بدعاء العباس رضي الله عنه فهو عام للأمة كلها، ومن باب النصيحة للمسلمين، وهو أمرٌ ديني عظيم فلو قلنا لمسلم: ادعُ الله للمسلمين. فهذا ليس من باب سؤال الدعاء الدنيوي الذي هو خلاف الأفضل، بل نطلب من المسلمين أن يدعوا الله أن يفرج كرب المكروبين، ويرفع الظلم عن المظلومين ونحو هذا، فهذا أمرٌ ديني، فيستحب أن نأمر الناس بالدعاء بمثل ذلك.

(٣) رواه البخاري (٤٧١٤)، ومسلم (٣٠٣٠).



هذا من التوسل الشركي، كالمشركين الذين كانوا يدعون اللّات والعُزّىٰ ومَناة الثالثة الأخرىٰ علىٰ أنها صُوَرٌ للملائكة، ولذلك اشتقوا لهذه الأوثان أسماءً مؤنثة من أسماء الله تعالى، فقد اشتقوا اللات من الله، والعزىٰ من العزيز، ومناة من المنان، فأوثانهم هذه كانوا يعتقدون أنها ترمز للملائكة، واعتقدوا أنهم يدعون الملائكة، وأن الملائكة تقضي لهم حاجاتهم تلك، وهم معتقدون أن الملائكة بنات الله، تعالىٰ الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

وهذا مثل أن يقول القائل للميت أو للمقبور أو الولي الفلاني -أو الذي يظنه وليًا- أو الجن: أغثني يا سيدي فلان، ارحمني يا سيدي فلان، ارزقني، اشف ابني.

أو طلب منه المدد كأن يقول: مدد يا سيدي فلان -أي: ابعث لي مددًا-، وهذا بلا شك مرتبطٌ باعتقاد شركي في الربوبية، وهو أنه يعتقد أن الولي له تدبير في الكون، فيرسل المدد ويأمر وينهى، فلا يمكن أن يكون دعاؤه للولي دعاءً مجردًا ولا يعتقد أنه يملك له ضرًا ولا نفعًا، فلابد أنه يدعوه وهو معتقدٌ فيه أنه يملك الضر والنفع.

النوع الثاني:

أن يقول للميت والغائب: ادع الله لي، أو اسأل الله لي، أو اشفع لي في كذا، فهذا لا خلاف بين السلف في أنه غير جائز، وأنه من البدع التي لم يقل بها أحدٌ من علماء الأمة، وهو من ذرائع الشرك؛ فهو من الشرك الأصغر، والفرق بينه وبين الذي قبله واضح، إذ الأول: دعاء غير الله، والثاني: مخاطبة الميت والغائب بما لم يرد في الكتاب والسُّنَّة، ولكنه لم يدعه، ولم يسأله قضاء الحاجات وتفريج الكربات، فلم يصرف له العبادة، ولكنه ذريعة للغلو، وبدعة، وضلالة.

هذا إذا لم يعتقد في الميت أو الغائب: السمع، والإحاطة، والقدرة الشاملة على الإغاثة، وعلم الغيب، فإن هذا شركٌ أكبر في الأسماء والصفات؛ لأنه وصف المخلوق بصفات الخالق التي انفرد بها سبحانه.

النوع الثالث:

وهو التوسل بذات المخلوق وجاهه، وهو بدعةٌ علىٰ الراجح، وقلنا علىٰ الراجح؛ لأن فيه خلافًا معتبر، فقد ورد عن بعض المتقدمين وبعض الصحابة، مع أن الراجح تضعيفه عن الصحابة، فلم يثبت عنهم علىٰ الصحيح.

وقد ورد في قصة عثمان بن حنيف -راوي حديث الأعمىٰ- مع رجل كانت له حاجة عند عثمان بن عفان ﷺ، وكان عثمان ﷺ مشغولًا عن الرجل لا يلتفت إليه، فقال له عثمان بن حنيف: ائت الميضأة، ثم توضأ وصل ركعتين، ثم قل: «اللَّهُمَّ إني أتوجه إليك بنبيك، يا محمد يا نبي الرحمة إني أتوجه بك إلىٰ ربي في قضاء حاجتي»، ثم تعالَ، فسأذهب معك، فذهب معه ودخل علىٰ عثمان فقضىٰ للرجل حاجته.

هذه القصة رواها الطبراني[1]، وذكر قصة الحديث، وأصل الحديث -كما ذكرناه في التوسل المشروع- صحيح، وهو الذي ذكرنا في طلب الدعاء من المسلم الحي وهو حديث الأعمىٰ، أما هذه الزيادة المذكورة هنا في هذه القصة فهي ضعيفة علىٰ الراجح، وضعفها شيخ الإسلام ابن تيمية.

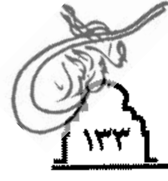
لكن ما دام هناك اجتهادٌ في الباب، قلنا إنه بدعة علىٰ الراجح، فنُدخله بذلك في الخلاف السائغ، فمن توسل بهذا النوع من التوسل فقد أخطأ، ويُفتىٰ بأن فعله خطأ، ولكن لا يُضَلَّلُ ولا يُبَدَّعُ بعينه؛ لأن المسألة فيها اجتهاد، فبعض أنواع البدع فيها اختلاف، فمن قال: «الراجح أنه يجوز» لا يخرج عن دائرة أهل السنة بل قد قال قولًا مرجوحًا.

وممن رُوِيَ عنه القول بذلك: الإمام أحمد، ولكن هذا غير مُرَجَّحٌ عند المحققين في المذهب الحنبلي كشيخ الإسلام ابن تيمية: فهو يرىٰ أن هذه الرواية مرجوحة، حيث قال في الجواب عن مسألةٍ في التوسل بالنبي ﷺ: هل يجوز أم لا؟، فقال: «الجواب: الحمد لله، أما التوسل بالإيمان به ﷺ ومحبته وطاعته والصلاة والسلام عليه وبدعائه وشفاعته ونحو ذلك مما هو من أفعاله وأفعال العباد المأمورِ بها في حقه فهو مشروع باتفاق المسلمين، وكان الصحابة ﷺ يتوسلون به ﷺ في حياته، وتوسلوا بعد موته بالعباس عمّه كما كانوا يتوسلون به».

وأما قول القائل: اللَّهُمَّ إني أتوسل إليك به، فللعلماء فيه قولان كما لهم في الحلف به ﷺ قولان، وجمهور الأئمة: كمالك والشافعي وأبي حنيفة علىٰ أنه لا يسوغ الحلف به كما لا يسوغ الحلف بغيره من الأنبياء والملائكة، ولا تنعقد اليمين بذلك باتفاق العلماء، وهذه إحدىٰ الروايتين عن أحمد، والرواية الأخرىٰ؛ تنعقد اليمين به ﷺ خاصة دون غيره، ولذلك قال أحمد

---

(١) ضعيف: رواه الطبراني في «الكبير» (٨٣١١)، وضعفه الألباني في «التوسل» (٨٥) و«الترغيب والترهيب» (٤١٥).



في منسكه الذي كتبه للمروزي صاحبه: إنه يتوسل بالنبي ﷺ في دعائه، ولكن غير أحمد قال: إن هذا إقسامٌ على الله به ولا يُقْسَم على الله ﷻ بمخلوق، وأحمد: في إحدى الروايتين قد جَوَّزَ القسم به ﷺ فلذلك جوز التوسل به، ولكن الرواية الأخرى عنه هي قول جمهور العلماء أنه لا يقسم به. اهـ[1].

وهذا القول بأن من حلف بالنبي ﷺ انعقد يمينه ووجب الوفاء به، قولٌ باطل قطعًا من جهة الدليل[2]، ويمكن أن يحمل قول الإمام أحمد في رواية المروزي على أنه أراد التوسل بحب النبي ﷺ واتباعه فهو من باب التوسل بالعمل الصالح.

فلذلك نقول إن التوسل بالحق والجاه -وهو النوع الثالث من التوسل غير المشروع-، وهو أن يقول: اللَّهُمَّ إني أسألك بحق فلان، أو بجاه فلان، أو بفلان يعني بذاته، هو توسل بدعي على الراجح، أجازه بعض العلماء بالنبي ﷺ، كالعز بن عبد السلام، وهو منقول عن أحمد مرجوحًا، وأجازه بعضهم بعموم الصالحين؛ كالشوكاني، لكن الصحيح من حيث الدليل هو قول أبي حنيفة وأصحابه، وذلك أنهم قالوا: لا نتوسل بمخلوق، وإن كنا نقول: إن هناك توسلًا بالمخلوق، وهو التوسل بالعمل الصالح، فالعمل الصالح مخلوق.

أما ذلك النوع من التوسل -التوسل بالحق والجاه وذات المخلوق- فهو بدعة، فلم يرد في كتاب ولا سنة، وقد تركه الصحابة مع استحضارهم له، كقول عمر رضي الله عنه: «اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا» فَيُسْقَوْنَ[3]، فعمر رضي الله عنه لم يتوسل بعد وفاة النبي ﷺ بالنبي ﷺ؛ لأنه في الحقيقة كان يتوسل بدعاء النبي ﷺ، لا بذاته ﷺ، ولا بجاهه ﷺ فإن ذاته

---

(١) «الفتاوى الكبرى» (٢/ ٤٢٢).

(٢) وكل المذاهب قد يقع فيها أقوال مخالفة لصريح الكتاب والسنة، أو فيها خلافٌ غير سائغ، ومذهب الإمام أحمد نادر جدًّا أن توجد فيه أقوال من هذا القبيل، وهذا القول منها؛ لأنه قول مخالف لنص حديث: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمُتْ» [رواه البخاري (٢٦٧٩، ٦٦٤٦، ٧٤٠١)، ومسلم (١٦٤٦)]، وحديث: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»، والرواية الراجحة في المذهب أنه يحرم الحلف بالنبي ﷺ، ولا ينعقد، فلو قال: «والنبي لأفعلن كذا»، ثم لم يفعل فليس عليه كفارة يمين، ولم ينعقد يمينه، إنما كفارته أن يقول: «لا إله إلا الله»؛ لأنه حلف بغير الله، كمن حلف فقال: «وشرف أبي أو وشرف أمي»، فعليه أن يقول: «لا إله إلا الله» تكفيرًا للذنب وليس عليه كفارة لليمين.

(٣) رواه البخاري، وقد سبق (ص:١١٩).



موجودة[١]، وجاهه قائم ﷺ، ومع ذلك ترك عمر والصحابة معه التوسل بالنبي ﷺ بهذا المعنى، فالصحابة ﭫ كما ذكرنا كانوا يتوسلون بدعائه ﷺ، وهو الآن غير موجود، وطلب الدعاء منه غير ممكن، فلذلك عدلوا إلى التوسل بالعباس ﭬ، وقالوا: نتوسل إليك بعم نبيك.

ومسألة التوسل من القضايا الشائكة التي حاول بعض المعاصرين التخلص فيها من النزاع القائم بين: المنهج السلفي، والصوفية. بالتوسط الدائم بين الفرق المتنازعة، فقال: إن الدعاء إذا اقترن بالتوسل إلى الله بأحد من خلقه خلاف فرعي، وليس من مسائل العقيدة.

وهذا في الحقيقة كلام موهم؛ لأنه كما ذكرنا أن: من التوسل ما هو من مسائل العقيدة باتفاق، فالذين يدعون غير الله يسمون ذلك توسلًا وهذا شرك أكبر، وهناك ما هو شرك أصغر؛ لأنه ذريعة للشرك الأكبر، أما النوع الثالث فليس شركًا؛ لأنه يتوجه إلى الله بالدعاء، فيقول: اللَّهُمَّ إني أسألك بحق فلان أو بجاه فلان.

والشيخ محمد بن عبد الوهاب: نص على المنع من هذا التوسل[٢]، ولكنه لا يُنْكِرُ على مَن فعله، فلا يُنكَر على من توسل بالحق والجاه، ولذلك فلا يصح أن يقال: إن كل أنواع التوسل فيها خلافٌ سائغ.

وكذلك من الخطأ إطلاق القول بأن: كل توسل بالمخلوق شرك، كما قال أحد العلماء المعاصرين[٣]، فهذا من الأخطاء التي يجب الحذر منها؛ لأن التوسل بدعاء المسلم الصالح الحي توسل بمخلوق، وقد قدمنا أنه جائز، وكذلك التوسل بالأعمال الصالحة، كما أن التوسل بالحق والجاه ليس من الشرك[٤] عند أحدٍ من أهل العلم، فليس بالشرك الأكبر الناقل عن الملة ولا حتى من الشرك الأصغر، بل هو خلاف فرعي كما قدمنا.

---

(١) قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَى الأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ»، أحمد (١٦٢٠٧)، وابن أبي شيبة (٨٦٩٧)، وأبو داود (١٠٤٧)، والنسائي (١٣٧٤)، وابن ماجه (١٦٣٦)، والدارمي (١٥٧٢)، وابن خزيمة (١٧٣٣)، وابن حبان (٩١٠)، والحاكم (١٠٢٩) وقال: «صحيح على شرط البخاري»، والطبراني (٥٨٩)، والبيهقي (١٦٦٦)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٢١٢).

(٢) «مجموع مؤلفات الشيخ»، المجلد الرابع، طبعة جامعة الإمام ابن سعود.

(٣) قول الشيخ أبي بكر الجزائري في كتاب «عقيدة المؤمن».

(٤) إلا لو اعتقد أن معنى الجاه والحق: أن الله جعل له تدبير الكون نيابة عنه سبحانه؛ فهذا شركٌ في الاعتقاد.

الفصل الرابع

الحكم بما أنزل الله

- الكفر الأكبر والكفر الأصغر
- الفرق بين النظام الشرعي والنظام الإداري
- الفرق بين كفر النوع وكفر العين



الحكم بما أنزل الله

من مسائل التوحيد والإيمان العظيمة مسألة: الحكم بما أنزل الله، وهي جزء من قضايا الإيمان بالله ﷻ، ومعرفةِ شهادة أن لا إله إلا الله، وهذه القضية عند التأمل هي ضمن توحيد الأسماء والصفات وتوحيد الربوبية وتوحيد الإلوهية، ولكن نخصها بالذكر لكثرة الذين يخالفون فيها، فاحتاجت لبسط الكلام فيها.

فالمؤمن يعتقد أن من خصائص الربوبية: انفراد الرب ﷻ بحق الحكم والتشريع، ومن أسماء الله ﷻ: «الحكم ، العدل» قال ﷻ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾ [الأنعام:٦٢]، وقال تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف:٤٠]، وقال: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الكهف:٢٦]، وفي القراءة الأخرى المتواترة أيضًا[1]: ﴿وَلَا تُشْرِكْ فِي حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا﴾ وهذه القراءة لا تحتمل إلا الحكم التشريعي؛ لأن قراءة ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا﴾ شاملة نوعي الحكم: الحكم الكوني، والحكم الشرعي، وقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ ظاهرٌ جدًّا في الحكم التشريعي، وتتضمن الحكم الكوني القدري.

الفرق بين الحكم التشريعي والحكم القدري:

- **الحكم التشريعي**: مثاله أن الله ﷻ أحل البيع وحرم الربا.
- **الحكم القدري الكوني**: مثل أن الله ﷻ حكم على فلان بالموت، أو حكم على فلان بالحياة، ونجّاه من الحادث، وأن فلانًا يكون ذكرًا، وفلانة تكون أنثى، فهذا الحكم الكوني القدري.

أما الحكم بأن: هذا حرام، وهذا حلال، وهذا فرض، وهذه سنة، وهذا واجب، وهذا مباح... فهو حكم تشريعي.

---

(١) قراءة ابن عامر.



فمن معاني الربوبية: أن الرب ﷻ هو السيد الآمر الناهي المطاع[(١)]، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى:٢١]، وكما ذكرنا من مظاهر الشرك في الربوبية: أن يعتقد الإنسان أن غير الله له أن يُشرِّع، حتىٰ لو لم يتحاكم إليه، ولم يطلب منه أن يحكم بحكم معين، فهذا من الشرك في الربوبية.

والتحاكم: من العبادات التي يجب أن يصرفها العبد لله دون سواه، وهو من توحيد الإلوهية؛ لأنه من فعل العباد، فكما بينا أن توحيد الربوبية: هو توحيد الرب ﷻ بأفعاله هو، وتوحيد الإلوهية: هو توحيد الرب ﷻ بأفعال العباد.

فمن الربوبية: أن يعتقد أن الله وحده له أن يشرع -وهذا فعل الرب ﷻ-، كما أنه وحده هو الذي يخلق، وله وحده صفة الرزق، وله وحده صفة الضر والنفع، كذلك له صفة الحُكم، وحق الحُكم والتشريع له وحده ﷻ، فهذا من توحيد الربوبية.

أما سلوكنا نحن العملي بالتحاكم إلىٰ شرعه ﷻ، وترك التحاكم إلىٰ الطاغوت وهو كل من يحكم بغير ما أنزل الله وبخلاف شرعه فهو من توحيد الإلوهية، فمن العبادات التي يجب صرفها لله وحده دون ما سواه: التحاكم إلىٰ شرعه، وقبول حُكمه، والرضا به، قال ﷻ: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور:٥١]، وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥].

وتحكيم النبي ﷺ إنما هو تحكيم الله ﷻ؛ لأن الرسول ﷺ لا يحكم من قِبَلِ نفسه، وهو تحاكم إلىٰ الله ﷻ؛ لأن الرسول ﷺ حاكم بشرع الله.

ومن مظاهر الشرك في الربوبية وفي الإلوهية:

التحاكم إلىٰ الطاغوت؛ فاعتقاد أن غير الله له أن يشرع؛ شركٌ في الربوبية.

والتحاكم إلىٰ من يحكم بغير شرع الله؛ شركٌ في الإلوهية[(٢)] ويُعد إلحادًا في الأسماء والصفات؛ لأنه يجعل لله ﷻ شريكًا في أسمائه وصفاته له أن يُشرع.

---

(١) راجع الفصل الثاني: «توحيد الربوبية» من هذا الكتاب (ص:٦٧-٨٠).

(٢) على التفصيل المعروف في ذلك كما سيأتي.



التحاكم إلى الطاغوت

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء:٦٠]، والزعم هنا هو الادعاء بالباطل.

فمن أنواع الطاغوت: من يحكم بغير شرع الله إضلالًا للناس الضلال البعيد، ومن انتسب إلى الإيمان، وزعم الإيمان، وهو يريد أن يُحكِّم الطاغوت فهو كاذب في دعواه، وهو من المنافقين الذين يصدون عن رسول الله ﷺ، أي: يمتنعون من التحاكم إلى رسول الله ﷺ الحاكم بشرع الله وسنته ﷺ.

والطاغوت: كُهَّانٌ من جُهينة، أو هو كعب بن الأشرف اليهودي[(١)].

وسبب نزول هذه الآيات خصومة بين رجل منافق وبين يهودي، فقال المنافق: نتحاكم إلى كعب بن الأشرف؛ لأنه علم أنه يأخذ الرشوة، وقال اليهودي: نتحاكم إلى محمد ﷺ؛ لأنه علم أنه لا يأخذ الرشوة، فاتفقا على أن يأتيا كاهنًا من جهينة، فيتحاكما إليه على عادات أهل الجاهلية والمشركين، فكان هذا تحاكمًا إلى الطاغوت.

والشيطان رأس الطواغيت: لأنه يدعو إلى عبادة غير الله، وكل من طغى وجاوز حد العبودية ونسب لنفسه صفة من صفات الربوبية أو الإلهية فقد طغى وتجاوز الحد فهو طاغوت، ولذلك دخل في ذلك الشيطان؛ لأنه يطلب أن يُعبد من دون الله، ويدّعي أن له أن يُطاع دون أمر الله، قال تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [يس:٦٠]، فالناس يعبدون الشيطان بأن يطيعوه في الكفر، والشيطان يدعوهم إلى ذلك، فهو رأس الطواغيت.

---

(١) وفي بعض الروايات أنه «أبو بردة الأسلمي» فعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: كان أبو بردة الأسلمي كاهنًا يقضي بين اليهود فيما يتنافرون إليه، فتنافر إليه أناس من أسلم فأنزل الله ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء:٦٠]، رواه الطبراني في «المعجم الكبير»، وابن أبي حاتم، والواحدي، وقال الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح»، وصححه السيوطي.



والحاكم بغير ما أنزل الله: طاغوت، سواء أَخْتَرَعَ الحكم أم أعطىٰ لنفسه حق التبديل والتغيير علىٰ شرع الله مِن قِبَلِ نفسه، كالأحبار والرهبان الذين ينتسبون إلىٰ التدين وإلىٰ اتباع دين الأنبياء، أو كان ممن لا ينتسب إلىٰ الأنبياء مثل كتاب «الياسق» -وصاحبه جنكيز خان ملك التتار- فهذا حَكَمَ بغير ما أنزل الله من غير أن ينسب ذلك إلىٰ الأنبياء.

أما الأحبار والرهبان فقد شرَّعوا للنصارىٰ تحليلًا وتحريمًا ونسبوه إلىٰ الدين كحِل الخنزير مثلًا؛ فتحليل النصارىٰ لأكل الخنزير هو من باب تبديل الشرع ونسبته للدين، وأما «الياسق» لجنكيزخان، والقوانين الوضعية فهو تشريع لا يُنسب للدين، بل يقولون: لا شأن لنا بالدين.

فالنوعان -المنسوب للدين أو غير المنسوب- من الطواغيت، مَنْ يبدل الشرع أو يُشَرِّعُ تشريعًا مستقلًا فهو طاغوت؛ لأنه تعدىٰ حدَّه كعبد، وهو: **أن يتلقىٰ الشرع بالقبول والتسليم، لا أن يُشرِّع هو.**

ولذلك قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّـٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ﴾ [النساء:٦٠]، ما الذي أُمرنا به ؟ ألا نتحاكم إلىٰ الطاغوت، فالكفر بالطاغوت عدم التحاكم إليه، واعتقاد بطلان أحكامه، وأنه لا يجوز أن تحكم بين البشر، والله ﷻ ذم المشركين علىٰ تشريعهم عندما شرَّعوا البَحيرة والسائبة والوصيلة والحامي؛ فكيف إذا كانت التشريعات في الدماء والأعراض والأموال ؟! وكيف إذا كانت في الاعتقادات ؟!

ولذلك؛ رؤوس البدع شر الطواغيت؛ لأنهم شرَّعوا للناس ما هو أخطر من الدماء والأموال، وهو العقائد الفاسدة كتعطيل الأسماء والصفات، وكنفي القَدَر، وكَسَبِّ الصحابة رضي الله عنهم وكالغلو في الأئمة إلىٰ أن يُعبدوا من دون الله ﷻ، وكالعلمانية التي هي فصل الدين عن الحياة واعتقاد أن الشريعة غير صحيحة[1].

---

(١) لو أن الناس وضعوا دستورًا على أن الشرع هو الملزم، وقالوا: هذا الذي ندين لله به، وصاغوا الأحكام الشرعية في نظام مواد، المادة العاشرة مثلًا: تقطع يد السارق الذي سرق ربع دينار فصاعدًا مثلًا، فمثل هذا عبارة عن تفصيل أو كتابة لأحكام الشرع بهذه الطريقة فهذا لا يضر.
لكن الدستور الذي يتضمن خلاف شرع الله هو الذي يضر، مثل أن يتضمن أن الزاني لا يُقام عليه الحد أو أي نوع من العقاب إذا كان برضا الزانية، ولم تكن متزوجة، وكانت فوق الثامنة عشرة، كما تنص القوانين الفرنسية -والتي أُخذت منها كثير من القوانين المطبقة في البلاد العربية-: أنه من واقع أنثى بغير رضاها، يعاقَب=

الغرض المقصود: أن هذا الأمر يكثر في المنافقين كما قال الله ﷻ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ ۛ سَمَّـٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّـٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ۖ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَـٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُوا۟ ۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة:٤١]، نزلت هذه الآيات في شأن اليهوديين اللذين زنيا، وكان اليهود بعد كثرة الزنى في أشرافهم تركوا الرجم الذي هو في التوراة[1] وبدلوه إلى الجلد والتحميم، بأن يُجْلد الزاني والزانية، ويُحَمَّم: أي يسوّد وجهاهما، ويُطاف بهما على حمارين، وهما مقلوبان، وجهاهما نحو دبر الحمارين، ويطاف بهما في الطرقات: هذا زان وهذه زانية.

وهذا معناه أنهم يفضحُونهما ويجلدونهما، فهم يعاقبون، ولا يعطون حرية شخصية، فلما زنى منهم رجل وامرأة قالوا: ائتوا هذا النبي ﷺ، فإنه بُعث بالتخفيف، فإن حَكم لكم

=بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة، فاشترطوا أن يكون بغير رضاها، ويكون رضاها هذا غير معتبر إذا كانت دون الثامنة عشرة، أما فوق الثامنة عشرة، فالرضا معتبر!

ولذلك نجد كثيرًا جدًّا من قضايا الاغتصاب يدور المحامون فيها حول إثبات أن الضحية كانت موافقة، وأنه لا يوجد آثار تدل على المقاومة، وبالتالي يُحكم ببراءته أصلًا، وهذه كلمة رهيبة أن هذا الإنسان بريء؛ لأنه لم يُكرهها على الاغتصاب.

وعند الأوروبيين الاغتصاب قد يقع من الزوج لزوجته الحلال، وذلك إن جامعها بغير رضاها، فيمكنها أن تقاضيه؛ لأن الرضا عندهم هو الأصل في هذه العلاقة، فهذا من الشرك الأكبر الذي لا يشك مسلم أنه من الكفر البواح.

(١) سبحان الله! إن هذا لم يتبدل، وإلى يومنا هذا هو موجود في التوراة والإنجيل، ويدّعون على الإسلام الوحشية، وينعجبون مِن حُكم الرجم فيه، مع أن الإنجيل فيه الرجم أيضًا، وإنما أنكر المسيح عليهم أنهم لا يطبقون الحد على الجميع، «٤: قالوا له: يا معلم، هذه امرأة أُمسكت وهي تزني في ذات الفعل. ٥: وموسى في الناموس أوصانا أن مثل هذه ترجم، فماذا تقول أنت؟. ٦: قالوا هذا ليجربوه لكي يكون لهم ما يشتكون به عليه، وأما يسوع فانحنى إلى أسفل وكان يكتب بإصبعه على الأرض. ٧: ولما استمروا يسألونه انتصب وقال لهم: من كان منكم بلا خطيئة فليرمها أولًا بحجر» [يوحنا:٨] ط. الفانديك.

فالمسيح -في الحقيقة- أمرهم أن يقيموا الحد، ولكن عليهم أن يطبقوه على أنفسهم أيضًا، فهذا دليل على أنه يعلم أن التوراة فيها الرجم، ولكن قال لهم: طبقوا الكلام على أنفسكم، أنتم أصلًا تفعلون مثلها، ولكن لا تطبقون، ولذا قال: من كان منكم بغير خطيئة -بمعنى الزنى-، فهو يثبت بذلك -في الحقيقة- حكم الرجم، ولكنه يمنع من أن يكون مطبقًا على الضعفاء دون الأشراف، هذا إن صحت القصة؛ فكلامهم يُلزمهم هذا.



بالجلد والتحميم فخذوه، وقولوا: حكم به نبي -أي: فيكون حجة عند ربهم، فهم يريدون أن يضفوا صفة الشرعية على التبديل-، ﴿ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُواْ ﴾ أي: إن أصر على الرجم فاحذروا واستمروا على ما أنتم عليه، فأتوا النبي ﷺ فَقَالَ لَهُمْ: «مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَاةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ»، فَقَالُوا: نَفْضَحُهُمْ وَيُجْلَدُونَ، قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ، فَأَتَوْا بِالتَّوْرَاةِ فَنَشَرُوهَا، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدَكَ. فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، قَالُوا: صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَرُجِمَا[(١)].

ولقد حذَّر القرآن من فعلهم هذا وهو التحريف، فقال سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ﴾ [المائدة:٤١]، فذكر المنافقين أولًا ثم ذكر اليهود؛ لأن فعلهم واحد، وإن كان كل منهم منتسبًا إلى دين، فاليهود يقولون: نؤمن بالتوراة، والمنافقون يقولون: نؤمن بالقرآن، ولكن الله ﷻ ذكر أنهم يُحرِّفون الكلم عن مواضعه، ولا يلزم أن يغير اللفظ كي يكون مُحرِّفًا، بل يكفي أن ينسب إلى الدين خلاف أحكامه ويقول: هذا هو حكم الشرع.

والآيات بعدها: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [المائدة:٤٤-٤٧].

---

(١) رواه البخاري (٦٨٤١، ٣٦٣٥)، ومسلم (١٦٩٩).



هل هناك فرق بين: الكافرين، والظالمين، والفاسقين في هذه الآيات الثلاث ؟

نقول: إن كلًا من الكفر والظلم والفسق في الآيات الثلاث ينقسم إلىٰ نوعين: أكبر وأصغر.

لذلك نقول: إن الحكم بغير ما أنزل الله من الكفر، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾.

والكفر ينقسم إلىٰ: كفر أكبر، وكفر أصغر، والظلم ينقسم إلىٰ: ظلم أكبر، وظلم أصغر، والفسق ينقسم إلىٰ: فسق أكبر، وفسق أصغر.

♦ فأما الكفر الأكبر فأنواع[1]:

النوع الأول: أن يجحد شريعة الله المعلومة من الدين بالضرورة، وقيدنا أن تكون معلومة من الدين بالضرورة؛ لأن من قال: «هذا ليس من الشريعة» جهلًا منه، كمن يقول: «النقاب ليس من الشريعة» -فهو ليس معلومًا من الدين بالضرورة- وكمن يقول: «إن اللحية ليست من الشريعة»، لا يكفر بذلك الآن في زماننا؛ لأن كثيرًا من الناس يجهل ذلك، ويظن أن هذا أمر أحدثه المتطرفون مثلًا.

ومن هذا النوع أيضًا -أي من يجحد شريعة الله المعلومة من الدين بالضرورة- من يقول: لا دين في السياسة، ولا سياسة في الدين، وأن السياسة: نظام الحكم لا دخل للدين به، وأن الدين علاقة شخصية بين العبد وربه -تبارك وتعالى-، ويعتقد أن الدين شعائر فقط، ويُنكر أحكام الله في الحدود والمعاملات والأموال والدماء وغيرها، مثل: إنكار قطع يد السارق، وجلد الزاني، وحرمة الربا، والقول بأن هذه الأمور ليست من الدين، هذا كله كفر بالإجماع، لا نزاع فيه بين المسلمين.

النوع الثاني: أن يعتقد ثبوت الشرع وأنه أتىٰ بذلك -والحقيقة أن إنكار أن الشرع أتىٰ بذلك متعذرٌ وقوعه؛ لأن الكفار فضلًا عن المسلمين يعلمون أن الإسلام فيه قطع يد السارق وجلد الزاني ونحو هذا- لكنه يقول: إن القوانين الوضعية أفضل وأكثر مناسبة للزمان من شرائع مضىٰ عليها أربعة عشر قرنًا، ونحو هذا.

---

(١) هذه الأنواع من فتوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ مفتي الديار السعودية الأسبق.



وهذا -بالإجماع- كفر أكبر، إذ يُفَضِّل حكم المخلوق على الخالق: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة:٥٠]، وبعض من يقول بهذا القول يفضل القوانين الوضعية تفضيلًا مطلقًا، فيقول: إنه عندما شُرِّعَت هذه القوانين في الزمن الماضي كانت هذه وحشية، والبعض الآخر يقول: إنها غير مناسبة في زماننا، وكانت مناسبة في العصور الوسطى، أما الآن فقد تقدم الناس وأصبحنا في القرن الخامس عشر الهجري، فلا يجوز أن نحكم بقوانين العصور الوسطى المظلمة.

وكلا القولين: الذي يفضل القوانين مطلقًا أو يفضلها نسبيًا، فكلاهما يدخل في إنكار قوله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾.

النوع الثالث: أن يعتقد أن القوانين الوضعية مساوية لحكم الله تعالى، فهو لا يُفضل القوانين الوضعية، ولكن يجوزها ويجعلها مساوية لحكم الله ﷻ ومماثلة له، قال تعالى حكاية عن أهل النار: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء:٩٧-٩٨]، والذي يعتقد ذلك مُكذبٌ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾.

فيقول: إن هناك حُسْنًا مماثلًا، ليس الله وحده أحسن حكمًا، لكن هذه حسنة وهذه حسنة، كمن يقول: نحن في شريعتنا هذه وأنتم في شريعتكم هذه وكلاهما طيب، فإن كنت في بلد يحكم بالشرع التزمتُ بالشريعة، وإن كنتُ في غيرها التزمت بقوانين البلد الأخرى، وكلاهما طيب والمهم الالتزام بالقوانين أيًا ما كانت، مادام الناس قد اتفقوا عليها فهي طيبة. وهذا من الكفر الأكبر المستبين.

النوع الرابع: أن يعتقد أن شريعة الله أفضل فهو يقول: الله أحسن حُكمًا، لكنها غير واجبة، بل يجوز مخالفتها وتركها إلى ما يراه هو عدلًا ومصلحة، ويجوز الخروج عن الشريعة، فيرى أن الشريعة غير واجبة، كمن يقول: الصلاة طيبة ولكنها ليست بفريضة، حَسَنٌ أن يصلي، ولكن ليس علينا أن نلتزم، ولا نلزم غيرنا بالصلاة، وكمن يقول: إن الأخلاق والآداب في ألا تزني الفتاة والفتى، فهذا أمر طيب، ينبغي أن يكون كذلك، ولكن لو زنيا لا نمنعهما من ذلك، والناس أحرار.



وهذا النوع في الحقيقة كثير جدًّا من الناس من يراه صوابًا، يرى أن الناس يجوز أن يتحاكموا إلى شرع الله، ويجوز أن يتحاكموا إلى الطاغوت.

وقد نقل الإجماع على كفر من ترك التحاكم إلى الشرع وتحاكم إلى من يحكم بما يراه هو عدلًا من غير رجوع إلى الشرع شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه «منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة والقدرية»، إذ من المعلوم بالضرورة وجوب تنفيذ أحكام الله.

النوع الخامس: وهو من أعظمها وأشملها وأظهرها معاندة للشرع ومكابرة لأحكامه، ومشاقة لله ورسوله ﷺ، وذلك هو مضاهاة القوانين الوضعية بالحكم الشرعي، والمضاهاة هي الإلزام في التشريع العام بخلاف حكم الله ﷻ، فالنوع الرابع السابق كان يبيح مخالفة الشرع، أما هذا النوع الخامس فهو يلزم بالقوانين، مع أنه لو سُئل لقال: الشريعة أفضل، لكن يجب أن نلتزم بما اتُّفِق عليه، فيُلزم بسيادة القانون الوضعي المخالف للشرع، ويلزم بمخالفة الشرع في التشريع العام.

فهذا النوع أشد من استحلال القوانين الوضعية؛ لأن هذا إيجاب الاستحلال، فهو يراه واجبًا، يقول الشيخ محمد بن إبراهيم: «فكما أن للمحاكم الشرعية مراجع مستمدات، مرجعها كلها إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فلهذه المحاكم «الوضعية» مراجع هي: القانون الملفق من شرائع شتى وقوانين كثيرة، كالفرنسي والأمريكي والبريطاني وغيرها من القوانين، ومن مذاهب بعض البدعيين المنتسبين إلى الشريعة، ونحو ذلك». اهـ.

نقول: مع تأصيل أن الحكم ليس للشرع، وإنما بهذه القوانين، وإلزام الناس بذلك وتحتيمه عليهم.

ونقل الشيخ أحمد شاكر عن ابن كثير -رحمهما الله- إجماعَ المسلمين على كفر من تحاكم إلى «الياسق» من التتار.

والياسق: كتاب وضعه جنكيز خان، ثم صار في بنيه شرعًا متبعًا، يُقدِّمُونَه في التحاكم على الكتاب والسُّنَّة، ومعلوم أن التتار بدؤوا أمرهم عُبَّاد أوثانٍ مشركين، وجنكيز خان ملكهم المشرك وضع لهم كتاب «الياسق» الذي هو بداية تكوين دولة التتار بالنظام الشديد الذي وضعه جنكيز خان، وقاتلوا المسلمين وقَتَلوا منهم ما لا يحصيه إلا الله تعالى، وبعده في



عَهْدِ هولاكو سقطت بغداد، وبعد هزيمتهم في عين جالوت أسلم بعضهم، ولكن ظلّوا يقاتلون المسلمين على ملك جنكيز خان، وظلوا يَحْكُمُون بـ«الياسق» مع أبناء جنكيز خان، وظلوا يعظمون جنكيز خان رغم أنهم أسلموا في الظاهر.

فقال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في التفسير في قوله تَعَالَىٰ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة:٥٠]: «يُنْكِرُ تعالى على من خرج عن حكم الله؛ المحكم، المشتمل على كل خير، الناهي عن كل شر، وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكيز خان الذي وضع لهم «الياسق»، وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى: من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعًا متبعًا يقدمونه على الحكم بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، فمن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله، فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير، قال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ أي: يبتغون ويريدون وعن حكم الله يعدلون ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ أي: ومن أعدل من الله في حكمه لمن عقل عن الله شرعه وآمن به وأيقن وعلم أن الله أحكم الحاكمين وأرحم بخلقه من الوالدة بولدها، فإنه تعالى هو العَالِمُ بكل شيء، القادر على كل شيء، العادل في كل شيء». اهـ[١].

وبعد أن نقل ابن كثير في «البداية والنهاية» شيئًا من سخافات هذا الياسق مثل: «من سرق يقتل، من زنا يقتل، من قتل يقتل»، قال ابن كثير: «فمن ترك الشرع المحكم المنزل على محمد بن عبد الله ﷺ وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة؛ كفر، فكيف بمن تحاكم إلى «الياسق»، وقدمه عليه ؟! من فعل ذلك كفر بإجماع المسلمين». اهـ[٢].

قال الشيخ الشنقيطي: «إن الذين يتبعون القوانين التي شرعها الشيطان على ألسنة أوليائه مخالفة لما شرعه الله جَلَّ وَعَلَا على ألسنة رسله صلى الله عليهم وسلم، أنه لا يشك في كفرهم

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٦٧).
(٢) «البداية والنهاية» (١٣/ ١٢٨).



وشركهم، إلا من طَمَسَ الله بصيرته، وأعماه عن نور الوحي مثلهم». اهـ[١].

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم مفتي الديار السعودية الأسبق: «إن من الكفر الأكبر المستبين: تنزيل القانون اللعين، منزلة ما نزل به الروح الأمين، على قلب رسوله ليكون من المنذرين، بلسان عربي مبين، في الحكم به بين العالمين، والرد إليه عند تنازع المتنازعين». اهـ[٢].

ولقد بيَّن الشيخ أحمد شاكر[٣] والشيخ محمود شاكر؛ ضلال من يقول: إن تحكيم القوانين الوضعية في التشريع العام كفرٌ دون كفر، وأنها من جنس ما قال فيه ابن عباس رضي الله عنهما: «كفر دون كفر»، لمن كانوا يسألونه من الخوارج ويستدلون على كفر حُكَّام بني أُمية بقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤].

ولا شك أنه لم يقع في عهد بني أمية ولا في عهد بني العباس ولا وُجِدَ في التاريخ الإسلامي مَن يأتي بتشريع مخالف لشرع الله ﷻ ويُلزم الناس به[٤].

هذا فيما يتعلق بالقوانين المخالفة لما شرع الله، وأما الأنظمة الإدارية التي لا تخالف الشرع فلا يمنع المسلمين من الانتفاع بها، قال الشيخ الشنقيطي رحمه الله: «اعلم أنه يجب التفصيل بين النظام الوضعي الذي يقتضي تحكيمه الكفر بخالق السماوات والأرض، وبين النظام الذي لا يقتضي ذلك، وإيضاح ذلك أن النظام قسمان: إداري وشرعي:

أما الإداري: الذي يُراد به ضبط الأمور وإتقانها على وجهٍ غير مخالف للشرع فهذا لا مانع منه...، كتنظيم شئون الموظفين، وتنظيم إدارة الأعمال على وجه لا يخالف الشرع[٥]، فهذا النوع من الأنظمة الوضعية لا بأس به، ولا يخرج عن قواعد الشرع من مراعاة المصالح العامة.

---

(١) في كتابه «أضواء البيان» (٤/ ٨٣) في تفسير (آية:٢٦) من «سورة الكهف».

(٢) رسالة «تحكيم القوانين» (ص:٥).

(٣) في كتابه «عمدة التفسير» (٤/ ١٥٦).

(٤) راجع كتاب «فضل الغني الحميد» للمؤلف.

(٥) مع مراعاة أنه ليس من الموالاة، البيع والشراء والإجارة، وعليه يتضح ضلال من زعم أن التوظف في الوظائف الحكومية الإدارية، وأنواع الخدمات المباحة المشروعة في ضوء القواعد الشرعية لدى الحكومات الحاكمة بالقوانين الوضعية يُعَدُّ شركًا، أو موالاةً، أو محرمًا، وإنما ذلك الشرك والكفر والظلم في التعاون والرضا بذلك، بل إذا نوى خدمة المسلمين، وكونه في حاجتهم، فالله المسئول أن يتقبل منه عملًا صالحًا مثابًا عليه في الدنيا والآخرة.



وأما النظام الشرعي: المخالف لتشريع خالق السماوات والأرض فتحكيمه كفرٌ بخالق السماوات والأرض، كدعوىٰ أن تفضيل الذكر علىٰ الأنثىٰ في الميراث ليس بإنصافٍ، وأنهما يلزم استواؤهما في الميراث، وكدعوىٰ أن تعدد الزوجـات ظلم، وأن الطـلاق ظلم للمـرأة، وأن الرجم والقطع ونحوهما أعمال وحشية لا يَسُوغُ فعلها بالإنسان، ونحو ذلك، فتحكيم هذا النوع من النظام في أنْفُسِ المجتمع، وأموالهم، وأعراضهم، وأنسابهم، وعقولهم، وأبدانهم، كفر بخالق السماوات والأرض، وتمردٌ علىٰ نظام السماء الذي وضعه من خلق الخلائق كلها، وهو أعلم بمصالحها، سبحانه وتعالىٰ عن أن يكون معه مُشَرِّعٌ آخر علوًا كبيرًا»[(١)] اهـ

النوع السادس: هو مثل النوع الخامس، ولكنه غير مُسجَّل كقانون مكتوب، وهو ما يحكم به كثير من رؤساء العشائر والقبائل من البوادي وغيرهم من حكايات تلقوها عن آبائهم وأجدادهم، يعلمون مخالفتها للشرع، ويقدمونها في الحكم علىٰ شرع الله إعراضًا عن حكم الله.

ومثال هذا ما يوجد في القبائل العربية في جلسات التحكيم العرفية، من أُناس جهلة يحفظون شرعة «أولاد علي»، وبعد أن وُجِدت الدعوة وانتشر تحكيم الشرع ربما يُخيرون الناس إذا تخاصموا ويقولون: «تريدون شرع الله أم شرعة أولاد علي»، فيقولون لهم: «شرع أولاد علي» -مثلًا-، أو: «شرع الله لا يحل المشكلة، أو يوقعهم في الوحل» !

---

(١) «أضواء البيان» (٤/ ٨٤) باختصار، من تفسير (الآية:٢٦) من «سورة الكهف».

الفرق بين كفر النوع وكفر العين

وهذه النقول السابقة من كلام أهل العلم والتي تصرح بكفر من يحكم بالقوانين الوضعية أو يرضىٰ بها أو يُحَتِّمُها علىٰ الناس لابد فيها من ملاحظة أن: هذا التكفير هو من جهة النوع، أي أن: هذا النوع من الكفر هو من الكفر الأكبر، أما من جهة المُعَيَّن فالفتوىٰ بأن فلانًا بعينه كافر لارتكابه هذا الكفر فإنما هو لأهل العلم بعد نظرهم في استيفاء الشروط وانتفاء الموانع في مسألة التكفير.

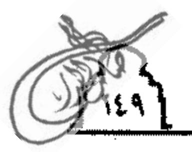
فمن الشروط مثلًا: العلم، والبلوغ، والعقل، والقصد، والتذكر، والاختيار، وعدم التأويل، ومن موانع التكفير: الجهل الناشئ عن عدم البلاغ، والصغر، والجنون، والخطأ، والنسيان، والإكراه، والتأويل.

فلا يصح التسرع في تكفير المعين حتىٰ يستيقن قيام الحجة وانتفاء العذر وليس معنىٰ ذلك عدم تكفير مُعَيَّن بالمرة، بل يمكن أن يُحكَم علىٰ معين بالكفر والردة بعد ثبوت إتيانه للكفر، وقيام الحجة، وانتفاء الشبهة كما بينا.

وقد يكون في الشروط وانتفاء الموانع: اجْتهاد واختلاف بين أهل العلم ينبغي أن يكون من الخلاف السائغ، أما الحكم العام -أي: من جهة النوع- فلا ينبغي الاختلاف فيه أبدًا لوضوح الحق بأدلته وإجماع أهل العلم عليه كما سبق بيانه من نقل الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ.

إذن فمن الذي يستطيع التعيين ؟

هم أهل العلم والقضاء الشرعي، كأن ينظر أهل العلم في شخص معين، في شروط التكفير وانطباقها، وموانع التكفير وعدمها، وهل قامت الحجة عليه أم لا ؟ ثم بعد ذلك يحكمون بكفره ويفتون بذلك، أو بعدم كفره، وكذا يحكم أهل القضاء بانفساخ نكاحه وعدم التوارث معه ووجوب قتله، فأهل العلم والقضاء هم الذين يعينون الشخص بالتكفير، أما عامة الناس فيتبعون أهل العلم في هذا الأمر.



♦ وأما الكفر الأصغر:

وهو الذي لا يُخرِج صاحبه من الملة، وهو الذي وصف به ابن عباس رضي الله عنهما وغيره من التابعين حال حكام زمانهم، وهو: أن يحكم الحاكم تبعًا لشهوته أو هواه أو الرشوة أو غيرها في قضية أو قضايا -ولو كثرت[1]- بغير ما أنزل الله، مع اعتقاده أن حكم الله ورسوله ﷺ هو الحق، وأنه الحكم الوحيد الذي يجب أن يحكم به ولابد من تطبيقه ولا يُلزم الناس بخلافه في التشريع العام.

مثال: قاض ملتزم بالشريعة، وعنده أن الزاني يُرْجَم إذا كان محصنًا، ويُجْلَد إذا كان غير محصن، ثم جاءه رجل فأعطاه رشوة لكي يغير الحكم في قضيه زنىً ثبتت، فيزور مثلًا في الأوراق، ويكتب أنه قد تبين لنا أن الشاهد الثالث غير عدل فيكون مجموع الشهود العدول في النهاية ثلاثة فقط لا أربعة، وتكون الشهادة بذلك غير مستوفية لنصابها فتثبت البراءة.

فهذا حَكم بغير ما أنزل الله، لكن الأصل عنده إلزام الناس بالشريعة في التشريع العام، وإن كان يخالف في التطبيق، فهذا: كفر دون كفر على ما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما.

بخلاف شخص آخر يقول: ثبت لدينا أن المجني عليها كانت مختارة حين زنت وتم الفعل باختيارها، لذلك فالمتهم والمتهمة بريئان، ولا توجد تهمة أصلًا؛ لأن الفعل تم بالاختيار.

فهذا هو الفرق، وهذا الأخير: كفر أكبر؛ لأنه يُلزِم بخلاف الشريعة ويصحح ذلك.

أما الذي يعترف على نفسه بالخطأ والظلم ولا يُلزم بمخالفة الشريعة فهذا: كفر دون كفر.

فما الواجب على كل مسلم الآن؟

الواجب على كل مسلم ومسلمة في أي نزاع أن يطلب من خصمه التحاكم إلى من يحكم بينهما بشرع الله من أهل العلم، سواء أكانوا في دولة تقيم شرع الله أم في غيرها، فلابد أن نتحاكم إلى من يحكم بالشرع، ولا يحل له أن يطلب التحاكم إلى المحكمة الوضعية التي تحكم بالقوانين التي وضعها الرجال بآرائهم، ولكن لو أن خصمه رفض،

---

(١) ليس هناك عدد معين يبدأ عنده التكفير.

واضطر -حتى يأخذ حقه- أن يقف أمام هذه المحاكم الوضعية، أو ليدفع الظلم عن نفسه، كأن يُقبض عليه ويُتهم ظلمًا، فهو مضطر لإحضار محام ليبين أنه مظلوم، فهذا مضطر، وهو في الحقيقة لا يتحاكم إليهم، ولا يطلب منهم أن يحكموا بنظامهم، ولكنه يسأل أولًا أهل العلم عن حقه الشرعي، ويطلب من أولئك أن يعطوه حقه الذي يعطيه الشرع إياه، ولا يجوز له قطعًا أن يطلب إلا حقه الشرعي، وكذلك لا يجوز له قطعًا أن يطلب من هذه المحاكم أن يعطوه ما يعطيه القانون بخلاف الشرع، بل لا يطلب إلا حقه الشرعي فقط الذي عَلِمَه من أهل العلم، ولا يجوز له الزيادة على ذلك، فهذا اضطرار، والله حسبنا ونعم الوكيل.

♦ **تنبيه هام:**

في الدول التي تنص دساتيرها على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد أو الرئيسي للتشريع بحيث يُعد ما خالفها باطلًا؛ يستطيع الشخص المضطر إلى الوقوف أمام المحاكم أن يطعن في أي قانون يخالف الشريعة بكونه يخالف الشريعة الملزمة، ومن حق القاضي كذلك أن يرفض الحكم بمخالفة الشريعة ويرفع الأمر إلى المحاكم الدستورية لإبطال هذه المادة؛ رفعًا للحرج عن المسلمين في وجود أمثال هذه المواد.

وأما ما يوافق الشريعة من القوانين فتجب موافقته لكونه من الحق الذي شرعه الله وطلب إقامته، ليس تحكيمًا للطاغوت؛ إذ هو أمر بإقامة شرع الله سبحانه، وهناك كثير من القوانين المعاصرة لا تخالف الشرع، فالمطالبة بإقامتها وكذا الحكم بها لا يعد مخالفة للشرع ولا حكمًا بغير ما أنزل الله، خصوصًا أنه لا سبيل للناس لأخذ حقوقهم إلا بذلك؛ كقوانين المواريث والزواج والطلاق -في الجملة-، وكذا كثير من القوانين المدنية المتعلقة بالعقود والبيوع والإجارات، وما كان منها يخالف الشرع فيجب المطالبة بإبطاله.

وتحكيم أهل العلم هو المخرج الشرعي في مسائل الخصومات التي تقع بين المسلمين الذين يعيشون في ظل القوانين الوضعية، وتحكيمُ المُحكَّم مسألةٌ لها أصل في الشرع، من فعل الصحابة ﭫ حتى في وجود الخلافة والقضاء الشرعي، فقد تحاكم كثير من الصحابة ﭫ إلى بعضهم، وكانوا إذا اختصموا ذهبوا إلى أحدهم ليحكم بينهم.



وهذا عند الشافعي وأحمد ومالك -رحمهم الله- حكمٌ مُلْزِمٌ كحُكم القاضي إذا ثبت رضا الطرفين بالتحكيم، وهذا في وجود القضاء الشرعي، كما بَيَّنَه الجويني[1] رحمه الله، وهذا أمرٌ اجتهادي، وعند أبي حنيفة يجوز أيضًا، ولكن لا يلزم حكمه إذا خالف حكم قاضي البلد، ولا ينفذ من حُكمه إلا ما وافق حُكم قاضي البلد.

وعند الجمهور يلزم هذا الحكم وينفذ، حتى ولو خالف مذهب قاضي البلد، ولا يُنقَضُ منه إلا ما ينقض مِنْ حُكم قاضي البلد المعين، وهو ما يخالف نصًا من الكتاب أو السنة أو إجماعًا أو قياسًا جليًا، فإن حُكمَ القاضي المعين يُنقض إذا خالف البينات -أي: إذا خالف النص أو الإجماع أو القياس الجلي، وكذلك حُكم الحاكم سواء أكان مُعَيَّنًا أم مُحَكَّمًا[2] إذا خالف نصًا أو إجماعًا أو قياسًا جليًا-، وجب نقض الحُكم.

أما ما كان من مسائل اجتهادية ليس فيها نصٌّ ولا إجماع ولا قياسٌ جَلِيٌّ، فإن حُكم القاضي لا يُنقض من قِبَلِ من هو أعلى منه مثلًا، فالخليفة مثلًا لا يستطيع أن ينقض حكم القاضي إذا لم يخالف البينات، مع أنه خليفة.

إذن فهذا المُحَكَّمُ يُنْقَضُ مِن حُكمه مثل ما ينقض من حكم قاضي البلد، وينفذ من أحكامه كل ما ينفذ من أحكام القاضي، وبعض أهل العلم يُخرِجُ ويخص من ذلك الحدود الشرعية، والحقيقة أن لزوم تطبيق الحُكم الشرعي إنما يرتبط بالقدرة والمصلحة، فإقامة الحكم الشرعي أمر، وتنفيذه أمرٌ آخر، فالواجب على الناس إذا أمكنهم إقامة الشرع بمن هو أهلٌ له؛ أن يُقِيمُوه، فإذا تعذر ذلك ولم يقدروا إلا على أن يُقام الشرع بغير أهله فهو أفضل من عدم إقامته بالكلية.

ولذلك نقول: قد بيّن الإمام الجويني أنه إذا كان التحكيم اجتهاديًا في زمن وجود الإمام والقضاء الشرعي والحكم الشرعي، فعند غياب الإمام يُصبح أمرًا قطعيًا، أي: عند غياب النظام الإسلامي الشرعي يصبح وجوب التحكيم هو المخرج الواجب الوحيد الذي ليس للمسلمين سواه في إقامة الشرع فيما بينهم، إذ لا يسوغ لهم تأخير تطبيق ما يقدرون عليه من أحكام الشريعة.

---

(١) في كتابه «غياث الأمم» (ص:٢٨٢) ط. دار الدعوة.

(٢) المُحَكَّمُ: معناه المختار بتراضي الطرفين، فهما اللذان اختاراه ليكون حكمًا.



ومطالبة الغير بأن يحكم بشرع الله، حتىٰ ولو كان الأصل عند هذا الغير خلاف ذلك، هذا لا ينطبق عليه أبدًا وصف الكفر أو الرضا بالطاغوت أو التحاكم إلىٰ الطاغوت.

ولذلك نقول: إن من ذهب إلىٰ المحاكم الوضعية مضطرًا، وطالبهم بإقامة الشرع، وطالبهم بتنفيذ حكم الله ﷻ الذي عَلِمَهُ من خلال أهل العلم، هذا لا يقال عنه: قد رضي بالحكم بغير ما أنزل الله، ولكن لا يجوز له أن يستفيد مما قد تُتيحه له الأنظمة الوضعية من نصيب أكثر من حقه الشرعي، فلا يستغل ذلك ولا يطالب به.

مثال: لو أن إنسانًا اقترض من آخر مبلغًا، وكتب له صكًّا لضمان سداد الحق في موعده، فهنا أمران:

أولًا: القوانين الوضعية تجعل كل من يتأخر عن السداد -مُعْسِرًا كان أو غير معسر- مستحِقًّا للعقاب وللسجن، حتىٰ ولو أقام ألف بينة علىٰ أنه معسر وليس عنده مال، مادام قد وقّع صكًّا ولم يسدد فيجب حبسه، وكلما تأخر عن السداد يجب أن يدفع فوائد نظير التأخر، فجزء من هذا الأمر كقاعدة كلية باطل: وهو معاقبة المعسر الذي لا يقدر علىٰ السداد.

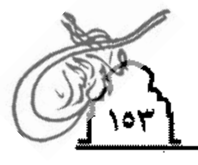
وأما الغني القادر، فقد قال رسول الله ﷺ: «**لَيُّ الْوَاجِدِ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ**»[(١)]، وفي الرواية الأخرى: «**مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ وَمَنْ أُتْبِعَ عَلَىٰ مَلِيٍّ فَلْيَتْبَعْ**»[(٢)]، فمُماطلة الغني الواجد للسداد الذي يستطيع أن يُسَدِدَ الدَّيْن في موعده ظلمٌ منه للدائن صاحب الدين، يُحِلُّ عرضه وعقوبته.

فلو أن إنسانًا طالب شخصًا أن يسدد في موعده وهو يعلم أنه غير معسر، وطلب منه الدائن أن يذهبا إلىٰ أحد أهل العلم الشرعي يحكم بينهما بحكم الشرع ويلتزما حكمه فأبىٰ المدين، يضطر الدائن لكي يأخذ حقه أن يرفع دعوىٰ قضائية أمام المحاكم الوضعية، وإذا كان يعلم أنه غير معسر، أو لم يكن يعلم أنه معسر جاز له أن يطالب بعقوبة هذا المدين الذي امتنع عن سداد الحق، أما إذا كان يعلم أن المدين معسر -وبعض الناس يكون موقنًا بأن المدين الفلاني معسر ولكن يريد أن يحاكمه- فلا يجوز له فعل ذلك.

---

(١) صحيح: رواه النسائي (٤٦٨٩)، وأبو داود (٣٦٢٨)، وابن ماجه (٢٤٢٧)، وأحمد (١٧٤٨٦، ١٨٩٦٢)، وحسنه الألباني في «الإرواء» (١٤٣٤).

(٢) رواه البخاري (٢٢٨٨)، ومسلم (١٥٦٤).



وإذا طالب بغير حقه كأن يطالب بالفوائد، فهذا أمر لا يجوز، ولكن يمكنه أن يطالب بما يزيل ضرره مثلًا، كأن يكون قد اضطر إلى دفع نفقات ليستطيع أن يصل إلى حقه، فالآخر الذي أضرَّ به لابد أن يُزيل الضرر، أما إذا كان غير مماطل بل هو معسر، فما أنفقه المطالب من نفقات لا يحل له أن يطالب بها بعد أن تبين له أن المدين معسر؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة:٢٨٠]، ولا يجوز أن يطالب بزيادة على هذا المال، وإنما هو الذي أنفق ماله بالباطل، بخلاف ما إذا كان المدين مماطلًا كما ذكرنا فحق للدائن أن يُطالب بإزالة الضرر الذي أوقعه المدين نتيجة هذه المماطلة -والله أعلى وأعلم- وهذا عند الاضطرار.

ثانيًا: هذا المال المأخوذ بناء على هذا الحكم الذي يخالف الشرع مالٌ محرم، لا يجوز لأحد أن يتناوله ولا أن يُتعامل معه به، لأنه أخذه بناء على الحكم بغير ما أنزل الله ﷻ.

وهكذا كل بريء يجوز أن يدفع عن نفسه ليُثبت براءته، ويجوز له الوقوف أمام تلك المحاكم الوضعية التي تحكم بغير الشرع لإثبات البراءة وأنه مظلوم وأنه لم يسرق ولم يقتل ولم يأخذ أموال الناس بالباطل ونحو هذا، فمثل هذه المرافعات وإثبات الحقوق مما لا يكون رضًا بحكم الطاغوت.

فليس الأمر كما يظن بعض الناس وهو أن كل من يذهب لتلك المحاكم -حتى ولو للمطالبة بحكم شرعي كالمواريث والطلاق المأذون فيه شرعًا أو النفقات أو نحو هذا- قد تحاكم للطاغوت، بل يُنظر إلى ما يوافق الشرع من ذلك ويطالب به حتى ولو كنا نعلم أنهم يخالفون الشرع في غيره من الأمور، ولا تجوز المطالبة إلا بما يوافق الشرع، فإذا كان الأمر كذلك قلنا: إن من طالب بما يوافق الشرع -سواء أطالب عن نفسه أم بوكالة كالمحامي مثلًا- فإن هذا ليس مخالفًا للحكم بما أنزل الله، أما من يطالِب بحكمٍ يخالف حكم الشرع فهذا أمرٌ باطل.

أما بالنسبة لمن يحكم فلا شك أن كل من يحكم بحكم يخالف حكم الشرع وكذلك من يطالِب بحكمٍ يخالف حكم الشرع فهذا أمرٌ باطل، وتكفيره مبني على توافر الشروط وانتفاء الموانع، وعلى نوع الحكم الذي يحكم به حسب درجة المخالفة كما بيَّنا في حكم الكفر الأكبر والكفر الأصغر.

أما ما يكون من نُظمٍ إدارية ولو كانت مما وضعه الناس يُراد بها ضبط العمل، ويراد بها إتقان الأمور على الوجه الأكمل، كنظم العمال، وقوانين الأعمال، فلا شك أن أكثرها لا يخالف الشرع؛ لأن مبناه على العقود، وقد أمر الله ﷻ بالوفاء بالعقود، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة:١]، فإذا تعاقد اثنان على أن يلتزما بقوانين العمل المعمول بها، وأن يفيا بالتعاقدات، فمخالفة نظم العمل في هذه الحال لا تجوز شرعًا، وبالتالي ففصل الخصومات وبيان من خالف ومن لم يخالف، وهو ما يسمونه بالقضاء الإداري، إذا لم يكن مخالفًا لتفاصيل معينة في الشرع -لأن هناك بعض الأحكام أو بعض القوانين الإدارية تكون مخالفة للشرع- فإن الأصل فيها في الجملة وجوب الوفاء بالعقود، فالعمل بالقضاء الإداري ونحو ذلك، الأصل فيه الجواز، إلا أن تكون هناك مخالفة صريحة لنصوص الكتاب أو السنة أو الإجماع، وكذلك القوانين التي هي مصالح للمسلمين، كقوانين المرور، فهي من المصالح المرسلة.

وهنا أمرٌ ينبغي على المحكَّم -الذي ذكرنا أنه المخرج الوحيد للمسلمين في مقام مخالفة النظم المعمول بها للشرع- أن يسعى إليه، وهو الصلح، فالصلح ينبغي أن يعرضه المحكم، فربما وسع الخصمين الصلح قبل أن يكون هناك حكم وإلزام.

ومجالس التحكيم العرفية إذا كانت مجالس صلح ليس فيها صلحٌ يحل حرامًا أو يحرم حلالًا بين المسلمين فهي جائزة، والصلح جائز؛ لأن مبناه على تراضي الطرفين بالحكم، وليس -فقط- بشخص المصلِح المُحَكَّم، والتحكيم مُلْزِمٌ للطرفين مادام الحَكَمُ قد حَكَمَ، ولهذا يجب أن يكون فيه استيعاب الحق لصاحبه، أما الصُلح فيجوز فيه التنازل؛ لأنه برضا الطرفين، فَرِضَا الطرفين بما يكون من المصلح شرط في نفاذه بعد عِلْمِهما به، فالحُكْمُ والصلح مختلفان، الحكم يكفي فيه أن يرضى كل طرف بفلان حَكَمًا أو مُحَكَّمًا، فإذا حَكَمَ هذا المُحَكَّم لزم الحُكم، ووجب نفاذه، وأما في الصلح فيجب أن يرضيا بالحكم بعد علمهما به، وهو ليس في الحقيقة حُكمًا، بل عرضٌ للصلح، فإن أبى أحدهما لم يُلزَم بأن يتنازل عن حقه، فيعرض المحكم على الطرفين الصلح، فيقول لأحدهما: أنت تتنازل عن شيء من حقك، ويقول للآخر: وأنت أيضًا تتنازل عن شيء من حقك، ونصطلح على كذا، فهذا أمر جائز بين المسلمين؛ لأنه مبني على التراضي، ومبني على التوسعة، فلو أن كلًا منهما أخذ شيئًا من حقه فلا بأس، أو ترك أحد الطرفين شيئًا من حقه من غير إلزامٍ فلا بأس.



فمجالس التحكيم العرفية التي تقع بين الناس إن كانت تعرض الصلح على الطرفين ولا تلزمهم بما يقوله الجالسون فيها؛ فجائزة، بشرط ألا تكون مخالفة للشرع أيضًا، فإن هناك أمورًا لا يصح فيها الصلح، فلو أن إنسانًا اصطلح على عرضه مثلًا بمال، فيقال: المال حرام عليك، كأن يزني إنسان بامرأة آخر، فَعَرض عليه مالًا للصلح؛ فهذا لا يجوز باتفاق أهل العلم، أما ما كان يجوز فيه التصالح على مال كالجروح والديات، فأعضاء الإنسان مُقدرة بديات معينة في الشرع، فلو اصطلح على أقل أو أكثر فهذا لا بأس به، فلابد أن يكون وفق ما في الشرع؛ فلذلك لا يجوز أن يكون التحكيم في المجالس العرفية هذه لأهل الجهل، فإن هذا من الحكم بغير ما أنزل الله، مثل تولية القاضي الذي لا يدري، فالقضاة ثلاثة: قاضٍ في الجنة، وقاضيان في النار.

قاض في الجنة: الذي علم الحق وقضى به.

وقاضيان في النار: الذي يعلم الحق ولم يقضِ به.

والذي لم يعلم الحق سواء أوافقه في قضائه أم أخطأه؛ لأنه إن وافقه فهو لم يقصد إليه، وإنما قضى بهواه واتبعه، كما قال النبي ﷺ: «**الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ: وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ وَاثْنَانِ فِي النَّارِ؛ فَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ**»(١).

فإلزام الناس بحكم هؤلاء الجُهَّال -الذين لا يعرفون ما يوافق الشرع وما لا يوافقه، ولا يعرفون الإلزام من الصلح- أمرٌ خطير، فلا يجوز أن يُترك الفصل بين الناس لهؤلاء الجُهَّال، بل هذا من تضييع الأمانة، كما قال النبي ﷺ «**إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ**»(٢)، فإذا ضُيعت الأمانة فمعنى ذلك خراب الدنيا(٣).

---

(١) صحيح: رواه أبو داود (٣٥٧٣)، والترمذي (١٣٢٢)، وابن ماجه (٢٣١٥)، وصححه الألباني.

(٢) رواه البخاري (٥٩).

(٣) المجالس العرفية يصح التصالح فيها على الجروح، وإذا نقصت الدية أو زادت لا تسمى دية، بل تسمى صلحًا، ويكون بالتراضي، ولابد من رضا الطرفين بالحكم لا بالمُحَكَّم فقط كما ذكرنا.
التعارف على مبلغ محدد هل هو إلزام أو تصالح؟ فمن يقول مثلًا: الدية ١٥ ألفًا من الجنيهات، هذه ليست دية قطعًا، وتسميتها دية باطل قطعًا، الدية مائة من الإبل، أو ألف دينار على من يقول بذلك، أو اثنا عشر ألف درهم، لكن يجوز أن يصالحه على أقل من ذلك، يقول له مثلًا: تنازل لي قليلًا فأنا رجل فقير. ولا يكون إلزامًا، والمحكم أو الجالس في المجالس العرفية لا يُلزم الخصم بالقبول، فلو قال: لا، إني أريد حقي كاملًا. يجب أن يحكم بحقه كاملًا.

هذا فيما يتعلق بكثير من الأمور المتعلقة بقضية الحكم بغير ما أنزل الله في واقع المسلمين[١]، وقضية الحكم بما أنزل الله ليست مقتصرة على دائرة معينة، بل هي في كل ما يقع من نزاع في حياة الناس، وفي كل أمور حياتهم يجب أن يُطَبق شرعُ الله ﷻ.

وقد يظن كثير من الناس أن قضية الحكم بما أنزل الله مقتصرة على الحكام، ولكن المسألة أوسع من ذلك، فربما يقع كثير من الناس في مظاهر الشرك التي ذكرنا وهو ليس بحاكم، وليست له وظيفة في القضاء أو النيابة أو غير ذلك، بل يمكن أن يقع ذلك في نفسه، فمن رأى مثلًا أن أحكام الشرع لا تصلح، أو أنه عند التحاكم يسوغ الحكم بخلافها -كما ذكرنا-، أو أنه يُصحح أن يُلْزَم الناس بخلاف شرع الله في التشريع العام، فهذا كله من مظاهر الشرك، ولو لم يكن الإنسان حاكمًا، مع أن كل من حكم بين اثنين فهو حاكم، حتى لو حكم على نفسه فهو حاكم عليها يأمرها وينهاها، فلو رأى أنه يسوغ لنفسه أن تخرج عن شرع الله، وأنه لا بأس بمخالفة أمر الله ﷻ؛ لكان اعتقاده هذا: كفرًا.

شبهة والرد عليها:

هناك شبهة يرددها بعض الناس: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يقطع يد السارق في عام الرمادة[٢]، وأنه سأل عمرو بن العاص رضي الله عنه وكان واليًا على مصر: «ماذا تفعل إذا أتاك الناس بسارق أو ناهب، قال عمرو: أقطع يده، قال عمر: وإذا أتاني الناس بجائع أو عارٍ لقطع عمر يدك»[٣].

---

(١) المواريث في المحاكم في النظم الوضعية موافقة للشرع في الجملة إلا في مسألة أو مسألتين أو مسائل محدودة جدًا هي التي فيها مخالفة للشرع كالوصية الواجبة مثلًا، أو القضاء بالثلث للوارث الموصى له؛ فالوصية الواجبة: أن من مات أحد أولاده في حياته يعطى فرع ولده الذي مات في حياته أو معه ولو حكمًا بقدر نصيب والده في حدود الثلث، وهذا مخالف للشرع، وكذا مسألة إعطاء الوصية للوارث، وقد قال النبي ﷺ: «لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ» [رواه الترمذي (٢١٢٠، ٢١٢١)، أبو داود (٣٥٦٥)، ابن ماجه (٢٧١٣)، وصححه الألباني]، وكذا بإجماع أهل العلم، فغير هاتين المسألتين فالمسائل إما موافقة تمامًا للشرع أو اجتهادية، وبالتالي فالحكم بها أمر موافق للشرع والمطالبة به مطالبة بحكم الشرع في الجملة.

قانون الوصية رقم: (٧١ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ٢ من شعبان سنة ١٣٦٥ أول يوليو ١٩٤٦)، وجاءت الوصية الواجبة في المادة (٧٦) من هذا القانون.

(٢) صحيح: رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٨٩٧٧).

(٣) ضعيف: ذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧٤)، وهو من طريقين ضعيفين لإعضال سنديهما، فالأول رواه سفيان بن عيينة عن عمر، والثاني رواه المدائني عن عمر وبينهما وبين عمر بن الخطاب رضي الله عنه مفاوز.



مثل هذه الشبهات التي يطرحها بعض الناس حول إقامة الشريعة وهي أن عمر ﷺ لم يقم حد السرقة في عام الرمادة ونحو هذا، جوابه: أن عمر ﷺ لم يُعطل أبدًا إقامة الحدود، وليس له ﷺ ولا غيره أن يفعل ذلك، وهذا في الحقيقة اتهام عظيم لعمر ﷺ، فانخفاض مستوى المعيشة لا يبيح للناس أن يسرقوا، فالصحابة في الحقيقة لم يسمحوا لأحد أن يسرق، بل كانوا يعاقبون السارق.

بل إن المسألة أن عمر ﷺ كان يستوفي شروط إقامة الحد، فإذا فُقِد أحد الشروط لم يقم الحد، وعمر ﷺ لم يقل: هذا العام لا تقام الحدود مثلًا، لكن القصة التي وقعت هي أن غلمان حاطب بن أبي بَلْتَعَة -يعني مواليه- كان قد أصابهم جوع، فسرقوا ناقة وأكلوها لأجل الجوع، ومثل هذا الجائع إذا أخذ المال قهرًا لكي يأكل -فضلًا عن أن يسرق- فإنه إنما يفعل ذلك للضرورة، وإنما يلزم بقيمة الشيء المسروق على أحد قولي أهل العلم، وعلى القول الآخر: لا يضمن قيمته لأنه مضطر، فلا تقطع يده على أي حال؛ لأن الضرورات تبيح المحظورات.

فوقوع واقعة عين معينة لم تتحقق فيها شروط إقامة الحد ليس دليلًا على حق الحاكم في تعطيل الحدود، كأن يكون الإنسان سرق ثم تبين أن الشيء المسروق دون النصاب، فإن هذا السارق لا تقطع يده، أو تبين مثلًا أنه سرق مالًا له شبهة في مِلْكِه، كالسرقة من المال العام، والزوجة والولد؛ فإن هذا لا تقطع يده، هذه أحكام الشريعة، ولا نكون بهذا عطلنا حُكم الشرع، بل هذه شروط لابد أن تستوفى، فتلبيس عظيم أن نقول إن عمر عطل حكم الشرع، بل إن الواقعة التي عرضت عليه لم تستوف فيها الشروط، كما لو أن إنسانًا سرق وتبين أنه دون البلوغ مثلًا، فهذا لا يقام عليه الحد، وكذا في سائر الأحكام، هناك شروط معينة في كل حد من الحدود مذكورة بالتفصيل في كتب الفقه.

فقول من يقول: يجوز لنا عند شدة الأحوال وتغير الأمور أن نعطل الحدود، هذا قولٌ باطل بإجماع المسلمين، بل هذه شبهة يُدخلها الشيطان على الناس ليستحلوا مخالفة الشريعة، ويوقعهم في الكفر، فظن الناس أن عمر ﷺ -أو من دون عمرٍ- له أن يعطل أحكام الشريعة؛ فهذا من أسوأ الظن بصحابة رسول الله ﷺ، ثم إنه يقود الناس إلى القول بجواز ترك شرع الله ﷻ.

ثم هؤلاء إذا تركوا الحدود أقاموا غيرها، بل بعض العقوبات التي يقيمونها ربما تكون أشد من العقوبات التي شرعها الله ﷻ، كالقصاص مثلًا في القتل، فالقصاص في الشرع مردودٌ إلى أولياء المقتول؛ إن شاؤوا قتلوا، وإن شاؤوا عفوا، وإن شاؤوا أخذوا الدية، فهذا ليس موجودًا في القوانين الوضعية، بل عندهم في النظرية القانونية الغربية عمومًا أن القتل من حقوق المجتمع؛ فليس من حق أولياء المقتول أن يتنازلوا أو يعفوا أو يأخذوا مالًا، بل يجب معاقبة القاتل في كل الأحوال، وهذا خلاف الحكم الشرعي، وهو أن القتل -القصاص- حق شخصي لأولياء المقتول، وبالتالي لا يجوز قتل القاتل إذا عفا أولياء المقتول أو قبلوا الدية.

فهم لم يقيموا الحد لا لعدم استيفاء الشروط في السرقة، بل كان هذا بسبب مخالفة القوانين للشرع الذي أمر الله ﷻ به.

الفصل الخامس

الــولاء والبــراء



الولاء والبراء

هذا باب عظيم من أعظم أبواب التوحيد والإيمان، بل لا يتحقق الإيمان والتوحيد إلا بتحقيقه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ۝ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة:٥٥-٥٦]، إنما: أسلوب قصر، أي: ليس لكم وليٌّ إلا الله ﷻ والرسول ﷺ والذين آمنوا، هؤلاء هم حزب الله، فما صفاتهم؟ هم الذين يقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة، وهم راكعون: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُواْ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۖ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الممتحنة:٤].

فالآية الأولى: في الولاء الواجب.

والآية الثانية: في البراء الواجب.

والولاء والبراء ضمن مسائل توحيد الإلوهية، فإن النبي ﷺ قال: «**أَوْثَقُ عُرَى الإِيمَانِ: المُوَالاةُ فِي اللهِ، والمُعَادَاةُ فِي اللهِ، والحُبُّ فِي اللهِ، والبُغْضُ فِي اللهِ**»[1]، فهذه الأفعال، أفعال العباد، فنحن نجعل الحب في الله وحده، والبغض لأجله وحده كذلك، فنبغض في الله، أي: لأجله ﷻ، والولاء لله ﷻ، والبراء لأجله ﷻ، فنصرف هذه الأمور لمن أمرنا الله ﷻ أن نصرفها له.

والنبي ﷺ أخبر أنها أوثق عرى الإيمان، فإذا انحلت هذه العروة أصاب الإيمان خلل، هذا من أمور الكفر والنفاق والفسوق والعصيان التي يقع فيها كثيرٌ من الناس، قال الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ﴾ [المائدة:٥١-٥٢]،

---

(١) حسن. رواه الطبراني في «الكبير» (١١٥٣٧)، والبيهقي في «الشعب» (٩٥١٣)، والطيالسي (٧٤٧)، وابن أبي شيبة (٣٠٤٤٣، ٣٤٣٣٨)، وأحمد بلفظ: «أوسط عرى الإيمان...» (١٨٠٥٣)، وحسنه الألباني في «الصحيحة» (٩٩٨).



وهـذا مرض النفاق، يسارعون في موالاة اليهود والنصارى، ﴿ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ ۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ ﴾ [المائدة:٥٢] هذا حال المنافقين دائمًا، يوالون اليهود والنصارى والمشركين، ويقولون نخشى أن تصيبنا هزيمة، فينتصروا علينا، فنكون قد قدَّمنا من موالاتهم وموافقتهم ما يجعلهم يُحسنون إلينا، وكان هذا على الدوام من أسباب الذل والهوان، ومن أسباب النكبات التي حلت بالمسلمين، أن منهم من يوالي الكفرة، قال الله ﷻ: ﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ۚ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُوا۟ خَٰسِرِينَ ﴾ [المائدة:٥٣].

فموالاة الكفار محبطة للعمل موجبةٌ للخسران، مُقرِّبَةٌ للردة قال الله ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴾ [المائدة:٥٤-٥٥]، والآيات في هذا الباب كثيرة جدًّا، لعظم هذه المسألة وأهميتها، كما بَيَّن رسول الله ﷺ أنها أوثق عرى الإيمان، وهكذا كل مسائل العقيدة الكبرى يكثر بيانها وتوضيحها وتفصيلها في كتاب الله ﷻ وسُنة رسول الله ﷺ.

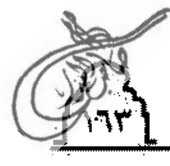
معنى الولاء والبراء:

الولاء: له عدة معان، فمن معانيه: الحب والرضا، والنُصرة والطاعة والمتابعة والمعاونة، والقيام بالأمر بمعنى: تولِّي أمر الغير بالإصلاح، والصداقة، ولوازم هذه الأمور، كالتشبه والركون إليهم وإظهار مودتهم.

البراء: عكس هذه المعاني، فالبراء هو: البغض، والخذلان، والمخالفة، والمعاداة، وترك التشبه ونحو ذلك.

ومعاني الولاء يجب صرفها لله ورسوله ﷺ وللمؤمنين:

مثل الحب: فيُحِبُ اللهَ ورسولَه ﷺ والمؤمنين، ويرضى بطريقتهم، يرضى بالله رَبًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد ﷺ نبيًّا ورسولًا، ويرضى بالمؤمنين إخوة.



والنُّصرة: أن ينصر الله بنصرة دينه، فَيَنْصُرُ دين الله ﷻ بكل ممكن ومستطاع، وينصر السنَّة وينصر كل مؤمن ظالمًا كان أو مظلومًا، ونصرة الظالم بمنعه من الظلم، ونصرة المظلوم بأن يمنعه من الظالم، هذا في معنى النصرة.

والطاعة: أن يطيع الله ﷻ، ويطيع الرسول ﷺ وأولي الأمر من المؤمنين، وهم العلماء، والأمراء الذين يقودون الناس بكتاب الله تعالى، فأما إذا كانوا على غير ذلك بأن يأمروا بمعصية الله، فلا سمع ولا طاعة، إنما الطاعة في المعروف، كما قال النبي ﷺ: **«السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى المَرْءِ المُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ»**[1].

والمتابعة: أن يُتَابِع ما أنزل الله، كما قال تعالى: ﴿ **اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ** ﴾ [الأنعام:١٠٦]، والاتباع يكون للكتاب والسنَّة، كما قال تعالى: ﴿ **اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ** ﴾ [الأعراف:٣]، ويتابع طريقة المؤمنين، والإجماع الذي اتفقوا عليه، وطريقة المؤمنين المقصود بها: الإجماع الذي يجب ألا يخالفه أحد؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا** ﴾ [النساء:١١٥].

والتشبه: وهو من قضايا المتابعة، ولا يجوز أن نقول: نتشبه بالله ﷻ ؛ لأن ذلك حقيقته المتابعة في الشكل والأخلاق وغير ذلك وهذا لا يجوز بحال، فالله ليس كمثله شيء.

فالاتباع الذي أُمرنا به هو أن نتبع الشرع، وننظر إلى الصورة التي أمرنا الشرع أن نكون عليها، ونلتزم بها من الكتاب والسنَّة، ونتشبه بالأنبياء والمؤمنين.

والقيام بالأمر والمعاونة: بأن نهتم بشأن المسلمين، وننصح لهم، ونعاونهم على البر والتقوى، ونتخذ منهم دون غيرهم الأصدقاء والأخلَّاء، فكما قال النبي ﷺ: **«لَا تُصَاحِبْ إِلَّا مُؤْمِنًا، وَلَا يَأْكُلْ طَعَامَكَ إِلَّا تَقِيٌّ»**[2]، وقال ﷺ: **«المَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلْ»**[3]،

---

(١) رواه البخاري (٧١٤٤)، ومسلم (١٨٣٩).

(٢) حسن: رواه أبو داود (٤٨٣٢)، والترمذي (٢٣٩٥)، وأحمد (١٠٩٤٤)، وحسنه الألباني.

(٣) حسن: رواه أبو داود (٤٨٣٣)، والترمذي (٢٣٧٨)، وأحمد (٧٩٦٨، ٨٢١٢)، وحسنه الألباني.



ولذلك لا يجوز لمسلم أن يتخذ صديقًا كافرًا، ولا خليلًا كافرًا، بل ولا فاسقًا، فإن مصاحبتهم أعظم أسباب الشر، فهذه هي معاني الولاء الواجب.

أما الولاء المحرم: فهو صرف هذه المعاني لغير المؤمنين، ويتضمن:

أولاً: الحب:

أي محبة الكافرين على ما هم عليه من الكفر، ومعنى: على ما هم عليه من الكفر، إما:

١- **حبهم لأجل كفرهم:** فهو محبٌّ للكفر، فمَنْ يحب مَنْ يُعْبَدُ من دون الله وهو راض، كالطواغيت التي تُعبد من دون الله، ويحب الشيطان، ويحب السحرة والكهنة ومن يحكم بغير شرع الله، أو يحب مظاهر الكفر؛ كمن يحب الكفار؛ لأجل أن عندهم الإباحية فهذا من الكفر؛ لأن الإباحية: أن كل إنسان يفعل ما يريد، فهو يَوَدُّ لو أن عند المسلمين مثل هذا كي يتقدموا مثلًا، فهو يحبهم على كفرهم.

مثال: أنا أحببتك مثلًا على إسلامك وعلى إيمانك وعلى صلاتك وعلى طلبك للعلم، فلو أن إنسانًا أحب الكافرين لكفرهم، فهذا خروجٌ من المِلَّة؛ لأنه حبٌّ للكفر، وهذا ناقضٌ للإيمان، لزوال حب الله ﷻ ورسوله ﷺ والمؤمنين من قلبه، لذلك نفى الله ﷻ الإيمان عمن ودَّ الكفار: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة:٢٢].

٢- والمعنى الثاني لقولنا: **محبة الكفار على ما هم عليه من كفر:** هو أن يحبهم رغم ما هم عليه من كفر، وهي درجة أقل قليلًا، بمعنى إنه يقول: أنه يحبهم ولو كانوا كفارًا فكفرهم مسألة هينة لا تقتضي بُغضًا، والخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية، فهو يختلف مع الكفار، ولكن لا بأس بمودتهم، والخلاف في الأديان والبُغض من أجلها من مخلفات العصور الوسطى عندما كان الناس يتقاتلون على الدين، ونحو ذلك.

وهذا -ولا حول ولا قوة إلا بالله- يُقال علانيةً، فيقال: «إن الحروب الدينية -مثلًا-،



والقتال من أجل الدين، والجهاد من أجل الدين، والمخالفة والبغضاء لأجل الدين، من الأمور التي يجب الحذر منها».

فمن أحب الكافرين على كفرهم، أي: رغم كفرهم، فهذه درجة ثانية، فهو يحبهم رغم أنهم كفار، ويقول: «لا قيمة للكفر ولا أثر له، ومسائل الدين لا ينبغي أن تكون مفسدة للود بين الناس»، فهذا وذلك كلاهما مناقضٌ لصريح القرآن، قال الله ﷻ: ﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ﴾ [المجادلة:٢٢]، فنفى الله ﷻ الإيمان عمن ودَّ الكافرين.

أما الوُدّ الذي قد يكون فطريًا، مثل إنسان له أقارب كفار، أبوه أو أمه... إلخ، فهو عنده المحبة الفطرية لهم فيجب أن تُصْرَفَ هذه المحبة الفطرية إلى حُب إسلامهم -أن يسلموا-، مع بغضهم بسبب كفرهم، وما من أحدٍ إلا ويكون عنده شفقة على أهله، ولكن يجب أن يكون ذلك مع وجود البغضاء والكراهية على الكفر؛ وهذا لوجود حقيقة الإيمان في القلب، ولكمالها فيه.

وأما من رضي بِمِلَّة الكفار وطريقتهم، ورضي بغير الله ربًا -وهذه أمور ربما تكون دون المحبة فلا يلزم أن يكون محبًّا للكفار بل يكفي أن يكون راضيًا بما هم عليه، مُصَوِّبًا لطريقتهم، يرى أن طريقتهم حق كما أن الإسلام حق، والكل سواء- فهذا كفرٌ وصاحبه كافر؛ لأنه ينافي صريح القرآن: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [آل عمران:١٩]، بل هذا في الحقيقة يناقض أصل كلمة التوحيد، وهي كلمة: «لا إله إلا الله»، ويناقض شهادة أن محمدًا رسول الله ﷺ؛ لأنك لا تقول: «الله إله»، بل تقول: «لا إله إلا الله»، فإذا قال إنسان: إن عبادة البوذيين لـ «بوذا» حقٌّ، ولا بأس بذلك، وأن عبادة النصارى لـ «المسيح» حقٌّ، ولا بأس بذلك، وأن عبادة اليهود لـ «عُزَيْر» ولـ «أحبارهم ورهبانهم» حقٌّ، ولا بأس بذلك، وأن عبادة الشيوعيين لـ «ماركس» حقٌّ، ولا بأس بذلك، والعبرة أن كل إنسان يختار ما يشاء. فهذا قد صَرَّحَ باستحقاق غير الله للعبادة، فأزال قول: لا إله إلا الله، هذا لم يقل: لا إله إلا الله، بل قال: الله إله، وهناك آلهة أخرى أيضًا لا بأس بها، فهذا مناقض لأصل كلمة التوحيد.

لذلك من يُسَوِّغ لغيره أن يعبد غير الله تعالىٰ، ولو كان يختار لنفسه أن يعبد الله ﷻ؛ كان كافرًا، بل يجب أن يعتقد بطلان عبادة غير الله، ولا يرضىٰ أن يُعْبَدَ غير الله في الأرض، فقد قال تعالىٰ: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٥٦] فالعروة الوثقى: هي كلمة «لا إله إلا الله»، والذي استمسك بها: هو الذي كفر بالطاغوت وآمن بالله تعالىٰ، وأصل الكفر بالطاغوت ألا يُقِرَّ عبادة غير الله، وأن يعتقد بطلان عبادة غير الله ﷻ، والذي يُصَوِّبُ عبادة إلهٍ غير الله؛ فهو كافرٌ خارجٌ من الملة[1]، وهذا مما لا يُتصور فيه الجهل ممن يعلم عبادة أهل الملل الأخرىٰ لغير الله تعالىٰ.

كعبادة الوثنيين للأوثان، أو عبادة النصارىٰ للمسيح، فإذا كان الإنسان يعلم أن النصارىٰ يعبدون المسيح، ثم قال بعد ذلك: إنهم علىٰ حق، فهذا لا يُتصور فيه الجهل؛ لأن الجهل هنا سيكون جهلًا بأصل كلمة: «لا إله إلا الله»، وقد بلغته كلمة: «لا إله إلا الله»، فمن دخل في الإسلام وعرفها فلا يُتصور فيه الجهل، وليس لأننا لا نعذر بالجهل، فهم يقولون: الإله عندنا فلان، فهذه مناقضةٌ صريحة لأصل دين الإسلام، ولا يكاد يوجد أحد اليوم لا يعرف أن: لا إله إلا الله أصل الإسلام، بل هي كلمة انتشرت في الأرض كلها، وانتشر أنها شعار أهل الإسلام، وأصل دين أهل الإسلام، فلا يُتصور أن يكون هناك رجل يجهل أنها من الدين، أما الذي يُتصور فيه الجهل: هو إنسان لا يدري أن النصارىٰ يعبدون المسيح عليه السلام، ويظنهم موحدين لله، ولا يقولون بإلهية غير الله، وأنهم لا يُكَذِّبُون الرسول ﷺ أيضًا، فهو قد يكون معذورًا يحتاج إلىٰ أن تقام عليه الحجة بأمرين:

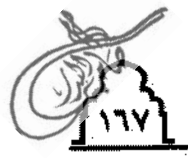
١- بيان لزوم اتباع الرسول ﷺ ووجوبه علىٰ الإنس والجن، وتلاوة الآيات عليه بذلك.

٢- وبيان حقيقة ما عليه اليهود والنصارىٰ من تكذيب التوحيد، ومن تكذيب الرسول ﷺ.

ومن ذلك مَنْ لا يُكَفِّر مَنْ يُكَذِّبُ الرسول ﷺ من الكفار، وهذا أيضًا نظنه أشهر من أن يُجهل كمن يقول: إن اختلافنا مع النصارىٰ ليس في أمر التوحيد ولكن في أمر النبوة، وأمر النبوة لا يقتضي المخالفة والتكفير.

---

(١) ومن هذا الضلال اعتقاد البعض أن «أخناتون» من الموحدين؛ لأنه دعا المصريين إلى عبادة إله واحد وترك ما سواه، فسموه لذلك موحدًا! ولم ينظروا إلى الإله الذي دعا لعبادته وهو «آمون» ورمز له بقرص الشمس، وقد بلغ الضلال بأحدهم أن قال: إنه لا يستبعد أن يكون أخناتون نبيًا لم يأتِ ذكره في القرآن.



فهذا الكلام مخرج من الملة، فهو يقول: «إن النصارىٰ ليسوا كفارًا؛ لأن الخلاف معهم حول أن محمدًا رسول الله ﷺ، وهذا لا يكفر صاحبه»، وهذا معناه أنه يرىٰ أن الخلاف في نبوة رسول الله ﷺ أمر يسير، ولا يُخْرِجُ الإنسان من الملة أن يكذب برسول الله ﷺ.

والحق أن الذي يُصوّب لأحد أن يُكَذّب الرسول ﷺ، فيقول: إن هذا المكذب علىٰ حق وسيدخل الجنة ولو كَذّبَ الرسول ﷺ؛ فهذا لم يشهد أن محمدًا رسول الله ﷺ.

لأنه إذا كان يُصوِّب قول من يُكَذِّبُ به، ويُصوِّب قول من يُصَدِّقُ به، فالأمر عنده مستوي الطرفين، فأقل أحواله أنه يشك في صدق الرسول ﷺ فضلًا عن أن يكون مكذبًا به، ولا شك أن من كذّب بالرسول ﷺ فقد كذّب بالقرآن.

لذلك نقول: إن درجات الرضا أو المخالفة للكفار يجب أن تكون معلومة، فمن قال: إن من خالف: «لا إله إلا الله، **محمد رسول الله**»، ليس بكافرٍ أو أنه ناجٍ، فهو مكذب بأصل الدين، خارج من الملة، والذي يرضىٰ بكفر الكفار إلىٰ هذا الحد لا شك في كفره، يقول: إننا ينبغي أن نُحْسِن إليهم، والنبي ﷺ قدّم الهدية لليهودي.

أو يقول جاهل: إن هذه الآيات التي في ذم الموالاة إنما هي خاصة بالمحاربين وليست في أهل الذمة، أما أهل الذمة غير الحربيين فتجوز موالاتهم. فلو قال: يجوز حبهم علىٰ ما هم عليه من الكفر، وقال بأنه يرضىٰ بملتهم فقد خرج من الملة، وربما ظن أن الحب معناه: إحسان العِشرة، لا الإقرار بالكفر، فهذا يُبَيّن له الأمر، ويحتاج إلىٰ إقامة الحجة.

أما المخالفة في أصل كلمة التوحيد، وتصويب مخالفة الأصلين: لا إله إلا الله **محمد رسول الله**، وتصحيح ملة المُكَذِّب بهما؛ فلا شك في كفره ابتداءً، والحجة قائمة، فليس هنا احتمال للجهل.

فهذا في الحب والرضا، فهو ولاء محرم يصل إلىٰ الكفر.

أما المعاملات المباحة: فليس البر والقسط من الموالاة، فمن الممكن أن أُحسن إلىٰ مَن أَكْرَهه، وأُعاشر من أبغضه، فالحب والبغض من أعمال القلوب، وإنما يُعرف بنطق الألسنة وما يكون من أعمال لا تحتمل غير ذلك.



ثانيًا، النصرة:

فمن الولاء الواجب نصرة الله ﷻ ونصرة الرسول ﷺ ونصرة المؤمنين الظالم منهم[١] والمظلوم.

أمّا مَن نَصَرَ الكفار بأن يخرج في صفوفهم ضد المسلمين ويحارب المسلمين مع الكفار فهو مثلهم، وهذه أشد أنواع النصرة: الخروج في جيش الكفار محاربًا للمسلمين، فهذا كفر في الدنيا والآخرة، فهو في أحكام الدنيا كافر، وفي الآخرة مُخَلَّدٌ في النار.

قال ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء:٩٧]، فهذه الآيات نزلت في مَنْ خرج مِنْ المسلمين الشبان مع المشركين في بدر إرضاءً لآبائهم، فأبناء كبار المشركين من قريش خرجوا في بدر محاربين للرسول ﷺ والمسلمين، خرجوا مع المشركين وليسوا راغبين في القتال، لكن إرضاءً لآبائهم، فنزلت فيهم الآيات، ولم يقبل الله ﷻ عذرهم، وهم في أحكام الدنيا لم يُعطَوا دية ولا صُلِّيَ عليهم، بل أُلقوا مع بقية الكفار في قليب بدر مع أنهم كانوا مُحِبِّين للإسلام، وكان بعضهم قد تكلم بالإسلام.

ونهى النبي ﷺ عن قتلهم بما يعلم من أنهم محبون للإسلام وما خرجوا إلا إرضاءً لآبائهم كما ذكرنا، وكان منهم العباس ﷺ، ولكنه لم يُقْتَلْ، وكان منهم عليّ بن أمية بن خلف، ومن أبناء الوليد بن المغيرة وغيرهم، فأنزل الله ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾، فمن أُسر منهم أُخذت منه الفدية، ولو كان مسلمًا لما حل أخذ الفدية، ولو كانوا مسلمين لما دُفنوا مع الكفار[٢].

وعلى ذلك نقول: إن الخروج في صف الكفار المعلنين بالكفر؛ كفرٌ.

---

(١) الظالم ننصره بأن نمنعه من ظلمه، قال ﷺ: «**انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا**»، فقال رجل: يا رسول الله! أنصره إذا كان مظلومًا، أفرأيت إن كان ظالمًا، كيف أنصره؟! قال: «**تَحْجُزُهُ أَوْ تَمْنَعُهُ مِنَ الظُّلْمِ، فَإِنَّ ذَلِكَ نَصْرُهُ**». [رواه البخاري (٦٩٥٢)].

(٢) عن محمد بن عبد الرحمن أبو الأسود قال: قُطِعَ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ بَعْثٌ فَاكْتُتِبْتُ فِيهِ، فَلَقِيتُ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَأَخْبَرْتُهُ، فَنَهَانِي عَنْ ذَلِكَ أَشَدَّ النَّهْيِ، ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا مَعَ الْمُشْرِكِينَ يُكَثِّرُونَ سَوَادَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ يَأْتِي السَّهْمُ فَيُرْمَى بِهِ، فَيُصِيبُ أَحَدَهُمْ فَيَقْتُلُهُ أَوْ يُضْرَبُ فَيُقْتَلُ، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ الآيَةَ. [رواه البخاري (٤٥٩٦، ٧٠٨٥)].



وهذا القيد -الإعلان بالكفر-؛ لأن الكافر إذا كان مبطنًا للكفر كان من المنافقين، وكثير من الناس يجهل حقيقتهم، فإن موافقتهم على القتال لا يلزم منها أنه يحارب الدين، بل يمكن أن يكون جاهلًا بشأنهم ويحارب معهم على أنهم مسلمون، أما من يعلم كفرهم وخرج محاربًا معهم للمسلمين فهو كافر.

فلو أن رجلًا هنديًا مسلمًا مثلًا دخل في جيش الهند، وقاتل المسلمين في كشمير؛ لأنهم يريدون أن يتخلصوا من حكم الهندوس الظالم الكافر، لو فعل المسلم ذلك وقاتل مع الهندوس ضد المسلمين لكان بهذا الفعل مرتدًا[١].

وهذا أمرٌ عظيم الخطر، وقد يتهاون كثير من الناس في مثل هذه المسائل، وقد يتجند للكفار، وقد يتجند لمن يعلم كفرهم وحربهم للإسلام، فمثل هذا إذا مات في مثل هذه الحالة؛ مات على غير ملة الإسلام.

وقال الله ﷻ: ﴿ ۞ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا ۚ أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ ۖ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ﴿٨٨﴾ وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً ۖ ﴾ [النساء:٨٨-٩٨].

نزلت هذه الآية أيضًا في مَنْ ظاهر المشركين وعاونهم في قتالهم للمسلمين، وكان بعض من تكلم بالإسلام من أهل مكة خرجوا في طلب حاجة لهم، وكان منهم من يظاهر الكفار ويعاون الكفار على المسلمين، فقالوا: إن لقينا أصحاب محمد ﷺ فليس علينا منهم بأس -فالمنافقون يظهرون الإسلام، ويقولون ليس علينا منهم بأس فلن يضرونا لأننا نتكلم بالإسلام- فقال بعض المسلمين لما علموا بخروجهم: انطلقوا إلى الخبثاء فاقتلوهم، فإنهم يظاهرون عليكم عدوكم. وقالت طائفة: سبحان الله! كيف تقاتلون قومًا قد تكلموا بمثل

---

(١) حدث منذ فترة أن بعض عرب إسرائيل الذين أخذوا الجنسية الإسرائيلية تجند في الجيش الإسرائيلي في لبنان، وفي بعض العمليات قُتِلَ ذلك الجندي الذي هو مسلم اسمًا، ونُقِلَ إلى قريته بالضفة الغربية أو بالأرض المحتلة من فلسطين، فانقسم الناس؛ هل يصلون عليه أم لا؟ ففريقٌ قالوا: لا نصلي عليه؛ لأنه خرج مع اليهود وارتد، وقال البعض: بل يجب أن نصلي عليه وندفنه، وكأن مسألة خروجه مع اليهود لا تعني شيئًا، والحق الذي لا شك فيه هو: أن هذا الذي قُتِلَ مع اليهود قُتِلَ مرتدًا كافرًا، لا يجوز أن نصلي عليه، ولا أن يُدفن في مقابر المسلمين، ولا أن يرثه ورثته؛ لأنه خرج في صف الكفار محاربًا للمسلمين.



ما تكلمتم به -وهو الشهادتان- من أجل أنهم لم يهاجروا ولم يتركوا ديارهم وأموالهم، والرسول ﷺ ساكت بين الفريقين، حتى أنزل الله ﷻ: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾[1].

والآيات تُصرح بوجوب قتلهم إذا لم يهاجروا ويتركوا مظاهرة المشركين، وسمَّاهم منافقين باعتبار أنهم ما زالوا يظهرون إسلامهم، مع كونهم يظهرون الكفر أيضًا بمظاهرة الكفار ومعاونتهم في حروبهم ضد المسلمين، فقوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ معناه: لا ينبغي أن تختلفوا فيهم، وهذا -والله- ينبغي أن يُقال لكل مَن يريد موافقة المنافقين، وطاعة المنافقين، ومحبة المنافقين، ينبغي أن يقال له: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ...﴾ يعني: أتريدون أن تهدوا من حَكَمَ الله -سبحانه- بضلاله، وأضله ﷻ فلا يمكن أن تهدوهم، ولا أن تسموهم مهتدين في هذه الحالة، ﴿وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ۝ وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا﴾، بماذا كفروا ؟ هل ناقضوا أصل النطق بالإسلام، وقالوا: نعبد الأوثان ؟! لا؛ بل كفروا بمظاهرة الكافرين ومعاونتهم في حربهم ضد الإسلام؛ فهذه الآيات صريحة في بيان هذا، وإلا لما اختلف فيهم الصحابة.

أما إذا كانت المناصرة بنوع تجسس مثلًا، أو بمعاونةٍ بخبرٍ دون القتال معهم في صفوفهم، أو دون معاونتهم على القتال؛ فهذا قد ورد فيه قِصَّةُ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ، وذلك أنه جَسَّ على رسول الله ﷺ، بمعنى أنه بَلَّغَ الكفار بعضَ أخبار رسول الله ﷺ مع أنه كان في جيش المسلمين، ولم يقاتل مع الكفار وإنما راسل الكفار بما ييئسهم من القتال، ولكن ليحتاطوا لأنفسهم، ولا شك أن هذه مراعاة لمصلحتهم، وإخبارُ الكفار بأخبار المسلمين جاسوسية، وهي

---

(١) رواه ابن أبي حاتم عن ابن عباس، وقد روى أبي سلمة بن عبد الرحمن وعكرمة ومجاهد والضحاك وغيرهم قريب من هذا. انظر «تفسير القرآن العظيم» للإمام ابن كثير (٢/ ٣٧١) ط. دار طيبة.
وهناك أقوال في المسألة منها: عن زيد بن ثابت ﷺ قال: لَمَّا خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أُحُدٍ رَجَعَ نَاسٌ مِمَّنْ خَرَجَ مَعَهُ، وَكَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِرْقَتَيْنِ: فِرْقَةٌ تَقُولُ: نُقَاتِلُهُمْ، وَفِرْقَةٌ تَقُولُ: لَا نُقَاتِلُهُمْ، فَنَزَلَتْ: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا﴾، وَقَالَ: «إِنَّهَا طَيْبَةُ تَنْفِي الذُّنُوبَ كَمَا تَنْفِي النَّارُ خَبَثَ الْفِضَّةِ». [رواه البخاري (٤٠٥٠، ٤٥٨٩)، ومسلم (٢٧٧٦)].
والدليل على أنهم لحقوا بالكفار قوله تعالى: ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا﴾ فليسوا من أهل المدينة.
راجع «شرح تفسير ابن كثير» للمؤلف في الجمع بين هذه الأقوال. [شرائط مسجلة موجودة على موقع «صوت السلف»].



جريمة عظيمة، ولكن لأن حاطبًا كان من أهل بدر، وشهد بدرًا والحديبية، فقال النبي ﷺ لما استأذنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قتله، قال: «**إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللهَ أَنْ يَكُونَ قَد اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**»[١].

وهذا دليل على أنه ليس بشرك؛ لأن الله لا يغفر الشرك ولو وقع من نبي؛ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر:٦٥][٢].

والجاسوسية للكفار: صاحبها -في الحقيقة- يستحق أن يُقتل، ولكن لا يجب ولا يتحتم أن يُقتل؛ لأنه لو كان يجب أن يُقتل كَحَدٍّ لأقام النبي ﷺ الحدَّ، كما أقام ﷺ الحدَّ على مسطح ابن أثاثة في حادثة الإفك، وهو أيضًا من أهل بدر، وكذا أقام عمر الحدَّ على قُدَامَةَ بْنِ مَظْعُونٍ لما شرب الخمر، وهو من أهل بدر، فالحدود تقام على أهل بدر، فلو كان للجاسوسية حدٌّ لازم لما تركه، ولو كانت إقامة العقوبة عليه محرمة؛ لما علل تركها بأنه شهد بدرًا، بل لقال: إنه مسلم، ولما قال: «**إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا**»، فدلَّ ذلك على أن غير أهل بدر لو تجسسوا نظر الإمام الحاكم فيهم، هل يقتلهم أم لا ؟ حسب المصلحة، فيجوز قتل الجاسوس المسلم إذا تجسس، وليس ذلك واجبًا، وإنما الأمر مبنيٌ على المصلحة، فيجوز قتله إذا كانت المصلحة في ذلك[٣]، على الصحيح من أقوال أهل العلم.

ثالثًا: من معاني الموالاة: الطاعة:

فمن أطاع الكافرين في كفرهم واتبعهم عليه، ودخل في طاعتهم فهو مثلهم، سواء أأطاعهم في الكفر أم دخل في طاعتهم الطاعة المطلقة الكاملة؛ فلو تصورنا أحوال الكفار وأوامرهم في دائرة كبيرة، فهي تشمل: الكفر، والمحرمات، والمباحات، فالكفار قد يأمرون بكفريات، وقد يأمرون بمحرمات، وقد يأمرون بمباحات.

---

(١) رواه البخاري (٣٠٠٧، ٣٩٨٣، ٤٢٧٤)، ومسلم (٢٤٩٤).

(٢) ومستحيل أن يقع الشرك من نبي، ولكن بيَّن الله تعالى أنه لو وقع من نبي لكان محبطًا للعمل، وأهل بدر أولى بذلك من الأنبياء، فهذا يدل على أن فعل حاطب رضي الله عنه ليس بكفر.

(٣) وفي صحيح مسلم (٢٨٢٣) عن سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَيْنٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَهُوَ فِي سَفَرٍ، فَجَلَسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ يَتَحَدَّثُ، ثُمَّ انفَتَلَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**اطْلُبُوهُ وَاقْتُلُوهُ**»، فَقَتَلَهُ فَنَفَّلَهُ سَلَبَهُ.

فمن أطاعهم طاعة كاملة، فقال: كل ما يأمرونني به فأنا متابع لهم فيه، وأنا ملتزمٌ بكلامهم، حتى ولو أمروه بالكفر لكفر -وإن لم يفعل حتى الآن- فهذا من لحظة قوله ذلك صار كافرًا، وكثيرٌ من الناس يعزم على ذلك، وليس من أجل الكفار فقط، بل عنده أن صاحبه أو رئيسه أو ملكه لو أمره بالكفر لكفر، بمعنى لو أمروه أن يذبح لغير الله أو يسجد لغير الله، فيفعل ذلك دون إكراه معتبر أو لتحصيل المصالح، كالذي دخل النار في ذباب[1]، أو كالذي يأمرونه أن يُحارِب الإسلام فيفعل ذلك، أو يأمرونه أن ينشر الكفر في الناس فيفعل ذلك.

فالكفار قد يأمرونه أن يحارب الدين بصفته مسلمًا يطلبون منه أن يعد أبحاثًا عن الدين تتضمن الكفر لِصَدِّ الناس عن الإسلام، وهذا واقع بالفعل فكثيرٌ من الناس من أجل المال ومن أجل المنصب والوجاهة يؤلف روايات مثلًا فيها كفر ليزلزل عقائد المسلمين، أو يؤلف كتبًا وأبحاثًا ينسبها إلى الدين لينشر الكفر في الناس، أو ليصد الناس عن الالتزام بالإسلام، أو كما ذكرنا لو أمروه أن يسجد لصنم فيسجد لصنم، أو أمروه أن يُعَظِّمَ الصليب فيعظم الصليب، وغير ذلك من الأمور فيُنْظَرُ في الفعل: فإذا كان كفرًا وأطاعهم بغير إكراه معتبر شرعًا؛ فإنه يكون كافرًا، وكذا لو أطاعهم الطاعة المطلقة، وكذا لو اتبعهم على الكفر، قال ﷻ: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان:٢٤]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ [الأحزاب:١]، وقال ﷻ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥]، وقال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ۙ ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ﴿٢٥﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ كَرِهُوا۟ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِى بَعْضِ ٱلْأَمْرِ ۖ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ﴾ [محمد:٢٥-٢٦]، فإذا كانت طاعتهم في بعض الأمر كذلك، فأشد منها طاعتهم في كل الأمر.

---

(١) عن طارق بن شهاب قال: قال سلمان: «دخل رجل الجنة في ذباب، ودخل رجل النار في ذباب»، قالوا: وما الذباب؟ فرأى ذبابًا على ثوب إنسان، فقال: «هذا الذباب»، قالوا: وكيف ذاك؟ قال: «مر رجلان مسلمان على قوم يعكفون على صنم لهم، فقالوا لهما: قرِّبا لصنمنا قربانًا، قالا: لا نشرك بالله شيئًا، قالوا: قربا ما شئتما ولو ذبابًا، فقال أحدهما لصاحبه: ما ترى؟ قال أحدهما: لا نشرك بالله شيئًا، فقُتل فدخل الجنة، فقال الآخر بيده على وجهه فأخذ ذبابًا فألقاه على الصنم فدخل النار»، [أخرجه البيهقي في «الشعب» (٧٠٩٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦٤٢/٧)، وأحمد في «الزهد» (٨٦/١)، والخطيب في «الكفاية» (٥٥٢)، وابن الأعرابي في معجمه (١٧٥١) من طرق عن الأعمش عن سليمان بن ميسرة عن طارق بن شهاب عن سلمان الفارسي موقوفًا.



أما مَنْ أطاعهم في المعاصي فهو على حالين:

١- أن يطيعهم في المعصية وهو يعلم ويقر على نفسه بالمعصية، وأنه مذنبٌ، فهذا له حكم أصحاب الذنوب.

٢- وأما إذا تبعهم في المعصية يرى أنها حلال ولا بأس بها، أو أن فعْلها تقدم وحضارة؛ فهذا كفر؛ لأن استحلال المعصية في حقيقة الأمر كفرٌ، بخلاف فعل المعاصي.

فمثلًا: فعل الفواحش عند الغرب حرية، ولا بأس بها، فمن استغل الفرصة وذهب إلى بلاد الغرب، أو وهو في بلاد المسلمين وجد الفرصة متاحة لنيل الفواحش، وإذا قلت له: الزنى وشرب الخمر محرمان، قال: أنا مذنب. فهذا هو العاصي، فحكمه حكم أصحاب الذنوب، والمعاصي بريد الكفر، والكبائر أشدها.

بخلاف من يقول: هؤلاء الأجانب متقدمون جدًّا، عندهم الحرية تصل إلى هذا الحد، ويا ليت المسلمين يكونون كذلك، ويرى أن هذا تقدم وحضارة[(١)].

مثال لذلك: لو أن امرأة متبرجة حدثْتَها عن الحجاب، فقالت: أنا مخطئة. فهي بخلاف الأخرى المتبعة للغرب التي تقول: أنتم مازلتم تعيشون في مخلفات العصور الوسطى عصور الحجاب ونحو ذلك، وأنا غير مقتنعة بالحجاب، والحجاب عندها تخلف ورجعية[(٢)].

فالأمر كما ذكرنا: الطاعة في المعصية مع اعتقاد أنها معصية؛ فهذا: معصية، وأما مع اعتقاد أنه لا بأس بالمعصية، أو مع استباحة المعصية، أو مع الاستكبار عن الالتزام بالشرع؛ فهذا: كفر.

---

(١) العري، والتفسخ، والسفور، وصداقات الجنسين، وارتكاب الفواحش، والدعوة إلي العقائد المنحرفة، وإنكار وجود الله، والتمرد على المجتمع، والتجرد من القيم والأخلاق... هذه هي الحرية في نظرهم المنكوس، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(٢) وهذه الكلمة منكرة جدًّا مع أنها تنتشر وسط كثير من الرجال والنساء، فيقولون: «نحن لا نلزم بناتنا قط بالحجاب، بل نتركهن إلى أن يقتنعن به».
وهو أمرٌ ينبغي سرعة المبادرة إلى إنكاره، فمن تقول: إنها غير مقتنعة بالحجاب، فهي غير مقتنعة بالقرآن، والحجاب نص في الكتاب: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور:٣١]، و﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَابِيبِهِنَّ﴾ [الأحزاب:٥٩]، و﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب:٥٣]، فهذا الأمر ليس فيه نزاعٌ بين المسلمين، فمن يقلن إنهن غير مقتنعات بالحجاب، فهن غير مسلمات بعد بلوغ الحجة من الآيات القرآنية إلا أن يمنع من الكفر مانعٌ آخر.



كذا من تشبه بهم مع علمه بخطئه، هذا له نصيب من الشرك الأصغر، إذ قال النبي ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»(١).

رابعًا: الصداقة:

فمَن اتخذهم أصدقاء وأخلاء يقول يوم القيامة: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ۝ لَّقَدْ أَضَلَّنِى عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِى ۗ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ [الفرقان:٢٨-٢٩]، ولا شك أن هذه معصية، قد تصل إلى الكفر لو تضمن تصحيحًا لمذهبهم وحبًا لهم على كفرهم كما ذكرنا.

خامسًا: النصيحة والمعاونة:

فمن نصح لهم، وعاونهم على باطلهم ومنكرهم فقد اتخذهم أولياء، قال تعالى: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة:٥١]، فلو عاونهم على إقامة الكفر لكفر، كمعاونة النصرة، وأما من عاونهم على معصية فهو عاصٍ.

سادسًا: مشاركتهم في أعيادهم وتهنئتهم بها:

وذلك لأن هذا تشبه ومتابعة، ولو تضمن إقرارًا بصحة اعتقاداتهم الباطلة في الأعياد كاعتقاد النصارى في موت المسيح وصلبه -وهو عندهم الرب- وهو يهنئهم معتقدًا صواب ذلك، فلا شك في كفره، ولو شاركهم من باب المجاراة أو من باب حسن العِشرة، فهذا جهل عظيم، وضلال مبين، ولا شك أنها كبيرة من الكبائر، ولو انتسب إلى الدين والدعوة.

فكثير من الاتجاهات المنحرفة المنتسبة إلى العمل الإسلامي تبادر إلى مشاركة الكفار في أعيادهم، وترسل وفودًا للتهنئة بأعياد الكفار، وتشهد ما يسمونه قداسًا -وهو ليس تطهيرًا-، فأي دنس ونجس أعظم من الشرك بالله والاحتفال بموته وقيامته من الأموات؛ ويسمونه قداسًا، والقدس هو الطهر، أفيكون ذلك تطهيرًا أم تنجيسًا ؟!! فلا شك أن كل من حضر قد تنجس،

---

(١) حسن صحيح: رواه أبو داود (٤٠٣١)، وأحمد (٥٠٩٣، ٥٠٩٤، ٥٦٣٤)، وقال الألباني: «حسن صحيح» في تحقيقه لـ: «سنن أبي داود».



فلا يجوز إرسال الوفود لتهنئة الكفار بهذا ولا بمظاهر الشرك التي يفعلونها، عندما يترأس منهم رئيس مثلًا، ويصير طاغوتًا فهناك من يرسل له التهنئة بذلك، كما يحدث عندما يترأس كثير من الكفار في بلادهم.

فالتهنئة على الولايات الظالمة من الأمور المنكَرة المحرمة، ولو أن أحدًا هنأ ظالمًا على ولاية يعلم أنه ظالم فيها، أو هنأه على منصب يتولى ظلم الناس فيه، لكانت هذه موالاة محرمة، كمن هنأ شخصًا لأنه صار طاغيًا يحكم بغير ما أنزل الله، أو أنه صار مطالبًا بالحكم بغير ما أنزل الله، أو صار ممن يطبق أحكامًا تخالف شرع الله ﷻ فيظلم الناس أو يضربهم أو يؤذيهم، والناس يتبادلون التهنئات بمثل ذلك، وهذا لا يجوز.

إنما الذي يجوز في أمر التهنئة للكفار: هو ما كان من أمر مشروع كمن تزوج مثلًا؛ فلو أن نصرانيًا تزوج، فقيل له: هنيئًا لك بالزواج. فهذا مما لا يحرم، وهذا من حسن العِشرة والبر الجائز؛ لأن الزواج أمر مشروع، وكذلك لو أنه مثلًا شُفِيَ من مرض، فدعا له بالهداية والمغفرة، أو دعا الله أن يوفقه لشكر نعمته، فهذا أيضًا مما لا يحرم، ولابد أن تكون صيغة إسلامية لا تهنئة مجردة، بل تكون صيغة موافقة للشرع، فلقد كَانَ الْيَهُودُ يَتَعَاطَسُونَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ يَرْجُونَ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ يَرْحَمُكُمُ اللهُ، فَيَقُولُ: «يَهْدِيكُمُ اللهُ وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ»[1]، ولم يقل لهم ما كان يقوله للمسلمين، فهذا مما يفرق فيه بين المسلم والكافر، فالكافر إذا عطس وحمد الله نشمته بأن نقول له: يهديكم الله ويصلح بالكم.

وكذلك السلام، فالنبي ﷺ كان إذا راسلهم بدأهم بنوع من التحية، وهو في الحقيقة ليس تحية، فكان يقول في الرسالة: «السَّلَامُ عَلَىٰ مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى»[2] كمقدمة للكلام، فالذي يُشرع هو أن نقول له مثلًا: وفقك الله لشكر نعمته في الشفاء، وأعانكم الله على معرفة فضله عليكم في العافية... ونحو ذلك مما هو دعاءٌ بالهداية.

والصحابة كانوا يقولون: إن الإنسان قد يكون سببًا في هداية غيره، كلما ناوله شيئًا قال:

---

(١) صحيح: رواه أبو داود (٥٠٣٨)، والترمذي (٢٧٣٩)، وأحمد (١٩٠٨٩، ١٩١٨٥)، وصححه الألباني في تحقيقه لـ: «جامع الترمذي».

(٢) كما في رسالته ﷺ إلى هرقل عظيم الروم، والحديث رواه البخاري (٦٢٦١)، ومسلم (١٧٧٣).



غفر الله لك، هداك الله، ونحو ذلك مما هو دعاء له بالهداية، والدخول في الإسلام؛ لأنه لن يغفر الله له ولن يبارك فيه إلا إذا أسلم؛ فلا بركة بغير الإسلام، ولذلك أسلم كثير جدًّا من أسرىٰ للمسلمين ربما بسبب دعوة دعا بها أحد صحابة الرسول ﷺ أو أحد المسلمين فاستجاب الله لها.

فالغرض المقصود: أن التهنئة بمظاهر الكفر والشرك من أعظم أمور الموالاة خطرًا، وقد ثبت نهي النبي ﷺ للأنصار عن اللعب في يومين من أعياد الجاهلية، وقال: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَبْدَلَكُمْ بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا: يَوْمَ الأَضْحَىٰ وَيَوْمَ الفِطْرِ»[1].

صور ليست من المولاة

هناك أمور ليست من الموالاة: كالبيع والاشتراء والإجارة مع الكفار، فيما يحل مثله بين المسلمين، من غير مهانة للمسلم، وكذا البر والإقساط لمن لم يقاتلنا في الدين، وهناك فَرْقٌ بين البر والصلة والعدل معهم بشرع الله تعالىٰ، وبين المحبة والموالاة التي هي من أعمال القلوب أصلًا.

ومن الأمور الجائزة أيضًا: قبول الهبة منهم، وإهداؤهم، تأليفًا لهم أو دفعًا لمفسدتهم، أو لمصلحة أخرىٰ راجحة، ومثله عيادة مريضهم، لدعوته إلىٰ الإسلام، وتزوج الكتابية، مع بغضها علىٰ دينها، وكذا الاستعانة بهم في مصالح المسلمين دون أن يكون لهم سلطان علىٰ المسلمين؛ فكل ذلك قد فعله النبي ﷺ وصحابته -رضوان الله عليهم-.

هذه الأنواع ليست من الموالاة لغة ولا شرعًا، لأننا بيَّنَّا أن معنىٰ الموالاة: المحبة، والنصرة، والطاعة والمتابعة، والصداقة، والمعاونة والقيام بالأمر... ونحو ذلك من المعاني التي بيناها، ولم يرد في كتاب الله ﷻ ولا في سُنَّة رسول الله ﷺ ولا حتىٰ في «لسان العرب»[2] ما يدل علىٰ أن: البيع -مثلًا-، أو الشراء، أو الإجارة، أو الشركة، أو المضاربة، أو العدل مع الإنسان في المعاملة؛ من الموالاة.

---

(١) صحيح: رواه أبو داود (١١٣٤)، والنسائي (١٥٥٦)، وأحمد (١١٥٩٥، ١٢٤١٦) وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٤٣٨١)، وهما يوم «النيروز» ويوم «المهرجان».

(2) قال في «المعجم الوسيط»: «وَالَىٰ الشيء: تابعه. ووالىٰ فلانًا: أحبه، ونصره، وحاباه». الناشر.



ولذلك في هذه المعاني لابد من معرفة أمرين:

أولًا: هناك طائفة تغالي في أمر الموالاة وتدخل فيه ما ليس منه، فتُحَرِّم علىٰ المسلمين معاملة الكفار بأنواع المعاملات الجائزة التي ورد الشرع بها، وتجعل من فعلها مواليًا لهم، فنسمع كثيرًا عن دعاوىٰ المقاطعة مثلًا، بزعم أن الشراء من الشركة الفلانية موالاة لليهود، أو من الشركة الفلانية موالاة للدولة الفلانية، فمن اشترىٰ منها فقد اتخذهم أولياء، وكثير من الناس بعضهم من المنتسبين للعلم، وبعضهم منتسب للدعوة ربما يستعمل آيات الموالاة للنهي عن البيع والشراء والإجارة مع الكفار، وهذا بلا شك تجاوز عظيم، ولا يجوز أن تحمل الآيات والأحاديث ما لا تحتمله من كتاب ولا سنة ولا من تفسير السلف ولا لغة العرب.

ولقد باع الرسول ﷺ والصحابة واشتروا من الكفار وتركوا ذلك أيضًا، وقد قاطع ثمامة بن أثال مشركي مكة في منعه القمح بإذن رسول الله ﷺ، فقال: «**والله، لا يأتيكم من اليمامة حبة حنطة حتىٰ يأذن فيها رسول الله ﷺ**»[1]، وأَذِنَ النبي ﷺ له بعد ذلك أن يرسل لهم الميرة لما ناشدوه الله والرحم، فالمقاطعة أمر تابع لمصلحة المسلمين ومضرة الكافرين، ولا يجوز أن نجعل البيع والشراء أمرًا عامًّا من الموالاة فيقال بحرمته مطلقًا، بل يُفعَل ويُترَك حسب مصلحة المسلمين.

ثانيًا: أما الفريق الآخر الذي يجعل ما ثبت من صور المعاملة وسيلة يحتج بها بالباطل ليتوصل بذلك إلىٰ جواز الموالاة المحرمة فيحتج بالأدلة التي وردت في صور جائزة من المعاملة علىٰ جواز ما لا يجوز، وعلىٰ جواز ما حرَّمه الشرع، ويقول: قد أهدىٰ النبي ﷺ لجاره اليهودي مثلًا، ويقول: قد باع النبي ﷺ واشترىٰ واستأجر، ونحو ذلك، ليستدل بذلك علىٰ ما يريد الوصول إليه من المعنىٰ الباطل، وهو: جواز حب الكفار، وموالاتهم، ونصرتهم، وطاعتهم، ومتابعتهم، وتهنئتهم بأعيادهم.

والعجب أن كثيرًا من الناس علىٰ حسب هواه يجمع أحيانًا بين هذه وتلك -أعني بين الإفراط والتفريط-، فإذا وافق هواه أن يمنع من البيع والشراء قال: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ [المائدة:٥١]، وإذا أراد أن يهنئ الكفار بأعيادهم ويشاركهم فيها

(١) رواه البخاري (٤٣٧٢)، ومسلم (١٧٦٤).



ويقول: بيننا وبينهم كل محبة ومودة استدل بقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ﴾ [الممتحنة:٨].

وهذا من العجب أن يقع ذلك من شخص واحد أو من طائفة واحدة حين يحتجون بكل من الآيتين في غير موضعها، ويخالفون ما ثبت شرعًا من الأمور الجائزة، ويخالفون أيضًا ما ثبت شرعًا من الأمور الممنوعة، بل وقد تصدر بعض فتاوىٰ ممن ينتسبون إلىٰ الفتوىٰ ونحو هذا ممن يَعُدُّ أي تعامل مع أي منتَج أُنتِجَ في بعض بلاد الكفر أن ذلك موالاة محرمة وخيانة للأمة... ونحو ذلك بدليل الموالاة، وفي نفس الوقت ربما يشارك في تأسيس معابد الكفار وبنائها، ووالله! إن هذا لخطر عظيم، ولذلك لابد من تحديد النوع الجائز من المعاملات -كما بينًا- وما لا يجوز؛ فكما بينا معنىٰ الموالاة لغة وشرعًا، وبينا هذه المعاني تطبيقًا، فالأحاديث كذلك بينت ما يجوز، وما لا يجوز من ذلك، **فنقول لبيان ما يجوز:**

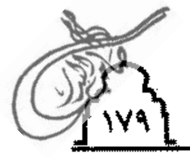
١- البيع والاشتراء: فأما في اللغة: فليس معنىٰ والَىٰ: باع واشترىٰ، بأي حال من الأحوال.

وأما شرعًا: فقد قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه: «بَاب الشِّرَاءِ وَالبَيْعِ مَعَ المُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الحَرْبِ»، ثم ساق بسنده عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنهما قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌّ -أي طويل الشعر- طَوِيلٌ بِغَنَمٍ يَسُوقُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«بَيْعًا أَمْ عَطِيَّةً»** أَوْ قَالَ: **«أَمْ هِبَةً»**، قَالَ: «لَا، بَلْ بَيْعٌ»، فَاشْتَرَىٰ مِنْهُ شَاةً[(١)].

فالشراء من المشركين ثابت بهذا الحديث، حتىٰ لو كان من أهل الحرب؛ لأن ذلك -فيما يظهر- كان في الهجرة -والله أعلىٰ وأعلم- أو كان في أي وقت، لكنه لم يرد نسخه، فالنبي ﷺ طلب أن يَتَهِبَ منه شاة أو يشتريها النبي ﷺ منه؛ وهذا دليل علىٰ جواز قبول الهبة من الكفار؛ بل وإذا جرت العادة في قوم معينين بالإهداء فلا بأس أن يسألهم: أتبيعون أم تهبون؟

وثبت أن النبي ﷺ وأبا بكر رضي الله عنه في الهجرة مروا بغنم رجل من المشركين صديق لأبي بكر، فحلب أبو بكر رضي الله عنه الشاة للنبي ﷺ، وهذا نوع من الاتِّهاب -أي: قبول الهبة- أيضًا، وأيضًا ثبت في حديث توبة كعب بن مالك رضي الله عنه قال: «فَبَيْنَا أَنَا أَمْشِي بِسُوقِ المَدِينَةِ إِذَا نَبَطِيٌّ مِنْ

(١) رواه البخاري (٢٢١٦، ٢٦١٨، ٥٣٨٢)، ومسلم (٢٠٥٦).



أَنْبَاطِ أَهْلِ الشَّأْمِ مِمَّنْ قَدِمَ بِالطَّعَامِ يَبِيعُهُ بِالْمَدِينَةِ...»[١] وهذا يدل على جواز البيع والشراء مع الكفار الحربيين؛ لأنه كان أتى برسالةٍ من أحد ملوك الكفار المحاربين يحض كعب بن مالك رضي الله عنه على أن يلحق به ويترك النبي ﷺ فدل ذلك على أن الحربيين كانوا يدخلون بأمان، ولم يكن النبي ﷺ قد عاهد أهل الشام بعد، وإنما كانوا يُعْطَوْن الأمان ليدخلوا للتجارة بيعًا وشراءً، فكل هذا يدل على جواز البيع والشراء من الكفار.

ويشترط في ذلك ما يشترط مع المسلمين، فإذا كان الأمر يحرم مع المسلم حَرُمَ مع الكافر؛ لأن الله ﷻ حرَّم علينا بيع الميتة والخنزير والأصنام والخمر؛ فهذه لا تجوز مع مسلم ولا مع كافر؛ فعلَىٰ سبيل المثال: لا يجوز لمسلم أن يبيع للنصارىٰ خنازير، ولا يجوز أن يبيع لهم خمرًا، بزعم أن ذلك من البيع والشراء، بل هو أمرٌ محرم؛ لأن النهي على العموم، ولا يجوز أن يتبايع معهم البيوع الربوية، ولا أن يبتاع منهم شيئًا من ذلك؛ لأنه إذا حرم البيع حرم الاشتراء؛ لأنه لا يتم إلا به، وما لا يتم ترك المحرم إلا بتركه، فتركه واجب، ويحرم التعامل فيه.

ولذلك نقول: إن ما يجوز التعامل به مع الكفار لابد أن يكون في حدود ما يجوز التعامل به مع المسلم، ومن ذلك الممنوع: كل بيع أعان على معصية الله ﷻ لأن فيه تعاونًا على الإثم والعدوان، ولذلك لا يجوز بيع السلاح للكفار ليقاتلوا به المسلمين، كما نهى النبي ﷺ عن بيع السلاح في الفتنة، ونهىٰ عن بيع العنب لمن يتخذه خمرًا، فلا يجوز للمسلم أن يبيع للكفار عنبًا وهو يعلم أنهم يتخذونه خمرًا، رغم أن الكفار يستحلون الخمر؛ إلا أن هذا من الإثم والعدوان، والنهي عن بيع العنب لمن يتخذه خمرًا نهيٌ عام، ولعن النبي ﷺ في الخمر عشرة؛ فقال ﷺ: كَمَا قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه: «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي الخَمْرِ عَشْرَةً: عَاصِرَهَا، وَمُعْتَصِرَهَا، وَشَارِبَهَا، وَحَامِلَهَا، وَالمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وَسَاقِيَهَا، وَبَائِعَهَا، وَآكِلَ ثَمَنِهَا، وَالمُشْتَرِي لَهَا، وَالمُشْتَرَاةَ لَهُ»[٢]، فلا يجوز لمسلمٍ أن يعمل في

---

(١) رواه البخاري (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩).
الأنباط: شعب سامي، كانت له دولة شمالي شبه الجزيرة العربية، وعاصمتها سَلْع، وتعرف اليوم بـ: «البتراء»، والأنباط: المشتغلون بالزراعة، واستعمل مؤخرًا في أخلاط الناس من العرب. «المعجم الوسيط».
وقال في «الفتح» عن الأنباط: «وهؤلاء في ذلك الوقت أهل الفلاحة وهذا النبطي الشامي كان نصرانيًا... ويقال: إن النبط ينسبون إلى نبط بن هانب بن أميم بن لاوذ بن سام بن نوح». اهـ. باختصار.
(٢) صحيح: رواه الترمذي (١٢٩٥)، وابن ماجه (٣٣٨١)، وصححه الألباني في تحقيقه لـ: «سنن ابن ماجه».



بلاد الكفار ساقيًا للخمر، حتى لو كان يبيع ويسقي الكفار؛ فلا يجوز ذلك، ولا يجوز له أن يغسل مثلًا الآنية التي يشربون فيها الخمر ليُعاد الشرب فيها مرةً أخرى، وكذلك الأطباق والأواني التي يطبخون فيها الخنازير، ويأكلون فيها الميتة؛ فإن ذلك من التعاون على الإثم والعدوان؛ لأن هذا محرم في شرعنا فهو ملزم لهم في حقيقة الأمر، ولذلك لا يجوز أن يُعانوا عليه.

وكذلك لا يجوز التعاون على الزنى أو الفجور أو الفحش أو التبرج، فلا يجوز مثلًا أن يبيع المسلم ملابس فيها تبرج للكافرات، فضلًا عن أن يبيعها للمسلمات؛ لأن الله ﷻ حرم الزنى على الكل، وهذا من زنى الأعضاء والجوارح، ومن أسباب سخط الله ﷻ، ولذلك لا يجوز لمسلم أن يعين على ذلك، فشرط البيع والشراء مع الكفار أن يكون فيما يحل مثله بين المسلمين.

٢- **الإجارة**: ولا يحرم كذلك بيع المنافع -وهو الإجارة- فالإجارة بيع منفعة، فيجوز للمسلم أن يؤجر كافرًا، وأن يؤجر نفسه لكافر؛ بمعنى أن يعمل عنده أجيرًا، فعن عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: «وَاسْتَأْجَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدِّيلِ هَادِيًا خِرِّيتًا، وَهُوَ عَلَى دِينِ كُفَّارِ قُرَيْشٍ، فَدَفَعَا إِلَيْهِ رَاحِلَتَيْهِمَا وَوَاعَدَاهُ غَارَ ثَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ بِرَاحِلَتَيْهِمَا صُبْحَ ثَلَاثٍ»[(١)]، وروى البخاري في صحيحه عَنْ خَبَّابٍ قَالَ: «كُنْتُ رَجُلًا قَيْنًا[(٢)]، فَعَمِلْتُ لِلْعَاصِ بنِ وَائِلٍ فَاجْتَمَعَ لِي عِنْدَهُ فَأَتَيْتُهُ أَتَقَاضَاهُ، فَقَالَ: لَا وَاللهِ لَا أَقْضِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ، فَقُلْتُ: أَمَا وَاللهِ حَتَّى تَمُوتَ ثُمَّ تُبْعَثَ فَلَا، قَالَ: وَإِنِّي لَمَيِّتٌ ثُمَّ مَبْعُوثٌ، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ سَيَكُونُ لِي ثَمَّ مَالٌ وَوَلَدٌ فَأَقْضِيكَ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم:٧٧]»[(٣)].

والآيات مكية، وهي دليل على جواز أن يؤجر المسلم نفسه فيعمل عند كافر في دار الكفر فيما يحل عمله؛ لأن الإجارة بيع منفعة، وإذا جاز البيع جازت الإجارة، بشرط ألا يكون فيه مهانة للمسلم، وأن يكون فيما يحل أيضًا من العمل؛ فلا يجوز أن يعمل ساقيًا للخمر ولا عاصرًا لها.

---

(١) رواه البخاري (٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٣٩٠٦)، «الخرِّيت: الدليل الحاذق بالدلالة؛ كأنه ينظر في خُرتِ الإبرة، والخريت الماهر الذي يهتدي لأخرات المفاوز وهي طرقها الخفية ومضايقها، وقيل: أراد أنه يهتدي في مثل ثقب الإبراة من الطريق»، انظر «لسان العرب» مادة (خ ر ت).

(٢) القَيْن: الحدَّاد والصائغ، وقال ابن دريد: «أصل القَيْن الحدَّاد، ثم صار كل صائغ عند العرب قينًا»، وقال الزجاج: «القَيْن: الذي يُصلح الأسِنَّة، والقَيْن أيضًا: الحدَّاد»، انظر «فتح الباري» (٦/ ٤٠٩).

(٣) رواه البخاري (٢٢٧٥، ٤٧٣٥)، ومسلم (٢٧٩٥).



ومعنى ألا يكون فيه مهانة للمسلم مثل أمر الخدمة وذلك؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء:١٤١]، فلو عمل خادمًا عنده لكان ذلك من السبيل، وكان ذلك مهانة، مع خلاف بين أهل العلم في مسألة جواز أن يعمل خادمًا لدى الكافر، فمنع منه الإمام أحمد والجمهور، وأجازه الشافعي في إحدى الروايتين عنه(١).

ولا يجوز أن يبيع عبده المسلم لرجل كافر، ولا ينعقد ولا يصح ذلك البيع؛ لأن ذلك فيه تسليط للكافر على ذلك العبد المسلم يتصرف فيه، مع أن ذلك لا يتضمن حبس ذلك العبد، فربما يتفق معه على ضريبة يؤديها له، وبعد ذلك هو حُرٌّ في وقته، ومع ذلك لم يجز، فأولى ألا يجوز حبسه في مدة معينة يتصرف فيه كما يريد.

ويمكن ضرب مثال آخر لقضية المهانة: هو أن يعمل مثلًا -بالإضافة للخدمة- منظفًا للكُنف، عاملًا يزيل نجاستهم، أو ماسح أحذية في أيامنا هذه، فهذا من الذي يحتمل أن يكون من المهانة، وإن كان العلماء لم ينصوا إلا على مسألة الخدمة -أي: أن يعمل خادمًا لدى الكافر-، ولكن العلة التي ذكروها هي أن هذا العمل يتضمن مهانة للمسلم، وهذا أمر لا بد من الحذر منه.

وكما ذكرنا أن كل ما كان فيه تعاون على الإثم والعدوان فهو حرام، كأن يعمل بَنَّاءً فيبني لهم كنيسة، أو معبدًا، فإن هذا من إقامة الكفر، والتعاون على إقامته، وكذلك أن يحرسها لهم، أو يحرس ما يلعبون فيه القمار أو الميسر أو يشربون الخمر مثلًا، فإذا كان هذا مما لا يجوز بين المسلمين فهو لا يجوز كذلك مع الكفار(٢).

---

(١) المحرم الخدمة، أما أن يعمل حارسًا على ماله فهذا أمر آخر، لكن نحرم الخدمة؛ لأن فيها تسليطًا له عليه واستعمالًا له.

(٢) أما من أُكرِه على ذلك، فننظر في شروط الإكراه، وهل هو فعلاً مكرَه على ذلك أم لا ؟ أي: هل يكرَه على أن يفعل، فيزول عنه الإثم؟

وشرط ذلك ألا يكون قادرًا على التخلص منهم ولو بالفرار، فالموالاة تجوز مع الإكراه المعتبر؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ﴾ [النحل:١٠٦]، فدل ذلك على أن الإكراه يبيح الموافقة باللسان، بل الصحيح أنه يبيح الموافقة بالفعل أيضًا، إذا لم يكن فيه تعدٍّ على مسلم أو على معصوم في الأصح، فشروط الإكراه المعتبرة هي:

١- أن يغلب على ظنه أن المكرِه يوقع ما يُهدِد به.

٢- أن يكون المكرِه قادرًا على إيقاع ذلك.

٣- أن يكون المكرَه عاجزًا عن الدفع ولو بالفرار.

٤- أن يكون قلب المكرَه مطمئنًا بالإيمان.

٥- أن يكون تنفيذ الإكراه فوريًا.

وفي مسألة الفورية في التنفيذ يستثنى منها ما إذا ذكر زمنًا قريبًا جدًا، أو جرت العادة أنه لا يُخلَفُ مثله. =

٦- ومن شروطه أيضًا: ألا يكون فيه انتهاكٌ لحرمة مسلم أو معصوم، فقد أجمع العلماء على أن من أُكره على قتل مسلم أو انتهاك حرمته لم يجز له ذلك، ولم يجز له أن يفدي نفسه بأخيه، نقل الإجماع على ذلك الإمام القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ، ونقله غير واحد، منهم أيضًا الشيخ الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أجمع العلماء على أن من أكره على قتل غيره، أنه لا يجوز له الإقدام على قتله، ولا انتهاك حرمته بجلد أو غيره، ويصبر على البلاء الذي نزل به، ولا يحل له أن يفدي نفسه بغيره، ويسأل الله العافية في الدنيا والآخرة». اهـ. [«تفسير القرطبي» (٥ / ٣٧٩٩)].

فلو أكرهوه أن يزني بامرأة معصومة أو حتى يكشف لها ثوبها لم يجز له ذلك، ولو ضُرب أو سُجن أو فُعل به ما فعل؛ لأن ذلك فيه انتهاك لحرمة معصوم، والإكراه إنما يكون فيما بينه وبين الله، ويصبر على ما سوى ذلك.

وبعض العلماء يمنع من الإكراه في الفعل مطلقًا فيقول: الأفعال كلها لا اعتبار للإكراه فيها، إنما يجوز الاعتبار في حال الإكراه على القول، والصحيح أنه يجوز في الفعل أيضًا، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور:٣٣]. فدل على اعتبار الإكراه في الزنى من المرأة وهو فعل، وبعض العلماء يقول: في حق الرجل لا اعتبار بالإكراه على الزنى، وبعضهم يقول: لا اعتبار على إكراهه على السجود لصنم، وذلك فيما بينه وبين الله عَزَّ وَجَلَّ.

وإذا كان الذي يُفْعل به ذلك معصومًا يأبى ذلك، فله حق أيضًا، فلو أكره على الزنى بامرأة مسلمة أو ذمية أو مستأمنة لم يُجز له ذلك، مراعاةً لحقها لأنها معصومة، ويجب مراعاة عصمة بضعها.

أما لو كانت امرأة كافرة حربية، أو أنها هي التي تكرهه على فعل الزنى فهذا الذي اختلف فيه العلماء، منهم من منع ومنهم من أجاز، والصحيح الجواز حال الإكراه المعتبر من قتل أو ضرب شديد، أما السجن فلا يعتبر الإكراه به على الزنى بحال؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ ذكر قصة يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ حين قال: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [يوسف:٣٣]، فدل ذلك على أن من استجاب للزنى عند الإكراه عليه بالسجن فهو من الجاهلين، ولهذا نقل القرطبي الإجماع أيضًا على أنه لا يعتبر الإكراه على الزنى بالسجن ولو سُجِنَ سنين؛ لأن يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ سُجن بضع سنين ولم يقبل الزنى.

قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أُكره يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ على الفاحشة بالسجن، وأقام خمسة أعوام، وما رضي بذلك لعظيم منزلته، وشريف قدره، ولو أكره رجل بالسجن على الزنى، ما جاز له إجماعًا، فإن أُكره بالضرب فقد اختلف فيه العلماء، والصحيح أنه إذا كان فادحًا فإنه يسقط عنه إثم الزنى وحدّه، وقد قال بعض علمائنا: إنه لا يسقط عنه الحدَّ، وهو ضعيف، فإن الله تعالى لا يجمع على عبده العذابين، ولا يصرفه بين بلائين، فإنه من أعظم الحرج في الدين، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج:٧٨]. اهـ. [«تفسير القرطبي» (٤/٣٤١٦)]، وهذا بخلاف ما إذا سُجن من أجل أن يُقر بمالٍ، أو حتى يُطلِّق امرأته؛ فإنه لو فعل حين ذلك لكان مكرهًا إكراهًا معتبرًا ولم يلزمه ذلك الإقرار، ولم يلزمه ذلك التطليق، وكذلك لو طُلب منه أن يتكلم بكلام.

وكذلك أمر التقاة، فإن شرطه ألا يعينهم على مسلم بفعل، وألا يدلهم على عورات المسلمين، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ [آل عمران:٢٨]. ومن يواليهم فقد برئ من الله، والله بريء منه، ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ [آل عمران:٢٨]، بأن يكون الإنسان المسلم في سلطان الكفار ويخاف على نفسه، فيداريهم باللسان مع طمأنينة القلب بالإيمان، بالقدر الذي يدفع به شرهم، من غير أن يعينهم على مسلم بفعل، ولا يدلهم على عورات المسلمين، ولا ينتهك دمًا حرامًا ولا مالًا حرامًا.

وأمر المال عند الإكراه يحتمل فيه تقديم حرمة نفسه على مال أخيه، بخلاف حرمة البدن والعرض، فلا نزاع أنه لا يجوز له انتهاكهما، أما المال ففيه احتمال، فإذا قالوا له: إما أن تُفسد مال أخيك وإما قتلناك فالأظهر -والله أعلم- أنه يجوز له إفساده ويضمنه بعد ذلك، لأنه إذا كان مضطرًا إلى مال أخيه وهو جائع جاز له أن يأكل منه اتفاقًا، والخلاف=



٣- البر والإحسان:

وهذا مما يجوز أيضًا من المعاملات مع الكفار وليس من الموالاة؛ كالإطعام والسقيا والكسوة والهبة والإهداء، كل ذلك من الإحسان، والبر به -أي: أن يكون بارًا لطيفًا معه- والإقساط وهو العدل؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ﴾ [الممتحنة:٨]، نزلت فِي أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ﭬ لَمَّا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنَّ أُمِّي قَدِمَتْ عَلَيَّ وَهِيَ رَاغِبَةٌ أَفَأَصِلُهَا، قَالَ: «نَعَمْ صِلِيهَا»[1]، وكانت أمها في زمن الحديبية زائرة لابنتها أسماء بنت أبي بكر ﭬ راغبة في صلتها وفي أن تعطي لها شيئًا.

وفي الإطعام: قال الله ﷻ: ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾ [الإنسان:٨]، والأسير في دار الإسلام -في ذلك الوقت- لا يكون إلا كافرًا، وقد ثبت أن أسيرًا كافرًا قال للنبي ﷺ: «يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ»، فَأَتَاهُ، فَقَالَ ﷺ: «مَا شَأْنُكَ ؟»، قَالَ: «إِنِّي جَائِعٌ فَأَطْعِمْنِي وَظَمْآنُ فَأَسْقِنِي»، فَقَالَ النَّبِيُّ: «هَذِهِ حَاجَتُكَ»[2]، فأطعمه ﷺ، وكان ﷺ يُطعم الأسرى ويسقيهم، فهو من البر والقسط، حتى لو كان مخيرًا في قتلهم.

وقال ﷻ: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ [محمد:٤]، فالمنُّ أن يمن عليه بنفسه، ويهبه نفسه مجانًا، مع أنه يمكن أن يأخذ منه الفداء، وأراد الأنصار أن يتركوا شيئًا من فداء العباس فمنعهم النبي ﷺ لأجل ما معه من المال، وذلك يدل على الجواز، وقد أرادوا ذلك إكرامًا للرسول ﷺ، وأراد هو مساواته مع غيره من الكفار، فالمنُّ وترك شيء من الفداء مما يجوز في معاملة الكفار، وقد منَّ

=في ضمانه أو عدم ضمانه، فأولى بذلك إذا كان مضطرًا تقيةً أو إكراهًا، إنما الذي نقول إنه لا يجوز: ما كان في بدن أخيه أو عرضه ونحو ذلك، فإنه لا يجوز له أن ينتهك حرمة أخيه بقتل أو ضرب أو جلد أو انتهاك عِرض أو نحو ذلك مما فيه أذى للمسلم.

فعند الإكراه على حراسة كنيسة ونحو ذلك ننظر في شروط الإكراه، إن استوفيت شروط الإكراه فهو معذور، وإن لم يكن مكرهًا وكان يمكنه التخلص من ذلك وترك هذا الأمر بأية وسيلة من الوسائل؛ فإنه لا يكون مكرهًا.

للاستزادة في مسألة الإكراه وشروطه وما يكون منه معتبرًا وما لا يكون؛ انظر رسالة «فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» للمؤلف.

(١) رواه البخاري (٢٦٢٠، ٣١٨٣)، ومسلم (١٠٠٣).

(٢) رواه مسلم (١٦٤١).



النبي ﷺ على ثُمَامَةَ بنِ أُثَال، وأطلقه مجانًا بغير فداء[١]، والآيات والأحاديث في ذلك كثيرة.

والإهداء للكافر دل عليه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أهدى حلة لأخ له بمكة يتألفه بها[٢]، وهذا كله من البر والإحسان.

وأما العدل: فهذا شرع الله عز وجل الذي لا اختلاف فيه مع أحد، العدل والقسط الذي أمر به الله عز وجل، وإنما أنزل الله عز وجل الكتب على الرسل ليقوم الناس بالقسط؛ فالقيام بالقسط وهو العدل أمر واجب، كما قال عز وجل: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة:٤٢]، والأدلة في القسط عامة تشمل عدل المسلم مع المسلم، ومع الكافر الحربي، والمستأمن والمعاهد وجميع الخلق.

---

(١) روى البخاري (٢٤٢٢، ٤٣٧٢)، ومسلم (١٧٦٤)، من طريق سعيد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه قال: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَيْلًا قِبَلَ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أُثَالٍ سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «مَاذَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» فَقَالَ: عِنْدِي يَا مُحَمَّدُ خَيْرٌ؛ إِنْ تَقْتُلْ تَقْتُلْ ذَا دَمٍ، وَإِنْ تُنْعِمْ تُنْعِمْ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَتَرَكَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْغَدِ، فَقَالَ: «مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» قَالَ: مَا قُلْتُ لَكَ: إِنْ تُنْعِمْ تُنْعِمْ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ تَقْتُلْ تَقْتُلْ ذَا دَمٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَتَرَكَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى كَانَ مِنَ الْغَدِ، فَقَالَ: «مَاذَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» فَقَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ: إِنْ تُنْعِمْ تُنْعِمْ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ تَقْتُلْ تَقْتُلْ ذَا دَمٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ»، فَانْطَلَقَ إِلَى نَخْلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ فَاغْتَسَلَ ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، يَا مُحَمَّدُ، وَاللهِ، مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَجْهٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ؛ فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهُكَ أَحَبَّ الْوُجُوهِ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَاللهِ، مَا كَانَ مِنْ دِينٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ دِينِكَ؛ فَأَصْبَحَ دِينُكَ أَحَبَّ الدِّينِ كُلِّهِ إِلَيَّ، وَاللهِ مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ؛ فَأَصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ الْبِلَادِ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَإِنَّ خَيْلَكَ أَخَذَتْنِي وَأَنَا أُرِيدُ الْعُمْرَةَ، فَمَاذَا تَرَى؟ فَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَمَرَهُ أَنْ يَعْتَمِرَ، فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ قَالَ لَهُ قَائِلٌ: أَصَبَوْتَ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنِّي أَسْلَمْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلَا وَاللهِ لَا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْيَمَامَةِ حَبَّةُ حِنْطَةٍ حَتَّى يَأْذَنَ فِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ.

(٢) رواه البخاري (٢٦١٩) عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حُلَّةَ سِيَرَاءَ عند باب المسجد فقال: «يا رسول الله، لَوِ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ فَلَبِسْتَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ»، ثُمَّ جَاءَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ مِنْهَا حُلَلٌ، فَأَعْطَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه مِنْهَا حُلَّةً، فَقَالَ عُمَرُ: «يَا رَسُولَ اللهِ، كَسَوْتَنِيهَا وَقَدْ قُلْتَ فِي حُلَّةِ عُطَارِدٍ مَا قُلْتَ؟!»، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا»، فَكَسَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَخًا لَهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكًا. ورواه أيضًا مسلم (٢٠٦٨).

ويقال أن أخا عمر هذا اسمه عثمان بن حكيم، وكان أخا عمر من أمه، وقيل غير ذلك، وقد اختلف في إسلامه، انظر «فتح الباري» (٣/ ٢٩٠) و(١٦/ ٤٠٣).

وهناك فرق بين البر والصلة والعدل مع الكفار بشرع الله، وبين المحبة والموالاة التي هي من أعمال القلوب أصلًا؛ لذلك لا يجوز أن يُستدل بالإهداء وقبول الهدية مثلًا على الموالاة؛ لأنني من الممكن أن أُعطي من أكره، ويمكن أن أقبل الهبة ممن أبغض وأعادي.

ولذلك ورد النهي عن قبول الهبة إذا كان الكافر يتوصل بذلك إلى الموالاة، كما ثبت في «سنن الترمذي» بسند صحيح أن النبي ﷺ ردَّ هدية كافر، فَعَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ أَنَّهُ أَهْدَىٰ لِلنَّبِيِّ ﷺ هَدِيَّةً لَهُ أَوْ نَاقَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَسْلَمْتَ ؟**»، قَالَ: لَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**فَإِنِّي نُهِيتُ عَنْ زَبْدِ الْمُشْرِكِينَ**»[1]، يعني عن عطايا المشركين.

وفي الجمع بين هذا الحديث وبين الأدلة على أن النبي ﷺ اتَّهب -أي: قبل هبة- من الكفار، كما قال للرجل المشرك: «أبيع أم هبة ؟»، وَبَعَثَ صَاحِبُ أَيْلَةَ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِكِتَابٍ وَأَهْدَىٰ لَهُ بَغْلَةً بَيْضَاءَ فَكَتَبَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَهْدَىٰ لَهُ بُرْدًا، إثابةً على الهدية[2]، وقبِلَ هدية المقوقس: مارية القبطية، أي: المصرية[3].

فالرسول ﷺ قبِلَ الهبات من الكفار وردَّ بعضها فلم يقبلها كما ذكرنا، فالجمع بين ذلك: أن الذي يريد من الكفار بهديته الموالاة يمتنع المسلم من قبول هديته، ومن يريد المسلم أن يؤلف قلبه ويرجو إسلامه بقبول هبته أو بالهبة له أو يهب له تقليلًا لشره أو بيانًا للإحسان، فيشرع له أن يهبه وأن يقبل هبته، والأمر يختلف باختلاف الأحوال؛ فتنبه.

فلا يجوز أن يقبل المسلم الهدية التي يهديها المشرك له في يوم عيد الكفار، لأن ذلك تعظيم للعيد واحتفال به، أما إذا أهدىٰ له هدية بمناسبة زواج أو عيد المسلمين مثلًا فيجوز قبولها بشرط ألا يكون ذلك دافعًا للمسلم أن يهدي له في عيده، بل قد قال بعض العلماء: من أهدىٰ لهم زهرة في عيدهم فقد كفر، وهذا الكلام وإن كان شديدًا جدًا ولكن الغرض منه التشديد على من يهدي لهم في العيد هدية، فهو من التشبه والفرح بعيدهم وتعظيمه والمعاونة عليه، وهو من المتابعة على الباطل فدخل في الموالاة المحرمة[4].

---

(١) صحيح: رواه أبو داود (٣٠٥٧)، والترمذي (١٥٧٧)، وأحمد (١٧٠٢٨)، وصححه الألباني.

(٢) رواه البخاري (١٤٨٢)، ومسلم (١٣٩٢).

(٣) التي صارت مسلمة، فكلمة قبطية يعني مصرية وليست بالضرورة نصرانية، وهي أم ولد النبي ﷺ، لم تكن زوجًا له ﷺ . قال في «المعجم الوسيط»: «القِبْط: كلمة يونانية الأصل بمعنى سكان مصر».

(٤) راجع كتاب «تنبيه الخسبس على حرمة التشبه بأهل الخميس».



أما إذا كان بعيدًا عن أعيادهم فليس هذا بمحرم، فهذا الباب -البر والصلة- خطير جدًّا، وقد قال ﷻ: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشۡرِكَ بِي مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٞ فَلَا تُطِعۡهُمَاۖ وَصَاحِبۡهُمَا فِي ٱلدُّنۡيَا مَعۡرُوفٗاۖ﴾ [لقمان:١٥]، فانظر كيف جعل الطاعة محرمة، وقال: ﴿فَلَا تُطِعۡهُمَاۖ﴾، وهذا ليس في الشرك فقط، بل في الشرك والمعاصي وكل محرم، وأمر بالصحبة بالمعروف، فالصحبة بالمعروف والإحسان والصلة مأمور بها، وأما الطاعة فمنهي عنها، فالخلط بين الأمرين خطأ كبير[1].

٤- ومما يجوز أيضًا من المعاملات: عيادة المريض الكافر: لدعوته إلى الإسلام

---

(١) وقد قال النبي ﷺ: «لَا تَبْتَدِئُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهَا» [رواه مسلم (٢١٦٧)]، لأنه ليس له أن يكون عزيزًا في بلاد الإسلام، أما أن أحْسِنَ إليه فما المانع ؟ هذا أمر محدد أن أضطره إلى أضيق الطريق ما أمكن ذلك في بلاد الإسلام، وألا أبدأه بالتحية، لأن ذلك إعظام وتكريم، أما رد تحيته فقط فلا تعارض الإحسان إليه وعدم إعزازه، فهذا فعل وهذا فعل آخر، فأنا أطعمه إذا كان جائعًا، وأُقرضه إذا كان محتاجًا، وأُعالجه إذا كان مريضًا، فمنقول عن صلاح الدين أنه كان يُمَرِّض بعض ملوك الكفار ولم يُنكر العلماء في زمنه وإلى زماننا عليه ذلك فهذا ليس بممنوع، بل هو يريد استبقاء الكافر لمصلحة، فكما أنه يجوز المن عليه بدلاً من قتله، فكذلك يجوز أن أُعالجه مريضًا، فليس هناك تعارض.

والظاهر -والله أعلم- أنه لا يجوز البدء بالتحية مطلقًا، لا بتحية بالإسلام ولا بغيرها، وإنما أمر الله ﷻ موسى وهارون عليهما السلام أن يقولا: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلۡهُدَىٰٓ﴾، وهكذا فعل النبي ﷺ، فكان إذا راسل ملوك الكفار قال: «سلام على من اتبع الهدى ... أما بعد»، ولم يسلم عليهم، ولم يبدأهم بتحية الإسلام ولا بغيرها، وهذا دليل على أن التحية تكون على من اتبع الهدى وهو الإسلام، لأن التحية تكريم وتعظيم فلا يجوز أن يكون الكافر أهلاً لذلك.

* يجوز إلقاء السلام على جمع من الكفار فيهم مسلم، وينوي بذلك المسلم، لأن النبي ﷺ مرَّ على مجلس فيه أخلاط من المشركين والمسلمين وأهل كتاب، فسلم عليهم، وذلك قبل إسلام عبد الله بن أبي بن سلول، فدل ذلك على جواز إلقاء السلام على المجموع، ولذلك لو وجدنا مسلمًا بينهم لجاز لنا التسليم ننوي بذلك المسلم، وأما إذا كان الجميع كفارًا؛ فلا يجوز، بل ندعهم يبدؤون بالتحية ثم نرد نحن، أو نقول: سلام على من اتبع الهدى، وأما قول: كيف أنت ؟ فمن المحتمل أن يكون تحية، فالأولى اجتنابه.

* إذا كان قبول الهدية يؤدي إلى دفع مفسدة ظالم مثلاً، ولو لم أقبل هديته لظلمني وظلم غيري من المسلمين، فلا مانع من تحصيل هذه المصلحة كذلك.

مسألة: هل يجوز أثناء الحروب مع الكفار رعاية بعضهم، وحماية بعضهم من بعض ؟، ذلك حسب مصلحة المسلمين، فلو أن قائدًا كافرًا شديد العداوة للمسلمين قاتل قائدًا آخر فيه مودة وميل للمسلمين، ولو تغلب الشديد العداوة لأضر بالمسلمين، فلا مانع من أن نساعد ذا الميل للمسلمين عليه، حسب مصلحة المسلمين في ذلك، دون أن نقاتل تحت رايتهم.



أو لأية مصلحة شرعية أيضًا راجحة فيجوز أن أعود مريضهم، لأن النبي ﷺ عاد اليهودي[١] ودعاه إلىٰ الإسلام فأسلم، وعاد عمه أبا طالب، ودعاه إلىٰ الإسلام فلم يسلم، فيجوز عيادة المريض الكافر، وذلك من الإحسان والبر.

٥- ومما يجوز أيضا تزوج الكتابية مع بغضها علىٰ دينها: فيجوز للمسلم أن يتزوج الكتابية مع بغضها علىٰ دينها، لقول الله -تبارك وتعالىٰ-: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة:٥][٢] وشرطه أن تكون محصنة عفيفة،

---

(١) روىٰ البخاري في صحيحه (١٣٥٦) عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ، فَمَرِضَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ: «أَسْلِمْ»، فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ: «أَطِعْ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ»، فَأَسْلَمَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: «الحَمْدُ لله الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ»، وروىٰ البخاري أيضًا في صحيحه (١٣٦٠) عن سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ الله ﷺ، فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ وَعَبْدَ الله بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَقَالَ: «أَيْ عَمِّ، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله، كَلِمَةً أُحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ الله»، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ الله بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: «أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»، فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ الله ﷺ يَعْرِضُهَا عَلَيْهِ وَيُعِيدَانِهِ بِتِلْكَ الْمَقَالَةِ، حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ: «عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «وَالله، لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ»، فَأَنْزَلَ الله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣]، وَأَنْزَلَ الله فِي أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ لِرَسُولِ الله ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص:٥٦].

(٢) قال ابن كثير في تفسيره (٣/ ٤٢): «وقوله: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ أي: وأحل لكم نكاح الحرائر العفائف من النساء المؤمنات، وذكر هذا توطئة لما بعده، وهو قوله: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾، فقيل: أراد بالمحصنات: الحرائر دون الإماء، حكاه ابن جرير عن مجاهد، وإنما قال مجاهد: المحصنات: الحرائر، فيحتمل أن يكون أراد ما حكاه عنه، ويحتمل أن يكون أراد بالحرة العفيفة، كما قاله مجاهد في الرواية الأخرىٰ عنه، وهو قول الجمهور هاهنا، وهو الأشبه؛ لئلا يجتمع فيها أن تكون ذمية وهي مع ذلك غير عفيفة، فيفسد حالها بالكلية، ويتحصل زوجها على ما قيل في المثل: «حَشفًا وسوء كيلة» - الحشف: أردأ التمر - والظاهر من الآية أن المراد بالمحصنات: العفيفات عن الزنى، كما قال في الآية الأخرىٰ: ﴿مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ وَلَا مُتَّخِذَٰتِ أَخْدَانٍ﴾ [النساء:٢٥].

ثم اختلف المفسرون والعلماء في قوله: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾، هل يعم كل كتابية عفيفة، سواء كانت حرة أو أمة؟ حكاه ابن جرير عن طائفة من السلف، ممن فسر المحصنة بالعفيفة، وقيل: المراد بأهل الكتاب هاهنا الإسرائيليات، وهو مذهب الشافعي، وقيل: المراد بذلك: الذميات دون الحربيات؛ لقوله: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة:٢٩].

وقد كان عبد الله بن عمر لا يرى التزويج بالنصرانية، ويقول: لا أعلم شركا أعظم من أن تقول: إن ربها عيسى، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ الآية [البقرة:٢٢١].

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي، حدثنا محمد بن حاتم بن سليمان المؤدب، حدثنا القاسم بن مالك -يعني المُزَنِيّ-=

فلا يجوز أن يتزوج زانية، وهذا الشرط عزيز جدًا في بلاد الكفار في وقتنا الحاضر، فإن الزنى والفواحش مشهورة عندهم.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة:٢٢١]، مخصص بأهل الكتاب، والمقصود بالشرك هنا؛ غير أهل الكتاب، فالكتابيات مشركات لكنهن مستثنيات بآية المائدة، فهي تخصص آية البقرة، فآية البقرة عام أريد به الخصوص، أو الأقرب -والله أعلم- أنه عام مخصوص، خصص بآية المائدة.

وشرط ذلك أن يكون الزواج في بلاد الإسلام أيضًا، فلا يتزوج كافرة كتابية في ديار الحرب، فإن اضطر عزل عنها حتى لا ينجب منها، إن أمكنه ذلك، ولكن الأصل المنع من الزواج في بلاد الكفر، لأنهم يغلبونه على أولاده، ويترتب على ذلك أن يفتن أولاده عن دينهم، ويتسلط عليهم الكفار، وهم يغلبونه على أولاده منها رغمًا عنه، ولا يتمكن من تخليص أولاده منهم، فالزواج في بلاد الكفار من الكتابيات فيه خطر كبير.

وهو في الجملة مكروه حتى لو كان بين المسلمين، لأن زواجها يجب أن يكون مع بغضها على دينها، لأن الزواج معاشرة، يمكن أن يكون فيها إحسان عشرة، فهو من باب البر، ويجب أن يكون فيه بغض لوجوب البراءة من الكافرة، وينبغي أن يظفر بذات الدين، كما قال النبي ﷺ: «... فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ»[(١)]، فما ينبغي أن يتزوج يهودية أو نصرانية، فهذا مكروه كما ذكرنا لا على سبيل التحريم، لأنه يلزمه أن يظل مبغضًا لها ويحسن عشرتها، وأكثر الناس لا يستطيعون الجمع بين هذا وذاك.

=حدثنا إسماعيل بن سَميع، عن أبي مالك الغفاري، عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾، قال: فحجز الناس عنهن حتى نزلت التي بعدها: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ﴾، فنكح الناس نساء أهل الكتاب.

وقد تزوج جماعة من الصحابة من نساء النصارى ولم يروا بذلك بأساً، أخذاً بهذه الآية الكريمة: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ﴾، فجعلوا هذه مخصصة للآية التي في البقرة: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾، إن قيل بدخول الكتابيات في عمومها، وإلا فلا معارضة بينها وبينها؛ لأن أهل الكتاب قد انفصلوا في ذكرهم عن المشركين في غير موضع، كما قال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة:١]، وكقوله: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوا﴾ الآية [آل عمران:٢٠]. اهـ

(١) رواه البخاري (٥٠٩٠)، ومسلم (١٤٦٦).



٦- وأما الاستعانة بالكفار لصالح المسلمين دون أن يكون لهم سلطان على المسلمين:

فهذا أمر مهم، وفي الحقيقة هو نوع من الاستئجار، ويمكن أن يكون نوعًا من قبول المنفعة منهم، والانتفاع بما عندهم من أنواع العلوم الدنيوية أو الخبرات للمسلمين هو على سبيل الاستئجار لهم، كما ننتفع مثلًا بأنواع الصناعات التي عندهم والخبرات العلمية والطب والكيمياء والهندسة وغير ذلك من أنواع العلوم.

والدليل على ذلك أن النبي ﷺ استأجر هاديًا خريتًا، أي: دليلًا ماهرًا يدله على الطريق أثناء هجرته ﷺ مع أبي بكر رضي الله عنه، وكانت خزاعة عَيْبَةَ نُصْحٍ[1] للنبي ﷺ حتى الكفار منهم لأجل قرابته، ولذلك دخلوا في عهد النبي ﷺ في الحديبية، ولأجل القرابة كانوا يبتغون مصلحة النبي ﷺ، فكان منهم عيون وجواسيس للنبي ﷺ، وربما كان ذلك فيه مصلحة أكبر، لأنهم يكونون وسط الكفار فيأتون بأخبار أكثر.

وشرط ذلك ألا يكون فيه سلطان على مسلم، فلا يجوز أن يُعَيَّنَ كافرٌ قائدًا للجيش، ولا أن يعين قاضيًا، ولا أن يعين محتسبًا آمرًا بالمعروف ناهيًا عن المنكر، وذلك لأنه ليس أهلًا لذلك، وهذا من السبيل وقد قال تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء:١٤١]، لأن الذي له سُلطة الأمر والنهي يكون له سبيل على المأمور المنهي، والكافر عنده منكر أشد وأعظم، فلا يكلف بذلك في ولاية المسلمين، وكذلك لا يجوز أن يتولى ولاية الشرطة التي فيها سلطان على المسلمين، ولا الكتابة التي فيها تَحَكُّمٌ في ما يعطي وما يمنع من المسلمين، وقد اتخذ أبو موسى رضي الله عنه كاتبًا نصرانيًا، فأرسل إليه عمر رضي الله عنه بمنعه من ذلك، وقال: «لا تُعِزُّهم وقد أذلهم الله، ولا تقربهم وقد أبعدهم الله»[2].

فيمكن الاستعانة بهم في بعض الأمور؛ كمن يأتي بمهندسي بترول أو أهل الخبرة في صناعة ما أو في علمٍ ما، أو غير ذلك، مثل تعليم فنون الحرب والقتال، فهذا كله دلَّ على جوازه

(١) العَيْبَة بفتح العين وسكون الياء: ما توضع فيه الثياب لحفظها، أي أنهم موضع النُّصح له والأمانة على سِرِّه.
(٢) ذكره البيهقي (١٠/ ١٢٧)، وصححه الألباني في «الإرواء» (٨/ ٣٧٨).



أدلة الكتاب والسنة وفعل الصحابة ﷺ وشرط الاستعانة: ألا تكون لهم قيادة للمسلمين، ولا مشاركة في القتال[1].



(١) المضاربة والشركة نوع من المعاملة الجائزة قياسًا على البيع والشراء، وأيضًا هناك آثار فيها مقال أن النبي ﷺ شارك العاص بن الربيع، وهو في النهاية مثل البيع والشراء ولا يزيد عن ذلك.

ولو علمنا أن ماله كله من الحرام أو يتجر في الحرام امتنعنا عن ذلك، لكن إن كان في ماله شيء من الحرمة مختلط بغير تحديد، جاز التعامل معه، فقد تُوُفِّيَ رَسُولُ الله ﷺ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِثَلَاثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ [رواه البخاري (٢٩١٦)، ومسلم (١٦٠٣)]، هذا مع قوله تبارك وتعالى: ﴿أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ﴾ [المائدة:٤٢]، ومع قوله: ﴿وَأَخۡذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدۡ نُهُواْ عَنۡهُ وَأَكۡلِهِمۡ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِۚ﴾ [النساء:١٦١] وذلك أنه إذا اختلط المحرَّم بالحلال، وكانت هناك حاجة في التعامل معه دون التعامل في عين الحرام جاز ذلك، ويكره التعامل مع مَن في ماله اختلاط بين الحلال والحرام بلا حاجة، أما إذا كانت هناك حاجة للتعامل جاز ذلك.

* إذا كان الشراء من الكافر يؤثر على اقتصاد المسلمين ويدمره مثلاً، بأن يرخص الأسعار لكي يدمر تجارة المسلمين، ثم بعد ذلك يكون هو المنفرد الوحيد بالتجارة مثلاً، فالضرر لابد من دفعه، وهذه قضية عامة، ومدار الأمر على مصلحة المسلمين فلو باع واشترى ناويًا النصح لهم والمعاونة لاقتصادهم كان ذلك موالاةً، وفرق بين من يشتري لمصلحة نفسه وبين من يشتري لينقذ الشركة الكافرة من الانهيار، فمن مصلحتنا مثلاً رفع أسعار النفط والبترول، فمن يخفض أسعاره مراعاة لمصالح الكفرة مثلاً فذلك لا يجوز، أما لو كانت النية من خفض السعر خوف الفساد على أموالنا حتى لا يترتب خلل ونحو ذلك فنعم، فالأمر مداره على مصلحة المسلمين لا على مصلحة الكفار.

ولابد في مسألة المقاطعة أن يكون الأمر عامًا ليس من الآحاد من الناس أو قلة من الناس، لأن التأثير في الكفار يكون عندما يكون الامتناع عامًا، بأن يمتنع المسلمون كلهم من بيع ما يستعين به الكفار على إقامة أمورهم، كما حدث من أمر البترول عام ١٩٧٣م، فلا شك أن البترول لو مُنع منهم لما استطاعوا أن يديروا تلك الأجهزة التي يستعينون بها في الحرب، ولا شك أنه إذا كان هذا الأمر أمرًا عامًا فيه مصلحة للمسلمين؛ فلا بد من مراعاة تلك المصلحة، وينبغي أن يُضر الكفار بما أمكن، وعمومًا فالبيع والشراء من مسلم أولى وأنفع، لكن لا يكون الأمر من آحاد الناس، فقد لا تتأثر شركات الكفار، وإنما المسلمون هم الذين يتأثرون.

ولو أجمع كل علماء المسلمين أو عامتهم أن المصلحة تقتضي مقاطعة الدولة الفلانية، ولو رآه أولو الأمر من المسلمين ففعله طاعة لأولي الأمر، سواء العلماء أو الأمراء الذين يقودون الناس بشرع الله تعالى، أما آحاد الناس الذين يخرجون بدعاوى يدعون الناس إليها وينهونهم عن خلافها، مما يضيق على المسلمين، ولا يكون فيه ضرر في الحقيقة إلا على المسلمين، وضرر الكفار لا يكاد يُذكر لاتساع تجارتهم في ذلك، فمثل هذا الأمر لابد فيه من نظر إلى أي الأمرين مصلحة، وهل مصلحة الكفار هي الحاصلة أم مصلحة المسلمين.

البَابُ الثَّانِي

الإيمان بالملائكة



الإيمان بالملائكة

الأصل الثاني من أصول الإيمان: الإيمان بالملائكة، قال الله ﷻ: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة:١٨٥]، وقد قال النبي ﷺ: «الإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»[1]، والإيمان بالملائكة يشمل: التصديق بوجودهم ومحبتهم، وتُولِّيهم.

والملائكة عباد الله ﷻ مخلوقون، فهم ليسوا آلهةً كما يعتقد النصارىٰ في الروح القدس، ولا بنات الله كما كان يعتقد مشركو العرب.

وقد ذكر الله ﷻ الانحراف في الاعتقاد في الملائكة في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾ ۞ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء:٢٦-٢٩]، هذا علىٰ سبيل الفرض والاحتمال لا علىٰ سبيل التحقيق ولا أنه يمكن أن يقع ذلك منهم؛ لأنهم لا يعصون الله ﷻ ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون.

وأما صفة خلقهم، فقد قال النبي ﷺ: «خُلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ، وَخُلِقَ الْجَانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُمْ»[2]، والمارج هو: طرف النار أو لسانها الذي فيه اختلاطٌ بين أنواع اللهب، ويكون فيه عدة ألوان مختلطة، فهو مارج[3]، والفعل: مرج، أي: اختلط، «وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُمْ» أي: من طين.

وأما النصارىٰ فيعتقدون في الروح القدس أنه أُقْنُوْم من الأقانيم الثلاثة لله ﷻ أي شخصية من الشخصيات التي يبدو فيها الإله ويظهر -تعالىٰ الله عن قولهم علوًا كبيرًا-، قال الله تعالىٰ: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَۚ﴾ [النساء:١٧٢].

---

(1) متفق عليه، وقد سبق تخريجه (ص:٨).

(٢) رواه مسلم (٢٩٩٦).

(3) «المارج: الشعلة الساطعة ذات اللهب الشديد، أو هو: اللهب المختلط بسواد النار. وفي التنزيل العزيز: ﴿وَخَلَقَ ٱلْجَآنَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾ [الرحمن:١٥]»، «المعجم الوسيط». الناشر.

واعتقاد الإلهية في الملائكة من العقائد القديمة التي انتشرت في الأمم الكافرة والعياذ بالله، ومن الناس من يعتقد أن الملائكة تعاون الله ﷻ، أو أن الله ترك لهم تدبير الكون -تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا-، قال تعالى: ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴾ [سبأ:٢٢]، أي: وما له منهم من معين، وهو سبحانه المستعان.

وعقيدة المشركين في الأصنام أنها ترمز للملائكة، قال تعالى: ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ ﴿٢٠﴾ أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴿٢٢﴾ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ ﴿٢٣﴾ أَمْ لِلْإِنسَانِ مَا تَمَنَّىٰ ﴿٢٤﴾ فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَىٰ ﴿٢٥﴾ ۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ ﴿٢٦﴾ إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنثَىٰ ﴿٢٧﴾ وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾ [النجم:١٩-٢٨]، دلت الآيات الكريمة على أن اللَّات والعُزَّى ومَنَاة الثالثة الأخرى هي من تسمية الكفار للملائكة بتسمية الأنثى، وأنهم عبدوا هذه الأوثان على أنها صُـورٌ للملائكة ورموز للملائكة التي هي عندهم بنات الله التي يتشفعون بها عند الله ﷻ، ويعبدونها ليُقرِّبهم إلى الله زلفى.

قال الله ﷻ: ﴿ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا ۚ وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴿١٥٨﴾ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الصافات:١٥٨-١٥٩]، فقد جعل الكفار بين الله ﷻ وبين الجِنة نسبًا، فقالوا: ناسب الله الجن وأنجب الملائكة، فجعلوا الملائكة بنات الله، وأمهاتهم سَرَوات الجن، أي: أشراف نساء الجن، فَرَدَّ الله ﷻ عليهم بقوله تعالى: ﴿ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء:٢٦]، فالله ﷻ أكرمهم بطاعته، كما قال تعالى: ﴿ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ ﴾ [الأنبياء:٢٧]، أي: لا يقولون قولًا قبل أمره سبحانه وتعالى، وإذا أمر الله تعالى أمرًا نَفَّذُوا أمره ﴿ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنبياء:٢٧]، وقال ﷻ: ﴿ لَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [التحريم:٦]، وقال ﷻ: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ ﴾ [الأنبياء:٢٨]، فهم يشفعون بإذنه ﷻ، والله لم يأذن أن يُشفَعَ في كافرٍ لينجو من العذاب، قال تعالى: ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴾ [الأنبياء:٢٨]، فأثبت الشفاعة الشرعية، ونفى الشفاعة الشركية.

والشفاعة الشرعية: تكون بإذنٍ من الله ﷻ للشافع في مَنْ أَذِنَ اللهُ أن يُشَفَّعَ فيه، وهم أهل التوحيد والإخلاص، ويستأذن الشافع أولًا ليظهر ويقر بأن الشفاعة مِلكٌ لله ﷻ، قال تعالى: ﴿وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾، فهم يخافون الله خوفًا عظيمًا، وقال ﷻ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۩﴾ [النحل:٥٠].

والملائكة لا يعصون الله ما أمرهم، قال الله ﷻ: ﴿عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم:٦]، وقال تعالى: ﴿وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٧]، فدل ذلك على أن الملائكة لهم قوةٌ وإرادةٌ وفعل، فنسبة الفعل إليهم دليلٌ على أن لهم إرادة؛ لأن الفعل إذا نُسِبَ إلى الفاعل نسبة ظاهرة فلابد من وجود إرادة، وإلا فالفعل بلا إرادة لا يسمى فعلًا إلا مجازًا، وقد ذكر الله ﷻ أنهم يفعلون ما يؤمرون.

وقد قال الله ﷻ عن جبريل إنه ذو قوة، فقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير:١٩-٢٠] أي: ذا مكانة، فجبريل ذو قوة، وللملائكة قوة وإرادة وقدرة، وقال ﷻ: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾ [النجم:٥-٦]. فـ﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾: هو جبريل عليه السلام، ﴿ذُو مِرَّةٍ﴾: أي الخلْق الحسن، وفي تفسير آخر: ذو قوةٍ، فالملائكة لهم قوة وقدرة وإرادة، ولكن لا تتوجه إلا إلى الطاعة ولا يفترون عن طاعة الله سبحانه وتعالى أبدًا، ولا ينامون.

وقد جعل الله ﷻ لهم أعمالا وَكَّلَهم بها، وهو الذي أعانهم وأَقْدَرَهم وقَوَّاهم على تلك الأعمال:

١ـ **فمنهم الموكل بالوحي**: فقد جعل الله ﷻ له أمر الإيحاء[1]، وهو جبريل عليه السلام، وقد يأتي ملائكةٌ آخرون غير جبريل بوحيٍ، ولكن جبريل عليه السلام هو الموَكَّل بالوحي، كما أن جبريل قد يُوَكَّل بأشياء أخرى، كما قاتل عليه السلام في غزوة بدر هو وميكائيل، وقاتل في بني قُرَيْظَة فزلزل قلوبهم وأقدامهم وزلزل حُصونهم، ورآه النبيُ ﷺ وَإِنَّ عَلَى ثَنَايَاهُ لَتَقَعَ الغُبَارِ[2]، وورد أيضًا في إهلاك قُرىٰ قوم لوط عليه السلام أن جبريل عليه السلام رفع قُرَاهُم على طرف جناحه حتى سمع أهل السماء نباح كلابهم وصياح ديوكهم، ثم أهواها إلى الأرض فأسقطهم، وورد أن جبريل صاح في ثمود صيحة أخمدتهم، وهذه آثار تدل على أن الله ﷻ يجعل الملائكة فيما أراد سبحانه.

---

(١) «أوحى: كلمه بكلام خفي على غيره... والوحي: كل ما ألقيته إلى غيرك ليعلمه. وهو: ما يوحيه الله إلى أنبيائه» وهو: الإعلام في الخفاء. «المعجم الوسيط». الناشر.

(٢) رواه البخاري (٤١١٧، ٤١٢٢)، ومسلم (١٧٦٩).

وجبريل موكل بالوحي، قال ﷻ: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [النحل:١٠٢]، ومعنى قوله ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ [التكوير:١٩]، أي: قوله مُبَلِّغًا عن الله ﷻ، وفي الحديث: «إِذَا أَرَادَ اللهُ أَنْ يُوحِيَ بِأَمْرِهِ تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ أَخَذَتْ السَّمَاوَاتِ رَجْفَة -أَوْ قَالَ: رِعْدَة- شَدِيدَة، خَوْفًا مِنَ اللهِ ﷻ، فَإِذَا سَمِعَ بِذَلِكَ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ صُعِقُوا وَخَرُّوا للهِ سُجَّدًا فَيَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَه: جِبْرِيل، فَيُكَلِّمُهُ اللهُ مِنْ وَحْيِه بِمَا أَرَادَ، فَيَمْضِي جِبْرِيل عَلَى الْمَلَائِكَة، كُلَّمَا مَرَّ بِسَمَاءٍ سَأَلَهُ مَلَائِكَتُهَا: مَاذَا قَالَ رَبُّنَا يَا جِبْرِيل؟ فَيَقُول جِبْرِيل: قَالَ الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِير. قَالَ: فَيَقُولُونَ كُلّهمْ مِثْل مَا قَالَ جِبْرِيل، فَيَنْتَهِي جِبْرِيلُ بِالْوَحْيِ حَيْثُ أَمَرَهُ اللهُ سُبْحَانه»[1]، فدل ذلك على أن جبريل هو الذي يسمع الوحي من الله ﷻ.

٢- ميكائيل أو ميكال الموكل بالقَطْر، أو المَطَر: وفي ذلك حديثٌ حسن، أن النبي ﷺ سأل جبريل: «عَلَى أَيِّ شَيْءٍ مِيكَائِيلُ ؟»، قَالَ: «عَلَى النَّبَات وَالْقَطْر»[2]، وقد يأتي بالوحي أيضًا كما ذكرنا أنه أتى مع جبريل للنبي ﷺ في منامه كما في حديث سمرة الطويل[3].

وقد خص الله سبحانه بالذكر: جبريل وميكائيل لشرفهما، قال الله ﷻ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة:٩٨].

ولذلك كما ذكرنا أن الإيمان بالملائكة يشمل محبتهم ومودتهم، فاليهود الذين نزلت فيهم هذه الآيات قالوا للنبي ﷺ بعد أن سألوه عن أدلة نبوته، وكانت أمورًا لا يعلمها إلا نبي، فأقروا له بالنبوة، ثم سألوه: «من يأتيك من الملائكة ؟»، قال ﷺ: «جِبْرِيلُ»، قالوا: «ذَاكَ عَدُوُّنَا لَوْ كَانَ مِيكَائِيلُ هُوَ الذِي يَأْتِيكَ لاتبعْنَاكَ»[4]، وهذا من كفرهم وضلالهم[5]، فإن من عادى

(١) رواه ابن جرير في «التفسير» (٢٢/ ٩١)، وابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير» (٣/ ٥٣٨)، وأبو الشيخ (٢/ ٥٠٠/ ٤٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص:٢٠٣)، ابن خزيمة في «التوحيد» (ص:١٤٤)، وابن أبي عاصم (١/ ٢٢٦/ ٥١٥)، والطبراني في «الشاميين» (١/ ٣٣٦/ ٥٩١)، والديلمي (١/ ٢٤٨/ ٩٦٤)، وقال الهيثمي (٧/ ٩٥): «رواه الطبراني عن شيخه يحيى بن عثمان بن صالح وقد وثق وتكلم فيه من لم يسم بغير قادح معين وبقية رجاله ثقات».

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٠٦١)، وذكره ابن حجر في «الفتح» (٦/ ٣٠٧) باب: «ذكر الملائكة».

(٣) رواه البخاري (١٣٨٦، ٣٢٣٦).

(٤) صحيح: رواه أحمد (٢٤٧٩، ٢٥١٠)، قال الأرناؤوط: «حسن دون ذكر قصة الرعد»، والنسائي في «الكبرى» (٥/ ٣٣٦/ ٩٠٧٢)، وأصل الحديث عند الترمذي (٣١١٧) دون ذكر جبريل وميكائيل وصححه الألباني.

(٥) رغم إقرارهم بوجود جبريل ﷺ.



ملكًا من الملائكة فقد عادى الذي أمرهم بالأعمال والطاعات والعبادات التي يأتون بها، فجبريل عليه السلام لم ينزل بأمر نفسه، وإنما نزل بأمر الله، فمن عاداه فقد عادى الله عز وجل، لذلك حكم تعالى بكفر اليهود؛ لأنهم قالوا عن جبريل: إنه عدوٌ لهم، وقد قال تعالى: ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ۚ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم:٦٤] وهذه الآية على لسان جبريل عليه السلام وعلى لسان الملائكة، وإنما يُعادي اليهودُ جبريلَ عليه السلام لأنهم زعموا أنه ينزل بالعذاب والهلاك، وليس هذا من قِبل نفسه وإنما أمره الله عز وجل أن يُهلِكَ مَنْ أراد الله تعالى إهلاكه.

٣- **ومنهم إسرافيل الموكَّل بالنفخ في الصور**: وهذا هو المشهور من حديث الصور الطويل وفيه ضعف، وورد اسم إسرافيل في الحديث الصحيح: «**اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ عَالِمَ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الحَقِّ بِإِذْنِكَ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**»(١)، والنفخ في الصور قد ذكره غيرُ واحد من أهل العلم، والحديث الوارد في النفخ في الصور هو قول النبي ﷺ: «**كَيْفَ أَنْعَمُ وَقَدْ الْتَقَمَ صَاحِبُ الْقَرْنِ الْقَرْنَ وَحَنَى جَبْهَتَهُ وَأَصْغَى سَمْعَهُ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْمَرَ أَنْ يَنْفُخَ فَيَنْفُخَ**»(٢).

٤- **ومنهم ملك الموت وأعوانه**: ولم يصح حديث في أن اسمه عزرائيل، وإنما هذا منقول عن أهل الكتاب، فالله عز وجل أعلم، لكن الوارد عندنا أن اسمه ملك الموت، وله أعوان من الملائكة، بيض الوجوه، يقبضون أرواح المؤمنين، وآخرون سُود الوجوه، يقبضون أرواح الكفار.

وقد دل على وجود أعوان لملك الموت قول الله عز وجل: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴾ [الأنعام:٦١]، وقال النبي ﷺ: «**إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا وَإِقْبَالٍ مِنَ الآخِرَةِ نَزَلَ إِلَيْهِ مَلَائِكَةٌ مِنَ السَّمَاءِ بِيضُ الْوُجُوهِ كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الشَّمْسُ مَعَهُمْ كَفَنٌ مِنْ أَكْفَانِ الْجَنَّةِ وَحَنُوطٌ مِنْ حَنُوطِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَجْلِسُوا مِنْهُ مَدَّ الْبَصَرِ ثُمَّ يَجِيءُ مَلَكُ الْمَوْتِ عَلَيْهِ السَّلَام حَتَّى يَجْلِسَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَيَقُولُ...**»، ثم ذكر حديث احتضار الميت كاملًا وأن ملك الموت يقبض روحه، ثم إذا قبضها لم يدعوها في يده طرفة عين، ثم ذكر

---

(١) رواه مسلم (٧٧٠).

(٢) صحيح: رواه الترمذي (٢٤٣١، ٣٢٤٣)، وأحمد (٣٠٠١، ١٠٦٥٥، ١١٢٩٩)، وصححه الألباني.



احتضار الكافر فقال ﷺ: «وَإِنَّ العَبْدَ الكَافِرَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا وَإِقْبَالٍ مِنَ الآخِرَةِ نَزَلَ إِلَيْهِ مِنَ السَّمَاءِ مَلَائِكَةٌ سُودُ الوُجُوهِ مَعَهُمُ المُسُوحُ[1] فَيَجْلِسُونَ مِنْهُ مَدَّ البَصَرِ ثُمَّ يَجِيءُ مَلَكُ المَوْتِ حَتَّىٰ يَجْلِسَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَيَقُولُ.....»[2] الحديث.

٥- أما منكر ونكير: فقد ثبت في «صحيح ابن حبان» وغيره اسمهما، وهما فتانا القبر أي الفتانان اللذان يسألان الناس في قبورهم، «يأتيه مَلَكَانِ شديدا الانتهار، يُقال لأحدِهما: المُنْكَرُ، والآخر: النَّكِيرُ، فيقولان له: مَن ربُّكَ ؟ وما دِينُك ؟ وماذا تقول في الرَّجل الذي بُعِث فيكم ؟»[3]، وهما مُوَكَّلان بسؤال القبر وعذابه، ويظهر والله أعلم أن لعذاب القبر ملائكةً آخرين أيضًا؛ لأن النبي ﷺ قال في الكافر: «فَيَضْرِبَانِهِ بِمِرْزَبَةٍ مِنْ حَدِيدٍ، لَوْ ضُرِبَ بِهَا جَبَلٌ لَصَارَ تُرَابًا، فَيَصِيرُ تُرَابًا ثُمَّ يُعِيدُهُ اللهُ كَمَا كَانَ، فيَضْرِبُه ضَرْبَةً أُخْرَىٰ فيصيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُه كُلُّ شيْءٍ إلا الثَّقَلَيْنِ...»[4]، فالملكان: منكر ونكير، يضربان ذلك الكافر ويعذبانه في قبره، ويضيق عليه قبره حتىٰ تختلف أضلاعه، وقال الله تعالى: ﴿ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾ [غافر:٤٦]، فيظهر من ذلك أن الملائكة تتولىٰ عذاب الكفار والعياذ بالله من ذلك، وكذلك تجعل الملائكة السود الوجوه روح الكافر في حَنُوط وفي أكسية سُود مُسوح.

٦- مالك خازن النار: وورد في هذا حديث صحيح أن النبي ﷺ: «رَأَىٰ رَجُلًا كَرِيهَ المَرْآةِ كَأَكْرَهِ مَا أَنْتَ رَاءٍ رَجُلًا مَرْآةً وَإِذَا عِنْدَهُ نَارٌ يَحُشُّهَا وَيَسْعَىٰ حَوْلَهَا، فسأل عنه جبريل، فقال: «إِنَّهُ مَالِكٌ خَازِنُ جَهَنَّمَ»[5].

---

(١) المسوح: ثياب سود.

(٢) صحيح: رواه أحمد (١٨٠٦٣، ١٨١٤٠)، وأبو داود (٤٧٥٣)، والطيالسي (٧٥٣)، وقال الهيثمي (٣/ ٥٠): «رجاله رجال الصحيح»، والروياني (٣٩٢)، وهناد (٣٣٩)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١١٩)، وأبو عوانة كما في «إتحاف المهرة» (٢/ ٤٥٩/ ٢٠٦٣)، وابن منده (٢/ ٩٦٢/ ١٠٦٤)، وقال: «هذا إسناد متصل مشهور رواه جماعة عن البراء وهو ثابت على رسم الجماعة». والحاكم (١٠٧، ١٠٩، ١١٧) وقال: «صحيح على شرط الشيخين»، والبيهقي في «الشعب» (٣٩٥)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٦٧٦).
ومعاداة ملك الموت: كفر، وإطلاق النكات عليه: كفر، وكراهيته: يخشى عليه من الكفر وهو خلاف كراهية الموت.

(٣) صحيح: رواه الترمذي (١٠٧١، ٣١٢٠)، وأبو داود (٤٧٥٣)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٣٩١).

(٤) صحيح: وهو رواية للحديث السابق في التخريج رقم (٢) من نفس الصفحة.

(٥) رواه البخاري (٧٠٤٧).



وفي حديث الإسراء قال رسول الله ﷺ لجبريل عليه السلام: «مَا لِي لَمْ آتِ أَهْلَ سَمَاءٍ إِلَّا رَحَّبُوا وَضَحِكُوا إِلَيَّ، غَيْرَ رَجُلٍ وَاحِدٍ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ وَرَحَّبَ بِي وَلَمْ يَضْحَكْ إِلَيَّ؟»، قال: «يَا مُحَمَّدُ ذَاكَ مَالِكٌ خَازِنُ جَهَنَّمَ، لَمْ يَضْحَكْ مُنْذُ خُلِقَ، وَلَوْ ضَحِكَ إِلَى أَحَدٍ لَضَحِكَ إِلَيْكَ»[1]، وقال ﷻ عن الكفار: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ﴾ [الزخرف:٧٧]، فهو خازن النار وله أعوان رؤوسهم تسعة عشر، قال ﷻ عن النار: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر:٣٠]، وله أعوان آخرون، فقد قال الله ﷻ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المدثر:٣١]، وقال النبي ﷺ: «يُؤْتَى بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لَهَا سَبْعُونَ أَلْفَ زِمَامٍ مَعَ كُلِّ زِمَامٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَجُرُّونَهَا»[2].

فهؤلاء خزنة النار والله أعلم بأعوان مالك الآخرين[3] قال الله ﷻ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِنَ الْعَذَابِ ۝ قَالُوا أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَى قَالُوا فَادْعُوا وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [غافر:٤٩-٥٠].

٧- **ومنهم رضوان خازن الجنة**: وورد اسمه في حديث ضعيف، أما تسميته بخازن الجنة فثابتٌ لا شك في ذلك، قال النبي ﷺ في ذكر الشفاعة: «آتِي بَابَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَسْتَفْتِحُ فَيَقُولُ الْخَازِنُ: مَنْ أَنْتَ، فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيَقُولُ: بِكَ أُمِرْتُ لَا أَفْتَحُ لِأَحَدٍ قَبْلَكَ»[4].

٨- **ومنهم الكرام الكاتبون**: قال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝ كِرَامًا كَاتِبِينَ ۝ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار:١٠-١٢]، وهم الذين يحصون على الناس أعمالهم.

أما رقيب وعتيد فهما صفتان لكل واحدٍ من الملائكة الذين يكتبون أعمال الإنسان، كما قال تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٨]، أي: معدّ، فهما صفتان وليسا

---

(١) ضعيف: ذكره ابن حجر في «الفتح» في: «شرح حديث الإسراء» (٣٨٨٧)، وذكره الألباني في كتاب «الإسراء والمعراج» (ص:٤٦) وضعفه.

(٢) رواه مسلم (٢٨٤٢).

(٣) رؤساء خزنة النار: تسعة عشر. هذا عدد حقيقي غير مبهم، وقد جعلهم الله ﷻ فتنة للكفار، فقال أبو جهل: أنا أكفيكم عشرة، وكل واحد منكم عليه بواحد. والعياذ بالله، فهذا من استهزائهم، وقد فهموها بلغتهم على أنهم تسعة عشر حقيقة.

(٤) رواه مسلم (١٩٧).



اسمين، ونحن لا نعلم اسميهما، وكل واحد منهما رقيب يُراقب العبد وعتيد معتدّ لذلك، معتد: أي ينتظر ما يفعله العبد، فملك الحسنات يكتب الحسنات، وملك للسيئات يكتب السيئات، ولم يثبت أن اسمهما كذلك[1].

٩- ومنهم الملائكة المعقبات الذين يتعاقبون على العباد: قال الله ﷻ: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ﴾ [الرعد:١١]، أي: بأمر الله ﷻ يحفظونه؛ لأن الله أمرهم بحفظه، أي: العبد.

وغيرهم كثير ﴿وَمَا يَعۡلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَۚ﴾ [المدثر:٣١]، منهم الذين هم ركوعٌ أبدًا، ومنهم الذين هم سجودٌ أبدًا، ومنهم الذين هم قيامٌ أبدًا، ومنهم الذين يأتون البيت المعمور كما قال النبي ﷺ: «**الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ يَدْخُلُهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ إِذَا خَرَجُوا مِنْهُ لَمْ يَعُودُوا فِيهِ آخِرُ مَا عَلَيْهِمْ**»[2].

ومنهم حملة العرش، ونحن نعلم منهم أربعة على الأقل -إن صح الحديث في ذلك- والله ﷻ أعلم، هل هم اليوم أربعة أم ثمانية ؟ والوقف أصح، أمّا يوم القيامة فهم ثمانية، قال ﷻ: ﴿وَٱلۡمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرۡجَآئِهَاۚ وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ [الحاقة:١٧]، وأسماء أربعة منهم: رجل، وثور، ونسر، وليث، وهي ليست صفات لهم بل هي أسماء، كما قاله أُمَيَّةُ بْنَ أَبِي الصَّلْتِ:

رَجُـلٌ وَثَوْرٌ تَحْتَ رِجْـلِ يَمِينِهِ ❊ وَالنَّسْرُ لِلْأُخْرَىٰ وَلَيْثٌ مُرْصَدُ

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ»[3]، ويبدو أن هذا كان معروفًا أو مأخوذًا عن أهل الكتاب، والله أعلم.

وقال ﷻ عن الملائكة: ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ١٦٥ وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلۡمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات:١٦٤ - ١٦٥]، ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفۡتُرُونَ﴾ [الأنبياء:٢٠]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسۡجُدُونَ۩﴾ [الأعراف:٢٠٦]، وغير ذلك من الأدلة الواردة في صفة الملائكة.

---

(١) بالنسبة لهاروت وماروت، الظاهر أنهما من الملائكة، ولا نعلم حقيقة ما جرى لهما، إلا أنهما ملكان يُعلّمان الناس أشياء من جنس السحر، ويُحذِّران مَن يتعلم منهما فيقولان: ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡۖ﴾ [البقرة:١٠٢]، ولا نعلم أكثر مما ذكره القرآن، وما ذكره أهل التفسير عنهما عامته أو كله من الإسرائيليات التي لا تصدق ولا تكذب والله أعلم.

(٢) رواه البخاري (٣٢٠٧، ٣٨٨٧)، ومسلم (١٦٢، ١٦٤).

(٣) ضعيف: رواه أحمد (٢٣١٢)، والدارمي (٢٥٨٧)، وضعفه الألباني في «ظلال الجنة» (٥٧٩).

أما التعبد لله في هذا الباب:

فيجب حب الملائكة وتولِّيهم، وإكرامهم بإبعاد المسلم نفسه عن المعاصي، ومحاولة التشبه بهم في طاعتهم لله ﷻ كما قال النبي ﷺ: «**أَلَا تَصُفُّونَ كَمَا تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهِمْ**»، قَالُوا: وَكَيْفَ تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهِمْ؟ قَالَ: «**يُتِمُّونَ الصَّفَّ الْأَوَّلَ وَيَتَرَاصُّونَ فِي الصَّفِّ**»[1].

وقد ذكر موت الملائكة في حديث الصور الطويل، ويشهد لصحة هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [آل عمران:١٨٥، والأنبياء: ٣٥، والعنكبوت:٥٧]، فكل من سوى الله يموت، ويبقى الحي الذي لا يموت سبحانه وتعالى.



(١) رواه مسلم (٤٣٠).

الْبَابُ الثَّالِثُ

الإيمـــان بالكـتب



الإيمان بالكتب

أنزل الله ﷻ على رُسُلِه -صلوات الله عليهم وسلامه- كُتبًا ضَمَّنَها كلامه، ذكر منها في القرآن: التوراة أنزلها على موسى ﷺ، والإنجيل أنزله على عيسى ﷺ، والقرآن على محمد ﷺ، والزبور أنزله على داود ﷺ، وصُحُفَ إبراهيم وموسى أنزلها عليهما، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

هذه الكتب التي أنزلها الله ﷻ هي من كلامه تعالى، قال الله ﷻ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [المائدة:٦]، والله ﷻ جعل في هذه الكتب شرائعه ﷻ، تكفل الله ﷻ بحفظ القرآن منها، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، أما الكتب السابقة فقد استحفظها الله ﷻ أهلَ الكتاب -أي: طلب منهم أن يحفظوها- فلم يقوموا بذلك، قال ﷻ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ﴾ [المائدة:٤٤].

أما القرآن: فقد تكفل الله ﷻ بحفظه حتى تبقى شرعته إلى آخر الزمان، وجعله مُهَيمِنًا على ما قبله، أي شاهدًا لما فيها من الحق، وشاهدًا على ما زاده أهل المِلل السابقة عليها مما ليس فيها، وشاهدًا على ما نقصوه وبَدّلوه وحرّفوه، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ﴾ [المائدة:٤٨]، فهو مصدق: أي لما فيها من الحق، ومهيمنٌ: أي شاهدٌ عليها، يشهد لما فيها من الحق، يؤكده ويؤيده، ويشهد على ما زادوه فيها مما ليس منها، وما نقصوه منها وحذفوه وبَدَّلُوه وحَرَّفُوه، وهذا الأمر لا شك أنه ملحوظ في الكتب التي بين أيدي أهل الكتاب اليوم[(١)].

وظاهر الأدلة يدل على أن التوراة التي كانت بأيديهم أيام النبي ﷺ هي التوراة التي أنزلها الله ﷻ، ولكن وقع التبديل في أشياء منها، وليست كتابًا مخترعًا بالكلية؛ لأن الله ﷻ قال:

---

(١) قال ابن كثير رحمه الله: «اسم المهيمن يتضمن هذا كله فهو أمين وشاهد وحاكم على كل كتاب قبله». (٢/ ٦٧).

﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران:٩٣]، فأتوا بها فجعل القارئ يقرأ حتى أتى على آية الرجم فوضع يده عليها، وهذا دليلٌ على أن هذه الأسفار التي كانت بين أيديهم هي التوراة؛ إما كونها وقع التحريف فيها فسيأتي بيان ذلك، فلم تكن بتمامها هي التي أنزلها الله.

وأما الإنجيل الذي بين أيدي النصارى اليوم؛ فالذي يظهر -مما قاله النصارى عنه- أنه سيرة المسيح عليه السلام، ومُتضَمّن لكلامٍ قاله المسيح عليه السلام مما أوحاه الله عز وجل إليه، فهذه السيرة كتبها الحواريون وأتباعهم أو غيرهم، ولم يقولوا إن هذا هو الكتاب الذي أنزله الله عز وجل على المسيح عليه السلام، لكن فيها من كلام المسيح مما أوحاه الله عز وجل إليه.

ويدل ما بأيديهم من هذه الكتب أن المسيح عليه السلام أخبر بوجود الإنجيل، وطلب منهم أن يؤمنوا به، فقال -كما هو مكتوب عندهم-: «توبوا وآمنوا بالإنجيل»، وهذا يدل على وجود كتاب من زمن المسيح يُسَمّى الإنجيل يجب الإيمان به، وهم لا يثبتون ذلك أصلًا، ولا يقولون بوجود الإنجيل الذي أنزله الله عز وجل على المسيح عليه السلام من كلام الله تعالى، تلاه المسيح على الناس.

والذي يظهر أن الإنجيل الذي بين أيديهم فيه من الإنجيل الحق، وليس هو الذي أنزله الله عز وجل على عيسى عليه السلام ووقع فيه تبديل، إنما هو متضمن لبعض الكلمات التي من الإنجيل الحق، وهم يسمونه: إنجيل يُوحَنَّا، وإنجيل مَتَّى، وإنجيل لُوقَا، وإنجيل مَرْقُس، فهم يُقرون أن هذه الأناجيل كتبها الحواريون وأتباع الحواريين.

ومن حيث سند هذه الأناجيل فهناك أنواعٌ من الطُّعُون في تلك الأسانيد لكل واحدٍ من هؤلاء الأربعة، بل لا يثبت إليهم إسناد أصلًا، وفي العهد الأول كان هناك ما يقرب من الستين أو السبعين إنجيلًا، قرر «مجمع نيقية» الأول[1] -الذي قرر عقيدة التثليث- اعتماد هذه الكتب الأربعة على أنها «الكتاب المقدس»، فهذا يدل على مدى التحريف الذي وقع في كتاب النصارى، وهو أشد من التحريف الذي وقع في كتاب اليهود.

والتوراة التي بأيدي اليهود اليوم فيها ما يَجْزِم معه كُلُّ من اطلع عليها ويقطع بأنه وقع فيها من التحريف شيءٌ كثير، حتى إن النصارى الذين يعتقدون أن «الكتاب المُقَدَّس» يتضمن «العهد القديم»: التوراة وما شابهها من الزبور -المزامير- ورسائل أخرى وكتبًا أخرى،

---

(١) عقد سنة ٣٢٥ م بدعوة من الإمبراطور قسطنطين وحضره (٢٠٤٨) أسقفًا منهم (٣٣٨) يقولون بألوهية المسيح.



و«العهد الجديد»: الإنجيل؛ قرر مجمعهم الثاني للفاتيكان سنة ١٩٧٥م: أن «العهد القديم» يتضمن شيئًا من البطلان، يعني قرر أن «العهد القديم» حدث فيه نوع من التحريف، وهذا مما لا شك فيه مع التناقضات الكثيرة التي لا يمكن الجمع بينها.

و«العهد الجديد» الذي بين أيديهم فيه من التناقضات ما يُجْزَمُ معها بوقوع تحريف، وهم لا يعرفون لها حلًّا، بدءًا بِنَسَبِ المسيح، وعدد الأجيال التي بينه وبين آدم، وعدد السنين المختلفة في كل جيل، وغير ذلك مما لا يحتمل إلا القول بالتحريف، وهم يُقرون بذلك، وإن كانوا يحاولون تأويله، واحتاروا في الجمع بين ما ورد في إنجيل وما ورد في آخر، وما ورد في العهد القديم وما ورد في العهد الجديد، ولكن الجمع بين ذلك مستحيل، وهناك مواضع يشهد القرآن على بطلانها، ومثال ذلك: ذِكْرُ صلب المسيح، فهذا من التبديل؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء:١٥٧]، وما تبع ذلك من ذكر قيامته من الأموات؛ لأنه لم يمت أصلًا وإن كان النصارى يقرون بأنه لم يشهد صلب المسيح -على زعمهم- أحدٌ من كُتَّابِ الأناجيل[1]، بل هي حكايةٌ مرسلة عندهم.

ومثله ما وقع في التوراة من ادِّعائهم صفات النقص في الرب -تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا-: ومن هذا ما هو مذكور في كتابهم «العهد القديم» أن الله بعد أن أغرق الأرض بالطوفان ندم وبكى حتى رَمَدت عيناه وعادته الملائكة، هذا من الكفر الذي لا شك فيه، ويُجْزَمُ بأن هذا مما وضعته أيديهم.

ومن الدلالات اليقينية على وجود التبديل عندهم أن التوراة التي هي في «العهد القديم»، التي هي الأسفار الخمسة المُنَزَّلَة على موسى عليه السلام فيها ذكر أحداث بعد وفاة موسى عليه السلام، فكيف يكون هذا قد أُنْزِلَ على موسى عليه السلام بعد وفاته، كيف يسرد أحداثًا وقعت بعد وفاة موسى عليه السلام وتكون مما نزل على موسى عليه السلام، فهذا يدل على وقوع التبديل الكثير في هذه الكتب[2].

---

(١) بل المكتوب عندهم: «فتركه الجميع وهربوا».

(٢) عندهم في كتبهم اعتقاد صفات النقص في الرب -سبحانه- فعندهم أنه: واردٌ -أي جائز- عليه النقص، وهذه مسبة، كما يعتقد النصارى أنه اتخذ صاحبةً وولدًا وهذه أيضًا مسبة، ولكنها عندهم من أساسيات عقيدتهم، وعندهم أن الله تعالى كالبشر؛ لأنهم مُشبهة، فكما أن الواحد من البشر يندم ويبكي ويجهل بعض الأشياء، فعندهم أن هذا يجوز على الرب ﷻ -تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرا- وهذا من فساد الاعتقاد الذي يتعجب منه الإنسان.

وكان هناك خلاف بين بعض المتقدمين من أهل العلم في أنه: هل ما بأيدي أهل الكتاب هو مجرد تحريف معانٍ أم تحريف كتابة بالفعل؟ فالبعض يقول: لا يستطيع أحد أن يغير لفظ كلام الله.

والحق أنه لا شك في وقوع التحريف لفظًا ومعنىً، وليس هناك دليلٌ على أن الله ﷻ حفظ هذه الكتب من التبديل، بل الأدلة قائمة على أن الله ﷻ اسْتَحْفَظَهُم إياها، ثم إن القرآن مهيمنٌ على هذه الكتب -أي: شاهدٌ عليها-، فَعَلَىٰ أي شيءٍ يشهد إن لم يكن هناك ما يحتاج إلى شهادة؟ فهو شهيدٌ عليها ورقيبٌ عليها، وذلك دليل على أن فيها حقًا وفيها غير الحق، والذي يقرأ هذه الكتب يقطع ويجزم بأن فيها ما يستحيلُ أن يكون من كلام الله ﷻ لما فيه من الاختلاف الكثير، ثم لما فيه من المخالفة الصريحة لعقيدة أهل التوحيد والإيمان بالله ﷻ.

ومن أشد ذلك أن إسرائيل صارع الربَّ ﷻ بينما هو يطوف في الأرض -وكان اسمه يعقوب قبل ذلك- فعندما صارع الربَّ -تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا- أمسك بحقويه -أي: بوسطه- ومنعه من أن يصعد إلى السماء، حتى أنعم عليه بلقب إسرائيل «اصرع ايل»[1] الذي معناه: صرع الرب، نعوذ بالله من ذلك الكفر.

ومما يجزم ببطلانه أيضًا: أن الله تعالى قال -بزعمهم-: إسرائيل ابني البكر[2]، وعندهم كذلك: أن آدم ابن الله[3]، -تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا-، وهذا موجودٌ في الإنجيل أيضًا، وهذا كله كفر، فكيف يُقال: إن هذه الكتب لم يقع فيها تحريف؟

ثم إن نصوص الكتاب والسنَّة تدل على التحريف، لذلك نقول: إن ما بأيدي أهل الكتاب اليوم من الكتب: هي مما وقع فيه التحريف بنص القرآن، وهذا التحريف أنواع:

---

(١) («سفر التكوين» ٣٢ : ٢٤ - ٣٠) وفيه: [٢٤: فَبَقِيَ يَعْقُوبُ وَحْدَهُ. وَصَارَعَهُ إِنْسَانٌ حَتَّى طُلُوعِ الْفَجْرِ. ٢٥: وَلَمَّا رَأَى أَنَّهُ لاَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ ضَرَبَ حُقَّ فَخْذِهِ فَانْخَلَعَ حُقُّ فَخْذِ يَعْقُوبَ فِي مُصَارَعَتِهِ مَعَهُ. ٢٦: وَقَالَ: "أَطْلِقْنِي لأَنَّهُ قَدْ طَلَعَ الْفَجْرُ". فَقَالَ: "لاَ أُطْلِقُكَ إِنْ لَمْ تُبَارِكْنِي". ٢٧: فَسَأَلَهُ: "مَا اسْمُكَ؟" فَقَالَ: "يَعْقُوبُ". ٢٨: فَقَالَ: "لاَ يُدْعَى اسْمُكَ فِيمَا بَعْدُ يَعْقُوبَ بَلْ إِسْرَائِيلَ لأَنَّكَ جَاهَدْتَ مَعَ اللهِ وَالنَّاسِ وَقَدِرْتَ". ٢٩: وَسَأَلَهُ يَعْقُوبُ: "أَخْبِرْنِي بِاسْمِكَ". فَقَالَ: "لِمَاذَا تَسْأَلُ عَنِ اسْمِي؟" وَبَارَكَهُ هُنَاكَ. ٣٠: فَدَعَا يَعْقُوبُ اسْمَ الْمَكَانِ "فَنِيئِيلَ" قَائِلاً: "لأَنِّي نَظَرْتُ اللهَ وَجْهاً لِوَجْهٍ وَنُجِّيَتْ نَفْسِي"].

(٢) سفر الخروج (٤ : ٢٢) «فتقول لفرعون: هكذا يقول الرب: إسرائيل ابني البكر».

(٣) في «الإصحاح الثالث» من إنجيل «لوقا»، في بيان نسب المسيح ؏: «... أنوش بن شيث بن آدم بن الله!» (لوقا: ٣ : ٢٣ و٣٨).

١- تحريف كتابة:

قال ﷻ: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ [البقرة:٧٩]، فهذا النوع هو: أن يكون الكتاب نفسه محرفًا؛ لأنهم كتبوه ونسبوه إلى الله ﷻ، ونص الآية واضحٌ وصريح في أن التحريف اللفظي قد وقع فعلًا فيها.

٢- تحريف لسان:

قال ﷻ: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران:٧٨]، وهذه الآية أيضًا نصٌّ واضحٌ في أنهم يُحَرِّفُون بألسنتهم، ويقولون كلامًا يزعمون إنه من الكتاب المقدس وأنه من عند الله، وما هو من عند الله.

٣- تحريف المعاني:

وهو أن يظل اللفظ موجودًا لكنهم يُحرفون معناه، قال ﷻ: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ﴾ [المائدة:٤١]، وإنما ذكرنا هذه الآية خصوصًا؛ لأجل أنها ثابتة في آية الرجم التي هي موجودة في التوراة بلفظها، وادّعىٰ اليهود أن عندهم في الزنىٰ بعد الإحصان: الجلد والتحميم، كما سبق في بيان مسألةِ الحكم بغير ما أنزل الله، وقال عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ! كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ وَكِتَابُكُمُ الَّذِي أَنْزَلَ اللهُ عَلَىٰ نَبِيِّكُمْ ﷺ أَحْدَثُ الأَخْبَارِ بِاللهِ مَحْضًا لَمْ يُشَبْ، وَقَدْ حَدَّثَكُمُ اللهُ: أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ بَدَّلُوا مِنْ كُتُبِ اللهِ، وَغَيَّرُوا فَكَتَبُوا بِأَيْدِيهِمُ الْكُتُبَ، قَالُوا: هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ؛ لِيَشْتَرُوا بِذَلِكَ ثَمَنًا قَلِيلًا»[١].

وقال النبي ﷺ لعمر بن الخطاب عندما وجده يقرأ في بعض هذه الكتب: «أَمُتَهَوِّكُونَ فِيهَا يَا ابْنَ الخَطَّابِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً»[٢]، فدلَّ ذلك علىٰ أن غير القرآن وغير شرعة الإسلام ليس أبيض ولا نقيًا، وإلا لَمَا غضب النبي ﷺ عندما رأىٰ في يد عمر ﷺ صحيفة من صُحف أهل الكتاب قد اسْتَنْسَخَهَا، وأراد أن يتعلم منها، فالله ﷻ

---

(١) رواه البخاري (٢٦٨٥، ٧٣٦٣، ٧٥٢٣).

(٢) حسن: رواه أحمد (١٤٧٣٦)، والدارمي (٤٣٥)، وحسنه الألباني في «الإرواء» (١٥٨٩) و«المشكاة» (١٧٧).



قد أخبرنا -كما أخبرنا الرسول ﷺ- أن ما بأيديهم ليس نقيًا وليس أبيضَ، وليس كما جاءت به الأنبياء، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

فإن قال قائل: كيف إذنْ قدَّر الله أن يبدل الناس كلامه؟

فالجواب: أن الله ﷻ جعل هذه الكتب مؤقتة بزمنٍ، وكل نبي يأتي ليقود قومه بما أوجب الله ﷻ عليهم في هذه الكتب، وهو ﷻ لم يَعِدْ بحفظ هذه الكتب كما أُنزلت، وحَفِظَ القرآن الكريم الذي تبقىٰ شريعته إلى آخر الزمان، فحاجة الناس إلى كتاب متضمن لشريعةٍ محفوظة من التبديل والتحريف بوعد الله ﷻ قد تحققت بوجود القرآن، وهم في الحقيقة لم يُغيروا كلام الله ﷻ، وإنما خدعوا أتباعهم بأن كتبوا وقالوا للناس: إن هذه هي التي أنزلها الله، وأدخلوا في الكتب ما ليس منها، وأما الذي أنزله الله وتكلم به فهو عنده ﷻ لا تبديل فيه ولا تحريف، فلا تبديل لكلمات الله التي تكلم بها وأنزلها، كما قال ﷻ: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [يونس:٦٤]، عند الله وعند المؤمنين، أما أن ينتشر بأيدي الناس من الكتب التي ليست من كلام الله ﷻ ويقال: إنها من كلامه، فهذا أمر آخر لا تدل الآية على عدم وقوعه، فلا تبديل لكلمات الله الكونية، ولا تبديل كذلك لكلمات الله الشرعية التي أنزلها الله ﷻ، وإلا لكان ذلك يعني استحالة وقوع خطأ في بعض نسخ القرآن، مع أن هذا قد يقع، فليس هذا تبديلًا لكلام الله ﷻ، فقد توجد نسخ فيها أخطاء مطبعية، واليهود قد حاولوا ذلك التحريف في القرآن مرارًا وتكرارًا، وخصوصًا في البلاد غير العربية، فهم يحاولون إيجاد مصاحف بها أخطاء أو فيها تبديل، والشيعة عندهم طوائف حاولت إضافة سورة سُميت سورة «الولاية» -ولا شك في كفر هؤلاء- ولا يُعَدُّ ذلك تبديلًا لكلمات الله.

ولكن الفرق بين القرآن وبين هذه الكتب أن النُّسَخَ التي وقع فيها تحريف أو خطأ من نُسَخ القرآن لا يمكن أن تنتشر دون أن يدري الناس بها؛ لأن الله ﷻ قَيَّضَ لهذا الكتاب من يُبين ما هو منه وما ليس منه، وقد تعهد سبحانه بحفظه، فسوف يظهر أي تحريف أو تبديل أو تغيير أو خطأ في نُسخ القرآن، ولا يمكن أن ينتشر وسط الناس أنه القرآن، والقرآن بحمد الله قد تواتر في المشارق والمغارب في بلاد العالم كله، فصار تغير حرف في الرسم نفسه غير ممكن بحمد الله ﷻ، لكن الكتب السابقة هذه التي وقع فيها التحريف يمكن أن تنتشر ويُقال للناس: هذا الذي أنزله الله، ويكون كلام الله الحقيقي مُختَفِيًا أو غير ظاهر، وهذا يستحيل أن يقع في القرآن.



فصل

وما وقع في هذه الكتب من الشرائع مما يُخالف شريعة القرآن فهو منسوخٌ لا يجوز العمل به، وما وقع فيها من الشرائع مما يُوافِقُ شرع الله في القرآن فهذا يجب العمل به على الصحيح كما قال ﷻ: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ [المائدة:٤٥] فهذا مما يوافق القرآن.

أما ما يخالفه كتعظيم السبت، فقد قال سبحانه: ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴾ [النحل:١٢٤]، وأمرنا النبي ﷺ بتعظيم يوم الجمعة دون يوم السبت، فهذا أمر عُلِمَ نَسْخُه، ومما عُلِمَ نَسْخُهُ كذلك ما ذكره الله سبحانه في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِن قَبْلُ ﴾ [النحل:١١٨]، وقال سبحانه: ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ ﴾ [آل عمران:٩٣]، فهو قد حَرَّمَ على نفسه -لحوم الإبل وألبانها-، فهذا مما حَرَّمَ الله ﷻ على بني إسرائيل، ثم قال ﷻ أيضًا: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَٰلِكَ جَزَيْنَاهُم بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ [الأنعام:١٤٦]، فهذا كله مما عُلِمَ نَسْخُه، لذلك نقول: إن ما خالف القرآن فهو منسوخٌ لا يجوز العمل به تعبدًا ولا اعتقادًا لثبوته؛ لأنه ما دام قد نُسِخَ فهو مما أُزيل العمل به، فأصل النسخ: الإزالة.

ووقوع النسخ بين الكتب مما يُنكِره أهل الكتاب، وينكره مُبْتدِعَةُ زمانِنا، ووجود النسخ ثابتٌ بالقرآن، قال ﷻ: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾ [البقرة:١٠٦]، ووقوع النسخ في القِبْلَة أمرٌ مشهورٌ ومعلومٌ، بل مُتواتِرٌ أن النبي ﷺ كان يصلي إلى بيت المقدس ثم صلى إلى الكعبة، ونزلت في ذلك الآيات صريحة، قال ﷻ: ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾ [البقرة:١٤٢]، وكذا قوله تعالى: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة:١٤٤]، وهذه الآية مدنية، وهي دليلٌ على أن النبي ﷺ كان يصلي إلى بيت المقدس قبل ذلك، والأحاديث في هذا كثيرة ومعلومة.

فالقرآن قد وردت فيه آيات ثم نُسِخَتْ، ومنها ما نُسِخَ تلاوةً وبقي حُكْمُه، ومنها ما نُسِخَ حُكْمًا مع بقاء التلاوة، ومنها ما نُسِخَ تلاوةً وحُكْمًا، فإن كل هذا وقع في القرآن، فبالأولى أنه وقع فيما خالف القرآن من الكتب السابقة والشرائع التي فيها، ومن أمثلة النسخ في القرآن:

١- ما نُسِخَ حُكْمُه ونُسِخَتْ تلاوته مثل: «**عشر رضعات معلومات يُحَرِّمْنَ**» فهذا نُسِخَ تلاوةً وحكمًا[1].

٢- ما نُسِخَ حُكمه وبقيت تلاوته، قوله ﷻ: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال:٦٥]، فهذا فيه وجوب ثبات الواحد أمام عشرة، وهو منسوخ بالآية التي بعدها ﴿الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال:٦٦]، وهذا فيه وجوب صبر الواحد أمام اثنين، فهو الواجب، وقد نُسِخَ ما تَضَمَّنَته التي قبلها من وجوب ثبات الواحد أمام عشرة.

٣- ما نُسِخَ تلاوةً وبقي حُكمًا: «**الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة**»[2].

وأما شرائع أهل الكتاب التي لم يرد في القرآن ولا في السنة إثباتٌ ولا نفيٌ لها، فلا يُعمل بها أيضًا، فلا ندري ما شأنها، وليس هناك احتياج إليها؛ لأن هذه الشرائع كما ذكرنا منسوخة، ونحن لا نتعبد بما نجده في كتبهم، وإنما الذي تكلم عليه العلماء من أن: «شرع من قبلنا شرعٌ لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه»، هذا إذا ورد في شرعنا ما يدل على أنه شرعهم، لا أن نأخذ من الكتب التي بين أيديهم، ونقول: هذا شُرِعَ لهم فهو شُرِعَ لنا، وإنما يأتي ذلك من خلال إخبار القرآن وإخبار النبي ﷺ أن الله ﷻ شرع لهم كذا، ولا يُخبرنا عن تغير هذا الحكم في شرعنا، أو أن يُخبرنا النبي ﷺ عن نبي من الأنبياء أنه فعل كذا، أو أنه شُرِعَ له كذا، فهذا إقرارٌ من النبي ﷺ بأن هذا كان شرعهم فلم يُغَيَّر عندنا، أو لم يرد عندنا ما يخالفه، فهذا يكون شرعًا لنا، وهذا هو الصحيح في هذه المسألة المختلف فيها بين العلماء.

---

(١) رواه مسلم في صحيحه (١٤٥٢) عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) صحيح: رواه ابن ماجه (٢٥٥٣)، وأحمد (٢٠٧٠٢، ٢١٠٨٦)، ومالك (١٥٦٠)، والدارمي (٢٣٢٣)، وصححه الألباني في تحقيقه لـ: «سنن ابن ماجه»، وأصل الحديث عند البخاري (٦٨٢٩)، ومسلم (١٦٩١). والذي يُنكر الأحاديث الثابتة في ذلك فهو ضال مبتدع، كسائر بدع أهل الضلال.



مثالٌ لذلك: ما ذكرنا أن الله ﷻ قال: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة:٤٥] ولم يرد في القرآن أن الله ﷻ قال: شرعتُ لكم يا أمة محمد ﷺ أن السِّنَّ بالسِّنِّ، ومع ذلك عندما كسرت الربيع ثنية امرأةٍ أخرى، قال النبي ﷺ: «يَا أَنَسُ كِتَابُ اللهِ الْقِصَاصُ»[1]، فليس في كتاب الله أن: السن بالسن إلا هذه الآية، وهي أخبرت أن الله كتب عليهم في التوراة ذلك، فشرعنا موافقٌ لشرعهم في ذلك، وهو مأخوذٌ من أن الله سبحانه كتب ذلك عليهم في التوراة ولم يرد ما يخالفه.

مثالٌ آخر: قال النبي ﷺ: «بَيْنَا أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا فَخَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ فَجَعَلَ أَيُّوبُ يَحْتَثِي فِي ثَوْبِهِ، فَنَادَاهُ رَبُّهُ: يَا أَيُّوبُ! أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتُكَ عَمَّا تَرَى، قَالَ: بَلَى وَعِزَّتِكَ، وَلَكِنْ لَا غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ»[2]، فيقول العلماء: فيه جواز اغتسال الإنسان عريانًا في الخلوة، وهذا القول بناء على اغتسال أيوب ﷺ عريانًا، والذي أخبرنا بذلك هو النبي ﷺ.

أما ما عند أهل الكتاب من الأخبار: فلا يُصدَّق ولا يُكذَّب؛ إلا ما ورد في شرعنا نصٌّ بتصديقه أو تكذيبه، وما عدا ذلك فيتوقف فيه.

فصل

والقرآن كلام الله حقيقةً، حروفه ومعانيه، فهو محفوظ حروفًا ومعاني، فلم يُروَ بالمعنى فقط، بل لم تُغيَّر ألفاظه، ولا هي تحتمل التغيير كالحديث القدسي مثلًا، فالحديث القدسي من كلام الله ﷻ من حيث المعنى، أما اللفظ فهو من ألفاظ النبي ﷺ، ولا يلزم أن يكون الله ﷻ قد تكلم بهذه الألفاظ بعينها، إنما نجزم بأنه قد تكلم بالقرآن حروفه ومعانيه.

◆ الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي:

أما الحديث النبوي فمعناه من الله وحيًا، ولكن لا يلزم أن الله تكلم بهذا الكلام، فقد يكون ألقاه في روع النبي ﷺ، أو أوحاه بطُرق الوحي، ولا يلزم أن يكون الله ﷻ قد تكلم

(١) رواه البخاري (٢٧٠٣، ٤٥٠٠، ٤٦١١).
(٢) رواه البخاري (٢٧٩، ٣٣٩١، ٧٤٩٣).

بهذا الحكم الشرعي، فقد يُلْهِم النبي ﷺ أن هذا أمرٌ أُمِرَ به، أما قول النبي ﷺ: قال الله ﷻ: «يَا عِبَادِي! إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا»[١]، فلابد أن الله ﷻ تكلم بهذا الكلام، لكن لا يلزم أن تكون هذه الحروف بعينها قد تكلم بها، بل يمكن أن تكون ترجمة عن كلام الله، ولذلك تجوز رواية الحديث القدسي بالمعنى، أما القرآن فلا يجوز روايته بالمعنى[٢].

والثابت عن الصحابة أنهم رووا الأحاديث القدسية كما رووا الأحاديث النبوية، واختلفت ألفاظهم في روايتها، فإما أن يكون النبي ﷺ هو الذي تكلم بالحديث بألفاظ متعددة، أو أن الصحابة رووها بألفاظ متعددة، وهذا أظهر والله أعلم.

والقرآن كلام الله حقيقةً -أي ليس مجازًا-، وليس حكايةً عن كلام الله، ولا عبارة عن كلام الله -كما يقول الأشاعرة-؛ بل القرآن كلام الله حقيقة، هذه الكلمات، وهذه الحروف، وهذه الألفاظ العربية تكلم الله بها، وكلامه غير مخلوق؛ لأن كلامه صفةٌ من صفاته.

ومعنى غير مخلوق: أي لم يكن معدومًا ثم وُجِدَ، فالإنسان يكون عاجزًا عن الكلام ثم يتكلم، فهو -الإنسان- لم يكن متكلمًا ثم صار متكلمًا؛ لأن كلامه حادث مخلوق بعد أن لم يكن، أما كلام الله ﷻ فليس مخلوقًا فالله ﷻ لم يَزَلْ متكلمًا إذا شاء، والكلام لا يكون بغير متكلم، فالكلام صفةٌ من صفات الله ﷻ وفعلٌ من أفعاله، فهو ﷻ يتكلم.

وقد فَرَّقَ ﷻ بين الخلق وبين الأمر، فقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]، فالأمرُ غير الخلق، فقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، فالأشياء يُكَوِّنها الله ﷻ بكلمة: ﴿كُن﴾، فكلمة: ﴿كُن﴾ ليست مخلوقة؛ لأنها من كلام الله وإنما يخلق الله ﷻ الخَلْق بأمره، كما قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾، فالأمرُ يخلق الله ﷻ به الخَلْق، وقال ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ [الشورى:٥٢]، فالقرآن من أمر الله وأَمْرُه غير خَلْقِه، فهو ﷻ يخلق الخلق بكلامه الكوني ألا وهو: ﴿كُن﴾، فالله ﷻ يُكَوِّن الأشياء بكلامه، والقرآن كلامه ﷻ وهو من علمه ﷻ.

---

(١) رواه مسلم (٢٥٧٧).

(٢) وإنما تجوز رواية الحديث بالمعنى لمن يتقن الألفاظ من أهل العلم ويعرف الفرق بين المعاني.



قال تعالى ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [آل عمران:٦١]، فقد جعله الله ﷻ من العلم، وعِلْمُ الله أيضًا صفةٌ من صفاته غير مخلوق، أي ليس مستحدَثًا، فالإنسان كان جاهلًا ثم تعلم، فعلم الإنسان مستحدَث، أما الله ﷻ فلم يَزَل سبحانه بكل شيءٍ عليمًا: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب:٤٠، الفتح:٢٦].

والقرآن: «من الله بدأ»، بمعنىٰ أن الله ﷻ هو الذي تكلم به ابتداءً، وكل مَن نُسِبَ إليه القرآن بعد ذلك فإنما قاله مبلِغًا ومؤديًا عن الله ﷻ، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير:١٩-٢٠]، فالمقصود بأنه قول جبريل ﷺ أن جبريل قاله مبلِغًا عن الله ﷻ، فليس كما قال الكفار إنه مخترَعٌ من عند رسول الله ﷺ، بل هو وحيُ رسولٍ كريمٍ هو جبريل ﷺ[1]، ومعنىٰ أنه قول جبريل أي: قاله جبريل، وإنما هو من الله سبحانه ابتداءً، قاله جبريل مبلِغًا عن الله ﷻ، والكلام في الحقيقة يُنْسَبُ إلىٰ من قاله متكلِمًا به لا إلىٰ مَن قاله مبلِغًا مؤديًا إلا إذا كان علىٰ سبيل الرسالة، كقول القائل: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَىٰ»[2]، فهذا في الحقيقة كلام النبي ﷺ، وإنما قاله القائل تبليغًا، فهو إنما يُبلِغ الرسالة، وكما قال ﷻ عن النبي ﷺ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾ [الحاقة: ٤٠-٤١]، فقد نَسَبَ القرآن إلى النبي ﷺ علىٰ أنه قوله، ولكن علىٰ سبيل الرسالة، فقولنا: «منه بدأ»، أي: أن الله ﷻ هو الذي تكلم به ابتداءً.

«وإليه يعود»: فقد ثبت في الأحاديث أن القرآن يعود إلىٰ الله ﷻ يوم القيامة، يُسْرَىٰ به من المصاحف ومن الصدور، بحيث لا يقدر الناس علىٰ آيةٍ منه ولا علىٰ حرفٍ، ولا يبقىٰ في الأرض شيءٌ منه، كما عبد الله بن مسعود ﷺ: «أَكْثِرُوا تِلَاوَةَ القُرْآنِ قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ»، قَالُوا: هَٰذِهِ المَصَاحِفُ تُرْفَعُ، فَكَيْفَ بِمَا فِي صُدُورِ الرِّجَالِ ؟ قَالَ: «يُسْرَىٰ عَلَيْهِ لَيْلًا فَيُصْبِحُونَ مِنْهُ فُقَرَاءَ وَيَنْسَوْنَ قَوْلَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَيَقَعُونَ فِي قَوْلِ الجَاهِلِيَّةِ وَأَشْعَارِهِمْ وَذَلِكَ حِينَ يَقَعُ عَلَيْهِمُ القَوْلُ»[3]،

---

(١) جبريل عليه السلام رسول ملكي مبلغ عن الله تعالىٰ، والنبي ﷺ هو الرسول البشري.

(٢) رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

(٣) رواه الدارمي (٣٣٧٦)، والقرطبي في تفسيره (١٣/ ٢٣٤)، وقال الشيخ حسين سليم أسد: «إسناده ضعيف لضعف موسى بن عبيدة وبقية رجاله ثقات» وذلك في تحقيقه للحديث في «سنن الدارمي».

أي: وذلك قبل قيام الساعة؛ لأنه لا تقوم الساعة وفي الأرض أحدٌ يقول: «الله. الله»، كما قال النبي ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّىٰ لَا يُقَالَ فِي الأَرْضِ: اللهُ. اللهُ»(١).

ومسألة خلق القرآن قضيةٌ وقعت بسبب فتنة المعتزلة الجهمية الذين نفوا صفات الرب ﷻ ومن ضمن ما نفوه صفة الكلام، فقالوا عن القرآن: إنه مخلوق من المخلوقات التي خلقها الله ﷻ، وهذا في الحقيقة فيه نفي صفة الكلام عن الله سبحانه، فهو يعني أن الله ليس بِمُتَكَلِم -تعالىٰ الله عن قولهم علوًا كبيرًا-، وهذه هي الفتنة التي ابتلي فيها الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ وثبت فيها علىٰ اعتقاد أهل السنة والجماعة، حتىٰ أبطل الله ﷻ فتنة المعتزلة.

ومن الأدلة علىٰ أن القرآن غير مخلوق أن النبي ﷺ قال: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا ثُمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّىٰ يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ»(٢)، ومعلومٌ أنّه لا يُستعاذ إلا بالله، أو بصفات الله ﷻ أو أسمائه، وأنّه لا يُستعاذ بمخلوق، فالنبي ﷺ أمرنا أن نستعيذ بكلمات الله، فقال: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا ثُمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ...»، وهذه الكلمات هنا هي الكلمات القدرية الكونية، وقد قال الله ﷻ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ١-٢]، فهذا يدل علىٰ أن القرآن كلام الله غير مخلوق؛ لأنه لا يستعاذ بمخلوق، والمقصود بذلك الاستعاذة علىٰ الغيب، أما الاستعاذة بالمخلوق الحاضر الحي فيما يقدر عليه من أمور الدنيا فجائز كما في حديث أبي مسعود الأنصاري أنه كان يضرب غلامًا له بالسوط وجعل الغلام يقول: «أعوذ بالله»، فلما رأىٰ رسول الله ﷺ قال: «أعوذ برسول الله»(٣).



(١) رواه مسلم (١٤٨).
(٢) رواه مسلم (٢٧٠٨، ٢٧٠٩).
(٣) رواه مسلم (١٦٥٩).

الباب الرابع

الإيمان بالرسل

٢٠١٨



الإيمان بالرسل

الأصل الرابع من أصول الإيمان هو الإيمان بالرسل -صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين-، والمقصود بالإيمان بالرسل: التصديق بالرسل والأنبياء أجمعين -تصديقًا انقياديًّا لا معرفة مجردة- مع الحب والمتابعة...

♦ الفرق بين الرسول والنبي:

الرسول: هو نبيٌّ أُمِرَ بإبلاغ شرعٍ جديد، وبعض العلماء يقيده بأنه أُمِرَ بالإبلاغ فقط، والذي يظهر أن الخلاف لفظي؛ لأنه لا نزاع بين أهل العلم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإبلاغ شرع الله ﷻ اللازم لكل أحد؛ فرضٌ على كل مَن قدر على ذلك، فكل رسولٍ نبي؛ لأنه بلغ منزلة النبوة ثُمَّ أُمِرَ بالتبليغ، وليس كل نبي رسولًا؛ لأنه يمكن أن يكون هناك نبيٌّ تابعٌ لشرع رسولٍ سبقه، والدليل على التفرقة بين النبي والرسول قوله ﷻ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج:٥٢].

فالنبي: الذي يأتيه نبأُ السماء -نبأ الوحْي-. **والرسول**: من أُرسِلَ برسالةٍ وشرعٍ جديد.

والرسل بشر من البشر، جعلهم الله واسطة بينه وبين خلقه في إبلاغ شرعه، والدليل على أنهم بشر قول الله ﷻ لخير رسولٍ أُرسِل على الإطلاق محمد ﷺ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف:١١٠]، وهذا يقتضي أنهم خُلِقُوا مما خُلِقَ منه البشر، كما قال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ [المؤمنون:١٢]، وعلى هذا فاعتقاد أن الرسل مخلوقون من نور، اعتقاد باطل[١]، أما قوله ﷻ: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة:١٥]، فهذه الآية لها وجهان في التفسير:

الأول: أن النور هو الكتاب: ﴿نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ هذا عطف للبيان؛ لأن الصفات متغايرة، كما تقول: هذا رجل شجاع وكريم وحَسَنُ الخلق، فهذا عطف لتغاير الصفات، والموصوف واحد، فالنور هو الكتاب، ينير القلوب، وهو مبين -بيّنٌ أنه الحق-.

---

(١) أما أن الرسل: نور للقلوب يهدون إلى الصراط المستقيم؛ فهذا معنى حق بلا شك.



الثاني: أن النور هو الرسول ﷺ، وأن الكتاب هو القرآن مع أن هذا خلاف الظاهر؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿ يَهْدِي بِهِ ٱللَّهُ ﴾ [المائدة:١٦]، فجعله مفردًا ولم يقل: يهدي بهما الله. وحتى لو قلنا: إن الرسول ﷺ نور. فهو بمعنى: نورٌ للقلوب، يهدي الله ﷻ به قلوبَ العباد، لا أنه ليس من البشر، ولا لأن خِلْقَته ﷺ خلاف خِلْقَةِ البشر، كما قال ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴾ [الأحزاب:٤٥-٤٦]، فهو ﷺ سراجٌ منير يبين للناس الحق، ويهديهم إلى صراط العزيز الحميد، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:٥٢].

وأما الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي يحتج بها من يعتقدون أن الرسول ﷺ كانت مادةُ خَلْقِهِ: النور، أو مَن يزعمون أن الرسول ﷺ كان يمشي فلا يرون ظله على الأرض، أو أنه ﷺ قال: «أوتدري أول ما خلق ربك يا جابر؟»... قال: «نور نبيك يا جابر»[(١)]، فهذا كله ضعيف وموضوع.

أما حديث: «متىٰ كُتِبْتَ نَبِيًّا ؟» فعن ميسرة الفجر قال: قلت: «يَا رَسُولَ اللهِ! متىٰ كُتِبْتَ نَبِيًّا ؟» قال ﷺ: «وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالجَسَدِ»[(٢)]، وقال ﷺ: «إِنِّي عِنْدَ اللهِ لَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ وَإِنَّ آدَمَ عليه السلام لَمُنْجَدِلٌ فِي طِينَتِهِ»[(٣)]، فهذا حديث العرباض بن سارية وهو صحيح، ويدل على أن الله ﷻ كتب نبوته ﷺ، كما كتب مقادير الخلائق قبل وجودهم، ولا يدل على أنه ﷺ كان نبيًا في ذلك

---

(١) قال العلامة الألباني رحمه الله عند تخريجه للحديث (٤٥٨) في «السلسلة الصحيحة»: «خلقت الملائكة من نور، وخلق إبليس من نار السموم، وخلق آدم عليه السلام مما قد وصف لكم». (صحيح) رواه مسلم وغيره. وفيه إشارة إلى بطلان الحديث المشهور على ألسنة الناس: «أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر»، ونحوه من الأحاديث التي تقول بأنه ﷺ خلق من نور؛ فإن هذا الحديث دليل واضح على أن الملائكة فقط هم الذين خلقوا من نور؛ دون آدم وبنيه. وأما ما رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» عن عكرمة قال: «خلقت الملائكة من نور العزة، وخلق إبليس من نار العزة»، وعبد الله بن عمرو قال: «خلق الله الملائكة من نور الذراعين والصدر»؛ فهذا كله من الإسرائيليات التي لا يجوز الأخذ بها؛ لأنها لم ترد عن الصادق المصدوق ﷺ.

(٢) صحيح: رواه أحمد (٢٠٠٧٣)، والترمذي (٣٦٠٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه، و وصححه الألباني في تحقيقه لـ«جامع الترمذي» وكذا في «ظلال الجنة» (٤١٠).

(٣) صحيح: رواه أحمد (١٦٧٠٠، ١٦٧١٢)، وابن سعد (١/ ١٤٩)، والطبراني في «الكبير» (٦٣١)، والحاكم (٤١٧٥) وقال: «صحيح الإسناد» . وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٨٩)، والبيهقي في «الشعب» (١٣٨٥)، «الدلائل» (١/ ٨٠)، وقال الهيثمي (٨/ ٢٢٣): «رواه أحمد بأسانيد، والبزار، والطبراني، وأحد أسانيد أحمد رجاله رجال الصحيح غير سعيد بن سويد، وقد وثقه ابن حبان»، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٢٠٨٥) وذكر ذلك في «صحيح الجامع» (٢٠٩١) ثم تراجع عن ذلك وصححه بشواهده ومجموع طرقه في «المشكاة» (٥٧٥٩) و«ظلال الجنة» (٤٠٩) و«صحيح السيرة النبوية» (ص:٥٣).



الوقت، فالنبي ﷺ من بني آدم، وليس أول مخلوق، فنقول: مَنْ يقول في الثناء والمدح: يا أول خلق الله، فهذا كلامٌ فاسد، فإن أول خلق الله القلم[1]، وأول خلق الله من البشر آدم ﷺ، أما أولهم بمعنىٰ: أقربهم منزلة فنعم، ولكن لا يُقال أول بذلك المعنىٰ الفاسد المتقدم.

والغرض المقصود: أن الرسول ﷺ وسائر الرسل بشر من البشر بنص القرآن: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم:١١]، ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف:١١٠]، ﴿مَا هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [المؤمنون:٢٤]، ﴿مَا هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون:٣٣]، ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ ۗ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ﴾ [فصلت:٦]، ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ و﴿إِنَّمَا﴾ أسلوب قصر، جعلهم الله واسطة بينه وبين خلقه في إبلاغ شرعه، بمعنىٰ أنهم ليسوا واسطة يُعبَدُون من دون الله ليُقرِّبُوا الناس إلىٰ الله زلفىٰ، كما يعتقد كثير من الناس، فيعتقدون فيهم أنهم وسطاء تُصرف لهم العبادة، ويُتوكل عليهم حتىٰ يتقرب الإنسان إلىٰ الله، وهذا اعتقاد المشركين الذين كانوا يعتقدون في الملائكة أنهم وسطاء بين الناس وبين الله في التوكل عليهم والدعاء والاستغاثة بهم، يدعونهم ويعبدونهم ويستغيثون بهم ليصلوا بذلك إلىٰ الله، أو ليشفعوا لهم عند الله ﷻ، تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

لكن الرسل وسطاء بين الله وبين الخلق في إبلاغ الشرع: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف:١١٠]، فالله ﷻ جعلهم سفراء بينه وبين خلقه، كي يبلغوا كلامه وشرعه وأوامره ونواهيه، كما قال ﷺ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُ اللهِ فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ»[2]، فلابد من الإقرار بعبوديته وبرسالته، فهي رسالة من الله إلىٰ الخلق، لذلك نقول: هم عباد لله، لا يُعبدون، فلا يجوز أن تُصرف لهم العبادة من دعاءٍ أو ذبحٍ أو نذرٍ أو حلفٍ أو طوافٍ بالقبور أو نحو ذلك، مما يفعله عُبَّاد القبور، والمغالون في الرسول ﷺ أو في غيره.

---

(١) هناك خلاف بين أهل العلم: هل العرش أول مخلوق، أم القلم، أم الماء؟ والراجح أنه القلم للحديث الصحيح «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمُ»، وسيأتي بيان ذلك وتفصيله عند الكلام على المرتبة الثانية من مراتب الإيمان بالقضاء والقدر.

(٢) رواه البخاري (٣٤٤٥).

ولا يجوز أن يُنسب لهم ما ليس لهم، كأن يُنسب لهم علم الغيب، كما قال ﷻ آمرًا نبيه ﷺ أن يقول: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف:١٨٨]، ولذلك فقول القائل مخاطبًا النبي ﷺ:

مِن فيضِ جُودِك ذي الدنيا وضَرَّتُها * ومِن علومِك عِلمُ اللوحِ والقلمِ[1]

مبالغةٌ وغلو، فلا يجوز أن يقول: من فضل عطائك يا محمد الدنيا وضرتها -وهي الآخرة-، ومن علومك علم اللوح والقلم، وهذا كلام خطير لا يجوز أن يقال، فالله ﷻ يأمر نبيه ﷺ أن يقول: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ﴾ فهو لا يملك لنفسه ﷺ نفعًا ولا ضرًا، فكيف يملك لغيره ﷺ، وكيف يملكه بعد وفاته ﷺ، ولكن الجهل والتأويل دائمًا عند أهل البدع والضلال يُبطل معاني النصوص عندهم، فيقولون: هذا تواضع فقط، مع أنه ﷺ مأمورٌ أن يقول ذلك، وليس هو الذي يقوله من قِبل نفسه، بل الله سبحانه أمره أن يقوله.

قال الله ﷻ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ﴾ [الأنعام:٥٩]، وقال النبي ﷺ لفاطمة: «وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ! سَلِينِي مَا شِئْتِ مِنْ مَالِي لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا»[2]، قال الله ﷻ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ [آل عمران:١٢٨]، هذا كله يدل على أنه عبدٌ مربوب لله ﷻ، فأهل الإسلام وسط في اعتقادهم في نبيهم وفي كل الأنبياء، ليسوا كاليهود الذين قتلوا الأنبياء وكذبوهم، ولا كالنصارىٰ الذين ألّهوا نبيهم ورفعوه فوق منزلته، بل أهل الإسلام وسط في ذلك، يقولون عن الرسل: هم عباد ورسل ويطيعونهم كرسل، ولا يعبدونهم ولا يصرفون لهم شيئًا من العبادات.

♦ عصمة الرسل:

ومن صفات الرسل: أنهم معصومون من ارتكاب المعاصي، أما الشرك فبالإجماع أنهم معصومون منه، فالرسل لا يشركون بالله شيئًا -قبل البعثة وبعدها على الصحيح- وأما قوله ﷻ: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [يوسف:٣]، أي: غافلًا عن تفاصيل الوحي،

---

(١) وهو كلام البوصيري في «قصيدة البردة» في مدح النبي ﷺ.
(٢) رواه البخاري (٢٧٥٣، ٤٧٧١)، ومسلم (٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦).



وذلك لأن الله ﷻ اصطفاهم واجتباهم وهداهم، والشرك ينافي ذلك، وكذلك إجماع من يعتد به من أهل العلم منعقدٌ علىٰ عِصمتهم من الكبائر الظاهرة والباطنة، **الظاهرة**: كالزنىٰ والسرقة وكل ما ختم بنارٍ أو لعنةٍ أو عذاب، وكل ما فيه حَدٌّ، **والباطنة**: كالحسد والكبر والعُجْب.

وكذلك الإجماع منعقدٌ علىٰ عِصمتهم من الصغائر المزرية، كسرقة حبة، أو قُبلة لامرأة لا تحل، فإن هذه من الصغائر المزرية التي تزري بمنصبهم، فلو أن إنسانًا عرف عنه ذلك لازدُري منصبه، ولكان ذلك طعنًا فيه، أما الصغائر غير المزرية فهذا الذي وقع فيه الخلاف بين أهل العلم، وهو خلافٌ سائغ، والراجح والله أعلم عِصمتهم من جميع المعاصي عمومًا، بمعنىٰ: أنهم معصومون من تعمد ارتكاب المعصية.

أما أنهم وقع منهم ما يسمىٰ معصيةً وذنبًا فهذا لا نزاع فيه؛ لأن القرآن صَرَّحَ بذلك، قال الله ﷻ: ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ [الفتح:٢]، وقال ﷻ: ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴾ [طه:١٢١]، وقال ﷻ عن موسىٰ عليه السلام: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَٱغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُۥٓ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [القصص:١٦]، وقال عن يونس عليه السلام: ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الأنبياء:٨٧]، وغير ذلك كثير، فالأنبياء وقع منهم ما ذكره الله ﷻ في كتابه وسمّاه ذنبًا ومعصية، وقال النبي ﷺ في حديث الشفاعة عن عيسىٰ عليه السلام: «**اِئْتُوا مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدًا قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ**»[١].

وقال ﷺ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ تُوبُوا إِلَىٰ اللهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ، فَإِنِّي أَتُوبُ إِلَىٰ اللهِ وَأَسْتَغْفِرُهُ كُلَّ يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ**»[٢]، فما الذنب الذي وقع من الأنبياء ؟ وهل هناك تعارض بين قولنا إنهم معصومون من ارتكاب المعاصي وبين وقوع هذه الذنوب ؟

نقول: إن ذنوب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من باب: حسنات الأبرار سيئات المقربين، بمعنىٰ أن الأنبياء لعلو شأنهم وارتفاع منزلتهم عند الله ﷻ قد يؤاخذون بأشد مما يؤاخذ به غيرهم، فترك الأفضل في حقهم يسمىٰ ذنبًا، والخطأ والنسيان يسمىٰ في حقهم ذنبًا، والفتور عن الذكر يسمىٰ ذنبًا يستغفرون الله ﷻ ويتوبون إلىٰ الله منه.

---

(١) رواه البخاري (٤٤٧٦، ٦٥٦٥، ٧٤١٠، ٧٤٤٠)، ومسلم (١٩٣).

(٢) رواه مسلم (٢٧٠٢)، وهذا لفظ أحمد (١٧٨٣٠).

والدليل على ذلك: ما ذُكِرَ من الذنوب التي ذكرها الله ﷻ عن الأنبياء، قال الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه:١١٥]، فمعصية آدم كانت نسيانًا، وسماها الله ﷻ معصية فقال ﷻ: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه:١٢١]، مع أنه نَصَّ على أنه نسي إلا أنها عُدت معصية في حقه؛ لأنه ما كان ينبغي له أن ينسى كما ينسى باقي الناس، خصوصًا في هذا المقام، وكما قال ربنا ﷻ عن موسى ﵇: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى﴾ [القصص:١٦]، قال النبي ﷺ: «وَإِنَّمَا قَتَلَ مُوسَى الَّذِي قَتَلَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ خَطَأً»[(١)]، فنَصَّ النبيُّ ﷺ أن القتل الذي وقع من موسى لم يكن بقصد القتل، مع أنه كان قتلًا لكافر، ولكنه لم يؤمر بقتله في ذلك الوقت، قال موسى ﵇: «إِنِّي قَدْ قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أُومَرْ بِقَتْلِهَا»[(٢)]، وذلك يوم أن يذكر خطيئته التي أصاب، ويذكر ذنبه، كما في رواية حديث الشفاعة، فخطيئته وذنبه أن قتل نفسًا لم يؤمر بقتلها، نفسَ كافرٍ قتله خطأً، دل ذلك على أن خطايا الأنبياء وذنوبهم إنما هي كما ذكرنا من باب الخطأ لا العمد، وكما عتب الله ﷻ على النبي ﷺ الخطأ المذكور في قوله: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ۝٢ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ۝٤ أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ۝٥ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ۝٦ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ ۝٨ وَهُوَ يَخْشَىٰ ۝٩ فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾ [عبس:١-١٠]، فإن النبي ﷺ تولى عن الأعمى من أجل الانشغال بالدعوة إلى الله ﷻ، دعوة رؤساء قريش الذين كان يرجو في إسلامهم قوة للإسلام، فكان اجتهادًا منه ﷺ، وكذا في فداء أسرى بدر حينما نزل العتاب: ﴿مَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنفال:٦٧]، وإنما فعل النبي ﷺ ذلك اجتهادًا ولم يكن يريد عرض الدنيا، وإنما وقع التخويف في حق من أراد الحياة الدنيا، أما النبي ﷺ فلم يُرِدِ الدنيا، قال تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾ فيمن أشار بقبول الفداء رغبةً في الدنيا، أما النبي ﷺ فلم يُرِدِ الدنيا ولا أبو بكر ﵁، وإنما أرادا أن ينتفعا بالمال على حرب الكفار، وكان هذا من باب الخطأ في الاجتهاد.

ومثل الفتور في الذكر، قال النبي ﷺ: «إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ»[(٣)]،

---

(١) رواه مسلم (٢٩٠٥).

(٢) رواه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤).

(٣) رواه مسلم (٢٧٠٢).



الغين: الفتور عن الذكر، فقد بيّن ﷺ أنه يستغفر الله ويتوب إليه من فتوره عن الذكر في أوقات يقل فيها الذكر بحكم البشرية - بشريته ﷺ-.

أما إبراهيم عليه السلام فخطيئته التي أصاب، هو ما قال النبي ﷺ: «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَام قَطُّ إِلَّا ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ ثِنْتَيْنِ فِي ذَاتِ الله»[1]، وعند التأمل نجد أنها من التعريض، ليست كذبات صريحة، وأن اثنتين منها للدعوة إلى الله:

١- قوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء:٦٣]، وهي معلقة على: ﴿إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ﴾ يعني: إن كانوا ينطقون فقد فعله كبيرهم.

٢- قوله عن الكوكب: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام:٧٦]، و﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩]، فقوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ يعني: سأسقم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ﴾ [الزمر:٣٠] يعني: سوف تموت، أو يعني: إني سقيم منكم، وقلبي في ألم وضيق مما تعبدون، وقوله عن الكوكب: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ على سبيل التنزل مع الخصم، فمعنى الكلام: فنفترض أن هذا ربي، فهل يصلح أن يكون ربًا ؟

٣- قوله عن سارة إنها أخته، وكان يقصد إنها أخته في دين الله ليتخلص من القتل وهذا نوع جائز لا شك لآحاد الناس، ولكن لعلو شأن إبراهيم عليه السلام سمّاه خطيئة وسمّاه ذنبًا، فيذكر خطيئته التي أصاب، وذنبه الذي أصاب، وذلك أنه كذب ثلاث كذبات وأن ثنتين منها في ذات الله.

أما نوح عليه السلام فكانت خطيئته التي أصاب أنه دعا على قومه، وليست هذه في الحقيقة بخطيئة في حق آحاد الناس، ولكن كان أحب إلى الله تعالى أن يصبر ولا يدعو عليهم هذا الدعاء الشديد، كما صبر النبي ﷺ على قومه، ولما دعا عليهم أنزل الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران:١٢٨]، فترك الدعاء عليهم؛ لأن ذلك هو الأفضل والأكمل، فاختار الله سبحانه لنبيه ﷺ الأكمل، ولذا لما اختار أبو بكر رضي الله عنه الفداء واختار عمر رضي الله عنه القتل في أسرى بدر، قال النبي ﷺ لأبي بكر: «إِنَّ مَثَلَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ كَمَثَلِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام قَالَ: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، وَإِنَّ مَثَلَكَ

---

(١) رواه البخاري (٣٣٥٨)، ومسلم (٢٣٧١).

يَا عُمَرُ كَمَثَلِ نُوحٍ قَالَ: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾»[1]، فإبراهيم عليه السلام أعلى قدرًا من نوح صلى الله عليهما وسلم، فالغرض المقصود أن نوحًا عليه السلام في أحد الوجهين في خطيئته التي أصاب، أنه دعا بدعائه المذكور على قومه، والوجه الثاني أنه قال كما في حديث الشفاعة: «إني سألت ربي ما لم يكن لي أن أسأل»[2]، يعني قوله: ﴿رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [هود:٤٥]، وذلك في الحقيقة سؤال عن حكمة إهلاكه رغم أنه من أهله -في ظنه عليه السلام-، فهو يسأل عن الحكمة، وهذا في الحقيقة ليس بذنبٍ ولا معصية، فالملائكة قد سألوا الله عز وجل: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة:٣٠]، مع أن الملائكة ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم:٦]، فتبين بهذا أنه لعلو شأنه عليه السلام ما كان ينبغي له أن يسأل.

ويونس عليه السلام نص القرآن على أنه إنما وقع فيما وقع فيه ظنًّا منه أن ذلك يجوز له، وهو خطأ في الاجتهاد، قال عز وجل: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء:٨٧]، فقد ذهب مغاضبًا لقومه على الصحيح من الأقوال، ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ ظن أن لن يضيق الله عليه إذا انصرف عن قومه بلا إذن، ظن أن ذلك يجوز، فقد دعاهم إلى الله ولم يستجيبوا، فظن أنه يجوز له أن ينصرف، ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ أي: فظن أن لن نضيق عليه، وليس معناها القدرة، فليس معناها: فظن أن لن يقدر الله بالقدرة عليه، فهذا لا يمكن أن يظنه نبي أبدًا[3].

وأما يوسف عليه السلام ففي قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف:٢٤]، فهذا الهم هو حديث نفسه على أصح أقوال أهل العلم، وحديث النفس الذي يكون

---

(١) صحيح: رواه أحمد (٣٦٣٢)، والحاكم (٤٣٠٤) وقال: «صحيح الإسناد» وقال الذهبي في «التلخيص»: «صحيح»، وأبو يعلى (٥١٨٧)، والطبراني (١٠/ ١٤٣/ ١٠٢٧٩)، وقال الهيثمي (٦/ ٨٧): «فيه أبو عبيدة ولم يسمع من أبيه، ولكن رجاله ثقات، وفي رواية عند الطبراني متصلة فيها موسى بن مطير، وهو ضعيف»، وصححه الألباني بشواهده في «الإرواء» (٥/ ٤٨).

(٢) متفق عليه، وقد سبق تخريجه (ص:٢١٦).

(٣) وهذا كقول الله عز وجل: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ۝ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ۝ كَلَّا﴾ [الفجر:١٥-١٧]، فقد ظن يونس عليه السلام أن الله عز وجل لن يضيق عليه، وأن الله وسع له في هذا الأمر، وكان هذا الظن خطأً في الاجتهاد، ﴿فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء:٨٧].



مع وجود رغبة في المعصية، فيتركه الإنسان لله ﷻ، يثاب عليه ولا يعد ذنبًا، وأما قوله ﷻ: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ ۚ﴾ [يوسف:٥٣]، فأصح الأقوال: أن ذلك قول امرأة العزيز وليس قول يوسف عليه السلام.

فتبين بهذا أن معاصي الأنبياء تسمى ذنوبًا ومعاصي وخطايا بلا شك؛ لأن ذلك ورد في الكتاب والسنة، ولكنها من باب الخطأ والنسيان والفتور عن الذكر وترك الأفضل، وهذا يسمى في حقهم ذنبًا.

♦ الدليل على أن الأنبياء لا يتعمدون المعصية ولا المخالفة:

قول النبي ﷺ للذي قال له: «إن هذه قسمة ما أريد بها وجه الله»، أو قال: «اتق الله واعدل»، فقال النبي ﷺ: «ويحك ! فمَنْ يُطِعِ اللَّهَ إن عَصَيْتُهُ ؟»[١]، فمفهوم الحديث أنه: إن عصى النبيُّ ﷺ ربَّه لم يطع اللهَ أحدٌ، فهو استفهام للإنكار، يعني: كيف يطيع اللهَ أحدٌ من الناس إن عصاه النبي ﷺ ؟

ومثل هذا قوله ﷻ عن صالح عليه السلام: ﴿فَمَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُۥ﴾ [هود:٦٣]، يعني: لو أن الرسول عصى الله لانتصر منه، ولما وجد من ينصره، ولم يقع قط أن الله انتصر من رسول، أو عاقب رسولًا أو عذبه، وإنما انتصر لهم وأكرمهم ودمر أعداءهم، ولذلك جعلهم الله قدوة للعباد بكونهم لا يعصون الله عمدًا، كما قال سبحانه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ۗ﴾ [الأنعام:٩٠]، فهذه الآية من أدلة العصمة، فإذا كان كل من هداهم الله يُقْتَدَىٰ بهم، فهذا يدل على أنهم لا يتعمدون المعصية.

وأما السهو والنسيان والفتور عن الذكر فإن ذلك يقع منهم، لكي يتعلم العباد منهم كيف يتوبون إلى الله ﷻ ويستغفرونه، فإذا علموا أن الأنبياء يستغفرون، عرفوا أنهم أولى من الأنبياء بالاستغفار، ولم يروا لأنفسهم الكمال، حتى لا يظن العبد أنه استكمل حق الله عليه، أو أنه أدى ما عليه كاملًا ، لا بل لابد للعبد أن يرى نفسه دائمًا مقصرًا، كما ذكرنا، والخلاف بين أهل العلم في مسألة وقوع الصغائر غير المزرية من الأنبياء خلاف سائغ بين أهل السنة[٢].

---

(١) رواه البخاري (٣٦١٠، ٦١٦٣، ٦٩٣٣)، ومسلم (١٠٦٤).

(٢) إن شيخ الإسلام ابن تيمية يُرجح صحة وقوع الصغائر من الأنبياء، ويذكر خلافًا في الكبائر، ولكن الصواب أن الخلاف فيها غير معتبر وغير سائغ، بل الإجماع ممن يُعتد به أنهم لا تقع منهم الكبائر أبدًا، وذلك بعد البعثة، وقبل البعثة أيضًا على الصحيح؛ لأن ذلك يزري بمنصبهم.



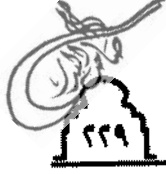
يجب الإيمان بالأنبياء والرسل جميعًا، فالإيمان بالرسل معناه أن نؤمن بهم جميعًا، وإن كنا نعلم عددًا منهم فقط، ولكن يجب أن نؤمن بهم إيمانًا مجملًا؛ لأن الله ﷻ أخبر نبيه ﷺ أن من الرسل من لم يقصصهم عليه، فقال ﷻ: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر:٧٨]، فهناك رسل لم يقص الله خبرهم على نبيه ﷺ، فيجب الإيمان بهم إجمالًا، ويجب أن نؤمن تفصيلًا بالخمسة والعشرين نبيًا الذين جاء ذكرهم في القرآن، ومن كفر بواحدٍ منهم فقد كفر بهم جميعًا، وكفر بالذي أرسلهم، فالكفر بالأنبياء والرسل كفر بالله ﷻ، وهذا أمرٌ لا نزاع فيه بين أهل الإسلام، فتكذيب الرسل والكفر بهم ليس معصية صغيرة ولا كبيرة فقط، يظل الإيمان بالله مع وجودها؛ بل الكفر برسولٍ واحدٍ كفرٌ بجميع الرسل سواء أكان كفر تكذيب وجهل بمعنى أن يقول أو يعتقد: أنهم كاذبون، فقد كفر إما كفر معاداة وبغض، أو كفر إباء و استكبار؛ كاليهود الذين كفروا بالرسول ﷺ كفر معاداة[1]، فهو في الحقيقة كفرٌ بالله ﷻ الذي أرسله.

فمن يكره ما شرعه الله فكراهيته هذه كراهية لله، ومن يُكذب الرسل فهو يُكذب الله ﷻ؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح:٢٩]، وشهد لموسى وعيسى عليهما السلام بمثل ذلك، فإذا كذبهم أحد فقد كذب الله، ولا يحصل الإيمان بالله لمن كذب الله ﷻ.

ولذا قال ﷻ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء:١٥٠-١٥١]، هذا لا نزاع فيه بين المسلمين، فالتفرقة بين الله ورسله أن يقولوا: نؤمن بالله ولا نؤمن بالرسول، فاليهود يزعمون أنهم يؤمنون بالله ولا يؤمنون بمحمد ﷺ، والنصارى يزعمون أنهم يؤمنون بالله ولا يؤمنون بمحمد ﷺ، وكذلك لا يؤمن اليهود بعيسى عليه السلام فيقولون نؤمن بالله ولا نؤمن بالرسول الفلاني.

وكذلك المشركون كانوا يقولون ذلك، ففي أثناء كتابة معاهدة صلح الحديبية كتب عليٌّ للنبي ﷺ: «هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَهْلَ مَكَّةَ»، فَأَمْسَكَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو

(١) وكما ذكرنا أيضًا أن كفرهم بجبريل كان كفر عداوة.



بِيَدِهِ، وَقَالَ: «لَقَدْ ظَلَمْنَاكَ إِنْ كُنتَ رَسُولَهُ، اكْتُبْ فِي قَضِيَّتِنَا مَا نَعْرِفُ»[١]، فهم يقولون إنهم لا يشهدون بذلك ولو شهدوا لاتبعوه.

وعندما جاء أبو سفيان ليُسْلِمَ شهد أن: لا إله إلا الله، ثم قال العباس رضي الله عنه له: «اشهد أن محمدًا رسول الله»، فقال: «أما هذه ففي النفس منها شيء»، فقال له العباس رضي الله عنه: «أسلم قبل أن تُضربَ عنقك»، فشهد وحسُن إسلامه بعد ذلك[٢].

فالغرض المقصود: أن كثيرًا من الكفار يُقرون بوجود الله عز وجل، وربما يُقر كثيرٌ منهم بوحدانيته، وهم رغم ذلك كفرة بالله عز وجل إذ كفروا برسله، لأنهم يفرقون بين الله ورسله، فيقولون: نؤمن بالله ولا نؤمن بالرسول، فهذا كفر، فمن يُجَوِّزُ تكذيبَ أي رسول فهو كافرٌ خارج من الملة، كالذي يقول: إن النصارى ليسوا بكفار رغم تكذيبهم للرسول ﷺ[٣].

وهذا الأمر لا يتصور فيه الجهل؛ لأنه لابد أن يشهد أن محمدًا ﷺ رسول الله، فلو قال للذي يشهد بأن محمدًا كذاب: إن قوله واعتقاده لا بأس به أيضًا، فهذا أقل درجاته أنه: مرتاب في صدق الرسول ﷺ؛ لأنه يصحح تكذيبه كما يصحح تصديقه، وكلاهما عنده حق، فهذا كفر ناقل عن الملة، فالذي لا يُكَفِّرُ مَنْ يكذب بالنبي ﷺ فهو كافر خارج عن الملة، وذلك لأنه يعلم أنهم لا يصدقون النبي ﷺ ومع ذلك يصوب مذهبهم ويراه خطًا يسيرًا مثل معصية صغيرة من الصغائر، فهذا نص القرآن يدل على أنه كفر؛ لأن الله عز وجل قال عنهم: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء:١٥٠]، فإيمانهم ليس صادقا، قال الله عز وجل عنهم: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗا﴾ [النساء:١٥١].

ولماذا هم كفار أيضًا ؟ لأن الرسل دعوا دعوةً واحدة، دعوا إلى عبادة الله عز وجل، وكيف يعبد الله من يكذبه ﷻ ويكذب من أرسلهم ؟

---

(١) رواه البخاري (٢٧٣٤)، ومسلم (١٧٨٤).

(٢) قصة إسلام أبي سفيان بن حرب رضي الله عنه ذكرها الحافظ في «المطالب العالية» (٤/ ٢٤٨/ ٤٣٠١)، وقال: «هذا حديث صحيح»، وكذا ذكرها ابن حزم في «جوامع السيرة» (١/ ٢٩٩)، وابن عبد البر في «اختصار المغازي» (١/ ٦٧)، وابن حبان في «الثقات» (٢/ ٤٧)، وصحح إسنادها الصالحي في «سبل الهدى والرشاد» (٥/ ٣٢٦)، وكذا البوصيري صححها في «إتحاف الخيرة».

(٣) مثل من قال: «إن الخلاف مع النصارى ليس في مسألة التوحيد وإنما في مسألة النبوة وهذه لا تقتضي الكفر»، ردًا على من يقول: «إن النصارى كفار»، وكلامه هذا كفر ناقل عن الملة بلا نزاع بأي درجة من الدرجات، ولا يتصور فيه الجهل.



وقد أمر الرسلُ أيضًا أن يؤمن الناسُ بكل الأنبياء، فمن كذّب محمدًا ﷺ فقد كذّب موسىٰ عليه السلام؛ لأن موسىٰ عليه السلام قد أخذ العهد علىٰ قومه أن يؤمنوا بالنبي الأمي كما قال ﷻ: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف:١٥٦-١٥٧].

وإذا زعم البعض أنهم يؤمنون بالرسول ﷺ كرسولٍ إلىٰ العرب فقط فإننا ننتقل به مباشرة إلىٰ الدرجة التالية، فبناء علىٰ أنه يؤمن بأنه رسول وصادق في كل ما يقول -لأن الرسل لا تكذب-، ففيما قاله عن الله نقول له: قال الله ﷻ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف:١٥٨]، وقال ﷻ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ:٢٨]، فالرسول ﷺ أخبر عن الله ﷻ أنه أرسله إلىٰ الناس جميعًا، فمن كذّب بذلك فقد كذّب الله ﷻ فلابد أن يقر بأن محمدًا ﷺ رسول الله إلىٰ الناس كافة.

ومعلوم أن الرسول ﷺ حارب جميع الأمم الذين لم يصدقوه، حارب اليهود والنصارىٰ رغم أن كثيرًا منهم شهد له بالرسالة لكنهم لم يتبعوه فجعلهم كفارًا بذلك.

♦ ما معنى عدم التفريق بين أحد من رسل الله صلوات الله عليهم أجمعين ؟

قال ﷻ: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة:٢٨٥]، ليس معناه عدم التفضيل بين الرسل، ولكن معناه: عدم التفريق في الإيمان بأن يؤمن ببعض ويكفر ببعض، فمعنىٰ عدم التفريق بين أحدٍ من الرسل: أي الإيمان بهم جميعًا.

فمَنْ إذن الذين فرّقوا بين الرسل ؟

هم الذين جعلوا دعواتهم متناقضة، وجعلوا الإيمان ببعضهم يُجزئ عن الإيمان ببعضهم الآخر، كاليهود والنصارىٰ، فإنهم فرقوا بين الرسل إذ زعموا أن عيسىٰ عليه السلام دعا إلىٰ عبادة نفسه، وأن موسىٰ عليه السلام دعا إلىٰ عبادة الله، وأن محمدًا ﷺ لم يدع إلىٰ التوحيد أصلًا، فهذا تفريق بين الرسل، وكونهم كفروا ببعض الرسل ولو برسولٍ واحد فإن ذلك يقتضي أنهم فرّقوا بين الرسل.



وليس معنىٰ ذلك عدم التفضيل، فإن هناك فرقًا بين التفريق والتفضيل، فقد يظن بعض الناس أننا لا نُفَرِّق: أي لا نُفضل، فلا يجوز في ظنهم أن نقول: أيهم أفضل ؟ وهذا خطأ، فقد قال الله ﷻ: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة:٢٥٣]، فالتفضيل حاصل بأمر الله ﷻ؛ لأن الله سبحانه هو الذي فَضَّلَ، وحديث النبي ﷺ: «لَا تُفَضِّلُوا بَيْنَ أَنْبِيَاءِ اللهِ»[1]، معناه: لا تفضلوا بالهوىٰ أو بالرأي، وكذلك لا تفضلوا بطريقة فيها تنقيص من المفضول؛ لأن النبي ﷺ قال ذلك عندما جاءه يهودي يشتكي صحابيًا لطمه عندما قال اليهودي: «وَالَّذِي اصْطَفَىٰ مُوسَىٰ عَلَىٰ الْبَشَرِ»، وقال الصحابي: «تَقُولُ وَالَّذِي اصْطَفَىٰ مُوسَىٰ عَلَىٰ الْبَشَرِ وَالنَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا».

فالنبي ﷺ مصطفىٰ، لكن هذا لا ينافي اصطفاء الله سبحانه موسىٰ عليه السلام برسالاته وبكلامه، فأراد النبي ﷺ أن يبين أن التفضيل الذي يقتضي التنقيص من المفضول لا يجوز، وكذلك التفضيل بمجرد الرأي والهوىٰ. ولذلك قال ﷺ: «مَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّىٰ»[2]، ومعناه:

١- إما أن يقصد المتحدث نفسه فيقول عن نفسه: أنا خير من يونس بن متىٰ، فقد يظن بعض الناس أن يونس عليه السلام ظالمٌ لنفسه، وأنه من الظالمين، وأما هو -أي هذا المتحدث- فلم يظلم نفسه، فهذا الظن لا يجوز بنبي من أنبياء الله، فإن أي نبي من الأنبياء أفضل من جميع الأولياء.

٢- أو: لا ينبغي لأَحدٍ أن يقول: أنا -يعني النبي ﷺ- خيرٌ من يونس بن متىٰ عليه السلام، بمعنىٰ التنقيص من يونس بن متىٰ عليه السلام، فهذا علىٰ الوجه الثاني، أما أن النبي ﷺ أفضل من يونس بن متىٰ عليه السلام، فهذا لا نزاع فيه، وهو ﷺ أفضل من كل الأنبياء، وهذا التفضيل لا يعني تنقيصًا للمفضول بذكر الفاضل، وأفضل الأنبياء علىٰ الإطلاق محمد ﷺ، قال ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ»[3]، مع قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة:٧]، فنعلم من مجموع ذلك أن النبي ﷺ خير الخلق علىٰ الإطلاق، وأفضل من جبريل عليه السلام، وبعد النبي ﷺ في الفضل إبراهيم عليه السلام: فعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ،

---

(١) رواه البخاري (٣٤١٥)، ومسلم (٢٣٧٣).
(٢) رواه البخاري (٣٤١٣، ٤٦٣٠، ٤٦٣١)، ومسلم (٢٣٧٧).
(٣) رواه البخاري (٣٣٤٠، ٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤، ٢٢٧٨).

فَقَالَ: يَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ذَاكَ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام»[(١)]، فخير البرية بعده ﷺ إبراهيم عليه السلام، وإنما قلنا بعده؛ لأن إبراهيم من ولد آدم، والنبي ﷺ قال: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ»[(٢)]، وإنما قال النبي ﷺ للذي قال له يا خير البرية فقال: «ذَاكَ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام»، إما تواضعًا لأبيه، وإما أن ذلك كان قبل أن يوحىٰ إليه أنه سيد ولد آدم، والذي يظهر والله أعلم أن ذلك أوحي إليه بعد، حين أوحىٰ الله إليه: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح:٢]، ومحتمل أن يكون ذلك من البداية؛ لأن أمر الإسراء كان مبكرًا قبل الهجرة، وقد رفع الله ﷻ محمدًا ﷺ فوق إبراهيم، وفوق موسىٰ عليه السلام.

وأهل العلم -ومنهم أبو الحسن الأشعري في «الإبانة»- يذكرون أفضلية الرسول ﷺ ثم إبراهيم ثم موسىٰ عليهما السلام، وتكلم المتأخرون علىٰ تفضيل عيسىٰ ثم نوح -عليهم جميعًا الصلاة والسلام-، وهم أولو العزم من الرسل، وأما من سواهم من الأنبياء فنتوقف في التفضيل بينهم، بل الأظهر والله اعلم التوقف بعد موسىٰ عليه السلام.

ونقل ابن كثير رحمه الله عن أهل العلم قولهم بأفضلية موسىٰ عليه السلام وهذا مأخوذٌ من حديث الإسراء وإن لم يكن صريحًا في التفضيل ففيه أن موسىٰ عليه السلام بكىٰ وقال: «رَبِّ لَمْ أَظُنَّ أَنْ يُرْفَعَ عَلَيَّ أَحَدٌ»[(٣)]، -أي: ممن أتىٰ بعده-، فلما رُفِعَ النبي ﷺ تبين أنه أفضل من موسىٰ عليه السلام، وموسىٰ عليه السلام بعد إبراهيم عليه السلام؛ لأن إبراهيم عليه السلام في السماء السابعة، وموسىٰ عليه السلام في السادسة.

أما عيسىٰ عليه السلام، فذكر الأشعري عن أهل السنة تفضيله ثم نوح عليه السلام، لكن هذا ليس عليه دليل صريح، وإن كان عيسىٰ عليه السلام لم يذكر ذنبًا في جميع روايات حديث الشفاعة، لكن هذا لا يقتضي التفضيل، فنحن نتوقف بعد ذلك.

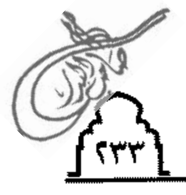
فأفضل أولي العزم من الرسل: محمد ﷺ، ثم إبراهيم، ثم موسىٰ -صلوات الله وسلامه عليهم- ثم نتوقف.

---

(١) رواه مسلم (٢٣٦٩).

(٢) رواه البخاري (٢٤١٢)، ومسلم (٢٣٧٤)، وهذا لفظ أحمد في مسنده (١٠٦٠٤).

(٣) رواه البخاري (٧٥١٧).



فصل

ويجب الإيمان بالخمسة والعشرين نبيًا المذكورين بأسمائهم في القرآن.

أولهم آدم ﷺ كلّمه الله ﷻ فهو نبي مكلَّم، كما ثبت في الحديث الحسن عن أبي أمامة رضي الله عنه أن رجلًا قال: «يا رسول الله، أنبِيٌّ كان آدمُ ؟» قال: «**نَعَم، نبيٌّ مُكَلَّم**»[1]، وكما قال تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة:٣٥]، وكما قال تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة:٣٧] فأبونا آدم عليه السلام جاءه الوحي وتلقى كلمات الله ﷻ.

ونوح عليه السلام هو أول رسول إلى أهل الأرض على الصحيح، ومن قال: إن إدريس عليه السلام هو «أخنوخ»، وإنه جدٌّ لنوح عليه السلام، فلا دليل على ذلك، فالذي يظهر أن إدريس عليه السلام من أبناء نوح عليه السلام؛ لأن النبي ﷺ عندما لقيه في المعراج قال له: «**مرحبًا بالأخ الصالح والنبي الصالح**»، أما آدم وإبراهيم -عليهما الصلاة والسلام- فقالا: «**مرحبًا بالابن الصالح والنبي الصالح**»، فدل على أن إدريس عليه السلام يجتمع مع النبي ﷺ في جدهما نوح عليه السلام، لأنه لو كان جدًا لنوح لكان من آباء النبي ﷺ ولقال: مرحبًا بالابن الصالح والنبي الصالح كما قال آباؤه.

ومسألة أن إدريس هو «أخنوخ» المذكور عند أهل الكتاب ليست مما يَلزم تصديقه، خاصةً مع مخالفتها الأحاديث الصحيحة، ففي حديث الشفاعة الكبير المشهور: «**... ائْتُوا نُوحًا فَإِنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللهُ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ**»[2].

فكما ذكرنا أن أول الأنبياء آدم عليه السلام، ثم ذكر القرآن خمسة وعشرين نبيًا، منهم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى وهؤلاء الأربعة مع محمد ﷺ هم أولو العزم من الرسل[3]، قال ﷻ: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف:٣٥]، وبعض العلماء يقول: كل الرسل أولو عزم،

---

(١) صحيح: رواه أحمد عن أبي ذر رضي الله عنه (٢١٠٣٦، ٢١٠٤٢) وعن أبي أمامة رضي الله عنه (٢١٧٨٥)، وابن حبان (٦١٩٠)، والحاكم (٣٠٣٩)، وصححه الألباني في «المشكاة» (٥٧٣٧) و«الصحيحة» (٢٦٦٨) بطرقه.

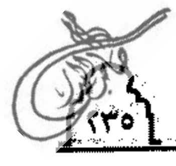
(٢) يأتون آدم أولًا في الشفاعة لأنه أول البشر ولأنه كان في الجنة، وحديث الشفاعة رواه البخاري (٤٤٧٦، ٦٥٦٥، ٧٤١٥)، ومسلم (١٩٣).

(٣) العزم: العزيمة القوية الأكيدة والإرادة الجازمة في الطاعة، الذي لا ينسى ولا يفرط.

والأظهر والله أعلم أن ﴿مِنَ﴾ للتبعيض، فهناك رسل أولو عزم، وهناك من لم يجد الله ﷻ له عزمًا، قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه:١١٥]، والذي يظهر -والله أعلم- أن هؤلاء الخمسة هم أولو العزم، فقد قال ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ [الأحزاب:٧]، وقال سبحانه: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ﴾ [الشورى:١٣]، فذكر الله ﷻ هؤلاء الخمسة، وهم الذين يذهب الناس إليهم في الشفاعة، فيأتون: آدم، ثم نوحًا، ثم إبراهيم، ثم موسىٰ، ثم عيسىٰ، ثم محمدًا ﷺ، وآدم ليس من أولي العزم بالآية فالخمسة الباقون أولو عزم، فهم أعلى الأنبياء قدرًا، والله أعلىٰ وأعلم.

أما بقية الخمسة والعشرين فهم: إسحاق، ويعقوب، وداود، وسليمان، وأيوب، ويوسف، وهارون، وزكريا، ويحيىٰ، وإلياس، وإسماعيل، واليَسَع، ويونس، ولوط، وهود، وصالح، وشعيب، وذو الكفل، وإدريس -صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين-.

وهناك رسل غيرهم لم يذكرهم القرآن بأسمائهم، قال ﷻ: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ﴾ [النساء:١٦٤].



فصل

واتباع محمد ﷺ فرضٌ على كل مكلف من الإنس والجن إلى يوم القيامة، إذا بلغته رسالته، وهذا من الإيمان بالرسل جميعًا، وخصوصًا محمدًا ﷺ.

واتباع محمد ﷺ ليس مجرد التصديق بنبوته فقط، وإنما اتّباعه يعني: لزوم شريعته التي أتى بها، وهذا فرضٌ على كل مكلف من الإنس والجن إلى يوم القيامة إذا بلغته رسالته.

وإنما قيدنا بهذا القيد -بلوغ رسالته ﷺ-؛ لأن النبي ﷺ قال: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ[1] يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ؛ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ»[2]، فالذي لم تبلغه الرسالة لا يُكَلَّف بها، قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقال: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام:١٩]، وقال ﷻ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥]، فأما إذا بلغته الرسالة فكذّب بها، أو لم يتبع النبي ﷺ، أو قال عنه ﷺ: هو نبي العرب؛ فهو كافر[3].

فلو أن اليهود والنصارى قالوا: هو رسول الله لكن إليكم أنتم فقط، لكانوا كفارًا خارجين عن الملة كما ذكرنا، فلا يقبل الله ﷻ من أحدٍ صرفًا ولا عدلًا إلا بالإيمان به ﷺ، قال الله ﷻ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف:١٥٨]، فمن قال بعد ذلك: إنه ليس رسول الله، أو إنه رسول لبعض الناس دون بعض، فقد كذّب الله، وأشرك بالله؛ لأنه عَبَدَ إبليس -الذي أمره أن يُكَذِّبَ الله ﷻ- وأطاعه في الكفر، ومن قال عن النبي ﷺ: إنه نبي الأميين ولا يلزم اتباعه، أو قال: إنه ليس برسولٍ أصلًا، فهذا أشدُ كفرًا.

---

(١) أي أمة الدعوة لا أمة الإجابة.

(٢) رواه مسلم (١٥٣).

(٣) والدجال نفسه مصدق أن النبي محمدًا ﷺ نبي الله حقًا ولكنه يقول: هو نبي الأميين، فقال كما في حديث تميم الداري: «هَلْ بُعِثَ نَبِيُّ الأُمِّيِّينَ»، [رواه مسلم (٢٩٤٢)]، فهو يشهد له بالنبوة والرسالة، وكذلك شهد له ابن صياد الدجال اليهودي، فقال له النبي ﷺ: «أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ الله ؟»، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: «أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الأُمِّيِّينَ»، [رواه البخاري (١٣٥٥، ٣٠٥٥، ٦١٧٣)، ومسلم (٢٩٣١)]، فهذا دليلٌ على أن كبار الدجالين من اليهود وغيرهم يشهدون للنبي ﷺ بالنبوة والرسالة، حتى الدجال الأكبر وهو من أكفر الكفرة يشهد للنبي ﷺ بالنبوة والرسالة ولم يتبعه.



فصل

والمسلمون هم أتباع كل الأنبياء، كما أن في كل عصرٍ مسلمين؛ لأن دين الأنبياء واحد، فلا يَظُن أحدٌ أن اليهود اليوم أتباع موسىٰ ﷺ، وأن النصارىٰ اليوم أتباع عيسىٰ ﷺ، فإن أتباع موسىٰ ﷺ مسلمون، وأتباع عيسىٰ ﷺ مسلمون، فنحن معشر المسلمين أتباع موسىٰ ﷺ، وأتباع عيسىٰ ﷺ، وأتباع كل الأنبياء[1].

والذي نزل من السماء دينٌ واحدٌ، أما قوله سبحانه: ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ [الكافرون:٦]، فمعناه البراء من أديانهم، فدين الإسلام هو السماوي الوحيد، وبقية الأديان غير سماوية.

وزمالة الأديان التي معناها: أن الأديان كلها متشابهة ومتساوية وكلها لا بأس بها. هذا كفرٌ، فهم يقولون: إنهم زملاء في دعوةٍ واحدةٍ، وهي بالفعل دعوة واحدة ودين واحد كما قدمنا، لكنه ليس هو الدين الذي عليه اليهود والنصارىٰ اليوم وليست هي الدعوة الموجودة بين أيدي اليهود والنصارىٰ، فالذي يقول: إن الله ثالث ثلاثة، أو إنه ثلاثة أقانيم، أو مَنْ يُكَذِّبُ عيسىٰ ﷺ من اليهود، ويتهمونه ﷺ وأمه بالبهتان العظيم، كما قال ﷻ: ﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا ﴾ [النساء:١٥٦]، لا يمكن أن يكون مؤمنًا ولا مُتَّبِعًا للأنبياء، فهذه ليست دعوة واحدة، إنما الدعوة الواحدة: دعوة الأنبياء أنفسهم لا من ينتسبون إليهم.

فاليهود يقولون: إن الذي هم عليه هو دعوة موسىٰ ﷺ، ولكن في الحقيقة ليست هذه بدعوة موسىٰ ﷺ، والنصارىٰ يقولون: إن الذي هم عليه هو دعوة عيسىٰ ﷺ، وليست هذه أيضًا بدعوة عيسىٰ ﷺ؛ لأن الرسل دعوتهم واحدة، كما قالوا ذلك جميعًا -صلوات الله وسلامه عليهم-، قال الله ﷻ: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [النحل:٣٦]، وقال: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [آل عمران:١٩]، فهي

---

(١) فلا يصح أن يُسَمَّى هؤلاء موسويين -نسبةً إلى سيدنا موسى ﷺ-، ولا مسيحيين وإنما هم نصارى وصليبيون وليسوا مسيحيين؛ لأنهم لم يَتَّبِعُوا المسيح، فالمسيح ﷺ دعا إلى توحيد الله وتصديق الرسل وتصديق أحمد ﷺ، وهم لم يوحدوا الله ﷻ ولم يتبعوا أحمد ﷺ ولم يُصَدِّقُوا الرسل ولا صدقوا أحمد ﷺ.



دعوةٌ إلى التوحيد، وهذا موجود بين أيديهم إلى يومنا هذا، وهم مع ذلك يشركون بالله[1].

الغرض المقصود: أن دعوة الأنبياء واحدة، واتباع الرسول ﷺ فرضٌ، واتباعه ﷺ اتباعٌ لجميع الرسل، ومَنْ اعتقد أنه يسوغ لأحد أن يكون مع محمد ﷺ كما كان الخضر مع موسى عليه السلام -لا يلتزم شريعته؛ لأن له شريعة أخرى- فهو كافر بالإجماع[2].

---

(١) النصارى عندهم في الإنجيل الذي بين أيديهم الآن أن رجلًا سأل المسيح عليه السلام فقال: «أيها المعلم أي الوصايا هي أول الكل ؟ قال: كما هو مكتوب، الرب إلهنا ربٌّ واحدٌ، رب إبراهيم وإسحاق ويعقوب، وأن تحب الرب إلهك من كل عقلك وقلبك وفِكرك، فقال: ثم أيُّ الوصايا بعد ذلك قال: وأن تحب لقريبك ما تحب لنفسك»، فهذه وصايا سيدنا موسى عليه السلام في الأصل، فالمسيح عليه السلام لم يقل من عند نفسه غير ما قيل لموسى عليه السلام وهي: دعوة التوحيد، وأُولَى الوصايا التي هي أول الكل، أولى الوصايا العشر، قبل: لا تسرق، ولا تزن، ولا تقتل... ونحو ذلك، كانت أولى الوصايا: الرب إلهنا ربٌّ واحد، وكررها سيدنا عيسى عليه السلام ثانيةً، ولما كرر لهم بقية الوصايا، لم يقل فيها: إني أنا الله، أو ابن الله، وإنما قال: أن تحب لأخيك ما تحب لنفسك، فمن يعمل بهذه الوصايا فهو ناج عند الله ﷻ حسب كلام المسيح عليه السلام، ولا شك أن الإيمان به فرض، ولكنه لم يَدْعُ الناسَ إلى ما يقول النصارىَ من أن دعوته تثليث الأقانيم، وهذه ليست دعوته عليه السلام، بل دعوة بولس المسمى: بولس الرسول وهو رسول الشيطان، وليس من الحواريين، ولم يؤمن بالمسيح طيلَةَ حياته -أي طيلة فترة وجود المسيح على ظهر الأرض-، وإنما كان يهوديًّا زعم الإيمان بالمسيح عليه السلام بعد رفعه، ودخل في دين النصارى ليُفْسِدَهُ، وقد نجح في ذلك عند أكثرهم، وأفسده لدى الكثيرين.

(٢) هذه قضية خطيرة جدًّا: وهي مسألة الخضر وموسى عليهما السلام، فالخضر فيه خلافٌ بين أهل العلم هل هو من الأنبياء أم لا ؟ وهذا من الخلاف السائغ؛ لأن النصوص ليست قاطعة ولا ظاهرة فيه، والصحيح التوقف في ذلك، وألا نُثبِتَ النبوة ولا ننفيها عنه؛ لأنه يحتمل أن يكون قوله: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف:٨٢]، أنه أتاه أمرٌ من الله مباشرةً فيكون وحيًا، ويكون هو نبيًّا، ويحتمل أن يكون أمرًا من الله لأحد الرسل في زمن الخضر عليه السلام ثم أَمَرَ الرسولُ به الخضرَ؛ لأن النبي ﷺ لم يُخبِر عن نبوة الخضر، ولا ذكره الله سبحانه ضمن الأنبياء المذكورين، وإنما ذكر الله ﷻ أنه عبدٌ آتاه الله رحمة من عنده، وعلّمه من لدنه علمًا، وهذا التعليم يحتمل أن يكون مباشرًا، ويحتمل أن يكون بواسطة، وقوله: ﴿مِن لَّدُنَّا﴾ يعني من عند الله، فالعلم اللَّدُنِّي هو عِلمٌ من عند الله، لا أنه عِلمٌ يخالف ما جاء به الرسول ﷺ، ولا نجزم إلا بما في الكتاب والسنة من العلم اللدني، فالغرض المقصود أن نتوقف في نبوة الخضر، وهذا هو الراجح، لا نُثبِتُ له النبوة ولا ننفيها عنه، فالقرآن لم ينف نبوته إنما أخبر عنه بالفضيلة.

وإذا كان النبي ﷺ قد توقف في نبوة «تُبَّع» لأنه لم يأت فيه نصٌّ، وقال: «لَا أَدْرِي أَنَبِيٌّ أَمْ لَا» وفي رواية «ألعين أم لا» [رواه أبو داود (٤٦٧٤) وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٢١٧)]، والرواية الأولى أرجح، لذلك فنحن أولى أن نتوقف في مَنْ لم نعلم نبوته، فلا نُثْبِتُ ولا ننفي؛ لأنه لم يأتِ ما ينفي نبوته، فلقد كان موسى عليه السلام على شريعةٍ أخرى غير شريعة الخضر، فالخضر خرق السفينة وأصلح الجدار، وهذان الأمران يُحتمل أن تأتي شريعتنا بمثلهما، كارتكاب المفسدة اليسيرة لدفع المفسدة الأكبر -في حالة السفينة-، وكالإحسان إلى من أساء إلينا -في حالة الجدار- أما قَتْلُهُ الغلام فهذا غير مُحْتَمَل في شريعتنا نهائيًا، لا يُحْتَمَل أن يقتل رجلٌ طفلًا صغيرًا، ويقول: أنا أعلم أنه سوف يكفر إذا كَبِرَ، فإن هذا الأمر لابد أن يكون بِوَحيٍ قاطع، ولا يصح أن يكون مجرد إلهام لولي.

والإلهام حقٌ، ومن كرامات الأولياء أنهم يُلْهَمُون، كما قال ﷻ: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ ۖ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ ۖ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص:٧]، والكشف كذلك، فإذا قلنا:=

=إن الخضر ليس بنبي، فقد كشف الله ﷻ له عن مستقبل هذا الغلام، وأنه سوف يكون كافرًا، كما كشف له أن هناك ملكًا ظالمًا يأخذ كل سفينة غصبًا، والصحابة كُشِفَ لهم عن الملائكة، وسمعوا صوتها ورأوا جبريل ﷺ في صورة بشرية، ورأى بعضهم ملائكةً في صورةٍ نورانية، مثل أُسَيْدِ بْنِ الْحُضَيْرِ لما رأى مثل الثريا تنزل من السماء تسمع قراءته، كما في حديث أبي سعيد الخدري ﷺ أن أسيدًا ﷺ بينما هو ليلة يقرأ في مِرْبَدِهِ إذ جالت فرسه، فقرأ، ثم جالت أخرى، فقرأ، ثم جالت أيضًا، قال أسيد: فخشيت أن تطأ يحيى، فقمت إليها فإذا مثل الظُّلَّة فوق رأسي فيها أمثال السُّرُج عرجت في الجو حتى ما أراها، فغدوت على رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله! بينما أنا البارحة من جوف الليل أقرأ في مِرْبَدي إذ جالت فرسي، فقال رسول الله ﷺ: «اقْرَأ ابْنَ حُضَيْرٍ»، قال: فقرأت ثم جالت أيضًا، فقال رسول الله ﷺ: «اقْرَأ ابْنَ حُضَيْرٍ»، قال: فقرأت ثم جالت أيضًا، فقال رسول الله ﷺ: «اقْرَأ ابْنَ حُضَيْرٍ»، قال: فانصرفت، وكان يحيى قريبًا منها، خشيت أن تطأه، فرأيت مثل الظُّلَّة فيها أمثال السُّرُج عرجت في الجو حتى ما أراها، فقال رسول الله ﷺ: **«تِلْكَ الْمَلَائِكَةُ، كَانَتْ تَسْتَمِعُ لَكَ، وَلَوْ قَرَأْتَ لَأَصْبَحَتْ يَرَاهَا النَّاسُ مَا تَسْتَتِرُ مِنْهُمْ»**. [رواه مسلم (٧٩٦)]، فرآهم في صورة نور.

فالكشف والإلهام حق، ولكن الأولياء غير معصومين، و الفرق بيننا وبين مبتدعة الصوفية في هذه القضية: أننا وإن كنا لا ننفي الإلهام بالكلية، ولا ننفي كذلك الكشف بالكلية، ولا نقول عنهما إنهما أباطيل، بل نقول: هما حق، وهما من أنواع العلوم والمكاشفات، ولكنهما عندنا ليسا على سبيل الجزم والقطع، وهما عند الصوفية حقٌ ونبأٌ قاطع ووحيٌ قاطع لا يحتمل عندهم أن يكون خطأً أبدًا.

فالهَرَوي مثلًا يقول: «إن الإلهام لا يُخطئ أبدًا». وهذا كلامٌ خطيرٌ، لأنهم بذلك يُثْبِتُون العِصْمَةَ لغير الأنبياء، فيقول قائل منهم: جاءني إلهامٌ أن هذا الحديث غير صحيح، وآخر يقول: جاءني إلهامٌ أن هذه الفعلة ليست بدعة، وعنده أن هذا قاطع في الحق، فهذا هو الفرق المهم.

ومبتدعة الصوفية دائمًا يحتجون بقصة الخضر على قولهم بمخالفة الحقيقة للشريعة، فقولنا: إن مَن اعتقد أنه يسوغ لأحدٍ أن يكون مع محمد ﷺ كما كان الخضر مع موسى ﷺ فيكون غير ملتزم بشريعة محمد ﷺ، إنما نقصد طوائف كثيرة من الصوفية الذين يعتقدون أن الشريعة للعَوَام، أما الخواص فهم أهل الحقيقة، وخواص الخواص أكثر، وأن هؤلاء ينكشف لهم ويُلْهَمُون أشياءَ لا يعرفها الناس، وكل الآيات والأحكام عندهم إنما هي خاصةٌ بالعوام، وهذا كفرٌ ناقلٌ عن المِلَّةِ؛ لأن قائله يعتقد أن الشريعة ليست للخواص، كيف هذا والنبي ﷺ يقول: **«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ مُوسَى ﷺ كَانَ حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي»**. [رواه أحمد (١٤٧٣٦)، والدارمي (٤٣٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٧٦)، وحسنه الألباني في «الإرواء» (١٥٨٩)، و«المشكاة» (١٧٧)]، فلو كان موسى ﷺ حيًّا لاتبع شريعة الرسول ﷺ.

فالإلهام عند أهل السنة للأولياء يقبل الخطأ والصواب، وكذلك الكشف يقبلهما، فقد يكونان حديث نفس أو وسوسة شياطين تقع للأولياء، ولا يعرفها ذلك الولي في تلك اللحظة، فكما أن سيد المُلْهَمِين في هذه الأمة عمر ﷺ الذي قال النبي ﷺ عنه: **«إِنَّهُ قَدْ كَانَ فِيمَا مَضَى قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ مُحَدَّثُونَ، وَإِنَّهُ إِنْ كَانَ فِي أُمَّتِي هَذِهِ مِنْهُمْ فَإِنَّهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ»**. [رواه البخاري (٣٤٦٩، ٣٦٨٩)، ومسلم (٢٣٩٨)]، وقد وقع -مع ذلك- فيما وقع فيه يوم الحديبية، وعمل لذلك أعمالًا، وقال: «ما شَكَكْتُ إلا يومئذٍ»، فهو يومها كان يشك أن الرسول ﷺ قد يكون على خطأ، لا أنه شك في نبوته ﷺ وإنما شك أنه اجتهد فأخطأ في هذا المقام، وجعل يتردد بينه ﷺ وبين أبي بكر ﷺ محاولًا عدم إتمام الصُّلح، قال: «فعملت لذلك أعمالًا»، وهو المُلْهَمُ ﷺ لكن اختلط عليه الأمر، وحدثته نفسه أن الصُّلح خطأ، مع أن الصلح كان فتحًا مبينًا بنص الآية.

والصديق ﷺ عظيم التصديق والصدق، ولا تكاد رؤياه تُخطئ، ولا يكاد تأويله للرؤيا يُخطئ، ومع ذلك عندما تأوَّل يومًا رؤيا قال له النبي ﷺ: **«أَصَبْتَ بَعْضًا وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا»**، قَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ=



=يَا رَسُولَ الله لَتُخْبِرَنِّي بِالَّذِي أَصَبْتُ مِنَ الَّذِي أَخْطَأْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «لَا تُقْسِمْ». [رواه البخاري (٧٠٤٦)، ومسلم (٢٢٦٩)]، وتركه ﷺ دون أن يُبين له موضع خطئه في التأويل.

فدل ذلك على عدم عِصْمَة أحد بعد النبي ﷺ ولا أبي بكر ولا عمر رضي الله عنهما، مع أنه لا أحد أفضل منهما في أصحابه ﷺ، فلذلك نقول: إنه لا يجوز لأحدٍ أن يجزم بصحة الإلهام والكشف، وإنما يُسْتَأْنَس بهما، أما ما يُجْزَمُ به ويُقْطَعُ به فهو الكتاب والسنة والإجماع.

وأما الكشف والإلهام فهما من الأدلة المرجِّحة، وليسا من الأدلة التي يُستدَل بها استقلالًا، وهما إنما يكونان مُرجحَين عند من صدق إسلامه وإيمانه وإحسانه، وأخلص قلبه حقًّا لله ﷻ، فيستأنس بهما، فإن خالفا النصوص فلابد أن يُرَدَّا، ويعرف صاحبهما أنهما إلهام شيطاني وكشف شيطاني، وليسا رحمانيين.

الغرض المقصود: أن خروج أحد عن الشريعة؛ لا يجوز، ولا خلاف أصلًا بين الحقيقة والشريعة، لأن الخضر لم يكن يبني عمله على مجرد إلهام له كَوَليّ فقط، فقد قدمنا أنه قد يكون نبيًّا، وقد يكون مُتَّبِعًا لشريعة نبي آخر غير موسى عليه السلام، لأنه من غير المحتمل أن يأتي إلهام لأحد الأولياء بأن يقتل غلامًا صغيرًا، لأن هذا محرم في كل الشرائع، لكنه حدث في شريعة الخضر خصوصًا بوحي فيه تعيين لذلك الغلام بالذات أن يُقْتَل، فلا يتصور أن يقول قائل: أنا قد عرفتُ بالإلهام أن هذا الطفل الصغير سوف يكون كافرًا إذا كَبُرَ، بل يجب عليه أن يرد ذلك ويصرفه عن نفسه، فَقَتْلُه للغلام لابد أن يكون وحيًا لنبي، إما الخضر نفسه أو نبي آخر بَلَّغَ الخضر أمرَ الله ﷻ أن يقتل الغلام الفلاني في اليوم الفلاني في الساعة الفلانية؛ لأنه سوف يكون كافرًا، ولا يستطيع ولِي أن يجزم أن هذا أمر الله، وقد قال الخضر نفسه: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف:٨٢]، وقال: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [الكهف:٨٢]، وقال: ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف:٨١]، وذلك أن يرزقهما الله جارية صالحة.

الغرض المقصود: أن الخضر خرج عن شريعة موسى عليه السلام لأنه كان في زمن موسى عليه السلام الذي كان نبي بني إسرائيل، وشريعته مُلْزِمَةٌ لبني إسرائيل، وأما في زماننا بعد بعثة النبي ﷺ ومنذ بعثته إلى الناس كافة فشريعته مُلْزِمَةٌ لجميع الخلق، كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف:١٥٨]، فعلى القول بحياة الخضر الآن -وهي مسألةٌ فيها اجتهاد، ومن أهل العلم من أهل السنة من يُثْبِتون حياة الخضر، والراجح أنه ليس بحيٍّ الآن- لا يجوز أن نقول إنه صاحب حقيقة فيخالف الشرع ويأتي بالبدع والضلالات، ويترك الصلوات، ويترك صوم رمضان، ولا يلزمه اتباع الشريعة؛ لأنه صاحب حقيقة، فمن قال ذلك فهو كافر، حتى ولو قال ذلك عن الخضر، لأن شريعة النبي ﷺ غير شريعة سيدنا موسى عليه السلام، فشريعة النبي ﷺ عامةٌ إلى الناس كافةً، وشريعة موسى عليه السلام خاصةٌ ببني إسرائيل، ولذلك طلب موسى عليه السلام من فرعون أن يؤمن ويُرْسِلَ معه -أي مع موسى عليه السلام- بني إسرائيل، ولم يطلب منه الالتزام بالأحكام، وإنما ألزم موسى عليه السلام بني إسرائيل بالأحكام، وكان للخضر عِلْمٌ آخر، فقد قال الخضر لموسى عليه السلام: «يَا مُوسَى إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ الله عَلَّمَنِيهِ اللهُ لَا تَعْلَمُهُ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ الله عَلَّمَكَهُ اللهُ لَا أَعْلَمُهُ». [رواه البخاري (١٢٢، ٣٤٠١، ٤٧٢٥)، ومسلم (٢٣٨٠)]، فالخضر عليه السلام كان عنده عِلْمٌ هو مأمورٌ به، وهذا أمرٌ غير مُمكِن في شريعة النبي ﷺ، لأن الخروج عن شريعته ﷺ معناه استحلال ترك الواجبات المعلومة من الدين بالضرورة، واستحلال المحرمات أيضًا كقتل النفوس مثلًا، ولذلك رد ابن عباس رضي الله عنهما على نَجْدَة الحَرُوري مُعَجِّزًا له عندما سأله عن قتل الغلمان، قال: «كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنْ قَتْلِ الوِلْدَانِ، وَتَقُولُ إِنَّ العَالِمَ صَاحِبَ مُوسَى قَدْ قَتَلَ الغُلَامَ، فَلَوْ كُنْتَ تَعْلَمُ مِنَ الوِلْدَانِ مِثْلَ مَا كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ العَالِمُ قَتَلْتَ، وَلَكِنَّكَ لَا تَعْلَمُ فَاجْتَنِبْهُمْ، فَإِنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَدْ نَهَى عَنْ قَتْلِهِمْ». [رواه أحمد (٣٢٨٩، ١٩٦٨)، وقال الأرناؤوط في التعليق على المسند: «صحيح»]، يقصد أن علم ذلك مستحيل، ومن ادعى علم ذلك فهو يدعي علم الغيب مع أنه ليس برسول.



ومثل ذلك من اعتقد أن أصحاب الحقيقة الذين وصلوا -في ظنهم- لليقين، مُتأوِّلِينَ قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر:٩٩]، لا تلزمهم العبادة، فمن يعتقد أن من وصل لليقين -وهو: شهود القدر- ليس عليه أن يعبد الله فهو خارج عن الملة وإن صلّى وصام[(١)].

فصل: ادعاء النبوة بعد النبي ﷺ

قال رسول الله ﷺ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُبْعَثَ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثِينَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللهِ**»[(٢)]، وقد وقع في عهده ﷺ ادّعاءُ النبوة من مُسَيْلِمَةَ الكذاب والأَسْود العَنْسِيّ وطُلَيْحَةَ الأَسَدِيّ، ومنهم من تاب كطليحة، ومنهم من قُتِلَ على الكفر.

فكل من ادّعى النبوة بعد النبي ﷺ فهو كافر، ومن صَدَّقَهُ فهو كافر، وهذا معلومٌ من الدين بالضرورة، فقد قال الله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب:٤٠].

والعجيب أن من يزعمون أو يؤمنون برسالةٍ أو نبوةٍ بعده ﷺ، يؤمنون أنّه رسولُ الله، وأن ما أخبر به صِدْقٌ، وأن القرآن حَقٌّ، ثم يقولون بنبوةِ أنبياءٍ آخرين بعده ﷺ، والله ﷻ يقول: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّـۧنَ﴾، وقد قررنا أن كل رسول نبي، وليس كل نبي رسولًا، فلو قلنا: خُتِمَتِ النبوة بمحمد ﷺ فلا نبي بعده، فبالأولى لا رسول بعده؛ لأنه لن يكون رسولًا إلا إذا كان نبيًّا، والنبوة منتفية بعده.

أما هؤلاء الكذابون فيقولون مُتَأَوِّلِين تأوُّلًا فاسدًا: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّـۧنَ﴾ يعني أفضلهم، مثل الخاتم[(٣)].

---

(١) وعلى قولهم هذا فالرسول ﷺ عاش عمره ومات وما وصل إلى اليقين، وقد وصلوا هُم، وقد قال قائلٌ منهم: «خُضتُ بحرًا وقف الأنبياء بساحله»، وقال سلطان عاشقيهم ابن الفارض: «وكل العاشقين رعيتي»، يعني أنه كان يملك كل معاني العشق ويستطيع أن يُبينها، والعاشقون بعد ذلك تبعٌ له، ويقول كذلك:

وما كان لي صلى سواي ولم تكن * صلاتي لغيري في أدا كل ركعة

ومنهم من يقول: «سبحاني سبحاني ما أعظم شاني»، ومن يقول: «لا إله إلا الله، ما في الجبة -يعني جبته- إلا الله»، فلا شك في كفر هؤلاء وخروجهم من الملة.

(٢) رواه البخاري (٣٦٠٩، ٧١٢١)، ومسلم (٧، ١٥٧).

(٣) هذا التأويل الذي لا يُعْتَدُّ به نهائيًا مثل تأويل الباطنية عندما يقولون: الصلوات الخمس هي خمسة من آل البيت نذكر أسماءهم، وصوم رمضان هو: الإمساك على سر الطائفة، والزنى: هو أن يُخبر بسر الطائفة مَنْ ليس مِنْ أهلها، وهذا التأويل كفرٌ ناقل عن الملة أيضًا، وغير معتبر أن يقول قائل: لم أكن أعلم أنه كذلك.



وبناء على ما قدَّمْناه: فطوائف البَابية والبهائية والقاديانية الموجودة حاليًا كلهم كفار، فقد قال النبي ﷺ: «لَا نَبِيَّ بَعْدِي»[١]، وقال: «وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ»[٢]، وقال ﷺ: «وَأَنَا الحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَىٰ عَقِبِي، وَأَنَا العَاقِبُ»[٣]، وَالعَاقِبُ: الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ، وفي رواية لمسلم: «وأنا العاقِبُ الذي ليسَ بعدَه أَحَدٌ».

فهو ﷺ خاتم الرسل بنص القرآن، وشريعته إلىٰ يوم القيامة باقيةٌ وساريةٌ، وكل ادّعاءٍ للنبوة بعده كُفْرٌ، وكل مَنْ صَدَّقَ ذلك كَفَرَ، والصحابة أجمعوا علىٰ قتال الكذابين من أتباع مُسَيْلِمَةَ الكذاب والأسود وغيرهم، وقاتلوهم قِتَالَ المرتدين بلا نزاعٍ بينهم.

والبابية -وهم أصل البهائية- ظهروا في العصر المتأخر، رأسهم رجل يُدْعَىٰ: مِرْزَا علي محمد[٤]، و«مِرْزَا» لقب علمي عند الشيعة الإمامية -الذي يسمونه الآن: آية-، وهذا الرجل استغل حديثًا موضوعًا يقول: «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها»، فقال: أنا علي، وادّعىٰ أنه باب مدينة العلم هذه، ولا يستطيع أحدٌ أن يصل لعلم الرسول ﷺ إلا من خلاله، ثم تَجَرَّأَ بعد ذلك وادّعىٰ أنه أُوحِيَ إليه كتابٌ سَمَّاه «البيان»، أَلَّفَهُ بالعربية والفارسية يُضَاهِي فيه القرآن، وادعىٰ أن الشريعة البابية نسخت الشريعة المحمدية، ثم ادّعىٰ هو وأتباعه الإلهية بعد ذلك.

وبعد موت «علي محمد» كان قد أوصىٰ بالدعوة من بعده لرجلٍ يُدْعَىٰ «صبح أزل»، وظل البابية موجودين، ولكنهم قِلة، ويَعُدُّون «البيان» هو الكتاب المقدس، ثم جاء بعد ذلك «البهاء»[٥]، وأَلَّفَ كتابًا آخر سَمَّاه «الأقدس» وقال إنه نسخ «البيان»، و«الأقدس» هذا موجودٌ ومطبوع، والطوائف البهائية منتشرةٌ في إيران، ولهم مركزٌ كبيرٌ في شيكاغو، وتُجْمَعُ لهم أموال

---

(١) رواه البخاري (٣٤٥٥، ٦١٩٤)، ومسلم (١٨٤٢، ٢٤٠٤).
(٢) رواه مسلم (٥٢٣)، والترمذي (١٥٥٣)، وأحمد (٢٧٤٩٦).
(٣) رواه البخاري (٣٥٣٢، ٤٨٩٦)، ومسلم (٢٣٥٤).
(٤) من مواليد شيراز في إيران سنة ١٨٢٠ م، وأعدمته الحكومة الإيرانية رميًا بالرصاص سنة ١٨٥٠ م.
(٥) اسمه حسين علي بن عباس، ادّعى الإلهية، تُوفي في الخامسة والسبعين من عمره، ويُقال إنه جُنَّ آخر حياته، ويتجه البهائيون في صلاتهم إلى عكا حيث دُفِنَ البهاء ويجعلونها قِبْلَتَهُم، ويسجدون عند قبره، وهو عندهم إله، وتهدف البهائية والبابية إلى إضعاف شأن المجتمع الإسلامي، وعملت البهائية وفق مخططات رسمتها لهم الصهيونية العالمية ودول الاستعمار الكبرى كبريطانيا وأمريكا وروسيا، وكان الحكم البريطاني في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين يشد أزر البهائيين ويقدمهم في الوظائف والمناصب.

طائلة، وعندهم أن السَّنة تسعة عشر شهرًا، والشهر تسعة عشر يومًا، ويقولون إن الصلاة منسوخة، وكان بَدْءُ أمرهم في إيران ثم هاجر البهاء بعد ذلك منها[1].

وممن ادّعىٰ النبوة أيضًا في العصر الحديث: محمد غلام قادياني، ادّعىٰ النبوة في باكستان والهند، وتتبعه طوائف القاديانية الموجودة في باكستان والهند وأوروبا وأمريكا، ولهم مساجدهم، ويعتقدون أن القرآن حق وأن الشريعة منسوخة بنبوة غلام قادياني[2].

ومن الفِرق الخطيرة فِرقة أمة الإسلام، الموجودة في أمريكا، ومؤسسها يُدْعَىٰ «إليجا محمد»، ادّعىٰ النبوة، وادّعىٰ أن الرسول ﷺ زنجي، وأثار تعاطف الزنج كلهم، لأن عصبية الزنوج عندهم من القضايا الشديدة، فادّعىٰ أن الرسول ﷺ من الزنوج، ثم ادّعىٰ النبوة بعد ذلك، وأنكر ابنه بعد وفاته كون أبيه نبيًّا، ولكن ما زال هناك رجل يسمىٰ «لويس فرقان» يتزعم ادّعاء نبوة «إليجا»، وهذه الفِرقة الخطيرة جدًا خارجة عن الإسلام لاعتقادها نبوة أحد بعد النبي ﷺ.

وقضية ادّعاء النبوة تجدها منتشرة جدًّا في الدول الأعجمية، في حين أن من ينطق العربية لا يكاد يقبل مثل هذا، ولا يجد هذا الادّعاء رَواجًا بينهم علىٰ الإطلاق، أمَّا الأمم الأعجمية فيمكن خِداعها بأن «خاتم الأنبياء» يعني الخاتم الذي يلبس في الإصبع، كأكثر

---

(١) والبهاء مدفون في عكا، واليهود يُعظمون هذه الطائفة ويحمونها حماية شديدة.

(2) القاديانية: حركة نشأت سنة ١٩٠٠م بتخطيط من الاستعمار الإنجليزي في القارة الهندية، بهدف إبعاد المسلمين عن دينهم وعن فريضة الجهاد بشكل خاص، حتى لا يواجهوا المستعمر باسم الإسلام، وكان لسان حال هذه الحركة هو «مجلة الأديان» التي تصدر باللغة الإنجليزية.

كان مرزا غلام أحمد القادياني ١٨٣٩ـ١٩٠٨م أداة التنفيذ الأساسية لإيجاد القاديانية. وقد ولد في قرية قاديان من بنجاب في الهند عام ١٨٣٩م، وكان ينتمي إلى أسرة اشتهرت بخيانة الدين والوطن، وهكذا نشأ غلام أحمد وفيًا للاستعمار مطيعًا له في كل حال، فاختير لدور المتنبئ حتى يلتف حوله المسلمون وينشغلوا به عن جهادهم للاستعمار الإنجليزي، وكان للحكومة البريطانية إحسانات كثيرة عليهم، فأظهروا الولاء لها، وكان غلام أحمد معروفًا عند أتباعه باختلال المزاج وكثرة الأمراض وإدمان المخدرات.

وممن تصدى له ولدعوته الخبيثة، الشيخ أبو الوفاء ثناء الله الأمرتستري أمير جمعية «أهل الحديث» في عموم الهند، حيث ناظره وأفحم حجته، وكشف خبث طويته، وكفره، وانحراف نحلته. ولما لم يرجع غلام أحمد إلى رشده باهله الشيخ أبو الوفا على أن يموت الكاذب منهما في حياة الصادق، ولم تمر سوى أيام قلائل حتى هلك المرزا غلام أحمد القادياني في عام ١٩٠٨م مخلفًا أكثر من خمسين كتابًا ونشرة ومقالًا، ومِنْ أهم كتبه: «إزالة الأوهام»، «إعجاز أحمدي»، «براهين أحمدية»، «أنوار الإسلام»، «إعجاز المسيح»، «التبليغ»، «تجليات إلهية».

الفِرق الموجودة الآن مثل البهائية والقاديانية، فتوجد وسط أناس كانوا منتسبين للسُّنَّة وارتدوا، والبهائية تنتشر وسط الشيعة.

وكل هؤلاء لا يُعْذَرُون بالجهل في ذلك؛ لأنه معلوم من الدين بالضرورة، وقد بلغهم القرآن، وفيه قوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ والتأويل هنا مخالف للمعلوم من الدين بالضرورة، فهو تأويلٌ باطل، وهم يعيشون وسط أهل الإسلام، وأهل الإسلام يرمونهم بالكفر ليلًا ونهارًا، وقد قُتِلَ «الباب»، وقُتِلَ «غلام قادياني»، وتبين أن المسلمين يلفظونهم لفظًا تامًّا، ويعلنون كفرهم، فالحُجة قائمة على كل أحد، فالبابي والبهائي والقادياني وجماعة أمة الإسلام -السالفة الذكر-[1]، كلهم كفار بأعيانهم، وكل هذه الفرق خارجةٌ عن الإسلام، وتجري على أتباعها أحكام المرتدين.



(١) أمة الإسلام: حركة ظهرت بين السود في أمريكا وقد تبنت الإسلام بمفاهيم خاصة غلبت عليها الروح العنصرية، وعرفت فيما بعد باسم «البلاليون» بعد أن صححت كثيرًا من معتقداتها وأفكارها.
مؤسس هذه الحركة هو: والاس فارد وهو شخص أسود غامض النسب، ظهر فجأة في ديترويت عام ١٩٣٠م داعيًا إلى مذهبه بين السود، وقد اختفي بصورة غامضة في يونيو ١٩٣٤م.
اليجابول أو اليجا محمد ١٨٩٨ـ ١٩٧٥م التحق بالحركة وترقى في مناصبها حتى صار رئيسًا لها وخليفة لفارد من بعده، زار السعودية عام ١٩٥٩م وتجول في تركيا وأثيوبيا والسودان والباكستان يرافقه ابنه والاس محمد الذي كان يقوم بالترجمة.
ومن بين معتنقيها اللاعب محمد علي كلاي الملاكم الأسود الأمريكي المعروف.
وهي حركة مذهبية فكرية، ادعت انتسابها للإسلام، ولكنها أفرغته أمدًا طويلًا من جوهره ومضمونه، ذلك أنها في عهدها الأول، وإن كانت قد دعت إلى تحويل أتباعها صوب القرآن الكريم إلا أنها أبقت على فكرة الاستمرار في الأخذ من التوراة والإنجيل. وفي عهدها الثاني اتبعت المفاهيم الباطنية وقالت: إن الإله ليس شيئًا غيبيًا وإنما يجب أن يتجسد شخصًا معينًا هو: «فارد» الذي حل فيه الإله فعلًا كما يزعمون، وذهبت إلى عدم ختم الرسالة بمحمد ﷺ، وبشرت بنزول كتاب سماوي على السود، وجعلت الصيام في شهر ديسمبر بديلًا عن صوم رمضان. وفي عهدها الثالث اتخذت هذه المنظمة اسمًا جديدًا هو: «البلاليون» نسبة إلى بلال الحبشي ﷺ مؤذن الرسول ﷺ. وقد أمر: «وارث الدين محمد» بأن تكون الصلاة على الهيئة الصحيحة المعروفة.

البَابُ الخَامِسُ

الإيمان باليوم الآخر



الإيمان باليوم الآخر

الإيمان باليوم الآخر هو الركن الخامس من أركان الإيمان، وكثيرًا ما يُقرن بالإيمان بالله ﷻ، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [التوبة:١٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة:٦٢]، وهذا تعظيم لأهمية هذا الركن؛ لأنه لا يحصل للعبد إيمانٌ إلا به، وهذا يتضمن ثلاث مسائل كبرى:

المسألة الأولى: الإيمان بالجنة والنار وأهوال يوم القيامة، وهو أعظمها، والمقصود بيوم القيامة: أي يوم البعث والنشور، وما يكون فيه من حسابٍ وعقابٍ وثواب.

المسألة الثانية: الإيمان بعذاب القبر ونعيمه، وحياة البرزخ.

المسألة الثالثة: الإيمان بأشراط الساعة.

ومن أعظم المسائل في الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بالجنة والنار، وما فيهما من أنواع النعيم والعذاب، وهذا يتضمن ثلاث مسائل كبرى:

♦ **المسألة الأولى:** أن كلتيهما مخلوقتان الآن، قال ﷻ عن الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران:١٣٣]، فهي موجودة الآن مُعَدَّةٌ.

وقال النبي ﷺ: «**دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَرَأَيْتُ فِيهَا دَارًا أَوْ قَصْرًا، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: لِعُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ. فَأَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَ فَذَكَرْتُ غَيْرَتَكَ**». فَبَكَىٰ عُمَرُ، وَقَالَ: أَيْ رَسُولَ اللهِ! أَوَ عَلَيْكَ يُغَارُ[١] وقال ﷺ: «**رُفِعْتُ إِلَى السِّدْرَةِ فَإِذَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ: نَهَرَانِ ظَاهِرَانِ، وَنَهَرَانِ بَاطِنَانِ؛ فَأَمَّا الظَّاهِرَانِ: النِّيلُ وَالْفُرَاتُ، وَأَمَّا الْبَاطِنَانِ: فَنَهَرَانِ فِي الْجَنَّةِ**»[٢].

وَعَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْنَا عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَنْ هَذِهِ الآيَةِ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران:١٦٩]، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه:

---

(١) رواه البخاري (٣٦٧٩، ٥٢٢٧)، ومسلم (٢٣٩٤).

(٢) رواه البخاري (٥٦١٠).

أَمَا إِنَّا قَدْ سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «أَرْوَاحُهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خُضْرٍ لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ تَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ ثُمَّ تَأْوِي إِلَىٰ تِلْكَ الْقَنَادِيلِ»(١).

وقال ﷻ عن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة:٢٤، آل عمران:١٣١]، فهي مُعدةٌ الآن ومخلوقة، وقال: ﷻ ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نوح:٢٥].

وقال النبي ﷺ في حديث كسوف الشمس: «مَا مِنْ شَيْءٍ تُوعَدُونَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي صَلَاتِي هَذِهِ، لَقَدْ جِيءَ بِالنَّارِ وَذَلِكُمْ حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ مَخَافَةَ أَنْ يُصِيبَنِي مِنْ لَفْحِهَا، وَحَتَّىٰ رَأَيْتُ فِيهَا صَاحِبَ الْمِحْجَنِ يَجُرُّ قُصْبَهُ فِي النَّارِ كَانَ يَسْرِقُ الْحَاجَّ بِمِحْجَنِهِ فَإِنْ فُطِنَ لَهُ قَالَ إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِمِحْجَنِي وَإِنْ غُفِلَ عَنْهُ ذَهَبَ بِهِ، وَحَتَّىٰ رَأَيْتُ فِيهَا صَاحِبَةَ الْهِرَّةِ الَّتِي رَبَطَتْهَا فَلَمْ تُطْعِمْهَا وَلَمْ تَدَعْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ حَتَّىٰ مَاتَتْ جُوعًا، ثُمَّ جِيءَ بِالْجَنَّةِ وَذَلِكُمْ حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَقَدَّمْتُ حَتَّىٰ قُمْتُ فِي مَقَامِي، وَلَقَدْ مَدَدْتُ يَدِي وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَتَنَاوَلَ مِنْ ثَمَرِهَا لِتَنْظُرُوا إِلَيْهِ ثُمَّ بَدَا لِي أَنْ لَا أَفْعَلَ»(٢). وفي رواية: «فتقاصرت يدي عنها».

فالجنة موجودة الآن في السماء، والنار كذلك موجودة وهي بعيدة، وقال الله ﷻ في الحديث: «اكْتُبُوا كِتَابَ عَبْدِي فِي سِجِّينٍ فِي الْأَرْضِ السُّفْلَىٰ»(٣)، فالله ﷻ أعلم أين النار، لكنها ليست في السماء.

◆ **المسألة الثانية**: أنهما لا تفنيان ولا تبيدان، لا فناء لهما على الدوام أبدًا، وذلك خلافًا للجهمية الذين يقولون بفناء الجنة والنار، وانعدام الخلق مرة أخرى، قال ﷻ عن النار: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء:٩٧]، فلا يمكن أن تخبو أبدًا، لأنه كلما خبت زادها الله سعيرًا، ولم تدل الأحاديث على فنائها.

وأما الأحاديث التي احتج بها ابن القيم رحمه الله والتي تدل على أن النار تكون خالية، وأنها يأتي عليها زمان ليس فيها أحد، فهذه الأحاديث ضعيفة السند، وهي محمولة على فناء

---

(١) رواه مسلم (١٨٨٧).
(٢) رواه مسلم (٩٠٤).
(٣) صحيح: رواه أحمد (١٨٠٦٣)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٦٧٦).



الطبقة العليا منها -طبقة عُصاة الموحدين- بل لا تدل على فنائها بالكلية[1]، وإنما تدل على وجودها خاوية ليس فيها أحد.

وقال ﷻ عن الجنة: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ لَّهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞۖ وَنُدۡخِلُهُمۡ ظِلّٗا ظَلِيلًا﴾ [النساء:٥٧]، وأحاديث ذبح الموت بين الجنة أحاديث مستضيفة ومُتلقاة بالقبول: كما قال النبي ﷺ: «**يُؤْتَى بِالمَوْتِ كَهَيْأَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ، فَيُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ! فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ؛ هَذَا المَوْتُ. وَكُلُّهُمْ قَدْ رَآهُ، ثُمَّ يُنَادِي: يَا أَهْلَ النَّارِ! فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ؛ هَذَا المَوْتُ. وَكُلُّهُمْ قَدْ رَآهُ، فَيُذْبَحُ. ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ! خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ. وَيَا أَهْلَ النَّارِ! خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ**»[2].

وقال ﷻ عن أهل النار: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ﴾ [طه:٧٤، الأعلى:١٣]، فأهل النار لا يموتون فيها ولا يحيون، وأهل الجنة يحيون الحياة الأبدية، ومعنى أنّ الذي في النار لا يموت فيها ولا يحيى، أي: لا يحيى الحياة المستقرة التي فيها سكون وراحة فهم يُعَذَّبُون فيها بأنواع العذاب.

وكلمة ﴿أَبَدٗا﴾: وردت في خلود الجنة ووردت كذلك في خلود النار، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمۡ سَعِيرًا ۝٦٤ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرٗا﴾ [الأحزاب:٦٤-٦٥]،

---

(١) وقول ابن القيم رحمه الله بفناء النار قول باطل فهو زلة من زلاته، فهو لا يقول بفناء نار الموحدين وطبقاتها فقط، ولكنه في كتاب «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح»، وفي كتاب «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل»، يقول بفناء النار كلية، ويتوقف في أهلها، أين يُذهب بهم، وهذه زلة من الزلات، وهي بدعة ضلالة بلا شك، فهذا معناه في النهاية انقطاع عذاب الكفار، وهذا مما يخالف صريح القرآن، وهو قد تأول الآيات، لكن الآيات لا تحتمل، فالله ﷻ قال: ﴿كُلَّمَا خَبَتۡ زِدۡنَٰهُمۡ سَعِيرٗا﴾ [الإسراء:٩٧]، فكيف يقول إنها تخبو نهائيًا، فهذا فيه إبطال لهذه الآية، وقال ﷻ: ﴿فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمۡ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبأ:٣٠]، فلو تصور أن النار طُفئت، فلابد أن يكون هناك عذاب من نوع آخر؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿فَلَن نَّزِيدَكُمۡ إِلَّا عَذَابًا﴾، فكيف يقال بعد هذا: أن عذابهم ينتهي، وقال ﷻ عن الكافرين: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمۡ سَعِيرًا ۝٦٤ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرٗا﴾ [الأحزاب:٦٤-٦٥]، وقال عن أهلها وعذابهم: ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنۡهُمۡ وَهُمۡ فِيهِ مُبۡلِسُونَ﴾ [الزخرف:٧٥]، فلا يفنون ولا يخفف العذاب عنهم، وقال ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمۡ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُم مِّنۡ عَذَابِهَاۚ﴾ [فاطر:٣٦]، ففناؤها يقتضي تخفيف عذابهم قطعًا، وإنما وقع رحمه الله في هذه الزلة بسبب أحاديث ضعيفة، محملها -لو صحت- على خروج عصاة الموحدين من النار، وهي تدل على بقاء النار لكنها خالية ليس فيها أحد.

(٢) رواه البخاري (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩).

وقوله ﷻ عن الجنة وأهلها: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَّهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾(1) [النساء:٥٧].

♦ **والمسألة الثالثة من الإيمان بالجنة والنار:** الإيمان بأنواع النعيم الحسي والنعيم المعنوي في الجنة، وأنواع العذاب الحسي والمعنوي في النار؛ لأن بعض الناس يقول: إن العذاب في النار عذاب معنوي، والنعيم في الجنة نعيم معنوي، وإنه ليس فيها طعام ولا شراب، ولا أنهار حقيقية من خمر وعسل ولبن وماء، وإنما رغبنا الله ﷻ في شيء نحبه ولن يعطينا إياه !!، وهذا كفر.

وكقول بعض الكفار: أتظنون أن العذاب الذي أخبره الله به في النار حقيقي بهذه الطريقة ؟! لا، إنما هو كقولك لابنك: أطعني وإلا سأحرقك بعود الثقاب، وأنت لن تحرقه، ولن تفعل شيئًا من ذلك. وهذا كلام كفر وقد قال الله ﷻ: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [النساء:٥٦]، وهذا الكلام -العذاب والنعيم المعنوي- في الأصل كلام النصارى، كما قال سعد بن أبي وقاص ، روى البخاري في صحيحه في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف:١٠٣-١٠٤]، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَأَلتُ أَبِي عَنْ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ هُمْ الحَرُورِيَّةُ ؟ قَالَ: لَا، هُمْ اليَهُودُ وَالنَّصَارَى؛ أَمَّا اليَهُودُ: فَكَذَّبُوا مُحَمَّدًا ﷺ، وَأَمَّا النَّصَارَى: فَكَفَرُوا بِالجَنَّةِ وَقَالُوا: لَا طَعَامَ فِيهَا وَلَا شَرَابَ»(2).

فالذين كفروا بالطعام والشراب في الجنة فقد كفروا بالجنة، والصوفية أيضًا عندهم

---

(١) وكذلك قول النبي ﷺ: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ. حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَقُولُ: قَطْ قَطْ بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ، وَلَا يَزَالُ فِي الجَنَّةِ فَضْلٌ حَتَّى يُنْشِئَ اللهُ لَهَا خَلْقًا فَيُسْكِنَهُمْ فَضْلَ الجَنَّةِ». [رواه البخاري (٤٨٤٨)، ومسلم (٢٨٤٨)]، ينزوي: أي ينضم بعضها إلى بعض، وتقول: قد اكتفيت، وأما الجنة فلا يزال فيها فضل، فيخلق الله ﷻ خلقًا فيسكنهم إياها، فالجنة لا تمتلئ بأهلها أبدًا.

فمن عدل الله ﷻ أنه لا يخلق خلقًا يسكنهم النار عندما تقول: «هل من مزيد»، ولكن يضع قدمه فيها ﷻ فلن ينجينا منها إلا الله تبارك وتعالى، فهي عندما تطلب الزيادة ويُلقى فيها فتطلب الزيادة أيضًا، فمعناه أن الخطر لم يَزُل بعد، بل ما زال موجودًا، لأنها مادامت تطلب فلابد أن تملأ حتى تكتفي؛ لأن الله ﷻ قال في الحديث القدسي: «إِنَّكِ الجَنَّةُ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ، وَإِنَّكِ النَّارُ عَذَابِي أُعَذِّبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ، وَلِكِلَيْكُمَا عَلَيَّ مِلْؤُهَا». [رواه البخاري (٧٤٤٩)، ومسلم (٢٨٤٧)]، فلن ينجينا منها إلا الله ﷻ والإيمان بصفاته ﷻ؛ لذلك فالذين لا يؤمنون بصفة القَدَم على خطر عظيم؛ لأن الله ﷻ يضع قدمه على النار، فعند ذلك نكتفي.

(٢) رواه البخاري (٤٧٢٨).



نوع إنكار للرغبة في النعيم الحسي والمعنوي في الجنة، ولهم كلمات باطلة، كقولهم: «اللَّهُمَّ إن كنتَ تعلم أني أعبدك طمعًا في الجنة فاحرمني منها، وإن كنتَ تعلم أني أعبدك خوفًا من النار فأدخلني فيها».

وهذا من الضلال المبين، وهو كلام منسوب إلى رابعة العدوية، والله أعلم هل قالته أم لا؟ ولا يشغلنا القائل بقدر ما يشغلنا التحذير من هذا الكلام الفظيع، فالله ﷻ قال عن آل زكريا: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾ [الأنبياء:٩٠]، وقال: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء:٥٧]، وقال: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ مِنْ عَذَابِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ ۝ إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ﴾ [المعارج:٢٧-٢٨].

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِرَجُلٍ: «كَيْفَ تَقُولُ فِي الصَّلَاةِ؟»، قَالَ: أَتَشَهَّدُ، وَأَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الجَنَّةَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ النَّارِ، أَمَا إِنِّي لَا أُحْسِنُ دَنْدَنَتَكَ وَلَا دَنْدَنَةَ مُعَاذٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حَوْلَهَا نُدَنْدِنُ»[(١)]، وكان أكثر دعاء النبي ﷺ: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ»[(٢)]، فلا يجوز أن يُقال: إنه لا يُطلب النعيم الحسي والمعنوي.

ولا يتصور الانفصال بين النعيم بالله ﷻ بالنظر إلى وجهه وسماع كلامه والقرب منه، وبين النعيم الحسي، فلا يصح أن يقول قائل: إني لا أريد الجنة وإنما أريد الله، أو قول القائل في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف:١١٠]، يقول: والجنة أحدٌ، ولا يصح قول القائل: إن من الشرك أن أطلب الجنة، فهذا ضلال مبين، فهل يُقال: إن النبي ﷺ وأصحابه يشركون إذًا ؟!، وهل آل زكريا مشركون إذًا ؟!

فهذا كلام كفر، وليس هناك انفصال بين الأمرين، فلن يتنعم أحدٌ بالنظر إلى وجه الله تعالى إلا إذا كان من أهل الجنة، وقد جعل الله تعالى في الجنة جميع أنواع النعيم الحسي، كالفاكهة، ولحم الطير، والماء المسكوب، والطعام والشراب والنساء، وسائر ما ذكر الله ﷻ من النعيم الحسي.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٧٩٢)، وأحمد (١٥٤٦٨)، وصححه الألباني في تحقيقه لـ: «سنن أبي داود».
(٢) رواه البخاري (٦٣٨٩).



وأعلى نعيم أهل الجنة النظر إلى وجه الله ﷻ، قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، وأن يسمعوا كلامه ﷻ: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس:٥٨]، وأن يقربوا منه سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ۝ أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة:١٠-١١]، فالقرب منه ﷻ أعظم نعيم أهل الجنة، وقد أخبر الله ﷻ بتفاصيل ذلك في كتابه، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾.

فإذا أخبرنا الله ﷻ عن أنواع النعيم، وأنواع العذاب؛ فلا يمكن أن يُكَذَّبَ بذلك أحد، وإن كانت كيفية النعيم والعذاب من الغيب الذي لا يمكن لعقول البشر أن تدركه وتحيط به، كما قال النبي ﷺ عن الجنة: «فِيهَا مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَىٰ قَلْبِ بَشَرٍ»[1]، وكما قال الله ﷻ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة:١٧].

فصل

ويجب الإيمان بالحوض والميزان والصراط، والكتب -أي بتطايرها وأخذها بالأيمان[2] والشمائل[3]-، والإيمان بالشفاعة وكل ذلك مما استفاضت به الأحاديث.

ويجب الإيمان بالبعث والنشور، أي بعث الأجساد، وهو مما لا نزاع فيه بين أهل الإسلام أن الأجساد تُبعث، وتعود إليها الأرواح مرة ثانية.

النفخ في الصور

ويجب الإيمان بالنفخ في الصور، وأن الله ﷻ يأمر إسرافيل أن ينفخ في الصور نفختين، نفخة الفزع والصعق، ونفخة القيام، وبين النفختين أربعون، ثم يقوم الناس محشورين إلى الله ﷻ على أرض مبدلة، ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ ۖ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم:٤٨]، هذه الأرض تُبدَّل صفتها وتُمَدُّ وتُبسط، وقال رسول الله ﷺ: «يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ أَرْضٍ بَيْضَاءَ عَفْرَاءَ كَقُرْصَةِ النَّقِيِّ، لَيْسَ فِيهَا عَلَمٌ لِأَحَدٍ»[4]، والنقيّ: هو الدقيق

---

(١) رواه مسلم (٢٨٢٥).

(٢) الأيمان: جمع يمين.

(٣) الشمائل: جمع شمال.

(٤) رواه البخاري (٦٥٢١)، ومسلم (٢٧٩٠).



المصنوع من القمح، فهي بيضاء، لا ارتفاع فيها ولا انخفاض، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّى نَسْفًا ۝ فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ۝ لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه:١٠٥-١٠٧]، وهذه الأرض -أرض المحشر- التي يحشر الناس عليها تسمى عرصات القيامة، والعرصات: هي الأرض المتسعة التي ليس فيها ارتفاع ولا انخفاض.

الحوض

وهناك يكون حوض النبي ﷺ حيث يَرِدُ المؤمنون إلى النبي ﷺ للشرب منه، وعدد آنيته كعدد نجوم السماء، ماؤه أبيض من اللبن، وأحلى من العسل، وأبرد من الثلج، مَنْ شَرِبَ منه شربةً لم يظمأ بعدها أبدًا، يصب فيه ميزابان من الكوثر، وهو النهر الذي أعطاه الله للرسول ﷺ في الجنة، والأحاديث بذلك متواترة أيضًا، كما قال النبي ﷺ: **«وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَآنِيَتُهُ -يعني الحوض- أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ وَكَوَاكِبِهَا أَلَا فِي اللَّيْلَةِ الْمُظْلِمَةِ الْمُصْحِيَةِ**[١]**، آنِيَةُ الْجَنَّةِ مَنْ شَرِبَ مِنْهَا لَمْ يَظْمَأْ آخِرَ مَا عَلَيْهِ، يَشْخَبُ**[٢] **فِيهِ مِيزَابَانِ مِنَ الْجَنَّةِ مَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ، عَرْضُهُ مِثْلُ طُولِهِ مَا بَيْنَ عَمَّانَ إِلَى أَيْلَةَ، مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ»**[٣].

وإنما يُرَدُّ عن حوض النبي ﷺ أهل البدع، كما قال ﷺ: **«إِنِّي عَلَى الْحَوْضِ أَنْتَظِرُ مَنْ يَرِدُهُ عَلَيَّ مِنْكُمْ، فَلَيُقَطَّعَنَّ رِجَالٌ دُونِي فَلَأَقُولَنَّ: يَا رَبِّ! أُمَّتِي أُمَّتِي، فَلَيُقَالَنَّ لِي: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا عَمِلُوا بَعْدَكَ، مَا زَالُوا يَرْجِعُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ»**[٤]، فالحوض المورود: يعني الذي يرده المؤمنون للشرب منه، ويعرف النبي ﷺ من لم يَرَهم من أمته من أثر الوضوء، ويذاد الناس من غير أمته عن حوضه كما تذاد الإبل الغريبة، كما قال النبي ﷺ: **«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَأَذُودَنَّ رِجَالًا عَنْ حَوْضِي كَمَا تُذَادُ الْغَرِيبَةُ مِنَ الْإِبِلِ عَنِ الْحَوْضِ»**[٥].

والذي يظهر -والله أعلم- أن الحوض قبل[٦] الصراط؛ لأن النبي ﷺ قال: **«وَمَنْ شَرِبَ**

---

(١) خص النبي ﷺ الليلة المظلمة المصحية لأن النجوم ترى فيها أكثر.

(٢) الشخب: هو السيلان، وأصله ما يخرج من تحت يد الحالب عند غمزه وعصره لضرع الشاة.

(٣) رواه مسلم (٢٣٠٠).

(٤) رواه مسلم (٢٢٩٤).

(٥) رواه البخاري (٢٣٦٧)، ومسلم (٢٤٧).

(٦) وقع في الطبعة الأولى خطأ مطبعي: أن الحوض بعد الصراط، وما ثبت في هذه الطبعة هو الذي عليه المؤلف.

مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهُ أَبَدًا»[(١)]، وفي بعض روايات الحديث قال: «**فيؤخذ بهم ذات الشمال**»، وقال: «**فلا ينجو منهم إلا مثل همل النعم**».

الصراط

وأما الصراط فهو طريق على ظهر جهنم، أو على متن جهنم، أو بين ظهراني جهنم يمر عليه الناس بأعمالهم، وقد ورد في حديث أبي سعيد رضي الله عنه قال: «بَلَغَنِي أَنَّ الجِسْرَ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ وَأَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ»[(٢)]، يمر الناس عليه بأعمالهم، فمنهم من يمر كالبرق، ومنهم من يمر كلمح البصر، ومنهم من يمر كالطير، ومنهم من يمر كشد الرجال، ومنهم من يمشي خطوة ويعثر خطوة، وتلفحه النار خطوة، ومنهم من تعلق رِجلٌ وتنجو رجلٌ إلى أن يأذن الله عز وجل له بالنجاة، وعلى الصراط كلاليب -أي خطاطيف من نار- تخطف الناس بأعمالهم، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، ومخدوش مرسل، ومكدوس على وجهه في نار جهنم.

كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**فَيَمُرُّ أَوَّلُكُمْ كَالبَرْقِ**»، قَالَ أَبُو هُرَيْرَة رضي الله عنه: قُلْتُ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي! أَيُّ شَيْءٍ كَمَرِّ البَرْقِ، قَالَ: «**أَلَمْ تَرَوْا إِلَى البَرْقِ كَيْفَ يَمُرُّ وَيَرْجِعُ فِي طَرْفَةِ عَيْنٍ، ثُمَّ كَمَرِّ الرِّيحِ ثُمَّ كَمَرِّ الطَّيْرِ وَشَدِّ الرِّجَالِ، تَجْرِي بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ وَنَبِيُّكُمْ قَائِمٌ عَلَى الصِّرَاطِ يَقُولُ رَبِّ سَلِّمْ سَلِّمْ حَتَّى تَعْجِزَ أَعْمَالُ العِبَادِ، حَتَّى يَجِيءَ الرَّجُلُ فَلَا يَسْتَطِيعُ السَّيْرَ إِلَّا زَحْفًا، وَفِي حَافَتَيِ الصِّرَاطِ كَلَالِيبُ مُعَلَّقَةٌ مَأْمُورَةٌ بِأَخْذِ مَنْ أُمِرَتْ بِهِ فَمَخْدُوشٌ نَاجٍ وَمَكْدُوسٌ فِي النَّارِ**»، قال: «**وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ! إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعُونَ خَرِيفًا**»[(٣)].

وأخبر النبي ﷺ أنه لا ينجو من أهل الجنة أحد إلا بعد أن يمر على الصراط، وأن الصراط مضروب على النار أي فوقها، ويمر الناس على الصراط على قدر تفاوتهم في الأعمال.

وهناك شفاعة على الصراط، وهي شفاعة في من استحق أن يدخل النار ألا يدخلها، ويقول النبي ﷺ: «**وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ وَدَعْوَى الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ**»[(٤)]،

---

(١) رواه البخاري (٧٠٥١)، ومسلم (٢٢٩١).

(٢) رواه مسلم (١٨٣).

(٣) رواه مسلم (١٩٥).

(٤) رواه البخاري (٨٠٦، ٦٥٧٤، ٧٤٣٨)، ومسلم (١٨٢).

والنبي ﷺ وأمته أول من يمر على الصراط، وأما الكفار فإنهم يتساقطون في النار، وإنما يمر على الصراط أهل الإسلام الموحدون من كل الأمم؛ لأن الأنبياء أيضًا يمرون بأممهم، ولكن أمة الإسلام أول من يمر على الصراط، وهم يتبعون الرب ﷻ، والفصل بين الناس يكون أولًا في أمر العبادة، فإن الصراط يضرب بعد أن يأتي الرب ﷻ للقضاء بين الناس وللفصل بينهم، ثم يبعث اللهُ ﷻ مناديًا ينادي: لتتبع كل أمة ما كانت تعبد، فَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﵁ أَنَّ نَاسًا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! هَلْ نَرَىٰ رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نَعَمْ، هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ بِالظَّهِيرَةِ صَحْوًا لَيْسَ مَعَهَا سَحَابٌ ؟ وَهَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ صَحْوًا لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ ؟»، قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «مَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَّا كَمَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ أَحَدِهِمَا، إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ لِيَتَّبِعْ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، فَلَا يَبْقَىٰ أَحَدٌ كَانَ يَعْبُدُ غَيْرَ اللهِ سُبْحَانَهُ مِنْ الأَصْنَامِ وَالأَنْصَابِ إِلَّا يَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ[1]، حَتَّىٰ إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ وَغُبَّرِ أَهْلِ الكِتَابِ، فَيُدْعَىٰ اليَهُودُ فَيُقَالُ لَهُمْ: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ؟، قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ عُزَيْرَ ابْنَ اللهِ، فَيُقَالُ: كَذَبْتُمْ مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ، فَمَاذَا تَبْغُونَ ؟، قَالُوا: عَطِشْنَا يَا رَبَّنَا فَاسْقِنَا، فَيُشَارُ إِلَيْهِمْ أَلَا تَرِدُونَ، فَيُحْشَرُونَ إِلَىٰ النَّارِ كَأَنَّهَا سَرَابٌ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا فَيَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ، ثُمَّ يُدْعَىٰ النَّصَارَىٰ، فَيُقَالُ لَهُمْ: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ؟، قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ المَسِيحَ ابْنَ اللهِ، فَيُقَالُ لَهُمْ: كَذَبْتُمْ مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ، فَيُقَالُ لَهُمْ: مَاذَا تَبْغُونَ ؟، فَيَقُولُونَ: عَطِشْنَا يَا رَبَّنَا فَاسْقِنَا، قَالَ فَيُشَارُ إِلَيْهِمْ أَلَا تَرِدُونَ، فَيُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ كَأَنَّهَا سَرَابٌ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا فَيَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ، حَتَّىٰ إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ تَعَالَىٰ مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ أَتَاهُمْ رَبُّ العَالَمِينَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فِي أَدْنَىٰ صُورَةٍ مِنَ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا[2]، قَالَ: فَمَا تَنْتَظِرُونَ تَتْبَعُ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، قَالُوا: يَا رَبَّنَا فَارَقْنَا النَّاسَ فِي الدُّنْيَا أَفْقَرَ مَا كُنَّا إِلَيْهِمْ وَلَمْ نُصَاحِبْهُمْ[3]،

---

(١) وفي رواية في الصحيحين: «يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ يَوْمَ القِيَامَةِ فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ ؛ فَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ الشَّمْسَ، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ القَمَرَ القَمَرَ، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ الطَّوَاغِيتَ، وَتَبْقَىٰ هَذِهِ الأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا....» الحديث، وهو رواية للحديث السابق عندهما.

(٢) فقد رأوه أول مرة في العرصات عندما كانوا مختلطين بالناس.

(٣) أي: كنا في الدنيا محتاجين إلى الناس ولم نتبعهم لأجل أننا فارقناهم في الدين فكيف نتبعهم اليوم وهم يذهبون إلى النار.

فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ لَا نُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، حَتَّىٰ إِنَّ بَعْضَهُمْ لَيَكَادُ أَنْ يَنْقَلِبَ، فَيَقُولُ: هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ فَتَعْرِفُونَهُ بِهَا، فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ[١]، فَلَا يَبْقَىٰ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ للهِ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ إِلَّا أَذِنَ اللهُ لَهُ بِالسُّجُودِ وَلَا يَبْقَىٰ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ اتِّقَاءً وَرِيَاءً إِلَّا جَعَلَ اللهُ ظَهْرَهُ طَبَقَةً وَاحِدَةً كُلَّمَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ خَرَّ عَلَىٰ قَفَاهُ، ثُمَّ يَرْفَعُونَ رُءُوسَهُمْ وَقَدْ تَحَوَّلَ فِي صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ فَقَالَ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، ثُمَّ يُضْرَبُ الجِسْرُ عَلَىٰ جَهَنَّمَ وَتَحِلُّ الشَّفَاعَةُ، وَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ: وَمَا الجِسْرُ؟، قَالَ: «دَحْضٌ مَزِلَّةٌ، فِيهِ خَطَاطِيفُ وَكَلَالِيبُ وَحَسَكٌ تَكُونُ بِنَجْدٍ فِيهَا شُوَيْكَةٌ يُقَالُ لَهَا: السَّعْدَانُ، فَيَمُرُّ المُؤْمِنُونَ كَطَرْفِ العَيْنِ وَكَالبَرْقِ وَكَالرِّيحِ وَكَالطَّيْرِ وَكَأَجَاوِيدِ الخَيْلِ وَالرِّكَابِ فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ وَمَخْدُوشٌ مُرْسَلٌ وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ...»[٢]، وهذا المرور على جهنم، هو الورود المذكور في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم:٧١]، ويحتمل أنهم يدخلون في وسط النار؛ لأن المرور عليها يحصل منه الدخول في لهبها، ولكن تكون بردًا وسلامًا على المؤمنين، ولذلك فكلام العلماء في الورود هو إما: المرور عليها، أو دخولها وهي باردة، كما كانت على إبراهيم ﷺ بردًا وسلامًا، وهما في الحقيقة غير متعارضين، فالمؤمنون إذا مروا عليها وجدوها باردة، فإن الإنسان لو مرَّ على نار فإنه يتعرض لها، وتلفحه، فكيف بنار جهنم التي قال عنها النبي ﷺ: «يُؤْتَىٰ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لَهَا سَبْعُونَ الفَ زِمَامٍ مَعَ كُلِّ زِمَامٍ سَبْعُونَ الفَ مَلَكٍ يَجُرُّونَهَا»[٣]، فهي هائلة جدًّا فمجرد المرور عليها عذاب، وكذلك من يمر على الصراط، فأحدهم يطأ الجمرة من النار، فهناك عذاب على الصراط، وهناك من ينجو، وهناك من يخدش، وهناك من يقع في النار بسبب أعماله، نسأل الله العفو والعافية.

---

(١) قال ﷻ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم:٤٢]. والساق: صفته ﷻ.
(٢) رواه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٢).
(٣) رواه مسلم (٢٨٤٢).



الميزان

وأما الميزان، فقد قال ﷻ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء:٤٧]، وقال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ﴾ [النساء:٤٠]، فهذا الميزان يزن الحسنات والسيئات، وهو يختلف عن موازين الناس، كما قال النبي ﷺ: «**إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَزِنُ عِنْدَ اللهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وَقَالَ: اقْرَؤُوا** ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف:١٠٥]»[١].

فهناك من لا يزن عند الله جناح بعوضة مع ثقل وزنه في الدنيا، وقد قال النبي ﷺ عندما ضحك بعض أصحابه من دقة ساق عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «**مِمَّ تَضْحَكُونَ؟**»، قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللهِ! مِنْ دِقَّةِ سَاقَيْهِ، فَقَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ**»[٢].

أما الشيء الذي يوزن، ففي ذلك ثلاثة أقوال لأهل العلم، والحقيقة أنها كلها صحيحة، وعلى كلٍّ منها دليلٌ ثابت صحيح:

١ـ العمل أو ثواب العمل يوزن: قال النبي ﷺ: «**كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ اللهِ الْعَظِيمِ**»[٣]، فالكلمات توزن، والعمل يوزن، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ﴾ [النساء:٤٠]، أي: من عمل صالح.

٢ـ والشخص نفسه يوزن: كما قال تعالى: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾، ولحديث ابن مسعود رضي الله عنه المرفوع السابق أن ساقيه لهما أثقل عند الله تعالى في الميزان من جبل أحد.

٣ـ وكتاب الأعمال يوضع في كفة الإنسان: كما ورد في حديث البطاقة، أن النبي ﷺ قال: «**يُصَاحُ بِرَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ فَيُنْشَرُ لَهُ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ سِجِلًّا كُلُّ سِجِلٍّ مَدَّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ اللهُ ﷻ: هَلْ تُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَظَلَمَتْكَ كَتَبَتِي الْحَافِظُونَ؟ ثُمَّ يَقُولُ: أَلَكَ عَنْ ذَلِكَ حَسَنَةٌ؟ فَيُهَابُ الرَّجُلُ، فَيَقُولُ: لَا، فَيَقُولُ: بَلَى؛**

---

(١) رواه البخاري (٤٧٢٩)، ومسلم (٢٧٨٥).

(٢) صحيح: رواه أحمد (٣٩٨١)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٧٥٠، ٣١٩٢).

(٣) رواه البخاري (٦٤٠٦، ٦٦٨٢)، ومسلم (٢٦٩٤).

إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَاتٍ وَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ، فَتُخْرَجُ لَهُ بِطَاقَةٌ فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، قَالَ: فَيَقُولُ: يَا رَبِّ: مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِلَّاتِ؟ فَيَقُولُ: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ، فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كِفَّةٍ وَالْبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ فَطَاشَتْ السِّجِلَّاتُ وَثَقُلَتْ الْبِطَاقَةُ»[(١)].

فالميزان توزن فيه أعمال الناس، ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٨ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ۝٩ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةٌۢ﴾ [القارعة:٦-١١]، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: من رجحت حسناتُه سيئاتِهِ بواحدة دخل الجنة، ومن رجحت سيئاتُهُ حسناتِهِ بواحدة دخل النار -أي: استحق دخولها-، ومن تساوت حسناته وسيئاته فهو من أصحاب الأعراف ومآلهم إلىٰ الجنة.

وبعد أن ينجو المسلمون من النار بمرورهم علىٰ الصراط، يوقفون علىٰ قنطرة بين الجنة والنار يقتص منهم لحقوق كانت بينهم، فيقتص بعضهم من بعض، حتىٰ إذا هُذِّبُوا ونُقُّوا أُذن لهم في دخول الجنة، وقد يرضي ربنا عَجَّلَ المظلومين من عنده ﷻ.

---

(١) صحيح: رواه الترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٨٠٩٥).
فإن قيل: فهذه البطاقة مع كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وقد ثبتت الأحاديث المتواترة بدخول بعض العُصاة الموحدين النار ثم خروجهم منها، قيل: هذا الرجل قالها بإخلاص ويقين تامين، ثم مات علىٰ ذلك، فرجحت الشهادة كل سيئاته، فيقول بإخلاص تام ويقين تام مستلزم للتوبة من الذنوب الماضية إجمالًا، فبقيت ذنوبه مكتوبة لكن ظهر أثر هذه التوبة عند الميزان، خفّت السيئات وطاشت، وثقلت كلمة: «لا إله إلا الله»، مع أن ممن يقولها يخف ميزانه بالفعل، ومن خف ميزانه دخل النار.
وهناك قول آخر في هذا الحديث: إنه يبدل مكان السيئات حسنات، كما قال تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ﴾ [الفرقان:٧٠]، أو عندما يعرض كتابه تمحىٰ السيئات بعد أن يقر بها، ثم توضع الحسنات، فمآل الأمر إلىٰ التبديل، فهي مراحل مختلفة، في وقتٍ يراها سيئات، ثم بعد ذلك تكون حسنات، وقد غفر الله ﷻ لهذا الرجل، لكن أثر المغفرة ظهر عند الميزان، وما دامت السيئات قد اكتسبت فلن تمحىٰ بمعنىٰ أنها لا تزول بالكلية، فلابد أن يُسأل عن كل شيء، كما قال النبي ﷺ: «لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّىٰ يُسْأَلَ عَنْ: عُمُرِهِ فِيمَا أَفْنَاهُ، وَعَنْ عِلْمِهِ ما فَعَلَ فيه، وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ، وَعَنْ جِسْمِهِ فِيمَ أَبْلَاهُ» [رواه الترمذي (٢٤١٦)، والدارمي (٥٣٦) وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٧٣٠٠)] وفي رواية: «لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّىٰ يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعٍ: عَنْ عُمُرِهِ فِيمَا أَفْنَاهُ، وَعَنْ شَبَابِهِ فِيمَا أَبْلَاهُ، وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ، وَعَنْ عِلْمِهِ مَاذَا عَمِلَ فِيهِ» [رواه الطبراني في «الكبير» (١١١)، والبيهقي في «الشعب» (١٧٨٥)، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٣٥٩٣)]، فالإنسان يسأل عن كل التفاصيل حتىٰ عن الطينة يفتتها بأصبعيه، ثم مآل الأمر بعد ذلك إلىٰ المغفرة للسيئات التي تاب الإنسان إلىٰ الله منها.



تطاير الكتب

الإيمان بأخذ الكتب: ويقصد بها كتب الأعمال التي تؤخذ باليمين أو بالشمال، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة:١٩].

فإذا نودي عليه، ونال كتابه بيمينه، قال للناس: اقرؤوا كتابيه ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ﴾ أي: أيقنت ﴿أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ۝٢٠ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ۝٢١ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ۝٢٢ قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ ۝٢٣ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ﴾ [الحاقة:٢٠-٢٤]، كما قال ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق:٧-٨]، وذلك هو العرض، ﴿وَيَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا﴾ [الانشقاق:٩]، والعرض يعني: عرض الحسنات والسيئات، تعرض عليه أعماله فيما بينه وبين الله ﷻ فيقال: ألم تعمل كذا يوم كذا ؟ ألم تعمل كذا يوم كذا ؟ فيقول: بلى، فيقول الله ﷻ: «أَنَا سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ»[١]، ثم يعطى صحيفة حسناته قد محيت منها السيئات.

وقال ﷻ: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة:٢٥] وهو يؤتى كتابه بشماله من وراء ظهره، كما قال ﷻ: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ۝١٠ فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا ۝١١ وَيَصْلَى سَعِيرًا ۝١٢ إِنَّهُ كَانَ فِي أَهْلِهِ مَسْرُورًا ۝١٣ إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٠-١٤]؛ يدعو على نفسه بالهلاك، يقول: يا ويله يا هلاكه، فيؤتى كتابه بشماله من وراء ظهره، وتلوى له يده كي يأخذه، وسمّى أصحاب الشمال بذلك؛ لأنهم يؤخذ بهم ذات الشمال أي: في أرض المحشر ويؤخذون إلى النار كما في الحديث: «أَلَا وَإِنَّهُ يُجَاءُ بِرِجَالٍ مِنْ أُمَّتِي فَيُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشِّمَالِ»[٢]، ولأنهم يؤتون كتبهم بشمائلهم وأما أهل اليمين فيؤتون كتبهم بأيمانهم ويؤخذ بهم ذات اليمين إلى الجنة، والله أعلم.

---

(١) رواه البخاري (٢٤٤١)، ومسلم (٢٧٦٨).
(٢) رواه البخاري (٤٦٢٥، ٤٧٤٠، ٦٥٢٦)، ومسلم (٢٨٦٠).



الشفاعة

والشفاعة حقٌّ، ثبتت بالكتاب والسنة، ومنكرها بالكلية يكفر لإنكاره ما ثبت في الشفاعة الشرعية في القرآن، قال ﷻ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥]، فلابد من إثبات الشفاعة التي تكون بإذن الله.

وأصل الشفع لغة: الزوج، وذلك أن يذهب طالب الحاجة إلىٰ من يطلب له نفس حاجته ممن يمتلكها ليصير طلبًا مزدوجًا، فالناس يذهبون يوم القيامة إلىٰ من يشفع لهم -أي: يطلب نفس طلبهم-، فيكون طلبًا مزدوجًا، وحقيقة الأمر أن الله ﷻ هو الذي يتفضل ويغفر لأهل التوحيد والإخلاص عن طريق دعاء من أذن له أن يشفع عنده، ليكرمه بذلك وينال المقام المحمود، فهي تكرمة للشافع ومغفرة للمشفوع فيه، برحمة الله تعالىٰ وإذنه.

والشفاعة أنواع:

١- منها الخاص بالنبي ﷺ: وهي الشفاعة في الإراحة من هول الموقف، وهي التي يتراجع عنها الأنبياء واحدًا بعد واحد، آدم ثم نوح ثم إبراهيم ثم موسىٰ ثم عيسىٰ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، ويقول النبي ﷺ: «أَنَا لَهَا، أَنَا لَهَا»[1]، ثم يشفع ﷺ في أن يأتي الله ﷻ ليفصل بين عباده ويريحهم من هول الموقف، وهم واقفون في أرض المحشر، مؤمنهم وكافرهم، وبرهم وفاجرهم، في حر شمس دانية من الرؤوس قدر ميل، فهم يحتاجون أن يفصل الله بينهم، حتىٰ يمروا بعد ذلك علىٰ الصراط وتوزن أعمالهم ويؤتوا كتبهم.

٢- والشفاعة في استفتاح باب الجنة: فيشفع النبي ﷺ ويأخذ بحلقة باب الجنة، ويسأله الخازن: «مَنْ أَنْتَ؟، فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيَقُولُ: بِكَ أُمِرْتُ لَا أَفْتَحُ لِأَحَدٍ قَبْلَكَ»[2]، فهو ﷺ أول من يستفتح باب الجنة، فيذهب أولًا فيسجد تحت العرش، فيقول الله ﷻ: «يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ سَلْ تُعْطَهْ وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأَقُولُ: أُمَّتِي يَا رَبِّ أُمَّتِي يَا رَبِّ أُمَّتِي يَا رَبِّ»، فيقال: «يَا مُحَمَّدُ أَدْخِلْ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ مِنَ البَابِ الأَيْمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الجَنَّةِ وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِيمَا سِوَىٰ ذَلِكَ مِنَ الأَبْوَابِ»[3].

---

(١) رواه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣)، وهذا لفظ الطيالسي في مسنده (٢٨٣٤).

(٢) روا مسلم (١٩٧).

(٣) رواه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤).



٣- وهذه الشفاعة في دخول أقوام من الأمة الجنة بغير حساب، يدخلون من الباب الأيمن لا يدخل غيرهم، وهم شركاء الناس في باقي الأبواب الثمانية، وهي للنبي ﷺ، وهؤلاء الأقوام صفاتهم: أنهم «**لا يسترقون ولا يتطيرون ولا يكتوون وعلى ربهم يتوكلون**»، كما ثبت في الحديث الصحيح[١].

٤- ومنها الشفاعة على الصراط، وهي الشفاعة الخاصة بالرسل، قال ﷺ -عند ذكر المرور علي الصراط-: «**وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ إِلَّا الرُّسُلُ، وَكَلَامُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ**»[٢]، وهذه الشفاعة لمن استحق دخول النار ألا يدخلها؛ لأنه لو كان ينجو من غير هذه الشفاعة -أي بحسناته التي رجحت- لنجا، ولكنها لم ترجح فاستحق دخول النار، وإنما ينجو بدعاء الرسل: يا رب سلم سلم، فبدلًا من أن يقع في النار يسلم.

٥- والشفاعة في خروج عصاة الموحدين من النار، وهي للأنبياء والملائكة والمؤمنين الصالحين، ثم يُخْرِجُ أرحمُ الراحمين أقوامًا من النار ويدخلهم الجنة بغير عمل عملوه، ولا خير قدموه، ممن يقول: لا إله إلا الله، والأحاديث في هذا متواترة، والذي ينكرها ضال مضل.

٦- ثم هناك الشفاعة في رفع درجات المؤمنين في الجنة، كما قال ﷻ: ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ**﴾ [الطور:٢١]، أي: ما أنقصناهم من عملهم من شيء، ورد في تفسيرها أن المؤمن يقول: «يا رب أين أمي ؟ أين أبي ؟ أين أخوتي ؟ فيقال: إنهم لم يعملوا مثل عملك، فيقول: يا رب كنت أعمل لي ولهم»، فيرفع الأدنى إلى الأعلى فيجعلون معًا، وكما أن أزواج النبي ﷺ معه في الجنة، وعملهن ليس كعمله قطعًا، فيرفع الأدنى إلى الأعلى، وإن لم يلزم أن يكونا في القرب سواء، بل يظل المُقرب مُقربًا، لأن أنواع النعيم لا تخطر على ذهننا، فهناك أنواع لا يدري البشر كيفيتها، ولم يسمعوا عنها.

٧- وهناك شفاعة وردت في حق أبي طالب، ولا ندري أهي خاصة بالنبي ﷺ فيه أم هي لغيره، كما قد وردت في ذلك بعض الآثار في التخفيف من عذاب بعض الكفار دون الخروج من النار، قال النبي ﷺ: «**أَهْوَنُ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا أَبُو طَالِبٍ وَهُوَ مُنْتَعِلٌ بِنَعْلَيْنِ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ**»[٣]، وهو أهون أهل النار عذابًا.

---

(١) متفق عليه، وقد سبق تخريجه.
(٢) متفق عليه، وقد سبق تخريجه.
(3) رواه مسلم (٢١٢).

فصل
الإيمان بعذاب القبر ونعيمه(١)

المسألة الثانية من الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بعذاب القبر ونعيمه بعد سؤال الملكين، وحياة القبر هي فترة البرزخ، والوجود في القبر هو الغالب في تلك الفترة، وإلا فلو أن إنسانًا أكلته السباع أو حرق وذرّ في البر والبحر أو غرق في الماء فهذا أيضًا يناله النعيم والعذاب، فكلمة القبر المقصود بها الأغلب من حال الناس في البرزخ، لكن لو كان في غير قبر فهو يناله من النعيم والعذاب أيضًا ما شاء الله ﷻ بعد سؤال الملكين له: من ربك ؟ وما دينك ؟ وما تقول في الرجل الذي بعث فيكم ؟ وقد استفاضت الأحاديث بذلك، وقال الله ﷻ: ﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾ [إبراهيم:٢٧]، وثبت أن ذلك في سؤال القبر كما ذكر المفسرون للآية الكريمة(٢).

وقال ﷻ: ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَنصَارًا﴾ [نوح:٢٥]، وقال ﷻ: ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ [غافر:٤٦].

ومن الأدلة على حياة البرزخ أمر النبي ﷺ حين قال: «**تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ**»(٣)، وكان ﷺ إذا تشهد قال: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ**»(٤)، ومرّ ﷺ بقبرين فقال: «**أَمَا إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ؛ أَمَّا أَحَدُهُمَا: فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الآخَرُ: فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ...**»(٥)، وذكر ﷺ أن المؤمن في قبره يفتح له باب إلى الجنة، فيأتيه نعيمها، وأن الكافر يفتح له باب إلى

---

(١) راجع «إثبات عذاب القبر ونعيمه» للمؤلف.

(٢) عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ ﴾، نَزَلَتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ، فَيُقَالُ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ ؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللهُ وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ ﷺ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷻ: ﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾» [رواه البخاري (١٣٦٩)، ومسلم (٢٨٧١)].

(٣) رواه مسلم (٢٨٦٧).

(٤) رواه البخاري (١٣٧٧، ٦٣٦٨)، ومسلم (٥٨٨، ٢٧٠٦).

(٥) رواه البخاري (٢١٨، ١٣٦١)، ومسلم (٢٩٢).



النار، فيأتيه من حرها وسمومها[1].

---

(١) عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﷺ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي جِنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَانْتَهَيْنَا إِلَى الْقَبْرِ وَلَمَّا يُلْحَدْ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ وَكَأَنَّ عَلَى رُؤُوسِنَا الطَّيْرَ، وَفِي يَدِهِ عُودٌ يَنْكُتُ فِي الْأَرْضِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «اسْتَعِيذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا وَإِقْبَالٍ مِنَ الْآخِرَةِ، نَزَلَ إِلَيْهِ مَلَائِكَةٌ مِنَ السَّمَاءِ بِيضُ الْوُجُوهِ كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الشَّمْسُ مَعَهُمْ كَفَنٌ مِنْ أَكْفَانِ الْجَنَّةِ وَحَنُوطٌ مِنْ حَنُوطِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَجْلِسُوا مِنْهُ مَدَّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَجِيءُ مَلَكُ الْمَوْتِ ﷺ حَتَّى يَجْلِسَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَيَقُولُ: أَيَّتُهَا النَّفْسُ الطَّيِّبَةُ اخْرُجِي إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنَ اللهِ وَرِضْوَانٍ، فَتَخْرُجُ تَسِيلُ كَمَا تَسِيلُ الْقَطْرَةُ مِنْ فِي السِّقَاءِ، فَيَأْخُذُهَا فَإِذَا أَخَذَهَا لَمْ يَدَعُوهَا فِي يَدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ حَتَّى يَأْخُذُوهَا فَيَجْعَلُوهَا فِي ذَلِكَ الْكَفَنِ وَفِي ذَلِكَ الْحَنُوطِ، وَيَخْرُجُ مِنْهَا كَأَطْيَبِ نَفْحَةِ مِسْكٍ وُجِدَتْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، فَيَصْعَدُونَ بِهَا فَلَا يَمُرُّونَ -يَعْنِي بِهَا- عَلَى مَلَإٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِلَّا قَالُوا: مَا هَذَا الرُّوحُ الطَّيِّبُ، فَيَقُولُونَ: فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، بِأَحْسَنِ أَسْمَائِهِ الَّتِي كَانُوا يُسَمُّونَهُ بِهَا فِي الدُّنْيَا، حَتَّى يَنْتَهُوا بِهَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَسْتَفْتِحُونَ لَهُ فَيُفْتَحُ لَهُمْ فَيُشَيِّعُهُ مِنْ كُلِّ سَمَاءٍ مُقَرَّبُوهَا إِلَى السَّمَاءِ الَّتِي تَلِيهَا حَتَّى يُنْتَهَى بِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ فَيَقُولُ اللهُ ﷻ: اكْتُبُوا كِتَابَ عَبْدِي فِي عِلِّيِّينَ وَأَعِيدُوهُ إِلَى الْأَرْضِ فَإِنِّي مِنْهَا خَلَقْتُهُمْ وَفِيهَا أُعِيدُهُمْ وَمِنْهَا أُخْرِجُهُمْ تَارَةً أُخْرَى، فَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ ؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللهُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ ؟ فَيَقُولُ: دِينِيَ الْإِسْلَامُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ ؟ فَيَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَيَقُولَانِ لَهُ: وَمَا عِلْمُكَ ؟ فَيَقُولُ: قَرَأْتُ كِتَابَ اللهِ فَآمَنْتُ بِهِ وَصَدَّقْتُ، فَيُنَادِي مُنَادٍ فِي السَّمَاءِ أَنْ صَدَقَ عَبْدِي فَأَفْرِشُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَأَلْبِسُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى الْجَنَّةِ، فَيَأْتِيهِ مِنْ رَوْحِهَا وَطِيبِهَا وَيُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ مَدَّ بَصَرِهِ، وَيَأْتِيهِ رَجُلٌ حَسَنُ الْوَجْهِ حَسَنُ الثِّيَابِ طَيِّبُ الرِّيحِ، فَيَقُولُ: أَبْشِرْ بِالَّذِي يَسُرُّكَ هَذَا يَوْمُكَ الَّذِي كُنْتَ تُوعَدُ، فَيَقُولُ لَهُ: مَنْ أَنْتَ فَوَجْهُكَ الْوَجْهُ يَجِيءُ بِالْخَيْرِ؟ فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ الصَّالِحُ، فَيَقُولُ: رَبِّ أَقِمِ السَّاعَةَ حَتَّى أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي وَمَالِي.

وَإِنَّ الْعَبْدَ الْكَافِرَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا وَإِقْبَالٍ مِنَ الْآخِرَةِ نَزَلَ إِلَيْهِ مِنَ السَّمَاءِ مَلَائِكَةٌ سُودُ الْوُجُوهِ مَعَهُمُ الْمُسُوحُ، فَيَجْلِسُونَ مِنْهُ مَدَّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَجِيءُ مَلَكُ الْمَوْتِ حَتَّى يَجْلِسَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَيَقُولُ: أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْخَبِيثَةُ اخْرُجِي إِلَى سَخَطٍ مِنَ اللهِ وَغَضَبٍ، فَتُفَرَّقُ فِي جَسَدِهِ فَيَنْتَزِعُهَا كَمَا يُنْتَزَعُ السَّفُّودُ مِنَ الصُّوفِ الْمَبْلُولِ، فَيَأْخُذُهَا فَإِذَا أَخَذَهَا لَمْ يَدَعُوهَا فِي يَدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ حَتَّى يَجْعَلُوهَا فِي تِلْكَ الْمُسُوحِ، وَيَخْرُجُ مِنْهَا كَأَنْتَنِ رِيحِ جِيفَةٍ وُجِدَتْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، فَيَصْعَدُونَ بِهَا فَلَا يَمُرُّونَ بِهَا عَلَى مَلَإٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِلَّا قَالُوا: مَا هَذَا الرُّوحُ الْخَبِيثُ ؟ فَيَقُولُونَ: فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ بِأَقْبَحِ أَسْمَائِهِ الَّتِي كَانَ يُسَمَّى بِهَا فِي الدُّنْيَا، حَتَّى يُنْتَهَى بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيُسْتَفْتَحُ لَهُ فَلَا يُفْتَحُ لَهُ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، فَيَقُولُ اللهُ ﷻ: اكْتُبُوا كِتَابَهُ فِي سِجِّينٍ فِي الْأَرْضِ السُّفْلَى، فَتُطْرَحُ رُوحُهُ طَرْحًا ثُمَّ قَرَأَ: ﴿حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]، فَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ لَا أَدْرِي، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ لَا أَدْرِي، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ لَا أَدْرِي، فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ أَنْ كَذَبَ، فَافْرِشُوا لَهُ مِنَ النَّارِ وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى النَّارِ، فَيَأْتِيهِ مِنْ حَرِّهَا وَسَمُومِهَا، وَيُضَيَّقُ عَلَيْهِ قَبْرُهُ حَتَّى تَخْتَلِفَ فِيهِ أَضْلَاعُهُ، وَيَأْتِيهِ رَجُلٌ قَبِيحُ الْوَجْهِ قَبِيحُ الثِّيَابِ مُنْتِنُ الرِّيحِ، فَيَقُولُ: أَبْشِرْ بِالَّذِي يَسُوؤُكَ هَذَا يَوْمُكَ الَّذِي كُنْتَ تُوعَدُ، فَيَقُولُ: مَنْ أَنْتَ فَوَجْهُكَ الْوَجْهُ يَجِيءُ بِالشَّرِّ، فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ الْخَبِيثُ، فَيَقُولُ: رَبِّ لَا تُقِمِ السَّاعَةَ».

[رواه أبو داود (٤٧٥٣)، وأحمد (١٨٠٦٣) واللفظ له، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٦٧٦)].

ومن شك في عذاب القبر ونعيمه أو جعله مما لا فائدة فيه، أو أن الكلام فيه لا ينبغي فهو ضال، ولو أقيمت عليه الحجة وأصر بعد قيامها عليه فهو كافر، لكن هذه المسائل مما يجهله كثير من المسلمين، فلابد من إقامة الحجة.

فصل
الإيمان بأشراط الساعة

المسألة الثالثة من الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بأشراط الساعة: وهناك أشراط قد حدثت ومضت، وأخبر عنها النبي ﷺ كبعثته ﷺ وموته، وفتح بيت المقدس، والفتنة التي وقعت بين الصحابة بعد مقتل عثمان رضي الله عنه ثم اجتماع الأمة بعد ذلك، ومنها قتال الترك، ومنها فتح القسطنطينية، وغير ذلك، ومن الأشراط ما يقع ويزداد، وهو من جنس الأمور المعتادة مثل الفتن فيكثر القتل، وتكثر الزلازل، ويقل العلم، ويكثر الجهل، وتنتشر المنكرات والفواحش ونحو ذلك، ومنها الأشراط الكبرى.

أشراط الساعة الكبرى

١- أولها ظهور المهدي:

وهو رجل من أهل بيت النبي ﷺ اسمه كاسم النبي ﷺ، واسم أبيه كاسم أبي النبي ﷺ، فاسمه: محمد بن عبد الله، وهو يكون من أولاد فاطمة من نسل الحسن رضي الله عنه يملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما ملئت ظلمًا وجورًا.

والذي يظهر من مجموع الأدلة أن المسيح ابن مريم عليه السلام ينزل ويصلي خلف المهدي، ولكن ليس هناك نص قطعي في ذلك.

وقد ذكر ابن كثير رحمه الله في «البداية والنهاية» جملة من الأخبار في إثبات المهدي، وأحاديث المهدي متواترة، فمن أنكره فهو جاهل أو مبتدع، وأحسن أحواله أنه جاهل؛ لأن الأحاديث فيه كثيرة جدًا لا يمكن إنكارها[1].

---

(١) أما الشيعة فعندهم بدعة من اختراعهم، وهي أنهم يزعمون أن «محمد بن الحسن العسكري» وهو الإمام الثاني عشر عندهم دخل في السرداب في مدينة سامراء منذ أكثر من ألف ومائتي سنة تقريبًا ولم يخرج إلى اليوم، وهم ينتظرونه ويعدونه المهدي المنتظر، ويزعمون أنه يجب ألا تقام الخلافة الإسلامية ولا أي شيء من ذلك انتظارًا للمهدي؛ لأن الأئمة عندهم اثنا عشر إمامًا، لا يصح أن يكونوا ثلاثة عشر.



٢- ظهور الدجال:

والأحاديث في ذلك مستفيضة أيضًا، وهو رجل من بني آدم فيما يظهر، أعور العين اليمنى، كأن عينه عنبة طافية، فهي مطموسة، والأخرى -الشمال- ناتئة بارزة، ومكتوب بين عينيه «كافر»، يقرؤها كل مؤمن ولو لم يكن قارئًا، وهو موجود الآن، كما أخبر تميمٌ الداريُّ النبيَّ ﷺ بذلك فصدقه، فهو موجود في إحدى جزر البحر من جهة المشرق، في بحر من البحار الشرقية مكبل بالحديد.

ومِنْ أَمْرِهِ أنه يطأ الأرض كلها إلا مكة والمدينة، ويبدأ أمره بأن يقول: إنه رسول الله، وإنه المسيح، ثم بعد ذلك يدعي الإلهية، وهو يهودي وأعوانه هم اليهود، «يَتْبَعُ الدَّجَّالَ مِنْ يَهُودِ أَصْبَهَانَ سَبْعُونَ أَلْفًا عَلَيْهِمُ الطَّيَالِسَةُ»[(١)].

وفتنة الدجال فتنة عظيمة، فهو يكون معه جنة ونار، فالتي يراها الناس جنة هي نار، والتي يراها الناس نارًا هي ماء عذب، ويأتي بخوارق عظيمة يفتن بها الناس، ويتبعه كثير منهم، ويُسَلَّط على رجل واحد مؤمن من أهل المدينة يشهد أنه الدجال، فينشره الدجال فيقطعه قطعتين، ويمشي بينهما، ثم يقول له: قم، فيحييه الله ﷻ فتنة للناس، ويسأله الدجال: هل آمن به أم لا ؟ فيقول: «والله ما ازددت فيك إلا بصيرة، أنت الدجال الذي أخبرنا عنه رسول الله ﷺ»[(٢)].

---

(١) رواه مسلم (٢٩٤٤).

(٢) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَخْرُجُ الدَّجَّالُ فَيَتَوَجَّهُ قِبَلَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَتَلْقَاهُ الْمَسَالِحُ مَسَالِحُ الدَّجَّالِ فَيَقُولُونَ لَهُ: أَيْنَ تَعْمِدُ ؟ فَيَقُولُ: أَعْمِدُ إِلَى هَذَا الَّذِي خَرَجَ، فَيَقُولُونَ لَهُ: أَوَ مَا تُؤْمِنُ بِرَبِّنَا ؟ فَيَقُولُ: مَا بِرَبِّنَا خَفَاءٌ، فَيَقُولُونَ: اقْتُلُوهُ، فَيَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَلَيْسَ قَدْ نَهَاكُمْ رَبُّكُمْ أَنْ تَقْتُلُوا أَحَدًا دُونَهُ ؟! فَيَنْطَلِقُونَ بِهِ إِلَى الدَّجَّالِ فَإِذَا رَآهُ الْمُؤْمِنُ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ هَذَا الدَّجَّالُ الَّذِي ذَكَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَيَأْمُرُ الدَّجَّالُ بِهِ فَيُشَبَّحُ، فَيَقُولُ: خُذُوهُ وَشُجُّوهُ، فَيُوسَعُ ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ ضَرْبًا، فَيَقُولُ أَوَ مَا تُؤْمِنُ بِي ؟ فَيَقُولُ: أَنْتَ الْمَسِيحُ الْكَذَّابُ، قَالَ فَيُؤْمَرُ بِهِ فَيُؤْشَرُ بِالْمِئْشَارِ مِنْ مَفْرِقِهِ حَتَّى يُفَرَّقَ بَيْنَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ يَمْشِي الدَّجَّالُ بَيْنَ الْقِطْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: قُمْ، فَيَسْتَوِي قَائِمًا، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: أَتُؤْمِنُ بِي ؟ فَيَقُولُ: مَا ازْدَدْتُ فِيكَ إِلَّا بَصِيرَةً، ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَا يَفْعَلُ بَعْدِي بِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، فَيَأْخُذُهُ الدَّجَّالُ لِيَذْبَحَهُ فَيُجْعَلَ مَا بَيْنَ رَقَبَتِهِ إِلَى تَرْقُوَتِهِ نُحَاسًا فَلَا يَسْتَطِيعُ إِلَيْهِ سَبِيلًا، فَيَأْخُذُ بِيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ فَيَقْذِفُ بِهِ فَيَحْسِبُ النَّاسُ أَنَّمَا قَذَفَهُ إِلَى النَّارِ وَإِنَّمَا أُلْقِيَ فِي الْجَنَّةِ، فَهَذَا أَعْظَمُ النَّاسِ شَهَادَةً عِنْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ» [رواه البخاري (١٨٨٢)، ومسلم (٢٩٣٨)].



٣- نزول المسيح عيسى بن مريم عليه السلام:

ثم ينزل المسيح عيسى بن مريم عليه السلام عند المنارة البيضاء شرقي دمشق، ويصلي مع المسلمين خلف إمام منهم، حيث كانوا يصفون الصفوف لقتال الدجال، ثم يطلب المسيحُ الدجالَ فيدركه عند بابِ «لُد» بقرب بيت المقدس فيقتله، وتقوم الملحمة الكبرى مع اليهود عقب الدجال، فحينها يقتل المسلمون اليهود، فيختبئ اليهودي وراء الحجر والشجر، ويقول الحجر والشجر: يا مسلم يا عبد الله! هذا يهودي ورائي تعالَ فاقتله، إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود[(١)].

وعندما ينزل عيسى بن مريم عليه السلام يقتل الدجال، ويكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية أي لا يقبلها فلا يقبل إلا الإسلام، وتحكم الأرض بشريعة النبي ﷺ، قال رسول الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمُ ابْنُ مَرْيَمَ عليه السلام حَكَمًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الجِزْيَةَ، وَيَفِيضُ المَالُ حَتَّىٰ لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ»[(٢)].

٤- خروج يأجوج ومأجوج:

وفي زمن عيسى عليه السلام يخرج يأجوج ومأجوج، وهما قبيلتان من بني آدم عظيمتان جدًا في العدد، يملآن الأرض فسادًا وفجورًا، عَنِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ رضي الله عنه قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ الله ﷺ الدَّجَّالَ ذَاتَ غَدَاةٍ فَخَفَّضَ فِيهِ وَرَفَّعَ حَتَّىٰ ظَنَنَّاهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ، فَلَمَّا رُحْنَا إِلَيْهِ عَرَفَ ذَلِكَ فِينَا، فَقَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ؟» قُلْنَا: يَا رَسُولَ الله ذَكَرْتَ الدَّجَّالَ غَدَاةً فَخَفَّضْتَ فِيهِ وَرَفَّعْتَ حَتَّىٰ ظَنَنَّاهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ، فَقَالَ: «غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ؟! إِنْ يَخْرُجْ وَأَنَا فِيكُمْ فَأَنَا حَجِيجُهُ دُونَكُمْ، وَإِنْ يَخْرُجْ وَلَسْتُ فِيكُمْ فَامْرُؤٌ حَجِيجُ نَفْسِهِ وَاللهُ خَلِيفَتِي عَلَىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ، إِنَّهُ شَابٌّ قَطَطٌ عَيْنُهُ طَافِئَةٌ كَأَنِّي أُشَبِّهُهُ بِعَبْدِ العُزَّىٰ بْنِ قَطَنٍ، فَمَنْ أَدْرَكَهُ مِنْكُمْ فَلْيَقْرَأْ عَلَيْهِ فَوَاتِحَ سُورَةِ الكَهْفِ، إِنَّهُ خَارِجٌ خَلَّةً بَيْنَ الشَّأْمِ وَالعِرَاقِ فَعَاثَ يَمِينًا وَعَاثَ شِمَالًا، يَا عِبَادَ اللهِ فَاثْبُتُوا»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ الله وَمَا لَبْثُهُ فِي الأَرْضِ؟ قَالَ: «أَرْبَعُونَ يَوْمًا؛ يَوْمٌ كَسَنَةٍ، وَيَوْمٌ كَشَهْرٍ،

---

(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّىٰ يُقَاتِلَ المُسْلِمُونَ اليَهُودَ فَيَقْتُلُهُمُ المُسْلِمُونَ، حَتَّىٰ يَخْتَبِئَ اليَهُودِيُّ مِنْ وَرَاءِ الحَجَرِ وَالشَّجَرِ فَيَقُولُ الحَجَرُ أَوِ الشَّجَرُ: يَا مُسْلِمُ يَا عَبْدَ الله هَذَا يَهُودِيٌّ خَلْفِي فَتَعَالَ فَاقْتُلْهُ إِلَّا الغَرْقَدَ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرِ اليَهُودِ» [رواه البخاري (٢٩٢٦)، ومسلم (٢٩٢٢)].

(2) رواه البخاري (٢٢٢٢، ٢٤٧٦، ٣٤٤٨)، ومسلم (١٥٥).



وَيَوْمٌ كَجُمُعَةٍ، وَسَائِرُ أَيَّامِهِ كَأَيَّامِكُمْ»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ الله فَذَلِكَ الْيَوْمُ الَّذِي كَسَنَةٍ أَتَكْفِينَا فِيهِ صَلَاةُ يَوْمٍ ؟، قَالَ: «لَا، اقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ الله وَمَا إِسْرَاعُهُ فِي الأَرْضِ ؟، قَالَ: «كَالْغَيْثِ اسْتَدْبَرَتْهُ الرِّيحُ، فَيَأْتِي عَلَى الْقَوْمِ فَيَدْعُوهُمْ فَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَجِيبُونَ لَهُ، فَيَأْمُرُ السَّمَاءَ فَتُمْطِرُ، وَالأَرْضَ فَتُنْبِتُ فَتَرُوحُ عَلَيْهِمْ سَارِحَتُهُمْ أَطْوَلَ مَا كَانَتْ ذُرًا وَأَسْبَغَهُ ضُرُوعًا وَأَمَدَّهُ خَوَاصِرَ، ثُمَّ يَأْتِي الْقَوْمَ فَيَدْعُوهُمْ فَيَرُدُّونَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ، فَيَنْصَرِفُ عَنْهُمْ فَيُصْبِحُونَ مُمْحِلِينَ لَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَيَمُرُّ بِالْخَرِبَةِ فَيَقُولُ لَهَا أَخْرِجِي كُنُوزَكِ فَتَتْبَعُهُ كُنُوزُهَا كَيَعَاسِيبِ النَّحْلِ، ثُمَّ يَدْعُو رَجُلًا مُمْتَلِئًا شَبَابًا فَيَضْرِبُهُ بِالسَّيْفِ فَيَقْطَعُهُ جَزْلَتَيْنِ رَمْيَةَ الْغَرَضِ ثُمَّ يَدْعُوهُ فَيُقْبِلُ وَيَتَهَلَّلُ وَجْهُهُ يَضْحَكُ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ اللهُ ﷻ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ عليه السلام فَيَنْزِلُ عِنْدَ الْمَنَارَةِ الْبَيْضَاءِ شَرْقِيَّ دِمَشْقَ بَيْنَ مَهْرُودَتَيْنِ وَاضِعًا كَفَّيْهِ عَلَى أَجْنِحَةِ مَلَكَيْنِ إِذَا طَأْطَأَ رَأْسَهُ قَطَرَ وَإِذَا رَفَعَهُ تَحَدَّرَ مِنْهُ جُمَانٌ كَاللُّؤْلُؤِ، فَلَا يَحِلُّ لِكَافِرٍ يَجِدُ رِيحَ نَفَسِهِ إِلَّا مَاتَ وَنَفَسُهُ يَنْتَهِي حَيْثُ يَنْتَهِي طَرْفُهُ فَيَطْلُبُهُ حَتَّى يُدْرِكَهُ بِبَابِ لُدٍّ فَيَقْتُلُهُ، ثُمَّ يَأْتِي عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ عليه السلام قَوْمٌ قَدْ عَصَمَهُمُ اللهُ مِنْهُ، فَيَمْسَحُ عَنْ وُجُوهِهِمْ وَيُحَدِّثُهُمْ بِدَرَجَاتِهِمْ فِي الْجَنَّةِ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ أَوْحَى اللهُ ﷻ إِلَى عِيسَى عليه السلام إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لِي لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقِتَالِهِمْ فَحَرِّزْ عِبَادِي إِلَى الطُّورِ، وَيَبْعَثُ اللهُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ، فَيَمُرُّ أَوَائِلُهُمْ عَلَى بُحَيْرَةِ طَبَرِيَّةَ فَيَشْرَبُونَ مَا فِيهَا وَيَمُرُّ آخِرُهُمْ فَيَقُولُونَ لَقَدْ كَانَ بِهَذِهِ مَرَّةً مَاءٌ، وَيُحْصَرُ نَبِيُّ اللهِ عِيسَى عليه السلام وَأَصْحَابُهُ حَتَّى يَكُونَ رَأْسُ الثَّوْرِ لِأَحَدِهِمْ خَيْرًا مِنْ مِائَةِ دِينَارٍ لِأَحَدِكُمُ الْيَوْمَ، فَيَرْغَبُ نَبِيُّ اللهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ، فَيُرْسِلُ اللهُ عَلَيْهِمُ النَّغَفَ فِي رِقَابِهِمْ فَيُصْبِحُونَ فَرْسَى كَمَوْتِ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ يَهْبِطُ نَبِيُّ اللهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ إِلَى الأَرْضِ، فَلَا يَجِدُونَ فِي الأَرْضِ مَوْضِعَ شِبْرٍ إِلَّا مَلَأَهُ زَهَمُهُمْ وَنَتْنُهُمْ، فَيَرْغَبُ نَبِيُّ اللهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ إِلَى اللهِ، فَيُرْسِلُ اللهُ طَيْرًا كَأَعْنَاقِ الْبُخْتِ فَتَحْمِلُهُمْ فَتَطْرَحُهُمْ حَيْثُ شَاءَ اللهُ، ثُمَّ يُرْسِلُ اللهُ مَطَرًا لَا يَكُنُّ مِنْهُ بَيْتُ مَدَرٍ وَلَا وَبَرٍ فَيَغْسِلُ الأَرْضَ حَتَّى يَتْرُكَهَا كَالزَّلَفَةِ، ثُمَّ يُقَالُ لِلْأَرْضِ أَنْبِتِي ثَمَرَتَكِ وَرُدِّي بَرَكَتَكِ، فَيَوْمَئِذٍ تَأْكُلُ الْعِصَابَةُ مِنَ الرُّمَّانَةِ، وَيَسْتَظِلُّونَ بِقِحْفِهَا، وَيُبَارَكُ فِي الرِّسْلِ حَتَّى أَنَّ اللَّقْحَةَ مِنَ الإِبِلِ لَتَكْفِي الْفِئَامَ مِنَ النَّاسِ، وَاللَّقْحَةَ مِنَ الْبَقَرِ لَتَكْفِي الْقَبِيلَةَ مِنَ النَّاسِ، وَاللَّقْحَةَ مِنَ الْغَنَمِ

لَتَكْفِي الفَخِذَ مِنْ النَّاسِ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ اللهُ رِيحًا طَيِّبَةً فَتَأْخُذُهُمْ تَحْتَ آبَاطِهِمْ فَتَقْبِضُ رُوحَ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَكُلِّ مُسْلِمٍ، وَيَبْقَى شِرَارُ النَّاسِ يَتَهَارَجُونَ فِيهَا تَهَارُجَ الحُمُرِ فَعَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ»[1]، أما الملحمة الكبرى مع النصارى فهي تسبق ظهور الدجال وتكون بالشام.

٥- الخسوف:

وأما الخسف فهو أيضًا من أشراط الساعة، يكون خسف بالمشرق وخسف بالمغرب وخسف بجزيرة العرب، وهي زلازل عظمى يحصل فيها انخساف يعني انهيار عظيم للأرض، كما قال النبي ﷺ: «إِنَّهَا -يعني الساعة- لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْنَ قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ؛ فَذَكَرَ الدُّخَانَ، وَالدَّجَّالَ، وَالدَّابَّةَ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَنُزُولَ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ ﷺ وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَثَلَاثَةَ خُسُوفٍ؛ خَسْفٌ بِالمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِالمَغْرِبِ، وَخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ العَرَبِ، وَآخِرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنْ اليَمَنِ تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مَحْشَرِهِمْ»[2].

٦- الدخان:

ومنها الدخان كما ذكر الله ﷻ في القرآن، فقال تعالى: ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان:١٠]. وكما ذكر النبي ﷺ قال: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَرَوْا عَشْرَ آيَاتٍ..»[3]، وذكر منها الدخان، يأخذ المؤمن كالزكمة ويتغشى الكافر.

٧- الدابة:

وأما الدابة؛ فيُخْرِجُ اللهُ ﷻ من الأرض دابة تكلم الناس، أن الناس كانوا بآيات الله لا يؤمنون، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل:٨٢]، ولا يفر منها هارب، ولا يدركها طالب، وتسم الناس -أي: تجعل عليهم علامات- بأعمالهم حتى ينادي الناس بعضهم بعضًا: يا مؤمن، يا كافر، فيُصبح ما في القلوب ظاهرًا.

---

(١) رواه مسلم (٢٩٣٧).

(٢) رواه مسلم (٢٩٠١).

(3) لفظ آخر عند مسلم للحديث السابق.



٨ - طلوع الشمس من مغربها:

وأما طلوع الشمس من مغربها فهو من آخر الآيات هو والدابة، فأيتهما كانت قبل أختها فالأخرىٰ علىٰ إثرها: وإذا طلعت الشمس من مغربها آمن الناس كلهم أجمعون وذلك حين: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام:١٥٨].

٩- هدم الكعبة:

ويهدمها ذو السويقتين، كما قال النبي ﷺ: «يُخَرِّبُ الكَعْبَةَ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنْ الحَبَشَةِ»[١]، والظاهر أن ذلك بعد زوال الإسلام من الأرض.

١٠- نار تحشر الناس إلىٰ أرض المحشر:

وتخرج هذه النار من اليمن كما أخبر النبي ﷺ، ولا يدرك المسلمون هذه العلامة ؛ لأن الناس يومئذ لا يكون فيهم مسلم حيث إن الساعة لا تقوم إلا علىٰ شرار الخلق.

وكل ما ذكرنا من قبل من الآيات والأشراط قد استفاضت به الأحاديث، ولذلك فالتكذيب بشيء منها ضلال وبدعة، ولا خلاف عند أهل السنة في ذلك.

ومع كل هذه الأشراط فلا يعلم وقت قيام الساعة مَلَكٌ مُقَرَّبٌ ولا نبيٌّ مرسل، فلا يعلمه إلا الله وحده ﷻ، قال ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [لقمان:٣٤].



(١) رواه البخاري (١٥٩١، ١٥٩٦)، ومسلم (٢٩٠٩).

الباب السادس

الإيمان بالقدر





الإيمان بالقضاء والقدر

الركن السادس من أركان الإيمان، كما بينها النبي ﷺ في حديث جبريل، هو: الإيمان بالقدر. حيث قال ﷺ عن الإيمان: «أَنْ تُؤْمِنَ بِالله ، وَمَلَائِكَتِهِ ، وَكُتُبِهِ ، وَرُسُلِهِ ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ: خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ»[1].

وقال ابن عمر رضي الله عنهما في سياق ذكره لحديث جبريل هذا عندما ذكروا له مَعبدًا الجهني الذي كان يُظهر الزهد والعبادة وطلب العلم ولكنه يقول: لا قدرَ والأمرُ أُنف، فقال ابن عمر رضي الله عنهما: «فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ: أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ: لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ؛ مَا قَبِلَ اللهُ مِنْهُ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ»[2].

وهذا دليلُ واضح على بطلان عمل من لم يؤمن بالقدر، ودليلٌ على تكفير الصحابة من أنكره جملةً، وقال: لا قدر والأمر أُنُف: أي مستأنف جديد، ليس هناك علم لله تعالى سابق على وجود الأشياء أو كتابة لها.

فغلاة القدرية النفاة الذين ينفون القدر جملةً ممن يقول صراحةً: لا قدر، أو: ينفي علم الله عز وجل، خارجون عن الملة نوعًا وعينًا باتفاق أهل السنَّة، وليسوا من أهل القبلة أصلًا.

وإن كان هؤلاء قد انقرضوا لتواتر نصوص الكتاب والسنَّة بوجوب الإيمان بالقدر، إلا أن آثار مذهبهم الباطل لا زالت مؤثرة في مناهج أهل البدع المخالفة لعقيدة أهل السنَّة والجماعة في القضاء والقدر.

والإيمان بالقضاء والقدر على أربع مراتب، سيأتي بيان كلًا منها تفصيلًا...

[١] الإيمان بعلم الله الأول. [٢] الإيمان بكتابة المقادير في اللوح المحفوظ.

[٣] الإيمان بمشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة.

[٤] الإيمان بخلق الله لأفعال العباد وقدرتهم ومشيئتهم خيرها وشرها.

---

(١) رواه البخاري (٥٠، ٤٧٧٧)، ومسلم (٨، ٩).

(٢) رواية عند مسلم للحديث السابق.



مراتب الإيمان بالقدر

والإيمان بالقدر -كما دل عليه الكتاب والسنة- على أربع مراتب:

• المرتبة الأولى: الإيمان بعلم الله تعالى :

العلم الأول السابق على وجود المخلوقات، وقد يُسَمَّى هذا العلم -العلم القديم-، ويُقصد به الأزلي، كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «العقيدة الواسطية»، قال في بيان درجات الإيمان بالقدر: «الدرجة الأولى: الإيمان بأن الله تعالى عَلِمَ ما الخلق عاملون بعلمه القديم الذي هو موصوف به أزلًا»، لكن اللفظ الأصح أن يقال: «بعلمه الأول أو السابق»، وإن لم يكن هناك مانع من الإخبار بلفظ «القديم» بالاصطلاح المعروف الذي معناه: الأزلي، فالله ﷻ قد علم بعلمه القديم الموصوف به أزلًا ما الخلق عاملون قبل أن يخلقهم، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ [النساء:٣٢]، أي: كان ولم يزل سبحانه، فلفظ ﴿كَانَ﴾ يُثبت أن علمه ﷻ ليس بحادث بعد وقوع الأشياء، وإنما هو سابق على وجود الأشياء فالله سبحانه ﴿كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾.

وقال تعالى : ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩]، فهذه الآية الكريمة بينت مرتبة العلم، ومرتبة الكتابة، لأن الله ﷻ جعل تفصيل هذه الكائنات في كتاب مبين، حتى سقوط حبة أو ورقة من شجرة إلى الأرض، وكم مرة تتقلب حتى تصل إلى سطح الأرض، وما مستقرها بعد ذلك، وحبات النبات، سواء ما وَضَعَه الناس في ظُلُمَات الأرض وما لم يَضَعوه، وما يبقى رطبًا حيًا وما ييبس ويموت، والأشياء الحية والميتة والجمادات وسائر الكائنات، الله ﷻ قد علم ذلك كله.

وقوله: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ هذه المفاتيح بينتها الآية الأخرى، قال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [لقمان:٣٤]، هذه المفاتيح الخمس استأثر الله ﷻ بها، كما قال النبي ﷺ لجبريل عندما سأله عن الساعة فقال: «مَا الْمَسْؤُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ



مِنَ السَّائِلِ، وَسَأُخْبِرُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا، إِذَا وَلَدَتِ الأَمَةُ رَبَّهَا، وَإِذَا تَطَاوَلَ رُعَاةُ الإِبِلِ البُهْمُ فِي البُنْيَانِ فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللهُ ثُمَّ تَلَا النَّبِيُّ ﷺ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾»[1]، وهذا دليل على أن هذه الخمس، بما فيها علم الساعة، لا يعلمها مَلَكٌ مقرب ولا نبي مرسل، لأن سيد المرسلين ﷺ نفى علمه لها، ونفى عن جبريل -الروح الأمين- علمه بهذه الخمس، فقال: «فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللهُ»، أي سأخبرك عن الأمارات، ومع ذلك تبقى الساعة ضمن الغيبيات الخمس التي لا يعلمهن إلا الله سبحانه، فتبين بذلك أن كل ما يمكن الإخبار عنه أو كل ما يمكن أن يعلم عن هذه الخمس لا يخرجها عن وصفها أنها مفاتيح الغيب التي لا يعلمها إلا الله.

وما أخبر به الرسول ﷺ عن هذه الغيبيات، هو إخبار ببعضها، لا إخبارٌ بكل الأشياء، ولم يعلم ﷺ كل الأشياء بحيث تصبح هذه الأمور خارجة عن مفاتيح الغيب، وإنما أخبر ببعض تفاصيل عنها، وإذا أخبر بشيء بقي شيء آخر، كإخباره بأمارات الساعة، ويبقى وقت قيامها لا يعلمه إلا الله ﷻ.

وإذا أخبر النبي ﷺ عن تفاصيل بعض الأمور التي استأثر الله سبحانه بعلمها، كوقت موت فلان، وموضع موته -كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [لقمان:٣٤]- نقول إذا أخبر النبي ﷺ عن تفاصيل ذلك، فإنه يخبر به معلقًا على المشيئة، كما حدث ذلك في غزوة بدر، فقد قال ﷺ قبل يوم بدر: «هَذَا مَصْرَعُ فُلَانٍ غَدًا إِنْ شَاءَ اللهُ تعالى، وَهَذَا مَصْرَعُ فُلَانٍ غَدًا إِنْ شَاءَ اللهُ تعالى»[2]، فأخبر بمصارعهم على جهة التفصيل والوقت، وحدث ما قال ﷺ، ولكنه إنما ذكره معلقًا على المشيئة.

ومثل ذلك ما يكتبه المَلَكُ مما أخبره الله ﷻ به عن الجنين وهو في رحم أمه، ما عمله وما أجله وما رزقه وشقي هو أم سعيد، وكل هذا من تفاصيل ما سيقع في المستقبل.

---

(١) الحديث السابق.

(٢) رواه مسلم (٢٨٧٣) بلفظٍ قريب، وهذا لفظ أحمد (١٨٣).



فهذا كله أيضًا معلق على مشيئة الله تعالى، كما أشار إليه الحديث: «فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ وَيَكْتُبُ المَلَكُ»[1]، وما يكتبه الملك في هذا الكتاب قابل للمحو والإثبات، فإذا شاء الله أن يمضيه أمضاه، وإذا شاء أن يمحوه محاه، ولذلك نجد جبريل عليه السلام يقول للنبي ﷺ عن فرعون: «يَا مُحَمَّدُ فَلَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا آخُذُ مِنْ حَالِ البَحْرِ فَأَدُسُّهُ فِي فِيهِ مَخَافَةَ أَنْ تُدْرِكَهُ الرَّحْمَةُ»[2]، حين قال: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس:٩٠]، فهذا دليل على أن أحدًا لا يدري كيف تكون نهاية الإنسان وعاقبة أمره، فجبريل عليه السلام خشي أن يقع خلاف ما يعلمه -هو- من مصير فرعون، فهذا دليل على أن العبد أيًا من كان ملكًا مقربًا أو نبيًا مرسلًا لا يعلم علم الغيب علمًا تفصيليًا مجزومًا به، فما عُلِمَ عِلمًا تفصيليًا فهو معلق على المشيئة فلا يَعْلَمُ تفصيله من كل وجه إلا الله ﷻ.

والمجزوم به لابد أن يقع قطعًا، فالقرآن والسنة إذا جاء فيهما أن الله ﷻ قد شاء أمرًا فلابد أن يقع، ويبقى في هذا الأمر شيءٌ غير معلوم يَظل من مفاتيح الغيب؛ فهناك أشياء نجزم بوقوعها كالدَّجال، ونزول عيسى بن مريم عليه السلام، وخروج يأجوج ومأجوج، والنفخ في الصور، وقيام الناس حفاةً عُرَاةً غُرْلًا، فهذه الأشياء غير قابلة أن نقول فيها: إن شاء الله أن غيّرها فلا تقع، بل هذه أخبار مجزومٌ بها ومقطوع بأنها ستقع، قد شاء الله ذلك، ويستحيل أن يقع خلاف ما أخبر.

ومع أنه ﷻ قد أَعْلَمَنا ذلك علمًا جازمًا إلا أن هذه الأشياء مازالت في الغيب، لأننا لا نعلم لها تاريخًا محددًا، وأما التي حُدِّد لها تاريخ محدد، كعمر الإنسان الذي يكتبه الملك والجنين في رحم أمه، فهذا مُعَلَّقٌ على المشيئة، فتظل مفاتيح الغيب الخمس لا يعلمها إلا الله.

وقد تكلم بعض أهل العلم في مسألة الغيب، واستثنى منه ما أَطْلَعَ اللهُ عليه بعض أنبيائه ورسله، ولكن الأدلة الصريحة أن هذا مما لا استثناء فيه، أو أن الاستثناء -كما ذكرنا- معلق على المشيئة، وأنه يخبر ببعض التفاصيل دون باقيها، قال ﷻ: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا﴾ [الجن:٢٦-٢٧]، وهذا الإخبار الذي يخبر به الرسل لا يناقض أن الله سبحانه عنده علم الغيب. ومفاتيح الغيب

---

(١) رواه مسلم (٢٦٤٥).

(٢) صحيح: رواه الترمذي (٣١٧٠)، وأحمد (٢٢٠٤)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٠١٥).



التي لا يعلمها إلا هو، لأنهم لا يخبرون عن هذه الخمس على جهة الجزم مع التفصيل الكامل بلا إجمال، بل يبقى هناك شيء من الإجمال -عدم التفصيل- يبقى معه الأمر غيبًا لا يعلمه إلا الله ﷻ، أو يخبر بتفصيل معلقًا إياه على المشيئة، قال ﷻ: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمَۢا﴾ [الطلاق:١٢]، فعلم الله ﷻ عِلْمٌ بالكليات والجزئيات -بكل التفاصيل- لا كما يزعم الفلاسفة[1] أن علمه ﷻ بالكليات دون الجزئيات.

والله ﷻ عَلِمَ ما كان وما سيكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، عَلِمَ ما وقع، ومتى يحدث ما سيقع، وعَلِمَ الأمر الذي لم يحدث لو كان يحدث كيف تكون صفاته وأحواله، وذكر من ذلك أمثلة متعددة في القرآن، فكل ما جاء فيه ﴿لَوْ﴾، و﴿لَوْلَا﴾ فهو من هذا الباب، قال تعالى عن الكفار: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الأنعام:٢٨]، فلو رد الله الكافرين للدنيا كما طلبوا، أو كما يطلبون يوم القيامة -وهذا الرد لن يحدث- لعادوا لما نُهوا عنه، فهم يطلبون الرجوع للدنيا ليؤمنوا، وعَلِمَ الله ﷻ أنه لو ردهم لعادوا إلى الكفر، فهذا أمر لم يكن، ولكن عِلْم الله ﷻ أحاط به.

وقال ﷻ: ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ [الزخرف:٣٣]، فقد عَلِمَ الله ﷻ أنه لو جعل للكفار سقفًا من فضة ومعارج عليها يظهرون ولبيوتهم أبوابًا وسررًا عليها يتكئون وزخرفًا؛ لو جعل لهم ذلك؛ لكفر الناس كلهم، وكانوا أمةً واحدةً على الكفر.

وقال ﷻ: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ۝٧٤ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾ [الإسراء:٧٤-٧٥]، وقال ﷻ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [هود:١١٨].

والآيات كثيرة جدًا في إثبات أن الله ﷻ عَلِمَ ما لم يكن لو كان كيف يكون، ومنها كذلك قوله ﷻ عن الغلام الذي قتله الخضر: ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۝٨٠ فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف:٨٠-٨١].

(١) كما يقول ابن سينا وأضرابه من الفلاسفة.



فقد عَلِمَ الله ﷻ أن الغلام لو كَبُرَ لكفر ولتابعه والداه فأرهقهما طغيانًا وكفرًا، فرحم الله الوالدين، والظاهر أنه رحم الغلام بموته صغيرًا دون البلوغ فمات مسلمًا على الفطرة لأبوين مسلمين، ولو كَبُرَ لكفر ولأرهق والديه طغيانًا وكفرًا، وهذا معنى قول ابن عباس رضي الله عنهما: «وَأَمَّا الْغُلَامُ فَطُبِعَ يَوْمَ طُبِعَ كَافِرًا...»(١)، فهو ليس كافرًا في تلك اللحظة، لكنه لو كَبُرَ لكان كافرًا، أما وهو صغير فهو على الفِطرة لم يبلغ الحِنث كما قال موسى عليه السلام، وإنما أنكر عليه الخضر عدم صبره عن معرفة الحكمة التي من أجلها شرع الله ﷻ له قتله في تلك الحال.

فالله ﷻ عَلِمَ ما كان وما سيكون، لكن هذا العلم الأول أو العلم السابق على أفعال العباد لا يحاسب اللهُ العباد بناءً عليه، فهو لا يحاسبهم إلا على ما وقع منهم من أفعالهم التي فعلوها باختيارهم، ولا يعاقبهم على أفعالهم قبل أن تقع منهم، فهو ﷻ قد عَلِمَ أن الكفار سيكفرون، ويقتلون المؤمنين ويحاربون الرسل ومع ذلك لم يُنْزِل بهم العقاب ولا أنزله بقومٍ قط قبل أن يكفروا وقبل أن يرسل إليهم الرسل، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥]، وما أهلك الله ﷻ أمةً وما عذَّب قومًا إلا بعد أن كذَّبوا وبعد أن كفروا وبعد أن ظلموا، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء:١٦]، فمتى حق عليها القول ؟ لمَّا فسقوا فيها.

فالعلم السابق بأن فلانًا سيعصي أو سيكفر أو سيفسق أو سيظلم، هذا العلم لا يحاسب الله ﷻ أحدًا عليه، ولا يحاسبه أنه لو أعطاه كذا لكفر مثلًا فيعاقبه على ذلك مقدمًا، فلا يحاسبهم على ما لم يَحْدُث.

ولذلك من لم تبلغهم دعوة رسول من الرسل، فالله ﷻ يعلم ماذا كانوا سيعملون لو جاءتهم دعوة الرسل، ومع ذلك يمتحنهم يوم القيامة، فلا يعذبهم بما عَلِمَ أنهم كانوا سيفعلونه لو أتاهم الرسول، وكذلك الصبيان، الله ﷻ أعلم بما كانوا عاملين، وليس معنى ذلك أنه يحاسبهم على علمه بما كانوا سيفعلونه لو كبروا، وإنما الذي نُثبته أن الله ﷻ أعلم بما كانوا عاملين، لا أنه سيحاسبهم على ذلك العلم السابق.

---

(١) رواه مسلم (٢٣٨٠).



ومن هنا نفهم قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد:٣١]؛ لأن بعض الناس قد يظن أن الله لا يعلم حتى يختبرهم، فالله ﷻ كان يعلم من سيجاهد ومن سيصبر ولكن هذا العلم لا يحاسبهم عليه، وإنما فسر أهل العلم قوله: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾ أي: علمًا يحاسبهم عليه، ويعلم أنه قد «وقع» بعد علمه أنه «سيقع»، وينتقل من علم الغيب إلى علم الشهادة، فعلم الله سبحانه قبل وجود الشيء ووقوع الحدث علم غيب، وعلمه بعد وقوعه علم شهادة، أما المخلوقون فعلمهم مقصور على ما بعد الوقوع، أما قبل أن يقع فهو ظن وليس علمًا.

وأما علم الله ﷻ فهو علمٌ بالشيء علمًا جازمًا قبل أن يقع وبعده، لكن على أي العِلْمين يكون الحساب؟ إنه يكون على العلم الذي بعد وقوع الفعل، وهو علم الشهادة.

وقال ﷻ: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران:١٤٠]، ليعلم ذلك علمًا يحاسبهم عليه، وقد فسَّر ابن عباس قوله تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ﴾ بـ: «وليرى»[1]، وهذا هو معنى علم الشهادة، فهو ﷻ يعلم الشيء الذي لم يقع قبل وقوعه، ولكن قال: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ﴾ [محمد:٣١]، يعلم الذين آمنوا الذين وقع منهم الإيمان، والذين صبروا الذين وقع منهم الصبر، ويعلم المجاهدين الذين وقع منهم الجهاد بالفعل، ليس لأنه لا يعلمه قبل وقوعه، ولكن لأنه يحاسب العباد على ذلك العلم الذي بعد الوقوع.

• المرتبة الثانية: الإيمان بكتابة المقادير في اللوح المحفوظ:

المرتبة الثانية من مراتب الإيمان بالقدر هي: الإيمان بكتابة المقادير في اللوح المحفوظ، وما يتبعها من كتابات:

قال الله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد:٢٢]، من قبل أن نبرأها: أي: من قبل أن نخلقها، والضمير في ﴿نَّبْرَأَهَا﴾ إما عائد على الأرض أو النفوس أو المصيبة أو الخليقة كلها، وهو ما دل عليه السياق -كما رجح ابن كثير-.

---

(١) انظر «تفسير ابن كثير».



أخبر الله ﷻ بوجود القدر السابق، وبكتابة المقادير في كتاب، كما سبق ذكره في آية الأنعام قوله تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩]، وقال تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس:١٢]، وقال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ۝ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج:٢١-٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف:٤]، وهذه الآيات كلها تدل على إثبات أم الكتاب، وقال الله ﷻ: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد:٣٩]، وقال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨]، أي: ما فرطنا في اللوح المحفوظ من شيء، وإنما سُمّي محفوظًا لأنه لا محْوَ فيه ولا إثبات، فهو محفوظ عن التبديل والتغيير.

وفي الحديث الصحيح أن عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ لِابْنِهِ: يَا بُنَيَّ! إِنَّكَ لَنْ تَجِدَ طَعْمَ حَقِيقَةِ الإِيمَانِ حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّ: مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ أَوَّلَ**[1] **مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ: رَبِّ! وَمَاذَا أَكْتُبُ ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**»، يَا بُنَيَّ! إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا فَلَيْسَ مِنِّي**»[2].

وأصح أقوال أهل العلم أن القلم هو أول مخلوق، ومن العلماء من يقول: العرش، ومنهم من يقول الماء، وابن القيم يرجح أنه العرش، لأنه يرجح الرواية الثانية: «**أولَ ما خلق الله القلم...**»،

---

(١) في الرواية الأخرى لهذا الحديث: «**أول ما خلق الله القلم...**» الحديث، ضُبطت كلمة «**أول**» بالرفع والنصب، والرفع هو الصحيح، وتفصيل ذلك أن الجملة إذا كانت: أولُ ما خلق الله القلمُ، فإعرابها: «**أولُ**»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وما موصولة في محل جر مضاف إليه، و«**خلق الله**» فعل وفاعل والجملة صلة الموصول، و«**القلمُ**»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة، والجملة على هذا النحو اسمية ويكون معناها: أولُ شيءٍ خلقه الله هو القلمُ، أو: القلمُ أولُ ما خلق اللهُ من الأشياء.

وعلى الضبط الآخر تكون الجملة هكذا: «**أولَ ما خلق اللهُ القلمَ، قال له اكتب..**»، وإعرابها: «**أولَ**» ظرف زمان منصوب، وهو مضاف إلى الجملة التالية متعلق بالفعل «**قال**»، و«**ما**» مصدرية، «**خلق الله**» فعل وفاعل، «**القلمَ**» مفعول به، «**قال**»: فعل ماض تعلق به الظرف «**أولَ**»، والجملة فعلية ويكون معناها: عندما خلق الله القلم «**أولَ ما خلقه**» قال له: اكتب، وهذه الرواية الثانية لا تفيد أن القلم أول المخلوقات، وإنما تفيد أنه أُمِر فورًا بكتابة ما هو كائن إلى يوم القيامة، كقولك: أولَ ما دخل محمدٌ رحبتُ به وأعطيته درهمًا. والرواية الأولى هي الصحيحة، وهي التي تدل على أن القلم هو أول المخلوقات بدايةً، أي أول مخلوق والدليل على أنها الصحيحة رواية بن أبي عاصم في «السنة»: «**إن أول شيء خلقه اللهُ القلمُ**»، ولهذه الرواية: «**إن أولَ ما خلق اللهُ القلمُ**»، ودخول «**إنّ**» على هذه الجملة تدل على أن «**أول**» مبتدأ لا ظرف.

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٤٧٠٠)، والترمذي (٢١٥٥)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٠١٧).



لكن الصحيح أن الروايات كرواية: «إن أول ما خلق الله القلم»، ورواية: «أول شيء خلقه الله القلم»، تؤكدان صحة ما ذكرنا أن القلم هو أول مخلوق، أما عن شكل القلم وكيفيته، فالله ﷻ أعلم[١].

وفي «صحيح مسلم» أن النبي ﷺ قال: «كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ»[٢].

وقال النبي ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما: «وَاعْلَمْ: أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَىٰ أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا عَلَىٰ أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الأَقْلَامُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ»[٣]، فَذَكَرَ الكتابة له وعليه، وذكر القلم وأنه قد رفع، وأن الصحف قد جفت.

وفي رواية للحديث: «جَفَّ القَلَمُ عَلَىٰ عِلْمِ اللهِ»[٤]، يعني: على اللوح المحفوظ، فهذا اللوح المحفوظ ليس فيه محو ولا إثبات وليس محتملًا للتغيير؛ لأن المكتوب هو علم الله الذي لا يمكن أن يتغير، أما ما كتبه الملائكة فهو محتمل للتغير، فاللوح المحفوظ كتب الله فيه ما سيكون إلى يوم القيامة وما هو كائن، حتى لو أن كتابًا آخر مُحي فيه شيء وأُثبت آخر لكان هذا

---

(١) أما الحديث الذي يذكره الصوفية: «أتدري أول شيء خلقه الله ؟ نور نبيك يا جابر»، فهو باطل يخالف هذه الأحاديث الصحيحة السابقة، والله ﷻ خلق النبي ﷺ من الطين والماء فقد قال ﷻ: ﴿إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرٗا مِّن طِينٖ﴾ [ص:٧١]، فالرسول ﷺ من البشر بنص الآية: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾ [الكهف:١١٠، فصلت:٦]، والبشر خُلق من طين، ومن قال: إن الله خلق الرسول ﷺ من نور وجهه فهو يفتري على الله الكذب، فنور وجه الله صفة من صفات الله ﷻ، فكيف يقال أن الرسول خُلق من نور وجه الله الذي هو صفة من صفات ربنا ؟ فهل الرسول ﷺ صفة من صفات ربنا ؟ هذا هو الغلو الذي يؤدي إلى الكفر، وذلك كمن يقول: إن عيسى عليه السلام صفة من صفات الله تعالى، وذلك كفر، وإنما قوله تعالى عن عيسى: ﴿فَنَفَخۡنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا﴾ [الأنبياء:٩١]، أي: الروح المخلوقة التي نسبها الله إلى نفسه، كقوله: ﴿طَهِّرَا بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [البقرة:١٢٥]، فهذه إضافة تشريف، ومثله في ذلك آدم: ﴿وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [الحجر:٢٩]، فهذه روح منسوبة إلى الله تشريفًا وتكريمًا، فعيسى عليه السلام كلمة الله بمعنى أنه كان بكلمة من الله، خلقه الله بـ ﴿كُن﴾ وليس عيسى هو ﴿كُن﴾ فصفات الله غير مخلوقة، وهذا هو الفرق بيننا وبين النصارى في هذا الموضوع، أنهم يقولون: عن المسيح أقنوم من الأقانيم، مثل صفة من الصفات مثلًا، ولا يريدون أن يقولوا: صفة، إنما جعلوا للصفات كيانًا مستقلًا، وسموها أقانيم، ونحن نقول: عيسى مخلوق من المخلوقات.

(٢) رواه مسلم (٢٦٥٣).

(٣) **صحيح**: رواه الترمذي (٢٥١٦)، وأحمد (٢٦٦٤، ٢٧٥٨)، وصححه الألباني في تحقيقه لـ: «جامع الترمذي».

(٤) **صحيح**: رواه الترمذي (٢٦٤٢)، وأحمد (٢٧٧٦١)، وصححه الألباني في تحقيقه لـ: «جامع الترمذي»، ولقد بوب عليه البخاري في «كتاب القدر» من صحيحه فقال: «باب: جف القلم على علم الله...».



موجودًا في اللوح المحفوظ أن يُمحىٰ من كتاب فلان كذا وكذا، ويثبت فيه كذا وكذا، ولا محو ولا إثبات في اللوح المحفوظ، رفعت الأقلام وجفت الصحف.

قال ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ جَفَّ القَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ»[1]، وقال تعالىٰ: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ الْكِتَٰبِ﴾ [الرعد:٣٩] وهو اللوح المحفوظ، قال ابن عباس رضي الله عنهما: «الكتاب كتابان: كتاب يمحو الله منه ما يشاء ويثبت، وعنده أم الكتاب».

ونلاحظ أن رسول الله ﷺ علم ابن عباس رضي الله عنهما أمر الكتابة هذا مقترنًا بأثره العظيم، وهو أن ييأس العبد من الناس رجاءً وخوفًا، فقال: «وَاعْلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَىٰ أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ...» أي: لو اجتمع الناس كلهم علىٰ أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، فلماذا ترجوهم، وكيف تظن أنهم يملكون لك نفعًا، وقد كتب الله لك ذلك قبل وجودهم ؟! ولماذا تعمل من أجلهم ؟! «وَلَوِ اجْتَمَعُوا عَلَىٰ أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ...»، فلماذا تخافهم ؟!

والعبد إذا استحضر ذلك فلن يرجو الناس ولن يخافهم ولن يُعجب بنفسه، ولن ينسب الفضل إليها، ولن يقول: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ بل سيؤمن أنه رزقٌ كتبه الله له قبل أن يُوجِد السماوات والأرض، وكذلك العمل الصالح؛ مَنّ الله به عليك، فلا تُعجب بنفسك، ولا تفرح فرح الغرور والكِبر بما آتاك الله من دين ودنيا، وكذلك لا تأس أسىٰ اليأس والجزع والسخط علىٰ ما فاتك من الدنيا، وذلك لأن الأمر مقدرٌ قبل أن تُوجَد، كما قال تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى الْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد:٢٢-٢٣].

فالاختيال والتكبر والفخر علىٰ العباد كل ذلك مرجعه إلىٰ عدم شُهود القدر، فلو شَهِدَ العبد أن الله كتب ذلك قبل أن يُوجِد العباد، وأن العباد أضعف وأعجز من أن يقدروا علىٰ شيء إلا علىٰ ما أقدرهم الله عليه، وأن الله سبحانه ابتلىٰ العباد بما أعطاهم ومنعهم لينظر كيف يعملون، لا لكي يفتخر بعضهم علىٰ بعض، ويبغي بعضهم علىٰ بعض.

---

(١) رواه البخاري (٥٠٧٦).



وكذا صفة البخل فلماذا يبخل العباد الذين يوقنون بالرزق ؟ وإنما يبخل بالرزق من لم يوقن برزق الله الذي كتبه له قبل أن يخلقه، ولو أيقن أن الله ﷻ كتب له رزقًا محددًا مقدرًا وأمره أن يُنفق في سبيله، فهل يبخل بما أوجب الله ﷻ عليه ؟ وهذا البخل راجع أيضًا إلىٰ رؤية المِلْكِ، فيرىٰ العبد نفسه أنه الذي يملك، ولو استحضر العبد القدر السابق، واستحضر الكتابة السابقة علىٰ وجود السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، لأيقن أنه لا يملك شيئًا وأنه أُعطي كل ذلك في ذلك الغيب البعيد، فلماذا إذن يبخل ؟!.

وإذا أيقن الإنسان أيضًا بكتابة الرزق فكيف يطلبه من حرام ؟ وقد قال النبي ﷺ: **«إِنَّ رُوحَ القُدُسِ نَفَثَ فِي رُوْعِي أَنَّه لنْ تَمُوتَ نَفْسٌ حَتَىٰ تستوفِيَ رِزْقَهَا، فاتقوا اللَّهَ وأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ، خُذُوا مَا حَلَّ، وَدَعُوا مَا حَرَّمَ»**[1].

«أيها الناس! اتقوا الله وأجملوا في الطلب؛ فإن نَفْسًا لن تموتَ حتىٰ تستوفيَ رزقَها وإنْ أَبْطَأَ عنها، فاتَّقُوا اللهَ وأَجْمِلُوا في الطَّلَبِ، خذوا ما حَلَّ، ودَعُوا ما حَرَّمَ»[2].

فرسول الله ﷺ لم ينهك عن الطلب، ولكن لا تطلب إلا طلبًا جميلًا، لا كما يقول الناس: وماذا نفعل إن لم نأكل الحرام -كالربا والسرقة والغش والرشوة والميسر-؟ ولو أنهم اتقوا الله لآتاهم رزقهم ولطلبهم رزقُهم كما يطلبون هم الرزق، ولكن من حلال.

---

(١) صحيح: وقد سبق تخريجه في هامش (ص:١٩).

(٢) صحيح: رواه ابن ماجه (٢١٤٤)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٧٤٢)، وبلفظٍ قريب رواه ابن حبان (٣٢٣٩)، والحاكم (٢١٣٤) وقال: «صحيح على شرط الشيخين»، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/١٥٦)، والبيهقي (١٠١٨٤) وفي «الشعب» (١١٨٦)، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب» (١٦٩٧).



فصل

ويتبع هذه الكتابة الأولى -وهي: الكتابة في اللوح المحفوظ- كتابات وتقديرات أُخر:

١- منها: التقدير يوم القبضتين: قال النبي ﷺ: «**إِنَّ اللهَ ﷻ خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ أَخَذَ الخَلْقَ مِنْ ظَهْرِهِ، وَقَالَ: هَؤُلَاءِ فِي الجَنَّةِ وَلَا أُبَالِي، وَهَؤُلَاءِ فِي النَّارِ وَلَا أُبَالِي**»، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ! فَعَلَى مَاذَا نَعْمَلُ، قَالَ ﷺ: «**عَلَى مَوَاقِعِ القَدَرِ**»[١]، وفي رواية «**أَخَذَ قَبْضَةً بِيَمِينِهِ فَقَالَ: هَؤُلَاءِ فِي الجَنَّـةِ وَلَا أُبَالِي، وَأَخَذَ قَبْضَةً بِشِمَالِهِ**[٢] **وَقَالَ هَؤُلَاءِ فِي النَّارِ وَلَا أُبَالِي**».

فلا يبالي الله ﷻ بطاعة الطائعين، ولا معصية العاصين، ولا يزيد في ملكه طاعة طائع، ولا ينقص من ملكه معصية عاصٍ، ولو أن أول خلقه وآخرهم وإنسهم وجنهم كانوا على أتقى قلب رجل منهم ما زاد ذلك في ملكه شيئًا؛ لأنه هو الذي قدَّر ذلك، وهو الذي جعله كذلك ﷻ[٣].

خرج النبي ﷺ على الصحابة بكتابين في يده، فقال: «**أَتَدْرُونَ مَا هَذَانِ الكِتَابَانِ؟**» فقالوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ إِلَّا أَنْ تُخْبِرَنَا، فَقَالَ لِلَّذِي فِي يَدِهِ اليُمْنَى: «**هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ فِيهِ أَسْمَاءُ أَهْلِ الجَنَّةِ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ ثُمَّ أُجْمِلَ عَلَى آخِرِهِمْ فَلَا يُزَادُ فِيهِمْ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُمْ أَبَدًا**»، ثُمَّ قَالَ لِلَّذِي فِي شِمَالِهِ: «**هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ فِيهِ أَسْمَاءُ أَهْلِ النَّارِ وَأَسْمَاءُ**

---

(١) صحيح: رواه أحمد (١٧٢٠٧)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤٨).

(٢) قال بعض العلماء: «إن ذكر الشمال في صفة اليد شاذ»، وهذا القول غير صحيح، والصحيح أنها ثابتة في عدة أحاديث، وهي يمين مباركة، فهي شمال لكن في القوة والبركة والخير يمين وليست أنقص من اليمين كما هي عند الناس.

(٣) روى مسلم في صحيحه (٢٥٧٧) عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا رَوَى عَنْ اللهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- أَنَّهُ قَالَ: «يَا عِبَادِي! إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا، يَا عِبَادِي! كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ، يَا عِبَادِي! كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ، يَا عِبَادِي! كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ فَاسْتَكْسُونِي أَكْسُكُمْ، يَا عِبَادِي! إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ، يَا عِبَادِي! إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، يَا عِبَادِي! لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي! لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي! لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ المِخْيَطُ إِذَا أُدْخِلَ البَحْرَ، يَا عِبَادِي! إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ إِيَّاهَا فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدْ اللهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ».



آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ ثُمَّ أُجْمِلَ عَلَى آخِرِهِمْ فَلَا يُزَادُ فِيهِمْ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُمْ أَبَدًا»، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: فَفِيمَ العَمَلُ يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ كَانَ أَمْرٌ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ؟ فَقَالَ: «سَدِّدُوا وَقَارِبُوا، فَإِنَّ صَاحِبَ الجَنَّةِ يُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ وَإِنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ، وَإِنَّ صَاحِبَ النَّارِ يُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ وَإِنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ»(١)، وقال ﷺ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»(٢).

فأمرهم النبي ﷺ بالعمل، وبين أن وجود القَدَرِ السابق لا يعني ترك العمل؛ لأن الله ﷻ كتب المقادير بأسبابها فقال: «هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ يَعْمَلُونَ» وقال: «هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ»(٣)، وليس هذا أمرًا مكتوبًا بلا أسباب، فلذا عليك أن تأخذ بالأسباب؛ لأن الله ﷻ خلق لك قدرة وإرادة يقع بها فعلك، ولكن ذلك لا يعني الخروج عن القدر، وهذه هي المسألة التي حيرت البشرية وجوابها في هذا الحديث الذي لا يتجاوز السطر: أن الناس تعمل، وكل مُيَسَّرٌ لما خُلق له، فالإنسان ليس مُسَيَّرًا فقط، ولا مُخيرًا فقط؛ لأن كلمة «مُسَيَّر» يعني إنه لا اختيار له كالسيارة يقودها صاحبها ويوجهها، وكونه مخيرًا يعني: إنه لا سلطان لأحد عليه، فكلا الأمرين باطل.

إنما يُجمع بين الأمرين: فالإنسان له: اختيار، ومشيئة، وجعل الله وقَدَّرَ له: قُدرة، والصواب في التعبير هو ما قاله النبي ﷺ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»، فلا يُلزمنا أحد بإحدىٰ إجابتين كلاهما خطأ، فيقول لك: الإنسان مسير أم مخير؟

وكأنه يقول: هل: ٥ + ٥ = ٩ أم ١١؟

فنقول: كلتا الإجابتين خطأ، والصواب ما قاله النبي ﷺ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»، فكلمة: «اعْمَلُوا» قالها مع إثبات القدر، فإثبات القدر لا يعني ترك العمل، فقال: «اعْمَلُوا...» فأثبت العمل، «فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»، فكلمة: «لِمَا خُلِقَ لَهُ» لا تعني أنه: يُدخله بغير عمل

---

(١) حسن: رواه الترمذي (٢١٤١)، وأحمد (٦٥٢٧)، وحسنه الألباني في «الصحيحة» (٨٤٨).

(٢) رواه البخاري (٤٩٤٥، ٤٩٤٦، ٤٩٤٧، ٤٩٤٩، ٦٢١٧، ٦٦٠٥، ٧٥٥٢)، ومسلم (٢٦٤٧).

(٣) صحيح: رواه أبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، وأحمد (٣١٣)، ومالك (١٦٦١)، وصححه الألباني في تحقيقه لـ: «سنن أبي داود» وكان قد سبق وضعفه في «الضعيفة» (٣٠٧١) ثم صححه لغيره في «تخريج الطحاوية» (٢٦٦) ثم صححه بعد ذلك لكثرة ما وجد له من شواهد ومتابعات، وهذا من تراجعات العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكذا صححه لغيره العلامة الأرناؤوط في تحقيقه لـ: «مسند الإمام أحمد».

-إلا أن بعض أهل الجنة يُدخلهم الله ﷻ الجنة بلا عمل عملوه، ولا خير قدموه، وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء-، ولكن النار لا يدخُلها أحد إلا بعمله ولا يدخُلها أحد إلا بعدل الله سبحانه.

٢- ومن الكتابات أيضًا: الكتابة والإنسان جنين في بطن أُمه:

وهي على الظاهر كتابتان: كتابة عند الأربعين يومًا، وكتابة عند المائة والعشرين يومًا، وهذه أصح وجوه الجمع بين روايات حديث حذيفة بن أسيد رضي الله عنه في «صحيح مسلم» مرفوعًا أن النبي ﷺ قال: «**إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً بَعَثَ اللهُ إِلَيْهَا مَلَكًا فَصَوَّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجِلْدَهَا وَلَحْمَهَا وَعِظَامَهَا**»، وخَلق هنا أي: شَكَّل، وإلا فالله ﷻ هو الذي يُقدِّره على ذلك، قال: «**ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ وَيَكْتُبُ المَلَكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ أَجَلُهُ؟ فَيَقُولُ رَبُّكَ مَا شَاءَ وَيَكْتُبُ المَلَكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ رِزْقُهُ فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ وَيَكْتُبُ المَلَكُ**»[1].

وذكر في هذا الحديث الذكر والأنثى، ولم يذكرهما في الحديث الآخر إذا بلغت النطفة مائة وعشرين يومًا، وذكرها هنا في حديث الثنتين والأربعين ليلة، وذلك بالفعل ما وافقه العلم الحديث - علم الأجنة - أن ظهور الأعضاء التناسلية يبدأ في الأسبوع السابع حيث تُشكَّل الفروق بين الذكر والأنثى ويبدأ ظُهورها بعد الأسبوع السادس بعد ٤٢ يومًا، أما في المائة والعشرين يومًا فتكون قد تَشكَّلت تشكُّلًا تامًّا، ولذلك لم يرد في حديث ابن مسعود رضي الله عنه ذِكر الذكر والأنثى، فالظاهر أن هناك كتابة أخرى عند نفخ الروح كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا، قال حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادقُ المصدوقُ: «**أَنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يُبْعَثُ إِلَيْهِ المَلَكُ فَيُؤْذَنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ فَيَكْتُبُ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ حَتَّى لَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُ النَّارَ، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا**»[2].

---

(١) رواه مسلم (٢٦٤٥).

(٢) رواه البخاري (٧٤٥٤)، ومسلم (٢٦٤٣).



فأخبر ﷺ بوجود كتابة سابقة والإنسان جنين، حين ينفخ فيه الروح، وفي حديث حذيفة ابن أُسيد: «**فَصَوَّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجِلْدَهَا وَلَحْمَهَا وَعِظَامَهَا...**»، وهذه الأعضاء السمع والبصر والعظام تبدأ في التكوين في الأسبوع السابع، بعد أن يُقْدِر الله المَلَك على تَخْلِيقه ويأمُره بالكتابة.

أما عند الـ (١٢٠) يومًا يكتمل شكل الإنسان، فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: أجله ورزقه وعمله وشقي أم سعيد.

وثمرة الإيمان بذلك أن العبد لا يخاف الموت لأن أجله مُقدَّر، ولا يخاف الفقر ولا يطلب الحرام لأن رزقه مكتوب ولا يُعجب بعمله، لأن عمله مكتوب والشقاء والسعادة واللذة والألم في الدنيا والآخرة أيضًا مُقدرة، فلا تظن أن الفضل يرجع إليك.

وكذلك من أعظم ما يدل عليه هذا الحديث: عدم الأمن من مكر الله تعالى وعدم اليأس من رحمته، فلابد أن ترجو وتخاف، فمهما عملنا من صالحات فلا نأمن من سوء الخاتمة، ولكن الحمد لله أن الأكثر الأعم أن يموت الإنسان على ما عاش عليه، لكن حَدَثَ أن عاش أُناس حياتهم على الالتزام والطاعة حتى كادوا يدخلون الجنة ولم يكن بينهم وبينها إلا ذراع وخُتم لهم بسوء[1].

فلا تُيَئِّسِ الناس من الله تعالى ولا تنزلهم جنة ولا نارًا، ولا تتكبر على أهل المعاصي لمعاصيهم، فأنت لا تدري بماذا يُختم لهم، فلعل الله ﷻ يهديهم، وقد أحبط الله تعالى عمل الذي قال: «وَاللهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ»، فقال الله ﷻ: «**مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ فَإِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لِفُلَانٍ وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ**»[2]؛ لأنه تكبر وظن بنفسه -لعمله الصالح- أن له أن يُنزِل الناس الجنة والنار ويُخبر بأن الله يغفر لهم أو لا يغفر لهم، فقد غفر الله لهذا العاصي،

---

(١) هؤلاء الناس لم يكونوا مرائين وإلا لم يكن عملهم عمل أهل الجنة، فالرياء من عمل أهل النار، فهم قد عملوا الصالحات بالفعل، ولكن ختم لهم بسوء الخاتمة، ولذلك قال من قال: «لو كانت إحدى قدميَّ في الجنة، والأخرى خارجها ما أمنت مكر الله»، كما هو مروي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وإنما يقع سوء الخاتمة مع عَملهم بعمل أهل الجنة لشيء بعلمه الله في قلوبهم، وأخطر ذلك العُجْب والكبر، فإبليس كان كالملائكة يعبد الله كواحد منهم، وختم له بخاتمة الشقاء العظيم وذلك؛ لأن الله ﷻ علم من قلبه الكبر فهو ﷻ أعلم بالشاكرين وأعلم بالظالمين، ولا يظلم الناس شيئًا، ولكن الناس أنفسهم يظلمون، والكبر قد يكون مستكنًا في القلب ولا يظهر إلا عند الامتحان.

(٢) رواه مسلم (٢٦٢١).

فلعل في قلبه من الانكسار بسبب المعصية ما غفر الله له بسببه، وقد غفر الله لبغي من بغايا بني إسرائيل لأنها سقت كلبًا، فلا تتكبر على أحد، وفرق بين إنكار المنكر وبين التكبر على خلق الله، ولا تُيَئِّس الناس من رحمة الله، ولا تيْأَس من هداية الله ﷻ لأحد مهما عمل، فقد قال ربنا ﷻ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ [البروج: ١٠]، قال الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ: «انظروا إلى هذا الكرم قتلوا أولياءه وهو يدعوهم إلى التوبة».

فلا تقل عن الذين يُعَذِّبُون المؤمنين: «هؤلاء لا بد أن يدخلوا النار»؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا﴾، فلو تابوا لغفر الله لهم وهو ﷻ يفعل ما يشاء، وقوله ﷺ في رواية: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ...»[1]، أي: لأنهم لا يعلمون الخاتمة، لا لأنهم مراؤون، والدليل أيضًا أنه ﷺ قال في نفس الرواية: «لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ...»، وهذا لا يحتمل الرياء، فلا يوجد من يعمل المعاصي وهو في الباطن مطيع إلا ما كان من: إكراه، أو خطأ، أو تأويل، وهذا لا يقال عنه: أنه يقترب من النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع.

٣- ومن الكتابة: التقدير السنوي في ليلة القدر:

قال تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان: ٤-٥]، فكل أمور السَّنَة تُقَدَّرُ تقديرًا آخر في ليلة القدر وهذه كتابات وتقديرات قد تكون منسوخة -أي: منقولة- من اللوح المحفوظ، فكتب الله ﷻ ما يشاء في ليلة القدر: من يحج، من يموت، من يغزو... الخ.

٤- ومنها: التقدير اليومي:

قال تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، «مِنْ شَأْنِهِ أَن يَغْفِرَ ذَنْبًا، وَيُفَرِّجَ كَرْبًا، وَيَرْفَعَ قَوْمًا وَيَخْفِضَ آخَرِينَ»[2].

---

(١) رواه البخاري (٤٢٠٧)، ومسلم (١١٢).

(٢) حسن: هذا حديثٌ مرفوع، روته أم الدرداء رضي الله عنها، عن أبي الدرداء رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، رواه ابن ماجه (٢٠٢)، وقال الحافظ ابن حجر: «وصله المصنف في «التاريخ» -أي: البخاري-، وابن حبان في «الصحيح»، وابن ماجه، وابن أبي عاصم، والطبراني عن أبي الدرداء مرفوعًا، وأخرجه البيهقي في «الشعب» موقوفًا، ونسبه البوصيري إلى أبي يعلى، وللمرفوع شاهد آخر، عن ابن عمر، أخرجه البزار (٢٢٦٨) وفي سنده محمد بن عبد الرحمن البيلماني، قال في «التقريب»: «ضعيف»، واتهمه ابن عدي والبخاري، وآخر عن عبد الله بن منيب، أخرجه البزار «٢٢٦٦»، وابن جرير في (٢٧/ ٧٩)، وحسنه الألباني في تحقيقه لـ: «سنن ابن ماجه».

وهناك مرتبة أخرىٰ في الكتابة خاصة بكتابة معصية آدم ﷺ وإهباطه إلىٰ الأرض، قال النبي ﷺ: «احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَىٰ ﷺ عِنْدَ رَبِّهِمَا فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، قَالَ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَأَسْكَنَكَ فِي جَنَّتِهِ، ثُمَّ أَهْبَطْتَ النَّاسَ بِخَطِيئَتِكَ إِلَىٰ الأَرْضِ، فَقَالَ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَىٰ الَّذِي اصْطَفَاكَ اللهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ، وَأَعْطَاكَ الأَلْوَاحَ فِيهَا تِبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ وَقَرَّبَكَ نَجِيًّا، فَبِكَمْ وَجَدْتَ اللهَ كَتَبَ التَّوْرَاةَ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ ؟ قَالَ مُوسَى: بِأَرْبَعِينَ عَامًا، قَالَ آدَمُ: فَهَلْ وَجَدْتَ فِيهَا وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ آدَمُ: أَفَتَلُومُنِي عَلَىٰ أَنْ عَمِلْتُ عَمَلًا كَتَبَهُ اللهُ عَلَيَّ أَنْ أَعْمَلَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً»، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَىٰ»[(١)]، فهناك كتابة قبل خلق آدم بأربعين سنة، وهي: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه:١٢١].

فإن قيل: فكيف يحتج آدم بالقدر علىٰ المعصية ؟

قلنا: هذه معصية تاب آدم ﷺ منها فصارت بمنزلة المصيبة، والقدر إنما يحتج به في المصائب دون المعائب[(٢)].

بخلاف الذنب الذي لم يتب منه العبد؛ لأن عمله مازال موجودًا، ومازال مكلفًا بأن يزيل آثار الذنب، فلا يصح أن يحتج بالقدر وهو مُصِرٌّ علىٰ الذنب فهذه حال الكفار، وحال إبليس أصلًا الذي يقول وهو يحارب ربه: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف:١٦]، فهو يعاند ربه ويصر علىٰ الكفر، وعلىٰ إضلال بني آدم وتكفيرهم، والسعي في أن يجعلهم غير شاكرين، وهو يقول: ﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾، كذلك الكفار الذين يقولون: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، وهم مصرون علىٰ الإشراك.

فشتان بين حال هؤلاء جميعًا وبين حال آدم ﷺ الذي كان قد تاب وقُبلت توبته، فالذي يقول وهو مُصِرٌّ علىٰ المعصية: «لو شاء الله أن يهديني لهداني»؛ فهذا إبليسي الطريقة وهذا بخلاف مَنْ يلومه اللائمون علىٰ ذنب فعله وتاب إلىٰ الله ﷻ منه، وأصابته علىٰ ذلك مصيبة

---

(١) رواه البخاري (٦٦١٤)، ومسلم (٢٦٥٢).

(٢) المعصية لها شقان: شق متعلق بعمل العبد وشق متعلق بالقدر، فإذا تاب العبد من عمله سقط الشق المتعلق به وبقيٰ الشق المتعلق بالقدر، فصارت بمنزلة المصيبة التي لا تقع إلا بالقدر المجرد عن عمل العبد كالزلازل والأمراض والموت ونحو ذلك.



فقال: هذا قدر الله، فاحتجاج هذا بالقدر صحيح؛ لأنه تاب إلى الله، وهذا هو التوجيه الصحيح لحديث آدم وموسى عليهما السلام.

وهناك كتابة أخرى بعد أن يفعل العباد أفعالهم، فتكتبها الملائكة: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝ كِرَامًا كَاتِبِينَ ۝ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الانفطار: ١٠-١٢]، وقال تعالى: ﴿ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق:١٨]، فهذه الكتابة ليست كتابة قدرية، وإنما هي كتابة بعد وقوع الأمر، وكما ذكرنا أن من صفات الله: العلم السابق، وهو يعلم الأشياء بعد وقوعها أيضًا العلم الذي يُحاسَبُ العباد عليه كما في قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد:٣١]، أي: يعلمه قد وقع، علمًا يحاسبهم عليه، فكذلك هم يحاسبون على كتاب أعمالهم الذي أملوه بأنفسهم، وكتبته الملائكة من أعمالهم، وتُوضع كتب الأعمال تلك في ميزانهم، قال تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ۝ اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ [الإسراء:١٣-١٤].

ومرتبة العلم ومرتبة الكتابة منكرهما: كافر. -كغلاة القدرية- الذين كفَّرهم الصحابة رضي الله عنهم.

• المرتبة الثالثة: الإيمان بمشيئة الله النافذة، وقدرته الشاملة:

والمرتبة الثالثة من مراتب الإيمان بالقدر عند أهل السنة والجماعة، كما دلت عليه أدلة الكتاب والسنة هي: مرتبة الإيمان بمشيئة الله النافذة، وقدرته الشاملة، وهما صفتان من صفات الله عز وجل، وذلك أنه ما في الكون من حركة ولا سكون، ولا خير ولا شر، ولا كفر ولا إيمان، ولا أفعال اضطرارية ولا اختيارية للمخلوقين إلا بمشيئة الله وقدرته وإرادته عز وجل.

والأفعال الاضطرارية هي التي تجري من غير إرادة الإنسان كدق القلب، وجريان الدم في العروق، وهضم المعدة للطعام، وكونه وُلد، وكونه يموت، فلو قيل مثلًا: مات الرجل، فالرجل تعرب فاعلًا للفعل مات، وهو في الحقيقة ليس فاعلًا حقيقيًّا، وإنما فاعل في الأحكام اللفظية، وهو في الحقيقة انفعال.

وحقيقته: أن الفعل وقع على الشيء، فصار الشيء محلًّا للفعل -أو بالأصح محلًّا للانفعال- به، ولم يقع بإرادته، فهذا هو الفعل الاضطراري، كقولك: انكسر الزجاج.



أما الفعل الاختياري فهو: كالصلاة، والصوم، وسائر الطاعات...، وكشرب الخمر، والقتل، وسائر المعاصي...، وسائر الحركات الإرادية.

والأفعال سواء الاختيارية والاضطرارية، كلها تقع بمشيئة الله وقدرته ﷻ.

والنزاع دائمًا في مسألة: هل الإنسان مُسَيَّرٌ أم مُخَيَّرٌ؟ يكون مقصورًا على النوع الاختياري من الأفعال، فلا نزاع أصلًا بين العقلاء على الأفعال الاضطرارية، فضلًا عن أن يكون هناك نزاع بين المسلمين.

إنما السؤال السابق والنزاع دائمًا متجه إلى الأفعال الاختيارية: هذا يعبد الله، وهذا يشرك به، وهذا يذهب للمسجد، وهذا يذهب للمعبد والكنيسة، وهذا يصلي ويصوم، وهذا يسرق ويزني، هل هو مسير في هذا أم مخير؟ هل له اختيار أم أنه منعدم الاختيار؟ وهل قدرته مطلقة أم لا؟

وبعض الناس عند الإجابة عن هذا السؤال يجيب بأن الإنسان مخير في الأمور الاختيارية، ومسير في الأمور الاضطرارية، وهذه الإجابة في الحقيقة -وإن كانت تزعم الوسطية- إلا أنها في الحقيقة انتهت إلى الطرف القائل بأن الإنسان مخير فحسب، وذلك لأننا -شأن جميع العقلاء- لا نتكلم عن الأمور الاضطرارية، وإنما نتكلم عن الأفعال الاختيارية، وهو قد أجاب بشأنها بأنه مخير، وهذه في الحقيقة إجابة القدرية، وهي: أن الإنسان مخير في أفعاله، ويعنون بذلك أنه ليس لله عليه سلطان ولا قدرة ولا إرادة، وهذا هو الجزء الباطل في الإجابة، فلا يصح أن يقال: إن الإنسان مخير مطلقًا، بل لابد أن يقال: الإنسان مخير بمعنى أن له اختيارًا وإرادة وقدرة ومشيئة لكن ذلك كله تحت مشيئة الله ﷻ وقدرته، لقوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩].

لذلك نرى أن هذه الإجابة التي دأب الكثيرون على الإجابة بها عن سؤال: هل الإنسان مسير أم مخير؟ بها خلل كبير، وفيها توجيه إلى عقيدة القدرية النُّفاةِ، وإن كانت مستترة، وإنما الإجابة الصحيحة أن نجيب بما أجاب به النبي ﷺ: «**فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ...**»[1]، فالإنسان له

---

(١) رواه البخاري (٤٩٤٩)، ومسلم (٢٦٤٧).

قدرة وإرادة، وذلك بمشيئة الله وتحت قدرته، ويحتمل أن نجيب بأن: الإنسان مسير مخير، ونقصد أن له إرادة واختيارًا: ﴿تَشَآءُونَ﴾ وإرادته تحت إرادة الله ومشيئته ﷻ ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

قال الله ﷻ: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام:٣٨]، فهذه الآية تُثبت أنه ﷻ: يشاء، ويُضْلِل، ويجعل، وهذه الآية في منتهى البيان والرد الحاسم القاطع الجازم على -القدرية النفاة-.

وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام:١٢٥]، أي: كأنما يتكلف الصعود إلى السماء، وهذا لا يَقْدِر عليه أحد، والله يجعل صدره ضيقًا لا يقبل أن ينشرح للإسلام، ولا أن ينشرح للحق والإيمان، والشجرة التي يحيط بها شجر وشوك فلا يمكن الوصول إليها تسمى حَرَجَة، فيصير صدره ضيقًا لا يمكن للإسلام الوصول إليه أو من خلاله، فبيَّن الله ﷻ أنه يقلب القلوب والصدور، ويجعل صدر من يشاء منشرحًا بفضله، ويجعل صدر من يشاء ضيقًا بعدله ﷻ وما ظَلَمَ العباد ﷻ.

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس:٩٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [يونس: ١٠٠]، وهذه الآيات خصوصًا تناولت الأفعال الاختيارية كالإيمان والاهتداء والضلال وانشراح الصدر بالإسلام أو ضيقه.

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة:٢٥٣]، فلم يكن اقتتالهم هنا رغمًا عنهم، وما وجدوا أيديهم تتحرك بالسيوف والأسلحة، بل كان اقتتالهم بإرادتهم قطعًا، ولكن هذه الإرادة داخلة تحت مشيئة الله ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾، ففعله أنه جعلهم يقتتلون، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ فهذه إرادته وفعله بهم.

والمرتبة الرابعة -التي ستأتي إن شاء الله- وهي فعل الله في العباد فيما يتعلق بأفعالهم الاختيارية، فهو سبحانه جعلهم يفعلون.



فالله ﷻ خلق فعلهم، وخَلْقه لفعلهم هو فعله هو ﷻ، خلق القدرة، وخلق الإرادة، وخلق المشيئة للإنسان، التي بها يقع الفعل، وأما إثبات القدرة وشمول القدرة ففي قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:٢٥٩]، و قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۝ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم:٤٣-٤٤]، فهذه الآيات دليل الإيمان بخلق أفعال العباد، فهي دالة على قدرته ﷻ وخلق أفعال العباد.

وإذا نظرنا إلى ما ورد فيه صفة المشيئة نجدها وردت غير مقسمة إلى أنواع، أما صفة الإرادة فقد وردت على نوعين:

(أ) إرادة كونية:

أي: بها تكون الأشياء وتقع، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، وهذه تشمل كل الموجودات، خيرها وشرها، ما أحب الله منها وما أبغض، وما مدحه وما ذمه، يشمل كل شيء وُجد بإرادة الله، فهو سبحانه أراد وجود إبليس وأبي لهب وفرعون ووجود الشر، وهو يبغض كل ذلك، كما أنه الذي أراد وجود الملائكة، والأنبياء والمؤمنين، وكل الخير، وهو يحب ذلك، فخلق ما يرضاه وما لا يرضاه، وما أراده شرعًا، وما نهى عنه شرعًا، وخلق كلًّا لحكمة يعلمها، فلو سأل سائل:

فلماذا خلق الله ﷻ ما لا يحب ؟

فنقول: خلق هذه الأشياء لحكمة يعلمها، وقد يُطْلِع بعض خلقه على بعض حِكَمِه، كما أطلعنا في كتابه، قال ﷻ: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝ وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٠-١٤١]، فبين الله ﷻ لماذا قدَّر سبحانه أن يُقْتَلَ المسلمون في قتالهم مع الكفار، كما وقع في غزوة أُحد وهي سبب نزول الآيات: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ أي: يعلم علمًا يحاسبهم عليه، ﴿وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ﴾ فالله ﷻ يحب أن تُبْذَل الأرواح والأموال في سبيله، وأن يُوجَد هؤلاء الذين ضحوا في سبيل الله ﷻ حتى صاروا شهداء، فكيف يمكن وقوع ذلك إلا بأن يوجد كفار يقاتلون



المسلمين ويقتلونهم ؟ ويُمكّن الله ﷻ الكفار من قتلهم وَيبتلي ﷻ عباده المؤمنين بأن يسلط عليهم في وقت من الأوقات الكفار ليقتُلوهم، فيكونوا شهداء عند الله تعالى.

وقال النبي ﷺ في بيان حكمة وقوع الذنوب المكروهة لله ﷻ من عباده: «**لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللهُ بِكُمْ وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ فَيَسْتَغْفِرُونَ اللهَ فَيَغْفِرُ لَهُمْ**»[1].

فهنا يظهر آثار الأسماء والصفات: فالله ﷻ يحب أن يغفر ﷻ، فكيف يغفر لمن لم يُوجَد منه ذنب ؟! وإنما الأمر مرتبط بوجود الذنوب، وهذا يُقاس عليه كل ما تراه، فظهور آثار الرحمة، وظهور آثار شدة العقاب، وظهور آثار العزة، وظهور أنه ذو انتقام ﷻ، وإنما ينتقم من المجرمين، ولا ينتقم من المؤمنين الذين أطاعوه ﷻ، وهذا بعض من معاني حِكمته ﷻ، وهي كثيرة جدًّا في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فيكثر بيان أنواع من الحِكَم الكونية، كما يكثر بيان أنواع من الحِكَم الشرعية، ولكن لا يحيط علمًا بحكمته ﷻ إلا هو.

(ب) إرادة شرعية:

أي: ما يأمر الله به من الطاعات وما ينهى عنه من المعاصي، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء:٢٧]، وهذه الإرادة تشمل كل ما يحبه الله ويرضاه فقط، سواء أوجِدَ أم لم يوجد، فقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ هذه إرادة شرعية، وليست من جنس ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]؛ لأنه لو كان من جنس ﴿كُن فَيَكُونُ﴾؛ لكان الناس كلهم: مؤمنهم، وكافرهم، وطائعهم وعاصيهم؛ تائبين في كل لحظة من اللحظات، لكن قوله: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ هذه الإرادة ليست إرادة كونية، وإنما هي: إرادة شرعية، فمِن الناس مَن يَتُوب، ومنهم من لا يَتُوب، والله يريد التوبة من الجميع -شرعًا- ولا يريدها -كونًا- إلا من بعضهم، فالتوبة التي حدثت من بعضهم متعلقة بإرادة الله الكونية، التي هي متعلقة بكل ما يوجد مما يحبه ومما لا يحبه، والتوبة عمل يحبه ﷻ.

فإرادة التوبة إرادة شرعية، قد يحدث بعضها أو كلها، فمن المؤمنين العصاة: من يتوب،

---

(١) رواه مسلم (٢٧٤٩).



ومنهم: من لا يتوب، فهذه الإرادة الشرعية تشمل كل ما يحبه الله ويرضاه من الجميع، من المؤمنين ومن الكافرين، ولكن لماذا لم يجعلها الله ﷻ -بإرادته الكونية- توجد من الكافرين؟ ذلك لوجود حكمة ومصلحة في عدم وجودها، فهناك شيء يُحبه الله، فلماذا لا يخلقه ؟! ولماذا لم يرد وجوده كونًا مع أنه يحبه ؟

الجواب: أن في غياب ذلك حكمة ومصلحة يترتب عليها محبوب آخر لله يحبه أكثر من المحبوب الذي لم يحدث.

مثال لذلك:

لماذا لم يجعل الله ﷻ الكفار يتوبون قبل أن يقاتلوا المسلمين ويقتلوهم ؟

لأن وجود الشهداء ووجود الجهاد أحب إلى الله تعالى، وهؤلاء الكفار لو تابوا قبل أن يقاتلوا المسلمين لَمَا وُجد جهاد، ولَمَا استُشهد شهداء، ولم يُمحَّص المؤمنون، وهذه عبادات لا توجد إلا بوجود ما يضادها ويُقاومها، بخلاف عبادة الملائكة التي تحدث من غير مقاومة، فلا أحد يحاربهم في التزامهم، ولا في طاعتهم لله ﷻ، والله ﷻ يحب وجود عبادات من عباده المؤمنين تحدث رغم وجود شياطين وكفار ومنافقين، فهو ﷻ يحب أشياء ولم يُوجدها؛ لأن هناك أشياء هي الأحب إليه ﷻ يترتب وُجودها على فوات المحبوبات الأقل أو حدوث ما يكرهه شرعًا.

فنقول: إرادة الله الكونية: تشمل كل ما قدَّر اللهُ وقوعه في الكون، وهو لا بد أن يقع حتمًا، وهذا منه ما يحبه الله ﷻ ومنه ما لا يحبه، ولكن قَدَّرَ وجوده لمصلحة وحكمة بالغة.

وإرادة الله الشرعية: تشمل كل ما شرعه الله لعباده في الشرع، وكله من جنس ما يحبه الله ويرضاه، وهذا منه ما يقع، ومنه ما لا يقع، وقدَّر اللهُ ألا يقع لمصلحة وحكمة بالغة.

والحساب والثواب، والمدح والذم، والحب والبغض، ودخول الجنة ودخول النار، كل ذلك بناء على هذه الإرادة الشرعية؛ على موافقتها أو مخالفتها[1].

فيُقال لأهل الجنة: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل:٣٢]، ويُقال لأهل النار:

---

(١) ولا شك أنه بناء على إرادة كونية أيضًا، وإنما نقصد ما يحاسب عليه العباد.

﴿كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ [سبأ:٤٢]، ﴿وَبِمَا كُنتُمْ تَفْسُقُونَ﴾ [الأحقاف:٢٠]، ﴿بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام:٩٣]، ﴿بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنفال:٣٥]، يعني بمخالفتكم شرع الله ﷻ، فمن وافق إرادة الله الشرعية وعمل بشرع الله كان من أهل الجنة، ومن خالفها كان من أهل النار.

والإرادتان الشرعية والكونية يجتمعان في إيمان المؤمن، فهو مؤمن بتوفيق الله له، ومشيئته له: الإيمان، وهذه «إرادة كونية»، وهو في نفس الوقت يعمل بطاعة الله وما أراد الله منه وهذه «إرادة شرعية»، فإيمان المؤمن مرادٌ كونًا وشرعًا، ويفترقان في كفر الكافر، فهو مخالف لإرادة الله الشرعية -مخالف لما أراده الله في الشرع-، فكُفر الكافر مُرادٌ كونًا لا شرعًا، وإيمان الكافر مُرادٌ شرعًا لا كونًا.

♦ المرتبة الرابعة من مراتب الإيمان بالقدر: هي الإيمان بخلق الله لـ: أفعال العباد، وقدرتهم، ومشيئتهم -خيرها وشرها-:

وهذا هو معنى: نؤمن بالقدر خيره وشره، فنسبة الشر إلى القدر نسبة إيجاد الله له وخلقه له، أي: خلقه لفعل العبد للشرِّ، وخلقه لقدرة العبد على الشر، وخلقه لمشيئة العبد للشر، فالله خلق فعل العبد للشر، وخلق قدرة العبد على الشر، وخلق مشيئة العبد للشر، وهذا الإيجاد والخلق من الله سبحانه ليس شرًّا؛ لأن أفعال الله ليس فيها شر، ولا في تقديره شر؛ لأن فعل الله صفة من صفاته، والله ﷻ الخير كله في يديه، والشر ليس إليه، فليس في أفعاله شر ولا في صفاته شر، وخلقه للشر ليس بشر، ففعله القائم به ﷻ أنه «خلق» الشر، ولكنه لم «يفعل» الشر.

مثال:

فِعْلُ السرقة، من الذي سرق ؟

العبد هو الذي سرق، ولا يمكن أن يوصف الرب ﷻ بهذا الفعل، لكن الله «خلق» الفعل، مكّن العبد من السرقة، فخلق له قدرة وإرادة وجسمًا وآلة وفعلًا -هو تلك السرقة-، فالله ﷻ خلق الفعل، ولم يفعل الفعل «السرقة»، فَفِعْلُ الله أنْ «خَلَقَ»، وفعل العبد أن «سرق»، وفعلُ العبد أن «صلى»، وفعل الرب أن «جعل العبد مقيم الصلاة»، ففعلُ الله غير فعل



العبد، ولذلك قال إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ [إبراهيم:٤٠]، فقد سأل الله فعل نفسه هو؛ لأن الله هو الذي «يجعل»، فهو يسأل الله عز وجل أن «يفعل» به ذلك.

والدليل على أن الله عز وجل خلق أفعال العباد قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦]، وهذه الآية لها تفسيران كلاهما دالٌّ على خلق أفعال العباد:

١ـ التفسير الأول: أنَّ ﴿مَا﴾ مصدرية، يكوّن منها ومن الفعل المضارع التالي لها مصدر، ويكون تفسيرها: والله خلقكم وعملكم[1]، وعلى هذا التفسير تكون الآية نصًّا في خلق أفعال العباد، وفي الحديث الحسن المرفوع: «إِنَّ اللهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ»[2].

٢ـ التفسير الثاني: أنَّ ﴿مَا﴾ موصولة -أي: اسم موصول-، ويكون تفسيرها، والله خلقكم والذي تعملونه، وهو الأصنام، فإبراهيم عليه السلام يقول لهم: والله خلقكم وخلق الأصنام التي تعملونها.

فتكون الآية -على هذا التفسير الثاني- دالة على خلق أفعال العباد من جهة أن الصنم الذي كانوا يعبدونه لم يكن مجرد حجارة فقط بل هو مكون من شيئين، حجارة «مادة خام»، وعمل بشري «النحت»، وإبراهيم عليه السلام قال: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦]، أي: الذي تعملون، فهذا الشيء كله مخلوق لله مصنوع لله، المادة الخام «الحجارة»، والعمل البشري «النحت»[3].

وقال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد:١٦، الزمر:٦٢]، فـ ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ شملت أفعال العباد، وقدرة العباد، وهذا في الحقيقة ظاهرٌ جدًّا؛ لأن الإنسان نفسه كان عدمًا، ولم يوجد

---

(١) ما المصدرية والفعل بعدها يتكون من مجموعهما مصدر، يحل محلهما في الإعراب، ومثل «ما» المصدرية في هذا الأمر «أن» المصدرية، فقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:١٨٤]، أي: وصيامكم خير لكم، ومثل: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ [الشمس:٥]، أي: والسماء وبنائها، ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس:٧]، أي: ونفس وتسويتها.

(٢) صحيح: رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص:٧٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٣٥٧، ٣٥٨)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٦٣٧).

(٣) فمنبر المسجد مثلًا عبارة عن خشب بالإضافة إلى صنعة النجار، والبناء الشامخ مكون من طوب وحديد وأسمنت، ولكن لفائف الحديد وصفوف الطوب وأكوام الأسمنت لا تسمى بناية فلابد من عمل البنائين فعندما نقول: الله سبحانه خلق هذه البناية الشامخة، دخل في ذلك عمل العمال بالإضافة إلى مادة البناء، فدلالة التفسير الثاني دلالة ظاهرة، والتفسير الأول نص على خلق أفعال العباد.



نفسه، ولا أوجد لنفسه القدرة، ولا أوجد لنفسه الإرادة، فهذه الأشياء مخلوقة قطعًا، وليس الإنسان خالقها قطعًا، فالله ﷻ هو خالقها[1].

هذه المرتبة الرابعة كما قلنا تسمىٰ «خلق أفعال العباد»، ولفظ الخلق يشمل عموم كل شيء، لكن الأفعال الواردة في القرآن غالبًا وردت بلفظ: «جعل»، قال تعالىٰ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا ﴾ [الأنعام:١٢٣]، والمجرمون ليسوا ذواتًا فقط، وإنما المجرم: ذات، وفعل -وهو الإجرام-، والله خلق ذواتهم وجعلهم مجرمين، وهذا الإجرام فِعلهم هم، ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا ۖ وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ وجعلهم الله ﷻ مجرمين بحكمته البالغة ﷻ ليظهر حكمته البالغة، وأن الذين كثيرًا ما أجرموا وكثيرًا ما مكروا سيظهر لهم في النهاية أن مكرهم كان بأنفسهم، وتظهر قدرة الله العظيمة وإرادته النافذة، فهم أجرموا كل هذا الإجرام ومكروا كل هذا المكر، وفي الحقيقة أن الله ﷻ إنما جعلهم يمكرون بأنفسهم وما يشعرون.

وقال تعالىٰ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ ﴾ [الأنعام:١١٢]، سبحان الله !! الله الذي جعلهم أعداء الأنبياء، هو الذي جعلهم، حتىٰ لا تظن أن العداوة من عندهم خُلِقَت، ولا أن الشيطان هو الذي يحرك الأمور، ولا المسيطر علىٰ العالم، بل الله ﷻ الذي قدَّر أن هؤلاء يعادون الرسل وأولياء الله ﷻ والله يقول: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا ﴾ فعندما تزداد العداوة هل تلجأ لهم أو تخضع لهم، أو تظن أن الأمور بأيديهم، أم تلجأ إلىٰ الله ﷻ الذي خلق وجعل ؟! ويصير هؤلاء عندك تحت الأقدام فلا تجعلهم فوق الرؤوس أبدًا، ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾.

(١) والذي يثبت أيضًا أنها مخلوقة لله أن الطفل لا يكون قادرًا علىٰ الكلام، ولا الفهم ولا علىٰ الإمساك بشيء، ثم تكون القدرة، تدريجيًا علىٰ هذه الأشياء، وتنمو لديه الأفعال الإرادية، كحب التملك واختيار أنواع الطعام وحب اللعب ثم بعد مدة يريد الشهوة، ثم يختار الخير والشر، وتزداد قدراته بالتدريج، وكونها توجد بالتدريج فهذا قطعًا دليل علىٰ أنها مخلوقة ولم يوجدها لنفسه، وإلا لأعطىٰ الناس لأنفسهم أعلىٰ درجات القدرة وأعلىٰ الإمكانيات، والقدرة والإرادة يولد من مجموعها الفعل، فالفعل قطعًا مخلوق أيضًا، إذن: فالإنسان مخلوق بقدرته وإرادته لله ﷻ قدرته وإرادته تحت قدرة الله ومشيئته، فأفعاله المتولدة منه ومن قدرته وإرادته لابد أن تكون مخلوقة لله ﷻ.



فلا تشاركهم في هذا الافتراء، ولا تتبع ذلك الافتراء، بل اتركهم وما يفترون ولا تعبأ بهم، ﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ ﴾ [الأنعام:١١٣]، واللام للتعليل للحكمة الكونية القدرية من خلق هؤلاء وجعلهم أعداء ولكونهم يُوحي بعضهم إلى بعض القول الباطل المزخرف، ويغر بعضهم بعضًا، ﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ لتصغى: لتميل إلى هذا الباطل والزخرف والغرور قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة، يجعلهم الله كذلك ليحاسبهم على أفعالهم بعدله، ولكي لا يدخلهم النار بلا عمل ولا جريرة، فالله لا يظلم الناس شيئًا ﷻ، فهناك باطل موجود في القلوب يظهره الله ليحاسبوا عليه، فلابد أن يوجد أناس يُزخرِفون الباطل وتنجذب قلوبهم إليه، ﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ ﴾، والله ﷻ في النهاية هو الذي سيحكم ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَـٰبَ مُفَصَّلًا ﴾ [الأنعام:١١٤]، فالحكم الكوني القدري لله ﷻ والحكم الشرعي والجزائي أيضًا لله ﷻ.

وقال ﷻ في الأنبياء؛ آل إبراهيم وآل يعقوب: ﴿ وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾ [الأنبياء:٧٣]، فهو ﷻ جعلهم أئمة يهدون بأمره وأئمة للهدى، وجعل أولئك -شياطين الإنس والجن- أعداء الأنبياء.

فلماذا جعل الله ﷻ ذلك ؟ لأنه ﷻ بحكمته فعل ذلك، لأنه وضع كل شيء موضعه، فلا يمكن أن يتساوى الفريقان، فليس العدل هو المساواة، وإنما العدل وضع كل شيء في موضعه.

فلو أن الزَّارع عنده أرض بائرة تُفسد كل بذر طيب يوضع فيها، وعنده أرض طيبة تُثمر كل بذر طيب يوضع فيها، فوضع البذر الطيب في الأرض الطيبة كان ذلك عدلًا وحكمة.

فهل لأحد أن يسأل هذا الزَّارع لماذا لم تقسم البذر الطيب على الأرضين، أو يقول له: أنت ظلمت الأرض الخبيثة، إذ لم تعطها بذرًا طيبًا ؟!! فمن يقول هذا فكأنه يأمره بالسفه، وهذا اقتراح جاهل، فإذا كان هذا في حق العبد الضعيف، فإن الله ﷻ وضع الأشياء في مواضعها، ولابد أن نوقن بذلك، فالذي يسأل: لماذا لم يجعل فرعون مثل موسى ؟ هو إنسان سفيه وجاهل وضال حيث يطلب هذه المساواة، كحال الذين قالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام:١٢٤]، فهؤلاء والله يستحقون أن يجعل الله فيهم الكفر، والله ﷻ

أعلم حيث يجعل رسالته، قال: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ﴾ [الأنعام:٥٣]، فردَّ عليهم: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام:٥٣]، فالله ﷻ أعلم بالشاكرين، ووضع كل شيء في موضعه، فمن يقترح المساواة فهو ضال شديد الضلال، فالمساواة إنما تكون بين الأشياء المتماثلة، وإن وُجد قدر من التفاضل فيها أيضًا.

قال النبي ﷺ: «مَا مِنْ قَلْبٍ إِلَّا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ إِنْ شَاءَ أَقَامَهُ وَإِنْ شَاءَ أَزَاغَهُ»[١]، وقال ﷺ: «يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ! ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ»[٢].

فصل: وللعباد قدرة ومشيئة

في هذه المرتبة الرابعة من مراتب الإيمان بالقدر، لابد أن نثبت قدرة العباد ومشيئتهم التي خلقها الله لهم وبها تقع أفعالهم، وذلك حتى لا يظن أحد أن إثبات خلق الله لأفعال العباد وقدرتهم ومشيئتهم يعني الإلغاء لقدرتهم ومشيئتهم، فكما أثبتنا نوعي الإرادة الشرعية والكونية وأثبتنا مشيئة الله تعالى، لابد أن نثبت في مرتبة خلق أفعال العباد قدرة العباد ومشيئتهم، فللعباد قدرة ومشيئة بها تقع أفعالهم، وكلمة «بها» مهمة جدًّا، والدليل عليها قوله تعالى: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت:٤٠]، فأثبت الله مشيئة العباد، وأثبت أن عملهم مبني على هذه المشيئة وقال: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ و﴿مَا﴾ موصولة مفعول به لـ﴿ٱعْمَلُواْ﴾، فالعبد يفعل الفعل بمشيئته، أي: اعملوا بمشيئتكم، فهذه المشيئة أثرت في عمله، والله خالقهم وخالق مشيئتهم، وهم لا يشاؤون إلا أن يشاء الله.

وهو خالق قدرتهم، وخلقُ أفعال العباد ومشيئتهم -كما ذكرنا- لا يعني إلغاء هذه المشيئة، فقوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان:٣٠]، ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٩]، لا يعني أنه لا مشيئة للعبد، وإنما يُثبت أن للعبد مشيئة ولكنها تحت مشيئة الله، وفي الوقت نفسه كونها لها أثر، لا يعني أنها مستقلة بالأثر، كما لا يعني أنها ملغاة، فهي موجودة مخلوقة، ومشيئة الله ﷻ تنفذ فيهم من خلال ما يفعلون بأنفسهم

(١) رواه مسلم (٢٦٥٤)، وهذا لفظ ابن ماجه (١٩٩).
(٢) صحيح: رواه الترمذي (٢١٤٠)، وابن ماجه (٣٨٣٤)، وأحمد (١١٦٩٧) وصححه الألباني.



وبمشيئتهم، فمشيئة العباد لها أثر في أفعالهم، وبها تقع تلك الأفعال، وهذا هو الكسب، قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦].

وهذا الكسب فيه ثلاثة مذاهب، والذي ذكرناه هو مذهب أهل السنة، وهو أن أفعال العباد تقع بمشيئتهم، وأن القدرة الإنسانية والمشيئة الإنسانية لها أثر في وجود الفعل، وهذا الأثر ليس خلقًا وإيجادًا للفعل؛ لأن خالق القدرة والمشيئة والفعل هو الله، وهذا الفعل يقع من خلال قدرته ومشيئته.

مثال: الطفل الصغير له أب وأم، ولهما أثر في وجود الطفل، ولابد من وجودهما لوجوده، ولكن هذا الأثر ليس خلقًا للطفل، وإنما الله ﷻ هو الذي خلق الولد وخلق أباه وأمه، ولا يُتصور أننا لإيماننا أن الله هو الذي خلق الطفل أن نقول: لا لزوم للأب ولا للأم !! فهذا باطل، فلابد منهما، ولابد من أثرهما؛ لأن الذي خلق شاء أن يولد الطفل من هذا الأب ومن هذه الأم، وأراد أن يخلقه منهما، فلو قال قائل: لو أراد الله أن يخلقه من غير أبيه وأمه لفعل، ليستدل على أن الأب والأم لا داعي لوجودهما، نقول له: هذه كلمة حق أُريد بها باطل، فلابد من وجودهما لوجود الطفل؛ لأن الخالق أراد ذلك.

فلذلك لو قال قائل: لو أراد ربنا أن يهديني لهداني، ويقصد بذلك أنه لا شأن له بضلاله، فنقول له: «لو أراد لهداك» هذه كلمة حق أُريد بها باطل، لأن فعلك تَمَّ من خلال إرادتك وقدرتك، فكونك تحتج بهذا على براءة ذمتك من المسؤولية كقول القائل: لا لزوم للأب والأم لإنجاب الطفل، ومثل الوالدين اللذين ألقيا ابنهما في الطريق، وقالا: نحن ما خلقناه، والذي خلقه يرزقه، فلا يكون هذان إلا مجرمين، فهذه كلمة حق أُريد بها باطل وهي أن الله يرزقه، لأنهما سببان للرزق، وكذلك الذي يسرق ويزني ويقتل ثم يتنصل من عمله ويقول: كل هذا الذي وقع إنما خلقه الله فيّ، فهذا حقٌ ولكنه مسؤول عن فعله لأنه فعله بالقدرة والمشيئة والعقل الذي فهم به خطاب الشرع، فالشرع أمره ونهاه.

فهذا مذهب أهل السنة في الكسب وهو وجود الفعل الإنساني بالإرادة الإنسانية والقدرة الإنسانية مع أن الله خالق الثلاثة.

أما مذهب الجبرية: فهم ينكرون أصلًا قدرة الإنسان وإرادته فيستوي عندهم جريان

الدم في العروق والسرقة، ويستوي دق القلب وقتل معصوم الدم، والزنى مثل الولادة، والصلاة والصوم مثل الأفعال اللاإرادية.

وهؤلاء يَرُدُّ عليهم العقل بعد الشرع، قال تعالى: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت:٤٠]، وقال: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير:٢٨]، وكل أفعال العباد نسبت إليهم، وهؤلاء في الحقيقة معانِدون، ولو كان كلامهم صحيحًا لَمَا أكلوا ولا شربوا ولا اكتسبوا مكاسب الدنيا، فهم لا بد أن يمدوا أيديهم بالطعام لأفواههم الجائعة، ولم يقولوا لم يُرِدِ الله أن نأكل فلن نأكل، ويتناولوا الماء بأيديهم ليشربوا، ولو طبقوا مذهبهم فعليًّا على أفعال الدنيا وعلى معيشتهم لماتوا.

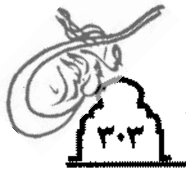
وهناك صنف من الجبرية المستترين وهم الأشاعرة، يقولون إن للإنسان قدرة ومشيئة، ولكن لا يقع «بهما» الفعل، بل يقع «معهما»، أي: يقترن وجود الفعل مع القدرة والمشيئة من غير أثر - للقدرة والمشيئة - في الفعل.

ولا يمثلون -كما قلنا- بالأب والأم والولد، ولكن يصلح مثالًا لقولهم التمثيل بالأخ وأخيه، فالقدرة والمشيئة والفعل الإنساني مثل ثلاثة أخوة، وُجِدوا في أسرة واحدة من غير أن يكون لأي واحد منهم أثر في وجود الآخرين، فتكون القدرة والإرادة بلا أثر، فالفعل -عندهم- يُخْلَق «مع» القدرة والإرادة بلا أثر منهما عليه، وهما في الحقيقة -على هذا القول- لا معنى لهما ولا قيمة، ولا يمكن أن تسمى مشيئة، وهم أي -الأشاعرة- مبالِغون في نفي الأسباب، فيقولون: إن الله يخلق القطع «عند» مرور السكين، فالسكين يمر في الهواء والقطع يحصل أثناء المرور، وليست السكين هي التي تقطع، أما أهل السنة فيقولون: الله يخلق القطع بالسكين.

والأشاعرة يقولون: قتله الله عند مرور السكين على رقبته أو عند رميه بالسهم، وأهل السنة يقولون: قتله الله ﷻ بالسكين أو بالسهم، والأشاعرة يقولون: الله ﷻ يخلق الإحراق عند وجود النار، وليست النار هي التي تحرق، وأهل السنة يقولون: الله يخلق الإحراق بالنار، فالنار تحرق لأن الله ﷻ جعلها تحرق، ولذلك -ففي الحقيقة- مذهبهم مثل مذهب الجبرية، ولكن الفرق أنهم أثبتوا -قدرة ومشيئة- حيث نفاها الجبرية، ولكن من غير أثر، فلذلك يقول العلماء: من المحالات[1] العقلية كسب الأشعري.

---

(١) إذ إن هذا يستحيل فهمه عقلًا وتقبله فهو من المحال، وهو كذلك مخالف للشرع كما بينا.



والله ﷻ لم يقل: اعملوا وشاؤوا، ولكن قال: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾، وقال: ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾، فالعبد إذا أراد أن يستقيم فمشيئته لها أثر في فعله.

أما المعتزلة فيقولون: إن للإنسان قدرة ومشيئة يخلق الإنسان بها فعله، ومثلهم كمثل من يقول: إن الأب والأم يخلقون الولد، وهذا باطل قطعًا.

ويقولون: إن إرادة الله ﷻ لا دخل لها في أفعال العباد ولا في مشيئتهم، وقدرته ليس لها دخل في أفعالهم ولا مشيئتهم ولا قدرتهم، وإنما القدرة الإلهية والمشيئة الإلهية هي لخلق الذوات فقط، فيقولون إنه خلق الذوات، وتركهم بلا سلطان له عليهم، ويثبتون الإرادة الشرعية لله، ولا يثبتون الإرادة الكونية، وكلٌّ مِنَ الجبر الذي هو الإكراه على الفعل، والاختيار المطلق باطل كما أوضحنا.

مسألة مهمة:

هناك مَثل يُضرب في قضية -القضاء والقدر- يذكره بعض المعاصرين، وهو مثال: المدرس والتلاميذ، وهو أن المدرس يعلم مستوى التلاميذ تمامًا ودرَّس لهم المنهج، ثم أجرى لهم في النهاية امتحانًا، وقبل أن يُجْرِي الامتحان وضع للتلاميذ درجاتهم، ثم أجرى الامتحان، وصحح الأوراق، وقيَّم الدرجات، فكانت الدرجات موافقة للتي وضعها وقدَّرها.

وكثيرٌ من الناس يتصور أن هذا مثال صحيح للتمثيل في قضية القضاء والقدر، وليس الخطأ في ضرب المثل، فالمثال إذا كان صحيحًا كان من باب القياس الصحيح، لكن الخطأ أن هذا المثال باطل بلا شك، والسبب في ذلك أنه يمثل عقيدة المعتزلة، الذين يثبتون «علم» الله، و«كتابة» المقادير، وينفون «قدرة الله»، و«مشيئته» في الأفعال الاختيارية، فضلًا عن خلقه لهذه الأفعال، ويقولون: إن الفرق الوحيد بين هذا المثال والواقع أن علم الله قطع ويقين، وعلم المدرس ظن وتخمين، وليس هذا الفرق فقط هو الذي يجعل المثال باطلًا، ولكن الذي يجعله باطلًا هو:

١- أن المدرس ليست له «إرادة» في أن يجعل التلاميذ فريقين: فريقًا ينجح وفريقًا يرسب، ولا هو الذي جعلهم فريقين، فقد أثبت هذا المثال الإرادة «الشرعية» فقط، حيث إن المُعلم طلب منهم أن ينجحوا، وليست له إلا إرادة واحدة وهي أن يجيب التلاميذ الصواب، وطلب

منهم أن يجيبوا الصواب، وأن يعملوا الطاعة، وهم في الحقيقة ينفون الإرادة الكونية وأن الله ﷻ بإرادته «الكونية» قدَّر أن يوجد فريقان، قال تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾ [الأعراف: ٣٠]

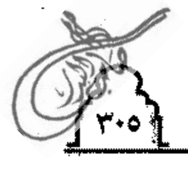
٢- أن المدرس ليست له قدرة على ما يكتبه التلاميذ، ولا هو الذي وَجَّه كتاباتهم أثناء إجابتهم.

٣- أنه ينفي «جعل» الله، و«خلقه» لأفعال العباد، فالمدرس ليس له سلطان على الطلاب «ولم يخلق كتابتهم وإجابتهم»، ولا يقدر على أن يجعل هذا الطالب يكتب صوابًا والآخر يكتب غير الصواب، بالإضافة -كما قلنا- إلى أنه لا يريد أن يجعلهم أصلًا فريقين، والله ﷻ أراد أن يجعل العباد أصلًا فريقين، أراد أن يهدي قومًا فشرح صدورهم للإسلام، وأراد أن يُضل قومًا فجعل صدورهم ضيقة حرجة، وهو يَقْدِر أن يجعل هؤلاء مؤمنين: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس:٩٩]، وله سلطان عليهم وقدرة، وما كفر الكافر ولا آمن المؤمن إلا بقدرته ومشيئته ﷻ وهو الذي جعلهم كذلك.

والله ﷻ لم يظلمهم بهذا ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾ [يونس:٤٤]، ذلك لأنه سبحانه جعل لهم قدرة وإرادة بها تقع أفعالهم، فالنتيجة كانت لابد أن تحدث، لكنها حدثت بسببٍ قدَّره الله ﷻ وهو كسب العبد الذي له أثر في الفعل وهذا السبب لا يُغفَل ولا يُهدر.

وما حال مَنْ قال: «إن هذه الأحداث والأفعال كانت لابد أن تقع حتمًا» إلا كحال الذي ألقى ابنه في الطريق وقال: لابد أن الله سيرزقه حتمًا !! والحق أن الله سيرزقه لكنه كتب أن يُرْزَق من خلالك أنت، فهذا الاحتجاج الباطل هو احتجاج المشركين الذين قالوا: ﴿أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ ﴾ [يس:٤٧]، يقولون: هؤلاء الفقراء لو كان الله ﷻ يريد أن يطعمهم لأطعمهم فاتركوهم جَوْعَىٰ !! وما قالوا ذلك إلا هروبًا من الالتزام بالشرع، وهي كلمة حقٍّ يريدون بها باطلًا، وهو التخلص من المسؤولية، فالذي يريد أن يلغي مسؤولية العباد يقول إنهم ظُلِمُوا، وهم قطعًا لم يُظْلَمُوا، لأن الله جعل لهم -قدرة وإرادة- بها تقع أفعالهم، أما لماذا لم يُعطَوا إرادة الخير بدلًا من إرادة الشر؟

الجواب: أن الله هو الرب وهو ﷻ أعلم بالشاكرين وأعلم بالظالمين ووضع الأشياء في مواضعها، فكيف تقول: لِمَ لَمْ يُعطِ أبا جهل الرسالة كما أعطاها محمدًا ﷺ ؟ فهذا جهل عظيم،



فهو ﷻ وضع الأشياء في مواضعها، وما ظلمهم ﷻ، وقد تفضل على البعض، وعَدَلَ مع الجميع، ما ظَلَمَ أحدًا ﷻ بل عمهم بهدايته، وهي هداية البيان، وهي درجة من درجات الهداية[1].

◆ فالجبر طعن في التشريع، ونفي مشيئة الله ﷻ طعن في التوحيد؛ قال ﷺ: «**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»[2]، فالجبر طعن في التشريع: لأنه إلغاء لمسؤولية الإنسان وإلغاء لعمله وأثره، فليس هناك معنى -على هذا القول- لأن يؤمر الإنسان ويُنهى ونُشرع له التشريعات، فهذا طعن في التشريع.

ونفي مشيئة الله طعن في التوحيد لأن معناه نفي ربوبية الله ﷻ.

والأخذ بالأسباب واجب، والاعتقاد فيها شرك، أي أن يعتقد الإنسان أن الأسباب مستقلة في الإيجاد -وهي عقيدة المعتزلة- أي أن هذا السبب هو كل شيء، كمن يعتقد أن وظيفته هي التي تجلب له المال فيصير عبدًا للوظيفة، فلا يقدر أن يستغني عنها، ويتَصور أنه سيموت جوعًا بدونها، فلابد أن تعتقد أنها مجرد سبب، وأن الله ﷻ هو الذي يَرْزُقك، ولو ذهبتْ هذه الأسباب فسيرزُقكَ الله غيرها بفضله ﷻ، وتتوكل على الله لا على السبب، فالتوكل على الأسباب شركٌ، والأَخْذُ بها واجب، قال النبي ﷺ: «**احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ**»[3].

والعبد فاعل ومنفعل، فاعل أي له قدرة ومشيئة بها يفعل فعله، ومنفعل أي أن الله يفعل ويخلق فيه ما أراد، وهذا في كل عمل اختياري للإنسان[4]، والناس في هذا -كما مضى- مذاهب:

---

(١) وليست هذه كل الهداية، فقد قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت:١٧]، ولو كانت هذه الهداية مثل التي في قوله سبحانه: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام:١٢٥]، لكان صدرهم انشرح للإسلام، لكنها هداية غير تلك الهداية، فهداية ثمود كانت هداية بيان، أما ﴿مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام:٣٩]، فهي هداية توفيق وإسعاد؛ فالله بيَّن للجميع، ولو أراد أن يهدي الجميع لهداهم، دعا عباده إلى دار السلام فعمهم بالدعوة حُجة منه عليهم وعدلًا، واختص بالهداية والتوفيق مَنْ شاء مِنَّةً ونعمة وفضلًا، فهذا عدله وحكمته وهو العليم الحكيم، وذلك فضله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم، وقال ﷻ للنبي ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص:٥٦]، أي مَن يشاء الله أن يهديه.

(٢) متفق عليه، وقد سبق تخريجه (ص:٢٧٧).

(٣) رواه مسلم (٢٦٦٤).

(٤) فإن الأفعال الاضطرارية في الحقيقة ليس للعبد فيها قدرة ولا إرادة، فهو وإن سُمي فاعلًا لغة فهو فاعل مجازًا أو في الحقيقة أنه منفعل، كقولنا: مات الرجل، وإنما هو أُميت، وكقولنا: ولدت المرأة، وإنما جاءها المخاض فخرج الولد رغمًا عنها ولا تستطيع أن توقف المخاض، ومثل دق القلب، فهذا في الحقيقة انفعال وقع بفعل ربنا الذي جعله يقع كذلك.



١- من يقول: نحن منفعلون فقط، فأفعالنا الاختيارية كالاضطرارية، ووقع علينا فعل الله من غير أن نفعل شيئًا.

٢- وهناك من يقولون: نحن فاعلون فقط ولا سلطان لأحد علينا.

٣- وأهل السنة يقولون: الإنسان فاعل منفعل في الأفعال الاختيارية، فهو قد فعل الفعل، وفي الوقت نفسه وقع عليه فِعْلُ الرب ﷻ فهو صلى وصام، والله جعله مقيم الصلاة صائمًا، وهو اهتدى، والله جعله مهتديًا، ففعل الرب -بأن جعل العبد مهتديًا- وقع على العبد فالعبد منفعل به فاهتدى، فالله «جعله»، والعبد «فَعَل»، فهو يفعل فعله، ويخلق الله فيه ما أراد فالعبد مهتدٍ والله هداه، والعبد مصلٍ وصائم، والله أقامه بين يديه يصلي، ووفقه للصوم طاعة له ﷻ.

وفرعون خرج في طلب موسى ﷺ وبني إسرائيل، والله ﷻ أخرجه، كما قال تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَٰهُم مِّن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾ [الشعراء:٥٧]، وهو خرج، كما قال ربنا: ﴿ فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ﴾ [الشعراء: ٦٠]، ففرعون هو وجنوده فعلوا ﴿ فَأَتْبَعُوهُم ﴾، فهم لم يخرجوا رغمًا عنهم بل كانوا خارجين بإرادتهم، ومع ذلك قال ربنا: ﴿ فَأَخْرَجْنَٰهُم ﴾ وذلك لننتبه أن هناك فعلًا للعبد، وفعلًا للرب، وفعل العبد هو الخروج، وفعل الرب هو الإخراج.

وعلى مذهب الجبرية فالإنسان في أفعاله الاختيارية منفعل فقط، وعلى مذهب المعتزلة فالإنسان فاعلٌ فقط، وعلى مذهب أهل السنة فالإنسان فاعل منفعل، خرجَ، وأُخرِجَ، وليس الأمران متعارضين أصلًا؛ لأن كلا منهما له فاعله، ففاعل الخروج العبد، وفاعل الإخراج هو الرب ﷻ.

والله ﷻ لا يظلم عباده شيئًا أبدًا ولا يحاسبهم إلا على ما صدر منهم، ولا يَهْلَكُون إلا بذنوبهم، قال النبي ﷺ: «لَوْ أَنَّ اللهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ لَهُمْ خَيْرًا مِنْ أَعْمَالِهِمْ»[(١)].

فإن قال قائل: فكيف يعذب أهل سماواته وأرضه وفيهم الملائكة الذين لا يعصون ؟ فالجواب: لو أراد أن يعذبهم لجعلهم يفعلون باختيارهم ما يعذَّبون بسببه، وكذلك الخلق كلهم، لو أراد الله أن يعذبهم لجعلهم يفعلون باختيارهم شيئًا يخالفون به الشرع ويعذَّبون بسببه،

---

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧)، وأحمد (٢١٠٧٩، ٢١١٤٤)، وصححه الألباني.



لكن الله لم يرد أن يجعلهم كذلك؛ لأنه ﷻ لا يُهلك أحدًا إلا بذنبه، ولا يُعذِّب أحدًا إلا بعدله ﷻ، لكنه يتفضل علىٰ من يشاء، فقد عمهم بالرسالة عدلًا ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس:٢٥]، وخصَّ بالهداية من يشاء فضلًا، قال: ﴿وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس:٢٥]، فدعا الكل: المؤمن والكافر، واختص بالهداية من شاء فضلًا منه ﷻ والدليل علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [القصص:٥٩]، فلم يهلكهم إلا وهم ظالمون، ولو أراد أن يهلك أحدًا لجعله يظلم فَيُهْلِكه: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء:١٦]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٤٠]، ومن أسمائه ﷻ. الحكم العدل، فمن مقتضيات ذلك أنه لا يظلم أبدًا، ومن اتهمه بالظلم فهو كافر.

فالعقيدة الجبرية التي تقول: إن الله يظلم الناس ويعذبهم علىٰ فعله هو -من غير جريرة منه- مآلها إلىٰ الكفر.

والقدر يحتج به في المصائب لا في الذنوب والمعائب:

فيُحتج به في المصائب التي لا قدرة للإنسان فيها ولا اختيار، ولا يحتج به علىٰ الذنوب؛ لأن الذي يحتج به في الذنوب يلغي مسؤولية نفسه، فاحتجاجه بالقدر ساعتئذٍ كلمة حق أُريد بها باطل، بخلاف الذي صدمته سيارة فقال: قدر الله وما شاء فعل.

لكن ورد احتجاجٌ بالقدر في موضع نحب أن نوضحه فنقول: إن الذنب بعد التوبة منه بمنزلة المصيبة، إذ لا طاقة للعبد بردِّهِ بعد وقوعه إلا بالتوبة وقد فعلها ولا يستطيع أكثر من ذلك؛ لأنه لا يستطيع أن يعيد أمس أو الوقت الذي حدثت فيه المعصية ليتجنب وقوعها، وإنما يستطيع أن يمحو آثارها بأن يتوب إلىٰ الله ويستغفره ويندم، ويتغير فيما يستقبل من عمره، فلو فعل ذلك فهذه توبة نصوح.

لأنه أسقط بتوبته الشِّق المتعلق بكسبه وعمله من المعصية، وبقي شِق القدر الذي لا يستطيع تغييره، فصار الذنب والمعصية بعد التوبة كأنهما بقدرٍ محض مجرد عن قدرة العبد شأن المصائب والكوارث المجردة عن عمل البشر وكسبهم، ولو لامه أحد علىٰ ما كسبت يداه بالأمس يقول له: إني تبت إلىٰ الله، وقد قدره الله علي، فاسأل الله أن يغفر لي.



ولو علم أن التوبة قُبلت، وأنها توبة نصوح، فاحتجاجه بالقدر حينئذٍ احتجاج صحيح، كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة ﷺ أن النبي قال ﷺ: «احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَىٰ عَلَيْهِمَا السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمَا فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، قَالَ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَأَسْكَنَكَ فِي جَنَّتِهِ، ثُمَّ أَهْبَطْتَ النَّاسَ بِخَطِيئَتِكَ إِلَى الأَرْضِ، فَقَالَ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَىٰ الَّذِي اصْطَفَاكَ اللهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ، وَأَعْطَاكَ الألواح فِيهَا تِبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ، وَقَرَّبَكَ نَجِيًّا، فَبِكَمْ وَجَدْتَ اللهَ كَتَبَ التَّوْرَاةَ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ ؟ قَالَ مُوسَى: بِأَرْبَعِينَ عَامًا، قَالَ آدَمُ: فَهَلْ وَجَدْتَ فِيهَا وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَفَتَلُومُنِي عَلَىٰ أَنْ عَمِلْتُ عَمَلًا كَتَبَهُ اللهُ عَلَيَّ أَنْ أَعْمَلَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً ؟»، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»[(١)]. أي: غلب آدمُ موسىٰ عليه السلام بالحجة.

فموسىٰ عليه السلام لامه -كما تدل الروايات- علىٰ أمرين:

١ـ علىٰ أن عصى.

٢ـ وعلىٰ المصيبة التي سبَّبتها المعصية وهي: الإخراج من الجنة.

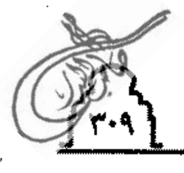
وقوله: «أَهْبَطْتَ النَّاسَ بِخَطِيئَتِكَ إِلَىٰ الأَرْضِ» معناها: مصيبة تسبب هو فيها، وإلا فموسىٰ عليه السلام لن يلومه علىٰ مصيبة مجردة كما يقول شيخ الإسلام: إن لومه كان علىٰ المصيبة، ولذلك كان موسىٰ عليه السلام محجوجًا. فكلامه هذا فيه نظر لأن موسىٰ عليه السلام لم يكن يلومه علىٰ المصيبة وحدها مجردة قطعًا، وإنما علىٰ مصيبة تسبب «آدم» فيها، وإلا فنص الحديث يقول: «أَفَتَلُومُنِي عَلَىٰ أَنْ عَمِلْتُ عَمَلًا كَتَبَهُ اللهُ عَلَيَّ»، فموسىٰ عليه السلام كان يلومه علىٰ المعصية قطعًا، وآدم عليه السلام احتج بالقدر علىٰ المعصية، لكن ذلك الاحتجاج كان بعد أن تاب، ومات هو وموسى، واحتجا عند ربهما، وقد كان الله قد قَبِل -مِن قَبْلُ- توبة آدم.

فنقول: يحتج بالقدر في المصائب، والذنب بعد التوبة بمنزلة المصيبة، وموسىٰ قد لامه علىٰ الذنب والمصيبة معًا، والذنب قد تاب منه، والمصيبة لا قدرة له عليها فصح احتجاجه بالقدر.

أما من يحتج بالقدر قبل التوبة ويرفض التزام الشرع، فاحتجاجه كلمة حق يراد بها

---

(١) متفق عليه، وقد سبق تخريجه (ص:٢٨١).



باطل، وهو إبليسي الطريقة، تابع لإبليس الذي قال: ﴿فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي﴾ [الأعراف:١٦]، فهو لم يتب، ومُصِرٌّ على معاندة أمر الله ومحاربة شرعه، ويقول: يا رب أنت الذي أغويتني، ومن فعل فعله فهو إبليسي الطريقة، يقول: ماذا أفعل ؟ وقد كتب الله الضلال عليَّ ولم يكتب لي الهداية ؟ وكذلك هو تابعٌ للمشركين القائلين: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، فيحتجون بالقدر على شركهم، وهم مصرون على الاستمرار في الشرك، ويقولون: هذه مشيئة الله !! فيرُدُّون الشرع احتجاجًا بالقدر، فحالهم مختلف تمامًا عن حال آدم ﷺ، وقد أبطل الله ﷻ حُجتهم في الدنيا والآخرة فقال تعالى: ﴿قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٍ﴾ [الأنعام:١٤٨]، فليس عندهم علم بأن هذا شرعه ﷻ أبدًا، ولا هم يعلمون مشيئة الله في المستقبل، فنحن نعلم مشيئة الله فيما مضى، ولا نعلم ما سيحدث بعد قليل، بل علمنا بما حدث بالأمس ليس على التفصيل الكامل.

ويلاحظ أنهم أطلقوا المشيئة على ما مضى: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا﴾ وهذا ماضٍ، ولم يتكلموا عن المستقبل، فنحن لا نعلم ما سيحدث بعد قليل، بل -كما قلنا-: إنّ علمنا بما حدث بالأمس ليس على التفصيل الكامل.

فائدة:

قوله تعالى: ﴿قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٍ﴾: لَوۡمٌ لهم لأنهم تكلموا بغير علم، بل بالظن والخرص، والمعنى: هل عندكم من علم أن الله شرع ذلك ؟! أو هل عندكم من علم بأن الله شاء ذلك لكم فيما تستقبلون ؟!

والخوض في القدر دون الشرع منهي عنه مذموم، وقد يقول بعض الناس: لا نريد أن نخوض في القضاء والقدر، ويحتجون بأدلة تفيد أن الخوض في القدر مذموم، فيظن بعض الجهلة أن معنى ذلك ألا يذكر أحدٌ القضاء والقدر مطلقًا.

ولابد أن نفهم المسألة حق الفهم: وهي أن الخوض في القدر بالعقل دون الشرع مذموم منهي عنه، والواجب بيان العقيدة، وليس معنى النهي عن الخوض في القدر ألا نعتقد العقيدة الصحيحة، وإلا فكل الآيات والأحاديث التي تكلمنا عنها هي من القرآن والسنة ولابد أن تُعْتَقَد، فلا يصح أن نقول عن معرفة صفات الله ﷻ ولا عن القدر: لا داعي أن نتكلم في هذه الموضوعات. وهذا الموضوع شَغَلَ البشرية ككل من قديم الزمان، وجاء القرآن بالفصل في



ذلك، وجاءت السنة بأعظم بيان، فكيف يقول قائل: لا نخوض في القدر ويقصد ألا نذكره، ولا نبينه للناس، ولا نذكر إلا اسم القضاء والقدر؟ ليس هذا هو الخوض، وإنما الخوض معناه أن يخوض المتكلم بالباطل بلا علم، أما أن نقول: قال اللهُ تعالىٰ .... وقال رسوله ﷺ، في بيان المراتب الأربعة وبيان مشيئة العبد ومشيئة الرب، وبيان الآيات بيانًا واضحًا فهذا واجب يجب أن نعلمه، وليس هذا هو الخوض المنهي عنه.

وآخر ما نختم به هذا الباب: أن الله ﷻ: ﴿ لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴾ [الأنبياء:٢٣]، وهذه الآية سبب الراحة العظيمة لكل مؤمن إذا وسوست له نفسه، أو وسوس له الشيطان بقوله: لماذا قَسَّمَ الله الناس فريقين؟ ولماذا أراد ذلك؟

لابد أن تؤمن أن ذلك لحكمة وعلم، وإن غابت عنك الحكمة فسلِّم لله ﷻ العليم الحكيم.

بخلاف الأبالسة الذين طعنوا في حكمة الله وقالوا: كان ينبغي كذا وكذا، ويقترح على الله، مثل إبليس الذي قال: ﴿ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ ﴾ [الحجر:٣٣]، و ﴿ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ ﴾ [الأعراف:١٢]، فالمؤمن يُفَوِّضُ الأمر لله، ولا يقول بلسانه فقط عن ربه ﷻ: ﴿ لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾ وحال قلبه الاعتراض الذي عَجَزَ لسانه عن إخراجه بقوله: «وماذا يمكنني أن أفعل، لابد أن أقول: الله لا يسأل عما يفعل»، وهو يريد أن يقول: «أنا مظلوم لكن لا أستطيع أن أتكلم» مثل الزنديق الذي يقول:

يدُ بخمسِ مِئِينٍ عسجَدٍ وُدِيتْ * ما بالُها قُطِعَتْ في رُبعِ دينارِ

تناقُضٌ ما لنا إلا السكوتُ له * نعوذُ بالله مولانا من النارِ

يقول: هذه اليد إذا قُطعت عدوانًا فإن ديتها التي تُدفع فيها خمسمائة دينار من ذهب -عسجد-، وذلك لأن دية اليد نصف دية الإنسان، فكيف تُقطع هي نفسها إذا سرقت ربع دينار -وهو نِصَاب السرقة-؟ فيقول: «تناقض ما لنا إلا السكوت له»، فهو يتهم الشرع بالتناقض، لكنه ماذا عساه يستطيع أن يفعل؟ فلا يملك إلا السكوت، سكوت اللسان مع أنه لم يسكت حقيقةً، وطعن في الشريعة، ثم دفعه الخجل إلى أن يقول: «نعوذ بالله مولانا من النار»، فهذا يطعن في الشريعة.



وردَّ عليه أحد المسلمين فقال:

عِزُّ الأمانةِ أغلاها، وأرخَصَها * ذلُّ الخيانةِ، فافهَم حكمةَ الباري

عندما كانت يدًا أمينة كانت غالية، وعندما ذلت وصارت يدًا خائنة عوقبت على خيانتها ولو في ربع دينار.

فالمقصود أن بعض الناس يحتج بقول الله تعالى: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾ على وجود ظلم في الدنيا لكنه غير قادرٍ على الاعتراض.

بل لابد أن تقول: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾ موقنًا بأن الله ﷻ ما فعل شيئًا إلا بحكمة وعلم وقدرة ومشيئة، وهي مراتب القضاء والقدر، لابد أن توقن بحكمة الله ﷻ، وهذه الحكمة والعلم أعلى وأعظم من أن يدركها البشر إلا ما أطلع الله عليه من شاء.



البَابُ السَّابِعُ

مسائل الإيمـــان والكفـــر



مسائل الإيمان والكفر

وهو من أهم أبواب عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، ويتضمن بيان:

مَنْ المؤمن ؟ ومَنْ الكافر ؟ .

وبِمَ يدخل الإنسان في الإسلام ؟

وهل الإيمان يزيد وينقص أو لا ؟

وما أسباب زيادته أو نقصانه ؟

وهذا الباب هو أول بابٍ وقع فيه خلاف بين المنتسبين إلى القبلة، ولكنه أول خلاف عقدي في أصل كبير من أصول الدين بَيَّنَه النبيُّ ﷺ قبل حدوثه، وحذَّر ممن يقعون في الفتنة فيه، فقد تواترت الأحاديث عنه ﷺ بالتحذير من الخوارج، وبيان بدعتهم وضلالتهم، فقال ﷺ: **«تَمْرُقُ مَارِقَةٌ عِنْدَ فُرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ»**[(١)].

وخرجت الخوارج الذين كان من صفاتهم -كما بين النبي ﷺ- أنهم: **«قَوْمًا يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإِسْلَامِ، وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنْ الرَّمِيَّةِ، لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ»**[(٢)].

وكانت فتنة الخوارج وبدعتهم أول بدعة اعتقادية ظهرت في أواخر عصر الصحابة ﷺ وكانت تتعلق بقضايا الإيمان، وكان اعتقاد الخوارج في ذلك أن مرتكب الكبيرة كافر ومخلد في النار.

وهذا الباب يتضمن نوعين من المسائل:

١- مسائل الإيمان والدين، ومَن المسلم، ومَن الكافر، ومَن المنافق، ومَن الفاسق في حكم الدنيا.

٢- ومسائل الوعد والوعيد، بمعنى: حكم الناس في الآخرة، وما حكم نقصان الإيمان وزيادته في الدنيا، وما حكم نقصانه وانعدامه في الآخرة.

---

(١) رواه البخاري (٣٦١٠، ٤٣٥١، ٤٦٦٧، ٥٠٥٨، ٦١٦٨، ٦٩٣١، ٦٩٣٣، ٧٤٣٢، ٧٥٦٢)، ومسلم (١٠٦٥)، واللفظ له.

(٢) رواه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).



فصل

الإيمان قول وعمل ونية
يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية

♦ **المسألة الأولى: أن الإيمان قول وعمل:**

ونعني به: «قول القلب، وقول اللسان، وعمل القلب، وعمل اللسان، وعمل الجوارح» فهذه خمسة أقسام، ويمكن أن نقول: أربعة، بضم عمل اللسان إلى عمل الجوارح.

فقول القلب: معناه الاعتقاد والتصديق واليقين والمعرفة بالله ﷻ، وما يتفرع عن ذلك من التصديق واليقين: بالملائكة، والكتب، والرسل، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وهذه الألفاظ: العلم، والمعرفة، والاعتقاد، والتصديق، واليقين -رغم تفاوتٍ يسير بينها-: هي شِبه مترادفة، فالإنسان يعلم أن لا إله إلا الله، ويعلم ويؤمن بالملائكة، ويوقن بوجودهم وصفتهم وحقيقتهم وحقيقة عبوديتهم لله ﷻ، ويؤمن بالكتب ويُصَدِّق بها، ويعلم في قلبه أن الله ﷻ أنزل كتبًا وضَمَّنَهَا كلامه، وأنها حق، ويعلم صدق الرسل ويوقن بصدقهم، وهذا قول القلب، وهو شرط في أصل الإيمان بلا شك، بمعنى أن وجود الإيمان يتوقف على وجوده، وينعدم الإيمان بزواله، فمهما عمل الإنسان من عمل فلا يكون مؤمنًا ما لم يوقن بقلبه.

أما قول اللسان: فهو نطق الشهادتين، وأن ينطق العبد ويشهد أن: **لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله ﷺ.**

وأصل الإيمان في هذا القول شهادة أن **لا إله إلا الله**، ومن بلغه أن محمدًا ﷺ رسول الله، لَزِمَه أن ينطق بذلك، وإلا لم تقبل منه شهادة أن **لا إله إلا الله**، ولكن يُتَصَوَّرُ وجود شيء من الإيمان إذا نطق الإنسان بشهادة «**لا إله إلا الله**»، وهو لا يعلم أن محمدًا ﷺ رسول الله لعدم بلوغ خبره، وبعثته، كأن يكون ذلك قبل مبعثه ﷺ مثلًا، فهذا الإنسان الذي شهد أن **لا إله إلا الله** ولم يبلغه خبر النبي ﷺ[1] ومات على ذلك؛ فهذا يكون مؤمنًا عند الله ﷻ وعنده أصل الإيمان؛

---

(١) كأن يكون علم أن: «لا إله إلا الله» من الكتب السابقة، أو بلغته رسالة رسول أو غير ذلك.



لأنه نطق بكلمة التوحيد، بخلاف من أبىٰ -مثلًا- أن يشهد أن محمدًا رسول وقد بلغته فهو كافر، أو لم تبلغه وكان يشرك بالله ويُصَرِّح بعبوديته لغير الله، كمن يعبد الملائكة مثلًا أو المسيح أو عُزيرًا أو الأصنام أو غير ذلك، ولو لم تكن دعوة الرسل قد بلغته فهو كافر ليس بمؤمن، وإن كان غير مُعَذَّب حتىٰ تبلغه دعوة رسول.

فها هنا مسألتان: مسألة الإيمان والدين، ومسألة الوعد والوعيد، ولا يشترط أن يكون هناك تلازم تام بينهما، فقد يُحْكَمُ علىٰ إنسانٍ بالكفر وذلك لأنه يشرك بالله، وإن لم يبلغه عن الله وعن رسله -صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين- التوحيد أو النهي عن الشرك، ولم يأته رسول، ومات علىٰ ذلك، ثم إنه يُمتحن يوم القيامة ولا يدخل النار حتىٰ يُمتحن، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥] فلا يُحكم له بالإيمان لأنه لم يعلم أنه لا إله إلا الله، ولم ينطق بـ «لا إله إلا الله»، ولكن لم تأته دعوة رسول فلذا يُمتحن يوم القيامة بأن يأمره الله ﷻ بدخول النار، فمن دخلها كانت عليه بردًا وسلامًا، ومن لم يدخلها سُحب إليها.

أما عمل القلب: فهو حب الله ﷻ والإخلاص له ﷻ، والحب لأجله، وفيه، وكذا البغض لأجله، والرجاء، والذل، والانقياد، والتوكل، والشكر، والصبر ونحو ذلك.

فأعمال القلوب شيْء زائدٌ علىٰ مجرد التصديق والعلم واليقين، فكون المرء يعلم مثلًا أن فلانًا هو أحمد أو محمد هذا شيء، وكونه يحبه أو يبغضه فهذا شيءٌ آخر، فنحن نعلم تمامًا ونوقن بكفر أبي جهل وفرعون، ونحن نبغضهم، فالإقرار بكفرهم شيء، وعمل القلب -وهو بغضهم- شيءٌ آخر، ونحن نوقن بنبوة إبراهيم وموسىٰ وعيسىٰ ومحمد -صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين-، ونُقِرُّ ونعلم أنهم رسل الله ونحبهم، وحبهم هذا أمر زائد علىٰ مجرد التصديق، فلو أن إنسانًا لم تكن عنده هذه الأعمال القلبية لم يكن مؤمنًا، قال تعالىٰ عن آل فرعون: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل:١٤]، وقال ﷻ عن موسىٰ عليه السلام في خطابه لفرعون: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء:١٠٢] فكفر فرعون كان لانتفاء عمل القلب بالإضافة إلىٰ انتفاء قول اللسان؛ لأن فرعون أبىٰ أن ينطق بـ ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس:٩٠]؛ إلا عندما عاين العذاب، ولا ينفعه ذلك.

أما إبليس فعنده اعتقاد القلب ونُطق اللسان؛ لأنه فيما بينه وبين الله ﷻ لم يكن يُنكر وجود الله تبارك وتعالىٰ، ولا إلهيته، ولا ربوبيته، وإنما كان كفره؛ لأنه ﴿أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، فكلمة ﴿أَبَىٰ﴾ تساوي: رد شرع الله، وكلمة ﴿وَٱسْتَكْبَرَ﴾ تنافي الذل والانكسار والخضوع لله ﷻ، فكفر إبليس كان بزوال عمل القلب، فلم يقل الله ﷻ قط في قصة إبليس إنه كذَّب أمر الله بالسجود لآدم، فضلًا عن أن يكذب بتوحيده ﷻ مثلًا، بل ظلَّ -بعد كفره- يقول: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الحجر:٣٦، ص:٧٩]، ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر:٣٩]، ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر:٤٠، ص:٨٣]، فهو ما زال يُقر باليوم الآخر ويُقر بأن الله خلقه، وقال: ﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف:١٢، ص:٧٦]، فهو لم يكفر بزوال المعرفة، ولا بزوال التصديق الباطن، وإنما كفر بإبائه واستكباره.

فالإباء والاستكبار تركٌ لعمل القلب، وهو ركن واجب لا يصح الإيمان إلا به، والإباء والاستكبار من أعمال الكفر القلبية.

وأما عمل اللسان والجوارح: فهما قسمٌ واحد لارتباط كل منهما بالآخر في الغالب، كما في الصلاة، والصلاة في الحقيقة فيها كل أجزاء الإيمان؛ لأن فيها تصديقًا باطنًا، ونية -لا تصح إلا بها- وإخلاصًا لله ﷻ، وفيها عمل اللسان من التكبير والقراءة والتسبيح وغير ذلك من الأذكار، وفيها قول اللسان من الشهادتين في التشهد، وفيها عمل الجوارح من القيام والركوع والسجود والجلوس، وأداء الركعات بطريقة محددة.

وعمل اللسان والجوارح أيضًا يشمل الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد، والبذل، والصِّلة، والإحسان إلىٰ الخلق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغير ذلك من أعمال الجوارح، وأعمال اللسان التي تشمل كلامًا غير الإقرار بالشهادة، وإنما لم نُدْخِلْ قولَ اللسان مع عمل اللسان؛ لأن قول اللسان والإقرار بالشهادتين ركن من أركان الإيمان، فلو أن إنسانًا لم ينطق كلمة «لا إله إلا الله» لم يكن مؤمنًا أصلًا وكان كافرًا، بخلاف من ترك -مثلًا- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو بخلاف من ترك الذكر -مثلًا-، فهذا عاصٍ أو تاركٌ للمستحَب حسب درجة هذا الفعل، ولا يكون كافرًا -مع وجود خلاف في حكم تارك المباني الأربعة: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، كما سيأتي إن شاء الله-.



◆ المسألة الثانية: الإيمان يزيد وينقص:

فقول القلب، وعمل القلب، وقول اللسان، وعمل اللسان والجوارح، كلٌّ من هذه الأمور يزيد وينقص.

فزيادة قول القلب تكون بالكمية والكيفية:

فزيادته بالكمية: بزيادة ما يعلمه الإنسان، فلا شك أن علمه ومعرفته متفاوتة، تتفاوت في الشخص نفسه، وتتفاوت بينه وبين غيره، وهذا معنى الزيادة والنقصان، فالإنسان نفسه إيمانه يزيد وينقص، وفيما بين الناس بعضهم أكمل إيمانًا من بعض وبعضهم أقل من بعض[1].

فالزيادة الكمية في قول القلب: أنه كلما علم الإنسان شيئًا من الشرع -لم يكن يعلمه وبالتالي لا يصدق به- فصدقه ازداد بذلك إيمانًا، كإنسان لم يكن يعلم بعض أسماء الله ﷻ أو يعلمها ولكنه لا يفهم معناها، فإذا علمها وآمن وصدق -بعد أن كان جاهلًا- وفهم معناها ازداد بذلك إيمانًا، وهذه الزيادة من باب المعرفة والتصديق الباطن.

فإنسان لم يكن يعلم أن من أسماء الله تعالى «المقيت»، فسمع قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتًا﴾ [النساء:٨٥] فصدَّق وآمن أن من أسماء الله ﷻ المقيت، وهو لا يدري ما معنى المقيت، فعلم بعد ذلك أن معناها الشهيد والرقيب، وقد ازداد بذلك إيمانًا.

وكل المسلمين تقريبًا يعلمون أن الله ﷻ هو الصمد، وأكثرهم لا يعلم ما معنى الصمد، فإذا علم الإنسان أن الصمد أي: الذي يُصْمَدُ إليه ويُرجع إليه في الحوائج، وأنه هو السيد الذي قد كَمُلَ في سُؤدده، والعظيم الذي قد كَمُلَ في عظمته، والحليم الذي قد كَمُلَ في حلمه، والعليم الذي قد كمُل في علمه، وأنه الذي له كل صفات الكمال، وأنه الذي لا يأكل ولا يشرب، إذا علم ذلك ازداد معرفةً وبالتالي ازداد إيمانًا.

وكذلك في باب الإيمان بالملائكة قد لا يعلم الإنسان أسماء الملائكة، ويكون عنده إيمان بـ «لا إله إلا الله» ابتداءً، بما يثبت به أصل الإيمان والدين، ولا يعلم -مثلًا- مَنِ

---

(١) والمقصود: زيادة الإيمان ونقصانه عند أهل الإيمان؛ لأنه لا تنصور الزيادة والنقصان في معدومي الإيمان، وإن كان بعض الناس قد يكون أكفر من بعض.



الملائكة الذين وردت أسماؤهم في القرآن؟ وما أعمالهم؟ وربما لا يدري ذلك ولا يعلم ما اسم المَلك الموكل بالوحي -جبريل عليه السلام-، ولا يعلم ما عمل ميكائيل عليه السلام مثلًا -الموكل بالقطر-، ولا يدري ما اسم خازن النار -مالك عليه السلام-، ولا يدري ما صفات الملائكة ولا أعمالهم التي يعملون؟ فكلما ازداد معرفة ازداد إيمانًا وتصديقًا.

وكذلك في باب الإيمان بالكتب والرسل؛ فمن يعلم أسماء الخمسة والعشرين رسولًا الذين وردت أسماؤهم في القرآن، ويُصدِّق بهم واحدًا واحدًا، ويعلم أن هناك رسلًا آخرين لم يقصصهم الله عز وجل على نبيه ﷺ في القرآن، فيؤمن بهم إجمالًا، يزيد إيمانه بالأنبياء أكثر من شخصٍ آخر لا يعلم إلا أن محمدًا رسول الله ﷺ، ولا يعلم الرسل الآخرين، أو يؤمن بهم إجمالًا، ولا يعرف أسماء من وردت أسماؤهم في القرآن، فهناك تفاوت بين الناس وبين الإنسان نفسه في أحوال مختلفة؛ فحاله حين لم يكن يعلم يختلف عن حاله حين يعلم.

فأصل الإيمان في باب قول القلوب هو التصديق بـ «لا إله إلا الله»، أما سوى ذلك فيصير شرطًا في أصل الإيمان إذا بلغ الإنسان علمه، أو على الأصح في الاصطلاح ركنًا في أصل الإيمان.

وهذه مسألة مهمة جدًّا، وهي أن أصل الإيمان في ذلك هو ما قال الله: ﴿ **فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ** ﴾ [محمد:١٩]، فلو أن إنسانًا لا يعلم بـ «لا إله إلا الله» فلا يكون مؤمنًا أصلًا، ويكون كافرًا[1]، أما إذا علم أنه لا إله إلا الله، ولم يعلم أن محمدًا رسول الله ﷺ، ولم يعلم أن جبريل ملك من ملائكة الله موكل بالوحي، ولم يعلم أن موسى عليه السلام رسول من عند الله، ولم يعلم أن التوراة من الكتب التي أنزلها الله عز وجل، ولم يعلم بأن القرآن أنزله الله ولم يبلغه ذلك بعد، فهذا ليس كافرًا بل هو مؤمن بإيمانه بـ «لا إله إلا الله».

فإذا بلغه بعد ذلك أن محمدًا رسول الله ﷺ فأبى، أو بلغه أن موسى رسول الله ﷺ فأبى، أو بلغه أن جبريل ملك من الملائكة فأبى، أو أن جبريل ينزل بالوحي فكذَّب بذلك، أو بلغه القرآن فكذَّب فهو كافر، ونقض بذلك «لا إله إلا الله»، لكن كل ذلك لم يصبح شرطًا أو بالأصح ركنًا من أركان الإيمان إلا عندما بلغ ذلك الإنسان، فهو ليس شرطًا ابتداءً، بل لا يكون

---

(١) أما كونه مُعذَّبًا أم لا؟ فهذه مسألة أخرى تبعًا لبلوغ الحجة إياه.



شرطًا إلا بعد بلوغه الإنسان، بخلاف شهادة «لا إله إلا الله» التي بُعِثَ بها كل الرسل ودعوا إليها، فإذا لم تبلغ الإنسان لم يكن مؤمنًا، وإذا لم توجد في قلبه لا إله إلا الله لم يكن مؤمنًا -حتى إن كان غير مُعَذَّب-، ومن بلغته وآمن بها وإن لم يبلغه شيء آخر، ولا آمن بشيء آخر لأنه لا يعرف غير «لا إله إلا الله» فهو مؤمن ناجٍ عند الله ﷻ غير مكلف بما لم يبلغه.

وهذا الأصل مهم جدًّا؛ لأن البعض يشترط في حقيقة الإيمان تفاصيل معينة في كلمة التوحيد وفي الانقياد ونحو ذلك، فالبعض من أهل البدع يقولون:

لا يكون الإنسان مؤمنًا إلا إذا علم تفاصيل هذه الكلمة، ولا تكفي المعرفة الإجمالية بها، بل لابد أن يعرف أنواع الشرك، ولازم كلامهم أن يدرس التوحيد من أوله إلى آخره لنحكم له بأصل الإيمان، فحقيقة كلامهم لزوم معرفته أنواع الشرك المختلفة: شرك النُّسُكِ، وشرك الحكم، وشرك الولاية على حَدِّ قولهم.

فنردُّ عليهم قائلين: ولماذا اشترطت هذه الأنواع الثلاثة فقط ؟ بل يلزمك على كلامك اشتراط معرفته بالشرك في الربوبية، والشرك في الأسماء والصفات، فلماذا لم تشترط ذلك ضمن أصول الإيمان ؟ والمراد بها أصل ما لا يثبت الإيمان ابتداءً إلا به ؟ وأن من لم يعرفها فهو كافرٌ جاهل ؟[1]

والحق في ذلك كما قلنا أن الأصل في الإيمان أن يعلم أنه لا إله إلا الله، ثم يزداد ذلك فيما بعد بما يبلغه عن الله ﷻ وعن رسوله ﷺ من العقائد الواجبة، من تفاصيل الإيمان بالله والملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر والقدر، بحيث يصبح ما بلغه من ذلك شرطًا في أصل الإيمان -أو على الأصح ركنًا من أركانه-، لو أنه كَذَّب به لكفر، وهذا هو الوجه الأول من وجوه الزيادة وهو الزيادة بالكمية.

---

(١) كما يقول عبد المجيد الشاذلي في كتاب «حد الإسلام»، فحقيقة الإيمان عنده لا تثبت إلا بوجود معرفةٍ بالنسك والولاية والحكم، ثم لا يكتفون بهذا -أي: لا يكتفون بأن يقول الناس: لا نسك إلا لله، ولا حكم إلا لله، ولا ولاية إلا لله-؛ بل يشترطون أن يعرف الإنسان معنى النسك ومعنى الذبح والنذر والطواف والركوع والسجود وأنواع العبادات، وتدخل فيها عبادات القلب: الخوف والرجاء والحب والتوكل والإنابة والإخلاص والشكر والصبر والرضا، ثم يعرف الحكم وأنواع الحكم بغير ما أنزل الله ومظاهر الشرك فيها، وأنواع الولاية: من الحب والنصرة والطاعة والمتابعة والنصيحة والتولي والأمر بالإصلاح وكل أنواع الولاية التي تقدمت.



أما الزيادة بالكيفية: فبزيادة اليقين، التي تكون بتظاهر الأدلة، قال الله تعالى لإبراهيم عليه السلام: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فزيادة اليقين تعني نوعية التصديق نفسها، ونوعية التصديق مختلفة ومتفاوتة في كل أصل من أصول الإيمان الستة، فقد يزول التصديق بالكلية، وذلك يعني زوال الإيمان بحدوث شيء من أمرين: شك أو تكذيب.

والشك هنا هو الشك المستوي الطرفين، فصاحبه لا يدري هل حقًّا لا إله إلا الله أم يعبد غيره معه، وعنده احتمال أن محمدًا رسول الله ﷺ، واحتمال أن يكون رجلًا كاذبًا، فهو يشك في ذلك، وليس عنده يقين بأحد القولين، ولا يدري هل القرآن حق أم أنه كتاب مختلق، ولا يدري هل يُبْعثُ الناسُ يوم القيامة أم ليست هناك قيامة ولا بعث ولا نشور، ونحو هذا.

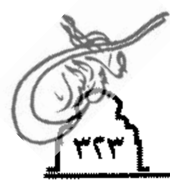
فهذا الإنسان زال من قلبه التصديق بسبب هذا الشك، قال ﷻ عن المنافقين: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة:١٠]، فهؤلاء أناس نطقوا الشهادتين وصلّوا وصاموا لكنهم منافقون لأنهم في ريب، كما قال تعالى: ﴿فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾ [التوبة:٤٥].

وقال النبي ﷺ لأبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «... اذْهَبْ بِنَعْلَيَّ هَاتَيْنِ، فَمَنْ لَقِيتَ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْحَائِطِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ فَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ...» الحديث[١]، فلكي ينجو العبد يوم القيامة لابد أن يكون مستيقنًا، ولكي يكون مؤمنًا عند الله وعنده حقيقة إيمان لابد أن يكون عنده يقين، ولا يجوز أن يكون عنده شك، بل الشك والريب يزيل الإيمان، وأفظع من الشك والريب التكذيب.

فالشك هو استواء الطرفين، أما التكذيب فهو أن يعتقد في باطنه خلاف الحق، والذي عنده شك ليس عنده أصل الإيمان، فلو شبهنا الإيمان ببناء، فالذي عنده شك أرضه مستوية لا شيء فوقها من البناء، ولا شيء نازلٌ عنها، أما المكذِّب فمثله كمثل حفرة تحت الأرض، كالذي يعتقد أن الله ثالث ثلاثة، أو يعتقد أن المسيح إله فهذا لا يشك في «هل الله واحد أم ثلاثة ؟» ولا يشك في «هل المسيح عبدٌ رسول أم إله ؟» بل هو معتقد للكفر، بخلاف الذي يشك، وكذلك الذي يكذب بالرسول محمد ﷺ فهو مكذِّبٌ، بخلاف الذي يشك: هل هو رسول أم لا ؟ ولكن لا يكذبه.

---

(١) رواه مسلم (٣١)، وهو جزءٌ من حديثٍ طويل.



فالذي عنده تكذيب أفظع من صاحب الشك، وكلا الأمرين ينتفي معهما أصل الإيمان.

وكل هذا التفصيل إنما قصدنا منه بيان أن نوعية التصديق نفسها تختلف، وأن أول درجة من درجات التصديق الباطن هي زوال الشك، وبالتالي زوال التكذيب بالأولى، فبداية الإيمان هي «لا إله إلا الله»، وذلك إن لم تبلغه الأدلة القطعية بنبوة محمد ﷺ[1].

فنقول إن أُولى درجات الإيمان هي تصديق القلب، وهو زوال الشك، أي لا يكون عنده شك في أنه لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ﷺ.

فهذه أُولى درجات الإيمان، ولكن قد يكون هناك مَن لا يشك الآن في ذلك، لكن لو أن أحدًا شككه وفتنه فإنه يشك ويُفْتَنُ، كما قال الله ﷻ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ ﴾ [العنكبوت: ١٠]، وقال ﷻ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [الحج: ١١].

كان بعض الأعراب يدخل في هذا الدين فإن ولدت امرأته ذكورًا، وأنتجت إبله، وأمطرت السماء في تلك السنة، قال هذا دين خير، فيظل مسلمًا، وإن أنجبت امرأته الإناث، ولم تنتج إبله، وأمسكت السماء قال هذا دين سوء، ويتشاءم به، وينقلب، فهذا الرجل حاله بعد أن ينقلب معروف، أنه خسر الدنيا والآخرة، كما قال ﷻ: ﴿ يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ۝١٢ يَدْعُوا۟ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴾ [الحج: ١٢-١٣]، فهذا حاله قبل أن يُفْتَنَ وينقلب: أنه كان عنده أصل الإيمان؛ لأن الله ﷻ أثبت أنه ﴿ يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾، فإيمانه ناقص وتصديقه ناقص، ليس شكًا ولا

---

(١) المنافقون بعضهم عنده شك، وبعضهم عنده تكذيب، وهم أشد درجات المنافقين، والكفار منهم مكذبون ومنهم شاكون، ومنهم من لا يكذب في الحقيقة إنما عندهم استكبار، فزال عمل القلب من قلوبهم، وقد ينضم إلى ذلك تكذيب اللسان، فهم يكذبون بلسانهم، وإن كانوا يعلمون أنهم كاذبون فيما يقولون، كما قال تعالى عن مشركي قريش ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٣]، فالجحود والنفي كان بلسانهم بخلاف ما في صدورهم، وبعض علماء اليهود كانوا يصرحون للنبي ﷺ قائلين: «نشهد أنك نبي»، ومع ذلك ظلوا على كفرهم، لأن عندهم عدم الانقياد لما جاء به ﷺ، أي زوال عمل القلب.
فالمنافقون كانوا نوعين؛ كانوا يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ﷺ بلسانهم، ولكن بعضهم عنده شك، أو تكذيب، وبعضهم عنده كراهية لما جاء به النبي ﷺ وكراهية للدين، مع علمه أن محمدًا ﷺ رسول الله وتصديقه في باطنه به ﷺ.



تكذيبًا، بخلاف الذي ليس عنده أصل الإيمان، ولم يدخل في الدين بَعْدُ، فالذي يعبد الله على حرف لو لم يكن لديه أصل الإيمان لما قال الله ﷻ عنه: ﴿ٱنقَلَبَ﴾ فكان قبل الفتنة عنده أصل الإيمان، لكن إيمان هذا ليس هو الإيمان الواجب، والقدر الواجب من الإيمان: هو الذي يُدْخِلُ صاحبه الجنة لأول وهلة، فلو مات هذا -الذي ليس عنده الإيمان الواجب- على تلك الحال قبل أن ينقلب ويُفْتَنَ لمات وعنده أصل الدين، فلا يخلد في النار، ولكن لا يلزم أن يدخل الجنة لأول وهلة، بل يمكن أن يُعَذَّبَ في النار، ولكنه لا يخلد فيها.

ونشبه ذلك أيضًا بالبناء، فشخصٌ إيمانه ضعيف -أقل من القدر الواجب كما ذكرنا- مثله كمثل جدارٍ حديث البناء لم تجف مواده وتصلب، فلو دفعه أحدٌ أو اتكأ عليه لخَرَّ لِتَوِّهِ، فكذلك هذا الشخص، لو شككه أحد لشك، ولو فتنه لافتتن، كما قال الله ﷻ في بعض المنافقين: ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا۟ ٱلْفِتْنَةَ لَـَٔاتَوْهَا وَمَا تَلَبَّثُوا۟ بِهَآ إِلَّا يَسِيرًا﴾ [الأحزاب:١٤]، أي لأعطوها، وهؤلاء لم يكونوا كفارًا في الأصل، وإلا لفرحوا عند دخول المشركين المدينة، وإنما هم سيترددون يسيرًا ثم يشركون وكثيرٌ من الناس يكون إيمانه كذلك، فتأتيه فتنة فيرجع عن الإيمان فلذلك قلنا إن أُولى درجات الإيمان هي زوال الشك، ولكن لا يشترط أن يكون ثابتًا عند الفتن بحصول أصله بل بحصول كماله الواجب.

وهناك مَنْ صَلُبَ بناؤه، وجفَّت مواده وتماسكت، فإذا دفعوه لم يخر، ولم يتزلزل، فهذا الذي حقق القدر الواجب من الإيمان، الذي يُدْخِلُ صاحبه الجنة لأول وهلة، إذا فتن لم يفتتن، وإذا شُكك لم يشك، ولكن الشيطان لم ييأس منه، وما زال يوسوس له وسوسة الصدر، فيأتي الشيطان إليه فيوسوس له في الوحدانية وفي النبوة وفي القرآن، ويوسوس في أشياء كثيرة جدًّا، وهو يكره ذلك ويضيق به ذرعًا، وليس عنده شك، وإلا لما تضايق، ولما كره الوسوسة.

وكونه يقاوم الشيطان، ويقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ويسأل أهل العلم، ليزيلوا عنه وساوسه التي يضيق بها، هذا دليل على أنه لا يشك؛ لأن بعض الناس يجهل الفرق بين الشك والوسوسة، وقد قال النبي ﷺ عن الوسوسة عندما شكوا إليه، وقالوا: إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا يَتَعَاظَمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، قَالَ ﷺ: «وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟»، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «ذَاكَ صَرِيحُ الإِيمَانِ»[١].

---

(١) رواه مسلم (١٣٢).



فقد بين النبي ﷺ أن الذي تأتيه الوسوسة فيردها هو مؤمنٌ كامل الإيمان الواجب، وقلنا إن عنده القدر الواجب، ولكن الشيطان ما زال يوسوس له، وعنده أمل أن يهدم جداره الذي صَلُبَ وتماسك، والمؤمن ما دام يقاوم فهو كامل الإيمان قَدْرَ الواجب.

لكن هناك الأعلى منه، وهو الذي لا تأتيه الوساوس مطلقًا [1]، وهناك مقام أعلى، ودرجات إيمان مستحبة، ودرجات تصديق أعلى، وهي التي سألها إبراهيم ﷺ، وقد كان موقنًا ومصدِّقًا وليس عنده شكٌ قط، لكنه كان يريد أن يرى بعينيه؛ لأن عين اليقين أكمل من علم اليقين بغير وسوسة، فكان يريد أن يرى بعينيه ليطمئن قلبه، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة:٢٦٠]، أي: في قضية إحياء الموتى.

ونبي الله موسى ﷺ رجع إلى قومه غضبان أسفًا، وكان يعلم بإخبار الله ﷻ له أن قومه قد فُتنوا، وأنهم عبدوا العجل، وقد رجع إليهم حزينًا غاضبًا، وهو دليل على انتفاء الوسوسة عنه، ودليل على أنه مُصدِّقٌ تمام التصديق بخبر الله ﷻ، وعنده يقين من حيث نوعية التصديق، لكنه عندما رآهم بعينيه يعبدون العجل ألقى الألواح، مع أنه كان عائدًا حاملًا للألواح، عارفًا - في نفسه - بما يفعلون، لكنه عندما رآهم ألقى الألواح من الغيظ، وازداد غضبًا، مع أنه كان مؤمنًا بخبر الله لكن نوعية التصديق تختلف.

ونذكر مثالًا في الأمور المحسوسة: إذا أخبر الناسَ ثقةٌ بأن في المكان الفلاني حريقًا فصدَّقوه، ثم أتى آخر فقال: لا ليس حريقًا إنما هو بعض الدخان، فقد يتزحزح التصديق عند بعضهم، لكنهم يصدقون الثقة الذي أخبرهم بالحريق، وبالتأكيد هناك فرق بين الاثنين؛

---

(١) عمر بن الخطاب ﷺ يقول عن نفسه في قضية صلح الحديبية: «ما شككت إلا يومئذٍ»، فلم يشك في حياته قط أن الرسول ﷺ قد أخطأ إلا يومئذٍ، وهو بالقطع لم يشك في رسالته، فهو موقن بذلك دائمًا، وإنما الشك والوسوسة جاءته باحتمال أن يكون الرسول ﷺ قد أخطأ في الاجتهاد في هذه المسألة؛ مسألة قبول الصلح على تلك الشروط، وكانت هذه وسوسة من الشيطان فعلًا، ولكن أبا بكر الصديق كان على قلب رسول الله ﷺ ولم يتلعثم، ولم تأته وسوسة في أن الرسول ﷺ قد يكون أخطأ في ذلك، ولم يوسوس له الشيطان من يوم أن آمن، ولذلك درجة الصديقين أعلى مقامًا من درجة عامة المؤمنين الذين قد تأتي لهم الوساوس ويردونها، فمقام الصديقين مقام لا تأتيه وسوسة أصلًا سواء في أصول الإيمان من الإيمان بالله والملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر والقدر، أم في فروعه، وكم من المؤمنين من تأتيه الوساوس في القدَر وتنازعه نفسه وتجعله يتردد، وآخر تأتيه وساوس فيما دون ذلك من المسائل العملية التي يوسوس له الشيطان فيها.



أن خبر الواحد قد يتزحزح، والثاني خبره مصدق، فإذا أخبر من الثقات اثنان أو ثلاثة أو عشرة لم يكن من الممكن أن يتزحزح اليقين، ولكن حتى لو قال له مائة ثقة ثم رآها بعينيه، فهذا أكمل تصديقًا، وهذه هي المعاينة.

ولذلك قال الله ﷻ عن النبي ﷺ: ﴿ أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ﴾ [النجم:١٢]، فالرسول ﷺ رأى بعينيه، فقال تعالى: ﴿ مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ۝١٧ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴾ [النجم:١٧-١٨] رأى جبريل، ورأى سدرة المنتهى، ورأى الجنة، ورأى النار، ورأى نور الحجاب، رأى كل ذلك بعينيه ﷺ، وهذه أكمل درجات الإيمان والتصديق(١).

إذن نقول إن زيادة قول القلب بالكمية والكيفية معناها أن هناك مراتب يترقى الإنسان فيها في كيفية التصديق وكميته، يُصَدِّقُ بمسألة أو اثنتين أو ثلاث أو أربع فيزداد معرفة، فقول القلب يزيد وينقص.

قول اللسان: وقول اللسان -أيضًا- يتصور فيه الزيادة والنقصان، فزيادة قول اللسان في شهادة أن محمدًا ﷺ رسول الله، لمن بلغه خبر الرسول ﷺ فشهد له بالرسالة بلسانه، فقال: محمدٌ رسول الله ﷺ، فهو أكمل إيمانًا ممن لم يبلغه خبره ﷺ ونطق بـ«لا إله إلا الله» فقط.

وهكذا في كل تفصيل من تفاصيل الدين يبلغ العبد من الشرع فَيُقِرُّ به بلسانه يزداد به إيمانه.

قال تعالى: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ -فهم مأمورون أن يقولوا ذلك- ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة:١٣٦].

فليس كل المسلمين يعرفون كل هؤلاء الأنبياء، لكن لو كَذَّب شخصٌ مسلمٌ بواحدٍ من هؤلاء الأنبياء بعد أن بلغه خبره فهو كافر، ولو كان شخصٌ آخر لا يعلم واحدًا منهم ثم عرف فَصَدَّق لازداد إيمانه.

---

(١) من آمن بالنبي ﷺ ولم يره ووجد من ينازعه ويؤذيه له أجر خمسين من الصحابة، ولكن ذلك ليس في كل الأعمال، لأن الذين شهدوا النبي ﷺ أكمل إيمانًا في هذه الجزئية من غيرهم، وإن كان إيمان غيرهم بالغيب إيمانًا عظيمًا، لكن فطرة الله التي فطر الناس عليها أن عين اليقين أكمل من علم اليقين، ولذلك ألذ نعيم عند أهل الجنة أن يروا ربهم ﷻ.



فكم من المسلمين يعرف معنى الأسباط[1]؟

والأسباط: هم أنبياء بني إسرائيل، وهذا مثال على أن الإنسان عندما يعلم هذا ويُصَدِّقُ به يكون أكمل إيمانًا ممن لم يعلم، وكذلك من يقول ذلك بلسانه طاعة لقول الله ﷻ: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾، ويعلم وهو يقول ﴿وَٱلۡأَسۡبَاطِ﴾ معنى هذه الكلمة أكمل إيمانًا ممن لا يعلم.

وكذلك تفاوت أعمال القلوب من الحب والإخلاص والشكر والخوف والرجاء وغير ذلك ظاهر جدًّا.

وكذلك أعمال اللسان والجوارح تزيد وتنقص: فمن يصلي ركعتين ليس مثل من يصلي عشرًا، فهناك تفاوت في الأعمال، هناك من يصوم يومًا ويفطر يومًا، وهناك من لا يصوم إلا رمضان، فهناك تفاوت في أعمال اللسان والجوارح.

فصل
أعمال الجوارح من الإيمان

والدليل على تسمية أعمال الجوارح إيمانًا قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡ﴾ [البقرة:١٤٣] أي: صلاتكم إلى بيت المقدس قبل تحويل القبلة.

وننبه هنا على أن أعمال الجوارح تدخل في مسمى الإيمان؛ لأن هذا موضع نزاعٍ كبيرٍ بين أهل السنة والمرجئة.

والمرجئة عكس **الخوارج**، وقد غلوا في جانب الرجاء حتى قالوا: «لا يضر مع الإيمان معصية»، وسُمُّوا «مرجئة» من الإرجاء وهو التأخير، فقد أخروا العمل فهم يقولون: «الإيمان هو التصديق فقط بالقول واللسان»، والغلاة منهم -وهم جهمية المرجئة[2] - يغالون في

(١) بعض الناس يقول: «إن الأسباط هم إخوة يوسف عليه السلام»، وهذا قولٌ خطأ، والصواب أن الأسباط هم أنبياء بني إسرائيل، وموسى وعيسى عليهما السلام من أنبياء بني إسرائيل، ولكن لهم خصوصية. وسُمُّوا أسباطًا لأنهم في أبناء يعقوب عليه السلام في الجملة، وإخوة يوسف عليه السلام لم يثبت دليل على أنهم أنبياء بل حدَّثوا فكذبوا، ووعدوا فأخلفوا، وعاهدوا فغدروا وخانوا، وخاصموا ففجروا ثم تاب الله عليهم بعد ذلك فصلحوا ولم يثبت دليل على نبوتهم.

(٢) فقد جمع جهم بن صفوان كل الشرور؛ فجمع في الأسماء والصفات التعطيل، وفي القضاء والقدر الجبر، وفي مسائل الإيمان والكفر الإرجاء الغالي.



الإرجاء ويقولون: «الإيمان هو المعرفة»، فهذا هو الضلال المبين، لأن إبليس يكون مؤمنًا بناءً على قولهم هذا، لأنه عنده معرفة، ويكون فرعون مؤمنًا كذلك، وبعضهم بالفعل قد يلتزم ذلك، كما يقول كثير من الناس في عصرنا: «إن اليهود والنصارى مؤمنون؛ لأنهم يعلمون أنه لا إله إلا الله، ويعلمون أن الله خلقهم» وهذا القول كفر بواح، فمن قال: «إن اليهود والنصارى مؤمنون»، فهو كافر بعد بلوغ الحجة.

من أهم مسائل الخلاف بين أهل السنة والمرجئة:

أن المرجئة -غير الغلاة الذين هم غير الجهمية- يقولون: الإيمان هو التصديق بالقلب واللسان، أما عمل القلب فليس من الإيمان عندهم أو عند عامتهم[١]، وعمل الجوارح بالأولى ليس عندهم من الإيمان، وعندهم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

وعمل القلب هو موضع الخلاف الأساسي مع المرجئة، فعندهم أن الذي يؤمن يكون إيمانه بأن يصدق أنه لا إله إلا الله، حتى لو لم يحب الله ﷻ ولم يَنْقَدْ له يكون مؤمنًا كامل الإيمان.

ولكن النبي ﷺ لما ذكر فضل لا إله إلا الله ذكرها مقيدة بالأعمال القلبية، فقال ﷺ: «**مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ**»[٢]، فأعمال القلوب شرط في الإيمان[٣]، ومنها ما هو أصل، ومنها كمال واجب، ومنها كمال مستحب.

فمثلًا لو أن إنسانًا ليس عنده أصل حب الله ﷻ، فضلًا عن أن يكون يبغض الله، أو ليس عنده حب للرسول ﷺ فضلًا عن أن يبغض الرسول ﷺ، فهذا لا يكون مؤمنًا أصلًا، بل هو كافر.

وهناك إنسان آخر عنده حب لله ﷻ، وحب للرسول ﷺ، لكن هذا الحب ضعيف، فإذا ما جاءته شهوة قدَّم حب تلك الشهوة على حب الله ورسوله، فهذا عنده إيمان لكنه ناقص.

وإنسانٌ آخرَ عنده حب الله ﷻ وحب الرسول ﷺ، يُقَدِّمُه على كل ما تحبه نفسه، فالله ورسوله ﷺ أحب إليه مما سواهما، فهذا هو المؤمن الإيمان الكامل الواجب، الذي كَمَّل القدر

---

(١) ومن المرجئة من يدخل عمل القلب في الإيمان.

(٢) رواه البخاري (٩٩).

(٣) وكلمة: «شرط» لا نقولها من باب الاصطلاح أنه الخارج عن العمل وعدمه عدم للعمل، ولكن من باب التسهيل في الفهم، وهي ركن من أركان الإيمان، يزول الإيمان بزوال أصل كل منها.



الواجب من إيمانه[١]، بمعنى أن الأقل منه مُستحِقٌ للعذاب، لكنه لا يُخلد في النار، فمن قدَّم حب الشهوة على حب الله وعلى حب الرسول ﷺ؛ فيفعل ما تحبه نفسه وهو يعلم أن الله ﷻ لا يحبه فهذا حبه لله ﷻ ضعيف، وهكذا كل عاص إيمانه ناقص ويستحق العقاب لكنه لا يخلد في النار.

فنقول: لو زال أي عمل من أعمال القلوب بالكلية، لزال الإيمان بالكلية، وزوال أحد أعمال القلب لا نستطيع أن نعرفه في الدنيا، إلا لو قال صاحبه بلسانه مثلًا: إنه لا يحب الله أو كمن قيل له: اقرأ القرآن. فقال: إنه لا يحب القرآن، أو عمل عملًا يدل دلالة ظاهرة على زوال عمل القلب، كمن يرمي المصحف، فهذا كفر ونحن لم نعرفه من قلبه، إنما علمناه من لسانه، وهو عندما كان لا يحب القرآن لم يكن مؤمنًا أصلًا عند الله.

وكمن يقول: إنه لا يخاف الله، أو قال: إنه لا يخاف من النار، أو قال: إنه لا يخاف القيامة، ولو أنه منذ أسلم وهو لا يخاف الله فهو لم يكن مسلمًا ابتداءً.

فالذي يقول: إنه لا يخاف الله؛ كافر، لأن ربنا ﷻ قال: ﴿وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:١٧٥]، فمن لا يخاف الله ليس مؤمنًا، وقال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المائدة:٢٣]، فأصل التوكل ركن في صحة الإيمان، وقال ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة:١٦٥]، فأصل حب الله ﷻ ركن في صحة الإيمان، وكذلك الرجاء[٢].

---

(١) وينبغي التنبه إلى أن هذا القدر ليس مستحبًا زائدًا على الواجب.

(٢) الذي يقول: «إنه لا يحب السُنيين»، يختلف عن الذي يقول: «إنه لا يحب الرسول ﷺ»، فقد يكرههم لأشخاصهم، ويراهم متشددين، ويُحرِّمون كل شيء، وضاق ببعض أفعالهم، لكنه لو قال: «إنه لا يحب السنة أو لا يحب الرسول ﷺ» فهو كافر، كمن قال: «إنه لا يحب الشرع، أو يكره الشرع، ويكره القيود القطيعة -عنده- من تحريم الزنى وتحريم الاختلاط المحرم»، كالعلمانيين الذين يكرهون الشرع، ويتمنون أن يترك الناس ما يسمونه خزعبلات القرون الوسطى، وهو يعلم ويصدق في باطنه أن هذا من الدين، لكنه يكره الدين، ولو أن إنسانًا يكره المؤمن لإيمانه، والمصلي لصلاته، والملتزمة بالحجاب بسبب حجابها، وهو يعلم أن هذا من الدين فهو يكره الدين نفسه، فيبغض الطائع لأنه أطاع الله فهو يكره الطاعة فهو كافر.

وإنما قلنا: «وهو يعلم أن هذا من الدين»؛ لأنه قد لا يظن أن هذه طاعة، كما يكره شخص أيَّ ملتحٍ يراه، لأنه قد يظن أن هذا ليس من الدين، ويظن أن هؤلاء المتطرفين هم الذين جعلوه من الدين وهو ليس من الدين، بخلاف من يقول إنه يعلم أن اللحية من السنة ومع ذلك يكره من يكون ملتحيًا حتى ولو كان الرسول ﷺ، فهذا خارج من الملة لزوال عمل القلب.

فهذا يعلم أن الرسول ﷺ كان ملتحيًا، ويقول: ولو أن الرسول ﷺ كان ملتحيًا فأنا أكره ذلك، فهذا خارج من الملة، فالذي يكره أهل الإيمان لإيمانهم خارج من الملة، وإن كان في الظاهر ينطق الشهادتين فهو منافق في الحقيقة، ولو قال بلسانه إنه يكرههم لأنهم ملتزمون بالدين فهو كافر في الظاهر أيضًا.



فموضع الخلاف مع المرجئة في قضية عمل القلب أنه لابد أن يكون له أصل موجود، والمرجئة يقولون: لا يلزم أن يوجد -حتى- أصل عمل القلب. والمسألة الخلافية الثانية بين أهل السُّنَّة والمرجئة بعد عمل القلب: هي في عمل اللسان والجوارح؛ فهم يقولون: أن عمل اللسان والجوارح ليس من الإيمان كما أن عمل القلب عندهم ليس من الإيمان.

أما أهل السنة فيقولون: إن عمل القلب واللسان والجوارح جزءٌ من الإيمان، قال الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣] أي: صلاتكم إلى بيت المقدس -قبل تحويل القبلة- فسمّى الصلاة إيمانًا.

وقال النبي ﷺ لوفد بني عبد القيس -لمّا أمرهم بالإيمان بالله وحده-: «أَتَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللهِ وَحْدَهُ ؟» قالوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قال: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ المَغْنَمِ الخُمُسَ»[١]. فسمى أعمال الجوارح إيمانًا، وقال ﷺ: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ، أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ»[٢].

والحياء عمل من أعمال القلوب، و«لا إله إلا الله» نطقٌ باللسان، وإماطة الأذى عن الطريق عمل من أعمال الجوارح، وكل هذا من الإيمان.

وقال تعالى: ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح:٤] وهذا دليل زيادة الإيمان.

وأصل عمل القلب شرطٌ في أصل الإيمان كأصل اليقين، والانقياد القلبي والمحبة وإن ضعفت[٣].

وهناك خلاف سائغ بين أهل السنة في بعض أعمال الجوارح، وهي المباني الأربعة مع إجماعهم على أنها كلها من الإيمان، وهذا الاختلاف بينهم في مسألة: هل يُعَدُّ بعض أعمال الجوارح ركنًا من أركان الإيمان يزول الإيمان بزوالها، ويصبح الإنسان كافرًا لو تركها حتى ولو أقر أنها فريضة[٤]؟

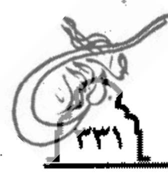
---

(١) رواه البخاري (٥٣)، ومسلم (١٧).

(٢) رواه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥).

(٣) راجع «أعمال القلوب» للمؤلف.

(٤) واعتقاده أنها فريضة ضمن قول القلب وقول اللسان، وهذا الأمر ليس مرتبطًا -فقط- بالأركان الأربعة وحدها، بل هو مرتبط بكل ما وصل إلى الإنسان أنه من الشرع.



فبعض أهل السنة يجعل المباني الأربعة: الصلاة والزكاة والصوم والحج من أركان الإيمان، بمعنى أن الذي يتركها تكاسلًا يكون كافرًا حتى ولو أقر بفرضيتها.

وجمهور أهل السنة يرونه كافرًا كفرًا دون كفر، لا يخرج عن الملة بمعنى أن حكمه في النهاية حكم العصاة، وحكمه حكم مرتكب الكبائر، لكنه أشد منهم جرمًا وأشد منهم في العقاب، وكونه يُسَمَّىٰ كافرًا لا يخرجه عن الملة، وهذا الخلاف كما قلنا خلافٌ سائغ بين أهل السنة والجماعة، أما أن هذه الأعمال من الإيمان فلا نزاع فيه.

فصل
من مات على التوحيد دخل الجنة

أي أن من مات على التوحيد وعنده أصل الإيمان -أي: ذرة من إيمان- دخل الجنة يومًا من الدهر، أصابه قبل هذا اليوم ما أصابه.

وأصل الإيمان يشمل: قول القلب -أي: تصديقه-، وأصل عمل القلب، ونطق الشهادة -شهادة أن لا إله إلا الله-، ويشمل: كل ما صار شرطًا للإيمان أو ركنًا من أركان الإيمان فيكون لازمًا لأصل الإيمان؛ مثل من بلغه شهادة أن لا إله إلا الله، ثم بلغه أن محمدًا رسول الله ﷺ، فلابد -حتى يكون عنده أصل الإيمان- أن يشهد أن محمدًا رسول الله ﷺ، وهكذا.

قال النبي ﷺ: **«يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنَ الإِيمَانِ»**[١]، وفي روايةٍ في صحيح مسلم: **«فَيُخْرِجُ مِنْهَا -أي من النار- قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»**[٢]، والحديث الآخر: **«مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَىٰ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، وَكَلِمَتُهُ القَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَالجَنَّةُ حَقٌّ وَالنَّارُ حَقٌّ، أَدْخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ عَلَىٰ مَا كَانَ مِنَ العَمَلِ»**[٣].

فهذه المسألة تتبع مسائل الوعد والوعيد وحال الناس في الآخرة.

---

(١) صحيح: رواه الترمذي (٢٥٩٨)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٤٥٠).

(٢) رواه مسلم (١٨٣).

(٣) رواه البخاري (٣٤٥٣)، ومسلم (٢٨).



فصل
من مات على الشرك بعد بلوغ الرسالة فهو مخلد في النار أبدًا

وهنا عدة قيود:

أول هذه القيود: «من مات على الشرك»، فلو أشرك إنسان ثم تاب إلى الله وأسلم، فلا يكون مخلدًا في النار، فالعبرة بالخواتيم، فالقيد الأول: أن يموت على الشرك.

ولا يوجد نزاع فيما أعلم عند كل أهل الإسلام أن من كان مشركًا وتاب من الشرك أن توبته تقبل، ولا يُعاقَبُ على أنه أشرك في حياته قبل توبته، فإسلامه يَجُبُّ ما قبله.

والقيد الثاني: بعد بلوغ الرسالة وبلوغ الحجة.

فوعيد من مات على الشرك بعد بلوغه الرسالة الخلود في النار أبدًا، قال ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء:٤٨].

وفي أحاديث الشفاعة قال النبي ﷺ: «فَأَقُولُ: مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ»(١)، أي: وجب عليه الخلود بلا نهاية، فوجب الخلود للكفار في النار بقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾.

وهذا القيد الثاني وهو قيد: بعد بلوغ الرسالة، هو الذي فيه الخلاف، فمن لم تبلغهم الرسالة فهم من أهل الامتحان في عرصات القيامة، كما ثبت في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «أَرْبَعَةٌ يَحْتَجُّونَ يَوْمَ القِيَامَةِ: رَجُلٌ أَصَمُّ(٢) لَا يَسْمَعُ شَيْئًا، وَرَجُلٌ أَحْمَقُ، وَرَجُلٌ هَرَمٌ(٣)، وَرَجُلٌ مَاتَ فِي فَتْرَةٍ(٤)، فَأَمَّا الأَصَمُّ فَيَقُولُ: رَبِّ لَقَدْ جَاءَ الإِسْلَامُ وَمَا أَسْمَعُ شَيْئًا، وَأَمَّا الأَحْمَقُ فَيَقُولُ: رَبِّ لَقَدْ جَاءَ الإِسْلَامُ وَالصِّبْيَانُ يَحْذِفُونِي بِالبَعْرِ، وَأَمَّا الهَرَمُ فَيَقُولُ: رَبِّي لَقَدْ جَاءَ الإِسْلَامُ

(١) رواه البخاري (٤٤٧٦)، ومسلم (١٩٣).

(٢) الأصم الذي بلغته الدعوة بالإشارة ليس من أهل الفترة؛ لأن الدعوة قد بلغته بطريقة يفهمها مثله، ولو كان يقرأ أو يكتب رسالة مكتوبة بلغته أو بأية وسيلة فقد بلغته.

(٣) الهرم: كبير السن لدرجة الخرف كالمجنون.

(٤) الفترة: أي وقت فتور الوحي فلم تبلغهم دعوة رسول.



وَمَا أَعْقِلُ شَيْئًا، وَأَمَّا الَّذِي مَاتَ فِي الفَتْرَةِ فَيَقُولُ: رَبِّ مَا أَتَانِي لَكَ رَسُولٌ، فَيَأْخُذُ مَوَاثِيقَهُمْ لَيُطِيعُنَّهُ، فَيُرْسِلُ إِلَيْهِمْ أَنِ ادْخُلُوا النَّارَ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ دَخَلُوهَا لَكَانَتْ عَلَيْهِمْ بَرْدًا وَسَلَامًا»(١)، وفي رواية: «فَمَنْ دَخَلَهَا كَانَتْ عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلَامًا، وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْهَا يُسْحَبُ إِلَيْهَا».

فهؤلاء كفار ماتوا على الشرك، لكنهم لم تبلغهم رسالة، فهؤلاء لا يعذبون حتى يمتحنوا.

ومن بلغته الرسالة: «لا إله إلا الله، محمدٌ رسول الله»، فلابد أن يصدق بها، فلو لم يبحث عنها وظلَّ على كفره بعد أن بلغته فهو كافرٌ مخلدٌ في النار باتفاق المسلمين، ومن خالف في هذه المسألة فهو ضال مبتدع(٢).

وأما قبل بلوغ الرسالة، وقبل بلوغ الحجة فيعذر الإنسان بجهله.

وإليك بعض النقول في العذر بالجهل الناشئ عن عدم البلاغ:

قال الله تعالى حكاية عن النبي ﷺ: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾ [الأنعام:١٩]، فمن بلغه القرآن فهو المُنذَر، ومن لم يبلغه، أو شيء منه، لم تقم عليه الحجة فيه، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥] والآيات في هذا المعنى كثيرة كلها تدل على أن العذاب إنما يكون بعد بلوغ الحجة، والنذارة التي جاء بها رسل الله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ»(٣)،

---

(١) صحيح: رواه أحمد (١٥٨٦٦)، وابن حبان في صحيحه (٧٣٥٧)، والطبراني في «الكبير» (٨٤١)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٨٨١).

(٢) هناك من يشترط أن يكون من بلغته الرسالة معاندًا كي يحكم بقيام الحجة عليه، فيشترط ألا يكون الإسلام بلغه في صورة مشوهة وغير صحيحة، فإن بلغته صورة الإسلام مشوهة فهو معذور عندهم؛ لأن الإسلام الحق لم يبلغه، وهذا كلام باطل، فإن كسرى وقيصر لم يقولا لأتباعهما إن الإسلام دين حق ودين خير ولكن لا تدخلوا فيه، وإنما كانا يشوهان صورة الإسلام دائمًا، وكل المشركين دائمًا يشوهون صورة الإسلام، ولذلك قال النبي ﷺ لهرقل: «أَسْلِمْ تَسْلَمْ يُؤْتِكَ اللهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الأَرِيسِيِّينَ». [رواه البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣)] لماذا قال ذلك؟ لأن الأريسيين سيتبعونه على الباطل، كما قال الله تعالى حكاية عن الأتباع يوم القيامة: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَن نَّكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَندَادًا﴾ [سبأ:٣٣]، فقد كانوا يُزَيِّنُونَ لهم السوء، ولم يكونوا يظهرون الإسلام بصورة حسنة.

(٣) رواه مسلم (١٥٣).



فمن لم تبلغه دعوة الإسلام فهو معذور، ومن آمن به ﷺ، ثم لم تبلغه بعض أخباره، وأوامره، فهو معذور كذلك.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَجُلٌ يُسْرِفُ عَلَىٰ نَفْسِهِ، فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ قَالَ لِبَنِيهِ: إِذَا أَنَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي ثُمَّ اطْحَنُونِي ثُمَّ ذَرُّونِي فِي الرِّيحِ، فَوَاللهِ لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي لَيُعَذِّبَنِّي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا، فَلَمَّا مَاتَ فُعِلَ بِهِ ذَٰلِكَ، فَأَمَرَ اللهُ عز وجل الأَرْضَ فَقَالَ: اجْمَعِي مَا فِيكِ مِنْهُ، فَفَعَلَتْ، فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ، فَقَالَ اللهُ عز وجل: مَا حَمَلَكَ عَلَىٰ مَا صَنَعْتَ ؟ قَالَ: يَا رَبِّ خَشْيَتُكَ، فَغَفَرَ لَهُ»[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وكنت دائمًا أذكر الحديث الذي في الصحيحين في الرجل الذي قال: إذا أنا مت فأحرقوني ثم اسحقوني ثم ذروني في اليم، فوالله لئن قدر الله عليَّ ليعذبني عذابًا ما عذبه أحدًا من العالمين، ففعلوا به ذلك، فقال الله له: ما حملك على ما فعلت ؟ قال: خشيتك، فغفر له، فهذا رجل شك في قدرة الله وفي إعادته إذا ذُرِّيَ، بل اعتقد أنه لا يعاد، وهذا كفر باتفاق المسلمين لكن كان جاهلًا لا يعلم ذلك وكان مؤمنًا يخاف الله أن يعاقبه فغفر له بذلك» اهـ[٢].

وقال رحمه الله: «كما ثبت في الصحاح عن النبي ﷺ في الرجل الذي قال: إذا أنا مت فأحرقوني ثم اسحقوني ثم ذروني في اليم، فوالله لئن قدر الله عليَّ ليعذبني عذابًا لا يعذبه أحدًا من العالمين، فقال الله له: ما حملك على ما فعلت ؟، قال: خشيتك، فغفر له، فهذا الرجل اعتقد أن الله لا يقدر على جمعه إذا فعل ذلك أو شك، وأنه لا يبعثه، كل من هذين الاعتقادين كفر يكفر من قامت عليه الحجة، لكنه كان يجهل ذلك ولم يبلغه العلم بما يرده عن جهله وكان عنده إيمان بالله وبأمره ونهيه ووعده ووعيده، فخاف من عقابه فغفر الله له بخشيته» اهـ[٣].

وقال ابن حزم رحمه الله: «وقد صَحَّ عن رسول الله ﷺ أن رجلًا لم يعمل خيرًا قط، فلما حضره الموت قال لأهله إذا مت فأحرقوني ثم ذروا رمادي في يوم راح نصفه في البحر ونصفه

---

(١) رواه البخاري (٣٤٨١، ٧٥٠٦)، ومسلم (٢٧٥٦).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٣١).

(٣) «الاستقامة» (ص:١٦٤، ١٦٥).



في البر، فوالله لئن قدر الله عليَّ ليعذبني عذابًا لم يعذبه أحدًا من خلقه، وإن الله ﷻ جمع رماده فأحياه، وسأله ما حملك على ذلك ؟ قال خوفك يا رب، وإن الله تعالى غفر له لهذا القول.

قال أبو محمد: فهذا إنسان جهل -إلى أن مات-: أن الله ﷻ يقدر على جمع رماده وإحيائه، وقد غفر له لإقراره وخوفه وجهله.

وقد قال بعض من يُحرِّف الكلم عن مواضعه أن معنى «لئن قدر الله عليَّ» إنما هو «لئن ضيق الله عليَّ» كما قال تعالى: ﴿وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ﴾ [الفجر:١٦].

قال أبو محمد: وهذا تأويل باطل لا يمكن؛ لأنه كان يكون معناه حينئذ لئن ضيق الله علي ليضيقن علي، وأيضًا فلو كان هذا لما كان لأمره بأن يحرق ويذر رماده معنى، ولا شك في أنه إنما أمر بذلك ليفلت من عذاب الله تعالى» ا.هـ(١).

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لله تعالى أسماء وصفات، جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ أمته، لا يسع أحدًا من خلق الله قامت عليه الحجة ردُّها؛ لأن القرآن نزل بها، وصحَّ عن رسول الله ﷺ القول بها فيما روى عنه العدول، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه؛ فهو كافر، أما قبل ثبوت الحجة عليه، فمعذور بالجهل؛ لأن عِلْمَ ذلك لا يُدرك بالعقل، ولا بالرؤية، والفكر، ولا يكفر بالجهل بها أحد إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها، فنثبت هذه الصفات وننفي عنه التشبيه كما نفى عن نفسه فقال تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]» ا.هـ(٢).

قال الإمام الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر أن مانعي الزكاة على الحقيقة أهل بغي: «فإن قيل كيف تأولت أمر الطائفة التي منعت الزكاة على الوجه الذي ذكرت وجعلتهم أهل بغي ؟! وهل إذا أنكرت طائفة من المسلمين في زماننا فرض الزكاة، وامتنعوا عن أدائها يكون حُكمهم حُكم أهل البغي ؟! قلنا: لا، فإن من أنكر فرض الزكاة في هذه الأزمان، كان كافرًا بإجماع المسلمين، والفرق بين هؤلاء، وأولئك أنهم إنما عذروا لأسباب وأمور لا يحدث مثلها في هذا الزمان؛ منها: قرب العهد بزمان الشريعة الذي كان يقع فيه تبديل الأحكام بالنسخ، ومنها: أن القوم كانوا جُهالًا بأمور الدين، وكان عهدهم بالإسلام قريبًا؛ فدخلتهم الشبهة؛ فعذروا، فأما اليوم وقد شاع دين الإسلام واستفاض في

---

(١) «الفِصل في المِلل والأهواء والنِحل» (٣/ ١٤١).
(٢) «فتح الباري» (١٣/ ٤٠٧).



المسلمين عِلم وجوب الزكاة، حتى عرفها الخاص والعام، واشترك فيه العالم والجاهل، فلا يُعذَر أحد بتأويل يتأوله في إنكارها، وكذلك الأمر في كل من أنكر شيئًا مما أجمعت الأمة عليه من أمور الدين إذا كان علمه منتشرًا، كالصلوات الخمس، وصوم شهر رمضان، والاغتسال من الجنابة، وتحريم الزنى، والخمر، ونكاح ذوات المحارم، ونحوها من الأحكام، إلا أن يكون رجلًا حديث عهد بالإسلام، ولا يعرف حدوده، فإنه إذا أنكر شيئًا منها جهلًا به لم يكفر، وكان سبيله سبيل أولئك القوم في بقاء اسم الدين عليه، فأما ما كان الإجماع فيه معلومًا من طريق علم الخاصة، كتحريم المرأة على عمتها وخالتها، وأن القاتل عمدًا لا يرث، وأن للجدة السدس، وما أشبه ذلك من الأحكام، فإن من أنكرها لا يكفر، بل يُعذر فيها، لعدم استفاضة علمها في العامة» ا.هـ[(١)].

نخلص من هذا الكلام النفيس الحسن للإمام الخطابي بعدة فوائد:

١- تفاوت الظهور والخفاء بالنسبة لأحكام الشريعة من زمن إلى زمن، ومن قوم إلى قوم، والعبرة في ذلك بانتشار العلم، واستفاضته في العامة.

٢- الأمور المجمع عليها نوعان: **أحدهما**: ما انتشر علمه في الأمة، وهو الذي لا يُعذَر أحد بتأويله فيه.

الثاني: ما لم ينتشر علمه، فيُعذَر المخالف في عدم التكفير، لا في استحقاق العقوبة، لأن مانعي الزكاة -الموصوف حالهم- عُذِرُوا في عدم التكفير، وهم مستحقون للعقاب في الدنيا والآخرة، وسبب ذلك يرجع إلى تقصيرهم في طلب العلم الواجب عليهم، وعدم رجوعهم إلى العلماء من الصحابة، وفعل عمر رضي الله عنه في الرجل الذي زنى جاهلًا حرمة الزنى -ليس فقط جاهلًا بالحد[(٢)] -والرجل الذي زنى بجارية امرأته فجلده ولم يرجمه[(٣)]، يدل على هذا دلالة واضحة.

٣- الأصل فيما انتشر علمه بين المسلمين تكفير منكره، إلا أن تدل القرينة على عدم علمه، وما لم ينتشر علمه لا يكفر قبل قيام الحجة عليه.

---

(١) «شرح صحيح مسلم» للإمام النووي (١/ ٢٠٥).

(٢) رواه البخاري تعليقًا في كتاب الحدود باب: «هل يأمر الإمام رجلًا فيضرب الحد غائبًا عنه؟» وقد وصله سعيد بن منصور بسندٍ صحيح عن عمر كما قال ابن حجر في «الفتح» (١٢/ ١٨٦)، ورواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٣٦٤٣).

(٣) رواه البخاري تعليقًا (٢٢٩٠).



٤- ذِكْرُ أهل العلم البادية البعيدة، وحداثة العهد بالإسلام، ليس على سبيل الحصر، بل على سبيل المثال، والغرض إثبات القرينة لوجود عدم البلاغ.

قال ابن قدامة في «المغني»: «لا خلاف بين أهل العلم في كفر من تركها - أي الصلاة - جاحدًا لوجوبها، إذا كان ممن لا يجهل مثله ذلك، فإن كان ممن لا يعرف الوجوب، كحديث الإسلام، والناشئ بغير دار الإسلام، أو بادية بعيدة عن الأمصار وأهل العلم، لم يحكم بكفره، وعُرِّفَ ذلك، وتُثبت له أدلة وجوبها، فإن جحدها بعد ذلك؛ كفر، وأما إذا كان الجاحد ناشئًا في الأمصار بين أهل العلم، فإنه يكفر بمجرد جحدها» ا. هـ[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا مع أني دائمًا -ومن جالسني يعلم ذلك- أني من أعظم الناس نهيًا عن أن يُنسب مُعَينٌ إلى تكفير وتفسيق ومعصية، إلا إذا عُلِمَ أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافرًا تارة وفاسقًا أخرى وعاصيًا أخرى، وأني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية» ا.هـ[(٢)].

وقال أيضًا: «لكن ليس كل مَن تكلم بالكفر يكفر حتى تقوم عليه الحجة المثبتة لكفره فإذا قامت عليه الحجة كفر حينئذ» ا.هـ[(٣)].

وقال أيضًا: «وليس لأحد أن يكفر أحدًا من المسلمين، وإن أخطأ وغلط حتى تقام عليه الحجة وتبين له المحجة، ومن ثبت إسلامه بيقين لم يَزُلْ ذلك عنه بالشك بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة» ا.هـ[(٤)].

وقال أيضًا: «وإذا عرف هذا فتكفير المعين من هؤلاء الجهال وأمثالهم بحيث يحكم عليه بأنه من الكفار لا يجوز الإقدام عليه إلا بعد أن تقوم على أحدهم الحجة الرسالية التي يثبت بها أنهم مخالفون للرسل، وإن كانت هذه المقالة لا ريب أنها كفر» ا.هـ[(٥)].

---

(١) «المغني» لابن قدامة (١٠/ ٨٢).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٢٩).
(٣) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٠٦).
(٤) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٦٦).
(٥) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٥٠٠).



وقال أيضًا: «... فإن هذا فيه من تعطيل صفات الخالق وجحد كماله، ما هو من أعظم الإلحاد وهو قول الجهمية الذين كَفَّرَهُم السلف والأئمة تكفيرًا مطلقًا، وإن كان الواحد المُعَيَّن لا يكفر إلا بعد قيام الحجة التي يكفر تاركها» اهـ[(١)].

وقال أيضًا: «ومن قال إن لقول هؤلاء سرًّا خفيًّا وباطنَ حقٍ وأنه من الحقائق التي لا يَطَّلِعُ عليها إلا خواصُ خواص الخلق فهو أحد رجلين: إما أن يكون من كبار الزنادقة أهل الإلحاد والمحال، وإما أن يكون من كبار أهل الجهل والضلال، فالزنديق يجب قتله، والجاهل يُعَرَّف حقيقة الأمر، فإن أصر على هذا الاعتقاد الباطل بعد قيام الحجة عليه وجب قتله» اهـ[(٢)].

وقال أيضًا: «ونحن نعلم بالضرورة أن رسول الله ﷺ لم يشرع لأمته أن يدعوا أحدًا من الأحياء، والأموات، ولا الأنبياء، ولا الصالحين، ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة، ولا بغيرها، ولا بلفظ الاستعاذة، ولا بغيرها، كما أنه لم يشرع لأمته السجود لميت ولا إلى ميت ونحو ذلك، بل نعلم أنه نهى عن ذلك كله، وأنه من الشرك الذي حرَّمه الله ورسوله، لكن لغلبة الجهل، وقلة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرين، لم يمكن تكفيرهم بذلك، حتى يبين لهم ما جاء به الرسول ﷺ» اهـ[(٣)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «والتحقيق في هذا أن القول قد يكون كفرًا كمقالات الجهمية الذين قالوا إن الله لا يتكلم ولا يُرى في الآخرة، ولكن قد يخفى على بعض الناس أنه كفر، فيُطْلَقُ القول بتكفير القائل كما قال السلف: من قال القرآن مخلوق فهو كافر، ومن قال إن الله لا يرى في الآخرة فهو كافر، ولا يكفر الشخص المعين حتى تقوم عليه الحجة» اهـ[(٤)].

وقال في الرد على البكري: «ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية، والنفاة الذين ينفون أن يكون الله تعالى فوق العرش: أنا لو وافقتكم كنت كافرًا، لأني أعلم أن قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون، لأنكم جُهَّال» اهـ[(٥)].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٥٢).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٧٨).
(٣) «الرد على البكري» (٢/ ٧٣١).
(٤) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦١٩).
(٥) «الرد على البكري» (٢/ ٤٩٤).



وبهذا النقل الواضح عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وفي مسائل من أصول العقيدة، وفي توحيد الإلوهية والأسماء والصفات، تعرف خطأ من قال: إن العذر بالجهل مقصورٌ علىٰ المسائل التي قد تخفىٰ، مثل: مسائل المعاملات، وبعض شؤون الصلاة، وكذلك من يجعل الناس في مجاهل أفريقية، ونحوها، ممن دخل في الإسلام، وأتىٰ بشيء من هذه الشركيات معذورًا، بمعنىٰ: أن حُكمه حُكم أهل الفترة الذين يُمتَحَنُون في القيامة، فالظاهر، بل المنصوص عليه من كلام أهل العلم التفرقة بين من دخل في الإسلام، وصدَّق الرسول إجمالًا، وبين من لم يدخل فيه أصلًا ممن لم تبلغه الدعوة، فالأول: عنده أصل الإيمان، والثاني: كافر معذور لعدم بلوغ الرسالة، وقد أوضحنا أن خفاء الأمور وظهورها نسبي، ولا نقصد بأن هذا الأمر نسبي أن كل الأمور كذلك، بل هناك ما يقطع كل أحد بانتشاره بين المسلمين، والذي لا يقبل دعوىٰ الجهل فيه إلا بقرينة، كما أوضحنا، فمن كان ناشئًا اليوم في بلادنا ثم جحد وجوب الصلاة مثلًا، أو قال عن أحكام الإسلام إنها من نفايات القرون الوسطىٰ الوحشية، أو قال بحِل الزنىٰ، والخمر، فلا شك في رِدته من ساعته؛ لأن الحجة بمثل ذلك قائمة علىٰ كل أحد، وهكذا مسائل عبادة القبور في بعض البلاد، كالمملكة العربية السعودية، لأن هذه الأمور انتشارها لا شك فيه، وأما في كثير من بلاد المسلمين اليوم فينتشر الجهل، والتلبيس بالباطل من علماء السوء علىٰ العوام وخاصةً في مسائل القبور، ومسائل الحكم بالشريعة، ونحو ذلك مما لا يشك فيه من خالط هؤلاء الناس، فلا يمكن تكفير أعيانهم حتىٰ تبلغهم الحجة الرسالية التي يكفر منكرها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «كتاب الإيمان»: «وهؤلاء -يعني من معهم إيمان مجمل- يثابون علىٰ إسلامهم، وإقرارهم بالرسول مجملًا، وقد لا يعرفون أنه جاء بكتاب وقد لا يعرفون أنه جاءه مَلَكٌ، ولا أنه أخبر بكذا، وإذا لم يبلغه أن الرسول ﷺ أخبر بذلك لم يكن عليهم الإقرار المفصل به، ولكن لابد من الإقرار بأنه رسول الله ﷺ، وأنه صادق في كل ما يخبر به عن الله» اهـ[1].

فانظر أخي الكريم كيف افترض شيخ الإسلام هذا الفرض البعيد للغاية الذي لا يكاد يوجد حتىٰ في الكفار، وهو عدم المعرفة بوجود القرآن، أو نزول جبريل عليه السلام، فضلًا عما يحتويه من العقائد، والأعمال، فأخبر: أن من أقر مجملًا بالرسول، وصدَّقه، يثاب علىٰ ذلك.

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٧٠).



وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك سائر الثنتين والسبعين فرقة من كان منهم منافقًا، فهو كافر في الباطن، ومن لم يكن منافقًا، بل كان مؤمنًا بالله ورسوله في الباطن، لم يكن كافرًا في الباطن، وإن أخطأ التأويل، كائنًا ما كان خطؤه، وقد يكون فيه شعبة من النفاق، ولا يكون فيه النفاق الذي يكون صاحبه في الدرك الأسفل من النار» ا.هـ.

إلىٰ قوله: «بل قلبه جازم أنه -أي رسول الله ﷺ- لا يُخبر إلا بصدق، ولا يأمر إلا بحق ثم يسمع الآية، أو الحديث، أو يتدبر ذلك، أو يُفسر له معناه، أو يظهر له بوجه من الوجوه، فيصدق بما كان مُكَذِّبًا به، ويعرف ما كان مُنْكِرًا، وهذا تصديق جديد، وإيمان جديد، ازداد به إيمانًا، ولم يكن قبل ذلك كافرًا، بل جاهلًا» ا.هـ[1].

قال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وذهبت طائفة إلىٰ أنه لا يكفر ولا يفسق مسلم بقول قاله في اعتقاد، أو فتيا، وأن كل من اجتهد في شيء من ذلك؛ فدان بما رأىٰ أنه الحق؛ فإنه مأجور علىٰ كل حال، إن أصاب الحق: فأجران، وإن أخطأ: فأجر واحد، وهذا قول ابن أبي ليلىٰ، وأبي حنيفة، والشافعي، وسفيان الثوري، وداود بن علي، رضي الله عنهم جميعهم، وهو قول من عرفنا له قولًا في هذه المسألة من الصحابة رضي الله عنهم جميعًا، لا نعلم عنهم في ذلك خلافًا أصلًا، إلا ما ذكرنا من اختلافهم في تكفير من ترك صلاة متعمدًا حتىٰ خرج وقتها، أو ترك الزكاة، أو ترك الحج، أو ترك صيام رمضان، أو شرب الخمر» ا.هـ.

وقال أيضًا: «وكذلك من قال إن ربه جسم، فإنه إن كان جاهلًا، أو متأولًا، فهو معذور ولا شيء عليه، ويجب تعليمه، فإذا قامت عليه الحجة من القرآن، والسنة، فخالف ما فيهما عنادًا؛ فهو كافر يحكم عليه حكم المرتد، وأما من قال إن الله عَزَّ وَجَلَّ هو فلان -لإنسان بعينه-، أو أن الله تعالىٰ يحل في جسم من أجسام خلقه، أو أن بعد محمد ﷺ نبيًا غير عيسىٰ بن مريم، فإنه لا يختلف اثنان في تكفيره، لصحة قيام الحجة بكل هذا علىٰ كل أحد، ولو أمكن أن يوجد أحد يدين بهذا، لم يبلغه قط خلافه، لما وجب تكفيره حتىٰ تقوم الحجة عليه» ا.هـ[2].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢١٨).

(٢) «الفِصَل في الملل والأهواء والنِحَل» (٣/ ١٣٨، ١٣٩).



والمقصود بالجهل عند أهل العلم: الجهل الناشئ عن عدم البلاغ لا عن الإعراض عن الحجة البينة كتابًا وسنة، فإن من بُينت له الحجة التي يفهمها مثله من قِبل أهل العلم، وأُزيلت شبهاته، فأصرَّ علىٰ شِركه، فهو ممن قال الله فيهم: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف:١٧٩]، وقال تعالىٰ: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾ [يونس:٤٢]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠].

قال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ: «وقال قائلهم -أي المخالفين له في مسائل التكفير-: فإذا عذرتم المجتهدين إذا أخطؤوا، فاعذروا اليهود، والنصارىٰ، والمجوس، وسائر المِلل، فإنهم أيضًا مجتهدون قاصدون الخير، فجوابنا -وبالله تعالىٰ التوفيق-: أننا لم نعذر من عذرنا بآرائنا، ولا كَفَّرنا من كَفَّرنا بظننا وهوانا، وهذه خطة لم يؤتها الله تعالىٰ أحدًا دونه، ولا يدخل الجنة والنار أحد، بل الله تعالىٰ يدخلها من يشاء، فنحن لا نسمىٰ بالإيمان إلا مَن سمَّاه الله تعالىٰ به، كل ذلك علىٰ لسان رسوله ﷺ، ولا يختلف اثنان من أهل الأرض -لا نقول من المسلمين بل من كل ملة- أن رسول الله ﷺ قطع بالكفر علىٰ أهل كل ملة، غير ملة الإسلام الذي تبرأ أهله من كل ملة، حاشا التي أتاهم بها عليه الصلاة والسلام فقط، فوقفنا عند ذلك، ولا يختلف اثنان أيضًا في أنه عليه الصلاة والسلام قطع باسم الإيمان علىٰ كل من اتبعه، وصدَّق بكل ما جاء به، وتبرأ من كل دين سوىٰ ذلك، فوقفنا عند ذلك ولا مزيد، فمن جاء نصٌّ في إخراجه عن الإسلام بعد حصول اسم الإسلام له، أخرجناه منه، أُجمع علىٰ خروجه، أو لم يُجمع، وكذلك من أجمع أهل الإسلام، علىٰ خروجه عن الإسلام فواجب اتباع الإجماع في ذلك» ا.هـ[1].

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب في «كشف الشبهات» -تعليقًا علىٰ حديث ذات أنواط-: «وهذه القصة تفيد أن المسلم، بل العالم يقع في أنواع من الشرك، لا يدري عنها؛ فتفيد التعلم، والتحرز، ومعرفة أن قول الجاهل: «التوحيد فهمناه» من أكبر الجهل، ومكايد الشيطان، وتفيد أيضًا أن المسلم المجتهد إذا تكلم بكلام كفر وهو لا يدري، فنُبِّه علىٰ ذلك، وتاب من ساعته؛ أنه لا يكفر، كما فعل بنو إسرائيل، والذين سألوا النبي ﷺ، وتفيد أيضًا أنه لو لم يكفر؛ فإنه يغلظ عليه الكلام تغليظًا شديدًا، كما فعل رسول الله ﷺ» ا.هـ.

---

(١) «الفِصَل في الملل والأهواء والنِحَل» (٣/ ١٤٢).



وهذا الأخير هو معنى قوله على هذا الباب في «كتاب التوحيد» في المسألة السابعة أن النبي ﷺ لم يعذرهم بل ردَّ عليهم بقوله: «**اللهُ أَكْبَرُ، إنها السُّنَنُ، لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ**»[١]، فَغَلَّظَ الأمر بهذه الثلاث، وليس المقصود عدم العذر في تكفيرهم.

وظاهر قول المصنف في «كشف الشبهات» أنه يجعل المسألة من الشرك الأكبر، وهم لم يكفروا لأنهم جُهال، وحُدثاء عهدٍ بالشرك، وهذا الذي رجحه الشيخ حامد الفقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو الصحيح الظاهر، حتى ولو كان طلبًا من غير فعل؛ لأن طلب الكفر والعزم عليه في المستقبل كفر، ولو لم يفعله -وإن كان فعله أشد-، ولقد حلف النبي ﷺ على مساواة هذا القول بقول من قال: «اجعل لنا إلهًا»، ولا شك أن هذا القول كفر أكبر.

وهذا النقل الصريح من «كشف الشبهات» يوضح لك مذهب الشيخ في مسألة العذر بالجهل وهو عدم التكفير، إذا كان الشخصُ -مثلُه يجهل ذلك، حتى في مسائل التوحيد، خلافًا لمن يتوهم خلاف ذلك، وقد صرح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسائله، وأبناؤه من بعده بذلك؛ حيث يقول في إحدى رسائله[٢]: «وإذا كنا لا نُكَفِّرُ من عبد الصنم الذي على قبر البدوي من العوام؛ لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم، فكيف نُكَفِّرُ من لم يُكَفِّرْ ولم يقاتل ؟! سبحانك هذا بهتان عظيم»، ونفس النص لحفيده الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن، كما نقله الشيخ ابن حجر آل بوطامي في كتابه «الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته السلفية» نقلًا عن «تاريخ نجد»، وهذا كله موافق لمذهب السلف في هذه المسألة الشائكة.

---

(١) صحيح: رواه الترمذي (٢١٨٠)، وأحمد (٢١٣٩٠، ٢٢٣٧١)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٦٠١).

(٢) نقلًا عن «منهاج أهل الحق والاعتدال»، والرسالة مطبوعة ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، طبعتها جامعة الإمام محمد بن سعود، المجلد الرابع.



فصل

مرتكب الكبيرة لا يكفر ولا يُحكم بخلوده في النار

والمسلم الذي يرتكب الكبائر ويصر عليها -أي: لا يتوب منها- لا يكفر بفعلها، فضلًا عن أن يرتكبها ولا يصر.

وهناك فرق بين الإصرار والاستحلال، فالمسلم لا يكفر بمجرد ارتكابه المعصية الصغيرة أو الكبيرة، ولا حتى بتكرارها، ولا بعزمه أن يعود إليها مرة ثانية، وهذا معنى الإصرار، وهو أن ينوي أن يعود إلى فعل المعصية مرة أخرى، ولا يتوب منها، فهذا ليس بمستحل لها -أي: لا يقول إنها حلال-، ولا بمستكبر -أي: لا يتكبر عن التزام ترك المعصية-، إنما هو معترفٌ على نفسه بالذنب والتقصير، ولكن نفسه ضعيفة لا يستطيع أن يُثنيها عن شهواتها، بل هي تغلبه حتى يقع في المعصية، وهو يعلم أنه لا يترك هذه المعصية لعدم عزمه على التوبة، فنقول إنه لا يكفر بفعلها في الدنيا ولا يخلد في النار لو دخلها في الآخرة، مادام لم يستحل المعصية.

والاستحلال يُقْصد به أحد أمرين:

١ـ الأمر الأول: وهو المشهور أن يعتقد أن هذه المعصية حلال؛ كأن يقول: إن الزنى حلال، أو إنه حرية شخصية مثلًا؛ كما يقولون: مادام قد حدث بالتراضي فلا حرج منه، وهذا الاستحلال -وهو تكذيبٌ للشرع- انتفاءٌ لقول القلب، وعرفنا ذلك منه بقول اللسان، وهذه مناقضة لتصديق «أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله ﷺ»، وبالتالي عاد ذلك على أصل الإيمان بالنقض في هذا التفصيل الجزئي الذي بلغته فيه حجته، وكما ذكرنا أن كل تفصيل يبلغ الإنسان يُصبح التصديق به شرطًا أو ركنًا في الإيمان، بحيث إنه لو كذَّب به بعد أن بلغه فقد نقض ذلك أصل «لا إله إلا الله» التي صدَّق بها كما ذكرنا[1].

فمن بلغه أن الصلوات الخمس فرضٌ فكذَّب بذلك كفر، وإذا بلغه أن الزنى حرامٌ ثم كذَّب بذلك كفر، مع أن التصديق بذلك ابتداءً ليس شرطًا في ثبوت أصل الإيمان، إنما

---

(١) فمن قال: «لا إله إلا الله» ثبت إسلامه وإيمانه، ثم إنه إذا بلغه أن محمدًا رسول الله ﷺ فلم يُصَدِّقْ فقد كفر، ولو صَدَّق أن محمدًا ﷺ رسول الله ثم بلغه أن جبريل هو الذي كان يأتي النبي ﷺ بالوحي وكَذَّب بذلك كفر.

يُشترط ذلك بعد بلوغ الحجة، فإذا كذَّب الإنسان بما بَلَغه سواء أكان معلومًا من الدين بالضرورة[١] أم بلغه بأن قرأ الآية أو بُيِّنَ له الحديث فعلم أن الشرع الإسلامي فيه أمر الله بكذا، وأن الرسول ﷺ قد جاء بكذا، ثم كذَّب بذلك واستحل ما حرَّم الله فهذا مُكَذِّبٌ في الحقيقة، وانتفى بذلك قول القلب عنده، وَعَلِمْنَا ذلك بقول اللسان، وصار كافرًا.

٢ـ الأمر الثاني المقصود بكلمة الاستحلال: وهو الإباء، بمعنى أنه يقول: نعم، أنا أعلم أن الشرع أَمَرَ بكذا، ولكن لا يلزمني هذا الأمر، ولا ألتزم بشرع الله، فيتكبر على شرع الله ﷻ، وهذا التكبر عملٌ في القلب لن نعلمه بأن نشق عن قلوب الناس، ولن نعلمه إلا أن يصرح صاحبه بلسانه كأن يقول كما قال إبليس: ﴿لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ﴾ [الحجر:٣٣]، أو لا يلزمني أن أفعل كذا، فهو يأبى ويستكبر، ويقول: إنه أرفع من أن يتحكم فيه تشريع، فهذا الإنسان يُصَرِّحُ أنه استكبر على شرع الله ﷻ.

هذا الإباء والاستكبار انتفاءٌ لعمل القلب، وانتفاءٌ للانقياد الباطن، وانتفاءٌ للذل والخضوع لله ﷻ، لأن الإنسان الذي يخضع لابد أن يذل لله تعالى -والعبودية حبٌّ وذل-، فالتكبر على أمر الله ﷻ يُنافي العبودية لله ﷻ، وهذا الشخص المتكبر -في الحقيقة- لا يقول: **لا إله إلا الله**، وهذا إنما يُعرف -كما ذكرنا- بالتصريح.

والإباء والاستكبار فعل إبليس، وإلا فواضحٌ جدًّا أن إبليس لم يكن يُكَذِّبُ أن الله ﷻ أمره بالسجود، فضلًا عن أن يكون مُكَذِّبًا بوحدانية الله تعالى، أو بأن الله ﷻ هو الخالق، أو أنه هو الرازق، أو أن الله ﷻ هو الذي يبعث الناس يوم القيامة، فإبليس لا ينكر ذلك، ولم ينكر أن الله أمره بالسجود، ولا قال متأولًا: إن الأمر للملائكة وأنا لست منهم، لم يقل ذلك قط، إنما

---

(١) المعلوم من الدين بالضرورة أي معلوم بدون بحث وبدون اجتهاد، معلوم ضرورةً أي أن الكل يعلمه، وانتشر علمه حتى استوى في علمه العالم والجاهل، والخاص والعام، والكل قد علم أن هذا من الدين، بل من وُجِدَ في بلاد المسلمين من الكفار قد وصله هذا العلم لانتشاره، لأنه ضرورة من الضروريات، لا يستطيع الإنسان أن يمنع نفسه منها، فهو مضطر إلى أن يكون قد علم، لأن الخبر قد وصل، كما أن هذا الأمر وهو انتشار العلم لا يحتاج إلى أن يكون مسلمًا أو غير مسلم، وهذا أمرٌ واقع، فالنصارى الذين يعيشون في بلاد المسلمين يعلمون تعظيم المسلمين للقرآن، ويعلمون أن الصلوات الخمس فرضٌ، مع أنهم كفار لكنهم يعلمون أن هذا من الإسلام، يعلمون أن الدين الإسلامي يأمر بصوم رمضان مثلًا، بل اليوم في أوروبا وأمريكا يعرفون أن المسلمين يصومون رمضان، وذلك لانتشار العلم بذلك.



قال: ﴿لَمۡ أَكُن لِّأَسۡجُدَ﴾، وقال: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾ [الأعراف:١٢، ص:٧٦].

فهذا الإباء والاستكبار أن يقول: نعم، الشرع حرَّم كذا، وأوجب كذا، ولكن لا يلزمنا هذا الكلام، من أراد أن يعمل فليعمل، ومن لم يُرِدْ أن يعمل فلا يعمل، ولا أحد يلزمنا حتىٰ ولو كان شرع الله ﷻ، أو يقول: دعْ شرع الله جانبًا، أو يقول: ليس لي شأن بالشرع ونحو ذلك، حتىٰ ولو كانت المعصية صغيرة من الصغائر لكنها معلومة من الدين بالضرورة، أو معلومة لهذا الشخص -كالقُبلة للأجنبية مثلًا؛ أي أن يُقَبِّل الرجل امرأةً أجنبية، وهذا من الصغائر- فلو أنه استحلها، أو أبىٰ أن يلتزم بتركها، وقال: «وماذا في ذلك ؟! ولماذا يُحَرِّمُ الشرع علينا هذا الأمر ؟! وهذه رجعية وتخلف»، وهو يعلم أن هذا الأمر من الشرع ويعلم وجوده في القرآن وقرأه فيه، ومع ذلك يأبىٰ ويستكبر، ويتهم الشرع بالرجعية والتخلف فهو كافرٌ كفرًا ناقلًا عن الملة بلا نزاع.

أما النوع الذي ذكرنا في أول الفصل، فهو المسلم الذي يُصِرُّ علىٰ ارتكاب الكبيرة وهو مقرٌّ بخطئه؛ كالمدمن علىٰ سبيل المثال، إذا قلت له: اتق الله، قال لك: أنا مخطئ وأسأل الله العظيم أن يتوب علي، وقد مضىٰ عليَّ خمسون عامًا وأنا علىٰ هذا الذنب، ولا أستطيع أن أتركه، فادع الله لي أن يهديني، فهذا الذي يزعم أنه لا يستطيع أن يتركه -وهو غير مُسْتَحِلٍّ ولا مستكبر- بخلاف من يقول: «الشرع لم يُحَرِّمْ الخمر»، ومسألة التفريق بين المصِرّ والمستحل وقع فيها خلل كبير جدًّا في الحقيقة عند كثير من الناس، وعند بعض الدعاة في كثير من محاضراتهم وشرائطهم يخلط بين الاستحلال وبين الإصرار، فعقيدة أن المُصِرَّ علىٰ المعصية أو علىٰ الكبيرة كافرٌ، هذه عقيدة الخوارج بلا نزاع فيها بين أهل السُّنَّة، ولابد من إدراك الفرق بين الإصرار - وهو ترك التوبة أو العزم علىٰ العودة - وبين الاستحلال والإباء.

وهذا الخلط هو الفكر التكفيري في المسألة، وهو أيضًا فكر التوقف والتبين، الذي يقول: إن من يعزم علىٰ ألا يفعل فعلًا واجبًا أبدًا فهو كافر، مثل من يعزم ألا يصل رحمًا يجب عليه وصلها، فيقول: والله لا أزوره حتىٰ أموت، فإن قيل له: الشرع يأمر بصلة الرحم، فيقول: أنا أعلم وأنا مخطئ، لكني لا أستطيع ولن أذهب إليه حتىٰ أموت، يقولون: هذا كافر، واخترعوا كلمة: «تارك جنس العمل الواجب».



وهذه بداية فكر التوقف والتبين، يقولون: بأن تارك جنس العمل الواجب بمعنىٰ أنه يعزم ألا يفعل حتىٰ يموت فهو كافر من الآن، وكذلك يقولون: إن من يقول: هذه المعصية أنا مُقرٌّ بأنها معصية ولكني لن أتركها حتىٰ أموت، وقد أدمنتها، فهو كافر كفرًا ناقلًا عن الملة ناقضًا لأصل الإيمان عندهم، وهذه بدعة ضلالة منكرة، وهذا الكلام موجود في كتب قديمة لأصحاب منهج التوقف والتبين وممن تأثر بالفكر القطبي منبع هذه البدعة الجديدة المستحدثة وهي تكفير تارك جنس العمل دون أن يحصره في التكفير بترك المباني، وهذا موجود في كثير من الكتابات[1].

وقولهم تارك جنس العمل:

أ - قد يُقصد به تارك العمل ككل -كل الأعمال- وهذا لا يصح أن يُعَبَّر عنه بكلمة «العمل» مطلقة، لأن تكفير تارك الصلوات الخمس أو تارك الصيام أو تارك الزكاة أو تارك الحج وهو عازمٌ ألا يفعلها، هذا التكفير فيه خلاف سائغ بين أهل السنة، ولا يصح التعبير بأن هذا «جنس العمل»؛ لأن هذا الخلاف السائغ بين فريقين:

١- **الفريق الأول**: يقول بتكفير تارك أي واحد من المباني الأربعة، ولو أدىٰ هذا التارك كل المباني الأخرىٰ كان عنده كافرًا، فلا يصح أن يقال إن هذا تارك جنس العمل، لأنه لم يترك كل الأعمال ومع ذلك كفر بترك واحد من المباني الأربعة.

فلو كان المقصود أنه لو صلىٰ صلاة، أو صام يومًا في حياته لكان غير تارك لجنس العمل فهذا لا يقوله أحد، لا هذا الفريق، ولا الفريق الآخر.

لأن هذا الفريق الذي يكفر -مثلًا- تارك الصلاة، يكفر بترك صلاة واحدة أو صلاتين أو ثلاث صلوات، ولم يقل أحد من هذا الفريق: إن من صلىٰ صلاة واحدة في حياته لن نكفره بعدها.

٢- **الفريق الثاني**: الذي لا يكفر تارك الصلاة يقول: لو ترك كل الصلوات ما دام لم يستحل ولم يأب[2] فهو ما زال عنده أصل الإسلام، عنده لا إله إلا الله ولو لم يعمل خيرًا قط.

---

(١) مثل كتاب «ظاهرة الإرجاء»، للدكتور سفر الحوالي، ويراجع في ذلك كتاب «دراسة نقدية لكتاب ظاهرة الإرجاء» للمؤلف.

(٢) أي: ولم يستكبر.



أما أن يقول: لو صلى صلاة في حياته فهذا لا نكفره، فلا يوجد من يقول ذلك من أهل العلم، فلا يصح أن نقول على شخص إنه تارك جنس العمل ويكون صام يومًا أو صلى صلاة، فلا أحد يقول بهذا القول، لا هذا الفريق ولا ذلك الآخر، فهذا قول مستحدث ثالث.

ب- وقد يقصد بقولهم «تارك جنس العمل» هو أن يترك أي عمل واجب بالكلية ويعزم ألا يعود إليه، ومن يصر على المعصية إلى أن يموت، ويعزم أن يظل يفعلها، هذا هو تارك جنس العمل ويصبح عندهم كافرًا.

وهذه البدعة الضلالة أصلها من فكر الخوارج.

فإن قيل: فما الدليل على أن المُصر على الكبيرة لا يكون كافرًا وإن أصر وإن عزم أن يعود إليها مرات؟

فالجواب: الدليل هو الآية الكريمة: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾ [النساء:٤٨، النساء:١١٦]، وهذا رجل لم يشرك.

وكذلك: الرجل الذي قتل مائة نفس[1] لم يكن كافرًا بل دعي إلى التوبة.

ودليلٌ آخر: الرجل الذي كان يشرب الخمر على عهد النبي ﷺ كان يجلد كل مرة حد الخمر، وفي مرة قال بعض الصحابة: لعنه الله ما أكثر ما يؤتى به، فقال النبي ﷺ: «**لَا تَلْعَنُوهُ فَوَاللهِ مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنَّهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ**»[2].

والآية نص واضح في أن الله ﷻ لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون الشرك لمن يشاء، وهي نَصٌّ في غير التائب؛ لأن الشرك إذا تاب منه الإنسان غفره الله، وإن مات على الشرك يخلد في النار، أما الذي أشرك وتاب فمثله كمثل أكثر الصحابة كانوا مشركين وتابوا، فقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ ﴾ المقصود به إن مات الشخص المشرك على ذلك، وليس معناه أن أي إنسان أشرك في حياته ولو مرة أنه مهما تاب بعد ذلك لن تنفعه توبته، والآية الأخرى صريحةٌ في بيان ذلك ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٌ ﴾ [البقرة: ١٦١، آل عمران:٩١] إذًا قوله تعالى:

---

(١) رواه البخاري (٣٤٧٠)، ومسلم (٢٧٦٦).

(٢) رواه البخاري (٦٧٨٠).



﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾، فيمن مات على ذلك، أيضًا: ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ فيمن مات على ذلك، وإلا لكان ما دون الشرك أعظم من الشرك، لأنه لو قيل عن ما دون الشرك لا يغفر لكان ما دون الشرك أعظم من الشرك.

فلابد أن يُحمل الكلام على من مات مُصرًّا على ما دون الشرك، لأنه إذا كان الشرك يُغفر بالتوبة فإن ما دونه أولى بأن يغفر بالتوبة، وهذا واضح، والآية لم تجزم بالمغفرة لمن مات مُصرًّا على ما دون الشرك، بل ذكرت أنه في المشيئة، فالتفصيل كالآتي:

١- من مات مُصرًّا على الشرك فهو مخلد في النار.

٢- من تاب من الشرك غفر الله له.

٣- من مات مُصرًّا على ما دون الشرك فهو في المشيئة ولا يخلد في النار.

٤- من تاب مما دون الشرك غفر الله له.

فهذه الآية نص في المُصر على المعصية التي دون الشرك إن مات على ذلك، وهي رَدٌّ على الخوارج والمعتزلة، وهي في غير التائب، كما ذكرنا ويدل على ذلك أيضًا حديث أَبي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ أَبْيَضُ وَهُوَ نَائِمٌ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ وَقَدِ اسْتَيْقَظَ، فَقَالَ: «**مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الجَنَّةَ**»، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟!، قَالَ ﷺ: «**وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ**»، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟!، قَالَ ﷺ: «**وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ**»، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟!، قَالَ ﷺ: «**وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ عَلَى رَغْمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ**»[1].

وتكرار النبي ﷺ لقوله: «**وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ**» عدة مرات يعني وإن زنى وإن سرق مطلقًا، يعني ولو تكرر ذلك منه عشرات المرات، فمن شرب الخمر مائة مرة وهو يقول: إن الخمر حرام وأنا مُخطئٌ ومُقصِّرٌ، ولكني لا أستطيع أن أتوب، فهذا لا يُكفره أحدٌ من أهل السنة، لكن إيمانه ينقص بمعصيته وفسقه، والخطر -في الحقيقة- على المُصر على الكبيرة أن إيمانه ينقص، ويظل يتناقص إلى أن يصير على حافة الكفر، ويسهل عليه أن يكفر، ولكننا لا نكفره إلى أن يكفر.

---

(١) رواه البخاري (٥٨٢٧)، ومسلم (٩٤).



وهذا هو الواقع الحقيقي؛ لأنك تجد مدمن المخدرات يسب الدين فيكفر بذلك، ومدمن الخمر يستهزئ بالشرع، فالمعاصي تُسَهِّلُ عليه أن يرتكب الكفر لأن إيمانه ناقص، فيسهل عليه أن يقتحم الكفر، لكن ما دام لم يقتحمه بعد فلا يُكَفَّرُ، ولكن ينقص إيمانه بمعصيته وفسقه؛ كما قال النبي ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ»[1]، والنفي هنا نفيٌ لكمال الإيمان الواجب، وليس نفيًا لأصل الإيمان، باتفاق أهل السنة.

فإن قيل: من مات مُصرًّا على المعاصي سواء أكانت صغائر أم كبائر ما يكون حكمه في الآخرة؟

نقول: إن الصحيح في ذلك هو الموازنة؛ فتوزن حسناته وتوزن سيئاته، كما دلت عليه الآيات والأحاديث الواردة في الميزان، كما قال تعالى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَـٰسِبِينَ ﴾ [الأنبياء:٤٧].

وفي حديث البطاقة قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُؤُوسِ الخَلَائِقِ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًّا كُلُّ سِجِلٍّ مِثْلُ مَدِّ البَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا ؟ أَظَلَمَكَ كَتَبَتِي الحَافِظُونَ ؟، فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ اللهُ تَعَالَى: أَفَلَكَ عُذْرٌ ؟، فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ اللهُ تَعَالَى: بَلَى إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً، فَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ اليَوْمَ، فَتَخْرُجُ بِطَاقَةٌ فِيهَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولُ: احْضُرْ وَزْنَكَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ البِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِلَّاتِ ؟! فَقَالَ: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ، فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كَفَّةٍ وَالبِطَاقَةُ فِي كَفَّةٍ فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ وَثَقُلَتِ البِطَاقَةُ، فَلَا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللهِ شَيْءٌ»[2]، هذا الرجل قال: لا إله إلا الله بإخلاص تام ويقين تام، ومات على ذلك، وإلا فكل من يموت على التوحيد معه لا إله إلا الله محمد رسول الله، ومع ذلك فكثير منهم يخف ميزانه ويدخل النار، لكن هذا الرجل قالها بيقين تام وإخلاص تام -والله أعلم- فعمل القلب من الإخلاص واليقين رجح على تسعة وتسعين سجلًا من السيئات.

---

(١) رواه البخاري (٦٧٨٢)، ومسلم (٥٧).

(٢) صحيح: رواه الترمذي (٢٦٣٩) وابن ماجه (٤٣٠٠)، وأحمد (٦٩٥٥)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٣٥).



وعن ابن مسعود ﷺ قال: «يُحاسَب الناس يوم القيامة؛ فمن كانت حسناته أكثر من سيئاته بواحدة دخل الجنة، ومن كانت سيئاته أكثر من حسناته بواحدة دخل النار، ثم قرأ قولَ الله تعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون:١٠٢-١٠٣]، ثم قال: الميزان يخف بمثقال حبة ويرجح، قال: ومن استوت حسناته وسيئاته كان من أصحاب الأعراف»[1].

فمن رجحت حسناتُه سيئاتِه بواحدة فضلًا عن أكثر من واحدة دخل الجنة لأول وهلة من غير أن يُعذَّبَ في النار، ومن تساوت حسناته وسيئاته فهو من أصحاب الأعراف كما دلت عليه سورة الأعراف، ومآلهم إلى الجنة؛ لأن ربنا ﷻ أطمعهم في الجنة فقال ﷻ: ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ [الأعراف:٤٦]، أما الكفار فهم لا يطمعون، لأن الله ﷻ قال: ﴿قَالَ ٱخْسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون:١٠٨]، وقال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَئِسُواْ مِن رَّحْمَتِى وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [العنكبوت:٢٣]، وقال: ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف:٧٥]، أما المؤمنون الذين لم ييأسوا من رحمة الله ﷻ وعندهم أصل الإيمان فلم يدخلوا النار بسبب أعمال صالحة منعت من دخولهم النار، ولم يدخلوا الجنة لأنهم عملوا معاصي منعتهم من دخولها ولتقصيرهم في الواجبات كذلك.

وقد قيل في مثلهم -أصحاب الأعراف- إنهم أُناس خرجوا للجهاد بغير استئذان والديهم فمنعهم الجهاد من دخول النار، ومنعهم عقوق الوالدين من دخول الجنة لعدم الاستئذان، إلى أن يأذن الله ﷻ في دخولهم بعد ذلك؛ لأنه إذا كان الذين دخلوا النار من أهل التوحيد سوف يخرجون منها، فبالأولى أن يكون مآل أصحاب الأعراف إلى الجنة.

وأما من رجحت سيئاتُه حسناتِه فقد **استحق** دخول النار، وهو من عصاة الموحدين، وقولنا: «استحق دخول النار» هو مقصد ابن مسعود ﷺ من قوله: «دخل النار»، أي استحق دخول النار، لأن الآية فيها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨؛ النساء:١١٦]، فالآية نَصٌّ في أنه في المشيئة، فلذلك قلنا هو مستحق لأن يدخل النار،

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٢٨٩).



ولكن لا يلزم أن يدخلها، ويمكن أن يغفر الله له؛ لأن الله يغفر ما دون الشرك لمن يشاء[1]، كما في أحاديث الشفاعة على الصراط، قال النبي ﷺ: «**وَدَعْوَى الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ**»[2]، فهذه الشفاعة على الصراط دليلٌ على أن بعض هؤلاء الذين استحقوا أن يقعوا في النار يَسْلَمُونَ بدعوة الرسل وشفاعتهم، فلو كانت حسناتهم هي التي تمنعهم من دخول النار لأنها رجحت سيئاتِهم لما كانوا من الذين شفع فيهم الرسل فسلموا لذلك، بل هم أناس كانوا يستحقون الوقوع فدعت لهم الرسل فَسَلِمُوا بسبب دعوة الرسل لا بسبب حسناتهم.

لذلك قلنا إن بعض هؤلاء الذين استحقوا دخول النار - لأن سيئاتهم رجحت حسناتهم - ينجون، وبعضهم يقع، فهناك مَن إن شاء الله عذَّبه، ومَن إن شاء غفر له.

فهذا الحديث وهو قول النبي ﷺ: «**وَدَعْوَى الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ**» وهم على الصراط، يدل على أن من الناس من يستحق الوقوع فلا يقع كما يدل عليه هذا الحديث، ويدل على ذلك أيضًا حديث الكبائر، قال النبي ﷺ: «**... وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ لَهُ كَفَّارَةٌ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ - أي من الكبائر - شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللهُ، فَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ؛ إِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ**»[3].

وهذا في غير التائب، لأن التائب من الشرك -كما قلنا- مغفورٌ له، فالتائب من المعصية أولى.

وقد قال الله ﷻ: ﴿**قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ**﴾ [الزمر:٥٣] فهذه في التائب، بدليل قوله تعالى: ﴿**وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُواْ لَهُۥ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ**﴾ [الزمر:٥٤]، ﴿**وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ**﴾ [الزمر:٥٥] فأمرهم بأن يَسْلكوا طريق الحق، فلهؤلاء التائبين ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ**﴾ لمن تاب، وأما ما دون ذلك، فهو الذي ستر الله عليه ولم يُعَاقَبْ في الدنيا ولم يتب، فهذا إن شاء الله عفا عنه وإن شاء عذبه.

---

(١) الكفار مخلدون في النار حتمًا فقد حبسهم القرآن.

(٢) رواه البخاري (٧٤٣٨)، ومسلم (١٨٢).

(٣) رواه البخاري (٤٨٩٤)، ومسلم (١٧٠٩).

وكما قلنا إن منهم من يَسلم ولا يدخل النار، فكذلك منهم -قطعًا- من يدخل النار؛ لثبوت حديث الشفاعة أيضًا في خروج عصاة الموحدين من النار، فهذا دليل على أنهم دخلوها قبل ذلك، كما قال النبي ﷺ: «**يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ**»[(١)].

إذن هؤلاء دخلوا النار لأن سيئاتهم أدخلتهم النار لأنها أكثر من حسناتهم، كما في أحاديث الشفاعة المتواترة والمستفيضة عن النبي ﷺ في كل كتب السُّنَّة وفي كل دواوين الإسلام، أن الله ﷻ يشفع عنده المؤمنون في إخوانهم الذين في النار، يقولون: «رَبَّنَا كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا وَيُصَلُّونَ وَيَحُجُّونَ» -فهؤلاء صلُّوا وصاموا وحجوا ومع ذلك دخلوا النار- فيقول الله ﷻ: «**أَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ، فَتُحَرَّمُ صُوَرُهُمْ عَلَى النَّارِ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا**»، وفي رواية «**يَعْرِفُونَهُمْ بِأَثَرِ السُّجُودِ**».

وبعد شفاعة النبي ﷺ وشفاعة المؤمنين والملائكة، يقول الله ﷻ: «**شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ**»[(٢)]، فلم يعملوا خيرًا قط، وهم ممن يقولون «لا إله إلا الله»، ممن مات على التوحيد.

وهذا أقوى دليل لمن لم يكفر تارك المباني الأربعة -الصلاة والزكاة والصيام والحج- كفرًا أكبر ناقلًا عن الملة، فعُصاة الموحدين الذين رجحت سيئاتُهم حسناتِهم هم في المشيئة، منهم من ينجو، ومنهم من يدخل النار قطعًا، ونجزم بدخول بعض عصاة الموحدين فيها ثم بخروجهم منها، فهم لا يخلدون فيها.

---

(١) رواه البخاري (٤٤)، ومسلم (١٩٣).

(٢) رواه البخاري (٨٠٦)، ومسلم (١٨٣).



فصل
تارك النطق بالشهادتين مع القدرة كافر

لا يختلف أهل السُّنَّة في أن تارك النطق بالشهادتين مع القدرة عليه: كافر مخلد في النار، ونشير إلى بعض المسائل المتفق عليها والمختلف فيها في هذا الباب، فنقول: إن أهل السنة متفقون على أن تارك النطق بالشهادتين مع القدرة عليه كافر مخلد في النار.

فهاتان مسألتان:

١- أنه في الدنيا كافر. ٢- أنه في الآخرة مخلد في النار.

ولا يصلح أن يكون في قلب إنسان «لا إله إلا الله» ويكتمها دون نطقه، أو ينطق بلسانه ما يناقضها، كما يقول بعض الناس: هذا القس الذي يراه الناس هو فيما بينه وبين ربه مسلم، وإن كان ينطق الكفر الذي هو نقيض الشهادتين من غير إكراه، والصواب أنه غير مسلم، حتى وإن كان في قلبه يعلم أن الإسلام حق، ما دام غير مُكْرَه.

ولذلك اشترطنا القدرة؛ لأنه لو كان غير قادر على قول الشهادتين، أو كان غير قادر على أن يمتنع من النطق بالكفر لأجل الإكراه فهو معذور، قال ﷻ: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَـٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[1] [النحل:١٠٦]، ولو لم يكن قادرًا على قولها لأنه أخرس مثلًا فهذا يُقْبَلُ منه اعتقاد القلب، والإشارة بـ «لا إله إلا الله» مثلًا، أو يكتبها بيديه إن كان يعرف الكتابة، ليثبت إسلامه في أحكام الدنيا.

وإن أهل السنة - كما ذكرنا - لا يختلفون في أن تارك النطق بالشهادتين مع قدرته على ذلك كافر لقول النبي ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّىٰ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَإِذَا قَالُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ»[2]، والذي قال: بأن تارك النطق

(١) مجرد الخوف ليس إكراهًا، بل لابد من أن يكون هناك إكراه معتبر كقتلٍ مثلًا، ويكون عاجزًا عن الفرار منهم، فلو استطاع الفرار إلى المسلمين والاحتماء بهم فلا يجوز أن يظل يقول الكفر ويدعو الناس إليه وهو يقول إنه في نفسه مسلم، فهذا لا يُقبل منه ذلك بالمرة، بل لابد أن يخلع الكفر، ولو قال الشهادتين مرة ثم رجع إلى كلام الكفر فقد ارتد.

(٢) رواه البخاري (٣٩٣)، ومسلم (٢١).

بالشهادتين ليس بكافر هم غلاة المرجئة، وهم الجهمية الغلاة الذين يقولون: إن الإيمان هو المعرفة، ويقولون: إن من يعرف «لا إله إلا الله» وإن لم ينطق بالشهادتين فهو مؤمن ولا يلزم النطق.

وللأسف أن كثيرًا ممن ينتسب إلى مذهب الأشعري يرجحون هذا الكلام، ويذكرون أنه لا يلزم أن ينطق بالشهادتين، وهذا اعتقاد غلاة الإرجاء، وهو في الحقيقة يلزم منه أن إبليس مؤمن، وأن فرعون مؤمن وأن أبا جهل مؤمن، وكل عتاة الكفار الذين استيقنوا بـ«لا إله إلا الله» في أنفسهم مؤمنون، فإن الله تعالى يقول عن فرعون: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل:١٤]، وقال موسى لفرعون: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء:١٠٢]، وقال ﷻ عن مشركي قريش: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام:٣٣]، فهم يعلمون في أنفسهم أن الرسول ﷺ صادق، ولا يستطيعون أن يكذبوه في أنفسهم، وكمثل إبليس لم يستطع أن يُكذِّب أن الله أمره، لأنه عرف أمر الله بما أوحى إلى ملائكته، وقد كان كواحد منهم ومثلهم في الحكم، فعرف الأمر من الله ﷻ، ولا يمكن أن يكذبه، واليهود لم يستطيعوا أن يُكذبوا النبي ﷺ في أنفسهم، وقالوا: إنه هو النبي الذي أُخبر به في التوراة بعينه وصفاته، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمُ﴾ [الأنعام: ٢٠]، وكان كفرهم بالعداوة لا بأنهم لا يعرفون، ولذلك كان كلام أبي الحسن الأشعري في ذلك؛ بأن الإيمان هو المعرفة، يلزم منه الباطل[1].

---

(١) الأشعري: بدأ معتزليًا ثم رجع إلى الضد ثم توسط في آخر عمره، ورجع إلى مذهب أهل السنة والجماعة، ولكن عندما كان في المرحلة التي يرد فيها على المعتزلة كان ضدهم تمامًا ولكي يرد عليهم صار جبريًا، وهو الذي اخترع في باب القضاء والقدر أن المشيئة والإرادة الإنسانية لا أثر لها في الفعل، وهي -في الحقيقة- عقيدة الجبرية، وكذلك في قضايا الإيمان والكفر، يشابه المعتزلة والخوارج في أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار وسماه المُعتزلة فاسقًا في منزلة بين المنزلتين وسماه الخوارج كافرًا فخالفوهم في الاسم، فجاء الأشعري واتجه للضد تمامًا فقال: إن الإيمان هو المعرفة، ولكنه رجع في كتاب «الإبانة عن أصول الديانة»، وكتابه «مقالات الإسلاميين» إلى قول أهل السنة: «إن الإيمان قول وعمل»، ولكن في المرحلة السابقة كان يقول: إن الإيمان هو المعرفة، ولكنه لم يلتزم بالقول: «بأن إبليس مؤمن وفرعون مؤمن»، لأن هذا القول كفرٌ مخرج من الملة، فهو لم يلتزمه ولم يقُله، بل قال: «إن إبليس عندما كفر زالت من قلبه معرفة الله ﷻ، وكذلك زالت معرفة الله ﷻ من قلب أبي لهب وأبي جهل».

والصواب أن القرآن صريح في إثبات المعرفة عندهم وهم كفار، قال الله ﷻ عنهم: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، فلذلك قلنا إن أهل السنة لا يختلفون، أما أهل البدعة فيخالفون ويقولون: يمكن ألا ينطق بالشهادتين ويكون مؤمنًا.



فإن قيل: فما الدليل على أن تارك النطق بالشهادتين كافرٌ مخلد في النار حتى ولو اعتقد صحتها؟

فالجواب: قول النبي ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّىٰ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَإِذَا قَالُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ**»[1] فهذا دليل الكفر وقال النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه: «**وَعِزَّتِي وَجَلَالِي؛ لَأُخْرِجَنَّ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»[2].

فإن قيل: فمتى تثبت عصمة الدماء والأموال ؟

فالجواب: بأن ينطق الشهادتين إذا كان قادرًا على النطق، وإذا لم يكن قادرًا -كمن لا يعرف العربية- فعليه أن يقول معناها أو ترجمتها، أو يشير بها إذا كان أخرس، فيأتي بما يقوم مقامها إذا كان غير قادر.

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَالِدَ بْنَ الوَلِيدِ إِلَىٰ بَنِي جَذِيمَةَ فَدَعَاهُمْ إِلَىٰ الإِسْلَامِ، فَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا أَسْلَمْنَا، فَجَعَلُوا يَقُولُونَ: صَبَأْنَا صَبَأْنَا[3]، فَجَعَلَ خَالِدٌ رضي الله عنه يَقْتُلُ مِنْهُمْ وَيَأْسِرُ، وَدَفَعَ إِلَىٰ كُلِّ رَجُلٍ مِنَّا أَسِيرَهُ، حَتَّىٰ إِذَا كَانَ يَوْمٌ أَمَرَ خَالِدٌ أَنْ يَقْتُلَ كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا أَسِيرَهُ، فَقُلْتُ: وَاللهِ لَا أَقْتُلُ أَسِيرِي، وَلَا يَقْتُلُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي أَسِيرَهُ حَتَّىٰ قَدِمْنَا عَلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرْنَاهُ، فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ فَقَالَ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ**» مَرَّتَيْنِ[4]، وأرسل إليهم بالدية؛ لأن العاجز عن قول «**لا إله إلا الله**» يجزئ مكانها ويقوم مقامها ما يدل عليها، أما القادر عليها فلابد أن ينطقها.

وقصة موت أبي طالب في الصحيحين وفيها: فأبى أن يقول: **لا إله إلا الله** فنزل فيه قول الله ﷻ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة:١١٣]، فهذا دليل الخلود في النار.

---

(١) متفق عليه، وقد سبق تخريجه (ص:٣٤٤).

(٢) رواه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣).

(٣) ولم يحسنوا أن يقولوا: لا إله إلا الله فقالوا: صبأنا، -أي نريد الدخول في الإسلام-، وقد كانوا يسمون من دخل في الإسلام صابئًا.

(٤) رواه البخاري (٤٣٣٩).



والخلاصة: أن تارك النطق بالشهادتين في حكمه مسألتان:

١- كافرٌ في أحكام الدنيا:

لأن الرسول ﷺ قال: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّىٰ يَقُولُوا: لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللهُ، فَإِذَا قَالُوا: لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللهُ؛ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ»[1]

٢- مخلدٌ في النار في الآخرة:

لأن الرسول ﷺ قال: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللهُ...» فمن لم يقلها لن يخرج منها.

فصل
الخلاف سائغ في تارك المباني الأربعة تكاسلاً

أما الخلاف في من ترك المباني الأربعة وهي الصلاة والزكاة والصوم والحج متكاسلًا لا جاحدًا ولا آبيًا، وذلك بأن يُقر بأنه مخطئ، وأن الصلاة فرض، فالخلاف فيه سائغ.

بخلاف الجاحد الذي يقول: صوم رمضان ليس فرضًا، وبخلاف الآبي الذي يقول: لا يلزمني أن أصوم، فالمتكاسل الذي يفطر في رمضان -مثلًا-، وإذا سألته: لماذا يفطر؟ فيقول: أنا متعب وجائع...

وعندما تسأله لماذا لا تخرج الزكاة؟ فيقول: المال قليل والحقوق كثيرة والمرء يخاف الفقر...

وعندما تسأله: لماذا لا تحج؟ فيقول: الجو حار والذهاب فيه تعب...

فهذا تاركٌ لهذه الأركان تكاسلًا لا جحودًا، وهذا المتكاسل هو الذي وقع فيه الخلاف بين العلماء فمنهم مَنْ يُكَفِّره كفرًا أكبرًا، ومنهم من لا يكفره كفرًا أكبر بل أصغر، والقول الثاني هو قول الجمهور.

ولذلك نقول: **إن من مسائل الاجتهاد عند أهل السنة الخلاف السائغ في هذه المباني الأربعة دون غيرها**، فليس هناك خلاف أنه لو أبق عبد -هرب مملوك- من سيده أنه ليس

(١) متفق عليه، وقد سبق تخريجه (ص:٣٥٢).



بكافر، مع أن النبي ﷺ قال: «أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ فَقَدْ كَفَرَ»[1]، لكن هذا بإجماع أهل السنة محمول على أنه كفر دون كفر.

والمرأة التي لا تطيع زوجها ليس هناك خلاف في أنها غير كافرة، مع أن الرسول ﷺ سمّى عدم طاعة الزوج كفرًا، كما قال النبي ﷺ للنساء: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ وَأَكْثِرْنَ الِاسْتِغْفَارَ فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ»، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ جَزْلَةٌ: وَمَا لَنَا يَا رَسُولَ اللهِ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: «تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ»[2]، وليس هناك خلاف في أنه كفر دون كفر، وكذا من ترك بر والديه.

فمن كفَّر العبد الآبق من مولاه فهو ضال مبتدع، ومن كفَّر المرأة التي تعصي زوجها فهو ضال مبتدع، ومن كفَّر آكل الربا من غير استحلال فهو ضال مبتدع، ويكون أسوأ من آكل الربا نفسه.

بخلاف الصلاة والزكاة والصيام والحج، فقد قال النبي ﷺ عن الصلاة: «إِنَّ الْعَهْدَ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ»[3] فهناك تفسيران:

١ - كَفَرَ كُفرًا أكبر. ٢- كَفَرَ كُفرًا أصغر.

وكلاهما محتمل عند أهل السنة، لا يخرج الإنسان بترجيح أحدهما إلى الابتداع، فهذه مسألة اجتهادية؛ فالإمام أحمد وإسحق بن راهويه وعبد الله بن المبارك وغيرهم يكفرونه كفرًا أكبر، ومنقول عن كثير من الصحابة والتابعين تكفير تارك الصلاة، فهذه مسألة لا يُبَدَّعُ فيها المخالِف ولا يُفَسَّقُ، وليست كمسألة تكفير مرتكب الكبيرة الذي يسرق ويزني ولو أصرَّ على ذلك.

فمن كَفَّر مرتكب الكبيرة كالزاني والسارق، أو حكم بخلوده في النار كما حكم الخوارج والمعتزلة؛ فهو مبتدع، فالخوارج يقولون: إن مرتكب الكبيرة كافر مخلد في النار،

(١) رواه مسلم (٦٨)، وأحمد (١٨٧٥٨).

(٢) رواه البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٨٠).

(٣) صحيح: رواه الترمذي (٢٦٢١)، والنسائي (٤٦٣)، وابن ماجه (١٠٧٩)، وأحمد (٢٢٤٢٨)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٤١٤٣).



والمعتزلة يقولون: إن مرتكب الكبيرة فاسق[١] مخلد في النار، فمن قال ذلك فهو مبتدع.

وأما تكفير تارك الصلاة -وهي أشهر المسائل المختلَف فيها في المباني الأربعة[٢]-، فمن كفَّر تارك الصلاة كفرًا أكبر فهو مجتهد مأجور على أي حال، وكذا من لم يُكفِّره كفرًا ينقل عن الملة فهو مجتهد، وهذه المسألة مما يسوغ فيه الخلاف عند أهل السنة، وإن كان جمهور فقهائهم يقولون عنه كفر دون كفر.

فإن قيل: لماذا قال بهذا الجمهور؟

فالجواب: لأحاديث خروج عصاة الموحدين من النار: «**فَيُخْرِجُ اللهُ ﷻ مِنْهَا** -أي: من النار- **قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ**»، وقال النبي ﷺ في الباخل بالزكاة: «**مَا مِنْ صَاحِبِ كَنْزٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ إِلَّا أُحْمِيَ عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُجْعَلُ صَفَائِحَ، فَيُكْوَىٰ بِهَا جَنْبَاهُ وَجَبِينُهُ، حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللهُ بَيْنَ عِبَادِهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ الفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَىٰ سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ**»[٣]، وهذا نصٌّ واضحٌ جدًا في أن الذي لا يُؤدِّي الزكاة يُعذَّب خمسين ألف سنة، ثم يمكن أن يدخل الجنة بعد ذلك.

والدليل على أن المُفطِر في رمضان ليس كافرًا أن الرسول ﷺ أمر من جامع في نهار رمضان عمدًا بالقضاء والكفارة، وهذا دليل على أنه عامله معاملة المسلم، فلذلك نقول إن ترك هذه المباني الأربعة على الراجح ليس كفرًا ناقلًا من الملة، ولكن نسميه كفرًا دون كفر؛ لأن الرسول ﷺ سمَّى ترك الصلاة كفرًا[٤].

مسألة: فلو قاتل هذا التارك لهذه المباني، على ترك الصلاة أو الزكاة أو الصوم أو منع الناس من الحج، بأن قال مثلًا: نحن سنفطر في رمضان، ونحن مخطئون ونعلم أننا مخطئون، لكن لو

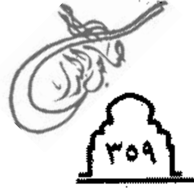
---

(١) والفرق بينهم وبين أهل السنة في هذا الفاسق: أنه عند أهل السنة عنده أصل الإيمان ولا يخلد في النار فهو فاسق مِلِّي، وأما عند المعتزلة فهو فاقد لأصل الإيمان ومخلدٌ في النار.

(٢) وإن كان هناك خلاف أيضًا في الزكاة والصوم والحج، لكنه غير مشهور كالخلاف في تكفير تارك الصلاة.

(٣) رواه مسلم (٩٨٧).

(٤) أثر عمر ﷺ: «لقد هممت أن أرسل إلى الأنصار، فمن وجد سعة فلم يحج أن تضرب عليهم الجزية ما هم بمسلمين ما هم بمسلمين»، حديث فيه ضعف، وهو ﷺ كان يجتهد ورجع عن هذا القول، وإنما أخبرهم بأنه همَّ ولم يفعل لينذرهم، وبين أن هذا الأمر فيه تفكير عنده، وهو أن هذا الذي لم يحج هل هو مسلم أم لا وليس إسلامه قطعيًا.



عَاقَبَنَا أحدٌ سنمنع العقوبةَ، ولو حَارَبَنَا أحدٌ سنحاربه، أو يمنعون أحدًا من عقوبة تارك الصلاة، ويقاتلون دفاعًا عنه؛ فإن الإجماع منعقدٌ على قتالهم، فأهل العلم يقولون: لو أن هناك طائفة قاتلت الإمام على منع الزكاة أو على منع الصلاة فهؤلاء يقاتَلون بالإجماع، وهناك إجماعٌ على قتالهم في الزكاة والصلاة، بل -في الحقيقة- على كل شعائر الإسلام الظاهرة المجمع على وجوبها لا الأربعة فقط.

فلو قال قوم: سنشرب الخمر، أو سندع الناس عندنا يشربون الخمر، ونحن نعلم أن الخمر حرام، ومُقرون على أنفسنا بالخطأ لكننا لن نسمح بإقامة الحد على شارب الخمر، ونعرف أنه فرض، ولكن لن نترككم تنفذونه وتوقعونه، ففرض على الإمام أن يحاربهم.

وهذه المسألة -مسألة وجوب قتالهم- غير مسألة التكفير، وإن كان هناك قول عند الحنابلة: أن مَن قاتل على منع الزكاة، وقاتل على ترك الصلاة فهو كافر، لكن الراجح عدم التكفير حتى لو قاتلوا، فهم يقاتَلون ولا يخرجون من الملة.

مسألة: أما تارك هذه الأركان جحودًا فكفره معلوم من الدين بالضرورة.

فإن قيل: فماذا لو ترك غير الأركان الأربعة جحودًا ؟

فالجواب: لو ترك بر الوالدين مثلًا جحودًا أو ترك صلة الأرحام، أو ترك الجهاد الواجب عليه جحودًا، فهو أيضًا كافر خارج من الملة باتفاق، لأنه يجحد المعلوم من الدين بالضرورة، أو يجحد ما علمه من الدين كالمستحل للمُحَرَّم.

فالفرق بين هذه الأركان الأربعة -الصلاة والزكاة والصيام والحج- وبين غيرها أن الخلاف هو في كفر من تركها تكاسلًا فقط، أما الجحود فمثلها مثل غيرها من الأعمال المعلومة من الدين بالضرورة في أن جاحدها كافر، ومن قاتل على تركها مثل من قاتل على ترك غيرها.



فصل

هناك خلاف سائغ في تكفير بعض طوائف أهل البدع

هناك خلاف سائغ أيضًا في تكفير بعض طوائف أهل البدع مما ليس فيه إجماع عند أهل السنة، بل هو من مسائل الاجتهاد عندهم، كتكفير الخوارج ومتأخري القدرية والمعتزلة والروافض، فمن العلماء من يدخل هذه الفِرق ضمن الثنتين والسبعين فرقة، وبعضهم يُخرجها من هذه الثنتين والسبعين فرقة.

وإنما قلنا: «متأخري القدرية» ولم نقل: كل القدرية، لأن غلاة القدرية الذين يقولون إن الله لا يعلم الأمور حتى تقع؛ هؤلاء كفارٌ باتفاق، وكذلك غلاة الرافضة الذين يقولون: عليٌّ هو الله، أو الدروز الذين يقولون: الحاكم بأمر الله هو الله، هؤلاء أيضًا كفار خارج الاثنتين والسبعين فرقة باتفاق.

لكن الرافضة الذين يَسُبُّونَ أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، وهم شيعة إيران والعراق، هؤلاء في تكفيرهم خلافٌ بين أهل السنة، فهم يقفون على حرف، فمن العلماء من يكفرهم، وكذلك بعض طوائف أهل الحديث تُكَفِّر الخوارج -وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه لم يكفرهم بالعموم- وإن كان منهم مَن هم كفار في الباطن.

وهذه مسألة اجتهادية عند أهل السنة، ولذلك لو أن عالمًا كَفَّرَ الخوارج لا نقول له: أنت ضال ومبتدع، وكذلك لو أن عالمًا آخر لم يكفرهم لا نقول له: أنت مرجئ.

فهذه المسألة: الخلاف فيها سائغ كالخلاف في تكفير تارك الصلاة، فهي مسألة اجتهادية.

والراجح في هذه المسألة الاجتهادية:

أن أقوال هذه الفرق أقوال كفرية، ولكن لا يكفر المعين منهم حتى تقام عليه الحجة، فكفرهم كفر نوع وليس كفر عين، فالجمهور على عدم تكفيرهم بالعموم، فهذه الفرق: الخوارج والمعتزلة ومتأخرو القدرية والروافض، الجمهور على عدم تكفيرهم بالعموم بل يكفر من قال ببعض أقوال الكفر بعد إقامة الحجة.



فصل

لا يكفر مسلم معين إلا بعد بلوغ الحجة

لا يكفر مسلم معين ثبت له حكم الإسلام إلا بعد بلوغ الحجة التي يكفر المخالف لها، ونقل الإجماع على ذلك ابن حزم الظاهري، وأقره شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة»، سواء أكان الخلاف في الأصول أم في الفروع، يعني في المسائل الاعتقادية أو المسائل العملية(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وأما غير هؤلاء فيقول هذا قول السلف وأئمة الفتوى كأبي حنيفة والشافعي والثوري وداود بن علي وغيرهم لا يؤثمون مجتهدًا مخطئًا لا في المسائل الأصولية ولا في الفروعية، كما ذكر ذلك عنهم ابن حزم وغيره، ولهذا كان أبو حنيفة والشافعي وغيرهما يقبلون شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية، ويصححون الصلاة خلفهم، والكافر لا تقبل شهادته على المسلمين ولا يُصلَّى خلفه.

---

(١) مسألة تقسيم الدين إلى أصول وفروع إذا كان سيُبْنَى عليها حُكم فهي بدعة من كلام المعتزلة، وإن لم يُبن عليها حكم كأن نتكلم في الفقه وفي التوحيد فلا يضر هذا التقسيم، وهذا التقسيم تقسيم اصطلاحي وليس شرعيًا، فالتقسيم نوعان: تقسيم شرعي وتقسيم اصطلاحي.

فتقسيم الرسول ﷺ الشرك إلى شرك أكبر وشرك أصغر هذا تقسيم شرعي، لأنه بنص حديث النبي قال: «إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الأَصْغَرُ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَا الشِّرْكُ الأَصْغَرُ؟ قَالَ: «الرِّيَاءُ» [رواه أحمد (٢٧٧٤٢)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٩٥١)]، وكذلك تقسيم الكفر، فقد قال النبي ﷺ للنساء: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ وَأَكْثِرْنَ الاِسْتِغْفَارَ فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ»، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ جَزْلَةٌ: وَمَا لَنَا يَا رَسُولَ اللهِ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ ؟ قَالَ: «تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ» [رواه البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٨٠)]، أي: يكفرنَ الإحسان، فهناك كفر دون كفر، وهذا تقسيم شرعي أتى به الشرع، بخلاف التقسيم الاصطلاحي؛ وهو الذي قسمه العلماء، مثل الاصطلاح على تسمية علوم الدين: توحيدًا، وفقهًا، وتفسيرًا، وسيرةً، فهذه تسميات اصطلحوا عليها، فلا يجوز أن يقول قائل: إن علم التوحيد وكله من الأمور الاعتقادية هو من أصول الدين فمن خالف في أي مسألة من مسائله صار كافرًا، وإن علم الفقه وكله من الأمور العملية هو من فروع الدين فمن خالف في أي مسألة فيه لم يكن كافرًا، فهذا الكلام خطأ، فمسألة وجوب صوم رمضان مسألة فقهية ومع ذلك فمن خالف فيها فهو كافر، ومسألة التفضيل بين علي وعثمان رضي الله عنهما مسألة اعتقادية، ومسألة كون الخضر نبيًا أم وليًا مسألة اعتقادية، ومع ذلك لا يكفر المخالف فيها اتفاقًا.

إذن فالمسألة ليس مبناها على كونها مسألة اعتقادية أم عملية، وإنما مبناها على نوع المسألة: هل هي قطعية ؟ أم ظنية ؟ وهل الحجة فيها قد بلغت ؟ أم لم تبلغ ؟ وهل هي مما انتشر العلم به ؟ أم لا ؟



وقالوا: هذا هو القول المعروف عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الدين إنهم لا يُكفرون ولا يُفسقون ولا يُؤثمون أحدًا من المجتهدين المخطئين لا في مسألة عملية ولا علمية.

قالوا: والفرق بين مسائل الأصول والفروع إنما هو من أقوال أهل البدع من أهل الكلام من المعتزلة والجهمية ومن سلك سبيلهم، وانتقل هذا القول إلى أقوام تكلموا بذلك في أصول الفقه ولم يعرفوا حقيقة هذا القول ولا غوره.

قالوا: والفرق في ذلك بين مسائل الأصول والفروع كما أنه بدعة محدثة في الإسلام لم يدل عليها كتاب ولا سُنة ولا إجماع بل ولا قالها أحد من السلف والأئمة فهي باطلة عقلًا؛ فإن المُفرقين بين ما جعلوه مسائل أصول ومسائل فروع لم يُفرقوا بينهما بفرق صحيح يميز بين النوعين بل ذكروا ثلاثة فروق أو أربعة كلها باطلة»[1].

(١) «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٨٧).



فصل

يثبت حكم الإسلام ظاهرًا بأحد أمرين

١- بالنطق بالشهادتين:

كما في حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما، قال له النبي ﷺ: «يَا أُسَامَةُ! أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»[1].

فهذا نصٌ في أن من يقول: لا إله إلا الله، لابد من الكف عنه، وهذا أمرٌ مجمعٌ عليه بين أهل السنة، والإجماع نقله ابن رجب في «جامع العلوم والحكم»، فقال: «ومن المعلوم بالضرورة أن النبي ﷺ كان يقبل مِن كل مَن جاءه يريد الدخول في الإسلام الشهادتين فقط ويعصم دمه بذلك ويجعله مسلمًا، فقد أنكر على أسامة بن زيد رضي الله عنهما قتله لمن قال: «لا إله إلا الله» لما رفع عليه السيف، واشتد نكيره عليه، ولم يكن النبي ﷺ يشترط على مَن جاءه يريد الإسلام أن يلتزم الصلاة والزكاة» اهـ[2]، فبمجرد نطقه بهما يصير بذلك مسلمًا وإن كان يلزم بعد ذلك بالصلاة والزكاة وسائر الواجبات.

٢- ويثبت كذلك بالولادة لأبوين أحدهما مسلم:

فلو وُلِدَ طفل لأبوين أحدهما مسلم، فهذا الولد يكون مسلمًا، سواء أكان المسلم من والديه أمه أم أباه.

وكذا لو أسلم أحد الأبوين والطفل دون البلوغ.

والدليل على ذلك قول النبي ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ -وَفِي رِوَايَةٍ عَلَى هَذِهِ المِلَّةِ- فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»[3].

---

(١) رواه البخاري (٤٢٦٩)، ومسلم (٩٦).

(٢) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب الحنبلي (١/ ٨٤).

(٣) رواه البخاري (١٣٨٥)، ومسلم (٢٦٥٨).

هنالك أمر ثالث يثبت به حكم الإسلام ظاهرًا -وإنما لم نذكره لأنه مسألة خلافية- وهو الصلاة، والراجح أن الصلاة يثبت بها الحكم بالإسلام ظاهرًا لحديث «فاعْتَصَمَ النّاسُ بالسُّجودِ...» فقال النبي ﷺ: «أنا بَريءٌ مِنْ كلِّ مسلمٍ أقامَ بين أظْهُرِ المشركين» [رواه أبو داود (٢٥٣٠) وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٤٧٤)].



مسألة هامة:

من توقف في الحكم بالإسلام لمن نطق الشهادتين أو وُلِدَ مسلمًا ولم يُعلم عنه شرك ولا رِدة؛ فهو مبتدع لمخالفته إجماع السلف الصالح وإجماع المسلمين.

فهذا التوقف -وهو أن يتوقف في الحكم بالإسلام لشخصٍ نطق الشهادتين حتىٰ يمتحنه، ويتبين من مدلول الشهادتين- بدعة ضلالة.

وكذلك الذي كَفَّرَ الناطق بالشهادتين بسبب أن كثيرًا من الناس اليوم -في ظنه- يقولون: لا إله إلا الله، ولا يعلمون معناها فيُكفرهم، وهذه أيضًا بدعة ضلالة، لأن هذا خلاف إجماع السلف الصالح.

ولا يستثنىٰ من ذلك إلا من يقول الشهادتين حال كفره، مثل الذي ارتد لجحده معلومًا من الدين بالضرورة، فهذا يُسلم بأن ينطق الشهادتين ويرجع عما كان سبب ردته بأن يُقر بما جحده، وكذلك لو أن يهوديًّا أو نصرانيًّا يقول -في حال كفره-: لا إله إلا الله، محمد رسول الله إلىٰ العرب فقط وليس رسول الله لغير العرب، فهذا إن نطق الشهادتين لا يكون مسلمًا، بل لابد أن يقول: محمدٌ رسول الله إلىٰ الناس كافة، فهذا معنىٰ أنه ينطقها علىٰ البراءة من الكفر أي يتبرأ من الكفر الذي كان عليه خصوصًا، أما لو قال: أنا برئ من الكفر -فقط- فلا يكفي، ولا يكفي -أيضًا- أن يقول: برئت من كل ما يُعبد من دون الله، وإنما لابد أن يرجع عما كان سبب ردته أو سبب كفره، فيقر بأن محمدًا رسول الله إلىٰ الناس كافة.



فصل

استمرار العصمة لمن دخل الإسلام

استمرار العصمة -عصمة الدم والمال- لمن دخل في الإسلام متوقف على التزامه بالصلاة والزكاة وسائر حق الإسلام.

واستمرار العصمة مسألة مختلفة عن استمرار الحكم بإسلامه.

فاستمرار العصمة في الدم والمال هو أن يبقى معصوم الدم والمال فلا يَعتدي عليه أحد في دمه ولا في ماله، أما كونه كافرًا أو غير كافر فهذا موضوع سبق شرحه[(١)].

فالكبائر مثلًا -بخلاف ترك المباني الأربعة- ليس هناك خلاف في أن مرتكبها - بشرط أن يكون غير مستحل- ليس بكافر، ومع ذلك فقد يرتكب المسلم كبيرةً تستوجب استباحة دمه، فيصير غير معصوم الدم وهو مازال مسلمًا.

فالزاني المُحصَن يجب رجمه، فهو غير معصوم الدم، فلو قتله شخص غير الإمام لا يُقتل به ولا يقتص من القاتل؛ لأن القتيل غير معصوم الدم، وإن كان القاتل يُعزر لأنه افتأت على الإمام[(٢)].

وكذلك -على سبيل المثال- الذي منع حقًّا واجبًا عليه في المال، هو غير معصوم المال، فلو أن شخصًا منع حق زوجته وأولاده في المال، وأتى شخص آخر فأخذ منه المال غصبًا وأعطاه لامرأته وأولاده لا يقال للشخص الآخر: أنت غاصب أو سارق...، وإن عزره الإمام لافتئاته على حق الإمام.

وكذلك مانع الزكاة بخلًا بها هو مسلم على الراجح، ومع ذلك هو غير معصوم المال، فتؤخذ منه، ولو قاتل عليها فقُتِل لكان دمه هدرًا، والذي سرق قدر النصاب - نصاب السرقة - يده غير معصومة، والذي سرق دون النصاب أو سرق شيئًا من غير حِرز فعليه غرامة ضِعْفَا ما أخذ، فهذا القدر من ماله غير معصوم، ويُعَاقَب بجلدات نكال، والذي قذف جِلْدُهُ غير معصوم.

---

(١) وقلنا إن المباني الأربعة: الصلاة والزكاة والصوم والحج فيها خلاف في تكفير تاركها تكاسلًا غير جاحدٍ ولا آبٍ.

(٢) فمثلًا لو ثبت حكم الزنى على رجل بأربع شهود عدول، وقبل أن يقتله الإمام أتى شخص وقتل هذا الزاني من تلقاء نفسه، فلا يقتله الإمام قصاصًا، لكن يعزره يعني يعاقبه بالحبس مثلًا أو الجلد أو...، ولا يقتله قصاصًا؛ لأن الزاني المحصن غير معصوم الدم.



وكل هذا ضمن قول النبي ﷺ: «إِلَّا بِحَقِّهَا» في حديث: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ»[(١)].

فصل
يجب الحذر من تكفير المسلمين

وفي الجملة يجب الحذر من تكفير المسلمين، فمن عُلِمَ إسلامه بيقين لا نُكفره إلا بيقين جازم، فمن عُلم إسلامه بيقين؛ وهو: لا إله إلا الله محمد رسول الله، أو الولادة لأحد المسلمين، لا نخرجه من الملة إلا بيقين مماثل، وذلك لقول النبي ﷺ: «أَيُّمَا امْرِئٍ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا، إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ»[(٢)]، أي: رجع عليه إثم التكفير، وإثم التكفير كبير جدًّا.

وقد قال النبي ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُذِّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَلَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ رَمَى مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ»[(٣)].

فمن قال لأخيه المسلم: يا ملعون، فكأنه قتله -أي: يأخذ إثمًا وذنبًا مثل إثم قتله- مع أن قتله عظيم، فقد قال النبي ﷺ: «لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا»[(٤)].

فقتل المسلم خطر عظيم، فما بالك بمن قتل الآلاف والملايين وهو جالس في بيته، بأن يُكفرهم أو يلعنهم؛ لأنه يعتقد عقيدة الخوارج، فهذا لو كان يقتلهم فعلًا بالسلاح لن يبلغ ذنبه ذنب تكفيرهم بالملايين، فيعتقد أنهم كفار من غير وجه حق.

---

(١) متفق عليه، وقد سبق تخريجه (ص:٣٥٢).

(٢) رواه البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (٦٠).

(٣) رواه البخاري (١٣٦٤، ٦١٠٥)، ومسلم (١١٠).

(٤) رواه البخاري (٦٨٦٢).

الباب الثامن

العقيدة في الصحابة والخلافة والإمامة





العقيدة في الصحابة والخلافة والإمامة

من المسائل الكبرى في أمور الاعتقاد: مسألة الاعتقاد في الصحابة ﭫ -صحابة رسول الله ﷺ وأهل بيته الكرام رضوان الله عليهم-، وكذلك مسألة الخلافة والإمامة.

وحب الصحابة ﭫ جزءٌ من الإيمان بالله ﷻ، وبالرسول ﷺ، وبالقرآن العظيم، وباليوم الآخر، فهو جزء من الإيمان بالله ﻷ؛ لأن النبي ﷺ قال: «**أَوْثَقُ عُرَى الإِيمَانِ الـمُوالَاةُ في اللهِ، والـمُعَادَاةُ في اللهِ، والحُبُّ في اللهِ، وَالبُغْضُ في اللهِ**»[(1)]، فلا يكون هناك إيمان لمن يبغض من أحبهم الله، ولا لمن يحب من يبغضهم الله.

ومن الإيمان بالقرآن؛ لأن الله ﷻ بيّن لنا في كتابه فضل الصحابة رضي الله عنهم ومنزلتهم، فقد قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وبيّن لنا وجوب مراعاة قرابة الرسول ﷺ ومعرفة حقهم.

ومن الإيمان بالرسول ﷺ؛ لأن النبي ﷺ حذّر من سب صحابته، وبيّن فضائلهم، وشهد لأعداد منهم بالجنة، وبيّن مَن منهم أفضل هذه الأمة، وأثنى عليهم، فمن كذّب ذلك فهو يُكَذِّبُ ما جاء به النبي ﷺ في هذا الجانب.

كذلك أوصى ﷺ بآل بيته فقال: «**أَمَّا بَعْدُ: أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ**» فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللهِ وَرَغَّبَ فِيهِ ثُمَّ قَالَ: «**وَأَهْلُ بَيْتِي أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي**»[(2)]، وقال ﷺ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا كِتَابَ اللهِ، وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي**»[(3)].

---

(١) صحيح: رواه الطبراني في الكبير (١١٥٣٧)، وابن أبي شيبة في (٣٠٤٢٠)، والبيهقي في «الشعب» (١٥)، والطيالسي (٧٤٧)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٥٣٩).

(٢) رواه مسلم (٢٤٠٨).

(٣) صحيح: رواه الترمذي (٣٧٨٦)، وأحمد (١٠٧٢٠)، وصححه الألباني في تحقيقه على «جامع الترمذي».



ومن الإيمان باليوم الآخر أيضًا؛ لأن من الإيمان باليوم الآخر الشهادة لمن شهد له الرسول ﷺ بالجنة، وثبت أنهم من أولياء الله ﷻ بنص الكتاب والسنة، فهم لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون، وذلك يستوجب معرفة منزلتهم في الآخرة كذلك، فمن اتهمهم بالكفر أو بالفسق أو أنهم في النار فهو ضالٌّ مُضِلٌّ.

كما أن معرفة الخلافة والإمامة في هذه الأمة من أعظم أسباب نهضتها، ومن أعظم ما يُحَفِّزُ هِمَمَ المسلمين على العمل للوصول إلى ما أوجب الله ﷻ عليهم من إقامة الأمة الواحدة التي بها ينتشر الدين وينتصر ويُجَاهَدُ في سبيل الله ﷻ.

أضف إلى ذلك أن هذه المسألة هي من أكبر المسائل التي أدى الخلاف فيها إلى ظهور أكثر طوائف أهل البدع خطرًا على المسلمين، ومن أكبرها عددًا، ومن أشدها عداوةً لأهل السُّنَّة وهي طائفة الروافض أو الشيعة بأنواعها المختلفة، وأن هذا من أقدم الخلاف الذي ظهر، وكان اليهود من وراء هذه البدعة في الأصل؛ حيث ظهر عبد الله بن سبأ اليهودي الذي انتسب للإسلام ونافق، وكان هو أحد المحرضين على قتل عثمان رضي الله عنه، وأحد المنشبين للقتال والمخطط له في واقعة الجمل وواقعة صفين بعد ذلك.

وهو الذي ابتدع بدعة الغلو في أهل البيت، حتى زعم -وصدَّقه على زعمه ذلك طائفة- أن عليًّا هو الله، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا، وحاول في ذلك ما حاوله اليهود في دين المسيح؛ حيث دخل ذلك اليهودي بولس إلى دين المسيح زاعمًا انتسابه إلى النصرانية ثم ابتدع البدعة الفظيعة الكفرية وهي تأليه المسيح[1]، وحاول هذا اليهودي عبد الله بن سبأ ذلك في عليٍّ، وتبعته طائفة وهم السبئية، وهي أول فئة شيعية غالية ظهرت في التاريخ في عهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه الذي طلب القبض على عبد الله بن سبأ هذا لما سمع بهذه المقالة الفظيعة، فهرب منه عبد الله بن سبأ، وأدرك عليٌّ أصحابَه ودعاهم إلى الإسلام، وحذَّرهم من مَغَبَّةِ كفرهم حين اعتقدوا فيه الإلهية، ثم لما أصروا تولى قتلهم بنفسه رضي الله عنه حرقًا بالنار، وكان ذلك مما أُخِذَ عليه، لكنه برر فعله بأنه وجد أمرًا فظيعًا ما كان يتصوره أذهله وأنساه نهي النبي ﷺ عن التعذيب بالنار، واستحسن في النهاية قول ابن عباس رضي الله عنهما: «لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أُحَرِّقْهُمْ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

---

(١) ويسمون «بولس» هذا: «الرسول»، وإنما هو رسول الشيطان.



«لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللهِ»، وَلَقَتَلْتُهُمْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»»[1].

والعجب من أن هؤلاء القوم ظلُّوا علىٰ اعتقادهم الكفري رغم حرقهم، بل قالوا: «تيقنًا أنك أنت الله؛ لأنه لا يُعذبُ بالنارِ إلا ربُّ النارِ، وأنت تعذب بالنار»، فظلوا علىٰ كفرهم ذلك.

ولا تزال هذه الطوائف مؤثرةً تأثيرًا فظيعًا في المسلمين، وهذه الطائفة -وهي الطائفة العلوية أو النُّصيرية- لم تزل عبر التاريخ من أخطر الفرق الموالية لأعداء الله ﷻ، التي تكره المسلمين كراهيةً شديدة، وهم يعتقدون إلهية علي ﷺ، وإن كانوا في الحقيقة بلا دين ولا مِلَّة، ولا يمكن أن يكونوا ضمن فِرَقِ الأمة؛ لأنهم خارجون من الملة بالكلية، ولكن من ينظر في تاريخ هذه الفرقة وأمثالها من الفرق الباطنية؛ التي تعتقد إلهية أحد الأئمة أو كل الأئمة من أهل البيت كما يزعمون، أو الإمام القائم -كما يقولون- علىٰ فرقهم المختلفة كالإسماعيلية والقرامطة والبَهَرَة، والطوائف المختلفة التي تنتسب إلىٰ الفكر الباطني الشيعي الغالي الذي ظاهره التشيع وباطنه الكفر، والذي ينظر في تاريخها يجد أن هذه الفِرق كانت دائمًا أكبر مِعْوَلِ هدمٍ في المجتمع المسلم وفي الدولة المسلمة، ويكفي أن أعداء الإسلام من الصليبيين كانوا دائمًا يعتمدون عليهم، وما زالوا في كثير من بلاد المسلمين هم أعظم من يعين اليهود والنصارىٰ علىٰ قضاء ما يريدونه من بلاد المسلمين، ومعلوم أن الغرب في البلاد التي احتلها كان يُمَكِّنُ لهذه الطوائف من المواقع الحساسة الخطيرة التي يتمكن بها من خداع ملايين المسلمين؛ لانتساب هذه الطوائف إلىٰ الإسلام، مع كونهم في الحقيقة يحاربون الإسلام بكل قوة.

ومعلوم عبر التاريخ أن الدولة الباطنية -المسماة في التاريخ بالفاطمية، والتي كانت عقيدتها هذا الكفر الفظيع؛ الذي هو الغلو في التشيع الذي يُوَصِّلُ إلىٰ تأليه الأئمة، وتأليه القائمين بالأمر- كانت أعظم سبب لسقوط بيت المقدس في يد الصليبيين عندما سقط في أيديهم.

وكذلك فتنة القرامطة الذين اقتلعوا الحجر الأسود من بيت الله الحرام وظَلَّ عندهم عشرين سنة، وقتلوا مَن بالمطاف مِن الحجيج، وألقوهم في بئر زمزم، فمعلومٌ خطر هذه الفرق علىٰ الأمة.

والرافضة غير الغلاة مع غلوهم وضلالهم لكن خصصناهم عمن قبلهم وهم الغلاة

---

(١) رواه البخاري (٣٠١٧، ٦٩٢٢).

لاختلافهم في الحكم كما سبق بيانه في باب «قضايا الإيمان والكفر» وكما سيأتي وهم يسبون الصحابة[1] خصوصًا أبا بكر وعمر، رضي الله عنهم أجمعين.

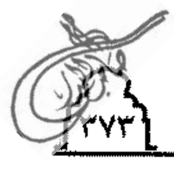
فلا ينبت هذا الفكر الغالي الفظيع الكفري إلا بين هذا الوسط المبتدع الذي هو وسط بدعة التشيع، التي هي في الجملة لا تدين بذلك صراحة، لكن لوازم قولهم من تفضيل الأئمة على الأنبياء، واعتقاد أن الأئمة لهم سلطان على كل ذرات الكون، وأنهم يعلمون علم الغيب، ونحو ذلك، مآله إلى تأليههم في الحقيقة، لكنه ليس بتصريح كالفرق الغالية منهم، فالغلاة منهم يصرحون بأن عليًا هو الله، أو أن القائم بالأمر هو الله، وأن الأئمة يجتمع فيهم الناسوت واللاهوت، كالدروز الذين يعتقدون أن الحاكم بأمر الله هو الله، وأنه ناسوت ولاهوت، أي جزء ناسي وجزء إلهي، وكذا الطوائف الإسماعيلية وغير ذلك، والمقصود أن هؤلاء خطرهم كبير، وبلاؤنا بوجود هذه الدولة التي تنشر الفكر الشيعي وتحارب من أجله، يمهد لظهور الفرق الكافرة الخارجة عن الملة نوعًا وعينًا.

طائفة الرافضة غير الغلاة هناك نزاع بين أهل العلم في تكفيرهم بالعموم، وبعض أهل العلم يخرجهم خارج الثنتين والسبعين فرقة، وهو اجتهادٌ سائغٌ عند أهل السنة، لا يخرج قائله من أهل السنة، لكنه قول مرجوح، **والصحيح** أن هذه الطائفة ضمن فِرق الأمة، وإنما يكفر المعين منها بعد إقامة الحجة، فأقوالهم أقوال كفرية، لكن المعين لا يكفر إلا بعد قيام الحجة.

أما طوائف الدروز والإسماعيلية والباطنية بصفة عامة والعلويين فهم كفار نوعًا وعينًا، كما سقنا هذا الكلام قبل ذلك في الكلام على مسائل الإيمان، فإذا أضفنا هذه المسألة إلى ما سبق تتبين لنا أهمية هذه المسألة: الاعتقاد في الصحابة وأهل بيت النبي ﷺ، والخلافة والإمامة.

قال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فبين الله ﷻ فضل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وهم على أصح الأقوال الذين أسلموا قبل صلح الحديبية، كما قال ﷻ: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ وَكُلًّا وَعَدَ

(١) وهم لا يعتقدون إلهية علي، وهم الشيعة الإمامية الإثنا عشرية، وإنما خلافهم في الإمامة وفضل الصحابة فهم يسبون الصحابة ويطعنون فيهم.



اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [الحديد: ١٠]، والفتح -علىٰ أصح الأقوال- هو فتح صلح الحديبية، وقيل هو فتح مكة، وقيل أيضًا في السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار: هم مَن صلَّىٰ إلىٰ القبلتين، أي من أسلم قبل تحويل القبلة، وهذا الذي ذكره أهل العلم من أن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار هم الذين أسلموا قبل الحديبية هو الصحيح لدلالة القرآن علىٰ ذلك، ومدح الله الذين اتبعوهم بإحسان، ولا يُسمىٰ تابعًا لهم إلا من أتىٰ بعد وفاة النبي ﷺ؛ فدلَّ ذلك علىٰ ثباتهم علىٰ الإيمان؛ لأن الله ﷻ لا يتكلم في حق مَن يعلم أنهم يرتدون أو يفجرون أو يفسقون -كما زعم الشيعة الضُلَّال- بمثل هذا الكلام، ولا يمدح من يتبعهم، وهو العليم الحكيم ﷻ.

ويخبر الله ﷻ أنه ﴿... وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وهذا دليل علىٰ أنهم يثبتون علىٰ الإيمان، ولا ينحرفون عنه بعد وفاة النبي ﷺ.

والشيعة يزعمون أن هذه الآيات نزلت فيهم قبل ردتهم، وهذا لا يمكن أن يكون؛ فإن الله تعالىٰ امتدح الذين اتبعوهم بإحسان كما امتدح الذين جاؤوا من بعدهم، كما قال ﷻ: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ۝ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [الحشر: ٨-٩]، وقال تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحشر: ١٠].

فتبين بذلك سلامة قلوب أهل السنة وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ، ليس فيها غِلٌّ ولا حِقْدٌ لهم، بل علىٰ ألسنتهم الدعاء، وفي قلوبهم المحبة لأصحاب رسول الله ﷺ، وفي قلوبهم وألسنتهم الشهادة لهم بالإيمان بنص القرآن، بخلاف من أُمروا بالاستغفار لهم فإذا بهم يسبونهم، لذلك نقول: قد مدح الله ﷻ الذين جاؤوا من بعدهم، وهو ﷻ يعلم الغيب، ومدح الذين يمتدحون الصحابة ويشهدون لهم بالإيمان ويشهدون لهم بالسبق، كما قال: ﴿وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴾ [الحشر: ١٠]، فكيف نقول بعد ذلك: إن هذه الآيات نزلت فيهم إذ



كانوا مسلمين، ولكنهم لما ارتدوا لم يكن لهم هذا الفضل ؟! نعوذ بالله من هذا التناقض الفظيع والتكذيب -في الحقيقة- للقرآن، وإن كان لا بد أن يُبَيَّنَ لصاحب هذا الكلام تكذيبه وتناقضه ذلك؛ لأن أكثرهم لا يعقلون ولا يفهمون، بل حتى لا يعلمون معاني الآيات، وكثير منهم لا يُحسن العربية ليفهم هذه المسائل العظيمة.

وقد بين الله تعالى فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه خصوصًا، حيث قال ﷻ: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٤٠].

وبيَّن ﷻ رضاه عن الصحابة الذين بايعوا تحت الشجرة فقال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح:١٨]، وهذا لا يُقال إلا في حق من يثبت على الإيمان، والأدلة على فضلهم في الكتاب والسنة كثيرة مستفيضة وثابتة لا يُنازع فيها إلا ضَالٌّ، قال النبي ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»[1]، وهذا الحديث وهذه الرواية تدل على أنهم خير الناس بعد الأنبياء، ومعنى «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي» أي الجيل الذي صحبه ﷺ؛ وهم أصحابه المؤمنون منهم قطعًا، «ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» فالتابعون ثم تابعو التابعين هم أفضل هذه الأمة في الجملة.

مسألة: فهل هذا يقتضي تفضيل كل واحد من الصحابة على كل واحد ممن أتى بعدهم، أو كل واحد من التابعين على كل واحد ممن أتى بعدهم، وكذا في تابعي التابعين ؟ أم هو تفضيلٌ في الجملة ؟

نقول: أما السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار فلا شك في سبقهم، كما قال ﷻ: ﴿وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الجمعة:٣-٤] والله أعلى وأعلم.

وهؤلاء السابقون هم أفضل السابقين من هذه الأمة، ويوجد سابقون بعدهم، كما قال

---

(١) رواه البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣).



النبي ﷺ: «فِي كُلِّ قَرْنٍ مِنْ أُمَّتِي سَابِقُونَ»[١]، وقال تعالى عن السابقين المقربين: ﴿ ثُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ ۝ وَقَلِيلٌ مِّنَ الْآخِرِينَ ﴾ [الواقعة:١٣-١٤]، والراجح أنهما كليهما من هذه الأمة، أي ثلة من الأولين من هذه الأمة، وقليل من الآخرين من هذه الأمة.

وأما في أصحاب اليمين فقال تعالى: ﴿ ثُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ ۝ وَثُلَّةٌ مِّنَ الْآخِرِينَ ﴾ [الواقعة:٣٩-٤٠]، ويظهر بذلك أن التفضيل بعد السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار إنما هو للمجموع، لمجموع الصحابة على مجموع التابعين، ومجموع التابعين على مجموع تابعي التابعين، ومجموع تابعي التابعين على من يأتي بعدهم، أما أن يكون التفضيل لكل واحد منهم فهذا لا يلزم من الأدلة، والله أعلى وأعلم.

فلا شك أنه كان فيمن صَحِبَ النبي ﷺ مَن قال الله تعالى فيهم: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾[٢] [الحجرات:١٤]، والظاهر أنهم ليسوا منافقين النفاق الأكبر، ولكن فيهم خصال النفاق، ولقد كان النفاق الأصغر موجودًا على عهد النبي ﷺ كما قال ﷺ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ»[٣].

وكذلك وُجِدَ فيهم من ارتكب الكبائر، فلا يصح تفضيل كلِّ واحدٍ من هؤلاء على أفاضل الأمة الذين أتوا بعد ذلك من التابعين وتابعي التابعين فمن بعدهم من أئمة الأمة، والله أعلى وأعلم.

وقد كان في المجتمع المسلم في المدينة جميع الأنواع: المنافق الذي هو في الدرك الأسفل من النار، ومن فيه شعبة من النفاق، ومن هو مؤمن الإيمان الواجب، ومن هو مؤمن الإيمان الكامل المستحب بعد ذلك، وسوف يوجد في المسلمين كذلك هذه النوعيات.

فالصحيح في ذلك تفضيل مجموع الصحابة على مجموع من يأتي من بعدهم، وكذا مجموع التابعين، ومجموع تابعي التابعين، أما السابقون الذين وصف الله تعالى صِدْقَهُمْ وَسَبْقَهُمْ من الصحابة، فلا شك أنهم أسبق من السابقين من غيرهم، والله أعلى وأعلم.

---

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٨)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٠٠١).
(٢) لا نعني طول الصحبة ولكن نعني تعريف الصحابي، وهو من لقي النبي ﷺ مؤمنًا ثم مات على ذلك.
(٣) رواه البخاري (٣٣)، ومسلم (٥٩).

وقال النبي ﷺ: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**»[١]، أي لو أنفق أحد الناس مثل جبل أحد ذهبًا في سبيل الله ما بلغ إنفاق الصحابي ملء كفيه في سبيل الله، لأن الله تعالى أقام الإسلام بنفقات هؤلاء الصحابة ﭫ، وإنما أسلم من بعدهم بنفقاتهم وإن كانت قليلة، ولكن الله ﷻ أقام الإسلام بها، ولذلك كان إنفاقهم أعظم من إنفاق غيرهم، وأكثر مضاعفة، بل في الحقيقة إنفاق غيرهم إنما هو في ميزان حسناتهم؛ لأن إسلام غيرهم كان بجهادهم، ولقد قال النبي ﷺ لخالد بن الوليد في شأن مخاصمته لعبد الرحمن بن عوف عندما نال منه خالد، فقال النبي ﷺ: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي**» نعم، فمن الذي كان سببًا في إسلام خالد، وفي بقاء الإسلام، وفي أن يُعبد الله في الأرض إلا أهل بدر ؟!، كما قال النبي ﷺ: «**اللَّهُمَّ إِنْ تُهْلِكْ هَذِهِ العِصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الإِسْلَامِ لَا تُعْبَدْ فِي الأَرْضِ**»[٢]، قال ذلك في غزوة بدر.

وكذلك ثبات المؤمنين في غزوة الأحزاب، أيام أن كان خالد بن الوليد مشركًا، بل كان يقاتل في صف الكفار.

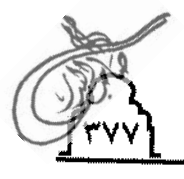
وإذا كان الأمر كذلك تبين لنا حقًا أنه لولا فضل الله على هؤلاء الصحابة بالنفقة لما دخل من بعدهم في الإسلام، ولو أنفقوا -أي الذين جاؤوا من بعدهم- مثل أحد ذهبًا بعد ذلك في الإسلام -وما أنفقوا بالفعل- مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ، فكيف بمن يأتي بعد ذلك ؟!، إذا كان هذا في حق خالد مع السابقين، فكيف بالصحابة بالنسبة لمن يأتي بعدهم ؟!، وجهاد خالد معلوم، وأكثر الأمم في العراق والشام وسائر البلاد كان دخولهم في الإسلام بفضل الله أن وفق خالدًا ﭬ ومن معه من الصحابة الكرام للجهاد في سبيل الله وفتح البلاد.

لذلك ينطبق هذا الأمر على كل أصحاب النبي ﷺ في حق من أتى بعدهم، وينطبق على من طالت صحبته بالنسبة لمن قصرت أو تأخر إسلامه إلى ما بعد الحديبية، والله أعلى وأعلم.

---

(١) رواه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١).

(٢) رواه مسلم (١٧٦٣).



حكم سَبِّ الصحابة رضي الله عنهم

وسبُّ الصحابة كبيرة من أعظم الكبائر؛ لأنه يَسُبُّ مَنْ مدحهم الله ورسوله ﷺ.

واختلف أهل السنة في تكفير من يسب أبا بكر وعمر خصوصًا؛ فذهب إلى تكفير من سب أبا بكر وعمر بأي نوع من السب طائفةٌ من علماء السنة، والجمهور على تعزير مَن سبَّ الصحابة وعدم تكفيره؛ لأن عليًا رضي الله عنه لم يُكَفِّرِ الخوارج الذين سبّوه ورموه بالكفر بل وقاتلوه، وهذا في حق عليٍّ رضي الله عنه، ومثله في حق أبي بكر وعمر رضي الله عنهما لأن ثبوت الشهادة لعليٍّ رضي الله عنه بالفضل وبالجنة وبالخلافة مثل ثبوتها لأبي بكر وعمر في ذلك.

فلذلك نقول: الصحيح أن سَبَّ الصحابة كبيرة من الكبائر، ولكن هناك اجتهادًا في تكفير من سبَّ أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، بل هناك اجتهادٌ في تكفير من كَفَّرَ الصحابة رضي الله عنهم مِن الخوارج، وكذلك الشيعة الذين يعتقدون كُفْرَ الصحابة رضي الله عنهم، والشيعة شرٌّ من الخوارج؛ لأن الخوارج لم يسبُّوا أبا بكر وعمر ولم يُكَفِّرُوهما -وهما أفضل من عليٍّ رضي الله عنه-، والشيعة الرافضة سَبُّوا أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وكفروهما.

ما الواجب على كل مسلم تجاه الصحابة؟

الواجب على كل مسلم هو حب الصحابة رضي الله عنهم وتولِّيهم ومعرفة فضلهم، خصوصًا أفضلهم أبا بكر وعمر ثم عثمان ثم عليًا رضي الله عنهم، وهذا الترتيب لابد من معرفته، فترتيب هؤلاء في الفضل هو إجماع أهل السنة، ونصَّ عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه على ترتيب أبي بكر ثم عمر رضي الله عنهما؛ حيث قال لابنه محمد بن الحنفية لما سأله: «أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: أَبُو بَكْرٍ، قَالَ لَهُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: ثُمَّ عُمَرُ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنَفِيَّةِ: وَخَشِيتُ أَنْ يَقُولَ: عُثْمَانُ، قُلْتُ: ثُمَّ أَنْتَ، قَالَ: مَا أَنَا إِلَّا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»[1].

وثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما قَالَ: «كُنَّا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا، ثُمَّ عُمَرَ،

(١) رواه البخاري (٣٦٧١).

ثُمَّ عُثْمَانَ، ثُمَّ نَتْرُكُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نُفَاضِلُ بَيْنَهُمْ»[١]، ولا نزاع أن الأفضل بعد ذلك هو عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، فبإجماع أهل الإسلام أنه عندما كان علي رضي الله عنه في الخلافة كان أفضل أهل الأرض بلا نزاع.

فلا تجوز مخالفة هذا الترتيب؛ وهو تفضيل أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم، كما كان الصحابة على عهد النبي ﷺ يفعلون.

ثم باقي العشرة المبشرين بالجنة، وهم طلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم.

والستة أهل الشورى الذين كان عمر رضي الله عنه قد اختارهم وجعل الخلافة فيهم يختارون منهم واحدًا، وهم عثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم هؤلاء أفضل الصحابة بعد النبي ﷺ، وهم الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ.

وأهل بدر الذين قال فيهم النبي ﷺ: «لَعَلَّ اللهَ أَنْ يَكُونَ قَدِ اطَّلَعَ عَلَىٰ أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»[٢]، وقال النبي ﷺ لأحد غِلْمَانِ حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه لما قال عنه: «لَيَدْخُلَنَّ حَاطِبٌ النَّارَ»؛ لأنه كان يجيعهم، فقال النبي ﷺ: «كَذَبْتَ لَا يَدْخُلُهَا؛ فَإِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَةَ»[٣]، وقد قال النبي ﷺ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَةَ»[٤]؛ لأن الله ﷻ عصمهم من الشرك وغفر لهم ما دون ذلك.

وأهل بيعة الرضوان الذين بايعوا تحت الشجرة في الحديبية، قال النبي ﷺ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»[٥]، وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح:١٨].

(١) رواه البخاري (٣٦٩٧).
(٢) رواه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤).
(٣) رواه مسلم (٢٤٩٥).
(٤) صحيح: رواه أحمد (٢٦٥٠٢)، وصححه الألباني في «المشكاة» (٦٢١٨).
(٥) صحيح: رواه أبو داود (٤٦٥٣)، والترمذي (٣٨٦٠)، وابن ماجه (٣١٣٢)، وأحمد (١٤٣٦٤)، ومالك (١٠٤٩)، والدرامي (٢٣٤٦)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٧٦٨٠).



ومَن أنفق مِن قبل الفتح وقاتل أعظم درجةً من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا، قال ﷻ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠]، وذكرنا أن الراجح في الفتح أنه صلح الحديبية، والقول الثاني: أنه فتح مكة، ولا شك أن من أنفق قبل فتح مكة أفضل من الطلقاء الذين أسلموا في فتح مكة، وأفضل ممن أسلم عمومًا بعد فتح مكة، ولكن من أسلم وأنفق وقاتل قبل الحديبية أفضل ممن أسلم وأنفق وقاتل بعد الحديبية ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ وهي الجنة، وهذا دليل على الشهادة للجميع بالجنة.

وكذا أزواجه ﷺ ورضي الله عنهن أجمعين، لابد أن نؤمن بأنهن أزواجه في الجنة، كما قال عمار رضي الله عنه مُنصِفًا في حق عائشة رضي الله عنها عندما سمع رجلًا يسبها، فقال له: «اسكت مقبوحًا منبوحًا، والله إنها لزوجة رسول الله ﷺ في الدنيا والآخرة، ولكن الله ابتلاكم بها ليعلم أتطيعونه أو إياها»[١]، أي تطيعون أمر أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أم تطيعون أمرها، فهي زوج النبي ﷺ في الجنة، لكن لابد من طاعة أمير المؤمنين، حتى قال له بعضهم: «فنحن مع من شهدت له بالجنة دون من لم تشهد»، مع أنه يشهد لعلي بالجنة أيضًا، ولا مانع من ذلك، لكن أزواجه ﷺ اللاتي قال الله ﷻ في حقهن: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٨-٢٩]، وكلهن اخترن الله ورسوله ﷺ والدار الآخرة، وما طلَّق النبي ﷺ واحدة منهن عندما نزلت الآية، وذلك دليل على أنهن -رضي الله عنهن- ممن اخترن الله ورسوله ﷺ والدار الآخرة، ولو كن ممن اخترن الدنيا لطلقهن النبي ﷺ ولمتعهن وسرحهن السراح الجميل، فأزواجه ﷺ هن أزواجه في الجنة.

وأفضلهن **خديجة** رضي الله عنها، وكان جبريل عليه السلام يقرئها من ربها السلام، وأمر النبي ﷺ أن يبشرها ببيت في الجنة من قصب - وهو اللؤلؤ المجوف - لا صخب فيه ولا نصب، كما في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى جِبْرِيلُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «**يَا رَسُولَ اللهِ هَذِهِ خَدِيجَةُ قَدْ أَتَتْكَ**

---

(١) «البداية والنهاية» (٧/ ٢٣٧)، ورواه الترمذي (٣٨٨٨)، بلفظ «... أَنَّ رَجُلًا نَالَ مِنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها عِنْدَ عَمَّارِ ابْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه، فَقَالَ: أَغْرِبْ مَقْبُوحًا مَنْبُوحًا، أَتُؤْذِي حَبِيبَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟»، قَالَ الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».



مَعَهَا إِنَاءٌ فِيهِ إِدَامٌ أَوْ طَعَامٌ أَوْ شَرَابٌ، فَإِذَا هِيَ أَتَتْكَ فَاقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ مِنْ رَبِّهَا ﷻ وَمِنِّي، وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ فِي الجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ لَا صَخَبَ فِيهِ وَلَا نَصَبَ»[١].

ثم عائشة ﵂؛ لقول النبي ﷺ: «وَفَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ»[٢]، ونزل الوحي على النبي ﷺ وهو في لحاف عائشة، كما قال النبي ﷺ لأم سلمة: «لَا تُؤْذِينِي فِي عَائِشَةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْزِلْ عَلَيَّ الوَحْيُ وَأَنَا فِي لِحَافِ امْرَأَةٍ مِنْكُنَّ إِلَّا فِي لِحَافِ عَائِشَةَ»[٣]، وتوفي النبي ﷺ وهو بين سَحْرِهَا ونَحْرِهَا -رضي الله تعالى عنها-، وكانت آخر من اجتمع ريقها بريقه ﷺ قبل رحيله، وتوفي في بيتها ودُفِنَ في حجرتها، كما قَالَتْ عَائِشَةُ ﵂: «تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِي، وَفِي نَوْبَتِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَجَمَعَ اللهُ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ، دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بِسِوَاكٍ فَضَعُفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ، فَأَخَذْتُهُ فَمَضَغْتُهُ ثُمَّ سَنَنْتُهُ بِهِ»[٤]، وكان ﷺ يحبها ﵂ أكثر من غيرها، كما في حديث عَمْرِو بْنِ العَاصِ ﵁ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى جَيْشِ ذَاتِ السُّلَاسِلِ، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ قَالَ: «عَائِشَةُ»، فَقُلْتُ: مِنَ الرِّجَالِ ؟ فَقَالَ: «أَبُوهَا»، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ: «ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ»، فَعَدَّ رِجَالًا[٥]، رضي الله عنهم وعن سائر أزواجه.

وقد قال ابن حزم ﵀ بعد أن ذكر بعض فضائل زوجات النبي ﷺ: «... وفي هذا كفايةٌ بَيِّنَةٌ في أنهن أفضل من كل صاحب، ثم لا شك عند كل مسلم وبشهادة نص القرآن إذ خيرهن الله عز وجل بين الدنيا وبين الدار الآخرة والله ورسوله، فاخترن الله تعالى ورسوله ﷺ والدار الآخرة، فهن أزواجه في الآخرة بيقين، فإذ هن كذلك فهن معه ﷺ بلا شك في درجة واحدة في الجنة في قصوره وعلى سرره، إذ لا يمكن البتة أن يُحال بينه وبينهن في الجنة ولا أن ينحط ﷺ إلى درجة يسفل فيها عن أحد من الصحابة، هذا ما لا يظنه مسلم، فإذ لا شك في حصولهن على هذه المنزلة؛ فبالنص والإجماع علمنا أنهن لم يؤتين ذلك اختصاصًا مجردًا دون عمل بل باستحقاقهن لذلك...» ا.هـ[٦].

(١) رواه البخاري (٣٨٢١)، ومسلم (٢٤٣٢).
(٢) رواه البخاري (٣٧٦٩)، ومسلم (٢٤٣١).
(٣) صحيح: رواه النسائي (٣٩٥٠)، وأحمد (٢٥٩٧٣)، وصححه الألباني.
(٤) رواه البخاري (٣١٠٠)، ومسلم (٢٤٤٣).
(٥) رواه البخاري (٣٦٦٢)، ومسلم (٢٣٨٤).
(٦) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم (٤ / ٩٥).



والصحيح أنه لا يلزم ذلك، فإن مجرد الصُّحبة والاقتران لا تستلزم المساواة في الجنة في نفس الدرجة، فإن النبي ﷺ له الوسيلة، ولا يقال إن أزواجه لهن الوسيلة مثله، فقول ابن حزم خطأ بلا شك، ومخالف لإجماع أهل السنة أن أفضل هذه الأمة أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنه، كما ثبت ذلك عن علي في تفضيل أبي بكر وعمر، وإجماع الصحابة على فضل عثمان وعلي رضي الله عنهما بعد ذلك

وقد سأل غير واحد من الصحابة مرافقة النبي ﷺ في الجنة ولا يلزم من ذلك أنهم معه في الدرجة.

وإنما استنبط ابن حزم رأيه من قول أبي بكر رضي الله عنه، قال: «إِنِّي وُلِّيتُ عَلَيْكُمْ وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ»[1]، ولكن أبا بكر قاله تواضعًا منه رضي الله عنه.

وكذا حب آل البيت فرضٌ وواجب، كما أوصانا النبي ﷺ فقال: «**أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي**»[2]، وقال ﷻ: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى:٢٣] وهي على أقوالٍ منها: أنهم قربى النبي ﷺ، وقال ﷺ: «**وَإِنَّ الأَنْسَابَ يَوْمَ القِيَامَةِ تَنْقَطِعُ غَيْرَ نَسَبِي وَسَبَبِي وَصِهْرِي**»[3]، وقال النبي ﷺ: «**وَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ كِتَابَ اللهِ ﷻ وَعِتْرَتِي؛ كِتَابُ اللهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ، وَعِتْرَتِي أَهْلُ بَيْتِي**»[4]، وهذا الحديث يدل على أن عترته وأهل بيته ﷺ لا يجتمعون على ضلالة، وإن إجماعهم حجة، رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

وأهل السُّنَّة يجمعون بين حب الصحابة وحب أهل البيت، ولا يجعلون هناك تناقضًا بين حب الصحابة وحب أهل البيت كما يفعل الرافضة، ولا يَسُبُّون أهل البيت كما فعل النواصب الذين كانوا في زمن بني أمية، فقد كانوا يسبون عليًا وأهلَ البيت بسبب الخلاف الذي نشأ في واقعة الجمل وصفين وما بعد ذلك، وقد انقرض هؤلاء النواصب -بحمد الله- ، وكان فعلهم من المنكرات العظيمة التي

---

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٧٠٢)، بلفظ: «يا أيها الناس إني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن ضعفت فقوموني، وإن أحسنت فأعينوني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، الضعيف فيكم القوي عندي حتى أُرَجِّعَ عليه حقه إن شاء الله، والقوي فيكم الضعيف عندي حتى آخذ منه الحق إن شاء الله، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالفقر، ولا ظهرت -أو قال شاعت- الفاحشة في قوم إلا عمهم البلاء، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم، قوموا إلى صلاتكم يرحمكم الله»، وذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (٦ / ٣٠١) وقال: «إسناده صحيح».

(٢) رواه مسلم (٢٤٠٨).

(٣) صحيح: رواه أحمد (١٨٤٢٨)، والبزار في «المسند» (٢٧٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١٣١٧٤)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٩٩٥).

(٤) صحيح: رواه الترمذي (٣٧٨٨)، وأحمد (١٠٧٤٧)، وصححه الألباني في «ظلال الجنة» (١٥٥٤).



أبطلها الله ﷻ، وكان أول من أبطلها من الخلفاء عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، ومنع سبَّ علي وأهل البيت على المنابر، فانقرضت هذه البدعة، ولكن بقيت بدعة سب الصحابة رضي الله عنهم والغلو في أهل البيت، وأما أهل السنة فيحبون الجميع، ويرون فضل الجميع رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

فصل

والخلفاء بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم، وكنا قبل ذلك ذكرنا ترتيبهم في الفضل، وهنا نذكره في اعتقاد الخلافة لهم.

فإن قيل: لماذا أصبحت الخلافة مسألة اعتقادية، أليس هذا أمرًا سياسيًا ؟

فالجواب: بل هو أمرٌ اعتقادي؛ لأن إجماع الصحابة حجة، والصحابة أجمعوا على تقديم أبي بكر، وأشار النبي ﷺ إلى خلافته، كما في الحديث عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَتِ امْرَأَةٌ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ -أي في العام القادم-، قَالَتْ: أَرَأَيْتَ إِنْ جِئْتُ وَلَمْ أَجِدْكَ ؟ كَأَنَّهَا تَقُولُ الْمَوْتَ، قَالَ ﷺ: **«إِنْ لَمْ تَجِدِينِي فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ»**[1]، وقال ﷺ: لِعَائِشَةَ رضي الله عنها وَهُوَ فِي مَرَضِهِ **«ادْعِي لِي أَبَا بَكْرٍ أَبَاكِ وَأَخَاكِ حَتَّى أَكْتُبَ كِتَابًا؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَمَنَّى مُتَمَنٍّ وَيَقُولُ قَائِلٌ أَنَا أَوْلَى، وَيَأْبَى اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ»**[2].

وقال ﷺ: **«سُدُّوا عَنِّي كُلَّ خَوْخَةٍ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرَ خَوْخَةِ أَبِي بَكْرٍ»**[3]، وقال ﷺ: **«إِنَّ أَمَنَّ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ»**[4].

وقال ﷺ: **«مَا لِأَحَدٍ عِنْدَنَا يَدٌ إِلَّا وَقَدْ كَافَيْنَاهُ مَا خَلَا أَبَا بَكْرٍ؛ فَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا يَدًا يُكَافِيهِ اللهُ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَا نَفَعَنِي مَالُ أَحَدٍ قَطُّ مَا نَفَعَنِي مَالُ أَبِي بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا أَلَا وَإِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ اللهِ»**[5].

---

(١) رواه البخاري (٣٦٥٩)، ومسلم (٢٣٨٧).

(٢) رواه البخاري (٥٦٦٦)، ومسلم (٢٣٨٧).

(٣) رواه البخاري (٣٩٠٤)، ومسلم (٢٣٨٢).

(٤) رواه البخاري (٤٦٦)، ومسلم (٢٣٨٢).

(٥) صحيح: رواه الترمذي (٣٦٦١)، وصححه الألباني.



فهذا الذي قدمه الصحابة بإجماعهم، كيف نطعن بعد ذلك في خلافته، وكيف نقول: إن خلافته باطلة، وهي قد وقعت بالطريقة الشرعية الصحيحة، وبالبيعة الثابتة من أهل الحل والعقد، والإجماع انعقد منهم وفيهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فالطعن في خلافة أبي بكر رضي الله عنه ضلال بَيِّنٌ لا نزاع في ذلك، وكذا الطعن في خلافة عمر وعثمان وعليّ رضي الله عنه، فمن يطعن في خلافة واحد منهم؛ فهو ضالٌّ لإجماع الصحابة على ذلك، وإجماعهم حجة ملزمة، ومن طعن في خلافة واحد منهم فهو أضل من حمار أهله، كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وكان هناك -قديمًا بين أهل السنة- خلاف في تفضيل عليّ على عثمان رضي الله عنهما، أو عثمان على عليّ رضي الله عنهما، وانقرض هذا الخلاف، وأصبح الاتفاق على تقديم عثمان في الفضل كما يُقَدَّمُ في الخلافة، ولا نزاع في تقديمه في الخلافة؛ لأن أهل الشورى اتفقوا على تقديم عثمان، وكانت كلمة الأمة كلها تبعًا لأهل الشورى، ففوضوا أمرهم لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه الذي بايع عثمان رضي الله عنه بالخلافة؛ لذلك لا نزاع في تقديم عثمان في الخلافة، وإنما كان النزاع في الفضل.

أما من قَدَّمَ عليًّا على أبي بكر أو عمر في الفضل أو في الخلافة فهو ضال.

فالخلاف الذي كان يسع أهل السنة ولا يخرج صاحبه إلى البدعة كان في تقديم عليّ على عثمان في الفضل فقط لا في الخلافة، أما المسألة التي يُبَدَّعُ فيها المخالِف في التفضيل أو الخلافة؛ فهي مسألة تقديم عليّ على أبي بكر أو عمر، سواء في الخلافة أم في الفضل، وهو اعتقاد الشيعة الإمامية في الخلافة يقولون: أول الخلفاء بعد الرسول ﷺ علي، ويقولون: إن خلافة أبي بكر وعمر وعثمان خلافة باطلة، وهم أضل الفرق ويزيدون على ذلك سب أبي بكر وعمر، وقد تقدم أن هناك خلافًا في تكفير من سب أبا بكر وعمر.

فصل

ويجب الإمساك عما شجر بين الصحابة بعد قتل عثمان رضي الله عنه من خلاف وقتال، لأنه زِيدَ فيه ونقص منه، وغُيِّر عن وجهه، وكثيرٌ مما يُروى كذب وزور عليهم.

وأكثر أهل السنة على أن المجتهد المصيب علي رضي الله عنه، والمخطئ من خالفه، وهو مجتهد مرفوع عنه الإثم معذور في خطئه، لقول النبي ﷺ عن عمار بن ياسر: «**وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ**



الفِئَةُ البَاغِيَةُ يَدْعُوهُمْ إِلَى الجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ»[١]، ولقوله ﷺ عن الخوارج: «يَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالحَقِّ»[٢]، وقد قاتلهم علي رضي الله عنه.

وسبُّ الصحابة من عظائم الذنوب، سواء علي رضي الله عنه ومن معه، وطلحة والزبير ومعاوية ومن معهم رضي الله عنهم أجمعين، بل هم جميعًا ممن قال الله فيهم: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر:٤٧].

فصل

ولا عِصْمَةَ لأحدٍ بعد النبي ﷺ، لا لصحابي، ولا إمام، ولا ولي، بل الجميع يجوز عليهم الكبائر والصغائر، لكن للصحابة رضي الله عنهم مزية على من بعدهم؛ للسبق للإسلام والصُّحبة والجهاد في سبيل الله تعالى.

فصل

وأولياء الله –تعالى ذكره–: هم المؤمنون المتقون في كل زمان ومكان من أهل السنة والجماعة، لهم من الكرامات والفضائل في الدنيا والآخرة ما يوجب حبهم وتولِّيهم.

ومن اعتقد في أحدٍ منهم أو في غيرهم الإلهية؛ مثل اعتقاد النُصيرية العلويين في علي رضي الله عنه، والدروز في الحاكم بأمر الله، والباطنية في إمامهم، أو اعتقد في أحد منهم النبوة؛ كاعتقاد غلاة البهائية، أو اعتقد أنهم أفضل من الأنبياء؛ كطوائف من الروافض، أو اعتقد تحريف القرآن أو خطأ الوحي، فمن اعتقد شيئًا من ذلك؛ فهو كافرٌ بلا خلاف عند أهل السُّنَّة.

ولا يختلف أهل السُّنَّة في عدم تكفير الشيعة المفضلة «الزيدية» الذين يفضلون عليًّا على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

فصل

وإقامة الخلافة التي بها تجتمع كلمة المسلمين فرض وواجب على المسلمين، وعودتها على منهاج النبوة مما بشر به النبي ﷺ لذلك وجب على المسلمين السعي لإقامة الخلافة بالوسائل المشروعة المستطاعة.

---

(١) رواه البخاري (٤٤٧)، ومسلم (٢٩٥١).

(٢) رواه مسلم (١٠٦٥).

الجزء الثاني

الاتِّبـــاع

الاتِّبـــاع

إن اتباع سُنَّة النبي ﷺ هو مقتضىٰ شهادة لا إله إلا الله، محمد رسول الله، والطريق الصحيح لمعرفة قضايا الاتباع هو ما سار عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان.

ولا شك أن منهج أهل السُّنَّة والجماعة يتميز بنقاط محددة في قضية الاتباع، والبدعة، والتقليد، والاجتهاد، ومناهج الاستدلال علىٰ الأحكام، وإن كان هذا مبحوثًا بالتفصيل في علم أصول الفقه، إلا أن هناك قدرًا متفقًا عليه ومجمعًا عليه يميز منهج أهل السُّنَّة والجماعة كما بينه الأئمة، وعلىٰ رأسهم الإمام الشافعي -رحمه الله تعالىٰ وطيب ثراه- في كتابه العظيم «الرسالة».

أدلة وجوب اتباع النبي ﷺ :

والأدلة علىٰ اتباع النبي ﷺ في كل ما أمر به وتصديقه في كل ما أخبر به، مستفيضة في الكتاب والسُّنَّة، ومنها :

١- قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧].

وهذه الآية قد استدل بها الصحابة ﷺ علىٰ من ادعىٰ أنه لا يوجد في كتاب الله النص علىٰ ما أمر به النبي ﷺ أو ما نهىٰ عنه.

فعن ابن مسعود ﷺ أنه ذكر لعن النبي ﷺ النامصة والمتنمصة، فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا: أُمُّ يَعْقُوبَ، فَجَاءَتْ فَقَالَتْ: إِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ لَعَنْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ، فَقَالَ: وَمَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ الله ﷺ وَمَنْ هُوَ فِي كِتَابِ الله، فَقَالَتْ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ فَمَا وَجَدْتُ فِيهِ مَا تَقُولُ، قَالَ: لَئِنْ كُنْتِ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ، أَمَا قَرَأْتِ ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ قَالَتْ: بَلَىٰ، قَالَ: فَإِنَّهُ قَدْ نَهَىٰ عَنْهُ[1]، وفي رواية: فإني سمعت النبي ﷺ يقول : «**لعن الله النامصة والمتنمصة...**» الحديث.

---

(١) رواه البخاري (٤٥٠٧)، ومسلم (٣٩٦٦).

لذلك فإن هذه الآية الكريمة تدل على أن كل حديث ثابت صحيح عن النبي ﷺ فهو ثابت في القرآن، وإن كان الثبوت متفاوتًا في القوة، فلا شك أن من أنكر ما ثبت في القرآن كفر، بخلاف من أنكر الحديث الصحيح الذي ثبتت صحته و تلقته الأمة بالقبول فهذا يكون مبتدعًا ضالًا.

و لا شك أن ما أمر به النبي ﷺ أو نهي عنه فإنه من كتاب الله ﷻ.

وفي هذا أبلغ الرد على منكري السُّنَّة أو المشككين في صحتها أو الذين لا يأخذون منها إلا ما وافق القرآن؛ إذ لا يمكن أن يحيلنا القرآن إلى مجهول أو معدوم، فأمر الله تعالى لنا أن نأخذ ما آتانا الرسول وأن ننتهي عما نهانا عنه، معناه أنه لابد أن يكون أمره ﷺ موجودًا وباقيًا ومحفوظًا، وإلا لم يكن لأمر الله لنا بأخذه معنى.

فالسُّنَّة لا يجوز الاستغناء عنها بزعم الاكتفاء بالقرآن، والطائفة التي تسمى «القرآنيون» ليسوا قرآنيين، بل هم مبتدعون ضُلال، إن لم يكونوا زنادقة منافقين؛ ذلك لأن الذي يلتزم بالقرآن لابد أن يلتزم بالسُّنَّة، لأن القرآن بيَّن السُّنَّة وأمر باتباعها، فالذي يستغني عن السُّنَّة زعمًا أنه يكتفي بالقرآن ضال، بل من علم القرآن وجد فيه السُّنَّة، كما قال الله ﷻ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، وهي تبين القرآن: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

٢- وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]، فنفى الله تعالى الإيمان عمن رأى لنفسه حق الاختيار بعدما قضى الله تعالى أو قضى رسوله ﷺ أمرًا من الأمور، فليس هذا من صفات أهل الإيمان، فليس لمسلم أن يختار أمرًا أو يقبله أو يرفضه، وبعدما قضاه الله شرعًا في القرآن أو في السُّنَّة؛ ولذلك قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾.

ولذا فإن التارك للسُّنَّة جملة ضالٌ ضلالًا مبينًا، ونعني بالسُّنَّة هنا طريقة النبي ﷺ مما ثبت عنه من قول أو فعل أو تقرير، ولا نعني بها النافلة كما هو الاصطلاح الفقهي الدارج عند المتأخرين.



٣- وقال تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ﴾ [الأحزاب:٦].

فإذا كان النبي ﷺ أولى بنا من أنفسنا؛ فإنه يجب أن يكون حبه أعظم من حبنا لأنفسنا، ولا بد أن يكون أمره مقدمًا على أوامر النفس ورغباتها وإرادتها.

فتعظيم النبي ﷺ وتوقيره ومعرفة فضله وقدره كل ذلك ينبغي أن يكون مقدمًا في نفس المؤمن على كل أحد.

٤- وقال تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ﴾ [النور:٥٤]، وهذا حصر للاهتداء في طاعة النبي ﷺ، فلا يمكن أن يكون هناك اهتداء في غير طاعة النبي ﷺ.

وفي الحديث: عَنْ أَنَس قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ، وَوَلَدِهِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**»(١).

وفي حديث آخر: «**أَلاَ يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ مُتَّكِئٌ عَلَىٰ أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: بيننا وبينكم كتاب الله فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلاَلٍ فَأَحِلُّوهُ وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ أَلاَ إني أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلا لا يَحِلُّ لَكُمُ الْحِمَارُ الأَهْلِيّ، وَلاَ كُلُّ ذِيْ نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَلاَ لُقَطَةُ مُعَاهِدٍ إِلاَّ أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا صَاحِبُهَا**»(٢).

فلابد من تقديم حب النبي ﷺ وطاعته على كل أحد، وتقديم قوله على قول كل أحد.

وهذه المسألة عظيمة الأهمية في ما يتعلق بمناهج الاستدلال، ومعرفة الأحكام، فلا يجوز أبدًا أن يقدم كلام إمام من الأئمة على كلام النبي ﷺ، ولا يقدم أحد عقله أو اجتهاده أو قياسه على قول النبي ﷺ.

وكذلك لا يقدم أحد قول إمامه أو قول من يتبعه أو يقلده على قول النبي ﷺ، وكذا يجب أن يقدم هديه ﷺ على هدي كل أحد.

وكلمة الهدي أوسع من كلمة القول وأعم، لأنها تشمل الأقوال والأفعال، وإن كان تقديم فعله ﷺ على فعل كل أحد لا يلزم منه وجوب فعل ذلك الفعل، بل نرى أن أكمل الهدي هدي النبي ﷺ، وأكمل الأفعال أفعاله ﷺ.

---

(١) رواه البخاري وهذا لفظه (١٤)، ومسلم (٦٣).

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٤٦٠٤)، والترمذي (٣٠٢٩)، وأحمد (٤/ ١٣٠)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٦٤٣).



ولا نعني بذلك حسم المسألة الأصولية الخلافية هل الفعل الثابت عن النبي ﷺ للوجوب أم للاستحباب ؟ والراجح في هذه المسألة أن فعل النبي ﷺ للاستحباب إذا لم يقترن به ما يدل على غير ذلك.

ونحن إذ نرى أن أكمل شيء هو ما فعله النبي ﷺ فلا يلزم من ذلك القول بالوجوب في اتباع الهدي في أفعاله[١].

ويجب تقديم هدي النبي ﷺ في الجملة، ولا يصح القول بأن هدي فلان أحسن من هدي النبي ﷺ أو أكمل، فهذا لا يجوز، بل هذا من النفاق والزندقة.

قال عروة لابن عباس: ألا تتقي الله ترخص في المتعة؟ فقال ابن عباس: سل أمك يا عروة، فقال عروة: أما أبو بكر وعمر فلم يفعلا، فقال ابن عباس: والله ما أراكم منتهين حتى يعذبكم الله، نحدثكم عن النبي ﷺ وتحدثوننا عن أبي بكر وعمر... وذكر الحديث[٢].

انظر إلى هذا الزجر الشديد لمن قدم كلام أبي بكر وعمر وهما أفضل بلا شك من كل من أتى بعدهما من الأئمة والعلماء، فما بالك بمن قدم كلام غيرهما أو اتبع مذهبًا مخالفًا لحديث صحيح عنده ؟!

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنّة الرسول ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس»، وقال الإمام أحمد رحمه الله: «عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته يذهبون إلى قول سفيان، والله ﷻ يقول: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور: ٦٣]، أتدري ما الفتنة؟ الفتنة: الشرك، لعله إن ترك بعض أمره ﷺ أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك».

---

(١) مثال: قيام الليل إحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة خير من عشرين، أو ست وثلاثين ركعة؛ لأن أكمل الهدي هدي النبي ﷺ فقد صلى إحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة، ولا يلزم من ذلك أن ما فعله أصحابه رضي الله عنهم مثلًا بدعة أو حرام؛ لأن هذا مما يسع فعله.

(٢) أورده ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢٣٧٧)، وابن القيم في «الزاد» (٢/ ٢٠٦)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢١١)، وقال الأرناؤوط: «صحيح الإسناد»، واشتهر هذا الأثر بلفظ: «يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء...» وليس له وجود في كتب السُّنَّة، وهو مذكور في كتب أهل العلم كابن تيمية وابن القيم.



وقال الإمام مالك رحمه الله: «كل يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر»، يعني النبي ﷺ.

وقال أبو حنيفة رحمه الله: «دعوا قولي لقول رسول الله ﷺ»، ولما سألوه عن أصحاب رسول الله ﷺ قال: «دعوا قولي لقول أصحاب رسول الله ﷺ»، فلما سئل عن التابعين قال: «هم رجال ونحن رجال»(١).

ولا يرى أحد من أهل العلم تقديم قول أحد من الناس على قول النبي ﷺ سواء كان ذلك في الأمور الاعتقادية، أو العملية، أو أمور التزكية وأعمال القلوب أو غيرها.

اتباع السُّنَّة واجب في الأصول والفروع:

واتباع السُّنَّة واجب في الأصول «أمور الاعتقاد»، والفروع «أمور العمل»؛ لعموم الأدلة، ولإجماع الأمة، قال ابن القيم رحمه الله في الهجرة إلى النبي ﷺ بالقلب: «هي سفر النفس في كل مسألة من مسائل الإيمان، وحادثة من حوادث الأحكام، ومنزلة من منازل القلوب، إلى مصدر الهدي ومنبع النور المتلقى من فم الصادق المصدوق ﷺ، وكل مسألة طلعت عليها شمس رسالته وإلا فاقذف بها في بحر الظلمات، وكل شاهد عدَّلَه هذا المزكي وإلا فعُدَّه من أهل الريب والتهمات»(٢).

حديث الآحاد حجة بنفسه في العقيدة:

ومن منهج أهل السُّنَّة والجماعة في قضايا اتباع النبي ﷺ ومناهج الاستدلال ومصادر التلقي قبولهم بكل ما صح عن النبي ﷺ، لا يردون من ذلك شيئًا سواء أكان متواترًا أو آحادًا، خلافًا لمن زعم أن شرط قبول الحديث هو التواتر؛ فيردون كل أحاديث الآحاد.

وخلافًا أيضًا للمتأخرين الذين يقبلون أحاديث الآحاد في الأمور العملية أما العقائد فيزعمون أنها لا تثبت إلا بالمتواتر، وهذه بدعة -بلا شك-؛ لأن إجماع أهل السُّنَّة على أن حديث الآحاد حجة بنفسه في العقيدة والعمل، لابد من تصديقه والعمل به، خصوصًا إذا كان مما تلقته الأمة بالقبول، كأحاديث البخاري ومسلم، غير ما استدركه عليهما الأئمة النقاد.

ولا يلزم من ذلك التساوي مع القرآن العظيم في درجة الثبوت، ولا مع السُّنَّة المتواترة، ولكن

---

(١) اعلم أن: الإمام أبي حنيفة النعمان رحمه الله وُلِدَ سنة ٨٠ للهجرة، ورأى الصحابي الجليل أنس بن مالك رضي الله عنه عندما قدم الكوفة لكنه لم يرو عنه حرفًا إذ أن وفاة أنس رضي الله عنه كانت سنة ٩٣ للهجرة.

(٢) «زاد المهاجر» (ص:٢٣).



نقول كما قال أهل العلم إن القول الصحيح في ذلك أن ثبوت الحديث بسنده الصحيح، وتلقي الأمة له بالقبول، يجعله يفيد العلم النظري، أي: من نظر فيه وعلمه وجب عليه أن يصدق به.

أما إذا كان غير متلقئ بالقبول، كأن لم يثبت عند بعض أهل العلم، فهذا فيه اجتهاد بين أهل العلم، بين مجتهد مصيب ومجتهد مخطئ، لكن لا يرد الحديث لأن العقل لا يقبله، وإنما يرد لأن فيه ضعفًا في السند أو في المتن أو لأي سبب من أسباب الضعف.

أما إن كان على سبيل الرد المباشر للحديث من غير علة حديثية على وفق ضوابط علم المصطلح فهذه بدعة ضلالة أيضًا.

فمن كذّب القرآن والسُّنَّة المتواترة كان كافرًا، ومن كذّب الحديث الصحيح المتلقئ بالقبول كان ضالًا مبتدعًا، أما ما كان مختلفًا فيه فهو موضع اجتهاد بين أهل العلم (من تصحيح وتضعيف).

ولذلك أنكر العلماء على من حاول رد الأحاديث الواردة مثلًا في نزول الرب -تبارك وتعالى- زاعمًا أنها ليست في كتاب الله، فقالوا: قد رواها الثقات العدول الذين رووا الأحكام، ولم يزل أهل السُّنَّة يذكرون في كتبهم الأحاديث الدالة على أمور الاعتقاد، كما يروون الأحاديث الدالة على أمور العمل.

ولم يكن الصحابة ﭫ -حتى يتبعوا النبي ﷺ- ينظرون إلى المسألة هل هي مسألة اعتقادية؟ أم عملية؟ أم خلقية سلوكية؟

والدليل على ذلك حديث معاذ ﭬ في إرساله إلى أهل اليمن فقال له النبي ﷺ: «**إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ**»[1] فبدأ بأمر اعتقادي، وقد أرسل معاذًا وحده، ولو كانت لا تقوم الحجة بخبر الواحد في العقائد؛ لأرسل النبي ﷺ الجمع الغفير لكل قبيلة أو أمة، ومعلوم أن هذا لم يقع قط، وكذا أرسل الرسول ﷺ كتبه إلى ملوك الأرض كهرقل وكسرى والمقوقس مع آحاد من الصحابة، ودعاهم فيها إلى العقيدة الصحيحة قبل العمل.

(١) رواه البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (١٩) واللفظ له.



وأما الفلاسفة والمتكلمون ومن جرىٰ مجراهم وانتسبوا إلىٰ دين الحق، فإنهم هم الذين ابتدعوا هذه البدعة -وهي رد أحاديث الآحاد في العقيدة- وقد تسربت هذه البدعة إلىٰ طوائف من الفقهاء والمتكلمين المنتسبين إلىٰ مذهب الأشاعرة، وصار هذا ديدنهم في كثير من شروح الأحاديث والكتب، وهذه زلة من الزلات فلا يجوز القول بها، ولا يجوز رد حديث النبي ﷺ في أي باب من الأبواب.

أما تقسيم مسائل الدين إلىٰ أمور اعتقادية وأمور عملية إنما هو في اصطلاحٍ حادث، ولا مشاحة في الاصطلاح إذا لم يبن عليه حكم خاص به بدون دليل، أما إذا بنىٰ عليه حكم فلابد من دليل، بمعنىٰ أنه لا يجوز تقسيم الدين إلىٰ أصول -لابد من التواتر في قبول الأخبار المتعلقة بها-، وفروعٍ -لا يشترط لها التواتر-؛ لأن هذا لا دليل عليه بل هو مخالف للأدلة كما ذكرنا.

وتقسيم الأشياء إما أن يكون **تقسيمًا شرعيًا أو تقسيمًا اصطلاحيًا**:

فالتقسيم الشرعي: هو الذي بيَنه الله -تعالى- في القرآن، أو بيّنه النبي ﷺ في السُّنَّة.

ومثال ذلك: تقسيم الذنوب إلىٰ: شرك، وما دون الشرك.

قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾ [النساء:٤٨]، وكذا تقسيم الشرك إلىٰ أكبر وأصغر، قال النبي ﷺ: **«إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ»، قَالُوا: وَمَا الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «الرِّيَاءُ، يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا جُزِيَ النَّاسُ بِأَعْمَالِهِمْ: اذْهَبُوا إِلَى الَّذِينَ كُنْتُمْ تُرَاءُونَ فِي الدُّنْيَا فَانْظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ عِنْدَهُمْ جَزَاءً»**[1].

التقسيم الاصطلاحي: هو تقسيم قسمه بعض العلماء وتبعه غيره عليه؛ كما في تقسيم ما ورد عن النبي ﷺ إلىٰ توحيد وفقه وتفسير وسيرة وغيرها.

وهذا التقسيم الاصطلاحي لا يجوز أن يبنىٰ عليه حكم.

كأن يقول قائل: إن كل مسائل العقيدة فرض، وكل مسائل الفقه ليست بفرض.

أو يقول: إن الخلاف في مسائل العقيدة كفر، والخلاف في مسائل الفروع والعمل ليس بكفر.

---

(١) صحيح: رواه أحمد (٢٣١١٩)، والبيهقي في «الشعب» (٥٨٣١)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٩٥١).

والصحيح أنه ليس هناك فارق بين الأصول والفروع في ذلك[(١)].

فالتقسيم الاصطلاحي إذا لم يُبن عليه حكم شرعي فلا مشاحة فيه.

اتباع السُّنَّة واجب في الظاهر والباطن.

ويجب اتباع السُّنَّة في الظاهر والباطن لعموم الأدلة، وأما المسألة التي استحدثها بعضهم وابتدعوها بتقسيم الدين إلىٰ قشر ولباب؛ فيهتمون باللباب ويهملون القشر، فهذه من المنكرات التي انتشرت في زماننا، فكم من الناس إذا أمروا بالالتزام بهدي النبي ﷺ في الهدي الظاهر -وكثير منه أمور واجبة، وبعضها قد اتفق عليه العلماء، وبعضها مختلف في حكمه- قالوا: أنتم تهتمون بالقشور وتهتمون بالظاهر، ويجب أن نهتم بالباطن ولا عبرة بالظاهر، وربما تمادىٰ في جهله بأن احتج بقول النبي ﷺ: **«إِنَّ اللهَ لَا يَنْظُرُ إِلَىٰ صُوَرِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ»**[(٢)].

فهل معنىٰ قوله ﷺ **«إِنَّ اللهَ لَا يَنْظُرُ إِلَىٰ صُوَرِكُمْ»** أن تتبرج المرأة وتدعي سلامة القلب، أو يترك العبد الصلاة ويدعي سلامة القلب؟ فهذا خطأ، وهذا من الضلال الذي ابتدعه أناس ينتسبون إلىٰ الدين حين قسموا الدين إلىٰ قشر ولباب، أليست الطهارة أمرًا ظاهرًا؟، فهل تصح الصلاة بغير الطهارة؟! وكذلك أليست الصلاة -مع كونها نية باطنة يتقرب بها العبد إلىٰ الله- لا تصح إلا بستر للعورة، وبقيام، وقراءة، وركوع، وسجود؟ أليست هذه أمورًا ظاهرة؟

---

(١) ليس كل الخلاف في مسائل العقيدة كفرًا، كما أن بعض الخلاف في مسائل الفروع كفر. وإنما الضابط في هذه المسائل أن يقال: إن المخالف يكفر إذا أنكر المعلوم من الدين بالضرورة، وما بلغته الحجة عليه، وما انتشر علمه بين المسلمين، وما ثبت دليله عند المكلف، وعلم أن النبي ﷺ جاء بذلك، فإذا خالف فيه بعد ذلك كان كافرًا. أما قبل انتشار العلم فإن المسألة سواء أكانت أصلية اعتقادية، أم فرعية عملية فإن الأمر فيها سواء، لا يكفر المخالف فيها.
مثال: اختلاف العلماء في نبوة الخَضِر مسألة اعتقادية، ومع ذلك لا يكّفر فيها المخالف ولا يضلل ولا يبدّع.
مثال آخر: مسألة وجوب الصلوات الخمس وصوم رمضان، هي مسألة عملية ومع ذلك فإن المخالف الذي ينكر وجوب ذلك فيها كافر باتفاق العلماء. إذًا؛ فالغرض من التقسيم الاصطلاحي تسهيل تعلم الكتاب والسُّنَّة مع لزوم اتباع السُّنَّة في الأصول والفروع، لا أن يقول أحد إننا نهتم بالسُّنَّة ونحتج بها في الفروع «الأمور العملية»، وأما الأصول «الأمور الاعتقادية» فإن الأحاديث إذا وردت بغير طريق التواتر لا يحتج بها.

(٢) رواه مسلم (٢٥٦٤).



أليس الحيض والنفاس -الذي قد يسيء بعض الناس الأدب في الحديث عنه بل قد يصل إلى الكفر حينما يحتقر فقه الحيض والنفاس- أليسا من الأمور الظاهرة؟ فكيف نقول: إننا لا نهتم بالظاهر؟

ومع ذلك نقول: لا يجوز الاقتصار على الاهتمام بالظاهر فقط، فمن اهتم بالظاهر فقط، فصار في هيئته ملتزمًا بالسُّنَّة، وفي أخلاقه وسلوكياته وفي أعمال قلبه غير ملتزم بها؛ لكان هذا منه ضلالًا ومعصية.

فإذا ترك حب الله وحب رسوله ﷺ، وترك الخوف من الله، وخاف من سواه، كان ذلك نقصًا فيه إذا ترك الحب الواجب مع بقاء أصله، أما إذا ترك أصل الحب صار نفاقًا أكبر، والعياذ بالله.

ولكن لا يعني ذلك أن نهتم بالباطن فقط، بزعم أن القلوب هي أهم شيء في الإيمان، وأن حال القلب هو أهم ما يلزم الإنسان الاهتمام به، ونستدل بحديث النبي ﷺ: «**التَّقْوَىٰ هَاهُنَا**»، وَيُشِيرُ إِلَىٰ صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ[1].. فهذا لا يعني أن نهمل الأمور الظاهرة، ولا أن ننشغل بالأمور الظاهرة عن الأمور الباطنة.

بل الاهتمام بالظاهر والباطن، بالأخلاق والتزكية، بأعمال القلوب والجهاد، فليس هناك تعارض بين أن يجاهد المرء في سبيل الله، وأن يفعل سنة السواك، أو يهتم بتقصير ثوبه الذي هو واجب على الرجل إلى ما فوق كعبه على الصحيح -وسُنّة على قول بعض العلماء-.

فهذه أمور شرعية لا يجوز لأحد أن يحقِّر من شأنها، ولا أن يستهين بها، ولا أن يقول منكرًا على العاملين بها: ضيعتم الجهاد لأنكم انشغلتم بذلك، مع أنه ربما كان هو الآخر مضيعًا للجهاد أو عاجزًا عنه، فيتهم العاجز الآخر باهتمامه بالقشور وترك الواجبات، مع أن الجميع ربما كان مشتركًا في العجز، فكم مِن الناس مَن يفعلون المنكرات بزعم أنهم منشغلون بتأييد المسلمين في القدس.

وكمن يتهم الملتحي في زماننا باهتمامه بالقشور، وكذلك الحال مع المنتقبة، بزعم أن المهم القلب والأخلاق والمعاملات.

---

(١) رواه مسلم (٢٥٦٤).



فكل واحد يتخذ أمرًا معينًا هو المهم؛ الأخلاق، أو المعاملات، أو الجهاد، أو الدعوة، أو العلم ويهمل الباقي، وهذا يؤدي إلى فساد وقصور شديد.

لكن نقول: لابد من اتباع سنّة النبي ﷺ في العقيدة، والعمل الظاهر والباطن، وفي السلوك، والأخلاق، والمعاملات، لابد أن نكون متحققين بذلك في كل شؤوننا لا بمجرد الهيئة الظاهرة فقط، ولا بالباطن فقط كما يزعمون، بل فساد الظاهر يدل على فساد الباطن؛ لأن النبي ﷺ قال: «**أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ**»[1].

فإذا ظهر الفساد في الخارج فهذا دليل على فساد القلب بالقطع ؛ لأن الرسول ﷺ قال: «**إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ**»، فكيف تزعم صلاح القلب وأنت فاسد الظاهر؟!.

إن الاهتمام بتعلم السُّنَّة في كل الأمور، والعمل بها، وتقديمها واجب، لا يجوز أن نترك بابًا من الأبواب بزعم أن هذا الباب غير مهم، أو أن في الدين قشر ولباب، فيُهمَل القشر ويؤخذ اللباب، فهذا الزعم بدعة ضلالة.

ولم يكن أهل العلم أبدًا من الصحابة فمن بعدهم يفعلون ذلك، ولا يقولون به، ولو كانت هذه الأمور التي يسمونها قشورًا غير مهمة فلماذا شغل النبي ﷺ نفسه وأمته بالأمر بها؟! فعندما قال لرجل: «**كُلْ بِيَمِينِكَ**»، قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ، قَالَ: «**لَا اسْتَطَعْتَ، مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبْرُ**» قَالَ: فَمَا رَفَعَهَا إِلَىٰ فِيهِ، ولفظ أحمد: فَمَا وَصَلَتْ يَمِينُهُ إِلَىٰ فَمِهِ بَعْدُ[2]؛ لأن هذا الرجل ما منعه إلا الكبر، فأصابه الله ﷻ بعجز في يده فما استطاع أن يرفعها إلى فمه، أليس هذا أمرًا ظاهرًا؟

ومن يتأمل كتب العلماء يجدهم قد ذكروا الأمور الظاهرة، كأبواب الطهارة، واللباس والهيئة الظاهرة وغير ذلك، كما ذكروا الجهاد والدعوة إلى الله، والأخلاق، والزهد، وأعمال القلوب، إن المفرّط هو من ترك الظاهر بزعم أنه يهتم بالباطن، أو ترك القشر بزعم أنه يهتم باللباب.

ونصيحة لمن يلتزم بالأمور الظاهرة ويظن أنه بذلك قد اتبع السُّنَّة، ويترك قلبه خرابًا

---

(١) رواه البخاري (٢٥٠)، ومسلم (١٥٩٩).

(٢) رواه مسلم (٢٠٢١).



خاليًا من حب الله ﷻ، والخوف منه، والرغبة والرهبة والتوكل، أو يترك قلبه تدخل فيه أمراض الرياء والحسد والحقد، أو يترك الواجبات الأخرىٰ التي افترضها الله ﷻ علىٰ العباد، من دعوة، وجهاد، وعلم وغير ذلك، بزعم أنه قد التزم بالأمور الظاهرة وكفاه ذلك...

نقول له: لابد من اتباع السُّنَّة في الظاهر والباطن لعموم الأدلة التي سقناها من الكتاب والسُّنَّة وإجماع العلماء علىٰ وجوب اتباع النبي ﷺ.

فمن القرآن:

قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ و﴿مَآ﴾ اسم موصول من ألفاظ العموم، أي: كل ما آتاكم الرسول ﷺ، فيشمل ذلك كل ما جاءنا من الرسول ﷺ وأمرنا به، ﴿وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ فيشمل كل ما نهانا عنه ﷺ.

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]، قوله: ﴿أَمْرًا﴾ أيَّ أمر.

وقال ﷻ: ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ﴾ [الأحزاب:٦] في كل الأمور.

ومن السُّنَّة:

قوله ﷺ: «مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ»(١).

قال ﷺ: «أَلاَ يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ متكئ عَلَىٰ أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: بيننا وبينكم كتاب الله فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلاَلٍ فَأَحِلُّوهُ وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ، أَلاَ إِني أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلاَ لا يَحِلُّ لَكُمْ الْحِمَارُ الأَهْلِيُّ، وَلاَ كُلُّ ذِيْ نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَلاَ لُقَطَةُ مُعَاهِدٍ؛ إِلاَّ أَنْ يَسْتَغْنِي عَنْهَا صَاحِبُهَا»(٢).

والإجمـاع:

نقله الشافعي فقال: «أجمع العلماء علىٰ أن من استبانت له السُّنَّة، لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس».

---

(١) رواه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (٦٢٥٩).

(٢) تقدم تخريجه (ص:٣٨٨).



ومن فرّق الدين فجعل بعض مسائله يرجع فيها إلى السُّنَّة، وبعضها لا يلزم فيها الرجوع إليها، أو زادت جرأته حتى قال عنها إنها تافهة -وهذا للأسف قد يصدر من بعض المنتسبين للدعوة والدين والعياذ بالله- فهذا حقيقته الكفر، ولكن أحسن أحواله أن نجعله جاهلًا متأولًا ضالًا مخالفًا للإجماع.

تقديم النقل على العقل:

من مقتضيات أدلة طاعة الرسول ﷺ تقديم الحديث الصحيح على العقل إذا خالفه، ونعني بذلك تقديم النقل على العقل، وهذه المسألة من أصول أهل السُّنَّة، ومن قواعد الاستدلال الكبرى عندهم، فهم لا يعارضون الحديث بالعقول.

فهل يمكن أن يأتي الحديث بما يخالف العقل ؟

نقول : العقل الصحيح هو عقل أهل الإيمان، لأنهم الذين يعقلون، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الرعد : ١٩] أي: أصحاب العقول.

وقد وصف الله ﷻ الكفرة والظلمة بأنهم لا يعقلون، فنحن إنما نقصد تقديم النقل الصحيح على العقل الفاسد المخطئ الذي ليس له ضابط، أما أن يكون هناك أمر عقلي يقيني أجمع كل العقلاء عليه، فإنه يستحيل أن تأتي السُّنَّة بمخالفته أو يأتي الشرع جملة بمخالفته.

والسُّنَّة لا تأتي بأمر يخالف الحسّ، فلا تجد حديثًا بأن الشمس تشرق من الشمال، هذا مستحيل، وكذلك قد ثبت بالحس والمشاهدة أنه لا يوجد جبل يحيط بالدنيا، فلو جاء حديث بذلك لعلمنا أنه حديث موضوع أو ضعيف، فلا نجد في سنة النبي ﷺ شيئًا يعارض ما أجمع عليه العقلاء.

لكن الأمور التي يظن بعض الناس أنها عقلية، أو أن عقولهم تقول بها -وهي في الحقيقة مجهولة بالنسبة لهم- قد يخالفها الشرع فقد يأتي الشرع بما يخالف عقول بعض الناس؛ لأنها عقول فيها فساد، كما أمر النبي ﷺ أن يغمس الذباب إذا وقع في الإناء، وأخبر أن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء[1]، فيقول بعضهم: إن العقل لا يقبل ذلك، وهو الحقيقة يجهل كل

(١) رواه البخاري (٣٣٢٠) بلفظ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ، ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً، وَفِي الآخَرِ دَاءً».



التفاصيل عن الذباب، فهذا كان غيبًا وأمرًا مجهولًا، وعلم بعد ذلك أن في أحد جناحي الذباب مضادات أجسام لبعض الميكروبات مصداقًا لما أخبر به ﷺ[1].

ولما كان الإنسان يجهل كثيرًا جدًا من الأمور: فإن الشرع قد يأتي «بمُحارات العقول، ولا يأتي بمحالات العقول»، ومحارات العقول أي: ما تحار فيه العقول ولا تدري وجهه، فالعقل المجرد قد لا يعلم، لكن العقل المؤيد والموفق يقول: ما دل الدليل على صدقه يجب قبول خبره، وقد أتى الدليل على صدق الرسل جميعًا فلابد أن أقبل أخبارهم.

لذلك قلنا: تقديم النقل الصحيح على العقل، فالعقل يخطئ ويصيب، والشرع لا يأتي بما يناقض العقول، ولكن بما لا تعلمه العقول، والعقل الصريح يوافق النقل الصحيح.

تقديم الحديث على الرأي والقياس

ويجب تقديم الحديث على الرأي والقياس، وهذا -كأصلٍ- لا نزاع فيه، لكنْ هناك مدرستان مشهورتان، وهما :

١- **مدرسة الرأي**: وهي مدرسة أهل العراق كالإمام أبي حنيفة وأصحابه، وهؤلاء أكثروا من استعمال القياس.

٢- **مدرسة الأثر**: وهي مدرسة أهل الحجاز، وما تبعها من البلاد الإسلامية، وهي أيضًا مدرسة أهل الحديث، كالإمام مالك، والشافعي، وأحمد ومن وافقهم، وهم أكثر استعمالًا للحديث من القياس؛ وهذا مرده إلى كثرة الأحاديث عند أهل الحجاز عن أهل العراق.

وليس هناك نزاع بين المدرستين في هذا الأصل : وهو أنه يجب تقديم حديث النبي ﷺ على القياس، لكن لما جاء المتأخرون ورأوا أئمتهم قالوا بأقيسة خالفت الأحاديث، ظن بعض المتأخرين أن أئمتهم تركوا الأحاديث لأجل القياس، وليس الأمر كذلك، ولكن لأنه لم يصح عندهم الحديث، لذلك اضطروا إلى القياس، أو لأنه عارض هذا الحديث معارض آخر من حديث آخر أو عموم آية فلجؤوا إلى التخصيص والتقييد في محاولة للجمع بين الأدلة، فإذا عجزوا عن الجمع لجؤوا إلى الترجيح، وربما يكون

---

(١) أثبت الطب الحديث أن الذباب يحمل جرثومات مُمْرضة على أحد جناحيه، ويحمل على الجناح الآخر الأجسام المضادة لهذه الجرثومات. «الطب البديل» (ص:١١٧).



بعضهم قد نسي حديثًا كان قد رواه، وقد يكون الحديث لم يصلهم من طريق صحيح، أو ظنوه ضعيفًا، أو وصلهم حديث آخر ظنوه صحيحًا ـ وهو ليس كذلك ـ وتركوا من أجله ما هو صحيح بالفعل.

فالأحناف مثلًا ظنوا صحة حديث: «**حُرِّمَتْ الْخَمْرُ بِعَيْنِهَا، قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا، وَالسَّكْرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ**»[١]، ولم يصح عندهم حديث: «**كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ**»[٢]، وحديث: «**مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ**»[٣]، وقالوا: إن المسكر من غير عصير العنب يجوز الشرب منه دون السكر.

فلا يجوز لأحد بعد ذلك إذا صح عنده الحديث أن يتبع مذهب الأحناف في ذلك.

لذلك شدد أهل العلم بالحديث على كل من خالف حديثًا ثبت عنده عن رسول الله ﷺ، وأنكروا على كل من خالفه، وليس هناك من يؤصل تقديم الرأي والقياس على كلام النبي ﷺ باتفاق العلماء.

تقديم الحديث على العُرف:

والعرف هو ما تعارف عليه الناس، فتجد اليوم كثيرًا جدًا من الأمور العرفية المخالفة لما ثبت عن النبي ﷺ فبعض الجهلة من المتأخرين يقولون: يستحب أو يباح حلق اللحية، لأن اللحية سنة عادة، وقد اعتاد الناس على حلقها الآن فينبغي ألا يشهر نفسه بين الناس باللحية، هذا كلام باطل؛ لأن العرف الذي يخالف شرع الله لابد من رده، ومن الشرع سنة النبي ﷺ، فإذا صار عرف الناس اليوم أن تخرج المرأة كاشفة الرأس، فهل يجعل العرف هذا الأمر مباحًا؟

تقديم الحديث على المصلحة المرسلة:

وكثير من الناس يحتجون لجواز مخالفة الشرع بأن المصلحة تقتضي ذلك، كقول بعض الجهلة: إن مصلحة مناصرة المسلمين في فلسطين بالمظاهرات أعظم من مصلحة صلاة الظهر في وقتها، وهذا أبطل الباطل الذي لا يقول به إلا من سفه نفسه، فالمصلحة المرسلة هي

---

(١) رواه النسائي (٥٦٨٤)، الطبراني في «الكبير» (١٢/ ٣٤/ ١٢٣٨٩)، والبيهقي في سننه (٨/ ٢٩٧، ١٧١٨)، وقال الألباني في «الضعيفة» (١٢٢٠): «والصواب فيه أنه موقوف على ابن عباس»، وقال: «والمرفوع شاذ».

(٢) رواه مسلم (٢٠٠٣)، وهذا أحد الأحاديث الثلاثة التي نفى الإمام يحيى بن معين ثبوتها عن رسول الله ﷺ.

(٣) صحيح: رواه الترمذي (١٨٦٥)، وأبو داود (٣٦٨١)، والنسائي (٥٦٠٧)، وابن ماجه (٣٣٩٢)، وأحمد (٦٥٢٢)، وصححه الألباني في «غاية المرام» (٨٥).



مصلحة شهد الشرع باعتبار جنسها، وإن لم يشهد لها بعينها، فهي نوع من القياس البعيد.

فالمصالح أنواع:

١- مصالح شهد الشرع بإهدارها.

٢- ومصالح شهد الشرع باعتبار نوعها وجنسها.

٣- ومصالح شهد الشرع باعتبار جنسها لا نوعها.

وهذا تفصيل تلك الأنواع:

أولًا: المصالح التي شهد الشرع بإهدارها.

ومثال ذلك: أمر الله ﷻ بالكفارة في الظهار مرتبة، فقال: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّاۚ ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝٣ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّاۖ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًاۚ ﴾ [المجادلة:٣، ٤]، فبدأ بتحرير رقبة، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينًا، وقد حدث أن أفتى بعض المتأخرين من المنتسبين إلى الفقه أحد الملوك -كان قد ظاهر من امرأته- أن عليه أن يصوم شهرين متتابعين، معللًا ذلك بأن الملك لديه رقاب كثيرة ومن السهل عليه أن يعتق رقبة، فلن يكون في إعتاقه الرقبة زجر له، بل سيتجرأ على تكرار الإثم وتكرار الإعتاق، أم الصوم فإنه أبلغ في زجره؛ وذلك لأنه يشعره بالمشقة ويجعله يترك ملذاته، وقد يظن بعض الناس أن هذا الكلام يستحق القبول بيد أنه باطل باتفاق العلماء.

فنقول: إن الله شرع في كتابه هذه الكفارة، وأمر بها مرتبة، وهو يعلم أن من عباده الغني والفقير، ومع ذلك أمر الجميع بهذه الكفارة مرتبة، كما أمر النبي ﷺ بها مرتبة أيضًا، وهذا يدلنا دلالة واضحة على عدم اعتبار هذه المصلحة؛ لأنها مصلحة قد عارضتها مصلحة أعظم، وهي مصلحة ذلك العبد الذي سوف يعتق من الرق، ومصلحة للمجتمع لأنه سيزيد عدد الأحرار فيه واحدًا، والأحرار أنفع له من العبيد.

وأما زجر هذا الملك فقد حصل بنوع من العقاب.

ومثاله أيضًا قول بعضهم: بقطع لسان الشاهد الكذاب، وهذا من الأقوال الباطلة أيضًا، لأن هذه عقوبة ما شرعها الله.



ومثل ذلك القول: بقطع ذكر الزاني.

فهذا كله من المصالح التي حكم الشرع بإهدارها وإلغائها وإن توهم بعضهم أنها مصلحة؛ لما فيها من المفاسد العظيمة.

فالمصالح التي أهدرها الشرع لابد أن تهدر، والمصالح التي اعتبرها لابد أن تعتبر، فإذا أهدر الشرع مصلحة ما فليست بمصلحة وإن توهم بعض الناس أنه مصلحة، فالربا والخمر والميسر فيها منافع، ولكن الشرع أهدر هذه المنافع.

ثانيًا: مصالح شهد الشرع باعتبار نوعها وجنسها.

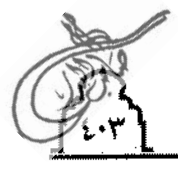
وهي العلل المرعية في القياس الصحيح، فقياس النقود المعاصرة على الذهب والفضة في وجوب الزكاة لمراعاة مصلحة الفقراء، وفي تحريم الربا بينها لمنع مفاسد الربا التي تتحقق فيها، وهذا النوع لا يمكن أن يخالف النصوص.

ثالثًا: مصالح شهد الشرع باعتبار جنسها وإن لم يثبت أصل في اعتبار نوعها.

فهذا ما يسمى بالقياس المرسل، أو المصلحة المرسلة، وقد اتفقوا على اعتبارها فيما إذا كانت المصلحة ضرورية كلية قطعية، واختلفوا فيما لم يكن كذلك ويمكن التمثيل لها في واقعنا المعاصر بقواعد تنظيم المرور.

تقديم الحديث على أقوال العلماء وأئمة المذاهب:

فالحديث إذا صح عن النبي ﷺ، فبلا شك يقدم على أقوال العلماء وأئمة المذاهب وكذلك على عمل بعض الأمة -كأهل بلد معين-، فالإمام مالك رحمه الله يرى تقديم عمل أهل المدينة على حديث الآحاد، وجمهور أهل العلم يرون تقديم حديث الآحاد على عمل أهل المدينة، وإنما رأى الإمام مالك عمل أهل المدينة من جنس المتواتر، وهناك أمور قد تواترت بالفعل، مثل الصاع الذي كان يكيل به رسول الله ﷺ، فالإمام أبو يوسف صاحب أبي حنيفة خالف المالكية في مقدار الصاع، فلما أتى المدينة أمر الإمام مالك أصحابه أن يأتوا له بالصاع، وقال كلٌ منهم: هذا ورثته عن أبي عن جدي، فسلّم له أبو يوسف وترك ما يقول أبو حنيفة في مقدار الصاع، لأن هذا من عمل أهل المدينة، الذي سبيله النقل المستفيض، فلا يضر عدم نقل سنده.



ومن عمل أهل المدينة أيضًا الذي يجب قبوله عدم أخذ الزكاة من الخضراوات، ويأخذون ذلك من عمل التابعين عن الصحابة حتى عهد النبي ﷺ، ولكن ليس كل عمل أهل المدينة الذي ليس من هذا الجنس يلزم قبوله، فالإمام مالك رأى علماء بلده لا يأخذون بتفرق الأبدان في البيع، وهو الحكم المأخوذ من حديث: «**الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا**»[١]، فكانوا يرون أن انعقاد العقد فقط ملزم، ولا يجوز الرجوع في البيع وإن كان في مجلس التعاقد، أما الإمام الشافعي وجمهور الفقهاء ومنهم بعض علماء المدينة قالوا بخيار المجلس، وأن التفرق هو تفرق الأبدان، فلزم القول بهذا المذهب لحديث النبي ﷺ: «**الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا**».

فعمل بعض الأمة لا يكون حجة على الحديث، وأهل السُّنَّة لا يختلفون في ذلك كأصل، وإنما يقع خلافهم في تطبيقه، كثبوت الحديث وضعفه، وعمومه وخصوصه، وإطلاقه وتقييده، لكن لا يقدم أهل العلم قول أحد أيًا كان على قول النبي ﷺ، وكلهم قال: «إن صح الحديث فهو مذهبي» أو نحو هذه العبارة.

مسألة التعصب المذهبي:

ويقصد به التمسك بالمذهب حتى بعد معرفة مخالفته للسنة.

والتعصب المذهبي المذموم لم يعرف عن القرون الثلاثة الأولى.

أما التعلم من كتب المذاهب مع الالتزام بأصل الاتباع فعليه جرى عمل الأئمة العلماء، فالتمذهب جائز وليس بلازم، وجوازه مشروط بعدم التعصب.

والتمذهب فيه ثلاثة أقوال للعلماء:

أولها: القول بوجوبه وحرمة الخروج عن تقليد الأئمة الأربعة، فلابد أن يكون حنفيًا، أو مالكيًا، أو شافعيًا، أو حنبليًا، وهذا القول في طريقه إلى الانقراض.

وثانيها: القول بحرمة التمذهب حتى قال أن الأفضل إحراق كتب المذاهب لأنها سبب التقليد المذموم وسبب التعصب.

---

(١) رواه البخاري (٢٠٧٩)، ومسلم (١٥٣٢).



القول الثالث: أن التمذهب جائز بشرط عدم تعصب الدارس له، أي: بشرط الرجوع إلى السُّنَّة إذا ظهر الدليل، وتقديمه على المذهب الذي يدرسه. **وهذا القول هو الصواب.**

أقسام الناس من حيث العلم:

١- **عالم مجتهد**: عليه فرض الاجتهاد.

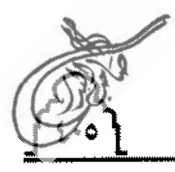
٢- **طالب علم مميز**: عليه فرض الترجيح بالأدلة بين أقوال العلماء فيما جمعه من أدلة المسائل، وعليه أن يسأل العلماء فيما لم يعلمه من المسائل كالعوام.

٣- **طالب علم مبتدئ**: هو الذي لا يستطيع الترجيح بين الأدلة،وليس عنده مَلَكَة الترجيح، ولا قواعد الاستنباط، ولا كيف يستعمل قواعد الأصول في التطبيق على قواعد الأحكام حكمًا حكمًا، وهذا الطالب المبتدئ عليه أن يسأل أهل العلم في زمنه قال تعالى: ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [الأعراف:٣]، وقد يسأل شيخًا واحدًا في كل مرة، وقد يغير الشيوخ الذين يسألهم في كل مرة، بشرط أنه إذا وصل إليه حديث صحيح لا معارض له فعليه العمل به وقبوله.

٤- **العامي**: وهذا عليه أن يسأل أهل العلم ولا نزاع في ذلك لقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل:٤٣، الأنبياء:٧]، وإذا اختلفت عليه فتاوى العلماء فعليه أن يقلد الأوثق -وهو الأعلم الأورع- في نفسه -كالأعمى الذي خفيت عليه القبلة-، فلا يجوز له أن يتبع الأسهل مطلقًا ولا الأشد مطلقًا، على الصحيح من أقوال العلماء.

السُّنَّة وحي من عند الله تعالى:

قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم:٣، ٤]، وقال: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ [النساء : ١١٣]، فالله ﷻ بين أنه أنزل على رسوله ﷺ الكتاب والحكمة، والكتاب متضمن للحكمة بلا شك، ولكن من الحكمة ما هو تفصيل الإجمال الذي في «الكتاب»، فالسُّنَّة فيها تفاصيل لمجمل كلي هو قوله تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ والسُّنَّة في الحقيقة لا تخرج عن كونها بيانًا للكتاب، وقولنا: إن السُّنَّة تستقل بالتشريع فهذا لا يعني أنها خارجة عن الكتاب بل مبينة لإجمال طاعة الرسول ﷺ التي أمر الله بها في الكتاب فقال تعالى: ﴿ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المائدة:٩٢، التغابن:١٢].



حفظ الله للسنة:

والسُّنَّة محفوظة، بدليل قول الله ﷻ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر:٩]، وهذا الحفظ وإن لم يكن كحفظ القرآن حرفًا حرفًا إلا أنه حفظ لمعاني كلام النبي ﷺ.

كيف تم حفظ اللسنة:

بطريقة علم الإسناد، كما قال العلماء: «الإسناد من الدين»، وقيل لعبد الله بن المبارك: «هذه الأحاديث المصنوعة، قال: يعيش لها الجهابذة»[1].

وقال ﷻ: ﴿ وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ [الأحزاب:٣٤]، ولا يذكر في بيوت أزواج النبي ﷺ إلا كلام الله وكلام النبي ﷺ، فكلاهما مأمور به أن يُذكر، قال ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل:٤٤]، وهذا يشمل الكتاب والسُّنَّة، فالسُّنَّة وحي من عند الله، وكما قال النبي ﷺ : « أَلَا إِنِي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ»، «أَلَا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ الله مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللَّه»[2]، ولا يعني ذلك أن كل ما نسب إلى النبي ﷺ يكون صحيحًا، بل تعرض الأحاديث على أدق طريقة عرفتها البشرية في نسبة الأقوال إلى قائلها، وهو علم مصطلح الحديث، أو علم الإسناد والبحث في القواعد التي وضعها العلماء، بهذا العلم الشريف.

والسُّنَّة مع الكتاب على ثلاثة أحوال:

١- أن تأتي السُّنَّة بما يوافق الكتاب تمامًا، كالأمر بإقامة الصلاة الموجود في القرآن.

٢- أن تأتي بيانًا وتفصيلًا لمجمل في القرآن، أو تخصيصًا لعام، أو تقييدًا لمطلق : قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [البقرة : ٤٣]، فنحن لا نجد لعدد الصلوات ولا لكيفيتها نصًا في القرآن.

والحج كذلك، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧]، وقال ﷺ: «لِتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ، فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ»[3]، فقد

---

(١) « الكفاية في علم الرواية » للخطيب البغدادي (٦٦) .

(٢) رواه ابن ماجه (١٢)، وأحمد (٤/ ١٣٢) وهو رواية للحديث السابق.

(٣) رواه مسلم (١٢٩٧).



جاءت السُّنَّة ببيان أركان الحج وواجباته وسننه وبدايته ونهايته.

ومن تقييد المطلق قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة:٣٨]، فبينت السُّنَّة أن اليد اليمنىٰ هي التي تقطع من الرسغ، وخصصت السُّنَّة أن ذلك فيما بلغ النصاب (ربع دينار) وأن تكون السرقة من حرز.

٣- أن تستقل السُّنَّة بالتشريع كتحريم كل ذي ناب من السباع[١]، وتحريم الحمار الأهلي[٢]، وتحريم الذهب علىٰ الرجال[٣] ونحو ذلك، وهي واجبة الاتباع باتفاق أهل السُّنَّة.

ولأن السُّنَّة وحيٌ من عند الله فلا يكون فيها اختلاف، فيستحيل أن يتعارض القرآن مع السُّنَّة الصحيحة، كما أن القرآن لا يمكن أن يتعارض بعضه مع بعض، قال ﷻ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢]، وكذلك السُّنَّة الصحيحة مع السُّنَّة الصحيحة، والسُّنَّة الصحيحة مع القرآن؛ فيستحيل أن يتعارضا بوجه لا يمكن الجمع بينهما.

الإجماع:

والإجماع أيضًا حجة قطعية، وهو دال علىٰ وجود نص من الكتاب أو السُّنَّة، لأن الأمة لا تستقل بالتشريع، بل النبي ﷺ لا يستقل بالتشريع من قبل نفسه: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ ﴾ [يونس:١٥]، فالنبي ﷺ كان يأتيه الوحي من الله إما ابتداء، وإما تقريرًا علىٰ اجتهاده ﷺ، واجتهاد النبي ﷺ الذي لم يغيره الوحي فهو وحي أيضًا لأن ذلك يعد إقرارًا من الله له.

لذلك نقول: إنه لا يمكن أن يوجد تعارض بين الكتاب والسُّنَّة والإجماع دون أن يكون هناك طريق للجمع بينها.

والكتاب والسُّنَّة بمنزلة واحدة من جهة التشريع، وإن كان القرآن يقدم تشريفًا وفضلًا، فهو كلام الله، لكن لا يجوز للمجتهد أن ينظر في المسألة من غير رجوع إلىٰ السُّنَّة مكتفيًا

---

(١) روىٰ البخاري (٥٥٢٧)، ومسلم (١٢٩٧) واللفظ له، قوله ﷺ: «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ؛ فَأَكْلُهُ حَرَامٌ».

(٢) روىٰ البخاري (٤١٩٩)، ومسلم (١٤٠٧) قوله ﷺ: «إِنَّ اللهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْ لُحُومِ الحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ».

(٣) روىٰ أحمد (٩٣٥)، وأبو داود (٤٠٥٧)، والترمذي (١٧٢٠)، والنسائي (٥١٤٤)، وابن ماجه (٣٥٩٥)، وابن حبان (٥٤٣٤)، والبيهقي (٤٠١٩)، والضياء (٢/ ٢٠٧/ ٥٩١)، قوله ﷺ: «الذَّهَبُ وَالحَرِيرُ: حِلٌّ لِإِنَاثِ أُمَّتِي حَرَامٌ عَلَىٰ ذُكُورِ أُمَّتِي»، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٨٦٥).



بنظره في القرآن آخذًا الحكم منه مجردًا، بل لابد للمجتهد أن ينظر في الكتاب والسُّنَّة معًا.

ورسالة عمر ﷺ لأبي موسىٰ الأشعري في القضاء بأن يعمل بالكتاب ثم بالسُّنَّة ثم بما قضىٰ به أهل العلم، وكذا كتب عمر إلىٰ القاضي شريح: «إذا أتاك أمر فاقض فيه بما في كتاب الله، فإن أتاك ما ليس في كتاب الله فاقض بما سن فيه رسول الله، فإن أتاك ما ليس في كتاب ولم يسن فيه رسول الله ﷺ، فاقض بما اجتمع عليه الناس، وإن أتاك ما ليس في كتاب الله ولم يسنه رسول الله ولم يتكلم فيه أحد؛ فأي الأمرين شئت فخذ به»[1].

وكذا حديث معاذ ﷺ عندما بعثه النبي ﷺ إلىٰ أهل اليمن فقال له: «**كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاء؟**»، قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ الله، قَالَ: «**فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ الله**»، قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ الله ﷺ، قَالَ: «**فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسولِ الله ﷺ وَلَا فِي كِتَابِ الله**»، قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي وَلَا آلو، فَضَرَبَ رَسولُ الله ﷺ صَدْرَهُ وَقَالَ: «**الحَمْدُ لله الَّذِي وَفَّقَ رَسولَ رَسولِ الله لِمَا يُرْضِي رَسولَ الله**»[2]، وهذا الحديث وإن كان ضعيف الإسناد لجهالة أصحاب معاذ، إلا أن أكثر العلماء تلقوه بالقبول من جهة المعنى، وبعض العلماء يضعّفه، فالشيخ الألباني يقول: «إنه منكر من جهة المتن؛ لأنه قدّم القرآن علىٰ السُّنَّة»، والحقيقة أن هذا تقديم تشريفي، فالذي يجد في باب من الأبواب آية مع حديث، يجب عليه أن يأخذ بالاثنين معًا بلا نزاع.

ومعنىٰ «أقضي بكتاب الله»: أي يقضي بما ورد في كتاب الله مقيدًا، أو مخصصًا، أو مبيَّنًا بسُنَّةِ الرسول ﷺ، فإن لم يجد في الباب شيئًا من كتاب الله، ووجد حديثًا عن رسول الله ﷺ قضىٰ به بلا شك.

مثال ذلك: أن النبي ﷺ قال في العسيف الأجير الذي زنىٰ بامرأة الرجل الذي كان أجيرًا عنده، فقال الرجل للنبي ﷺ: اقض بيننا بكتاب الله، فقال النبي ﷺ: «**لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ الله، أَمَّا الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ فَرَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَىٰ ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُنَيْسُ -لِرَجُلٍ- فَاغْدُ عَلَىٰ امْرَأَةِ هَذَا فَارْجُمْهَا**» فَغَدَا عَلَيْهَا أُنَيْسٌ فَرَجَمَهَا[3]، والتغريب ليس واردًا في كتاب الله نصًّا، والرجم

(١) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٣/ ٧١/ ١٠١١).

(٢) رواه أبو داود (٣٥٩٢)، والترمذي (١٣٢٧)، وأحمد (٢١٥٠٢)، وضعفه الألباني في تحقيقه لـ: «سنن أبي داود».

(٣) رواه البخاري (٢٦٩٦)، ومسلم (١٦٩٨).

نسخت تلاوته وبقي حكمه، ومع ذلك قال النبي ﷺ: «وَاللهِ لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ» فالحديث معناه أن ما كان في الكتاب وبينته السُّنَّة فهو في كتاب الله.

أما قوله: «فإن لم تجد في كتاب الله»: أي ليس له أصل في الكتاب إلا النصوص العامة كقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، فهذا يكفي فيه السُّنَّة الصحيحة أيضًا، فالمجتهد لابد أن يكون ناظرًا في الكتاب والسُّنَّة معًا، بل الصحيح أنه لابد أن يكون ناظرًا أيضًا في الإجماع، ولا ينظر في دلالة الألفاظ اللغوية فقط، فإذا علم أن هناك إجماعًا في المسألة فلا يجوز له بحال من الأحوال أن يخالفه زاعمًا أن الكتاب يدل على خلافه، فإذا أجمع السلف على فهم فلا يجوز أن نخالف هذا الفهم، ولذلك نقيد دائمًا الكتاب والسُّنَّة: بفهم سلف الأمة، وهذا مجمع عليه بين أهل العلم، وهذا مما لا يسوغ فيه الاختلاف، وهذا الفهم هو الإجماع في الحقيقة، فالعبرة إذًا بإجماع السلف، وقد ذكر الإمام الشافعي رحمه الله هذه الأصول العظيمة في كتابه: «الرسالة» الذي ينبغي أن يقرأه كل طالب علم، وهو أول كتاب مصنف في أصول الفقه لا على طريقة المتكلمين، بل على طريقة أهل الفقه والحديث.

ونقول: يلزم العمل بإجماع علماء الأمة، ولا يسوغ أبدًا مخالفة ذلك الإجماع ما دام الإجماع قد ثبت ونقل إلينا، بل المخالف للإجماع المتواتر المقطوع به المعلوم من الدين بالضرورة خارج من الملة، كالذي خالف القرآن والسُّنَّة.

أما الإجماع المنقول عن طريق آحاد العلماء المتتبعين لمذاهب أهل العلم -كالذي ينقله ابن المنذر وابن عبد البر وغيرهما- فهذا إجماع ظني، إذا لم يكن متواترًا معلومًا من الدين بالضرورة فلا يكفر مخالفه، ولكن كما يضلل من خالف الحديث الصحيح المتلقى بالقبول فإنه يضلل من خالف الإجماع المقطوع به وإن لم يكن معلومًا من الدين بالضرورة.

أما ما ينقله آحاد العلماء ولا يعرف فيه مخالف فلا تجوز مخالفته كذلك ؛ كحديث صحيح لم يُتلَقَّ بالقبول، ومن ظن أن في المسألة خلافًا فقال بقول يخالف هذا الإجماع فحكمه حكم العالم الذي لم يبلغه الحديث من طريق صحيح فضعفه وهو حديث صحيح، فهو مخطئ لا يبدّع ولا يضلل.

تفسير القرآن :

وتفسير القرآن يكون بالقرآن، ثم بالسُّنَّة، ثم بأقوال الصحابة، ثم بأقوال التابعين، ثم بعد



ذلك بما تحتمله اللغة العربية، فيرجح بمقتضاها بين الأقوال المختلفة للصحابة والتابعين، مع الاتفاق على رد التأويلات الكلامية البدعية مثل تفسير: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بـ : «استولى»، وتفسير اليد في قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ بـ : «القدرة».

فالقرآن لا يجوز تفسيره بهذه التأويلات، لإجماع السلف على الكف عنها، فلا يصح أن تستحدث هذه التأويلات المبتدعة الضالة، مع كونها مبنية على بدعة نفي الصفات، فضلًا عن التلاعب بتفسير النصوص، مثل قول الرافضة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٨] هي عائشة، وهذا من أهواء أهل الكفر والضلال والزندقة والنفاق، وكقولهم في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١] هما أبو بكر وعمر، وهذا من آثار الكفر والضلال الذي وضعه أئمتهم.

وهناك تفسير باطل للقرآن يصل بصاحبه للكفر، كتفسير الباطنية للصيام في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة:١٨٣]، أنه الإمساك عن سر الطائفة، وكتفسيرهم الصلاة في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة:٤٣]، أنها ذكر خمسة من أهل البيت، وكتفسيرهم الزنى في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء:٣٢] والزنى المحرم عندهم هو أن يخبر أحدًا من غير الطائفة بسر الطائفة أو عمل من أعمالهم، أما لو جامع امرأة أجنبية ولو كانت من المحارم فهذا ليس بمحرم عندهم، والعياذ بالله، هذا التفسير الباطل يخرج صاحبه من الملة.

وكذا التفسيرات الصوفية الباطلة من نفس هذا الجنس، كقول ابن عربي مثلًا في تفسير قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]، قال: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ﴾ أي: خطت بهم إلى بحور المعرفة، ﴿أُغْرِقُوا۟﴾ عن أنفسهم فزالت نفوسهم، ﴿فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ أحرقت من قلوبهم كل ما سوى الله، ﴿فَلَمْ يَجِدُوا۟ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا﴾: لأنهم صاروا عين الله. والعياذ بالله، وهذا التفسير في كتابيه «فصوص الحكم» و«الفتوحات المكية».

وكقوله في قوله تعالى عن موسى عليه السلام: ﴿يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟﴾ [طه:٩٢] أي: تاهوا في حقيقة ذات الله، ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾: على ما أنا عليه من تركهم يعبدون العجل وهي عبادة حق، ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى﴾ بإنكارك عليهم.



وكقوله: إن فرعون كان صادقًا عندما قال: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ﴾، لأنه كان صاحب الوقت، والعياذ بالله.

فهذا النوع من التفسير الصوفي الفلسفي كفر ناقل عن الملة، والذي يعتقده يكون كافرًا، والعياذ بالله.

فلابد من تفسير القرآن بالقرآن ثم بالسُّنَّة ثم بأقوال الصحابة ثم بأقوال التابعين ولابد من رد التأويلات الكلامية الباطلة، وبهذا يتحقق فهم الكتاب والسُّنَّة بفهم أعلم الناس بالكتاب والسُّنَّة وهم السلف الصالح، وهذه إحدىٰ مميزات المنهج السلفي منهج أهل السُّنَّة والجماعة.

مصادر أدلة الأحكام تنقسم إلىٰ قسمين:

١- قسم متفق عليه:

وهو الكتاب والسُّنَّة والإجماع والقياس.

وإنكار القياس جملة بدعة وضلالة، كالظاهرية المنكرين لأصل مشروعية القياس[1]، بخلاف من أنكر حجية قول الصحابي علىٰ سبيل المثال، أو من أنكر المصلحة المرسلة، أو الاستحسان.

وإنكار الإجماع -كما قال الشوكاني[2] في كتابه «إرشاد الفحول»، حيث أنكر فيه وجود الإجماع أو حجية الإجماع- زلة من الزلات، وبدعة وضلالة منكرة.

وقد أجمع الصحابة علىٰ استعمال الاجتهاد والقياس عند انعدام النصوص لديهم.

والنصوص لا تُعوِز مجتهدًا في الغالب، لكنها قد تخفىٰ علىٰ بعض الناس، وقد وصل أبو بكر إلىٰ القول بقتال مانعي الزكاة عن طريق القياس علىٰ تارك الصلاة، ووصل عمر إلىٰ توقيت «ذات عِرق» ميقاتًا لأهل العراق بالقياس أيضًا دون أن يعلم النص، ثم بلغه النص بذلك بما يوافقه.

وقد قال الصحابة بالعَول قياسًا علىٰ أنصبة الغرماء فيمن أعسر بالدين (المفلس).

---

(١) وقد نصر الشوكاني أيضًا القول بعدم حجية القياس، وداود الظاهري وابن حزم لهما شذوذ كثير جدًا بسبب إنكار القياس، ولذا لا يعتد بخلاف الظاهرية فيما خالفوا فيه بسبب إنكار القياس، وأما ما كان الخلاف فيه راجعًا إلىٰ الأدلة الأخرىٰ فيعتد بخلافهم.

(٢) لكنه في تطبيقه العملي في كتاب «نيل الأوطار» و«السيل الجرار» ذكر مسائل ليس لها دليل إلا الإجماع..

فالصحابة متفقون في الجملة على استعمال القياس، فالإجماع والقياس كأصلين متفق عليهما، والحاجة إلى الإجماع أعظم، وليس فقط فيما ليس فيه دليل من الكتاب والسُّنَّة بل الإجماع يحتاج إليه في دلالة النصوص ودرجة الخلاف، مثال ذلك مسألة وجوب الصلوات الخمس نجد لفظ ﴿وَأَقِيمُواْ﴾ في اللغة العربية يحتمل عدة دلالات، منها الاستحباب وغيره، فلابد من دلالة الإجماع التي رفعت الاحتمال الوارد في أن يكون لفظ ﴿وَأَقِيمُواْ﴾ للاستحباب، وجعلت الظاهر من الأمر هو الوجوب؛ فأصبح كالنص في الدلالة، بل يكفر من خالف ذلك بالاتفاق.

٢- قسم مختلف فيه:

وهو محل اجتهاد بين العلماء: وهو قول الصحابي، والمصالح المرسلة، والاستحسان، والاستصحاب، وغيرها.

وهذه المصادر يتنازع العلماء في حجيتها مطلقًا أو بشروط أو في بعض الأنواع منها، وهذا الخلاف خلاف سائغ لا تخرج الأقوال فيه عن أقوال أهل السُّنَّة والجماعة.



فصل في البدعة

البدع كلها مذمومة يجب تركها والتحذير منها، ما دامت بدعًا شرعية، وهي:

كل طريقة مخترعة في الدين، تضاهي الطريقة الشرعية، ويقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية، وهو التقرب إلى الله ﷻ.

أما ذكر البدعة الحسنة فإن قصد به المعنى اللغوي فلا بأس، فعلى سبيل المثال مكبر الصوت إذا استعمل في طاعة الله فهو بدعة حسنة، وإذا استعمل في معصية الله فهو معصية، وكذلك استعمال أجهزة التسجيل في الدعوة بدعة حسنة.

وهذا بخلاف البدعة الشرعية، فإنها بدعة ضلالة، فليست هناك بدعة شرعية حسنة مطلقًا.

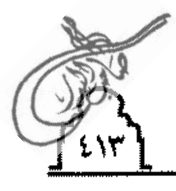
أما ما قاله عمر رضي الله عنه عن صلاة التراويح: «**نِعْمَتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِ**»[1]، أو حسنت البدعة، فهو يقصد بذلك البدعة لغة لا شرعًا، فالذهاب إلى الحج بالطائرات لم يكن على عهد النبي ﷺ، ولكن هذا ليس بدعة شرعية، فالبدعة الشرعية طريقة مخترعة في الدين، والدين يشمل: (العقائد والعبادات وقواعد المعاملات).

فالعقائد كلها وردت بها نصوص كمسائل (الإيمان بالله والملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر والقدر خيره وشره)، فلا يجوز أن يستحدث الناس طريقة أخرى في العقيدة، لذلك كان علم الكلام بدعة، وكذا الفلسفة وهي أشد منه؛ لأن النبي ﷺ لم يستعمل هذه الطرق في الاستدلال، ولا في بيان العقيدة، ولا استعملها الصحابة، ولا التابعون، ولا تابعو التابعين، لذلك نجزم أن علم الكلام بدعة ضلالة.

فضلًا عن البدع التي تشعبت بسبب هذا المنهج المنحرف، مثل: الجهمية، والمعتزلة، والخوارج، والشيعة، والصوفية، والمرجئة، والجبرية، والقدرية، والأشاعرة، وبدعهم المختلفة كإنكار الصفات، وتأويلها، أو نفي القدر، أو القول بالجبر، أو ذم صحابة النبي رضي الله عنهم،

---

(١) رواه مالك في «الموطأ» (٢٥٢)، وصححه الألباني في «صلاة التراويح» (١/ ٤٩).



أو الغلو في أهل البيت، أو الغلو في الصالحين، وبناء المساجد على قبورهم واعتقاد أن أصحابها يصرّفون الكون مع الله ﷻ، فبدع العقائد أخطر أنواع البدع.

وهناك بدع في العبادات أيضًا : كالأذكار المبتدعة، كذكر الله بطريقة لم يرد عليها دليل في الكتاب ولا في السُّنَّة، مثل صلاة الفاتح عند بعض طرق الصوفية وهي صلاة على النبي محمد ﷺ بطريقة معينة، وثوابها عندهم أن من صلى بهذه الطريقة على النبي ﷺ فكأنما حج مائة حجة.

وكالاحتفال بالمولد النبوي يوم الثاني عشر من ربيع الأول كل عام ولو لم يكن يوم الاثنين، وكالذكر باللفظ المفرد (الله، الله، الله) أو اللفظ المبهم (هو، هو، هو)، ويقولون: هذا أقصر الطرق إلى الله ﷻ، كقول صاحب كتاب «تربيتنا الروحية»: «اتفق أهل الطريقة على أن الذكر باللفظ المفرد أقصر الطرق في الذكر»، وهذا دليل على أنهم متفقون في البدعة الضلالة.

وكذا تخصيص أيام معينة بالصيام والصلاة كأيام الموالد، وكإضافة ألفاظ زائدة في الأذان كقولهم أشهد أن سيدنا محمدًا رسول الله.

والأصل في العقائد والعبادات التوقيف، أما المعاملات فيمكن أن يستحدث الناس صورًا من المعاملات ترجع إلى قواعد الشريعة، وما ترك النبي ﷺ أمرًا يقربنا إلى الله إلا دلنا عليه، فالعقائد والعبادات يستحيل أن يكون فيها ترك عدمي (أي غير مقصود من النبي ﷺ)، ولكن ذلك وارد في المعاملات، ووسائل الحياة كذلك، ولذلك نقول: قواعد المعاملات، ولم نقل: المعاملات؛ لأنه قد تستحدث صور للمعاملات لم تكن على عهد النبي ﷺ، ولكنها ترجع في أصولها إلى قواعد المعاملات التي بيّنها النبي ﷺ.

فمن البدع في قواعد المعاملات أن يؤصلوا لزوم أخذ الضرائب من الناس، فيُلزم الناس به كما تلزمهم الشريعة، ويذم من خالفه كما يُذم من خالف الشريعة، فيعدون التهرب من الجمارك والضرائب من أعظم الذنوب، بل ربما عدّوه أشد من ترك الزكاة، فهذا من البدع، مع أنه أيضًا ظلم وعدوان، لأنهم أدخلوها في حيز التشريع، وجعلوا لها قواعد، وألزموا الناس بها،



وبعض الناس كانوا لا ينتبهون إلىٰ أن أخذ الضرائب مخالف للشريعة(١)، ومعرفة هذا أمر عظيم الأهمية، ومن أسباب نصرة المسلمين.

وإنما يجوز إلزام الأغنياء بكفاية الفقراء إذا جمع الإمام الزكاة والخراج والجزية من الكفار ورد المظالم التي تؤخذ من أموال المسلمين العامة، ومنع الربا والميسر والرشوة وسائر المحرمات وأسباب الفقر والضنك، وأقام الشرع، وأنفق الأموال العامة في مصالح المسلمين، فإذا أعوزه شيء ولم يف به بيت المال سأل الأغنياء النفقة و حث علىٰ الصدقة حثًا عامًا كما فعل النبي ﷺ في تجهيز جيش العسرة.

فإذا لم يف ذلك ألزم الأغنياء بكفاية الفقراء وسائر المصارف العامة، ووالله لو أقام الناس الشرع لما احتاجوا إلىٰ شيء من هذه الإلزامات، وإنما استوردوا نظمًا غربية بدلًا من الشريعة، فاحتال الناس عليها ولم تف أيضًا بحاجاتهم.

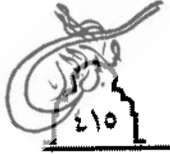
وكذلك من البدع في المعاملات اشتراط الولاء في البيع، فالسيدة عائشة رضي الله عنها أرادت أن تعتق بريرة، فاشترط أهلها أن يكون الولاء لهم، فقال النبي ﷺ لها: **«خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، فَفَعَلَتْ عَائِشَةُ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ، مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ**

---

(١) كما كان الملك نور الدين محمود، فقد عاش مدة طويلة يقر فرض الضرائب، حتىٰ وعظه أحد الوعاظ وعظًا شديدًا وذكّره وقال له:

مثّل وقوفك أيها المغرور ... يوم القيامة والسماء تمور
إن قيل نور الدين رحت مسلمًا ... فاحذر بأن تبقىٰ وما لك نور
أنهيت عن شرب الخمور وأنت في ... كأس المظالم طائش مخمور
عطلت كاسات المدام تعففًا ... وعليك كاسات الحرام تدور
ماذا تقول إذا نقلت إلىٰ البلىٰ ... فردًا وجاءك منكر ونكير
أرضيت أن يحظىٰ سواك بقربه ... أبدًا وأنت معذب مهجور
مهد لنفسك حجة تنجو بها ... يوم المعاد ويوم تبدو العور

فهو قد أبطل المعازف والخمور، وجاهد في سبيل الله وفتح البلاد، ولكنه ما زال يُلزم الناس بالضرائب؛ لأنه لم يكن يعلم حرمتها، وعندما وعظه هذا الرجل بتلك الأبيات بكىٰ نور الدين بكاء شديدًا، وأمر من ساعته بوضع المكوس (الضرائب)، فقبل أن يحرر بيت المقدس أزيلت هذه المكوس في عهده رحمه الله، ثم فرضها الملوك بعده مرة ثانية، فلما تولىٰ صلاح الدين أبطلها رحمه الله.



فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، قَضَاءُ اللهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»[1]، فالنبي ﷺ أبطل كل شرط يخالف كتاب الله.

فوضْعُ قواعد إلزامية في معاملات الناس تخالف شرع الله ﷻ، ووضْعُ قواعد تضاهي التشريعات التي وردت في الكتاب والسُّنَّة مخالفة لها فهذا مما تدخل البدعة فيه من هذا الجانب.

أقسام البدع :

تنقسم البدع إلى قسمين :

١- بدعة حقيقية :

وهي ما ليس له أصل في الدين مثل كل بدع العقائد.

ومثل الاحتفال بالمولد النبوي، فهو بدعة حقيقية، لأن تعظيم يوم الثاني عشر من ربيع الأول والاحتفال به ليس له أصل في الشريعة، فضلًا عن أن يحتفل به بطريقة بدعية أيضًا، وكذلك الاحتفال بالإسراء والمعراج.

٢- بدعة إضافية :

وهي ما له أصل في الدين، وإنما الابتداع في الكيفية والهيئة، كالاجتماع بطريقة مخصوصة على أوراد معينة في وقت معين لم يرد فيه دليل، كالصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان بصيغة صحيحة كقول: (الصلاة والسلام عليك يا رسول الله)، حتى ولو لم يقل صيغًا مبتدعة مثل (... يا أول خلق الله، يا نور عرش الله، يا بحر علم الله)، فالصلاة على رسول الله ﷺ بالصيغة الشرعية مشروعة في الأصل، لكن ذكرها بعد الأذان كجزء من الأذان بدعة إضافية.

وقراءة سورة الكهف مستحبة يوم الجمعة[2]، ولكن قراءتها من قارئ واحد بصوت مرتفع ينصت له الجميع، في المسجد بدعة إضافية.

ومن البدع أيضًا تخصيص قراءة القرآن قبل صلاة العصر بين الأذان والإقامة كل يوم،

---

(١) رواه البخاري (٢١٦٨)، ومسلم (١٥٠٤).

(٢) رواه البيهقي في «الكبرى» (٣/ ٢٤٩/ ٥٧٩٢)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٤٧٠).



وكذلك أيضًا الاحتفال بليلة النصف من شعبان بإقامة صلاة جماعة ودعاء مخصوص في المسجد، فهناك أدلة شرعية في فضل ليلة النصف من شعبان، لكن جمع الناس على صلاة القيام فيها من البدع الإضافية.

وكذلك الأذكار الجماعية، وتخصيص يوم معين بقيام الليل، وتخصيص شهر رجب بعبادات معينة دون غيره، وتكرار قراءة سورة «يس» عددًا معينًا من المرات.

وقد قال الشيخ حسن البنا رحمه الله في «الأصول العشرين»: «إن البدع الإضافية محل اجتهاد»، ففتح الباب للمتأخرين الذين لا يعرفون الفرق بين البدع الحقيقية والإضافية، وكلاهما مذموم، لأنه داخل في عموم قوله ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ»[1]، وإن كان بعضها أشد خطرًا من بعض، فبدع العقائد أعظم خطرًا من بدع العبادات، وبدع العبادات أعظم من بدع المعاملات وهكذا...

وما كان من خلاف بين أهل العلم في باب البدع فهو كسائر الخلاف في بقية الأبواب، فهناك بدع متفق عليها، وهناك بدع مختلف فيها بين أهل العلم، فمنهم من يقول بدعة، ومنهم من يقول بسنيتها.

مثال ذلك: التوسل بالحق والجاه -كجاه النبي ﷺ- من الأمور المختلف فيها، والراجح فيه أنه بدعة، وإن كنا لا نغلظ على من خالف، لأننا نعلم أن من العلماء من أجاز ذلك.

وكالاختلاف في مشروعية وضع اليد على الصدر بعد الرفع من الركوع وعدمها.

أما البدع المتفق عليها فمثل بدع الجهمية، والقدرية، والجبرية، فهي -بإجماع أهل السُّنَّة- بدع ضلالات، لا تتساوى بحال مع البدع المختلف فيها، حتى التي رجحنا أنها بدعة.

فإن حكم بعض العلماء على عمل بأنه بدعة، فلا يلزم أن يكون هذا الحكم متفقًا عليه بين العلماء، بل قد يكون من مسائل الاجتهاد والخلاف السائغ، ولا يلزم أن يكون كل من فعله مبتدعًا.

---

(١) رواه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

فلو حمل كلام الشيخ حسن البنا ﷺ على ذلك لساغ الأمر، لكنه جعل البدع الإضافية جملة موضع اجتهاد، بمعنى أنه يسع البعض أن ينكر كل البدع الإضافية، فهذا معنى باطل.

والتبديع مثل التفسيق مثل التكفير، كل ذلك مبني على استيفاء الشروط، وانتفاء الموانع، فكل مسائل الخلاف يجب رد النزاع فيها إلى الكتاب والسُّنَّة، وإجماع سلف الأمة، وما كان فيها من خلاف سائغ ليس فيه نص فالمسألة داخلة ضمن مسائل الخلاف السائغ الذي لا ينكر ولا يغلظ على المخالف فيه بغير المناظرة العلمية.

أقسام البدع من حيث التكفير:

تنقسم البدع من حيث التكفير إلى:

١- بدع مكفرة.

٢- بدع غير مكفرة.

والبدع المكفرة تنقسم إلى ما يلي:

أ ـ بدع مكفرة نوعًا وعينًا: كبدع الباطنية، والحلولية، والاتحادية، وغلاة الرافضة، والبهائية، والقاديانية، والدروز ونحوهم.

ب ـ بدع مكفرة نوعًا: ولابد من إقامة الحجة على المعين، كبدع المعتزلة، والخوارج، والروافض.

وفي هذه البدع خلاف بين العلماء بين مكفر وغير مكفر، والراجح التفصيل بين النوع والعين.

والبدع غير المكفرة كبدع المرجئة غير الإباحية، والشيعة المفضلة، والبدع العملية التي لا تخالف معلومًا من الدين بالضرورة ولا تتضمن شركًا كالبدع الإضافية التي سبق ذكرها.



الجُزءُ الثَّالِثُ

التزكيــــة والعمل الصالح





التزكيــة

إن الله تعالى قد بيَّن أن الحكمة من بعثة النبي ﷺ هي تزكية النفس بتلاوة آيات الله وتعليمها الكتاب والحكمة فقال ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة:٢].

وقد قرن الله ﷻ بين الإيمان والعمل الصالح في آيات كثيرة جدًّا في كتابه الكريم، كقوله ﷻ: ﴿وَٱلْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [سورة العصر]، وغير ذلك من الأدلة المستفيضة في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، مما يدل على أهمية العمل الصالح والسلوك المستقيم.

وبين النبي ﷺ أن مرتبة الإحسان من مراتب الدين، فقال لجبريل ﷵ حين سأله عن الإحسان: «أَنْ تَعْبُدَ الله كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»[1].

وكل هذا يدلنا على أهمية صلاح القلب، فليس منهج أهل السُّنَّة مسائل نظرية يفكر فيها الإنسان، أو حتى يعتقدها ويكون سلوكه بعيدًا عنها، وليس منهج أهل السُّنَّة أيضًا عبادات ظاهرة، أو مسائل في الفقه مجردة عن الأخلاق والعمل، بل منهج الإسلام الذي يمثله منهج أهل السُّنَّة والجماعة، منهج السلف -رضوان الله عليهم- يجمع الظاهر والباطن، فإن من أهم صفاته الشمول، وهذا الشمول يشمل حياة الإنسان كلها: عقيدته، وعبادته، وحال قلبه، ومعاملاته للناس.

ولذلك كانت قضية التزكية عظيمة الأهمية في حياة كل مسلم فهي تفصيل لمرتبة الإحسان التي بينها النبي ﷺ ضمن مراتب الدين.

والإحسان يتضمن أمرين:

- **الأمر الأول: بين العبد وربه ﷻ.**

وقد بيَّن الحديث أن هذا هو أصل الإحسان، وكما أن النبي ﷺ قد بيَّن أن للإسلام أركانًا

(١) رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩).

يبنىٰ عليها، فكذلك بيّن أن إخلاص العمل لله ﷻ ومراقبته هو أصل الإحسان الذي يبنىٰ عليه، وهو أصل جميع أعمال القلوب، فالمقصود في أمر الإحسان هو أعمال القلوب كلها.

فالأمر الأول في الإحسان والتزكية هو العلاقة بين العبد و ربه ﷻ، وحال قلبه، ووجود العبادات القلبية، كحب الله والإخلاص له ﷻ، والخوف منه، ورجائه، والتوكل عليه، وصدق اللجوء إليه، وتفويض الأمور إليه، والزهد في الدنيا، والرغبة فيما عنده ﷻ، والصبر لأمره ﷻ، والصبر علىٰ بلائه، والصبر عن معاصيه، والشكر لنعمه، والتوبة إليه علىٰ الدوام، والإنابة، والإخبات إليه ﷻ، وسائر أعمال القلوب التي مدح الله ﷻ أصحابها، بل ما مدح أحدًا إلا بتحقيقه لهذه الأعمال.

ولا بد كذلك من ترك ما نهىٰ الله عنه من الأعمال الباطنة كالرياء، والعُجب، والغرور، والكبر، والحقد، والحسد، والضغينة ونحو ذلك من الأعمال المحرمة التي نهىٰ الله ﷻ عنها، بل إن أصل الشرك هو لجوء القلوب إلىٰ غير ربها ﷻ، وإرادة الحياة الدنيا؛ قال تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ۝١٥ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [هود:١٥-١٦].

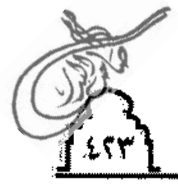
وقال ﷻ: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [القصص:٨٣].

ومن هنا نعلم أن قوله ﷺ في تعريف «الإحسان»: «أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ» يتضمن أعمال القلوب الواجبة والمستحبة وترك آفاتها المحرمة والمكروهة، ويتضمن كذلك طريق الوصول إلىٰ ذلك من خلال الأعمال الصالحة الظاهرة التي رغّبنا الشرع فيها.

ومراتب أهل الإحسان في هذا الدين هي المراتب التي بينها القرآن وبينتها سنة الرسول ﷺ.

هذا هو الطريق الموصل إلىٰ الله ﷻ وليس ثمة طريق غيره لتزكية النفوس وتهذيبها.

فأعمال القلوب من أعظم المسائل التي وقع فيها الخلاف بين البشر، وبين المنتسبين إلىٰ الإسلام كذلك، فلقد ظهرت منذ العهود الأولىٰ مناهج تبتعد تدريجيًا عن منهج أهل السُّنَّة والجماعة، منهج السلف -رضوان الله تبارك وتعالىٰ عليهم- في تحصيل التزكية، وفي تحقيق صلاح القلوب، وفي حقيقة المنازل والأحوال الممدوحة ودرجاتها ثم في كيفية الوصول إليها، وبدأ ذلك بنوع



من الغلو في بعض أنواع العبادات وترك المباحات، خلافًا لما كان عليه النبي ﷺ حيث وجد في عصره من قال: أما أنا فأصوم ولا أفطر، وقال الآخر: وأما أنا فأقوم ولا أنام، وقال الثالث: وأما أنا فلا أكل اللحم، وقال الرابع: وأما أنا فلا أتزوج النساء، فقال النبي ﷺ: «**أَمَا وَاللهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ للهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»[1]. وإنما كان غرض هؤلاء تحقيق التزكية لأنفسهم، ثم تطور الأمر حتى بدأت البدع تظهر، ونشأت مقامات بِدعيَّة ما أنزل الله بها من سلطان على طريق التصوف والزهد ونحو ذلك، وبدأت عبارات منكرة تنقل عن هؤلاء من إنكار مراتب ومنازل وأحوال ثبتت في الشرع، ومُدحت في الكتاب والسُّنَّة.

فأنكر غلاة المتصوفة كون هذه العبادات القلبية تمثل الكمال، مع أن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم كانوا عليها، مثل طلبهم الجنة، وفرارهم من النار، ومثل الخوف والرجاء، فجعل أولئك المبتدعة يقولون: هذه منازل العوام، وهذه عبادات العبيد، وهذه عبادات التجار، كما نقل عن بعضهم قوله: «اللَّهُمَّ إن كنت تعلم أني أعبدك طمعًا في الجنة فاحرمني منها، وإن كنت تعلم أني أعبدك خوفًا من النار فأدخلني فيها» والعياذ بالله.

ومنهم من يقول: «إني بلغت من الرضا ما لو أنه أدخلني النار لكنت راضيًا» والعياذ بالله، وكذلك من قال: «إن من الرضا ألا يسأل الله الجنة ولا يعوذ به من النار»، ومنهم من يعُد الصبر والتوكل من مراتب العوام، ويجعل الرجاء رعونة.

وهذا في الحقيقة نوع من الازدراء لهذه الأعمال فكان هذا بداية ذلك الانحراف الخطير، وإذا كان من سنن الله تعالى في معاملة عباده أنهم ما تركوا سنة إلا عاقبهم الله تعالى بظهور بدعة مكانها، فقد ظهرت في مقابل ذلك مقامات مبتدعة مثل السُكر، والدهش، والهيمان، والذهول، والفناء، ونحو ذلك من المراتب التي يجعلونها غايات الصالحين.

وأعلى ذلك عندهم الفناء، وبداية هذا الفناء فناؤهم عن «شهود» ما سوى الله جل جلاله، وذلك بأن لا يشعر العبد بوجود شيء سوى الله عز وجل، وهو مع ذلك معتقد وجود الخالق ووجود المخلوق، وأن الخالق غير المخلوق، فمن شدة انشغال العبد بربه عز وجل ينشغل عما سواه سبحانه.

---

(١) رواه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١).



ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى الفناء عن وجود السِّوىٰ «سوىٰ الله ﷻ» فيعتقدون عقيدة خربة كفرية أشد كفرًا من عقيدة اليهود والنصارى، وهي اعتقادهم أنه لا يوجد في الكون كله سوىٰ الله، وليس هناك وجود سوىٰ وجود واحد، وهذا هو القول بوحدة الوجود.

كقول ابن الفارض[1]:

وكلُّ الجهاتِ الستِّ نحوي توجَّهت * بما تمَّ من نُسكٍ وحجٍّ وعمرةِ

لها صَلَوَاتي بالمَقامِ أُقيمها * وأشهَدُ فيها أنَّها ليَ صَلَّتِ

كِلانَا مُصلٍّ واحِدٌ، ساجِدٌ إلى * حقيقَتِهِ، بالجمعِ، في كلِّ سجدَةِ

وما كان لي صَلَّى سِواي، ولم تَكُنْ * صَلاتي لغيري في أدا كلِّ ركعةِ

ومنهم من قال بالحلول كالحلاج القائل: «لا إله إلا الله ما في الجبة إلا الله». ومن الغلو كذلك قولهم:

مقام النبوة في برزخ * فُويق الرسولِ ودون الولي

فهو يجعل نفسه أفضل من الأنبياء، ويجعل الأولياء أفضل من الأنبياء والرسل -والعياذ بالله- ومنهم من اخترع منزلة خاتم الأولياء؛ كمنزلة خاتم الأنبياء، كمحيي الدين بن عربي.

هذه الألفاظ نقلت عن هؤلاء الذين تكلموا في التصوف، وهو تصوف فلسفي أقرب إلىٰ عقيدة الباطنية والزنادقة الملحدين، وجاءت أئمة هؤلاء بأنواع من الطوام والعقائد الكفرية الفاسدة، وهي أيضًا تخالف المعلوم من الدين بالضرورة، ومن ذلك زعمهم أن الأديان كلها حق، وأن من عبد أي شيء فقد عبد الله.

وينكرون علىٰ أهل الإسلام قولهم: «لا إله إلا الله»، ويقولون: الله.. الله فقط، وإنه لا ينبغي عندهم أن يقال: لا إله إلا الله، فليس إلا وجود واحد، ويقول قائلهم:

العبد رب والرب عبد * فليت شعري من المكلفْ

إن قلت: عبد، فذاك رب * أو قلت: رب، أنَّى يكلَّفْ

---

(١) المتوفىٰ في جمادىٰ الأولىٰ سنة ٦٣٢ هـ، والقصيدة التائية من ديوانه، ط. ١٩٥١م.

وقد أسقطوا التكاليف، وأنكروا التشريع، وادعوا الانفصال بين الحقيقة والشريعة، فالحقيقة عندهم: أعمال القلوب المبتدعة، ومن وصل إليها سقط عنه التكليف بالشريعة، وهو في الحقيقة فصل للدين عن أعمال القلوب.

مما سبق يتبين أن هذه الأحوال ليست من الدين، وليس سالكها من أهل الدين، وإنما جاءت هذه الأنواع من العقائد الفاسدة ونشأت بسبب الانحراف في قضية أعمال القلوب.

لذلك نسأل: ما منهج أهل السُّنَّة والجماعة في إصلاح القلوب؟ وما معنى صلاحها عندهم؟

والجواب: أن حقيقة صلاح القلوب هو وصولها إلى مقام الإحسان الذي بين العبد وبين الله ﷻ، ويتحقق هذا الصلاح بتحقيق العبادات التي وردت في كتاب الله تعالى وسنة النبي ﷺ من المحبة، والخوف، والرجاء، والتوكل، وغيرها، وترك المحرمات التي نهى الله ﷻ عنها من العجب، والغرور، والكبر، والرياء، والحقد، والحسد، وإرادة الدنيا، وإرادة العلو، وإرادة الفساد والشهوات، وغيرها من آفات القلوب، فيفعل الواجب والمستحب، ويترك المحرم والمكروه فيما بينه وبين الله ﷻ والطرق الموصلة إلى ذلك هي العبادات الشرعية التي سوف نذكر جملة منها إن شاء الله -تعالى-، وهي التي إذا أداها العبد بحضور قلب وإخلاص أثمرت ثمرتها المرجوة بإذن الله؛ إذ كل هذه الأوامر والنواهي الظاهرة والباطنة متكاملة ومترابطة.

♦ **الأمر الثاني: بين العبد والناس.**

وهذا القسم الثاني مبني على القسم الأول، فهو ثمرة من ثمرات الإحسان بين العبد وبين الله، (وهو حسن الخلق)، ففي الحديث: سُئِلَ رَسُولُ الله ﷺ عَنْ أَكْثَرِ مَا يُدْخِلُ النَّاسَ الجَنَّةَ فَقَالَ: «**تَقْوَى الله وَحُسْنُ الخُلُقِ**»[1]، فتقوى الله: فيما بينك وبين الله ﷻ، وحسن الخلق: فيما بينك وبين الناس، وقال النبي ﷺ لأبي ذر: «**اتَّقِ الله حَيْثُمَا كُنْتَ، وَأَتْبِعْ السَّيِّئَةَ الحَسَنَةَ تَمْحُهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ**»[2]، فتقوى الله ﷻ ينبني عليها حسن الخلق.

---

(١) صحيح: رواه الترمذي (٢٠٠٤)، وابن ماجه (٤٢٤٦)، وأحمد (٩٤٠٣)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٨٩)، وحسنه الألباني في «الصحيحة» (٩٧٧).

(٢) صحيح: رواه الترمذي (١٩٨٧)، وأحمد (٢٠٨٤٧)، والدارمي (٢٧٩١)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٩٧).



والإحسان بين العبد وبين الناس إنما يكون بأداء حقوق الأخوة الإيمانية الإسلامية التي وردت في كتاب الله ﷻ، وفي سنة رسوله ﷺ فعلًا وتركًا، وفي حسن معاملة الناس، وهذا يقتضي وجود خلطة ومعاملة مع الناس، خلافًا لمن يسلك في التزكية والتهذيب طريق الانعزال عن الخلق، ومفارقتهم بالكلية، مع أن هذا ليس هو الأصل، ولا هو الطريق الذي سلكه الأنبياء -صلى الله عليهم وسلم أجمعين- وإنما هو حال عارض لبعض من تعرض للفتن، فيمكن أن يعتزل في بعض الأوقات؛ ويكون الخير له أن يعتزل حتى لا يقع في الفتن.

أما أن يكون هذا حال الأمة عامة، وحال كل الصالحين فيها، فهذا بلا شك ليس هو الطريق الصحيح، كما أن الانحراف في المقام الأول -في إصلاح القلوب وفي التزكية- قد وقع بصاحبه في كثير من أنواع العبادات البدعية التي لم ترد في كتاب ولا سنة، ثم بعد ذلك في المناهج العقدية المنحرفة في مراتب أعمال القلوب وأحوالها: من ترك العبادات التي أوجبها الله، وعَدِّها من عبادات العوام المحتقرة المزدراة التي يترفع عنها الخواص، والوصول بعد ذلك إلى فساد العقيدة وعقائد الفساد من وحدة الوجود، والقول بالفناء عن وجود من سوى الله ﷻ، ونحو ذلك مما ذكرنا.

مقام الولاية

من الأحاديث الجامعة التي ينبغي التعرض لها عند بيان منهج أهل السُّنَّة والجماعة في التزكية ما ورد عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه ﷻ أنه قال: **«مَنْ عَادَىٰ لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ**[1] **، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّىٰ أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلَئِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»**[2].

فبيَّن الرسول ﷺ بهذا الحديث أن الله ﷻ يدافع عن أوليائه، وقد ذكرهم الله تعالى في

---

(١) أي: أعلمته أني له محارب.

(٢) رواه البخاري (٦٥٠٢).



قوله: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس:٦٢-٦٣]، فأولياء الله هم المؤمنون المتقون.

ثم بيَّن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه ﷻ طريق الوصول إلى هذه الولاية ببيان أن أفضل ما تقرب به العبد إلى ربه هو ما افترضه عليه، وما افترضه الله ﷻ يشمل فعل الواجبات وترك المحرمات، فقد فرض الله ﷻ علينا ترك الرياء وترك الحسد وترك إرادة العلو في الأرض والفساد، وترك الزنى والربا والفواحش وغيرها من المحرمات الظاهرة والباطنة كما فرض علينا رجاءه والخوف منه والتوكل عليه وحده وغير ذلك من الفرائض.

ثم بعد إتمام الفرائض يرتقي العبد في مقامات الولاية بالمداومة على التقرب بالنوافل، وهي تشمل فعل المستحبات وترك المكروهات، أما فيما بين العبد وبين الناس، فيجب أن تكون المعاملة معهم بما شرع الله ﷻ.

فهذا هو طريق التزكية كما بينه هذا الحديث الشريف، قال ﷻ: «**فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ**»، وفي الرواية الأخرى: «**فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي**»[1]، فليس المعنى أن الله يحل فيه، فهذه بإجماع المسلمين عقيدة كفرية، ولا يدل عليها الحديث بوجه، بل هذا من المتشابه الذي يجب رده إلى المحكم، وهذا المحكم موجود في الحديث نفسه؛ لأن الله ﷻ قال: «**مَنْ عَادَىٰ لِي وَلِيًّا**»، وقال: «**وَلَئِنْ سَأَلَنِي**» فهناك سائل ومسؤول، وهناك مُعطٍ ومعطًى، وهناك مستعيذ ومستعاذ به.

فقد بيَّن الحديث أن ذات الرب غير ذات العبد، وإنما معنى: «**كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ**» أنه يسمع بالله أي: مستعينًا بالله، وذلك مثل معنى: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، فمعنى هذه الكلمة أن العبد يستعين بالله ﷻ في كل أحواله، وأن يجعل الله ﷻ هذه الجوارح في طاعته ومرضاته، فبالله يسمع، أي: يستعين بالله ﷻ في سمعه، وبه يبصر، أي: يستعين به في إبصاره، وأن يجعل الله ﷻ هذا السمع وهذا الإبصار له ﷻ وفي مرضاته.

فتحقيق: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ أن يكون سبحانه «سمعه الذي يسمع به،

---

(١) صححها الألباني في تحقيق كتاب «الاحتجاج بالقدر» (١/ ٦٤).



وبصره الذي يبصر به» فهو يعمل لله وبالله، أي يعمل مخلصًا لله، ويعمل مستعينًا به سبحانه، ولن يصل إلىٰ تحقيق أن يكون السمع لله، والبصر لله، والمشي لله، والبطش لله إلا بالله، أي: بتوفيقه ﷻ، وقد يوفقه الله ﷻ ويُقدِره علىٰ ما لا يقدر عليه غيره في هذه الأمور بأنواع العلوم والمكاشفات، وأنواع القدرة والتأثير، وسوف يدرك من ذلك قدرًا قد لا يصل إليه غيره، بمعنىٰ أنه قد يرىٰ ما لا يراه الناس، ويسمع ما لا يسمعون، وقد يبطش ويمشي ويفعل ما لا يقدرون علىٰ مثله.

كما أن الله ﷻ فتح أسماع الصحابة ﷺ لكي يسمعوا تسبيح الطعام، وهو يؤكل[١]، وفتح أبصارهم حتىٰ رأىٰ من رأىٰ منهم الملائكة التي نزلت تستمع الذكر[٢]، ورأوا الملائكة وقد نزلت تقاتل معهم[٣]، وأسمعَ ﷻ سارية صوت عمر أمير المؤمنين ﷺ يقول: «يا ساريةُ الجبلَ الجبلَ»[٤]، ووفقهم في غزواتهم حتىٰ كانت الفئة القليلة تغلب أضعافها في الحروب أمام أعدائهم بطاعتهم لله ﷻ وطوىٰ لهم الأرض حتىٰ قطع خالد بن الوليد ﷺ وجيشه المسافة من العراق إلىٰ الشام في ثلاثة أيام، في ذلك الزمن الذي كانت تستغرق فيه شهرًا.

---

(١) فعن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: كنا نأكل عند النبي ﷺ فنسمع تسبيح الطعام. رواه البخاري (٣٥٧٩).

(٢) فعن أبي سعيد الخدري ﷺ: أن أُسَيد بنَ حضير بينما هو ليلة يقرأ في مِرْبَدِهِ، إذْ جالتْ فرسُهُ، فقرأ، ثم جالتْ أخرى، فقرأ، ثم جالتْ أيضا، قال أُسَيد: فخشيتُ أن تطأ يحيى، فقمت، إليها، فإذا مثلُ الظُّلَّة فوق رأسي، فيها أمثال السُّرُج عَرَجَتْ في الجوّ حتىٰ ما أراها، قال: فغدوتُ علىٰ رسولِ الله ﷺ فقلتُ: يا رسولَ الله، بينما أنا البارحةَ من جوف الليلِ أقرأُ في مِرْبَدِي، إذ جالتْ فرسي، فقال رسولُ الله ﷺ: «اقرأ ابنَ حضير»، قال: فقرأتُ، ثم جالت أيضا، فقال رسولُ الله ﷺ: «اقرأ ابنَ حضير»، قال: فقرأت، ثم جالت أيضا، فقال رسولُ الله ﷺ: «اقرأ ابنَ حضير»، قال: فانصرفتُ، وكان يحيىٰ قريبًا منها، فخشيتُ أن تطأه، فرأيتُ مثل الظُّلَّة، فيها أمثال السُّرُج عرجتْ في الجوّ حتىٰ ما أراها، فقال رسولُ الله ﷺ: «تلك الملائكةُ كانت تستمع لك، ولو قرأتَ لأصبحتْ يراها الناسُ ما تستتر منهم». رواه مسلم (١٨٩٥).

(٣) فعن ابن عباس ﷺ قال: بَيْنَمَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ يَشْتَدُّ فِي أَثَرِ رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَمَامَهُ إِذْ سَمِعَ ضَرْبَةً بِالسَّوْطِ فَوْقَهُ وَصَوْتَ الْفَارِسِ يَقُولُ أَقْدِمْ حَيْزُومُ، فَنَظَرَ إِلَى الْمُشْرِكِ أَمَامَهُ فَخَرَّ مُسْتَلْقِيًا فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَإِذَا هُوَ قَدْ خُطِمَ أَنْفُهُ وَشُقَّ وَجْهُهُ كَضَرْبَةِ السَّوْطِ فَاخْضَرَّ ذَلِكَ أَجْمَعُ، فَجَاءَ الأنصاريُّ فَحَدَّثَ بِذَلِكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «صَدَقْتَ ذَلِكَ مِنْ مَدَدِ السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ».

(٤) فعن ابن عمر ﷺ قال: وجه عمر جيشًا وأمر عليهم رجلًا يدعىٰ سارية فبينما عمر يخطب يوما جعل ينادي: يا سارية الجبل ثلاثًا، ثم قدم رسول الجيش فسأله عمر، فقال: يا أمير المؤمنين لقينا عدونا فهزمنا، فبينا نحن كذلك إذ سمعنا صوتا ينادي: يا سارية الجبل ثلاثا، فأسندنا ظهورنا إلىٰ الجبل فهزمهم الله، فقيل لعمر: إنك كنت تصيح بذلك. رواه ابن عساكر (٢٠/ ٢٤)، واللالكائي في «السُّنَّة».



وهذا الأمر يدل علىٰ أنهم حققوا معاني العبودية الكاملة، واستعانوا بالله، فهذا معنىٰ الحديث لا يسمع إلا ما يرضي الله، ولا ينظر إلا إلىٰ ما يرضي الله، ولا يمشي إلا في طاعة الله، ولا يبطش ولا يلمس ولا يستعمل يده إلا في مرضاة الله، وهو في كل ذلك يحقق الاستعانة بالله.

أما الزيادة التي في هذا الحديث وهي: «حتىٰ يكون عبدًا ربانيًا يقول للشيء كن، فيكون»[1]، فهذه زيادة لا أصل لها، بل هي أقرب إلىٰ الوضع، فالعبد لا يقول للشيء كن، فيكون، وإنما يدعو الله أن يكون هذا الشيء كذلك، فيسأل الله ﷻ ويتضرع إليه، فالذي يقول للشيء: كن، فيكون، هو الله ﷻ.

ولكن أهل الانحراف يريدون حمل هذا علىٰ الحلول، فالعبد الرباني عندهم هو الذي يحل الله فيه، أما العبد الرباني في كتاب الله، فهو العبد الذي عَلِمَ الحق وعمل به وعلّمه للناس، قال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران:٧٩]، فهو يتعلم ويعمل ويُعلّم الناس، أما العبد الرباني عند القوم فهو الذي حَلَّ فيه الرب أو اتّحد بذات الرب -جل وعلا وتعالىٰ عن ذلك علوًا كبيرًا-.

ولما كان ترك المقامات والعبادات والطرق البدعية في التهذيب والتزكية واجبًا، كان ترك الكفرية منها أوجب، كتلك التي يفعلها البوذيون ومن شابههم من فلاسفة الهند الذين يزعمون أنهم يزكون أنفسهم ويخلصونها من أرجاس التعلق بالدنيا بتعذيب أنفسهم، فيدخلون مع الموتىٰ في القبور أيامًا، أو يضع أحدهم نفسه في أوضاع مُعَذِّبة للبدن، مثل (اليوجا)، بزعم أنها رياضة نفسية وأنها تحقق صفاء النفس، وغير ذلك من أنواع التهذيبات الباطلة التي ما أنزل الله بها من سلطان.

وقد تسرب شيء من هذا إلىٰ طوائف من أهل البدع عندما دخل الإسلام هذه البلاد، ووجد من لا يميز بين الحق والباطل، فدخل في كتب التهذيب من آثار هذه المناهج المنحرفة، فوجد من يعذب نفسه بحرمانها من النوم مطلقًا، وحرمانها من الطعام، مع أن هذا ليس من السُّنَّة، حتىٰ صار يذكر في كتب الفضائل والسير عن بعض الصالحين أنه: «ظل أربعين سنة يصلي الفجر بوضوء العشاء»

(١) لم نجد هذه الزيادة في أي من كتب السُّنَّة علىٰ شهرتها بين العوام.



وما كان النبي ﷺ يفعل ذلك، بل قال: «أَمَا وَاللهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ للهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»[١]، وقال لعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: «أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ؟»، قُلْتُ: إِنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ، قَالَ: «فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ هَجَمَتْ عَيْنُكَ، وَنَفِهَتْ نَفْسُكَ، وَإِنَّ لِنَفْسِكَ حَقًّا، وَلِأَهْلِكَ حَقًّا، فَصُمْ وَأَفْطِرْ، وَقُمْ وَنَمْ»[٢]، وإنما كان ﷺ إذا دخل العشر الأواخر من رمضان أحيا ليله، وأيقظ أهله، وشد المئزر[٣]. فكيف نغفل عن خير الهدي -هدي محمد ﷺ-؟!

ويذكر أن رجلًا صالحًا نظر إلى امرأة أجنبية عنه ففقأ عينه من أجل ذلك، وهذا أمر منكر، فما شرع الله لنا ذلك، وإنما هذا من الآصار والأغلال التي كانت على من سبقنا، مثل ما شرعه الله لبني إسرائيل من قتل أنفسهم حتى تقبل توبتهم ويغفر الله لهم، أما أن يفقأ عينه، ويعاقب نفسه بإذهاب فائدة العين بزعم أن هذا من التوبة فليس هذا في شرعنا[٤]، وهناك من يتقرب إلى الله ﷻ بأنواع البدع، كتحريم الطيبات وهو أيسر هذه الطرق عندهم لتهذيب النفس، وذكر أن هناك من كان يصلي ألف ركعة في يومه، وأن هناك من كان إذا دخل حانوته (متجره) صلى أربعمائة ركعة في حانوته، وأن هناك من كان يختم القرآن في اليوم مرتين أو ثلاثًا، مع أن النبي ﷺ قال: «لَمْ يَفْقَهْ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثٍ»[٥].

---

(١) متفق عليه، وقد سبق تخريجه (ص: ٤٢٠).

(٢) رواه البخاري (١١٥٣)، ومسلم (١١٥٩).

(٣) رواه البخاري (٢٠٢٤)، ومسلم (١١٧٤).

(٤) لو تجسس شخص على أحد المسلمين ليرى عورته متعمدًا فإن لصاحب البيت إذا أدركه أن يفقأ عينه ولا دية له، وليس معنى ذلك أن يفقأ المتجسس عين نفسه إن رأى عورات المسلمين، ولا أن يعاقب بفقء عينه مطلقًا، فإنه إن هرب بعد نظره إلى عورات المسلمين، ولم يدركه صاحب البيت ؛ فإن عينه لا تفقأ، فليس هذا حدًّا يقام عليه بعد ذلك، وإنما هذا من باب دفع الصائل ساعة صياله.
وذلك مثل شخص يريد أن يقبل امرأة أجنبية عنه، وعند شروعه في تقبيلها منعه شخص آخر، فلو أن الذي يريد التقبيل قاتل مانعَه فقتله هذا المانعُ، فإن القتيل لا دية له، ولكنه إذا قبلها وانتهى من تقبيلها ثم انصرف فإنه لا يعاقب بالقتل.
مثال آخر: لو زنى شخص غير محصن بامرأة، فإنه يجلد مائة جلدة، ويغرب عن بلاده (بالطرد منها أو الحبس) بخلاف ما لو أدركه زوج هذه المرأة وهو على امرأته فقتله، فليس على الزوج شيء من ذلك، ولا دية للقتيل، لأن حكمه حكم الصائل.

(٥) صحيح: رواه الترمذي (٢٩٤٩)، وابن ماجه (١٣٤٧)، وأحمد (٦٤٩٩)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٤٦٦).



وقد قال النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو عن ختم القرآن كل سبع ليالي: «**لا أفضل من ذلك**».

وأما ما نسب لبعض الأئمة من قراءة القرآن في اليوم مرتين أو ثلاثًا فهذا لم يثبت، وإن ثبت فهو خلاف السُّنَّة، فلذلك لا يشرع، ولو كان ذلك في شهر رمضان، وأقل وقت أذن النبي ﷺ أن تختم فيه قراءة القرآن هو ثلاثة أيام[1].

أما تعذيب النفس، والفناء، والمقامات التي آخرها وحدة الوجود، فهي طريقة أهل البدع والزندقة، نعوذ بالله منها.

(١) فيما ورد عن غير النبي ﷺ من ذلك فهي أحوال مفضولة لا فاضلة .

أمور تعين على تحصيل التزكية

إليك أخي بعض الأمور من الفرائض والنوافل -لم أقصد ترتيبها- تعينك على تحصيل التزكية -إن شاء الله- فاحرص على الاستقامة عليها مع حضور القلب لأن العبادات الباطنة أصل في كل العبادات الظاهرة قال ﷻ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون:١-٢]، وقال ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة:١٨٣]، وقال: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة:١٠٣]، وقال ﷻ: ﴿لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنكُمْ﴾ [الحج:٣٧].

فالعبادات الظاهرة في الحقيقة أوعية للعبادات الباطنة، فلابد أن تأتي بالوعاء لتنال نصيبك، ولكن ليس كل من أتى بالوعاء أخذ نصيبًا، فكم من إنسان أتى بوعاء فظل فارغًا، فلم يكن فيه من الخشوع والخضوع لله ﷻ وذكره ﷻ، فجعل العبادة كأنها جسد بلا روح.

ومع تحقيق الاستقامة على هذه العبادات لابد من تحقيق الاستعانة فاضرع إلى الله ﷻ بما تضرع به النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، وَزَكِّهَا أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا، أَنْتَ وَلِيُّهَا وَمَوْلَاهَا»[1].

١- المحافظة على الصلوات الخمس:

في أوقاتها جماعة، خاصة الفجر[2]، فصلاة الجماعة واجبة على الرجال إلا من عذر، أما النساء فبيوتهن خير لهن، وذلك مع الحرص على الخشوع وإنما أكدت على صلاة الفجر، لأن أثقل الصلوات على المنافقين الفجر والعتمة (العشاء)[3]، والعشاء العتمة في زمننا صارت في وسط أعمال الناس، فأصبح الفجر حقًا هو أشد الصلوات على المنافقين في زمننا، قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ اللَّيْلِ ۚ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّاكِرِينَ﴾ [هود:١١٤]، فمن أراد أن يذكر الله فليحافظ على الصلوات الخمس، وإذا حضر قلبه فيها فهو من الذاكرين لله ﷻ.

---

(١) رواه مسلم (٢٧٢٢).

(٢) روى مسلم (٦٥٧) قوله ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ الله، فَلَا يَطْلُبَنَّكُمُ الله مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَطْلُبْهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ يُدْرِكْهُ ثُمَّ يَكُبَّهُ عَلَى وَجْهِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ».

(٣) رواه البخاري (٦٥٧)، ومسلم (٦٥١).

وقال تعالى: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ أي: صلاة الفجر، ﴿مَشْهُودًا﴾ أي: تشهدها الملائكة، قال النبي ﷺ: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الفَجْرِ وَصَلَاةِ العَصْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ، كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ**»[1]، وقال ﷺ: «**صَلَاةُ الجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةَ الفَذِّ** -أي الفرد- **بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً**»[2].

٢- الحرص على إدراك تكبيرة الإحرام، والتبكير إلى صلاة الجماعة:

قال النبي ﷺ: «**مَنْ صَلَّى لله أَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي جَمَاعَةٍ، يُدْرِكُ التَّكْبِيرَةَ الأُولَى، كُتِبَتْ لَهُ بَرَاءَتَانِ، بَرَاءَةٌ مِنْ النَّارِ، وَبَرَاءَةٌ مِنْ النِّفَاقِ**»[3].

وكذلك التبكير إليها فعن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رسول الله ﷺ قال: «**لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِ الأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلاَّ أَنْ يَسْتَهِمُوا عَلَيْهِ لاسْتَهَمُوا عَلَيْهِ، ولو يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي العَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا**»[4]، والتهجير: هو الحضور مبكرًا إلى صلاة الظهر وإلى كل الصلوات.

وكذلك الحرص على التطهر في البيت كما قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ مَشَى إِلَى بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ الله لِيَقْضِيَ فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ الله كَانَتْ خَطْوَتَاهُ إِحْدَاهُمَا تَحُطُّ خَطِيئَةً وَالأُخْرَى تَرْفَعُ دَرَجَةً**»[5].

٣- التبكير إلى الجمعة:

بعد الاغتسال أو التطهر في البيت قال النبي ﷺ: «**مَنْ غَسَّلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ، ثُمَّ بَكَّرَ وَابْتَكَرَ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ، وَدَنَا مِنْ الإِمَامِ، فَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلُ سَنَةٍ أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا**»[6].

---

(١) رواه البخاري (٥٥٥)، ومسلم (٦٣٢).

(٢) رواه البخاري (٦٤٥)، ومسلم (٦٥٠).

(٣) صحيح: رواه الترمذي (٢٤١)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٩٧٩).

(٤) رواه البخاري (٦٢٤)، ومسلم (٤٧٩).

(٥) رواه مسلم (٦٦٦)

(٦) صحيح: رواه أبو داود (٣٤٥)، والنسائي (٣/ ٩٧، ١٠٢)، والترمذي (٤٩٦)، وابن ماجه (١٠٨٧)، وأحمد (١٥٧٤٠)؛ وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣٣٣).



«ثُمَّ بَكَّرَ» أي: حضر مبكرًا، «وَابْتَكَرَ» أي: حضر باكورة الخطبة، و«غَسَّلَ» قيل: غسّل رأسه واغتسل في نفسه، وهذا تأكيد للمعنى أنه غُسل مع تنظف، وقيل: «غسّل» أهله أي: جامع أهله، ليكون أسكن لنفسه إذا خرج، «وَاغْتَسَلَ» والأول أصح، ثم خرج، «وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ»، والأفضل في كل الصلوات أن يذهب إليها ماشيًا، والجمعة خصوصًا.

٤- المحافظة على اثنتي عشرة ركعة من النوافل:

وهي النوافل المرتبة كل يوم، قال النبي ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ، يُصَلِّي للهِ كُلَّ يَوْمٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً تَطَوُّعًا غَيْرَ فَرِيضَةٍ، إِلَّا بَنَى اللهُ لَهُ بَيْتًا فِي الجَنَّةِ»[١]، وفي رواية الترمذي: «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً، بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الجَنَّةِ، أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ المَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ العِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الفَجْرِ»[٢].

٥- المداومة على التسبيح والأذكار:

قبل طلوع الشمس وقبل غروبها، والمكث في المصلى إلى الضحى كما كان النبي ﷺ يفعل، وكما قال ﷺ: «مَنْ صَلَّى الغَدَاةَ فِي جَمَاعَةٍ، ثُمَّ قَعَدَ يَذْكُرُ اللهَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، كَانَتْ لَهُ كَأَجْرِ حَجَّةٍ تَامَّةٍ تَامَّةٍ تَامَّةٍ»[٣].

وقال تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه:١٣٠]، والقدر الواجب من هذا التسبيح صلاة الصبح وصلاة العصر، وهذا من أسباب الرضا، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَانَآيِٕ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ﴾ [طه:١٣٠].

وكمال هذا التسبيح بالتسبيح المعهود، كما قال النبي ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ وَحِينَ يُمْسِي سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ؛ إِلَّا أَحَدٌ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ»[٤].

---

(١) رواه مسلم (٧٢٨).
(٢) صحيح: رواه الترمذي (٤١٤) بلفظ «من شاء»، وصححه الألباني في تحقيقه لـ: «جامع الترمذي».
(٣) صحيح: رواه الترمذي (٥٨٦)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٣٤٠٣).
(٤) رواه مسلم (٢٦٩٢).

والمحافظة على ذكر الله مطلقًا من أعظم الأعمال، فقد قال النبي ﷺ لما مر على جبل يسمى جُمْدَان وهو في طريقه إلى مكة: «سِيرُوا، هَذَا جُمْدَانُ، سَبَقَ الْمُفَرِّدُونَ»، قَالُوا: وَمَا الْمُفَرِّدُونَ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «الذَّاكِرُونَ الله كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتُ»[(١)].

٦- المداومة على قراءة حزب يومي من القرآن:

قال النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو لما بلغه أنه يقرأ القرآن كل ليلة قال: «بلغني أنك تقرأ القرآن كل ليلة، فلا تفعل، اقرأ القرآن في كل شهر»، قال: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: «اقرأه في كل عشرين»، قال: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: «اقرأه في كل عشر»، قال: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: «اقرأه في كل سبع»، قال: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: «لا أفضل من ذلك»[(٢)]، وفي رواية: «اقْرَأْهُ فِي ثَلَاثٍ»[(٣)]، وفي حديث آخر: «لَمْ يَفْقَهْ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثٍ»[(٤)].

فلنجعل الحد الأدنى من ذلك أمر النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص: «اقرأ القرآن في كل شهر»، لو واظبت على ذلك جميعًا لكان ذلك من أعظم الخير، وإن المرء ليمُرّ بالآية ويتدبرها ويقول في نفسه: أظل شهرًا كاملًا حتى أقرأ هذه الآية ثانية، والذي يقرؤه كل يوم فهذا خلاف الأولى، أما أن يجعله أفضل مما شرعه النبي ﷺ فهذا بدعة، والظاهر -والله أعلى وأعلم- أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان يقرؤه في صلاة القيام، وظل مواظبًا على ذلك إلى أن لقي الله، وكان يراجع حزبه بالنهار ليسهل عليه بالليل، بل نقل الإمام النووي أن عامة الصحابة كانوا يختمون القرآن كل أسبوع في صلاة القيام لا في رمضان فقط.

٧- حضور مجالس العلم والذكر والحذر من الإعراض عنها:

قال ﷺ: «وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ الله، يَتْلُونَ كِتَابَ الله، وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ، إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ الله فِيمَنْ عِنْدَهُ»[(٥)].

---

(١) رواه مسلم (٢٦٧٦).
(٢) رواه البخاري (١١٣١)، ومسلم (١١٥٩).
(٣) رواه البخاري (١٩٧٨).
(٤) تقدم تخريجه.
(٥) رواه مسلم (٢٦٩).



ودخل ثلاثة المسجد والنبي ﷺ معه أصحابه فوجد أحدهم فرجة في الحلقة فجلس فيها، وأما الثاني فلم يجد فرجة فجلس خلفهم، وأما الثالث فانصرف، فقال النبي ﷺ: «**أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنْ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ، أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَىٰ إِلَى اللهِ فَآوَاهُ اللهُ، وَأَمَّا الآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللهُ مِنْهُ، وَأَمَّا الآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللهُ عَنْهُ**»(١).

٨- محاسبة النفس كل يوم وليلة:

وذلك قبل النوم، لأنه أرجىٰ أثرًا حيث تخلو النفس عن شواغلها وتكون أكثر استشعارًا للموت الذي هو أخو النوم فضلًا عن الغيبة عن عيون الخلق، فيحاسب الإنسان نفسه كل يوم قبل النوم وإلا ففي أي وقت آخر من يومه.

ويحاسب نفسه كل اثنين وخميس، قال النبي ﷺ: «**تُعْرَضُ الأَعْمَالُ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ وَالخَمِيسِ، فَأُحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ**»(٢).

ويحاسب نفسه في شعبان، فعن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! لَمْ أَرَكَ تَصُومُ شَهْرًا مِنْ الشُّهُورِ مَا تَصُومُ مِنْ شَعْبَانَ؟ قَالَ: «**ذَلِكَ شَهْرٌ يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ، بَيْنَ رَجَبٍ وَرَمَضَانَ، وَهُوَ شَهْرٌ تُرْفَعُ فِيهِ الأَعْمَالُ إِلَىٰ رَبِّ العَالَمِينَ، فَأُحِبُّ أَنْ يُرْفَعَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ**»(٣)، والظاهر أن هذا رفع أعمال السَّنَة قبل رمضان -والله أعلىٰ وأعلم-.

فينبغي مراجعة النية والإخلاص، والحذر من أمراض القلوب، ومن أخطرها الرياء، وطلب المدح من الناس، والكبر، والإعجاب بالنفس، والغفلة، والانشغال بالأسباب عن التوكل، وطلب الجاه والرياسة، وحب الدنيا وتقديمها علىٰ الآخرة، والحسد، والشحناء.

قال تعالىٰ: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡتَنظُرۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ لِغَدٖۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ**﴾ [الحشر:١٨].

---

(١) رواه البخاري (٦٦)، ومسلم (٢١٧٦).

(٢) **صحيح لغيره**: رواه الترمذي (٧٤٧) واللفظ له، وابن ماجه (١٧٤٠) من حديث أبي هريرة، وقال الألباني في تحقيقه لـ: «الترغيب والترهيب» للمنذري (١٠٤١): «صحيح لغيره»، ورواه أبو داود (٢٤٣٦)، والنسائي (٢٣٥٨)، وأحمد (٢١٢٣٧) من حديث أسامة بن زيد، وقال الألباني في تحقيقه لـ: «الترغيب والترهيب» (١٠٤٣): «حسن صحيح».

(٣) **حسن**: رواه النسائي (٢٣٥٧) وأحمد (٢١٢٤٦)، وحسنه الألباني في «الصحيحة» (١٨٩٨).

وقال النبي ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى أَجْسَادِكُمْ وَلَا إِلَى صُوَرِكُمْ وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ»، وفي رواية: «وَأَعْمَالِكُمْ»[1].

وفي الحديث: «الْكَيِّسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْعَاجِزُ مَنْ أَتبع نفسَهُ هَوَاهَا وَتَمَنَّى عَلَى اللهِ»[2].

وقال الرجل الذي استضاف عبد الله بن عمرو عن عمله: «ما هو إلا ما رأيتَ، ولكني أبيتُ وليس في قلبي غشٌّ ولا حسدٌ لأحدٍ من المسلمين على خيرٍ آتاه اللهُ إياه. فقال ابن عمرو: هذه التي بلغت بك وهي التي لا نطيق»[3].

٩- الانتباه إلى تعاقب الليل والنهار:

والانتباه إلى مرور الوقت، وتقصيرُ الأمل، والحذرُ من الكسل، قال النبي ﷺ: «اغْتَنِمْ خَمْسًا قَبْلَ خَمْسٍ: شَبَابَكَ قَبْلَ هَرَمِكَ، وَصِحَّتَكَ قَبْلَ سَقَمِكَ، وَغِنَاكَ قَبْلَ فَقْرِكَ، وَفَرَاغَكَ قَبْلَ شُغْلِكَ، وَحَيَاتَكَ قَبْلَ مَوْتِكَ»[4]، وثبت في الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما وروي مرفوعًا: «إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرْ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرْ الْمَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرَضِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ»[5]، وهذا يدلنا على أنسب ما يكون فيه الأمل، أن يعد الإنسان يومه الذي هو فيه آخر أيامه، وليلته التي هو فيها آخر لياليه، أما ما دون ذلك فالتزامه يؤدي إلى العجز وعدم إمكانية العمل في الحياة، والناس في طول الأمل بين إفراط وتفريط، فمثال الإفراط قول القائلين: «لا ينبغي للمرء إذا خرج منه النَّفَسُ أن ينتظر أن يعود إليه»، كما هو مشتهر عند المتصوفة وبعض العباد، فهذا وَهْمٌ كبير؛ لأن مَن كان حاله كذلك فسوف يدع العمل ولن يتكسب في دنياه شيئًا، بل ستتعطل دنياه وأخراه لو صدق، ومثال التفريط من لا ينتظر الموت أبدًا وينفر ممن يذكِّره به، وهذا الصنف هو

---

(١) رواه مسلم (٢٥٦٤).

(٢) صحيح: رواه الترمذي (٢٦٤٧)، وابن ماجه (٤٤٠١)، وأحمد (١٧٥٨٨)، والبيهقي في «السنن» (٦٧٤٩)، وقال الحاكم في «المستدرك»: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

(٣) رواه النسائي (١٠٦٩٩)، وأحمد (١٣٠٣٤)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٥٥٩).

(٤) صحيح: رواه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣٤١/ ٧٨٤٦)، والبيهقي في «الشعب» (٧/ ٢٦٣/ ١٠٢٤٨)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٠٧٧).

(٥) رواه البخاري (٦٤١٦).



الأغلب في هذه الأمة، لذا كان طول الأمد من أخطر ما يخشاه عليها النبي ﷺ[(١)].

١٠- زيارة القبور واتباع الجنائز:

قال ﷺ: «إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ، فَزُورُوهَا فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمْ الآخِرَةَ»[(٢)]، وقال ﷺ: «فَزُورُوا القُبُورَ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ المَوْتَ»[(٣)]، وهذا أمر غفل عنه أكثرنا، وربما لا نحضر الجنازة إلا مجاملة، ويكره للنساء الإكثار من زيارة القبور، أما إذا كان على سبيل الندرة فلا يحرم، بشرط الالتزام بالآداب الشرعية مثل: التستر، عدم التعطر، عدم مخالطة الرجال الأجانب، عدم النياحة، وغير ذلك من الآداب التي شرعت للنساء[(٤)].

١١- النظر في خلق السماوات والأرض:

مع التفكر والاهتمام بالعبادات القلبية، كحب الله أو الخوف منه، ورجاء رحمته، والشوق إليه، والتفكر في آثار أسمائه وصفاته، وحسن التوكل عليه، والتضرع والتذلل والانكسار بين يديه، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ۝١٩٠ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران:١٩٠-١٩١]، قال ﷺ عن هذه الآيات: «وَيْلٌ لِمَنْ قَرَأَهَا وَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِيهَا»[(٥)].

---

(١) روى البخاري (٤٠١٥، ٦٤٢٥)، ومسلم (٢٩٦١) قوله ﷺ: «فَأَبْشِرُوا وَأَمِّلُوا مَا يَسُرُّكُمْ، فَوَاللهِ مَا الفَقْرَ أَخْشَىٰ عَلَيْكُمْ، وَلَكِنِّي أَخْشَى أَنْ تُبْسَطَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا كَمَا بُسِطَتْ عَلَىٰ مَنْ قَبْلَكُمْ فَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا، وَتُهْلِكَكُمْ كَمَا أَهْلَكَتْهُمْ».

(٢) صحيح: رواه أحمد (١٢٤٠)، واللفظ له، والترمذي (٧٨٢٩)، والنسائي (٥٦٥٢)، وابن ماجه (١٥٦٩)، وحسنه الألباني في «الصحيحة» (١٩٨١).

(٣) رواه مسلم (٩٧٦).

(٤) روى البخاري (١٢٧٨)، ومسلم (٩٣٨) عن أم عطية أنها قالت: «نُهِينَا عَنِ اتِّبَاعِ الجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا»، وروى مسلم (٢٤٩، ٩٧٤) أنه ﷺ علم عائشة ﵂ ما تقول عند زيارة القبور: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ».

(٥) صحيح: رواه ابن حبان في صحيحه (٦٢٠)، وصححه الألباني في «الصحيحة».

١٢- بر الوالدين وصلة الأرحام والإحسان إلى الجيران:

فعن عبد الله بن مسعود قال: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ، أَيُّ العَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللهِ ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا»، قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ ؟ قَالَ: ثُمَّ بِرُّ الوَالِدَيْنِ، قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ ؟ قَالَ: «الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ»(١).

وقال تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰ أَبْصَارَهُمْ ﴾ [محمد:٢٢-٢٣].

وقال النبي ﷺ: «مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالجَارِ، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ»(٢).

١٣- غض البصر وحفظ الفرج:

وكذلك ستر العورة والحذر من الاختلاط، ومس الأجنبيات، والحديث معهن فيما لا حاجة فيه، قال تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ﴾ [النور:٣٠]، وسأل عبد الله بن عمرو بن العاص النبي ﷺ فقال: يَا رَسُولَ اللهِ، عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ؟ قَالَ: «احْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِذَا كَانَ القَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ ؟ قَالَ: «إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَيَنَّهَا أَحَدٌ، فَلَا يَرَيَنَّهَا»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِذَا كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا؟ قَالَ: اللهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ»(٣)، وقال ﷺ: «لَأَنْ يُطعنَ فِي رأس أحدكم بِمِخْيَطٍ مِن حديد خيرٌ له مِن أن يَمَسَّ امرأةً لا تَحِلُّ له»(٤)، وقال ﷺ: «لَا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا تُسَافِرْ المَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ»(٥)، وقال ﷺ: «كُتِبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَصِيبُهُ مِنْ الزِّنَى، مُدْرِكٌ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَالعَيْنَانِ زِنَاهُمَا النَّظَرُ، وَالأُذُنَانِ زِنَاهُمَا الِاسْتِمَاعُ، وَاللِّسَانُ زِنَاهُ الكَلَامُ، وَاليَدُ زِنَاهَا البَطْشُ، وَالرِّجْلُ زِنَاهَا الخُطَا، وَالقَلْبُ يَهْوَى وَيَتَمَنَّى، وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ الفَرْجُ وَيُكَذِّبُهُ»(٦)، وفي رواية: «وَاليَدُ زِنَاهَا اللَّمْس»(٧).

---

(١) رواه البخاري (٥٢٧)، ومسلم (٨٥) ولفظه: «أي العمل أفضل».

(٢) رواه البخاري (٦٠١٥)، ومسلم (٢٦٢٥).

(٣) صحيح: رواه أبو داود (٤٠١٧)، والترمذي (٢٧٦٩)، وابن ماجه (١٩٢٠)، وأحمد (٢٠٠٤٦)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٠٣).

(٤) صحيح: رواه الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٢١١/ ٤٨٦)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٢٦).

(٥) رواه البخاري (١٨٦٢)، ومسلم (١٣٤١) واللفظ له.

(٦) رواه البخاري (٦٢٤٣)، ومسلم (٢٦٥٧) واللفظ له.

(٧) صحيح: رواه أحمد (٨٣٩٢)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٨٠٤).

وهذا الباب من أعظم أبواب فساد القلوب، أعني إطلاق البصر وعدم حفظ الفرج، فهو من أقصر طرق إبليس لتحقيق غرضه في إفساد القلوب، وباب الشهوة الجنسية من أسباب عمى القلب، ونسأل الله العفو والعافية.

١٤- أداء الزكاة المفروضة بحسابها الشرعي:

والإكثار من الصدقة، فقد قال النبي ﷺ: «**وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ المَاءُ النَّارَ**»[١].

١٥- صوم رمضان إيمانًا واحتسابًا:

والمداومة على صيام ثلاثة أيام تطوعًا من كل شهر كما قال النبي ﷺ: «**وَصُمْ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنَّ الحَسَنَةَ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ**»[٢]، أو صوم الاثنين والخميس[٣]، أو صوم يوم وإفطار يوم، وهذا أفضل الصيام، كما في حديث ابن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**أَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللهِ صِيَامُ دَاوُدَ، كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا**»[٤]، قال أبو هريرة رضي الله عنه: أَوْصَانِي خَلِيلِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِثَلَاثٍ، صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَكْعَتَيِ الضُّحَى، وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ[٥].

١٦- قلة الكلام إلا في الخير:

والحذر من كثرة الضحك والمزاح ومن آفات اللسان جميعها، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ، فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ**»[٦].

١٧- الاعتزال عن الشر وقرناء السوء:

والخلوة مع النفس بين حين وآخر؛ ليتفكر الإنسان فيما هو مقبل عليه، قال تعالى عن

---

(١) صحيح: رواه الترمذي (٦١٤)، وأحمد (١٤٨٦٠) من حديث كعب بن عجرة، ورواه الترمذي (٢٦١٦)، ابن ماجه (٣٩٧٣)، وأحمد (٢١٦٢٨) من حديث معاذ بن جبل، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٥١٣٦).

(٢) رواه مسلم (١١٥٩).

(٣) رواه البخاري (١٩٠٠، ٣٤١٨)، ومسلم (١١٥٩).

(٤) رواه البخاري (٣٤٢٠)، ومسلم (١١٥٩).

(٥) رواه البخاري (١٦٨١)، ومسلم (٧٢١).

(٦) رواه البخاري (٦٠١٨)، ومسلم (٤٧).



إبراهيم عليه السلام: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾ [مريم:٤٨].

وقال النبي ﷺ: «مَثَلُ الجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالسَّوْءِ، كَحَامِلِ المِسْكِ وَنَافِخِ الكِيرِ، فَحَامِلُ المِسْكِ إِمَّا أَنْ يُحْذِيَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الكِيرِ إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ رِيحًا خَبِيثَةً»[١].

وقال النبي ﷺ: «المَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ»[٢].

١٨- المحافظة على قيام الليل خصوصًا الوتر:

قال النبي ﷺ لمعاذ: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَبْوَابِ الخَيْرِ، الصَّوْمُ جُنَّةٌ -أي: وقاية من الذنوب ومن النار-، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ المَاءُ النَّارَ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ»، قَالَ: ثُمَّ تَلَا قوله: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة:١٦-١٧][٣]، ولحديث أبي هريرة السابق: وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ[٤].

١٩- كثرة الدعاء والإلحاح فيه مع اليقين بالإجابة وعدم الاستعجال:

قال النبي ﷺ: «الدُّعَاءُ هُوَ العِبَادَةُ» ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر:٦٠][٥].

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قَالَ: «يُسْتَجَابُ لأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ يَقُولُ دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي»[٦].

---

(١) رواه البخاري (٥٥٣٤)، ومسلم (٢٦٢٨).

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٤٨٣٣)، والترمذي (٢٣٧٨)، وأحمد (٨٢١٢) واللفظ له، وحسنه الألباني في «الصحيحة» (٩٢٧).

(٣) رواه النسائي في «الكبرى» (٦/ ٤٢٨)، والترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، وأحمد (٢١٥١١)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٥١٣٦).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) صحيح: رواه أبو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٣٢٤٧) واللفظ له، والنسائي في «الكبرى» (٦/ ٤٥٠)، وابن ماجه (٣٨٢٨)، وأحمد (١٧٨٨٨)، وصححه الألباني في تحقيقه لـ: «الترغيب والترهيب» (١٦٢٧).

(٦) رواه البخاري (٦٣٤٠)، ومسلم (٧١١٠).



عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة**»(١).

٢٠- المداومة على الاستغفار خاصة في السحر:

قال تعالى: ﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران:١٧]، وقال تعالى: ﴿وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَاعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾ [هود:٣]، وقال تعالى عن هود عليه السلام: ﴿وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ﴾ [هود:٥٢]، وقال عن صالح عليه السلام: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هود:٦١]، وقال عن شعيب عليه السلام: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [هود:٩٠]، وقال عن نوح عليه السلام: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا﴾ [نوح:١٠-١٢]، وقال لمحمد ﷺ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال:٣٣].

وقال النبي ﷺ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ تُوبُوا إِلَى اللهِ، فَإِنِّي أَتُوبُ فِي الْيَوْمِ إِلَيْهِ مِائَةَ مَرَّةٍ**»(٢).

وقال ابن عمر رضي الله عنهما: إِنْ كُنَّا لَنَعُدُّ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الْمَجْلِسِ الْوَاحِدِ مِائَةَ مَرَّةٍ، رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ(٣).

وعن عبد الله بن بشر قال: قال النبي ﷺ: «**طُوبَىٰ لِمَنْ وَجَدَ فِي صَحِيفَتِهِ اسْتِغْفَارًا كَثِيرًا**»(٤).

٢١- الوضوء قبل النوم:

والمحافظة على أذكار النوم وآدابه، والذكر والدعاء عند الاستيقاظ، فعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَىٰ شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلِ اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي**

---

(١) صحيح: رواه الترمذي (٣٤٧٩)، وأحمد (٦٦٥٥) وصححه الألباني في «الصحيحة» (٥٩٤).

(٢) رواه مسلم (٢٧٠٢).

(٣) صحيح: رواه أبو داود (١٥١٦) واللفظ له، والترمذي (٣٤٣٤)، وابن ماجه (٣٨١٤)، وأحمد (٤٧١٢) بلفظ: «التواب الغفور».

(٤) صحيح: رواه النسائي (١٠٢٨٩)، وابن ماجه (٣٨١٨)، وصححه الألباني.



إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مُتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ فَأَنْتَ عَلَى الفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ»، قَالَ: فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا بَلَغْتُ اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، قُلْتُ: وَرَسُولِكَ، قَالَ: «لَا، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»[1].

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ ثَلَاثَ عُقَدٍ إِذَا نَامَ بِكُلِّ عُقْدَةٍ يَضْرِبُ عَلَيْكَ لَيْلًا طَوِيلًا فَإِذَا اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللهَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ وَإِذَا تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَتَانِ فَإِذَا صَلَّى انْحَلَّتِ العُقَدُ فَأَصْبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسْلَانَ»[2].

٢٢- التعاون على الطاعة والاجتماع عليها:

وذلك من أجل تقوية الروابط بين العاملين على طاعة الله ﷻ، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ﴾ [المائدة:٢].

٢٣- حفظ القرآن وتعاهده:

فعن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تَعَاهَدُوا هَذَا القُرْآنَ فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَهُوَ أَشَدُّ تَفَلُّتًا مِنَ الإِبِلِ فِي عُقُلِهَا»[3].

والحذر من تعريضه للنسيان، قال ﷺ: «إِنَّ الَّذِي لَيْسَ فِي جَوْفِهِ شَيْءٌ مِنَ القُرْآنِ كَالبَيْتِ الخَرِبِ»[4].

٢٤- قراءة الكتب العلمية:

خاصة التوحيد والتفسير والحديث والفقه والرقائق، فقد قال ﷺ: «طَلَبُ العِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»[5].

---

(١) رواه البخاري (٢٤٧) واللفظ له، ومسلم (٢٧١٠).
(٢) رواه البخاري (١٠٩١)، ومسلم (١٨٥٥).
(٣) رواه البخاري (٤٧٤٦)، ومسلم (١٨٨٠).
(٤) صحيح: رواه الترمذي (٢٩١٣)، وأحمد (١٩٤٨)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (١٥٢٤).
(٥) صحيح: رواه ابن ماجه (٢٢٤)، والبيهقي في «الشعب» (١٦٦٥)، وصحح الألباني هذا القدر في «صحيح الجامع» (٣٩١٣).



٢٥- التعجيل بالحج والمتابعة بينه وبين العمرة:

قال ﷺ: «تَابِعُوا بَيْنَ الحَجِّ وَالعُمْرَةِ، فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الفَقْرَ وَالذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الكِيرُ خَبَثَ الحَدِيدِ وَالذَّهَبِ وَالفِضَّةِ، وَلَيْسَ لِلْحَجِّ المَبْرُورِ ثَوَابٌ دُونَ الجَنَّةِ»(١).

وقال ﷺ: «العُمْرَةُ إِلَى العُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالحَجُّ المَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الجَنَّةُ»(٢)، وقال ﷺ: «مَنْ حَجَّ للهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»(٣).

٢٦- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر(٤):

خاصة ما ظهر منه، بحسب القواعد الشرعية: من العلم، والبدء بالرفق ما أمكن، والصبر، واحتمال الأذى، ومراعاة المصلحة والمفسدة بالضوابط الشرعية، ومراعاة القدرة والاستطاعة قال النبي ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ»(٥).

٢٧- السعي في الكسب الحلال:

والسعي في العمل الحلال، وإطابة المطعم، قال النبي ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللهَ أَمَرَ المُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ المُرْسَلِينَ، فَقَالَ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا ﴾ [المؤمنون:٥١]، وقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [البقرة:١٧٢]»(٦).

وكذلك ترك الحرام كالربا والرشوة والغش والغصب والسرقة، وغير ذلك...

---

(١) صحيح: رواه النسائي (٢٦٢٩)، والترمذي (٨١٠)، وأحمد (٣٦٦٠)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٩٠١).

(٢) رواه البخاري (١٧٧٣)، ومسلم (١٣٤٩).

(٣) رواه البخاري (١٥٢١)، ومسلم (١٣٥٠).

(٤) راجع رسالة «فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» للمؤلف.

(٥) رواه مسلم (٤٩).

(٦) رواه مسلم (١٠١٥).

٢٨- الخلق الحسن:

فعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَحَاسِنَكُمْ أَخْلَاقًا»[1].

الخلق الحسن يتحقق بالقيام بحقوق الأخوة الإيمانية، التي تربط المسلم بجميع إخوانه المسلمين فعلًا وتركًا، وهي تبلغ أكثر من سبعين حقًا، فتأملها أخي الكريم، وزن نفسك بها لترى هل سلوكك يتفق مع السلوك الذي أراده الشرع منا، والذي طبقه الصحابة ومن بعدهم من السلف رضي الله عنهم.

أولًا: الحقوق الفعلية، منها: الواجب والمستحب.

١- النصيحة:

قال النبي ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»، قُلْنَا لِمَنْ؟ قَالَ: «لله، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ»[2]، مثل: تعليم الجاهل، وإرشاد الزائغ، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

عن أبي رفاعة تميم بن أسيد رضي الله عنه قال: «انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! رَجُلٌ غَرِيبٌ جَاءَ يَسْأَلُ عَنْ دِينِهِ لاَ يَدْرِي مَا دِينُهُ؟ فَأَقْبَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَتَرَكَ خُطْبَتَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ، فَأُتِيَ بِكُرْسِيٍّ -حَسِبْتُ قَوَائِمَهُ حَدِيدًا-، فَقَعَدَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَجَعَلَ يُعَلِّمُنِي مِمَّا عَلَّمَهُ اللهُ، ثُمَّ أَتَى خُطْبَتَهُ فَأَتَمَّ آخِرَهَا»[3].

وعن معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه قال: «بَيْنَا أَنَا أُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَقُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللهُ. فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقُلْتُ: وَاثُكْلَ أُمِّيَاهْ، مَا شَأْنُكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ؟ فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَاذِهِمْ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ يُصَمِّتُونَنِي لَكِنِّي سَكَتُّ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ فَبِأَبِي هُوَ وَأُمِّي؛ مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلاَ بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ،

---

(١) صحيح: رواه الترمذي (٢٠١٨)، والبيهقي في (٤/ ٢٥٠)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٥٣٥).
(٢) رواه مسلم (٥٥).
(٣) رواه مسلم (٨٧٦).



فَوَاللهِ! مَا كَهَرَنِي وَلاَ ضَرَبَنِي وَلاَ شَتَمَنِي، قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلاَةَ لاَ يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلاَمِ النَّاسِ؛ إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ»(١).

وعن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَثَارَ إِلَيْهِ النَّاسُ لِيَقَعُوا بِهِ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ الله ﷺ: «دَعُوهُ، وَأَهْرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ ذَنُوبًا مِنْ مَاءٍ -أَوْ: سَجْلاً مِنْ مَاءٍ- فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ»(٢).

٢- الرحمة والتعاطف والتواد والتماسك:

قال النبي ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ، مَثَلُ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ، تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى»(٣).

٣- الرفق معهم والسماحة في البيع والشراء والقضاء والاقتضاء:

قال النبي ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، وَيُعْطِي عَلَى الرِّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ، وَمَا لَا يُعْطِي عَلَى مَا سِوَاهُ»(٤)، وعنها ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الرِّفْقَ لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلَا يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ»(٥)، وقال ﷺ: «رَحِمَ اللهُ عَبْدًا: سَمْحًا إِذَا بَاعَ، سَمْحًا(٦) إِذَا اشْتَرَى، سَمْحًا إِذَا اقْتَضَى(٧)»(٨).

٤- الإصلاح بينهم:

قال ﷻ: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء:١١٤].

---

(١) رواه مسلم (٥٣٧).
(٢) رواه البخاري (٥٦٧٩، ٥٧٧٧)، ومسلم (٢٨٤).
(٣) رواه البخاري (٦٠١١)، ومسلم (٢٥٨٦) واللفظ له.
(٤) رواه مسلم (٢٥٩٣).
(٥) رواه مسلم (٢٥٩٤).
(٦) والسماحة: التنازل عن الحق وعدم استيفائه كاملًا.
(٧) واقتضى: أي أخذ حقه.
(٨) رواه البخاري (٢٠٧٦).

ولقد ثبت أن النبي ﷺ صلىٰ مأمومًا خلف أبي بكر الصديق رضي الله عنه بسبب انشغاله بالإصلاح بين بعض الأنصار.

فعن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله ﷺ ذَهَبَ إِلَىٰ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ، فَحَانَتِ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ المُؤَذِّنُ إِلَىٰ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ فَأُقِيمَ، قَالَ: نَعَمْ، فَصَلَّىٰ أَبُو بَكْرٍ، فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَخَلَّصَ حَتَّىٰ وَقَفَ فِي الصَّفِّ[1].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات:١٠]، وقال النبي ﷺ: «كُلُّ سُلَامَىٰ[2] مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ، يَعْدِلُ بَيْنَ الِاثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، وَيُعِينُ الرَّجُلَ عَلَىٰ دَابَّتِهِ فَيَحْمِلُ عَلَيْهَا أَوْ يَرْفَعُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ، وَالكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا إِلَىٰ الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَيُمِيطُ الأَذَىٰ عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ»[3]. ومعنىٰ تعدل بينهما: تصلح بينهما بالعدل.

٥- إفشاء السلام:

قال النبي ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُّوا وَالنَّاسُ نِيَامٌ، تَدْخُلُوا الجَنَّةَ بِسَلَامٍ»[4].

وقال النبي ﷺ: «لَا تَدْخُلُونَ الجَنَّةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّىٰ تَحَابُّوا، أَوَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ، أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ»[5].

٦- تشميت العاطس:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ العُطَاسَ وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللهَ فَحَقٌّ عَلَىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يُشَمِّتَهُ، وَأَمَّا التَّثَاؤُبُ فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ فَلْيَرُدَّهُ مَا

---

(١) رواه البخاري (٦٨٤)، ومسلم (٩٧٦).

(٢) السُّلامى: عظامُ الأصابع في اليد والقَدَم، وقيل: السُّلامى: كل عظم مجوف من صِغار العظام «لسان العرب».

(٣) رواه البخاري (٢٩٨٩)، ومسلم (١٠٠٩).

(٤) صحيح: رواه الترمذي (٢٤٨٥)، وابن ماجه (١٣٣٤) من حديث عبد الله بن سلام، ورواه أحمد (٦٤١٤) من حديث أبي هريرة، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٥٦٩).

(٥) رواه مسلم (٥٤).



اسْتَطَاعَ، فَإِذَا قَالَ: هَا. ضَحِكَ مِنْهُ الشَّيْطَانُ»[١]، والتشميت أن يقول له: يرحمك الله.

وقال ﷺ: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَحَمِدَ اللهَ فَشَمِّتُوهُ، فَإِنْ لَمْ يَحْمَدْ اللهَ فَلَا تُشَمِّتُوهُ»[٢].

وعن أنس رضي الله عنه: عَطَسَ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَشَمَّتَ أَحَدَهُمَا، وَلَمْ يُشَمِّتِ الآخَرَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللهِ، شَمَّتَّ هَذَا وَلَمْ تُشَمِّتْنِي؟! قَالَ: «إِنَّ هَذَا حَمِدَ اللهَ وَلَمْ تَحْمَدِ اللهَ»[٣].

وقال ﷺ: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الحَمْدُ لِلهِ، وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللهُ، فَإِذَا قَالَ: لَهُ يَرْحَمُكَ اللهُ فَلْيَقُلْ: يَهْدِيكُمُ اللهُ وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ»[٤].

والراجح أن تشميت العاطس فرض عين على كل من سمع العاطس يحمد الله.

٧، ٨، ٩ - عيادة المريض، وتشييع الميت، وإبرار المُقْسم:

قال النبي ﷺ: «حَقُّ المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ خَمْسٌ، رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ المَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الجَنَائِزِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيتُ العَاطِسِ»[٥].

وعيادة المريض فرض كفاية، وكذا تشييع الميت، وإبرار القسم مستحب ما لم يكن في إبراره ضياع مصلحة أعظم، وإجابة الدعوة واجبة، ففرض عين على من دعي أن يجيب لعرس أو نحوه.

١٠- إجابة الدعوة:

عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ، أَمَرَنَا: بِاتِّبَاعِ الجَنَائِزِ، وَعِيَادَةِ المَرِيضِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي، وَنَصْرِ المَظْلُومِ، وَإِبْرَارِ القَسَمِ، وَرَدِّ السَّلَامِ، وَتَشْمِيتِ العَاطِسِ، وَنَهَانَا: عَنْ آنِيَةِ الفِضَّةِ، وَخَاتَمِ الذَّهَبِ، وَالحَرِيرِ، وَالدِّيبَاجِ، وَالقَسِّيِّ، وَالإِسْتَبْرَقِ»[٦].

وكل ذلك من حق المسلم على المسلم.

---

(١) رواه البخاري (٦٢٢٣).
(٢) رواه مسلم (٢٩٩٢).
(٣) رواه البخاري (٦٢٢٥)، ومسلم (٢٢٩١).
(٤) رواه البخاري (٦٢٢٤).
(٥) رواه البخاري (١٢٤٠)، ومسلم (٢١٦٢).
(٦) رواه البخاري (١٢٣٩)، ومسلم (٢٠٦٦).
«الدِّيباج»: وهي الثياب المتخذة من الإبريسم -نوع من الحرير-.
«القَسِّيّ»: هي ثياب من كتان مخلوط بحرير، يؤتى بها من مصر، نسبت إلى قرية على ساحل البحر قريبًا من تِنِّيس.

١١- المصافحة عند اللقاء:

فقد ثبت في الحديث: «إن المؤمنَ إذا لقي المؤمنَ فسلّم عليه، وأخذ بيده فصافحه، تناثَرتْ خطاياهما كما يتناثرُ ورقُ الشجر»[١].

عن أبي الخطاب قتادة قال: قلت لأنس: أَكَانَتْ المصَافَحَةُ فِي أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ[٢].

١٢- المعانقة عند القدوم من سفر أو طول غياب:

لأن النبي ﷺ قام إلى جعفر فاعتنقه، فعن الشعبي قال: وافق قدوم جعفر فتح خيبر، فقال النبي ﷺ: «لا أدري بأي الشيئين أنا أشد فرحًا؟ بفتح خيبر، أو بقدوم جعفر»، ثم تلقاه فاعتنقه، وقبّل بين عينيه[٣].

أما المعانقة من غير سفر ولا طول غياب فلم يكن من هدي الصحابة ﷺ، وفي حديث أنس قال رَجُلٌ: يَا رَسُولَ الله، الرَّجُلُ مِنَّا يَلْقَى أَخَاهُ أَوْ صَدِيقَهُ أَيَنْحَنِي لَهُ؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: أَفَيَلْتَزِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: أَفَيَأْخُذُ بِيَدِهِ وَيُصَافِحُهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»[٤].

١٣- الزيارة في الله:

قال الله ﷻ في الحديث القدسي: «حَقَّتْ مَحَبَّتِي لِلْمُتَحَابِّينَ فِيَّ، وَحَقَّتْ مَحَبَّتِي لِلْمُتَبَاذِلِينَ فِيَّ، وَحَقَّتْ مَحَبَّتِي لِلْمُتَزَاوِرِينَ فِيَّ، وَالْمُتَحَابُّونَ فِي الله عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّه»[٥]، «فِيَّ»: أي من أجلي.

معنى الزيارة في الله: أن تكون في طاعته ﷻ، فيجعل برنامجًا للزيارة في مرضاة الله ﷻ من قراءة القرآن، ودراسة علم، وتناصح.

---

(١) صحيح: رواه الطبراني في «الأوسط» (١/ ٨٤/ ٢٤٥) من حديث حذيفة، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٦٩٢).

(٢) رواه البخاري (٦٢٦٣).

(٣) رواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٢٨١/ ٦٤٠١) عن الشعبي.

(٤) صحيح: رواه الترمذي (٢٧٢٨)، وابن ماجه (٣٧٠٢)، وحسنه الألباني في تحقيقه لـ: «سنن الترمذي».

(٥) صحيح: رواه مالك (١١٧١)، وأحمد (٢١٥٥٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٨١/ ١٥٤)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٤٣٢٠).

وفي الحديث: «أَنَّ رَجُلًا زَارَ أَخًا لَهُ فِي قَرْيَةٍ أُخْرَى، فَأَرْصَدَ اللهُ لَهُ عَلَى مَدْرَجَتِهِ مَلَكًا، فَلَمَّا أَتَى عَلَيْهِ قَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ ؟ قَالَ: أُرِيدُ أَخًا لِي فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ، قَالَ: هَلْ لَكَ عَلَيْهِ مِنْ نِعْمَةٍ تَرُبُّهَا ؟ قَالَ: لَا، غَيْرَ أَنِّي أَحْبَبْتُهُ فِي اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ: فَإِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكَ بِأَنَّ اللهَ قَدْ أَحَبَّكَ كَمَا أَحْبَبْتَهُ فِيهِ»[1].

١٤- تفقد الغائب وتفقد أحوال المسلمين والسؤال عنهم:

قال النبي ﷺ في تبوك: «مَا فَعَلَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ؟»[2]، وسأل النبي ﷺ عن سعد بن عبادة وهو مريض رجلًا من الأنصار فقال: «كَيْفَ أَخِي سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ؟»[3]، وسأل النبي ﷺ سعد بن معاذ فقال: «يَا أَبَا عَمْرٍو، مَا شَأْنُ ثَابِتٍ ؟ أَشْتَكَى؟»[4] عندما جلس رضي الله عنه في بيته من أجل أنه ظن أنه قد حبط عمله لما نزل قوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات:٢].

وفي الحديث الضعيف السند الصحيح المعنى: «من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم»[5]، وهذا من حق النصيحة، أن تهتم بأمورهم وتتفقد أحوالهم.

١٥- إغاثة الملهوف:

وذلك من النصيحة كذلك.

وفي الحديث: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ»، قِيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: «يَعْتَمِلُ بِيَدَيْهِ فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ»، قَالَ: قِيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؟ قَالَ: «يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ»[6].

١٦- التبشير بما يسره:

كما تسابق الصحابة إلى تبشير كعب بن مالك بالتوبة، فوقف رجل على جبل سَلْع ونادى بأعلى

---

(١) رواه مسلم (٦٧١٤).

(٢) رواه البخاري (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩).

(٣) رواه مسلم (٩٢٥).

(٤) رواه مسلم (١١٩) من حديث أنس والقصة في الصحيحين.

(٥) ضعيف: رواه الطبراني في «الأوسط» (٧/ ٢٧٠/ ٧٤٧٣)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٣١٢).

(٦) رواه مسلم (٢٣٨٠).

صوته: أبشر يا كعب بن مالك. وركض رجل إليه فرسه حتىٰ يبشره بما يسره[(١)]، وعندما سمع معاذ النبي ﷺ يقول: «حَقُّ اللهِ عَلَى العِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقَّ العِبَادِ عَلَى اللهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا أُبَشِّرُ بِهِ النَّاسَ؟ قَالَ: «لَا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَّكِلُوا»[(٢)].

وأما حديث أبي هريرة عندما أمره ﷺ أن يذهب بنعليه ﷺ فيبشر الناس أن من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله، مستيقنًا بها قلبه دخل الجنة، فمنعه عمر، وما فعل ذلك إلا خشية أن يتكلوا ويتركوا العمل[(٣)]، كما منع النبي ﷺ معاذًا من التبشير لهذه العلة أيضًا، ولكن بقيت البشارة موجودة.

١٧- التهنئة عند الفرح مع الفرح لفرحهم.

فعن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان إذا رفأ[(٤)] الإنسان إذا تزوج قال: «بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير»[(٥)].

١٨- الحزن لحزنهم والتعزية عند المصيبة:

قــال ﷻ: ﴿ وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء:٧٢-٧٣].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه البخاري (٢٨٥٦)، ومسلم (٣٠).

(٣) رواه مسلم (٣١) عن أبي هريرة، بلفظ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! -وَأَعْطَانِي نَعْلَيْهِ-، قَالَ: «اذْهَبْ بِنَعْلَيَّ هَاتَيْنِ، فَمَنْ لَقِيتَ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الحَائِطِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ فَبَشِّرْهُ بِالجَنَّةِ»، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ لَقِيتُ عُمَرُ، فَقَالَ: مَا هَاتَانِ النَّعْلَانِ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ فَقُلْتُ: هَاتَانِ نَعْلَا رَسُولِ اللهِ ﷺ، بَعَثَنِي بِهِمَا مَنْ لَقِيتُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ بَشَّرْتُهُ بِالجَنَّةِ، فَضَرَبَ عُمَرُ بِيَدِهِ بَيْنَ ثَدْيَيَّ فَخَرَرْتُ لِاسْتِي، فَقَالَ: ارْجِعْ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، فَرَجَعْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَجْهَشْتُ بُكَاءً، وَرَكِبَنِي عُمَرُ فَإِذَا هُوَ عَلَى أَثَرِي، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا لَكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» قُلْتُ: لَقِيتُ عُمَرَ فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي بَعَثْتَنِي بِهِ، فَضَرَبَ بَيْنَ ثَدْيَيَّ ضَرْبَةً خَرَرْتُ لِاسْتِي قَالَ: ارْجِعْ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ: «يَا عُمَرُ! مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، أَبَعَثْتَ أَبَا هُرَيْرَةَ بِنَعْلَيْكَ مَنْ لَقِيَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ بَشَّرَهُ بِالجَنَّةِ؟، قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَلَا تَفْعَلْ، فَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَتَّكِلَ النَّاسُ عَلَيْهَا، فَخَلِّهِمْ يَعْمَلُونَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَخَلِّهِمْ».

(٤) رفأ: أراد أن يدعو بالرفاء وهو الالتئام والاجتماع.

(٥) رواه أبو داود (١٨٦٦)، وابن ماجه (١٥٤٦)، وصححه الألباني في «آداب الزفاف».



فالذي بينك وبينه مودة لابد أن تفرح لفرحه، وأن تحزن لحزنه.

ومن النصيحة أيضًا التعزية عند المصيبة، فقد أرسل النبي ﷺ إلى ابنته زينب عندما احتضر ابنها: «**إِنَّ للهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلٌّ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ**»(١).

١٩- الشفاعة فيهم عند ذي سلطان:

وذلك لقضاء حوائجهم المباحة، قال النبي ﷺ: **اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا، وَيَقْضِي اللهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ مَا شَاءَ**»(٢)، وعن ابن عباس ﭭ في قصة بريرة وزوجها وكَانَ عَبْدًا يُقَالُ لَهُ مُغِيثٌ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ خَلْفَهَا يَبْكِي، وَدُمُوعُهُ تَسِيلُ عَلَى لِحْيَتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَبَّاسٍ: «**يَا عَبَّاسُ أَلاَ تَعْجَبُ مِنْ حُبِّ مُغِيثٍ بَرِيرَةَ، وَمِنْ بُغْضِ بَرِيرَةَ مُغِيثًا**»، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ -أي لبريرة-: «**لَوْ رَاجَعْتِهِ**»، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، تَأْمُرُنِي، قَالَ: «**إِنَّمَا أَنَا أَشْفَعُ**»، قَالَتْ: لاَ حَاجَةَ لِي فِيهِ(٣).

٢٠- تفريج المكروب والتنفيس عنه وإقراضه إذا طلب:

قال النبي ﷺ: «**الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لاَ يَظْلِمُهُ، وَلاَ يُسْلِمُهُ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ، كَانَ اللهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرُبَاتِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»(٤).

وقال النبي ﷺ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُقْرِضُ مُسْلِمًا قَرْضًا مَرَّتَيْنِ، إِلَّا كَانَ كَصَدَقَتِهَا مَرَّةً**»(٥).

٢١- الوضع عند العسر أو إنظاره، والتيسير على الموسر:

قال النبي ﷺ: «**مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا، نَفَّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسَّرَ اللهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَاللهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ، مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ**»(٦).

---

(١) رواه البخاري (١٢٨٤)، ومسلم (٩٢٣).
(٢) رواه البخاري (١٤٣٢)، ومسلم (٢٦٢٧) بلفظ: «ما أحب».
(٣) رواه البخاري (٥٢٨٣).
(٤) رواه البخاري (٢٤٤٢)، ومسلم (٢٥٨٠).
(٥) صحيح: رواه ابن ماجه (٢٤٣٠)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٧٦٩).
(٦) رواه مسلم (٢٦٩٩).

وعن أبي مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «حُوسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مِنَ الخَيْرِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ وَكَانَ مُوسِرًا، فَكَانَ يَأْمُرُ غِلْمَانَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَنِ المُعْسِرِ، قَالَ: قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ، تَجَاوَزُوا عَنْهُ»[1].

٢٢- السلامة من لسانك ويدك:

قال النبي ﷺ: «المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللهُ عَنْهُ»[2].

٢٣- ستر عوراتهم الظاهرة «الأبدان»، والباطنة «العيوب والذنوب»:

قال النبي ﷺ: «وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ»[3].

٢٤- بذل الفضل لهم:

فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى رَاحِلَةٍ لَهُ، قَالَ: فَجَعَلَ يَصْرِفُ بَصَرَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلُ ظَهْرٍ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهْرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ»، قَالَ: فَذَكَرَ مِنْ أَصْنَافِ المَالِ مَا ذَكَرَ، حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ[4]، والفضل: الزيادة، والظهر: الدابة المركوبة.

٢٥- الدعاء له بظهر الغيب:

قال النبي ﷺ: «إِنَّ دَعْوَةَ المُسْلِمِ مُسْتَجَابَةٌ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الغَيْبِ، عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكٌ مُوَكَّلٌ، كُلَّمَا دَعَا لِأَخِيهِ بِخَيْرٍ قَالَ آمِينَ وَلَكَ بِمِثْلٍ»[5].

قال ﷺ: «وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ»[6].

---

(١) رواه البخاري (٢٠٧٧)، ومسلم (١٥٦١).
(٢) رواه البخاري (١٠) واللفظ له، ومسلم (٤٠).
(٣) رواه مسلم (٢٦٩٩).
(٤) رواه مسلم (١٧٢٨).
(٥) رواه مسلم (٢٧٣٢).
(٦) صحيح: رواه أبو داود (١٦٧٢)، وصححه الألباني في تحقيقه لـ: «سنن أبي داود».



٢٦- المجالسة في الله والصحبة فيه والتباذل فيه:

وسبق الحديث: «حَقَّتْ مَحَبَّتِي لِلْمُتَحَابِّينَ فِيَّ، وَحَقَّتْ مَحَبَّتِي لِلْمُتَبَاذِلِينَ فِيَّ، وَحَقَّتْ مَحَبَّتِي لِلْمُتَزَاوِرِينَ فِيَّ، وَالْمُتَحَابُّونَ فِي اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّه»[١].

٢٧- طلاقة الوجه عند اللقاء والتبسم في وجه أخيك:

قال النبي ﷺ: «لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا، وَلَوْ أَنْ تَلْقَى أَخَاكَ بِوَجْهٍ طَلْقٍ»[٢]، وقال ﷺ: «تَبَسُّمُكَ فِي وَجْهِ أَخِيكَ لَكَ صَدَقَة»[٣].

٢٨- إزالة الأذى من طريق المسلمين:

قال النبي ﷺ: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ -أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ- شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ»[٤].

٢٩- حفظ من غاب منهم في أهله وماله:

قال النبي ﷺ: «حُرْمَةُ نِسَاءِ المجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ كَحُرْمَةِ أُمَّهَاتِهِمْ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْقَاعِدِينَ يَخْلُفُ رَجُلاً مِنَ المجَاهِدِينَ فِي أَهْلِهِ فَيَخُونُهُ فِيهِمْ إِلاَّ وُقِفَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَأْخُذُ مِنْ عَمَلِهِ مَا شَاءَ، فَمَا ظَنُّكُمْ؟»[٥]، وقال: «مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللهِ فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَ غَازِيًا فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ غَزَا»[٦].

٣٠- إذا أحب أحدًا من إخوانه فليخبره أنه يحبه:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي لَأُحِبُّ هَذَا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعْلَمْتَهُ؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «أَعْلِمْهُ»، قَالَ: فَلَحِقَهُ، فَقَالَ: إِنِّي

---

(١) صحيح: رواه مالك (١٧٧٩)، وأحمد (٢١٤٩٧)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٤٣٢١).

(٢) رواه مسلم (٢٦٢٦).

(٣) صحيح: رواه الترمذي (١٩٥٦)، والطبراني في «الأوسط» (٨/ ١٨٣/ ٨٣٤٢)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٩٠٨).

(٤) رواه البخاري (٩) مختصرًا، ومسلم (٣٥) واللفظ له.

(٥) رواه مسلم (٥٠١٧).

(٦) رواه البخاري (٢٦٨٨)، ومسلم (١٨٩٥)، واللفظ لأحمد (١٦٥٩٧).

أُحِبُّكَ فِي اللهِ، فَقَالَ: أَحَبَّكَ الَّذِي أَحْبَبْتَنِي لَه[١].

٣١- قضاء حوائج إخوانه:

قال النبي ﷺ: «**المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يُسْلِمُهُ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ، كَانَ اللهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرُبَاتِ يَوْمِ القِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ**»[٢].

٣٢- الإيثار على النفس ولو مع الخصاصة:

قال الله ﷻ عن الأنصار: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر:٩].

وعن أبي موسى الأشعري ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ الأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أَرْمَلُوا فِي الغَزْوِ، أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالمَدِينَةِ جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسَّوِيَّةِ، فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ**»[٣]. فأصبح الإيثار طبعهم وسجيتهم.

ومن هذه الصور المشرقة في الإيثار ما حكاه حذيفة العدوي فقال: انطلقت يوم اليرموك أطلب ابن عم لي -ومعي شيء من الماء- وأنا أقول: إن كان به رمق سقيته، فإذا أنا به، فقلت له: أسقيك، فأشار برأسه أن نعم، فإذا أنا برجل يقول: آه ! آه ! فأشار إليّ ابن عمي أن انطلق إليه، فإذا هو هشام بن العاص فقلت: أسقيك؟ فأشار أن نعم، فسمع آخر يقول: آه ! آه ! فأشار هشام أن انطلق إليه فجئته فإذا هو قد مات، فرجعت إلى هشام فإذا هو قد مات، فرجعت إلى ابن عمي فإذا هو قد مات[٤].

٣٣- نشد الضالة حتى يجدها صاحبها أو يمر حول على تعريفها:

وذلك للأحاديث الثابتة في نشد الضالة سَنَةً، فعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ ﵁ قَالَ: جَاءَ

---

(١) حسن: رواه أبو داود (٥١٢٥)، وأحمد (١٢٠٢٢)، والبيهقي في «الشعب» (٦/ ٤٨٨/ ٩٠٠٦)، وحسنه الألباني في تحقيقه لـ «سنن أبي داود».

(٢) رواه البخاري (٢٤٤٢)، ومسلم (٢٥٨٠).

(٣) رواه البخاري (٢٤٨٦)، ومسلم (٢٥٠٠). وأرمل: أي نفد زاده.

(٤) ذكره القرطبي في تفسيره (١٨/ ٢٨).



رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللُّقَطَةِ، فَقَالَ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا، وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَأْنَكَ بِهَا»(١).

٣٤- نصر الأخ ظالمًا بمنعه من ظلمه؛ أو مظلومًا برفع الظلم عنه:

قال النبي ﷺ: «**انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا**». فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنْصُرُهُ إِذَا كَانَ مَظْلُومًا، أَفَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ ظَالِمًا، كَيْفَ أَنْصُرُهُ؟ قَالَ: «**تَحْجُزُهُ أَوْ تَمْنَعُهُ مِنَ الظُّلْمِ، فَإِنَّ ذَلِكَ نَصْرُهُ**»(٢).

٣٥- العفو عنهم والصفح عن زلاتهم وقبول معذرتهم:

قال ﷻ: ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور:٢٢]، وفي الحديث الضعيف سندًا الصحيح معنًى: «**عفوا عن نساء الناس، تعف نساؤكم، وبروا آباءكم، تبركم أبناؤكم، ومن أتاه أخوه متنصلًا فليقبل ذلك منه، محقًّا كان أو مبطلًا، فإن لم يفعل لم يرد على الحوض**»(٣).

٣٦- مهاداتهم وقبول هديتهم:

كما ثبت من فعل النبي ﷺ، وفي الحديث: «**تهادوا تحابوا**»(٤)، وقال النبي ﷺ: «**لا تردوا الهدية**»(٥)، وقالت عائشة: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا(٦).

٣٧- التواضع وخفض الجناح والذلة على المؤمنين:

قال النبي ﷺ: «**مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ**

---

(١) رواه البخاري (٩١)، ومسلم (٤٥٩٥).
«عفاصها»: قال أبو عبيد: العِفاصُ هو الوِعاءُ الذي يكون فيه النَّفقة. «لسان العرب»، «ووكاءها»: الوِكاء: الخيط الذي تُشدّ به الصُّرّة والكيس.

(٢) رواه البخاري (٦٩٥٢).

(٣) ضعيف: رواه الحاكم في «المستدرك» (٧٢٥٨)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٢٠٤٣).
قال في «لسان العرب»: «وتَنَصَّل فلان من ذنبه أي تبرَّأ، والتَّنَصُّل شبه التبرُّؤ من جناية أو ذنب، وتنصَّل إليه من الجناية خرج وتبرَّأ، وفي الحديث من تنصَّل إليه أخوه فلم يقبَل أي: انتفى من ذنبه، واعتذر إليه».

(٤) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٩٤) من حديث أبي هريرة، والطبراني في «الأوسط» (٧٢٤٠) من حديث عائشة، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٠٠٤).

(٥) صحيح: رواه أحمد (٣٩١٥)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٥٧)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٥٨).

(٦) رواه البخاري (٢٥٨٥).



أَحَدٌ للهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللهُ»[1]، وقال ﷻ لرسوله ﷺ: ﴿وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الحجر:٨٨].

٣٨- رد الغيبة وعدم تصديق النميمة:

أقر النبي ﷺ معاذ بن جبل عندما رد عن كعب بن مالك لما ذكره شخص فقال: حَبَسَهُ بُرْدَاهُ وَنَظَرُهُ فِي عِطْفِهِ، فَقَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: بِئْسَ مَا قُلْتَ، وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا، فَسَكَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ[2]، فأقر النبي ﷺ من رد غيبة أخيه.

وقال ﷺ: «**مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ رَدَّ اللهُ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[3].

وقال عتبان بن مالك ﷺ: «غَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ رَجُلٌ: أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخْشُنِ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَّا: ذَلِكَ مُنَافِقٌ لاَ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَلاَ تَقُولُوهُ يَقُولُ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ**». قَالَ: بَلَى. قَالَ: «**فَإِنَّهُ لاَ يُوَافَى عَبْدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِهِ إِلاَّ حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ النَّارَ**»[4].

٣٩- مداعبة صبيانه وبناته الصغار والمزاح معهم بغير تفريط أو كذب:

فقد ترك النبي ﷺ أم خالد تعبث بخاتم النبوة بين ظهره ﷺ حتى زجرها أبوها، قَالَتْ أم خالد ﷺ: فَذَهَبْتُ أَلْعَبُ بِخَاتَمِ النُّبُوَّةِ، فَزَبَرَنِي أَبِي قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**دَعْهَا**»، فأمره النبي ﷺ أن يتركها[5]، وكان النبي ﷺ يقبل صبيان أصحابه[6]، ويبرك عليهم ويحنكهم[7].

٤٠- رحمة الصغير وتوقير الكبير واحترام العالم:

قال النبي ﷺ: «**لَيْسَ مِنْ أُمتِي مَنْ لَمْ يُجِلَّ كَبِيرَنَا، وَيَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيَعْرِفْ لِعَالِمِنَا حَقَّه**»[8].

---

(١) رواه مسلم (٢٥٨٨).

(٢) رواه البخاري (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩).

(٣) صحيح: رواه الترمذي (٢٠٥٦)، وأحمد (٢٨٣٠٨)، وصححه الألباني في تحقيقه لـ: «سنن الترمذي».

(٤) رواه البخاري (٤٢٥، ٥٤٠١، ٦٩٣٨)، ومسلم (٣٣).

(٥) رواه البخاري (٥٨٢٣) من حديث أم خالد.

(٦) فعن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَبَّلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ، وَعِنْدَهُ الأَقْرَعُ ابْنُ حَابِسٍ التَّمِيمِي جَالِسًا، فَقَالَ الأَقْرَعُ: إِنَّ لِي عَشَرَةً مِنَ الْوَلَدِ مَا قَبَّلْتُ مِنْهُمْ أَحَدًا، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «مَنْ لاَ يَرْحَمُ لاَ يُرْحَمُ»، رواه البخاري (٥٩٩٧).

(٧) قالت عائشة ﷺ: «كَانَ يُؤْتَى بِالصِّبْيَانِ فَيُبَرِّكُ عَلَيْهِمْ وَيُحَنِّكُهُمْ»، رواه مسلم (٦٨٨).

(٨) حسن: رواه الترمذي (١٩١٩)، وأحمد (٢٢٢٤٩)، واللفظ له، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٤٤٣).



وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِنْ إِجْلَالِ اللهِ إِكْرَامَ ذِي الشَّيْبَةِ المسْلِمِ، وَحَامِلِ الْقُرْآنِ غَيْرِ الْغَالِي فِيهِ وَالجافِي عَنهُ، وَإِكْرَامَ ذِي السُّلْطَانِ المقْسِطِ»(١).

٤١- مراعاة راحته في بيته بالتأدب بآداب الاستئذان والجلوس والزيارة والضيافة:

قال ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَاۚ ﴾ [النور:٢٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرۡجِعُواْ فَٱرۡجِعُواْۖ هُوَ أَزۡكَىٰ لَكُمۡۚ ﴾ [النور:٢٨].

ثانيًا: الحقوق التركية:

وهي: ما يشرع تركه ويحرم فعله أو يكره، ومنها:

١، ٢، ٣- التباغض، التحاسد، الشحناء والغل.

قال ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ، وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا»(٢).

٤- الهجر وترك إلقاء السلام:

قال ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ، يَلْتَقِيَانِ فَيَصُدُّ هَذَا وَيَصُدُّ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ»(٣)، وفي رواية: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَمَنْ هَجَرَ فَوْقَ ثَلَاثٍ فَمَاتَ دَخَلَ النَّارَ»(٤).

٥- التدابر والتقاطع.

قال ﷺ: «لَا تَقَاطَعُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَكُونُوا إِخْوَانًا كَمَا أَمَرَكُمُ اللهُ»(٥).

٦- البيع على بيع المسلم، والسوم (المساومة) على سومه:

قال ﷺ: «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ»(٦).

---

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤٨٤٥)، وصححه الألباني في تحقيقه لـ: «سنن أبي داود».
(٢) رواه البخاري (٦٠٦٤) واللفظ له، ومسلم (٢٥٦٣).
(٣) رواه البخاري (٥٨٨٣) واللفظ له، ومسلم (٢٥٦٠).
(٤) رواه مسلم (٤٩١٦).
(٥) رواه مسلم (٢٥٦٣).
(٦) رواه مسلم (١٤٠٨)، وابن ماجه (٢١٧٢) واللفظ له.

٧- الخِطبة على خِطبته إذا أعلنوا بالقبول:

قال ﷺ: «وَلَا يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، حَتَّى يَتْرُكَ الخَاطِبُ قَبْلَهُ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الخَاطِبُ»(١).

٨- الإشارة إليه بالسلاح ولو مازحًا:

قال ﷺ: «لَا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ بِالسِّلَاحِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ، فَيَقَعُ فِي حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ»(٢).

وقال ﷺ: «إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ فِي مَجْلِسٍ أَوْ سُوقٍ وَبِيَدِهِ نَبْلٌ فَلْيَأْخُذْ بِنِصَالِهَا ثُمَّ لِيَأْخُذْ بِنِصَالِهَا ثُمَّ لِيَأْخُذْ بِنِصَالِهَا»، قَالَ: فَقَالَ أَبُو مُوسَى: وَاللهِ مَا مُتْنَا حَتَّى سَدَّدْنَاهَا بَعْضُنَا فِي وُجُوهِ بَعْضٍ(٣).

٩- أخذ متاعه ولو لاعبًا:

وفي أخذ متاعه ولو لاعبًا ترويعٌ له، فعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسِيرُونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَنَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَانْطَلَقَ بَعْضُهُمْ إِلَى حَبْلٍ مَعَهُ فَأَخَذَهُ، فَفَزِعَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُرَوِّعَ مُسْلِمًا»(٤).

وفي الحديث: «لَا يَأْخُذَنَّ أَحَدُكُمْ مَتَاعَ أَخِيهِ لَاعِبًا وَلَا جَادًّا، وَمَنْ أَخَذَ عَصَا أَخِيهِ فَلْيَرُدَّهَا»(٥).

١٠- ظلمه وإيذاؤه باليد أو باللسان أو بالظن في دمه أو عرضه أو ماله:

قال ﷺ: «المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ، التَّقْوَى هَا هُنَا» وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ «بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ المُسْلِمَ، كُلُّ المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ»(٦).

---

(١) رواه البخاري (٤٨٤٨) واللفظ له، ومسلم (١٤٠٨).
(٢) رواه البخاري (٧٠٧٢)، ومسلم (٢٦١٧).
(٣) رواه مسلم (٦٨٣٠).
(٤) صحيح: رواه أبو داود (٥٠٠٤)، وأحمد (٢٢٥٥٥) من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٧٦٥٨).
(٥) صحيح: رواه أبو داود (٥٠٠٥)، وصححه الألباني في تحقيقه لـ: «سنن أبي داود».
(٦) رواه مسلم (٦٧٠٦).



١١- الاحتقار والازدراء والتكبر عليهم:

قال ﷺ: «بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ»[١].

وقال ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ»[٢].

١٢- إظهار الشماتة في مسلم أو إضمارها.

قال ﷺ : «لَا تُظْهِرِ الشَّمَاتَةَ لِأَخِيكَ فَيَرْحَمُهُ اللهُ وَيَبْتَلِيكَ»[٣].

١٣- الغدر والخيانة.

قال ﷺ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْ نِفَاقٍ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ»[٤].

وقال ﷺ: «المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ لَا يَخُونُهُ، وَلَا يَكْذِبُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ»[٥].

وقال ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الجُوعِ فَإِنَّهُ بِئْسَ الضَّجِيعُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ فَإِنَّهَا بِئْسَتِ الْبِطَانَةُ»[٦].

١٤- الغش الخداع.

قال ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا وَمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»[٧].

١٥- التقاتل على الدنيا وسفك الدماء.

قال ﷺ: «فَوَاللهِ مَا الْفَقْرَ أَخْشَىٰ عَلَيْكُمْ، وَلَكِنِّي أَخْشَىٰ أَنْ تُبْسَطَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا كَمَا بُسِطَتْ عَلَىٰ مَنْ قَبْلَكُمْ، فَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا، وَتُهْلِكَكُمْ كَمَا أَهْلَكَتْهُمْ»[٨].

---

(١) وهو جزء من الحديث السابق.

(٢) رواه مسلم (٢٧٥).

(٣) رواه الترمذي (٢٦٩٤)، وقال: «هذا حديث حسن غريب»، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٥٤٢٦).

(٤) رواه البخاري (٣٤)، ومسلم (٢١٩).

(٥) صحيح: روه الترمذي (٢٠٥٢)، وصححه الألباني في تحقيقه لـ: «سنن الترمذي».

(٦) حسن: رواه أبو داود (١٥٤٩)، وحسنه الألباني في تحقيقه لـ: «سنن أبي داود».

(٧) رواه مسلم (٢٩١).

(٨) رواه البخاري (٤٠١٥)، ومسلم (٧٦١٤).

وقال ﷺ: «كُلُّ المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ»[١].

١٦- الكذب عليه.

قال ﷺ: «المسْلِمُ أَخُو المسْلِمِ لاَ يَخُونُهُ، وَلاَ يَكْذِبُهُ، وَلاَ يَخْذُلُهُ»[٢].

١٧- الغيبة وسماعها.

قال ﷺ: «أَتَدْرُونَ مَا الغِيبَةُ ؟»، قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ»، قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ، قَالَ: «إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدِ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهَتَّهُ»[٣].

قال ﷺ: «مَا مِنِ امْرِئٍ يَخْذُلُ امْرَأً مُسْلِماً عِنْدَ مَوْطِنٍ تُنْتَهَكُ فِيهِ حُرْمَتُهُ وَيُنْتَقَصُ فِيهِ مِنْ عِرْضِهِ، إِلاَّ خَذَلَهُ اللهُ ﷻ فِي مَوْطِنٍ يُحِبُّ فِيهِ نُصْرَتَهُ، وَمَا مِنِ امْرِئٍ يَنْصُرُ امْرَأً مُسْلِمًا فِي مَوْطِنٍ يُنْتَقَصُ فِيهِ مِنْ عِرْضِهِ وَيُنْتَهَكُ فِيهِ مِنْ حُرْمَتِهِ، إِلاَّ نَصَرَهُ اللهُ فِي مَوْطِنٍ يُحِبُّ فِيهِ نُصْرَتَهُ»[٤].

١٨- النميمة وتصديقها.

قال ﷺ عندما مَرَّ عَلَى قَبْرَيْنِ: «أَمَا إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ لاَ يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ»[٥].

قال ﷺ : «لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّاتٌ»[٦]، وفي رواية: «نَمَّامٌ»[٧].

١٩- التجسس والتحسس -لنفسك أو لغيرك- وكشف عوراته.

قال ﷺ: «وَلاَ تَحَسَّسُوا، وَلاَ تَجَسَّسُوا»[٨].

(١) رواه مسلم (٥١٤٤).
(٢) صحيح: رواه الترمذي (٢٥٦٤)، وصححه الألباني في تحقيقه على «جامع الترمذي».
(٣) رواه مسلم (٦٧٥٨).
(٤) حسن: رواه أحمد (١٦٨١١)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٦٩٠).
(٥) رواه البخاري (١٣٦١)، ومسلم (٧٠٣).
(٦) رواه البخاري (٦٠٥٦)، ومسلم (٣٠٤).
(٧) رواه مسلم (٣٠٣).
(٨) رواه البخاري (٦٠٦٤)، ومسلم (٢٥٦٣).



قال ﷺ: «يَا مَعْشَرَ مَنْ قَدْ أَسْلَمَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يُفْضِ الإِيمَانُ إِلَى قَلْبِهِ لاَ تُؤْذُوا المُسْلِمِينَ، وَلاَ تُعَيِّرُوهُمْ، وَلاَ تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ؛ فَإِنَّهُ مَنْ تَتَبَّعَ عَوْرَةَ أَخِيهِ المُسْلِمِ تَتَبَّعَ اللهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ تَتَبَّعَ اللهُ عَوْرَتَهُ يَفْضَحْهُ وَلَوْ فِي جَوْفِ رَحْلِهِ» قَالَ: وَنَظَرَ ابْنُ عُمَرَ يَوْمًا إِلَى الْبَيْتِ أَوْ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: مَا أَعْظَمَكِ وَأَعْظَمَ حُرْمَتَكِ، وَالمؤْمِنُ أَعْظَمُ حُرْمَةً عِنْدَ اللهِ مِنْكِ[١].

٢٠- إفشاء السر وتضييع الأمانة.

قال ﷺ: «أَدِّ الأَمَانَةَ إِلَى مَنِ ائْتَمَنَكَ، وَلاَ تَخُنْ مَنْ خَانَكَ»[٢].

٢١- التنافس على أمور الدنيا.

قال ﷺ: «فَوَاللهِ مَا الْفَقْرَ أَخْشَى عَلَيْكُمْ، وَلَكِنِّي أَخْشَى أَنْ تُبْسَطَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا كَمَا بُسِطَتْ عَلَى مَنْ قَبْلَكُمْ، فَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا، وَتُهْلِكَكُمْ كَمَا أَهْلَكَتْهُمْ»[٣].

٢٢- السب واللعن والبذاءة:

قال ﷺ: «لَيْسَ المُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلاَ اللَّعَّانِ، وَلاَ الفَاحِشِ، وَلاَ البَذِيءِ»[٤].

قال ﷺ: «وَلَعْنُ المُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ»[٥].

قال ﷺ: «سِبَابُ المسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»[٦].

قال ﷺ: «المسْتَبَّانِ مَا قَالاَ فَعَلَى الْبَادِئِ مَا لَمْ يَعْتَدِ المظْلُومُ»[٧].

٢٣- المن بالعطية والهبة.

عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «ثَلاَثَةٌ لاَ يَنْظُرُ اللهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلاَ يُكَلِّمُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! فَمَنْ هَؤُلاَءِ فَقَدْ خَابُوا وَخَسِرُوا ؟ فَقَالَ: «المَنَّانُ،

---

(١) صحيح: رواه الترمذي (٢١٦٤)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٧٩٨٤).
(٢) صحيح: رواه أبو داود (٣٥٣٦)، والترمذي (١٣١١)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٤٢٣٠).
(٣) رواه البخاري (٤٠١٥)، ومسلم (٢٩٦١).
(٤) صحيح: رواه الترمذي (١٩٧٧)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٣٢٠).
(٥) رواه البخاري (٦١٠٥)، ومسلم (٣١٦).
(٦) رواه البخاري (٦٠٤٤).
(٧) رواه مسلم (٦٧٥٦).

وَالْمُسْبِلُ إِزَارَهُ، وَالْمُنَفِّقُ سِلْعَتَهُ بِالْحَلِفِ الْكَاذِبِ»[١].

٢٤- الرجوع في الهبة أو الصدقة بعد إمضائها:

قال ﷺ: «الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ، ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ»[٢].

٢٥- البغي والاعتداء:

قال ﷺ: «مَا مِنْ ذَنْبٍ أَجْدَرُ أَنْ يُعَجِّلَ اللهُ لِصَاحِبِهِ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا مَعَ مَا يَدَّخِرُ لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْبَغْيِ وَقَطِيعَةِ الرَّحِمِ»[٣].

٢٦- الضرب بغير حق، والضرب على الوجه خصوصًا:

قال ﷺ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ»[٤].

٢٧- الافتخار عليه وتناجي اثنين دون الثالث:

قال ﷺ: «إِنَّ اللهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا حَتَّى لاَ يَبْغِيَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلاَ يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ»[٥].

وقال ﷺ: «إِذَا كُنْتُمْ ثَلاَثَةً، فَلاَ يَتَنَاجَى رَجُلاَنِ دُونَ الآخَرِ حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ أَجْلَ أَنْ يُحْزِنَهُ»[٦].

٢٨- الطعن في نسبه، أو عرضه، أو قذفه، أو قذف أهله.

وقال ﷺ: «اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ»[٧].

وقال ﷺ: «لَمَّا عُرِجَ بِي مَرَرْتُ بِقَوْمٍ لَهُمْ أَظْفَارٌ مِنْ نُحَاسٍ يَخْمِشُونَ وُجُوهَهُمْ وَصُدُورَهُمْ فَقُلْتُ: مَنْ هَؤُلاءِ يَا جِبْرِيلُ ؟ قَالَ: هَؤُلاءِ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ لُحُومَ النَّاسِ، وَيَقَعُونَ فِي أَعْرَاضِهِمْ»[٨].

---

(١) رواه مسلم (٣٠٦).

(٢) رواه البخاري (٢٥٨٩)، ومسلم (٤٢٦١).

(٣) رواه الترمذي (٢٧٠٠)، وابن ماجه (٣٤٥١)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٩١٨).

(٤) رواه البخاري (٢٥٥٩) واللفظ له، ومسلم (٦٨١٧).

(٥) رواه مسلم (٧٣٨٩).

(٦) رواه البخاري (٦٢٩٠) واللفظ له، ومسلم (٥٨٢٥).

(٧) رواه مسلم (٢٣٦).

(٨) رواه أبو داود (٤٨٨٠)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٥٣٣).

وقال ﷺ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، وَمَا هُنَّ ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بالله، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ الله إِلاَّ بِالحقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ المحْصَنَاتِ المؤْمِنَاتِ الغَافِلاَتِ»[1].

٢٩- ترويع المسلم وإخافته.

قال ﷺ: «لاَ يَحِلُّ لمُسْلِمٍ أَنْ يُرَوِّعَ مُسْلِمًا»[2].

٣٠- تسليمه لأعدائه وخذلانه.

قال ﷺ: «المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ لاَ يَظْلِمُهُ وَلاَ يُسْلِمُهُ»[3].

وقال ﷺ: «المسْلِمُ أَخُو المسْلِمِ لاَ يَخُونُهُ، وَلاَ يَكْذِبُهُ، وَلاَ يَخْذُلُهُ»[4].

فهذه جملة من الحقوق يستحقها كل مسلم على أخيه المسلم فعلًا وتركًا.

نسأل الله أن يوفقنا للقيام بحقوق إخواننا...

ومراعاة حرمتهم...

آمين.



(١) رواه البخاري (٢٥٦٠)، ومسلم (١٢٩).
(٢) تقدم تخريجه.
(٣) تقدم تخريجه.
(٤) تقدم تخريجه.

منهج علمي مرحلي

لطلبــة العلم الشرعي



نصائح مهمة

١- لا تنشغل بمفضول عن فاضل، وقدم فروض الأعيان على فروض الكفايات، وعلى المندوبات؛ فمن الخطأ أن تبدأ بعلوم الآلة كالمصطلح والأصول.. وأنت لا تعرف أركان الصلاة وواجباتها، أو كيفية إخراج زكاة مالك، أو غير ذلك من أحكام الإسلام، وأشنع من ذلك أن تجهل معرفة أركان الإيمان.

٢ ـ لابد لطالب العلم في المستوى الأول من تحصيل المعلومات الأساسية في كل فرع، وعدم التبحر في أحد الفروع قبل الحصول على الأساسيات.

٣ ـ كيف تذاكر وتتفوق ؟ وهذه غاية في الأهمية؛ ولذا نقول: افعل في هذا المنهج كما تفعل في دراستك النظامية؛ وكن صارمًا في تحديده، ولا تتجاوزه.

حاول في تلك الفترة الزمنية: الانتهاء من الكتب المحددة، وذلك بسماع الدروس وتلقيها، ثم تدوين الملاحظات، والمذاكرة الجادة، ثم الامتحان.

وبعد الانتهاء عليك بإخراج زكاة العلم؛ ألا وهو التدريس ولو لمجموعة صغيرة ما زالت مبتدئة.. عملًا بقوله ﷺ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً»[1].

وبعد ذلك تدرج في باقي المراحل المذكورة في المنهج المذكور بالجدول، وانتبه لأهمية وجود المتابع.

٤ ـ احذر القراءة السريعة العشوائية، واستَشِرْ من هو أعلم منك ليوجهك، ولا تنتقل من كتاب إلى آخر في نفس الفرع قبل إتقانه.

٥ ـ طريقة تجميع مسألة واحدة من عدة كتب طريقة غير ناجحة للمبتدئين، وتضيع فيها الأوقات بلا تحصيل (اعتبر الكتاب الموجود هو الوحيد في مجاله حتى تنهيه).

٦ ـ احرص على اقتناء النسخة المحققة في كل الكتب المذكورة بالجدول المرفق تُكفى عناء البحث عن صحة الأحاديث، لاسيما لأئمة المحققين كالعلامة أحمد شاكر والشيخ الألباني رحمة الله عليهم أجمعين.

---

(١) رواه البخاري (٣٤٦١).

٧ ـ إلزام مجالس العلماء وخالط طلاب العلم؛ فإنما العلم بالتعلُّم، واعلم أنك كلما كبرت كبر شيخك، فاحذر من العُجبِ.

٨ ـ من المهم جدًّا الرجوع إلى شروح العلماء على الكتب المذكورة وغيرها، وهي متوفرة (على أشرطة وإسطوانات) خاصة إن عسر عليك حضور مجالس العلم.

٩ـ إنما السيل اجتماع النقط، فتدرج في سلم العلم وترقَّ ولا تيأس ولا تستعجل؛ «فمن استعجل شيئًا قبل أوانه عُوقب بحرمانه».

١٠ ـ كن من الذين استثناهم الله من الخسران في سورة العصر: ﴿ وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ﴾ [سورة العصر]، فبالعلم تُحصل الإيمان، وتتنقل في روضات العمل الصالح، وبلغ غيرك ما تعلمته، فهذه ثلاثة خطوط متوازية (علم ـ عمل ـ دعوة) لئلا تخرج الشخصية المشوَّهة غير المتَّزِنة.

١١ ـ نوصي إجمالًا بتراث شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله.

وأخيرًا: هذا غيض من فيض من تراثنا الإسلامي.

وأنواع العلوم الشرعية هي:

النوع الأول ـ علوم المصادر:

١ ـ الكتاب العزيز، وعلومه. ٢ ـ السُّنَّة المطهرة، وشروحها.

النوع الثاني ـ علوم المقاصد:

١ ـ التوحيد وأصول الإيمان.

٢ ـ الفقه وخاصة: العبادات ثم المعاملات.

٣ ـ التزكية وتهذيب النفس، والأخلاق، وأحوال القلب؛ فبهذه الثلاثة تتعلم الإسلام، والإيمان، والإحسان.

النوع الثالث ـ علوم الوسائل (الآلة):

وهي سائر العلوم المساعدة مثل: الأصول، واللغة، والبلاغة.




بيان بالمنهج العلمي مقسم إلى مراحل وفي كل مرحلة ما يلزمها من كتب:

	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
العقيدة	* ٢٠٠ سؤال وجواب في العقيدة. * المنة شرح اعتقاد أهل السُّنَّة. * فضل الغني الحميد.	* فتح المجيد شرح كتاب التوحيد. * معارج القبول.	* شرح العقيدة الواسطية. * شفاء العليل. * كتاب الإيمان لابن تيمية.
احرص على سماع شرح الدكتور/ ياسر برهامي لهذه الكتب			
الفقه	* فقه السُّنَّة. * منار السبيل.	* سبل السلام. أو: نيل الأوطار. * الكـــافي.	* المغني لابن قدامة. * المجموع للنووي.
التفسير	* أيسر التفاسير. أو: التفسير السعدي. * أصول التفسير لابن عثيمين.	* تفسير ابن كثير.	* تفسير القرطبي.
الحديث	* جامع العلوم والحكم.	* شرح رياض الصالحين.	* شرح صحيح مسلم للنووي.
الأدب والسلوك	* البحر الرائق في الزهد والرقائق * مختصر النصيحة (حفظ). * التبيان في آداب حملة القرآن.	* مختصر منهاج القاصدين. * شرح غذاء الألباب.	* مدارج السالكين. أو: تهذيب مدارج السالكين.
وننصح بكتب د/ سيد حسين العفاني			
علوم القرآن	* مباحث في علوم القرآن. * شرح تحفة الأطفال.	* الإتقان في علوم القرآن. * غاية المريد في علم التجويد.	* الصحيح المسند من أسباب النزول * دفع إيهام الاضطراب.



	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
أصول الفقه	* الواضح في أصول الفقه. أو: الوجيز في أصول الفقه.	* شرح الأصول من علم الأصول. * مذكرة في الأصول للشنقيطي.	* روضة الناظر.
المصطلح	* شرح المنظومة البيقونية. * مصطلح الحديث للطحان.	* الباعث الحثيث لأحمد شاكر.	* أصول التخريج للطحان. * تدريب الراوي.
السيرة	* الرحيق المختوم. أو: وقفات تربوية في السيرة.	* السيرة النبوية الصحيحة. أو: صحيح السيرة النبوية.	* زاد المعاد في هدي خير العباد.
النحو واللغة	* القواعد الأساسية في النحو. * شرح الآجرومية لابن عثيمين	* شرح ألفية ابن مالك. لابن عقيل.	* حاشية الصبان على شرح. الأشموني على الألفية. * مغني اللبيب لابن هشام. * البلاغة الواضحة.
قضايا منهجية	* أسئلة وأجوبة حول السلفية. * ملامح رئيسية للمنهج السلفي.	* قواعد المنهج السلفي. * السلفية ومناهج التغيير. * فقه الخلاف بين المسلمين. * الضوابط الشرعية لتحقيق الإخوة الإيمانية.	* فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. * مشروعية العمل الجماعي. * تحصيل الزاد لتحقيق الجهاد. أو: الجهاد وضوابطه الشرعية.
الفكر والدعوة	* التربية على منهج أهل السُّنَّة. * أصول الدعوة.	* الغزو الفكري. د/ علاء بكر * الإسلام والحضارة الغربية. د/ محمد محمد حسين.	* عودة الحجاب (٣ مجلدات). * الاتجاهات الوطنية. د/ محمد محمد حسين.



	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
التاريخ والتراجم	* صور من حياة الصحابة. * صور من حياة التابعين.	* حقبة من التاريخ.	* العواصم من القواصم. * البداية والنهاية. لابن كثير.
البدع	* البدعة وأثرها السيئ. * السنن والمبتدعات.	* الإبداع في مضار الابتداع.	* الاعتصام. للشاطبي.
الملل والنحل	* هداية الحيارى لأجوبة اليهود والنصارى. لابن القيم.	* الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان والفرق المعاصرة.	* الملل والنحل. لابن حزم.
منهج الأطفال	* الأساس. * البنيان.	* البداية لمن سلك طريق الهداية. (الجزء الأول)	* البداية لمن سلك طريق الهداية. (الجزء الثاني)
تربية الأولاد	* منهج تربية الطفل المسلم.	* مسؤولية الأب المسلم عن تربية أولاده في سن الطفولة.	
كتب لا يستغني عنها طالب العلم	* المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. * المفردات في غريب القرآن للأصفهاني. * المعجم الوسيط. * تاج العروس. * لسان العرب. * شرح المعلقات للزوزني. * كتب الشيخ محمود شاكر رحمه الله.		



الفهرس

